طُبع بأمر من صاحب الجلالة أمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية



في تفسير كتاب سيبويه
وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه

تأليف
أبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري
(410 - 476 هـ)

دراسة وتحقيق
الأستاذ رشيد بلحبيب

الجزء الثاني

1420هـ - 1999م

رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه

طبع بأمر من صاحب الجلالة أمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية



في تفسير كتاب سيبويه
وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه

تأليف
أبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري
(410 - 476 هـ)

دراسة وتحقيق
الأستاذ رشيد بلحبيب

الجزء الثاني

1420هـ - 1999م

هذا بابُ مَا يَكُونُ فيه الرَّفْعُ الاخْتيَارَ ووجهَ الكَلاَمِ فِي جَميعِ اللُّغَاتِ[1]

وذلك قولُك: أمَّا العَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ، وأمَّا العبد فذُو عَبْدٍ، وأمّا عبْدَانِ فذُو عَبْدَيْنِ[2].

وإنما يكون الرفع في هذا الوجه، لأنه ليس بمصدر يُقَدَّرُ فعل من لفظه ينصبه على ما مضى في المصادر، وهو رفع بالابتداء، وما بعده خبره. والعائد إليه محذوف كأنه قال: أما العبيد فأنت منهم ذو عبيد أو ما جرى هذا المجرى.

وذكر /138/ سيبويه عن يونس أن ناسا من العرب ينصبون هذا، ثم أبعد ذلك وقبحه[3].

وكان المبرد لا يجيزه أصلا[4]، وإنما أجازه سيبويه على ضعفه إذا لم يُرَدْ: عبيد بأعيانهم[5]، فإذا كانوا مختصين معروفين لم يجز عنده النصب.

وكان الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير المِلْك، والمِلْك مصدر فكأنه قال: أما ملك العبيد كما تقول: أما ضرب زيد فأنا ضاربه[6].

---

(1) ترجمة الباب كما ورد في الكتاب: (هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات). وبعد هذا في الكتاب: "وزعم يونس أنه قول أبي عمر وذلك أما العبيد...".

(2) الكتاب 1/194 ـ شرح السيرافي 193/3.

(3) قال سيبويه: "وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث" 194/1.

(4) انظر رأي المبرد في شرح السيرافي 194/3 وهامش الكتاب 194/1.

(5) قال السيرافي: "وكان سيبويه لا يجيز النصب على ضعفه إلا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة..." 194/3.

(6) قال السيوطي: "وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد بالنصب، وتأويله على المفعول له وإن كان العبيد غير مصدر.
وتأوله الزجاج بتقدير: التملك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل: أما تملك العبيد، أي: مهما تذكره من أجل تملك العبيد..." الهمع 192/1.



فإذا قلت: «أمَّا البَصْرَةُ فلاَ بَصْرَةَ»، و«أما أَبُوك فلا أَبَاكَ»[1]، فهذا لا يكون فيه إلا الرفع، ولا يجوز فيه النصب على مذهب من أجازه في: «أما العبد» أن هذا وما أشبهه أشياء معروفة معلومة، فلا يجوز حملها على المصادر المبهمة.

ويستعمل مثل هذا في أحد معنيين:

- إما أن يكون جعل أباه غير فاعل به ما يفعله الآباء من النصرة له والبر به.
- وإما أن تكون الحال التي أصابت أباه أعجزته عن ذلك.

وكذلك: «أمَّا البصرةُ فلا بصرة لك أما أن يكون منع من البصرة ومن منافعها.

- أو تغيرت البصرة في نفسها فبَطُلت منافعها.

قال: «وسَمِعْنَا منَ العَربِ مَنْ يَقُولُ: أمَّا ابن مُزَنِيَّة فأنَا[2] ابنُ مُزَنِيَّةٍ، كأَنَّهُ قالَ، أمَّا ابنُ مُزَنِيَّةٍ فأنَا ذلكَ[3]».

أو فأنَا هو. جعله مبتدأ وخبراً، وإن شئت نصبته على الحال، كما تقول: أما صديقاً فأنت صديقٌ، وأما صاحباً فأنت صاحبٌ»

واعلم أنك إذا قلت: أما أبوك فلك أب، وأما أبوك فلا أب لك، فما بعد الفاء خبر عن الألف، والعائد عليه مضمر، والتقدير: أما أبوك فلك فيه أب، أي: لك في ابتنائك إليه وتحققك به أب من الآباء ونصيب صالح. هذا معناه، وجرى اللفظ على الاتساع، وجعل الأب كالظرف لنفسه، وإن لم يصحَّ ذلك فيه، وإنما هو اتساع لفظ، والمعنى ما ذكرت لك.

ومثله قولهم: «لَكَ في هَذه الدَّارُ دارٌ صالحَةٌ»و «لك في هذا الرجل رجل صدق»، وأهل الكوفة لا يجيزون هذا حتى يخالف لَفظ الآخر لفظ الأول، فيقال لَكَ في هذا الدار منزل صالح، ولك في هذا الرجل صاحب صدق، ويحتجون بقول الله عز وجل: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[4]، فدار الخلد ليست من لفظ النار، وإن كانت إياها في المعنى، والأمران عند أهل البصرة سواء وليس في الآية ما يوجب امتناع غيرها مما اتفق فيه اللفظان، لأن المعنى واحد، والاتساع في الاتفاق والاختلاف سواء فاعلمه.

---

(1) في شرح السيرافي : "فلا أبا لك".

(2) في الأصل : "فابن".

(3) الكتاب 1 194.

(4) الآية 28 من سورة فصلت 41.



هذا بابٌ ما ينتصب من الأسماء التي ليستْ بصفة ولا مَصَادرَ لأَنَّهُ حالٌ يقعُ فيه الأمْرُ....[1]

وذلك قولُك: كَلَّمْتُه فَاهُ إلى فِيَّ، وبَايَعْتُهُ يَداً بِيَدٍ)[2]

اختلف النحويون في باب «فَاهُ إلى فِيَّ»، فالبصريون يذكرون[3] أن الناصب: كلمته، وأنه ليس فيه إضمار، وجعلوه نائبا عن مشافهة ومعناه:

مشافها[4]، وجعلوه من الشاذ المحمول على غيره لأنه معرفة، ولأنه اسم غير صفة وصار بمنزلة قولك: «الجَمَّاءَ الغَفِيرَ» و«رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِه».

والكوفيون ينصبون «فاه» بإضمار «جاعلا» كأنه /139/ قال: كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ.

ويدل على قوة قول البصريين أنه لو كان على إضمار «جاعلا» ما كان فيه شذوذ، ولجاز أن تقول: كلمته وجهُهُ إلى وجهي، وعينُه إلى عيني، ولم يقل هذا أحد، لأن الشاذ لا يقاس عليه، وإقامة الشيء مقام غيره ليس بمستمر.

قال سيبويه: «ومِمَّا يَنْتَصِبِ لأَنَّهُ حالٌ وقعَ فيه الفعلُ: بِعْتُ[5] الشَّاءَ شَاةً ودِرْهَماً» إلى قوله: «تصَدَّقْتُ بِمَا لي دِرْهَما دِرْهَماً»[6].

---

(1) بعده في الكتاب (فينتصب لأنه مفعول فيه) وهو من تمام الترجمة.

(2) الكتاب 1 195 - شرح السيرافي 3 193.

(3) في شرح أبي سعيد : فأصحابنا يقولون".

(4) قال المبرد : "وذلك قولك : كلمته فاه إلى في وبايعته يدا بيد، فإنما انتصب لأنه أراد كلمته مشافهة... فوضع قوله (فاه إلى في) موضع مشافهة، فلو قلت كلمته فوه إلى في لجاز لأنك تريد كلمته وفوه إلى في" المقتضب 3 236.

(5) في الكتاب : قولك بعت.

(6) انظر النص 1 196 من الكتاب وشرحه السيرافي 3 199.



اعلم أن هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع «مُسَعَّراً» فإذا قلت: «بعتُ الشاءَ شاةً ودِرهماً»، فمعناه: بعت الشاء مسعراً على شاة بدرهم، وجعلت الواو في معنى الباء فبطُل خفض الدرهم، و جعل معطوفا على شاة فاقترن الدرهم والشاة، لأن الشاة مُثَمَّن، والدرهم ثمنه، ولاقترانهما عطف أحدهما على الآخر[1].

وإذا قلت: «قَامَرْتُهُ درهماً في درهم» فمعناه: قامرته هذا الضرب من القمار، كأنه قال: باذِلا درهما في درهم، وهو في موضع الحال.

وإذا قلت: «أخذتُ منه زكاةَ مَاله درهماً لكُلِّ أربعين درهماً» لِكُلِّ أربعين درهماً» فمعناه: فارضا هذا الفرض ومُقَدِّراً هذا التقدير.

و«بَيَّنْتُ لَهُ حسابَهُ باباً»، أي: مصنفا مبوبا.

و«تَصَدَّقْتُ بِمَالِي دِرْهَماً دِرْهَما»، أي: مفرقا هذا التفريق.

ويكون الذي منه الحال في «بعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً» وفي «قامرته» من التاء من الهاء ومنهما جميعا إن شئت.

وفي «بعته دَارِي» من الدار، وفي «بعته البر» من البر، وفي «أخذت زكاة ماله» من التاء. فيكون التقدير: فارضا هذا الفرض، ومن «الزكاة» فتكون: مفروضة هذا الفرض.

وعلى هذا يجري ما أشبهه.

قال: «وزعم الخليلُ أَنَّهُ يَجُوزُ بِعْتُ الشَّاءَ شاةٌ ودرهمٌ، والمعنَى[2] شاةٌ بدِرْهَمٍ».

---

(1) قال ابن يعيش: "وأما قولهم بعت الشاء شاة ودرهما، فشاة نصب على الحال وصاحب الحال الشاء، والعامل: الفعل الذي هو بعت، والشاء وإن كان اسما جامدا فهو نائب من الصفة لأنه وقع موقع مسعرا.
وأجاز الخليل "بعت الشاء شاة" ودرهم "بالرفع، والمراد شاة بدرهم، فشاة بدرهم ابتداء وخبر، والجملة في موضع الحال، فأما إذا قال: شاة ودرهم فتقديره: شاة ودرهم مقرونان، فالخبر محذوف" شرح المفصل 2/61.

(2) في الكتاب: "وإنما يريد".



ورفعه على الابتداء والخبر، والجملة في موضع الحال، والتقدير شاة منه ودرهم مقرونان، وجاز حذف الخبر لأن الواو التي بمعنى مع: تدل على الاقتران كما يقال: «كُلُّ رَجُلٍ وضَيعَتُهُ» بمعنى: مع ضيعته، والتقدير: كل رجل وضيعته مقرونان.

هذا بابُ ما ينْتَصبُ فيه الاسمُ لأنَّهُ حالٌ يقعُ فَيهِ السِّعْرُ...

وذَلِكَ قولُكَ: لَكَ الشَّاءُ شاةٌ بدِرْهَمٍ شَاةً بِدِرْهَم»[1]

هذا يجوز فيه الرفع والنصب:

- فوجه النصب: أن تجعل «لك» خبرا يكتفي بها الكلام وتنصب «شاة» على الحال.

- ووجه الرفع: أن تلغى «لك» وترفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وقياس هذا على قولك: في الدار زيد قائم وقائماً.

هذا بابٌ يُخْتَارُ فيه الرَّفْعُ والنَّصْبُ لقُبْحه أن يكَونَ صفَةً

وذلك قولُكَ: مَررْتُ ببُرٍّ قَبْلُ قَفيزٌ بِدِرْهمٍ، وسَمِعْنَا بعضَ العَرَبَ[2] يَنْصِبُونَه)[3].

أجاز سيبويه نصب هذا على الحال جوازا حسنا، وقبح أن يكون صفة. وإنما حسن أن يكون حالا، ولم يحسن أن يكون صفة لأنهم قد يجعلون الجواهر أحوالا /140/ كقولك: «هذا مالُك درهماً»، و«هذا خاتمُك حديداً»، لأن الحال مفعولة،

---

(1) الكتاب 1/197 ـ شرح السيرافي 3/202 وانظر شرح المفصل 2/67

(2) في الكتاب: "وسمعنا العرب الموثوق بهم".

(3) الكتاب 1/198 ـ شرح السيرافي 3/202.



والمفعول يكون جوهرا وغير جوهر والصفة لا تكون جوهرا، لا تقول: مررت بخاتم حديد»، ولا «مررت بمال درهم» إلا على بعد من الكلام وحمل على معنى[1].

هذا بابُ ما يَنتصبُ من الصِّفَات كانْتِصَابِ الأَسْماءِ في البَابِ الأَوَّلِ

وذلك قولُك: أَبِيعُكَهُ[2] السَّاعَةَ نَاجِزاً بنَاجِزٍ[3].

معنى ناجزاً: بيعاً ماضياً، كأنه قال: أبيعُكَهُ بيعا مبتولاً[4] لا خيار فيه ولا مرجوع. والناجز: صفة لأنه من نجز ينجز. وكذلك: سادوك كَابِراً عن كَابِرٍ» لأن معناه: من كبر يكبر، كأنه قال: سأدوك كبيراً بعد كبيرٍ، والمعنى أنّ آباءه لم يزالوا يسودوا آباءك واحدا بعد واحد. ونصبُه كنصب: «بعته رأساً برأس». إلا أن هذا ليس بصفة، وهو كقولك: «بِعْتُه يداً بيدٍ» في أنهما اسمان جُعِلا في موضع الحال.

(1) قال السيرافي : "قولك : "مررت ببر..." يريد أنه يقبح أن يجعل قفيزا نعتا للبر، فتقول : مررت ببر قفيز منه بدرهم، لأن القفيز ليس بحلية ولا وصفا، وإنما هو مكيال، فإما أن تجعله مبتدأ وما بعده خبر، وتكون هذه الجملة في موضع خبر أو حال أو نعت :
فالخبر قولك : البر قفيز منه بدرهم.
ـ والحال : مررت ببرك قفيز منه بدرهم، فجملة المبتدأ والخبر في موضع الحال من برك.
ـ والنعت : مررت ببر قفيز منه بدرهم، مبتدأ وخبر في موضع النعت"؟.
شرح السيرافي 3/203 وهامش الكتاب 1/198.

(2) في الكتاب : "أبيعه". وما ذكره الأعلم مطابق لما في الطبعة المحققة من الكتاب 1/397.

(3) الكتاب : 1/198 ـ شرح السيرافي 3/203.

(4) في شرح السيرافي : "مبتوتا"، وكلاهما جائز.



هذَا بابُ ما يَنْتَصِبُ فيه الصِّفَةُ لأنّهُ حالٌ وَقَعَ [فيهِ الأمْرُ][1] وَفيه الألِفُ واللاَّمُ

وذلكُ قولُكَ : ادْخُلُوا[2] الأَوَّلَ فالأَوَّل)[3].

اعلم أن حق الصفة أن تكون تحليَّة في الموصوف في حال الإخبار عنه كقولك: القائم والقاعد والأحمق العاقل، فهذه أشياء حاصلة في المُحلَّي بها.

فإذا قلت: ليدخل العاقل، فقد عرف العاقل في وقت الأمر، فإذا قلت ليدخل الأول. لم يجز إلا أن يكون واحدا قد استحق هذا الاسم، وهذا هو القياس.

وقد يَتَّسِعُون[4] في مثل هذا فيأمرون بالفعل الذي يستحق فاعله صفة ما، فيوقعون عليه تلك الصفة من قبل وقوعها منه على معنى ما يكون، فيقولون: فيدخل الأول، ومعناه: ليدخل رجل من القوم إذا صار الأول، فهذا الغرض فيه قد سموه قبل استحقاقه على هذا المعنى، ومن أجل هذا جاز أن تجعل الأول فالأول حالاً، لأنه ليس بصفة قد استقرت فيكون بمنزلة العاقل، وإنما يصير أولا في ترتيب الفعل إذا سبق فأشبه النكرات.

وقال المبرد: إنما أدخلوا الألف واللام، إذا قلت: ادخلوا الأولَ فالأولَ، كأن القائل قال: أعرفكم إذا دخلتم. ولو قال: ادخلوا أولاً فأولاً لكان منكورا لا يُعرف ترتيبُهم إذا دخلوا على ذلك[5].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة على ما في الكتاب ـ غير موجود في شرح السيرافي.

(2) في الكتاب : "وهو قولك"

(3) الكتاب " 1 /198 ـ شرح السيرافي 3 /203.

(4) في الأصل : "يتبعون" وهو تصحيف ـ وفي شرح السيرافي : "وقد اتسعوا".

(5) قال المبرد : في باب " ما يكون حالا وفيه الألف واللام"
وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول، وادخلوا رجلا رجلا، تأويله : ادخلوا واحدا بعد واحد، فأما الأول فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام لأنه على غير معهود، فجريا مجرى سائر الزوائد. ألا ترى أنك لو قلت : الاول فالأول لم يجز لأنك لست تقصد إلى شيء بعينه، وان شئت قلت : دخلوا الأول فالأول على البدل...." المقتضب 3 /271.



وقال سيبويه: «وإذا[1] قُلْتَ: ادخُلُوا الأوَّلُ والآخِرُ والصَّغِيرُ والكبيرُ رفعت[2] على التوكيد كقولك: ادخلوا كلكم، ولم يجز العطف في مثل هذا بالفاء لأنها للتفرقة والواو للجمع.

وأنشد لأمية بن أبي عائذ[3]:

319 - ويَأْوِي إلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثٍ مَرَاضِيعَ مثْلِ السَّعَالَى[4]

فعطف شُعثاً على عُطّل بالواو، وهما نعتان[5] للنسوة. ولو قال: عطل فشعث لم يحسن /**141**/.

---

(1) في الكتاب : "وإن" وفي الطبعة المحققة : "فإذا". 399/1. وفي شرح السيرافي : "إذا قلت..." 205/3.

(2) في الكتاب : "فالرفع". وبعده (لأن معناه معنى كلهم كأنه قال : ليدخلوا كلهم) 199/1.
وقال المبرد : فإن قلت : ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع لأن معناه ادخلوا كلكم، فهذا لا يكون إلا مرفوعا ولا يكون إلا بالواو، ولأن الفاء تجعل شيئا والواو تتصل"، المقتضب 272/3.

(3) أحد بني عمرو بن الحارث الهذلي، شاعر إسلامي مخضرم توفي 75 هـ (ترجمته : الخزانة 462/2).

(4) ديوان الهذليين 184/2. والرواية به : (له نسوة عاطلات الصدو رعوج مواضيع مثل السعالي)
الكتاب وشرح الأعلم (199/1 - 250) - وروايته في الموضع الثاني (شعثا)
معاني القرآن (108/1 - 212/3)- برواية : شعثا - شرح النحاس 180 - شرح السيرافي 205/3 - شرح ابن السيرافي 146/1 - شرح المفصل 18/2 - أوضح المسالك 13/3 وبه (بائسات) موضع (عطل) و (شعثا).
الخزانة (426/2 - 40/5)- المقاصد النحوية 63/4 - اللسان (وضع) 127/8. قال النحاس : "من نصب "شعثا" فعلى الذم، فكأنه قال : أذكرهن شعثا، ويجوز جره على الصفة".

(5) في الأصل : "لغتان". وهو مصحف.



هذا بابُ ما يَنْتَصبُ من الأَسْمَاء والصِّفَات لأَنَّها أَحْوَالٌ تقعُ فيهَا الأُمورُ

وذلكَ قَوْلُكَ: هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْراً[1])[2].

اعلم أن هذا الباب يأتي لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان. ويجوز أن يكون زمان تفضيله ماضيا، ويجوز أن يكون مستقبلا، ولابد من إضمار ما يدل على المضي منه والاستقبال، فإن كان زمانا ماضيا، أضمرت «إذ»، وإن كان مستقبلا أضمرت «إذا»[3].

فإذا قلت: «هَذَا بُسْراً أطيبُ منه تمراً»[4]، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر، فالتفضيل وقع له فيما مضى، فتقدره «بإذ».

وإن كانت الإشارة إليه قبل أن يكون بسراً، قدرته بإذا، ونصبت تمراً وبسراً في الوجهين على الحال، والعامل في الحال «كان».

قال: «البُرُّ أَرْخَصُ ما يكونُ قَفيزَانِ، أي: البُرُّ أَرْخَصُ أَحْوَاله التِي يَكُونُ عليها قَفِيزَانِ...[5] ومِنْ ذَلِكَ هذا البيتُ تُنْشِدُهُ العربُ على أَوْجُهٍ[6]... وهوَ لعمرو بن معدي كرب:

320 ـ الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّــةً ... تَسْعَى بِبِزَّتِهَا بِكُلِّ جَهُــولِ»[7]

---

(1) في الكتاب: "رطبا".

(2) الكتاب 1/199 ـ شرح السيرافي 206/3.

(3) قال المبرد: "ومثل هذا قولك: هذا بسرا أطيب منه تمرا، فإن أومأت إليه وهو بسر تريد هذا إذ صار بسرا أطيب منه إذا صار تمرا، وإن أومأت إليه وهو تمر قلت: هذا بسرا أطيب منه تمرا، أي هذا إذ كان بسرا أطيب منه إذ صار تمرا فإنما على هذا يوجه لأن الانتقال فيه موجود" المقتضب 251/3.

(4) في الكتاب: "رطبا".

(5) بعده في الكتاب: (كأنك قلت: البر أرخصه قفيزان).

(6) بعده في الكتاب: (بعضهم يقول).

(7) ديوان عمرو 156 وبه (فيتة) بالجر.
الكتاب وشرح الأعلم 200/1 ـ المقتضب 251/3 وبه (بزينتها)
شرح النحاس 162 مثل رواية المقتضب ـ شرح السيرافي 207/3 ـ شرح ابن السيرافي 293/1 ـ شرح عيون الكتاب 127 ـ مجمع الأمثال 40/1
اللسان (خدع) 64/8.



فقوله: «البر» مبتدأ، و«أرخص ما يكون» مبتدأ ثان، «وقفيزان» خبره، والجملة خبر الأول، والعائد إليه محذوف كأنه قال: أرخص ما يكون البر منه، ومعناه أرخصه.

والحذف في هذه الأشعار مطرد، وقد أنشد سيبويه البيت على ثلاثة أوجه: فرفع الأول وفتية، ورفع الأول ونصب فتية، ونصب فتية، ونصب الأول ورفع فتية[1].

- فأما من رفع الأول وفتية وأنت «تكون»، فإنه جعل «الحرب» مبتدأ، و«الأول» مبتدأ ثانيا. و«فتية» خبر الأول. وكان حقه أن يقول: فتيّ لأنه خبر أول، وأول مذكر، ولكنه حمله على المعنى فأنث. لأن معناه: أول أحوالها،. فهو كقولك: بعض أحوالها، وأنث المضاف لتأنيث المضاف إليه كقولك: «ذهبت بعض أصابعه».

- والذي نصب أول ورفع فتية، جعل فتية خبر الحرب، ونصب أول على الظرف، كأنه قال: الحرب فتية في أول ما تكون.

- ومن رفع أول ونصب فتية، فإن «أول» يكون بدلا من الحرب، وتكون فتية متصوبة على الحال ، كأنه قال: الحرب أول ما تكون إذا كانت فتية[2].

واعلم أن العامل في «إذا» و«إذ» المقدرتين في هذا الباب: أطيب ونحوه.

وإنما جاز أن يعمل فيهما وهو لا ينصرف، وما لا ينصرف لا يعمل في ما قبله من الحال والمصدر لأن العامل في الظرف قد يكون متأخراً ضعيفاً يعمل في معناه[3].

ألا ترى أنك تقول: زيد الساعةَ في الدار، ولا تقول: زيد قائماً في الدار.

وتقول: زيد الساعةَ أخوك، تريد من[4] الصداقة، ولا تقول: زيد قائماً أخوك.

وتقول: زيد أخوك أخوة على التوكيد، ولا تقول: زيد أخوة (مؤكدة)[5] أخوك. فهذا فرق بين الظرف والحال والمصدر[6].

---

(1) انظر هذه الوجوه في الكتاب 1/200 - شرح السيرافي 3/208 - وهامش الكتاب ونقلها الأعلم في شرحه.

(2) قال السيرافي: "ويجوز فيه وجه رابع، وهو نصب أول وفتية بجعل الحرب مبتدأ ويجعل خبرها تسعى، ويجعل أول ظرفا ينصبه "تسعى"، وتكون فتية خبر تكون".. شرحه 3/58/20.

(3) قال ابن يعيش: "والعامل في الظرفين ما تضمنه معنى أفعل وجاز أن تعمل في الظرفين لأنها تتضمن شيئين: معنى فعل ومصدر..." شرح المفصل 2/60.

(4) في شرح أبي سعيد: "به".

(5) زيادة من شرح السيرافي.

(6) انظر بعض هذه الفروق المقتضب 4/171 - شرح السيرافي 3/209.



قال: «وتَقُولُ: آتِيكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ[1]... أَبْطَؤُهُ»

فرفع «أبطؤه» على معنى: ذلك أبطؤه.

وتقول: آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه على ذلك التفسير. وإن شاء قال: أو يوم السبت أبطؤه على الابتداء والخبر.

وكذلك أعطيته درهما أو درهمين أكثَر ما أعطيت، فتنصب أكثر على أنه مفعول به بدل من الدرهمين. وإن شئت نصبته على الحال، كأنه قال: أو درهمين في حال كثرة، لأنه أكثر مما دونه، ففيه تأويل كثير.

ويجوز أن تقول: أو درهمان أكثر ما أعطيته على الإبتداء والخبر.

وإنما جاز نصب «أكثر» على الحال وهو مضاف إلى «ما» لأن «ما» قد يجوز أن تكون نكرة فلا يتعرف «أكثر» بالإضافة إليها.

كما قال[2]:

321 - رُبّمَا تَكْرَهُ النّفُوسُ مِن الأمْـ ... ـرِ لَـه فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[3]

فأدخل عليها رب.

---

(1) بعده في الكتاب (أو يوم السبت أبطؤه)، والسيرافي والأعلم متفقتان في رواية النص من غير هذه العبارة.

(2) هو أمية بن أبي الصلت نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم والعيني في المقاصد والبيت في أشعار مجموعة من الشعراء منهم: أبو قيس اليهودي، وأبو صرمة الأنصاري، وقيل لعمرو بن شبة، ونسب في الحماسة البصرية لحنيف بن عمير، وقيل لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، وورد أيضا في ديوان عبيد بن الأبرص.
انظر الخزانة: 6/ 108.

(3) ديوان أمية 50 - ديوان عبيد بن الأبرص 112.
الكتاب وشرح الأعلم (1/ 270 - 362) - المقتضب 1/ 42 - مجالس العلماء 126 - شرح النحاس 196 - شرح السيرافي 2/ 3 - شرح المفصل (4/ 2 - 8/ 30)
مغني اللبيب 1/ 391 - الهمع 1/ 92 - شرح شواهد المغني 2/ 707 -
حاشية الصبان 1/ 154 - الخزانة 6/ 108 - المقاصد النحوية 1/ 484.
اللسان (فرج) 2/ 341.
الاعلم: "الشاهد فيه دخول رب على ما لأنها نكرة في تأويل شيء، والعائد عليها في جملة الصفة هاء محذوفة مقدرة، والمعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمور له فرجة تعقب الضيف".



هذا بابُ ما ينتصبُ من الأماكن والوقتِ

وذلك أنها[1] ظروف توقع[2] فيها الأشياء ... وعمل فيها ما قبلها وما بعدها [3])[4].

اعلم أن ظاهر كلام سيبويه أن ما قبل الظرف عاملا فيه، فكأن قولك : "هو خلفك " الناصب لخلفك "هو"، وكذلك زيد خلفك .

وإنما أراد سيبويه - فيما ينتظم على مذهبه - أن الذي هو الدال على المحذوف، فناب عنه، فجعل ما[5] ناب عنه كالنصب للظرف.

وإنما مثل سيبويه الظرف بقولك : أنت الرجل علما، وعشرون درهما، لأن الرجل إنما ينصب[6] علما إذا قدرناه تقدير الكامل، أو ما جرى مجراه مما هو في معنى فعل .

"وعشرون درهما " إنما يقدر نصبه على مذهب ضاربين زيدا أو نحو هذا من التقدير .

وكذلك : زيد خلفك، على معنى : استقر . فكان اشتراكها في نصب ما بعدها كاشتراكها[7] كلها في تقدير ناصب لما بعدها .

في الكتاب : "لأنها".
(1) في الكتاب : "تقع".
(2) في الكتاب : "وكذلك يعمل فيها ما بعدها".
(3) الكتاب 201/1 - شرح السيرافي 210/3.
(4) في الأصل : "لما"، وما أثبت من شرح السيرافي.
(5) في الأصل : "ينتصب".
(6) في شرح السيرافي : "لاشتراكها".



قال :«وتقولُ: هُوَ قَصْدَكَ كما قال الشَّاعرُ[1]:

322 – سَرَى بَعْدَ مَا غارَ الثُّرَيَّا وبَعْدَ مَا   كَأَنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخُلُ»[2]

أي: قصده. وأصله من حلَّ يَحُلُّ: إذا نزل واستقر. وشبه الثريا - حين اجتمعت واستدارت للغور - بالمنخل.

وأنشد أيضا للأعشى:

323 - نَحْنُ الفَوَارِسُ يَوْمَ الحِنْوِ ضَاحِيَّةً   جَنْبَيْ فَطيمَةَ لا مِيلٌ ولاَ عُزُلُ[3]

فنصب «جنبى» على الظرف. وفطيمة: اسم موضع[4] ومعنى ضاحية: بارزة ظاهرة. والأميل : الذي لا يثبت في الحرب. والأعزل: الذي لا رمح له.

وقال أبو عبيدة: هو الذي لا سلاح معه.

واعلم أن المصادر بمنزلة أسماء الأماكن المأخوذة من الفعل كقولك: هو قصدك، ومشيت قصدك، فتجري مجرى المذهب والمجلس.

وكذلك «حِلَّةَ الغَوْر» بمنزلة «قصده»، وهو مأخوذ من حل يحل، ومنزلته بمنزلة المحل. والمحل بمنزلة المذهب، ألا ترى أنك تقول: قمت محل فلان، وحللت محله **/143/**

قال: «سَمِعْنَا من العرب من يقولُ: دارك ذات اليمين، قال الشاعر[5]:

324 - فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ   مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا[6]

---

(1) قائله مجهول - وبعده في الكتاب : (وسمعنا بعض العرب ينشده كذا).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 201/1 - الكتاب 405/1 الطبعة المحققة. الأزمنة والأمكنة 306/1. قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب حلة الغور على الظرف".

(3) ديوان الأعشى 48 - الكتاب وشرح الأعلم 202/1 - شرح النحاس 162.
شرح ابن السيرافي 149/1 - فرحة الأديب 41.

(4) قال النحاس : "وفطيمة امرأة - وقال ابن السيرافي : وفطيمة هذه بنت شراحيل بن عوسجة من قوم الأعشى".

(5) هو لبيد بن ربيعة في الكتاب وشرح الأعلم.

(6) شرح المعلقات العشر 78 - جمهرة أشعار العرب 149 - الكتاب وشرح الأعلم 202/1 - المقتضب (3 102 - 4 341) - شرح السيرافي 216/3
شرح المفصل (2 44 - 129) - شرح بانت سعاد 55. ويروى (فعدت) بالعين المهملة.
قال الأعلم : " الشاهد فيه رفع خلفها وأمامها اتساعا ومجازا والمستعمل فيهما الظرف، ورفعهما على البدل من كلا، والتقدير فغدت خلفها وأمامها تحسبها مولى المخافة".
وانظر رأى الأعلم في الخزانة 415/1.



يعني أن ما جرى ذكره من الظروف قد يجوز أن يكون اسما يخبر عنها.

ومعنى البيت أنه يصف بقرة وحشية وضميرها في «غدت»، أي: غدت هذه الوحشية تحسب أن كلا طريقيها فيه ما يريبها وتخاف منه. والطريقان: هما خلف وأمام. وكلا الفرجين: موضعه رفع بالابتداء، وتحسب: خبره، ومولى المخافة خبر «إن» ومعناه: صاحب المخافة. وخلفها وأمامها: بدل من كلا. والفرج والثغر: موضع المخافة. وأراد بالفرجين هنا: طريقيها من خلفها وأمامها.

وذكر سيبويه في هذا الباب أن سواء لا تكون إلا ظرفا، إلا أن يضطر شاعر فيجره لأنه بمعنى غير[1].

وإنما خص سواء الممدود دون المقصور، لأن الإعراب يتبين فيه، وهما سواء في الظروف، وغيروهما بمنزلة غير، وفيهما زيادة على غير، فإذا قلت: زيد سواك أو سواءك، أو مررت برجل سواك، فمعناه أنه غيرك ويغنى غناك، ويكون بدلَك، وحقهما أن يستعملا ظرفين، فمعناهما يتغير عن معناهما اسمين، لأن سواء في معنى مستو، وسواء الشيء: وسطه، وهي في الظروف بمعنى غير، وغير ليس بظرف وإنما جعل بمنزلة غير على الوجه الذي ذكرته من البدل والغناء على أنه ظرف، فإذا خرج عن ذلك لم يستعمل اسما إلا في ضرورة على تأويل غير[2].

ومثل سيبويه سواء - إذا استعمل اسما في ضرورة الشعر - بالكاف التي هي حرف، وقد يضعها الشاعر في موضع "مثل" اسما لأنها للتشبيه كقوله[3]:

---

(1) قال سيبويه: "ومن ذلك أيضا: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك ولا يكون اسما الا في الشعر" 1/202 - 203.

(2) قال المبرد: "ومما لا يكون إلا ظرفا ويقبح أن يكون اسما "سوى" وسواء، وسواء ممدودة بمعنى سوى، وذلك أنك إذا قلت: عندي رجل سوى زيد، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أي: يسد مسده ويغنى غناءه، وقد اضطر الشاعر وجعله اسما في قوله:
(وما قصدت من ذهله لسوائكا)".
المقتضب 394/4
وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة 188.

(3) هو حميد الأرقط، نسب إليه في الكتاب .. ونسب إلى رؤبة في المقاصد النحوية.



325 - فَصيرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأْكُولْ[1].

ومثل الكاف - في أنها حرف - بالباء الجارة فقال : "ومثل ذلك : أنت في حَالٍ كعبدِ الله فأجري مجرى : بعبد الله".

أي : أن الكاف حرف بمنزلة الباء. إلا أن الشاعر إذا اضطر أجرى الكاف مجرى مثل فجعلها اسما.

قال : "وتقول : كيفَ أنْتَ أُقْبِلَ قَبْلُكَ ونُحِيَ نَحْوُكَ".

فجعل "قبلا" و "نحوا" اسمين وأقامهما مقام الفاعل.

قال : "وهو بمنزلة قولك[2] : كيف أنت إذا أُقْبِلُ النَقْبَ الُركَابَ".

فالركاب اسم للإبل، وقد أقامها مقام الفاعل في أقبل، ونصب "النقب" ومعناه : الطريق في الجبل، فشبه قبلك ونحوك وناحيتك بالركاب في إقامتها مقام الفاعل[3].

قال : "وأما دونك فإنه[4] لا يرفع أبدا".

اعلم أن دونك تستعمل على معنيين.

- أحدهما : في المكان : كقولك : زيدٌ دونَ عمرٍ، ويكون هذا على ضربين :

أحدهما : أن تريد الموضوع بعينه.

---

(1) ملحقات ديوان رؤبة 181 وبعده (ولعبت طير بهم أبابيل).
الكتاب وشرح الأعلم 203/1 - المقتضب (141/4 - 350) - شرح السيرافي 218/3 - المسائل البغداديات 398- ما يجوز للشاعر في الضرورة 188 -
الجني الداني 90 وبه (فأصبحت) موضع (فصيروا) - مغني اللبيب 238/1 - شرح شواهد المغني 503/2- الهمع 150/1 - الخزانة 184/11 - المقاصد النحوية 402/2 - اللسان (عصف) 247/9 - ويروى (فأصبحوا).
قال الأعلم : "الشاهد فيه إدخال مثل على الكاف وإن كان حرفا لأنها في معنى مثل فأخرجها إليها وألحقها بنوعها من الأسماء ضرورة... وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازا حسنا لاختلاف لفظهما مع ما قصد من المبالغة في التشبه ولو كرر المثل لم يحسن - (بتصرف).

(2) في الكتاب : "فكأنه قال".

(3) بعد هذا في شرح السيرافي : "فإن هذه الأسماء تكون ظرفا في حال والركاب لا تكون ظرفا" شرحه 219/3 . وهامش الكتاب 203/1 .

(4) كذا في الكتاب الطبعة المحققة 409/1 وشرح السيرافي. وفي الكتاب الطبعة السلفية : "فهو".



والآخر : أن تريد أنه دونك في الشرف والعلم ونحوك ذلك، فيكون على طريق المثل.

ـ وأما الموضع الآخر : فأن تكون بمعنى : حقير ومسترذل، فيقال : هذا دونك، أي : هذا حقير، وهذا مسترذلك، كما تقول : ثوب دون إذا كان رديئا.

وقد ذكر سيبويه هذا الوجه. وإنما قطع على أن "دون" لا ترفع أبدا إذا كانت للموضع/**144**/ والمنزلة من الشرف وغيره.

وذكر سيبويه في هذا الباب حروفا غرائب استعملت ظروفا، ففسر معانيها.

قال : "فمن ذلك حرفان ذكرناهما في الباب الأول ثم نفسر معناهما وهما :

صددك، ومعناه : القصد، وسقبك ومعناه : القرب، ومنه قول العرب : هو وزن الجبل، أي : ناحية منه، وهم زنة الجبل،أي حذاءه ـ فرقوا بين المعنيين لاختلاف اللفظين[1] ومن ذلك قولُ العربِ : هم قرابتك، أي : قربك"[2]

فهذه ظروف لأنها جهات أجريت مجرى : خلف وقدام.

ومنه قول أبي حية النميري[3] :

326 ـ إذا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الَرحْلِ يَنْثَنِي مُسَالَيْـهِ عَنْهُ مِنْ وَرَاءٍ ومُقْـدَمِ[4]

ومسالاه : عطفاه وناحيتاه. ومعنى نعشناه : أقمناه ورفعناه. وينثني : يميل في أحد جانبيه لغلبة النوم عليه.

---

(1) ما بين العارضتين ليس من لفظ الكتاب .

(2) الكتاب 204/1

(3) في الأصل : النموي .

(4) الكتاب وشرح الأعلم 205/1 ـ شرح السيرافي 223/3 ـ الأزمنة والأمكنة 307/1 ـ اللسان (مسل) 623/11 ـ سيل 351/11 ـ وانظر حواشي =

الكتاب 412/1 الطبعة المحققة .

قال الأعلم :"الشاهد فيه نصب "مسالية" على الظرف، والتقدير ينثني في مساليه" .



هذا باب ما يشبه[1] من الأماكن المختصة

بالمكان غير المختص، شبهت به إذ[2] كانت تقع على الأماكن وذلك قولُ العرب[3].

هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد... وكذلك : هو[4] مني مزجر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة)[5]

قال أبو ذؤيب :

327 ـ فَوَرَدْنَ والعَيُوقُ مَقْعَدَ رَابِئَ الضُّـ ـرَبَاءِ خَلْفَ النَجْمِ لا يَتَتَلعُ[6]

فنصب مقعد على الظرف.

يصف حميرا[7] وردت الماء ليلا وقد ارتفع العيوق والثريا في وسط السماء سحرا في آخر الليل، وذلك في شدة الحر.

---

(1) في الكتاب :"ما شبه".

(2) في الأصل :"إذا". وأثبت ما في الكتاب .

(3) بعده في الكتاب :"سمعناه منهم".

(4) في الكتاب :"وهو".

(5) الكتاب 205/1 ـ شرح السيرافي 227/3 .
وسيبويه يرى أن مثل هذه العبارات مشبه بالمبهم على الظرفية وأنه لا يقاس عليه، لأن شرط ما صيغ من المصدر من أسماء المكان أن يكون عامله من لفظه .
والكسائي يجعل ذلك مقيسا . انظر الكتاب 205/1 ـ شرح عيون الكتاب 41 ـ شرح ابن عقيل 494/2

(6) ديوان الهذليين 6/1 ـ الكتاب وشرح الأعلم 205/1 ـ المفضليات 424 ـ جمهرة أشعار العرب 541 ـ المقتضب 344/4 ـ شرح النحاس 163 وبه (فوق النجم ما يتتلع) ـ شرح السيرافي (227/3 ـ 436) شرح المفصل 41/1 ـ الخزانة 418/1 .
قال الأعلم :"الشاهد فيه نصب مقعد على الظرف مع اختصاصه تشبيها له بالمكان لأن مقعد الرابىء مكان من الأمكنة المخصوصة والفعل يعمل في المكان مختصا ومبهما . وحار ذلك في مثل هذا، ولم يجز في الدار ونحوها لأنهم أرادوا به التشبيه والمثل..."

(7) في شرح السيرافي :"حمرا".



ومثل موضع الثريا من العيوق - إذا ارتفع عليها وقرب منها - بمقعد رابىء الضرباء وهو الأمين[1] المشرف على الذين يضربون بالقداح كي لا يخونوا، وموضعه أعلاه منهم. وأراد بالنجم : الثريا، ومعنى تتتلع : تبعد وتزول.

قال : ومما استعملت العربُ[2] هو مني دَرَجَ السيولِ[3]، قال الشاعر وهو (أمية)[4] بن هرمة :

328 - أَنَصْبٌ لِلمَنيةِ تَعْتَرِيهِم رِجَالِي، أَم هُمُ دَرَجَ السيولِ؟[5]

يقال : رجع أدراجه، أي : رجع في الطريق الذي جاء فيه، فاستعملوا درج السيول ظرفا، كما استعملوا ما قبله.

وتقدير البيت : أرجالي نصب للمنية تعتريهم؟ والنصبُ : ما يطاف به ويتكرر عليه كالضم وغيره. والرجُ : الموضع، موضع يتردد فيه بالمجئ والذهاب.

قال : وإذا قلت[6] : "وهو مني فرسخان" فمعناه : بعده مني مقدار فرسخين. وكذلك : "هو مني دعوة الرجل" - و "فوت اليدِ" - أي مقدار ما تبلغه صحة الرجل ومعنى فوت اليد "بيني وبينه مقدار ما إذا امددت اليد إليه لم أنله، وفاتني أخذه باليسر من المسافة بيننا.

قال : "وأما الخلف والأمام والتحت[7] فتكون أسماءً وكينونةُ (تلكِ)[8] (أَسماءً)[9] أكثر وأجرى في كلامهم".

---

(1) في الأصل :"الأمير"، وفي شرح السيرافي وشرح الأعلم للشواهد : الأمين وهو الصواب.

(2) في الكتاب :"ومن ذلك قول العرب".

(3) في الكتاب :"السيل".

(4) لا وجود لها في الكتاب ولا في نسب ابن هرمة ولعلها سهو من الناسخ ونسب ابن هرمة : أبو إسحاق إبراهيم بن هرمة بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة . تقدمت ترجمة النكت 105 .

(5) شعر ابن هرمة 181 - الكتاب وشرح السيرافي 228/3 - شرح ابن السيرافي 284/1 - الخزانة 424/1 - اللسان (درج) 267/2 .
الشاهد فيه نصب درج السيول على الظرف .

(6) في الكتاب :"فقولك".

(7) في الكتاب :"والتحت والدون".

(8) زيادة من الهامش - مثبتة في الكتاب - غير واردة في الطبعة المحققة منه 416/1 .

(9) زيادة من الكتاب . غير مثبت في شرح السيرافي .



يعني أن القصد والنحو/145/ والقبل والناحية أكثر في[1] الأسماء من الخلف والأمام، واعتبر كون "مرأى" و "مسمع" ظرفين لقول العرب : "هو مني بمرأى ومسمع"، فلما أدخلوا الباء علم أنهم جعلوه غير الأول، فإذا نزعوا الباء، فهو غيره أيضا فينصبونه كما ينصبون الظرف الذي هو غير الاسم الأول.

وأنشد فيما كان الاسم الثاني فيه الأول :[2]

329 ـ وأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ القُرَادِ من اِسْتِ الجَمَلِ[3]

فجعل "مكان" الثاني هو المكان الأول، فكأنه قال : مكانك من وائل مثل مكان القراد. كقوله :

"له رأسٌ رأسُ الحمارِ" ومعناه : مثل رأس الحمار، ولو نصب "مكان" على الظرف لجاز، وكأنه قال : مكانك في مكان القراد من است الجمل.

قال : "وتقولُ : أنت مني فرسخين"

أي : أنت مني ما دمنا نسير فرسخين، "فأنت" : مبتدأ، و "مني" خبره "وفرسخين" ظرف. ومعنى مني : من أصحابي وأشياعي كما قال الله عز وجل :

﴿فمن تَبِعَنِي فإنه مني﴾[4]

فجعل : "ويقال : الهلال الليلة"[5]

فجعل الليلة ظرفا، والهلال جثة لأنه جزء من القمر[6]، وإنما جاز ذلك لأن الهلال يتغير تغيرا دائما بصورة يتغير إليها، فكأنه قال : استهلاله الليلة أو تصوره بهذه الصورة الليلة.

---

(1) في الأصل : "من".

(2) نسبه الأعلم والبغدادي إلى الأخطل، ونسبه الأمدي والغندجاني والبغدادي إلى عتبة بن الوغل بن عبد الله

(3) ديوان الأخطل 335ـ الكتاب وشرح الأعلم 207/1ـ الشعر والشعراء 151/1 ـ شرح السيرافي 230/3 ـ المؤتلف 84 ـ شرح ابن السيرافي 378/1ـ فرحة الأديب 89 ـ الخزانة 460/1ـ 503.

(4) من الآية 36 من سورة ابراهيم رقم 14

(5) في الكتاب (والهلال الليلة)، وفي شرح السيرافي :(وتقول : الهلال..) .

(6) قال السيرافي :"اعلم أن ظروف الزمان تكون أخبارا للمصادر، ولا تكون أخبارا للجثث، وأما ظروف المكان فتكون أخبار للمصادر وللجثث، وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون في بعض الامكنة دون بعض مع وجودها، أعني الأماكن. ألا ترى أنك إذا قلت : زيد خلفك علم أنه ليس قدامه ولا تحته ولا فوقه ... مع وجود هذه الأماكن ...".
شرحه 323/3ـ وانظرها هامش الكتاب 1 208 .



قال : "واعلم أن ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماءِ" إلى قوله : "فأجرِ الأسماءَ[1] كما أجروها"[2]

قال المبرد : غلط سيبويه في هذا لأنه ذكر في أول الكتاب أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسي ونحوهم، لأن لها جثثا وأسماء تعرف بها كما تعرف الأناسي[3].

وصوب الزجاج سيبويه، فقال : أصاب، لأن ظروف الزمان يقل فيها ما لا يتمكن، ألا ترى أن "سحر" إذا نكر تمكن؟.

ورَدُّ أبي إسحاق على أبي العباس ضعيف، لأن في ظروف الزمان : قبل، وبعد، وبعيدات بين، وذات مرة، وذا صباح، وما أشبه ذلك[4]

ورد أبي العباس - أيضا - على سيبويه ضعيف لا يلزمْ، وظروف الزمان أقوى في الاسمية، وذلك أن الفعل لفظ مبني على الزمان الماضي وغيره، كما أنه مبني من لفظ حروف المصدر، وليس كذلك المكان. فأسماء الزمان بمنزلة المصادر، والمصادر متمكنة كسائر الأسماء في وقوع الفعل منها وبها، والزمان شبيهها، وكذلك المكان. وعلى أن ظروف الزمان، اللفظ العام لها هو الزمان والوقت والدهر، وذلك كله متمكن، ثم ينقسم ذلك إلى الليل والنهار وهما متمكنان، وينقسم إلى الساعة وهي متمكنة. وليس كذلك المكان، لأن الاسم العام له هو المكان، ثم ينقسم إلى الجهات الست وهي ضعيفة التمكن.

وأما ما حكاه أبو العباس من كلام سيبويه : أن ظروف المكان أقرب إلى الأناس ونحوهم، فإنما قربها من الأناسي أن في الأماكن ما لا يكون ظرفا، كما أن الأناس لا تكون ظروفا، وجميع ألفاظ الزمان تكون ظروفا وإن استعملت أسماء / **146** / .

---

(1) في الكتاب : "الأشياء".

(2) تمام النص : "واعلم أن ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماء لأنها تكون فاعلة ومفعولة، تقول : أهلك الليل والنهار، واستوفيت أيامك، فأجرى الدهر هذا المجرى، فأجر الأشياء .. " . الكتاب 208/1 .

(3) انظر الكتاب 110/1 - 113 .

(4) انظر شرح السيرافي 234/3 .

وقال المبرد : "فأما الظروف التي لا تتمكن فنحو ذات مرة وبعيدات بين ... والرفع فيها محال لأنها لاتكون أسماء غير ظروف .. .

المقتضب 253/4 .



بـــاب الجــــــــــــر[1]

جعل سيبويه الجر في كل اسم مضاف إليه، وجعل المجرور : بحرف جر وإضافة اسم إليه كله مضافا إليه.

واعلم أن الجر يكون بشيئين :

- أحدهما : بدخول حرف ليس باسم ولاظرف.

- والآخر : بإضافة اسم إلى اسم.

ومن حروف الخفض ما قد يكون اسما في حال وهي : على وعن وكاف التشبيه ومنذ ومذ.

ومنها ما قد يكون فعلا فينصرف به وهي : خلا، وحاشى في الاستثناء.

وذكر الأخفش أن "عدا" قد يخفض بها وينصب.[2]

وأما إضافة اسم إلى اسم فهو على ثلاثة أقسام :

- أحدهما : أسماء هي ظروف مضافة إلى ما بعدها.

- والثاني : أسماء كثر استعمالها مضافة[3] فذكرها النحويون في ما يجر لغلبة الجر عليه.

- والثالث : أسماء تضاف في حال، وليست الإضافة بالغالبة عليها وهي أكثر الأسماء[4]

---

(1) الكتاب 209/1 - شرح السيرافي 235/3 .

(2) قال المرادي في "عدا" : حرف مشترك يكون حرفا وفعلا وهو في الحالتين من أدوات الاستثناء، فإذا كان حرفا جر المستثنى، وإذا كان فعلا = نصبه .
والتزم سيبويه فعليه "عدا" ولم ذكر أنها تكون حرفا لأن حرفيته قليلة، وقد حكى حرفيته غير سيبويه من الأئمة فوجب قبولها "الجني الداني 461. وانظر شرح السيرافي 247/3 .

(3) في الأصل :"مضا" - وباقي الكلمة ساقط، مثبت في الهامش .

(4) قال سيبويه :"واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء :بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا". 209/1 .



هذا باب مجرى النعتِ علَى المنعوتِ والشَّريكِ علَى الشَّريكِ[1]

اعلم أن النعت هو اختصاص الاسم المنعوت وإخراجه من إبهام وعموم إلى ما هو أخص منه. فأما في النكرات، فالنعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه.

وأما في المعارف، فيخرجه من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أن يزول اللبس.

وذكر سيبويه أصناف النعوت، وكان في ما ذكر "أي"، وهو اسم غير مشتق من معنى يعرف به، وإنما يضاف إلى الاسم الأول للمبالغة في مدحه، فلذلك وصف به[2].

وذكر مصادر ينعت بها على التأويل أسماء الفاعلين، فمنها : "حسبك، و"كافيك[3]، و " همك" و "شرعُكَ"، و "هَدكَ"[4] وهو كله على معنى واحد.

فأما "حسبك" : فهو مصدر موضع محسب، يقال : أحسبني الشيء، أي : كفاني.

و "شرعُكَ" و "هَدك" و "هَمكَ" في معنى ذلك وإن لم يستعمل منها فعل، وهي في المعنى للحال لا للماضي، فلذلك نعت بها النكرة، وامتنعت هذه النعوت من التثنية والجمع لأنها مصادر نعت فهي بمنزلة عدل ورضى وما أشبه ذلك.

---

(1) الكتاب 209/1 - شرح السيرافي 240/3.

(2) بعده في شرح السيرافي "وذلك في مثل قولك : مررت برجل أيما برجل" 242/3.

(3) في الأصل : "كيفك".

(4) انظر تفصيل هذه المصادر - الكتاب 210/1 . وشرح السيرافي 242/3.



قال : "ومنهُ : مَرَرتُ برجلٍ مثلك".

أي : شبيه بصورتك، وكذلك : مررت برجل ضربكَ وشبهك ونحوك، وهن مضافات بمعنى أسماء الفاعلين في معنى : مماثلك ومشابهك للحال. كما أن المماثلة موجودة فيه في وقت مرورك.

قال : "ومما يكونُ نعتا للنكرة وهو مضاف إلى معرفةٍ قولُ[1] امرئِ القيس[2] :

330 - بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ لاَحَــهُ طرادُ الهوادي كل شأوٍ مغــربِ[3]

ومنه[4] : مررت على ناقةٍ عبرِ الهواجرِ".

ومعنى قيدِ الأوابدِ : أنه مقيد الأوابد، أي : إذا اصطادها لم تنج منه فكأنه قد قيدها. والأوابد : الوحش. والشأو : الطلق. والمغرب : البعيد ومعنى عبر الهواجر : /147/ جمع هاجرة، والسير يضعف فيها، وإنما يريد قوتها على السير في هذا الوقت.

وأنشد لجرير :

331 - ظَلَلْنَا بِمُسْتَنِّ الحَرُورِ كَأَنَّنَــا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمِ[5]

فنعت الفرس "بمستقبل الريح" لأنه في نية التنوين.

---

(1) في الكتاب : "قول الشاعر".

(2) ونسبه ابن السيرافي إلى علقمة بن عبدة . وهو في ديوانيهما .

(3) ديوان امرئ القيس 46 - ديوان علقمة 23 .

الكتاب وشرح الأعلم 211/1 - شرح النحاس 165 - شرح السيرافي 245/3 - المسائل البغداديات 276 - شرح ابن السيرافي 457/1 .

قال الأعلم : "الشاهد فيه جري قيد الأوابد على منجرد نعتا له، وإن كان مضافا إلى ما فيه الألف واللام لأنه في معنى الفعل فكأنه قال : بمنجرد يقيد الأوابد".

قال النحاس : كأنه قال : قيدٍ الأوابد فحذف التنوين .

(4) في الكتاب : "ومنه أيضا".

(5) ديوان جرير 554/2 - الكتاب وشرح الأعلم 211/1 - مجالس ثعلب 57/1 - شرح النحاس 165 - شرح السيرافي 246/3 - شرح ابن السيرافي 339/1 - المقتضب 517/1 - اللسان (حرر) 177/4 - (سنن) 226/13

قال النحاس : البيت حجة بأن مستقبل الريح نكرة . لأن التنوين ههنا مضمر كأنه أراد : مستقبل الريح، فحذف التنوين يدلك على ذلك أنه وصف مستقبل الريح بصائم وهو نكرة".



يصف أنهم في خيمة، والريح تحركها فيصل إليهم الحر كأنهم عند فرس مستقبل الريح، فالريح تأخذه. والمستن من قولهم : أخذ على سننه، أي طريقه. والصائم : القائم الممتنع من الذهاب أو العلف.

وأنشد للمرار :

167 ـ سَلِ الهُمُومَ بِكُلِ مُعْطِي رَأْسَهُ ... نَاجٍ مُخَالِطِ[1] صُهْبَةٍ مُتَعَيّسُ

مُغْتَالَ أَحْبُلِهِ مُبِينٍ عُنْقَهُ ... فِي مَنْكِبٍ زَينَ المَطيِّ عَرَنْدَسِ[2]

فنعت "معطي رأسه" بما تنعت به النكرة المفردة لأنه في معنى معط رأسه.

يعني : جملا ذلولا منقاذا. والمتعيس : الأبيض. والعرندس : الشديد وقد مر تفسير البيتين[3].

وأنشد لذي الرمة :

332 ـ سَرَتْ تَخْبِطُ الظَلْمَاءِ مِنْ جَانِبي قسًا

وَحُبَّ بِهَامِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرُ[4]

فنعت خابط الليل بزائر.

يصف امرأة سرى خيالها إليه وقسا : اسم موضع. وحب بها في معنى : أحبب بها، ولك أن تصرف "قسا" وأن لا تصرفه.

---

(1) في الأصل : "مخالطه".

(2) تقدم تخريج البيتين ص 305 بنفس الرقم وانظر شرح السيرافي 246/3 .

(3) تقدم تخريج البيتين.

(4) ديوان ذي الرمة 391 وبه (فحبب) ـ الكتاب وشرح الأعلم 212/1 ـ شرح النحاس 166 ـ شرح السيرافي 240/3 ـ شرح ابن السيرافي 490/1 . اللسان (خبط) 282/7 ـ (قسا) 186/15 .
قال الأعلم :"الشاهد فيه جري زائر على خابط نعتا له وإن كان مضافا إلى معرفة لأن إضافته غير محضة لما يقدر فيها من التنوين والانفصال".



وأنشد لجرير :

333 - يا رُبَّ غَابِطنا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُم

لاقَى مُبَاعَدَة مِنْكُم وَحِرْمَانَا[1]

فغابطنا نكرة، فلذلك دخلت رب عليه.

وأنشد لأبي محجن الثقفي[2] :

334 - يأربَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ غَرِيرَةً

بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ[3]

فأدخل "رب" على "مثل" لأنها نكرة.

والغريرة : المغترة الغافلة.

قال : "ومنه مررت برجلٍ رَجُلِ صدقٍ... ومررتُ[4] برجلٍ رجلِ سوءٍ".

كأنك قلت : مررت برجل صالح، ومررت برجل فاسد،لأن الصدق صلاح، والسوء فساد.

---

(1) ديوان جرير 595/2 - الكتاب 212/1 وبه (لو كان يعرفكم).
وشرحه الأعلم برواية النكت . معاني القرآن 227/3 .
المقتضب (227/3 - 150/4 - 279) - شرح النحاس 166 - شرح السيرافي 244/3 - شرح ابن السيرافي 540/1 - شرح المفصل 51/3 - وضح المسالك 170/2 - مغني اللبيب 664/2 - شرح شواهد المغني (712/2 - 880) الهمع 47/2 - اللسان (عرف) 174/7 .

(2) اسمه مالك بن حبيب الثقفي شاعر صحابي له سماع ورواية، كان من الأبطال في الجاهلية والإسلام - حد في الخمر مرات (توفي 30هـ) . ترجمته (الشعر والشعراء 423/1 - جمهرة الأنساب 268 - الخزانة 405/8) .

(3) غير موجود في ديوانه - الكتاب وشرح الأعلم (212/1 - 350) - المقتضب 289/4 - شرح النحاس 167 - شرح السيرافي 244/3 - شرح ابن السيرافي 540/1 - فرحة الأديب 188 - المقتصد 588/1 شرح ملحمة الإعراب 38 - وبه (يارب غيرك غريرة) و (منعتها) - شرح المفصل 126/2 .

(4) في الكتاب :"وكذلك مررت".



وليس الصدق هھنا بصدق اللسان، لأنك تقول : هذا ثوب صدق وحمار صدق، وكذلك السوء ليس في معنى سؤته. والسوء هنا بمعنى الفساد والرداءة وليس من ساءني يسوؤني. والصدق بمعنى الجودة والصلاح، فكأنه قال (مررت)[1] برجل صاحب فساد، وحمار ذي رداءة، أي قال : مررت بحمار سوء.

قال : "ومنهُ مررتُ برجلين مثلك، أي : كل رجلٍ منهما مثلك، ووجه آخر : أنهما[2] جميعا مثلك"[3]

أي إذا اجتمعا كانا مثلك في القوة والغناء، فإذا انفردا لم يكونا كذلك.

قال : "ومما جاء في الشعرقد جمع فيه الاسمُ، وفُرِقَ النعتُ وصَارَ مجرورا.

قوله[4] :

335ـ بكيت وما بكا رجلٍ حزينٍ على ربعينِ : مسلوبٍ وبالِي[5]

كَذَا سمعنَا العَرَبَ تنشِدُه، والقوافي مجرورَة"

وقد رد قوله "والقوافِي مجرورَة"

فقال الراد عليه : بال مرفوع ومجرور على لفظ واحد لأنه من بنات الياء.

والجواب عن سيبويه أن اعتماده في ذلك على ما سمعه من العرب في خفض مسلوب، وقوى ذلك ببناء القافية على الجر، لأن الشاعر المجيد قد يبني القافية / **148** / على

---

(1) زيادة من تقدير المحقق.

(2) في الكتاب : "على أنهما".

(3) الكتاب 1 214 وبعده (وكل ذلك جر).

(4) نسب في الكتاب لرجل من باهلة، والبيت لابن ميادة عند ابن السيرافي والسيوطي.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 514/1 وبهما (رجل حليم) و (بال) ـ المقتضب 291/2 ـ شرح النحاس 167 ـ شرح السيرافي 254/3 (وبال) ـ شرح ابن السيرافي 603/1 (رجل حزين) ـ شرح عيون الكتاب 131 ـ أوضح المسالك 9/3 ـ مغني اللبيب 465/2 ـ شرح شواهد المغني 774/2
قال الأعلم :"الشاهد فيه جرى مسلوب وبال على الربعين نعتا والرفع فيهما حسن لإمكان التبعيض فيهما، والقطع. والتقدير : أحدهما مسلوب والآخر بال".



ما يوجب الإعراب، ويجري باقي الشعر على تقديره ذلك الإعراب، وإن كان لا يظهر ولا يلفظ به كقول الحطيئة :

شَاقَتْكَ أَظْعَانٌ لِلَيلَى ... دونَ نَاظِرة بواكِر[1]

وهذه القصيدة موقوفة[2]، ولو أطلق أبياتها كلها لكانت مرفوعة.

وكقول الكميت :

قِفْ بالدِّيارِ وقوفَ زَائِرِ ... وتأبى أَنكَ غيرُ صَابِرِ[3]

فلو أطلق أبيات هذه القصيدة لكانت مخفوضة كلها.

وأنشد قول الرجز[4] :

336 ـ خَوَى عَلَى مُسْتَوَيَاتٍ خَمْسِ

كِرْكِرَةٍ وثفنـاتٍ مُلْسِ[5]

قال : "فهذا يكونُ على وجهينِ : على البدلِ وعلى الصفةِ".

قال الزيادي : لا تكون الكركرة والثفنات وصفا لأنها أسماء.

ولم يقصد سيبويه إلى الوصف الذي هو تحلية في الموصوف، وإنما أراد أنها تبين لما قبلها كالوصف.

---

(1) ديوان الحطيئة 16 ـ شرح الأعلم 215/1 ـ شرح السيرافي 255/3، وبه (يوم) موضع (دون).

(2) في الأصل : "مرفوعة"، ه، تحريف.

(3) ديوان الكميت 223/1 ـ شرح السيرافي 255/4 وبه (صاغر) موضع (صابر) ـ شرح الاعلم هامش الكتاب 215/1 ـ معجم مقاييس اللغة 41/1.
ولا شاهد في البيتين إنما أوردهما الأعلم كما أوردهما في شرح الشواهد على أن الشاعر المجيد قد يبني قوافيه على إعراب واحد وإن كانت موقوفة ـ انظر هامش الكتاب 215/1.

(4) هو العجاج كما في الكتاب وشرح الأعلم وابن منظور في اللسان.

(5) ملحقات ديوان العجاج 78 ـ الكتاب وشرح الاعلم 215/1 ـ شرح النحاس 167 ـ شرح السيرافي 256/3 ـ شرح ابن السيرافي 32/2 ـ شرح ابن عقيل 218/3 ـ اللسان (شرس) 111/6 ـ (ثفن) 78/13.
قال الأعلم :"الشاهد فيه جر الكركرة وما بعدها تبيينا لما قبلها على البدل أو عطف البيان القائم النعت".



يصف جملا. ومعنى خوى : تجافى في بروكه. على مستويات خمس : ثفناته وكركرته. والثفنات : ما ولي الأرض من قوائمه. والكركرة : ما ولي الأرض من صدره.

وأنشد لكثير :

337 ـ وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ : رِجْـلٍ صَحِيحَـةٌ
وَرِجِـلٍ رَمَـى فِيهَـا الزَّمَـانِ فَشَـلَّـتِ[1]

والقول فيه من طريق الإعراب كالقول فيما تقدم.

قال : ومثله[2] : ما مررت برجلٍ صَالح بل طَالحٍ...

أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما "بل" في الإجراء على المنعوت، ومثله : ما مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ، أبدلت الآخرَ منَ الأولِ فجرى مجراهُ."

واستعمل سيبويه في هذا الموضع لفظ البدل على غير ما يعتاده النحويون لأن البدل في كلامهم هو أن يقدر ما قبله مسقطا، ويقام الثاني مقامه، ونحن إذا قدرنا هذا في هذا الموضع لم يصلح الكلام، لأنك لو قلت في كلامك : "ما مررت برجل كريمٍ بل لئيمٍ : ما مررت برجلٍ لئيمٍ لا نقلب المعنى.

فليس هذا المراد، وإنما المراد أنك أبدلت الإيجاب من النفي على ما يصلح من اللفظ والمعنى فيصير التقدير : ما مررت برجل صالح ولكن مررت برجل طالح، فالأول من الكلام[3] مطرح غير معمول به، والثاني هو المعتمد عليه[4] فأبدل كلاما معتمدا عليه من كلام مطرح وهو معنى البدل.

---

(1) ديوان كثير 46/1 ـ الكتاب وشرح الأعلم 215/1 ـ المقتضب 290/4 ـ شرح النحاس 168 ـ شرح السيرافي 257/3 ـ شرح ابن السيرافي 542/1 ـ شرح المفصل (68/3 ـ 104/4) ـ معنى اللبيب 614/2 ـ شرح شواهد المعنى 814/2 ـ حاشية الصبان 128/3 ـ المقاصد النحوية 204/4 .
قال الأعلم :"الشاهد فيه حمل رجل صحيحه وما بعدها على قوله رجلين بدلا منهما وتبيينا لهما . ولو رفعت على القطع لجاز".

(2) في الكتاب : ومنه أيضا .

(3) في شرح السيرافي :"من الكلاميين".

(4) قال المبرد متحدثا عن بل ولكن :"ومنهما بل ومعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني نحو قولك : ضربت زيدا بل عمرا، وجاءني عبد الله بل أخوه... =



وأنشد للعجاج مستشهدا لما حمل على الجوار :

338 ـ كَأَنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرمَــلِ[1]

فخفض المرمل على العنكبوت وهو في الحقيقة نعت للنسج، والمرمل والمرمول : المنسوج.

ومثل هذا على مذهب الخليل غلط لا يجوز حتى يكون المتجاوران متساويين في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع. والعنكبوت مؤنثة، والمرمل مذكر.

ورد عليه سيبويه مذهبه، واستشهد بهذا البيت.

وقال بعض النحويين : إنما جاز/ **149**/ الخفض في قولهم : "هذا جحر ضب خربٍ"[2] على تقدير :

هذا جحر ضب خرب الجحر، فكأنه من باب : حسن الوجه، وعلى هذا تقول :

مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير : لا قبيح الأبوين، فكان التقدير خرب جحره، ثم أضمر الجحر في خرب لما جرى ذكره.

(=) ومنهما لكن، وهي للإستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة نحو قولك : ماجاءني زيد لكن عمرو".
المقتضب 12/1.
وانظر : الجني الداني 235 ـ 586 .

(1) ديوان العجاج 47 ـ وبعده (على ذري قلامه المهدل).
الكتاب وشرح الأعلم 217/1 ـ وبه (كأن غزل).
شرح النحاس 168 ـ شرح السيرافي 490/1 ـ الخصائص 221/3 الإنصاف 605/2 ـ الخزانة (86/5 ـ 88).
الأعلم :"الشاهد فيه جرى المرمل على العنكبوت نعتا لها في اللفظ لقرب جوارها منه".

(2) قال ابن جني :"أصله :هذا جحر ضب خرب جحره، فيجري خرب وصفا على ضب وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول :مررت برجل قائم أبوه... فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا . فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفا على ضب، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما رأينا"..
الخصائص 192/1.
وانظر شرح السيرافي 363/3 ـ وهامش الكتاب 217/1 . والخزانة 88/5 .



هذا بابٌ ما أشرك بين الاسمين .....

فَجَرَيَا عليهِ كما أشركَ بينهما في النعتِ فجريا على المنعوتِ، وذلك قولكَ : مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ"[1]

ساق سيبويه في هذا الباب حروف العطف وبدأ بالواو لأنها أقواها من حيث عطف بها في الايجاب والجحد وفي كل ضرب من الفعل.

وذكر سيبويه في هذا الباب كيف نفى الموجب وفي ما ذكر : أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو جائز أن يكون وقع عليهما في حال واحدة.

وجائز أن يكون مربهما مرورين في حالين. فإذا كان المرور بهما واحدا، فنفيه أن تقول :

ما مررت بهما. وإن كانا مرورين قلت : ما مررت بزيد وما مررت بعمرو[2].

وقال المازني رادّا على سيبويه : نَفْيُ هذا - وإن أراد مرورين - ما مررت بزيد وعمرو.

---

(1) الكتاب 218/1 - شرح السيرافي 265/3 .

(2) قال المرادي :"والواو أمُّ باب حروف العطف لكثرة مجالها فيه وهي مشتركة في الإعراب والحكم . ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق، فإذا قلت : قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه : الأول أن يكونا قاما معا في وقت واحد والثاني أن يكون المتقدم قام أولا، والثالث أن يكون المتأخر قام أولا، قال سيبويه : وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ولا بشيء بعد شيء .
ومذهب هشام الدينوري إلى أن الواو لها معنيان : معنى اجتماع، فلا تبالي بأيهما بدأت نحو : اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا إذا اتحد زمان رؤيتهما، ومعنى اقتران بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر .
وعن الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع، وقد علم بذلك أن ما ذكره السيرافي والفارسي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح".
انظر الجني الداني 158 - 159
وشرح المفصل 90/8 - ومغني اللبيب 463/1



قال : والذي قاله سيبويه خطأ.

ولو قال : (ما)[1] مررت بزيدٍ ومررتُ بعمروٍ، كان نفيه : ما مررت بزيدٍ وما مررت بعمرو.

وقول سيبويه أصح وأجود، وذلك أن النافي يكذب المثبت في ما يثبته ويخبره. فإذا كان الذي أخبر به مرورين،كل واقع منهما وقع بأحد الرجلين، فقال : ما مررت بهما - احتمل التأويل أن يكون : ما مررت بهما مرورا واحدا، فلا يكون مكذبا، فإذا قال : ما مررت بزيد وما مررت بعمرو، فقد كشف التكذيب له وأبطل التأويل.

قال سيبويه : "وجوابٌ" أو "إن نفيتَ الاسمينِ"[2]

يعني إذا قلت : مررتُ بزيدٍ أو عمرو، وما مررت بواحدٍ منهما، وإن أثبت أحدهما قلت : ما مررت بفلان.

قال المازني : ما مررت بواحدٍ منهما في جواب "أو" إنما هو جوابها في المعنى، وجوابها في اللفظ : ما مررت بزيدٍ أو عمرو.

وقول سيبويه أصح لأنه إذا قال : ما مررتُ بزيدٍ أو عمرو، فالظاهر أنه نفى مروره بأحدهما. والمثبت إنما مروره بأحدهما، فيجوز أن يكون الذي نفاه هو الذي لم يثبته المثبت، فلا يكون تكذيبا.

---

(1) زيادة من تقدير المحقق.

(2) الكتاب 218/1 - شرح السيرافي نصا طويلا لسيبويه، انتقى الأعلم منه ما ذكره هنا - انظر شرح السيرافي 275/3.



هَذَا بَابُ المبدَلِ مِنَ المبْدَلِ مِــنْــــهُ[1]

وذلك قـولك : مـررت برجـلٍ حـمـارٍ، ومـررتُ برجلٍ بل حـمـارٍ، ومـا مـررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ.

وقال في الباب : "ومن المبدل أيضا[2].... مررت برجلٍ أو امرأةٍ"

فـجـعل "أو" من البـاب لأنك ابـتـدأت بالأول على لفظ اليـقـين ثم شككت فـيـه، فالشك فيه كالإبطال له فشبه أو "بلكن" لما ابتدأ بيقين ثم جعل مكانه شكا، فهو شبيه بقولك : ما مررتُ بزيدٍ لكن عمرو، ابتدأت بنفي ثم جعلت مكانه يقينا.

فإن قال قائل : فهلا جعل قولك : مررتُ بزيدٍ لا عمروٍ من هذا الباب لأنه نفي بعد إيجاب؟.

فالجواب : أن الجحد الذي بعد الإيجاب بمنزلة التوكيد للإيجاب المتقدم، كما أن قولك : هذا زيدٌ، لا شك فيه، كقولك : **/150/** هذا زيدٌ حقا.

قـال : "وإن شـئتَ رفـعتَ فـقلتَ : مـا مـررتُ برجلٍ بل حـمـارٌ على إضمارِ مبتدإٍ"[3]

جعل سيبويه رفع هذا وما أشبهه بإضمار اسم، مكنى يكون الظاهر خبره. ويكون ذلك المكنى على ضربين : أحدهما : أن يكون قد جرى ذكره فيضمر الاسم الذي ذكر. والآخر : أن يعرف المعنى، فيضمر ذلك المعنى، وإن لم يجر[4] ذكره.

(1) الكتاب 218/1 وبعده (والمبدل بشرك المبدل منه الجر) شرح السيرافي 275/3 .

(2) بعد هذا في الكتاب :"قولك قد مررت" وهو وارد في شرح السيرافي .

(3) أخذ الأعلم معنى كلام سيبويه، وأما لفظه فهو :"وقد يكون فيه الرفع على أن يذكر الرجل فيقال من أمره ومن أمره، فتقول أنت قد مررت به فما مررت برجل بل حمار ولكن حمار، أي بل هو حمار، ولكن هو حمار"
وقال أيضا :"لو ابتدأت كلاما فقلت : ما مررت برجل ولكن حمار تريد، ولكن هو حمار كان عربيا" الكتاب 219/1 .

(4) في الأصل :"لم يجز"



فأما ما جرى ذكره فيضمر[1]، فهو الكلام الظاهر المعروف، وهو تمثيله بالرجل الذي يذكر، فتقول : أنت قد مررتَ بهِ، فما مررتَ برجلٍ بل حمارٌ على معنى : بل هوَ حمارٌ وهو الرجلُ المذكور.

فأما الذي أضمر ولم يذكر، فقولك : "ما مررتُ ببغلٍ ولكن حمارٌ" تريد ولكن هو حمارٌ، ولم يجز ذكر شيء كنى عنه بهو، ومعناه : لكن الذي مررت به حمارٌ. لأن قولك : ما مررتُ ببغلٍ، قد دل عليه فيكثر إضماره لدلالة الكلام عليه، وجعل الأقوى في الكناية[2] ما جرى ذكره لقرب المكنى بالذكر الجري، وإضمار الذي لم يجرِ ذكره عربي جائز، لأن معناه : ما مررتُ بشيء هوَ بغلٌ بل هو حمارٌ، فجاز هذا وإن لم يجرِ ذكره كما جاز في المنعوت الذي جرى ذكره، وهو نحوُ قولكَ : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ، أي : بل هو طالحٌ والضمير لرجل.

وقوله عز وجل : ﴿**بل عبادٌ مكرمونَ**﴾[3] : رفعه على الوجهين المتقدمين : أحدهما : أنهم كانوا ذكروا الملائكة عليهم السلام باتخاذ الله إياهم ولدا، فنزه نفسه عن ذلك، وقال : ﴿**بل عباد مكرمون**﴾ أي : هم عباد مكرمون، و "هم" إضمار شيء جرى ذكره في كلام القوم فأضمروا على ذلك.

والوجه الآخر : بتقدير[4]، بل الذين قالوا : اتخذهم الله ولدا عبادٌ مكرومونَ من غير ذكر جرى لهم.

---

(1) في شرح السيرافي : "فأضمر".

(2) في الأصل : "الكتابة" وهو تصحيف .

(3) من الآية 26 من سورة الأنبياء رقم 21 ـ قال مكي بن أبي طالب في الآية : "أي بل هم عباد، ابتداء وخبر، وأجاز الفراء بل عبادا مكرمين بالنصب على معنى، بل اتخذوا عبادا ". مشكل إعراب القرآن 83/2 .

قال الفراء في تقدير الآية : "أي لم نتخذهم ولدا ولكن اتخذناهم عبادا مكرمين" معاني القرآن 101/2

(4) في الأصل : "يتعدى" ـ وما أثبت من شرح السيرافي.



هذا بابُ مجرى نعتِ المعرفةِ عليهَا[1]

اعلم أن التعريف معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو، ولا يعرفه المخاطب، فيكون منكوراً، كقولك : للمخاطب : في داري رجلٌ، ولي بستانٌ، فتعرف الرجل بعينه والبستان وهو لا يعرفهما.

واعلم أن المعارف كلها توصف، إلا الإضمار، لأن فائدة النعت تخصيص المنعوت وإخراجه من الاشتراك بصفة ينفرد بها، والمضمر لا يخلوا من أن يكون عائدا على معهود أو يقع على المتكلم أو المخاطب فلم يحتج إلى النعت بخروجه عن الاشتراك.

واعلم أن الاسم المبهم مخالف لغيره في النعت، وذلك أنه ينعت بأسماء الأجناس كقولك : مررت بهذا الرجل، وركبت هذا الفرسَ وما أشبه ذلك، وإنما نعت بالجنس لأن طريق نعته على غير طريق نعت غيره، وذلك أن غير المبهم يحتاج إلى النعت إذا شاركه غيره في لفظه، فيبان[2] من غيره بذكر شيء فيه دون غيره مما يحلى به على ما تقدم من ذكر ذلك.

والمبهم، إنما دخل وصله لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور، لأن الشيء قد يكون بحضرة اثنين لم يكن بينهما فيه عهد، فيريد أحدهما الإخبار عنه معرفا له فلا يمكنه الإخبار عنه لعدم/ **151**/ العهد بينه وبين مخاطبه فيه، فيأتي بأسماء الإشارة فيتوصل بها إليه، وينتقل من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة.

ألا ترى أنك تقول ابتداء من غير عهد تقدم : ما فعلُ هذا الرجلِ؟

فالأصل في نعت المبهم أن ينعت بالاسم لما ذكرته من أنه وصلة إلى ذكر الاسم الذي فيه الألف واللام. وقد يجوز أن ينعت بالصفة التي فيها الألف واللام

---

(1) الكتاب 1/219 - 219/1 - شرح السيرافي 282/3

(2) في شرح السيرافي : "فبان".



من حيث جاز أن تنقلها من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة والحضرة[1]، ألا ترى أنك تقول . مررت بالظريف، فيكون للعهد. تقول : مررت بهذا الظريف فيصير للإشارة. ولولا ما احتيج إليه من التوصل[2] إلى هذا بما فيه الألف واللام، لما احتاجت إلى صفة لأنها ليست باسم ثابت لما تقع عليه، ثم يشاركه غيره فيحتاج إلى فصل بينهما بالنعت والتحلية.

واعلم أن المبهم لا ينعت بالمضاف لأنه دخل لينقل ما فيه الألف واللام من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة. والمضاف تعريفه بالمضاف إليه.

ولا يغيره[3]، ولا يجوز الفصل بين المبهم ونعته لأن المبهم أحدث تعريفا لنعته : صار كجزءٍ في التعريف : الألف واللام، ولا يفصل بين الألف واللام وما اتصلا به. وأشبه أيضاً : يا أيها الرجلُ، ولا يفصل بينهما.

ومذهب سيبويه : أن يكون نعت المعرفة دونها في التخصيص أو مساويا لها لأن حق الكلام أن يجعل الأخص هو الذي يبدأ به[4] فإن اكتفى به المخاطب لم تحتج إلى أن تأتي بنعت، وإن احتاج إلى زيادة - ولم يكتف - زدت من المعرفة وما يزداد به المخاطب معرفة.

وأنشد في هذا الباب[5] :

339 - فإلى ابنِ أُمِّ أُنَاسٍ ارْحَلُ ناقتي ... عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحفُ

ملكٍ إذا نَزَلَ الوفودُ ببابِهِ ... عرفُوا مواردَ مزبدٍ لا ينـزَفُ[6]

---

(1) قال ابن يعيش "ولذلك قال النحويون أن أسماء الإشارة تتصرف بشيئين : بالعين والقلب" شرح المفصل 126/3 .

(2) في شرح السيرافي :"ولولا ما ذكرنا من التوصل".

(3) في الأصل :"يتغيره".

(4) انظر تفصيل هذا : الكتاب 221/1 - وشرح السيرافي 282/3 .

(5) لبشر بن أبي خازم عند ابن السيرافي واللسان (زحف) واكتفى سيبويه بقوله (وأنشد لبعض العرب الموثوق بهم) ولم ينسبه الأعلم .

(6) ديوان بشر 155 - الكتاب وشرح الأعلم 222/1 - شرح النحاس 169 وبه (إلى ابن أم إياس) و(غوارب مزبد) مكان (موارد..) شرح السيرافي 285/3 - شرح ابن السيرافي 14/2 - الإنصاف 496/2 شرح القصائد السبع الطوال 500 - الخزانة 149/1 - الهمع 127/2 اللسان (زحف) وبه(إياس) - قال الأستاذ هارون "وهو تحريف أناس" - وكذلك ظنها محقق شرح السيرافي .
قال الأعلم :"الشاهد فيه جرى ملك ما قبله بدلا منه وهو بدل النكرة من المعرفة لما فيه من زيادة الفائدة، ولو على القطع لجاز".



فحمل "عمرا" على "ابنِ"، ولو قطعه منه لجاز، وكذلك قوله :

"مَلِكٍ إذا نَزَلَ".

وزعم بعض النحويين أن ترك صرف ما لا ينصرف جائز في الشعر واستشهد بقوله : (فإلى ابن أم أناس ارحلُ)[1].

وهذا عند البصريين غير جائز، والرواية الصحيحة خفض وتخفيف الهمزة من ارحل، وإلقاء حركتها على التنوين، وعمرو : الممدوح، هو عمرو بن هند اللخمي.

وأم أناس[2] بعض جداته. ومعنى تزحف : تعيي وتسقط.

وانشد للفرزدق :

340 - فأَصبَحَ في حيثُ التقينا شَرِيدُهُمْ

طَلِيقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُزْعِفُ[3]

الشريد هنا : جماعة وهم المنهزمون - و"طليق" وما بعده على الابتداء على معنى منهم كذا ومنهم كذا - والمزعف بكسر العين على ما رواه - حملة الكتاب. وغيرهم قال : مزعَف بفتح العين، أزعفه الموت : إذا قاربه وهو مأخوذ من قولهم :

---

(1) وهو مذهب الكوفيين وقد ورد البيت في الإنصاف 496/2 والخزانة 149/1 - شاهدا على جواز ترك صرف مالا ينصرف في الشعر.
قال البغدادي : (فجر أناس بالفتحة) وروى البيت الأول في الخزانة ب (تعمد) موضع (ارحل) وعجزه (عمرو لتنجح ناقتي أو تتلف).

(2) أم أناس بنت بن ذهل بن شيبان - جمهرة الأنساب 322.

(3) ديوانه 562/2 - الكتاب وشرح الأعلم 222/1 - شرح السيرافي 286/3 - شرح النحاس 169 وبه (طريد) مكان (طليق) - الخزانة 36/5.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع طليق وما بعده على القطع لأنه تبعيض للشريد، وتبيين لأنواعه" - وقال البغدادي : وأصبح هنا من أخوات كان وشريدهم اسمها، وطليق وما بعده كان في الأصل منصوبا على أنه خبر أصبح فقطع عن الخبرية ورفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أي منهم طليق ومنهم مكتوف" الخزانة.



موتٌ زُعافٌ : أي : معجل، وقيل المزعفُ : للذي لا حراك به.

وأنشد أيضا[1] :

341 - فلا تجعلي ضيفي:ضيفٌ مقربٌ وآخرُ معزولٌ عن البيت جانب[2] /152/

التقدير : منها ضيف مقرب، ومنها آخر معزول، ولو نصب لجاز.

كما قال :[3]

342 - وكانت قشيرٌ شامتا بصديقها وآخرَ مرزيا وآخر رازِيَا[4]

ولو رفع "شامتا" وما بعده لجاز.

وأنشد لذي الرمة :

343 - ترى خَلْقَهَا نِصْفٌ قناةٌ قَوِيمَةٌ ونصفٌ نقا يَرْتَجُّ أو يَتَمرمرُ[5]

قال : "وبعضهم ينصبه على البدل[6]، وإن شئت كان بمنزلة رأيته قائما كأنه صار خبرا"[7] يعني حالا.

---

(1) في الكتاب الأول لرجل من بني قشير، ولم ينسبه الأعلم، والبيت للعجير السلولي كما في شرح ابن السيرافي وفرحة الأديب والخزانة .

(2) الكتاب وشرح الأعلم 222/1 - شرح النحاس 170 - شرح السيرافي 286/3 - شرح ابن السيرافي 536/1 - فرحة الأديب 96 - الخزانة 34/5 .

قال الأعلم :"الشاهد فيه رفع ضيف على القطع ولو نصب لجاز"

(3) هو النابغة الجعدي كما جاء في الكتاب وشرح الأعلم وشرح ابن السيرافي.

(4) ديوانه 178 - الكتاب وشرح الأعلم 222/1 وفي الكتاب (مزريا عليه وزاريا) ورواية الأعلم مثل روايته في النكت - شرح النحاس 170 - شرح السيرافي 287/3 - شرح ابن السيرافي 606/1 - الخزانة 34/5 .

قال الأعلم :"الشاهد فيه حمل شامت وما بعده على كان خبرا عنها، ولو قطع لكان حسنا".

قال النحاس :"ولولا ذلك :لقال مزري عليه وزار على الإبتداء".

(5) ديوان ذي الرمة 226 - الكتاب وشرح الأعلم 223/1 لذي الرمة - شرح السيرافي 287/3 - شرح ابن السيرافي 500/1 - الخصائص 301/1 والرواية فيهما (نصفا نصفا)

قال الأعلم :"الشاهد فيه رفع نصف وما بعده على القطع والابتداء ولو نصب على البدل أو على الحال لجاز - وصف امرأة".

(6) أنظر رواية البيت، وتقدير النصب فيه - شرح ابن السيرافي والخصائص

(7) الكتاب 223/1



وردّ المبرد[1] نصب "نصفا" على الحال، وقال : لأن نصفا ينبغي أن يكون معرفة. والعلة التي ادعى بها التعريف، أن "نصفا" بمنزلة "بعض" و "كل"، فالمعنى عنده في نصف : نصفُه، كما أنه إذا قال : مررتُ ببعضٍ إنما يريد بعضه، وكذلك "كل".

والقول ما قاله سيبويه، لأن النصف من باب الثلث وسائر الأجزاء إلى العشرة، وهو يثنى ويجمع كما يفعل ذلك بالثلث وما بعده، فيقال : المالُ بينهما نصفانِ، وهذه أوضح ما يدل على بطلان قوله أنه يقال : النصف بالألف واللام، ولو كانت معرفة لم تدخله كما تدخل بعضا وكلا.

قال : "ومن الصفة (قولكَ)[2] : أنت الرجلُ كلُ الرجلِ.... فإن قلتَ: هذا عبد الله كل الرجل... فليس في الحسن كالألف واللام"[3]

اعلم أن الصفة قد تأتي على غير وجه البيان لما قبلها، ولكن على المدح وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، ويأتي ذلك في صفات الله عز وجل على جهة التقرب إليه[4] بالثناء عليه، وذكر صفاته. ويأتي في صفات[5] الآدميين على المدح لهم لمن لا يعرفهم بذلك، ويعرفهم به على جهة الإخبار عن نفسه بمعرفة ذلك والتقرب إلى الممدوح به.

وقد يستعمل في صفات المدح والذم ألفاظ يراد بها المبالغة في ما تضمنه لفظ الموصوف كقولك : (أنتَ الرجلُ كل الرجلِ)، ومعناه : الكامل في الرجال، وكذلك لو قال : هواللئيم جد اللئيمِ، لكان مبالغة في وصفه باللؤم. ولم يحسن هذا عبد الله كل الرجل كحسن ما فيه الألف واللام لأنه ليس من لفظ عبد الله معنى يكون على الرجل مبالغة فيه وكمالا، وهو يجوز لأنه لو قال : هذَا كل الرجلِ، لجاز ودل على معنى المبالغة والكمال.

والنكرة كالمعرفة في المدح لا فرق بينهما.

---

(1) البيت ليس من شرواهد المقتضب ولا الكامل، ولعل كلام المبرد هذا من نقده للكتاب. وانظر المبرد شرح السيرافي 287/3.

(2) ما بين القوسين ليس من لفظ سيبويه.

(3) الكتاب : 223/1.

(4) في الأصل : "إلينا".

(5) في شرح السيرافي : "في صلات"، وهو تحريف.



هذا بابُ بَدَلِ المعرفةِ من النكرة والمعرفةِ من المعرفةِ، وقطعِ المعرفةِ من المعرفةِ مبتدأةً[1]

أنشد في هذا الباب لمالك بن خويلد الخُناعي الهذلي[2] :

344 ـ يامي إنْ تفقدي قوما ولدتهم   أو تخلسيهم فإن الدهرَ خلاسَ

عمرٌو وعبدُ منافٍ والذي عهدتْ   ببطن مكة أبي الضيمِ عبّاسُ[3] /153/

فرفع عمرا وما بعده على القطع مما قبله. والخلسُ : أخذ الشيء من حيث لا يشعر به عجلةً وسرعةً. والضّيم : الذل والظلم.

وأنشد لمهلهل أيضا[4] :

345 ـ ولقد خبطنَ بيوتَ يشكر خبطةً   أخوالُنَا وهم بنوا الأعمامِ[5]

---

(1) الكتاب 224/1 ـ شرح السيرافي 294/3 .

(2) نسبه الأعلم لمالك بن خويلد في شرحه للشاهد ـ وهو في الكتاب لصخر ألغي، وفي الطبعة المحققة لمالك بن خويلد، وذكر البغدادي أن هذه الأبيات نسبت إلى مالك بن خويلد وإلى أمية بن أبي عائذ، وعبد مناف بن ربع، والفضل بن عباس بن عتبة وأبي زبيد الطائي، وأبي ذؤيب الهذلي...

(3) ديوان الهذليين 1/3 ـ الكتاب وشرح الأعلم 225/1 وفي الكتاب (ببطن عرعر) ـ شرح النحاس 135 وبه (عمرو وزيد مناة) شرح ابن السيرافي 479/1 (ببطن عرعر) .
الخزانة (174/5) ـ (ببطن عرعر أبي الظلم عباس) .
قال الأعلم :"الشاهد فيه قطع عمرو وما بعده مما قبله، وحمله على الابتداء ولو نصب على البدل لجاز".
قال النحاس :"والخليل رواه بالنصب على البدل (عمروا وزيد مناة)".
قال الأعلم :"وأراد بعمرو عمرو ن عبد مناف من قصي وهو هاشم بن عبد مناف . وأراد بالعباس : العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه".

(4) هو امرىء القيس بن ربيعة بن الحارث، لقب بمهلهل لبيت شعر قاله ـ شاعر فارسي من أهل نجد، وبمقتله قامت حرب البسوس بين بكر وتغلب .
(معجم الشعراء 248 ـ الشعر والشعراء 297/1 ـ الخزانة 164/2).

(5) الأصمعيات 156
الكتاب وشرح الأعلم 225/1 ـ 248
شرح النحاس 136 ـ شرح السيرافي 296/3 ـ شرح ابن السيرافي 25/2 .
قال الأعلم :"الشاهد فيه قطع الأخوال مما قبلها وحملها على الابتداء لأنه لما قال بيوت يشكر، توهم أن يقال له ومن هم أخوالنا".



فرفع، كأنه لما قال : خبطن بيوت يشكر، قيل له : من هم؟ فقال هم أخوالنا وهم بنوا الأعمام.

وأنشد أيضا[1] :

346 - ورثت أبي أخلاقَهُ عاجلَ القـرى وعَبْطَ المَهارى كومُها وشَنُونُها[2]

فرفع "كومها" على معنى هي كومها وشنونها. ولم يذكر قائل هذا البيت في كتاب سيبويه[3]. وفي أكثر النسخ : وشنونها بنونين[4]، وفي نسخه مبرمان[5]، وشبوبها ببائين. ومعنى الشبوب : السماع منها.

وبعض الناس ينسبه إلى الفرزدق - والشنون بالنون : الذي أخذ من السمن شيئا ولم يبلغ منه كل المبلغ - والغبط : الذبح من غير علة. والمهري : جمع مهرية، وهي إبل منسوبة إلى مهرة، حي من اليمن - والكُوم : جمع كوماء، وهي العظيمة السَّنام.

وبين سيبويه أن النكرة في هذا الباب - في الحمل على الأول والقطع منه - بمنزلة المعرفة.[6]

---

(1) للفرزدق في الكتاب وشرح الأعلم.. ديوانه 66/1 وروايته (شبوبها) من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 225/1 - شرح النحاس 134 - وبه (وجدت) موضع (ورثت) - شرح السيرافي 294/3 - شرح ابن السيرافي 503/1 - فرحة الأديب 97 .
قال الأعلم :"الشاهد فيه قطع الكوم وما بعدها مما قبلها وحملها على الابتداء، ولو خفضت على البدل لجاز".

(3) البيت منسوب في الكتاب للفرزدق، هل هذا يعني أن النسبة حادثة .

(4) قال ابن السيرافي :"وقد وضع البيت في الكتاب وضعا ليس بصحيح، ولعل الذين نقلوه غيروا إنشاده فمن تغييره إنشادهم (كومها وشنونها) والقصيدة بائية وليست بنونية وهي للفرزدق" 504/1 - وانظر السيرافي 294/3 -

(5) هو محمد بن علي بن اسماعيل أبو بكر العسكري المعروف بمبرمان،
أخذ عن المبرد وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، كان ظنينا بالأخذ عنه شرح كتاب سيبويه ولم يتمه - توفي 245 ه .
(ترجمته : طبقات الزبيدي 114 - بغية الوعاة 177/1)

(6) الكتاب 226/1.



وأنشد قول الراجز[1] :

347 - وساَقِيَيْنِ[2] مِثْلَ زَيْدٍ وجُعَلْ
سَقْبَانِ مَمْشوقانِ مَكْنُوزا[3] العَضَلْ[4]

فرفع معنى هما سقبان، ولو خفضه على البدل أو نصبه على المدح لجاز.
والممشوق : الطويل الضريب اللحم - والمكنوز : الشديد.

والعضلُ : جمع عضلة وهي لحمة الساق.

هذا بابُ ما تجرِي عليه صفةٌ ما كانَ من سببهِ

وصفةَ ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفتهِ التي خلصت (لَهُ)[5]

أما صفته التي خلصت له فقولك : مررت برجلٍ ضاربٍ زيدا وملازم عمرا.

وأما صفة ما كان من سببه، فقولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلا، وملازمٍ أبوه رجلا، فالضرب والملازمة للأب وهو من سبب الرجل الأول.

وأما صفة ما التبس به، فقولك : مررت برجل مخالطه داءٌ فمخالطه فعل للداء وقد وقع بضمير الرجل فالتبس به.

---

(1) هو الحذلمي في شرح ابن السيرافي، وعنه أنه للحذلمي في شرح الكوفي أيضا .
(2) في الأصل :"وساقيان".
(3) في الأصل :"مكنوز".
(4) الكتاب 226/1 وشرح الأعلم وبه (صقبان)
شرح النحاس 134 (صقبان) شرح السيرافي 296/3 - شرح ابن السيرافي 10/2 - اللسان (سقب) 468/1 - (كنز) 402/5 .
قال الأعلم :"الشاهد في قطع الصقبين وما بعدهما وحملهما على الابتداء..".
وقال النحاس :"وأنشده الخليل بالجر على البدل (صقبين ممشوقين مكنوزي عضل).
(5) زيادة من الكتاب - 226/1 - شرح السيرافي 297/3 .



وأما ما التبس بشيء من سببه، فقولك : مررتُ برجل ملازمٍ أباه رجلٌ، فملازم فعل للرجل الآخر، وقد التبس بالأب، ووقع على ضميره من سبب الأول.

واعلم أن في هذا الباب أشياء قد أجمع النحويون عليها واختلفوا في غيرها، فجعل سيبويه ما أجمعوا عليه أصولا، ورد إليها ما اختلفوا فيه بتشبيهٍ صحيحٍ لا يقع على المتأمل له لبس.

والذي أجمعوا عليه : أن الصفة إذا كانت فعلا للأول أو لسببه أو لما التبس به، وكانت منونة، (فهي)[1] تجرى على الأول وتنجر بجره.

وذلك قولك : مررت برجلٍ ضاربٍ زيدا، وضاربٍ أبوه وضارب أباه زيدٌ/ 154/.

ثم اختلفوا إذا كانت الصفة مضافة.

فأما سيبويه فأجراها كلها على الأول على حكمها إذا كانت منونة، وأجرى مخالفه بعضها على الأول ومنع إجراء بعضها. وطالبه سيبويه لإجراء الجميع على الأول وألزمه المناقضة بما ضمن الباب من كلامه.

وإذا تأملته وجدته أثبته بما[2] يكون من المقايسة وعضده بالاحتجاج بكلام العرب.

وأنشد مستشهدا لذلك بقول ابن ميادة :

348 - وارتعشنَ حينَ أردنَ أن برميننا نَبْلاَ بِلاَ ريشٍ ولا بِقِداحِ

ونَظَرْنَ مِنْ خَلَلِ الخدورِ بأعْيُنٍ مرضى مخالطِهَا السقام صِحَاحُ[3]

---

(1) ما بين القوسين مطموس بعض حروفه. وفي شرح السيرافي (فإنها).

(2) في الأصل : "ما".

(3) الكتاب 227/1 وبه (نبلا مقددة بغير قداح) وفي صدر الثاني (من خلل الستور) - وشرح الأعلم الأول برواية النكت - والثاني برواية الكتاب - شرح النحاس 171 - شرح السيرافي 299/3 -
وشرح ابن السيرافي 533/1 (معا : برواية الكتاب).
اللسان (ريش) 309/6
قال الأعلم : "الشاهد في حمل مخالطها على الأعين وهي نكرة، لما فيه من نية التنوين والخروج عن الإضافة ولذلك جرى مجرى الفعل فرفع ما بعده".



ثم قال : "سمعنا من العربِ من يرويهِ، ويروي القصيدة التي فيها (هذا)[1] البيت لم يلقنه أحدٌ هكذا".

يعني : بخفض مخالطها. يصف نساء، وجعل عيونهن بمنزلة القسي في رميها بالنظر. وأقام النظر : مقام السهام، والأشفار : مقام الريش. والخلل : الفرج - وقوله : "مرضى" يعني أن فيها فتورا، فكأنها مرضى ثم نفى عنها المرض بقوله : "صحاح".

واحتج سيبويه بقوله : "مخالطها"، على من خالفه في الصفة المضافة وأنشد أيضا[2] :

349 - حَمَينَ العراقيبَ العَصا وتركنَــهُ بِهِ نفسٌ عالٍ مخالطه بهــرُ[3]

فمخالطه، صفه للنفس على معنى : مخالط له. وهذا أيضا حجة على من خالف سيبويه في الصفة المضافة. يصف في البيت إبلا تتقدم الحادي لسرعتها، وتبعد عنه فتحمي عراقيبها من عصاه وتتركه مسرعا على آثارها قد علا نفسه من الإعياء وخالطه البهر.

---

(1) زيادة من الكتاب 227/1.

(2) للأخطل في الكتاب وشرح الأعلم.

(3) ديوانه 198 - الكتاب وشرح الأعلم 227/1 - شرح النحاس 171 - شرح السيرافي 300/3 - شرح ابن السيرافي 512/1 - الخزانة 26/5 - اللسان (حما) 198/14 -
قال الأعلم :"الشاهد في قوله مخالطه بهر، وجريه على قوله نفس لما فيه من نية التنوين، والبهر مرتفع به على هذا التقدير، ويجوز أن يكون رفعهما على الابتداء والخبر"



هذا بابُ ما جَرَى منَ الصفات عَلَى الأول[1]

إذا كانَ لشيء من سببه.

وذلك قولك : مررت برجل حسنٍ أبوهُ وكريمٍ[2] أخوهُ)[3]

احتج سيبويه لهذه الصفات في جريها على الأول بأنها قد تقوم مقامه، ويخبر عنها، ألا ترى أنك لو قلت : ضربتُ قائما أبوه أو كَانَ زيدٌ قائما أبوه، لكان الضرب واصلا إلى غير الأب، كأنه قال : ضربت رجلا قائما أبوه، فعلى هذا تقول : ضربت حسنا أبوه، فحسنٌ صفة للمضروب والمضروب غير الأب، فقد جرى مجرى قولك : ضربت قائما وضربت حسنا وكان زيدٌ قائما.

(1) في الكتاب : "من الصفات غير العمل على الاسم الأول".

(2) في الكتاب : "ومررت برجل كريم".

(3) الكتاب : 228/1 - شرح السيرافي 301/3 .

هذا بابٌ : الرفعُ فيهِ وجهُ الكلامِ وهو قولُ العامةِ

وذلك قولُك : مررت بِسرجٍ خَزٌّ صُفَّتُهُ، ومررت برجلٍ فِضَّةٌ حُليةُ سَيْفِهِ، ومررت برجلٍ[1] طينٌ خَاتمهُ)[2] .

اعلم انك اذا أردت حقيقة هذه الأشياء، فلا يجوز غير الرفع لأنها جواهر، فلا يجوز أن ينعت بها، وان اردت المماثلة والحمل على المعاني جاز النعت، فيكون معنى طين كمعنى : مطين، ومعنى خز كمعنى : لَيِّن. او يكون التقدير مثل خز ومثل طين. وكذلك سائر الباب. /155.

هذا بابٌ ماجرى من الأسماء التي تَكُونُ صِفَةً

مجرى الأسماء التي لا تكون صفة.

وذلكِ : أفعَلُ منك[3] ومِثْلُكَ وأخواتُها[4]

اعلم ان ما يقع بعد الاسم من الأسماء المفردة أو المضافة أو الموصولة على ضربين : أحدهما : يكون صفة للأول، والآخر : لا يكون صفة له.

* فأما الذي يكون صفة : فما كان تحلية أو جرى مجرى التحلية، كقولك : رجلٌ كاتبٌ وضاحكٌ وخيرٌ مِنْك وحسبُكَ مِنْ رجلٍ.

* فأما مالايكون صفة، ويكون بدلا : فنحو : بستان ودَار وحَصِير فاذا اتصل بشيء، مما لايكون صفة اسم- يكون مع مابعده، جملة كقولك : مررتُ برجل ثوبه فاخر. وبستانه حسن- جاز، وكانت الجملة نعتا للأول.

---

(1) في الكتاب : «بصحيفة طين خاتمها» وهذه العبارة في الكتاب قبل (برجل فضة حلية..)

(2) في الكتاب 228/1 شرح السيرافي 302/3.

(3) في الكتاب : «منه».

(4) في الكتاب : «أخواتها».



وأما الصفة إذا اتصل بها اسم فعلى ضربين : أحدهما : يُختار فيه الرفع كقولك : مررت برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، ومررت برجلٍ حَسْبُك به من رجلٍ، وهذه الصفات أذا انفردت، جرت على الأول نعتاً . والضرب الاخر من الصفة : ان يجري ما قبله في اعرابه ويرتفع به ما بعده، كارتفاع الفاعل بفعله، كقولك : مررت برجلٍ شديدٍ عليه الحرُّ والبردُ، ومررت برجل مستوٍ عليه الخير والشر، فتجرد هذا الضربَ وتنعت به الأول لانه جارٍ على الفعل وعلى هذا يجري سائر الباب.

هذا بابُ ما يكون من الأسماء صفةً مفرداً

وليسَ بفاعلٍ ولا صِفَةٍ تشبه[1] الفاعل[2] كالحُسْن وأَشْبَاهه

وذلك قولك : مررت بحية ذراعٌ طولُها، ومررت بِثَوبٍ سبعٌ طولُهُ ومررت برجل مائةُ إبِلِه)[3] .

اعلم ان ما كان من المقادير إذا انفرد، كان نعتا لِمَا قبله مما يتضمن لفظه من الطول والقصر والقلة والكثرة، فناب ذلك عن طويل وقصير وقليل وكثير.

فان قال قائل : فهلا وصفتم بقفيز ونحوه وأَجريْتموه مجرى القليل والكثير كما فعلتم ذلك بذراع ونحوه، فقلتم : مررتُ بِحِنْطَةٍ قفيزٍ على الصفة بتأويل قليل؟

قيل له : هذا واجب في جميع الأعداد من أي صنف كانت، وانما منع سيبويه من الصفة بقفيز في قوله : مررت ببر قفيز بدرهم على الصفة، لانك لم ترد أن تجعل البر كله قفيزا واحدا كما يريد، في قولك : مررت ببر قفيز وحبل ذراع، وانما تجوز الصفة بالمقادير اذا كانت مستوعبة للأول.

ومعنى : مررت ببر قفيزٍ بدرهمٍ : قفيزٌ منه بدرهم، وان كان قُفْزاناً كثيرة. فإذا اتصلت هذه المقادير باسم بعدها كانت رفعا، لانها ليست بمشتقة من فعل، ولان ماهو أقرب الى الفعل منها يختار فيه الرفع نحو : مررت برجل خيرٌ منك أبوه أفضل منك أَخُوه وما أشبهه.

---

(1) في الأصل : «يشبه»

(2) في الكتاب : «تشبه بالفاعل»وهو كذلك في شرح السيرافي.

(3) الكتاب 230/1 ـ شرح السيرافي 308/3.



وأنشد للأعشى في ما أفرد فجاء صفة الأول .

350 - لَئِن كُنتَ في جب ثمانينَ قامةً ورُقِّيتَ أَسْبَابَ السماءِ بِسُلَّمِ[1] /156

(فنعت بثمانين)[2] كأنه قال : في جب طويل.

واعلم انك اذا قلت: مررت برجل (حسن)[3] أبوه ظريف، لم يحسن فيه (جر حسن وظريف إذا)[4] اردت ان ترفع الأب بحسن . وظريف نعت لحسن، لانك اذا قلت : وصفت[5] اسم الفاعل (خرج)[4] من باب الأفعال،، وقوي في الأسمية، فصار الباب الرفع على الابتداء والخبر.

فان قلت : مررت برجل شديد رجلٌ[6] أبوه، فهو رفع لان هذا وان كان صفة فقد جعلته في هذا الموضع بمنزلة أبي[7] عشرة أبوه، و«رجل» الذي بعد شديد بدل من شديد، فبطل ان يعمل شديد في (ابوه)، وقد أبدل منه رجل فخرج عن شبه الأفعال.

واعلم انك اذا قلت : (ما رأيت رجلا أبغض اليه الشر منه اليه)، فأبغض : نعت لرجل، و«اليه» في صلته» و«الهاء» في اليه ضمير لرجل، و«الشر» مرفوع بأبغض على انه فاعله، و«الهاء» في منه ضمير الشر، و«الهاء» في ضمير الشر، و«الهاء» في اليه التي بعد منهن ضمير رجل ذ كر، كانه قال : منه إلى زيد.

---

(1) ديوان الأعشى 94 - الكتاب وشرح الأعلم 1/230 - شرح المفصل 2/74 - شرح النحاس 172 - اللسان (سبب) 1/458.

قال الأعلم : «الشاهد فيه جرى ثانين على الجب نعتا لَهُ لأنها تنوب مناب طويل وعميق ونحوه»

قال ابن يعيش : «وساغ ذلك لأن المقادير إذا انفردت كانت نعتا لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر، والقلة والكثرة، فإذا قال : رزيت ثوبا ذراعا، فكأنه قال قصيرا».

(2) ما بين القوسين مطموس في الأصل - وهو من تقدير المحقق.

(3) زيادة من شرح السيرافي.

(4) مطموس في الأصل : وصوابه من شرح السيرافي.

(5) هكذا في الأصل · وفي شرح السيرافي.

لانك اذا أضفت اسم الفاعل خرج ...3000/310.

(6) هذه اللفظة مكررة في الأصل

(7) في الأصل : أي وصوابه منه شرح السيرافي وبه : وليس قولك مررت برجل أبي عشرة أبوه... 3/311.



فان قال قائل : قد مر من احتجاج سيبويه في مررت برجل خير منه أبوه، ما يوجب أن يكون هذا مثله، لانه احتج في رفعه بانك لا تستطيع ان تفرد شيئا من هذه الأسماء (و)[1] لوقلت : هذا رجل خير، وهذا رجل أفضل لم يستقم. وكذلك لا يفرد أبغض في قولك : ما رأيت رجلا أبغض وذكر أيضا ان الذي يجري على الاول اسم الفاعل أو الصفة المشبهة، وافعل ليس بواحد منها فهذا، والذي تقدم في علة منح الاجراء على الاول مجتمعان، فلم أجريت أحدهما عليه، ومنعت الآخر الإجراء؟

قيل له : بينهما فرق في المعنى : يوجب[2] للذي أجراه على الاول قرب شبه من اسم الفاعل، وفرق في اللفظ تدعو الضرورة فيه الى اجرائه على الاول.

واما الفرق في المعنى، فانك إذا قلت : مررت برجل خير منه أبوه، فمن تقع على المفضول، والذي بعده هو الفاضل، وأحدهما غير الآخر.

وإذا قلت : (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)، (ما رأيت رجلا أبغض اليه الشر منه اليه)، فليست الهاء في منه مفضولة فضلها على غيرها، ولكنها ضمير الكحل، والكحل : هو الفاضل، فصار الفاضل والمفضول واحدا، وصار ما اكتسب من الفضل بسبب الاول، وذلك انك تفضل الكحل اذا كان في عين زيد عن نفسه اذا كان في عين غيره فَبِكَوْنِهِ في عين من ذكر فَضُلَ.

واما الفرق في اللفظ : فانك أذا قلت : مررت برجل خير منه أبوه، فمنه في صلة خير، وابوه» مبتدأ و«خير» خبره، ولم تفصل بين شيئين احدهما : في صلة الآخر. ولو رفعت: «ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد»، فجعلت أحسن مبتدأ، وخبره الكحل، أو الكحل مبتدأ وخبره أحسن لفصلت بين أحسن وصلته بالكحل الذي حقه ان يكون مؤخرا عن الجميع أو مقدما على الجميع، فان اخرته على ان تجعله خبرا عن أحسن بطل التقديم المضمر عليه، وان قدرته- وهو مؤخر - مرفوعا بالابتداء وخبره أحسن.

(1) زيادة من تقدير المحقق.

(2) في الأصل : «بواجب».



واستشهد سيبويه على حذف بعض الكلام في هذه المسائل بقول /157 سحيم بن وثيل[1].

351 ـ مَرَرْتُ على وادي السباع ولاأرى　　كَوَادي السِّباع حين يُظلم واديا

أقل بـه ركـب أتـوه تئـيـة　　واخوف الا ما وقى الله ساريا[2]

والمعنى : اقل به الركب تئية منهم به، فحذف منهم و«به».

والهاء» في «به» «الأول ضمير (واديا والهاء)[3] التي «به» التي بعد «منهم» ضمير وادي السباع، و«اتوه» نعت لركب و«تئية في معنى تلبث وتمكث، كانه قال : لا أرى واديا أقل به مُكْثاً وتَلَبُّثاً الركْب الآتوه منهم بوادي السباع، فخذف «منهم» «وبه» كما تقول : الله أكبر ومعناه : من كل شيء.

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال

وماأشْبهها من الصِّفات التي ليست بعملٍ نحو الحَسَن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا اظهرت بعده الأسماء وأضمرتها[4] وذلك قولُك : مررت بِرجلٍ حسنٍ أَبَوَاهُ، وأَحَسَنٌ أبواك[5]؟، وأَخارجَ قَوْمُك)[6] اعلم أن الصفات اذا جرت مجرى الافعال في رفع مابعدها، فحكمها ان لا تثنى ولا تجمع كما لا [7] يثنى الفعل ولا يجمع اذا تقدم.

---

(1) سحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي، شاعر مشهور في الجاهلة والاسلام، ذكره ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الاسلام، وله أخبار مع زياد بن أبيه.
ترجمته : طبقات ابن سلام 191 ـ الشعر والشعراء 2 :643 ـ المؤتلف 137 ـ الخزانة 1 :266.

(2) الكتاب وشرح الاعلم 1 :233 ـ شرح النحاس 172 وبه (تئنة) شرح السيرافي 3 :15 ـ الخزانة 8 :927 ـ المقاصد النحوية 4 :77.
قال الأعلم : «الشاهد في قوله : أقل به ركب وحذف فتمام الكلام اختصار لعلم السامع، والتقدير أقل به ركب أتوه منهم بوادي السباع» ووادي السباع : اسم موضع في طريق البصرة.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وصوابه من السيرافي.

(4) في الكتاب : «أو اضمرتها» وكذا في السيرافي.

(5) في الكتاب أبواه.

(6) الكتاب 1 :234 ـ شرح السيرافي 3 :218.

(7) زيادة من تقدير المحقق.



واعلم ان التأنيث على ضربين . أحدهما : تأنيث حقيقي، والآخر : غير حقيقي[1].

* فاما الحقيقي : فهو كل نوع[2] من الحيوان الذي فيه ذكر وأنثى، كالمرأة والناقة والاتان، فهذا حقيقي،،لأنه يخلق فيه خاصة تبين بها من الذكر، فهذا الضرب إذا تقدم فعله، فكان ماضيا زدت في آخره تاء ساكنة لعلامة التأنيث، وان كان مستقبلا جعلت حرف المضارعة تاء في أوله.

* وأما التأنيث غير الحقيقي : فهو ماكان تأنيثه وتذكيره واقعين على ما لا خلقة فيه فاصلة بين الذكر والأنثى كنحو : داروأذن وفخذ وما أشبه ذلك. فاذا تقدم الفعل في هذا الضرب، فالأصل الذي رتب اللفظ له اثبات علامة التأنيث، وحذفها جائز. واذا تقدم المؤنث الذي تأنيثه غير حقيقي ثم أتى بفعله وأضمر، لم يحسن إسقاط علامة التأنيث كإسقاطها إذا تقدم الفعل، وذلك قولك : دارك بنيت، وعينك كحلت ولو حذفت التاء لم يحسن كحسنه في التقدم، لانك إذا قدمت الفعل فصلت الفاعل من الفعل، وظهر لفظه الموضوع للتأنيث فاكتفى به وأغنى عن العلامة. فإذا تقدم الاسم صار الفعل لضميرِه[3]، وهو مختلط بالفعل، وليس في لفظه دلالة على التأنيث فكرهوا اسقاط العلامة مع ذهاب اللفظ الموضوع للتأنيث. وبعض العرب يجعل في الفعل علامة التثنية[4] والجمع كما جعل فيه علامة التأنيث وهي لغة قليلة.

---

(1) قال المبرد : «والتأنيث والتذكير - في الواحد - على ضربين أحدهما : حقيقة والآخر لفظ. فهما في ترك الصرف سواء لأن الصرف انما هو لفظ ولبسا في الاخبار عنهما سواء، فاما الحقيقي فما كان الرجل والمرأة وجميع الحيوان لأنك لوسميت رجلا طلحة لخبرت عنه كما يخبر اذا كان اسمه مذكرا» المقتضب 3/348.

(2) في الاصل : «فهو كل أنثى من الحيوان». وصوابه من شرح السيرافي 3/320.

(3) في الاصل : كضميره، وآثبت ما في شرح السيرافي.

(4) في الأصل : «التأنيث»، وما آثبته من شرح السيرافي.



قال الفرزدق :

352 - ولَكِنْ دِيَافِيٌّ أبوهُ وأمُّـــه   بِحَوْرَان يَعْصِرْن السَّلِيطَ أقَارِبُـهُ[1]

فرفع أقاربه بيعصرن، وجمع الضمير في الفعل المقدم.

والديافي : منســـوب الى دياف /**158** : قـرية بالشـام يصنع فـيـهـا الزيت. والسليط : الزيت.

واعلم ان الاسم الفاعل الجاري على الفعل، يعمل في الاسم كعمل الفعل، فاذا تقدم على ما يرفعه، كان الاختيار توحيده. من ثنى الفعل إذا تقدم وجمعه، فعل ذلك باسم الفاعل، واذا ألزمت الفعل علامة التأنيث، فهي لازمة لاسم الفاعل الذي يعمل عمله، وإذا تأخر اسم الفاعل وقد اعمل عمل الفعل، فالاختيار ان يجمع جمع السلامة، وذلك ان الفعل هو الفاعل في الأمر، وهو أبدا موحد، ويتصل به ضمير الفاعلين فيصير في لفظ شيء مجموع جمع السلامة، فحمل اسم الفاعل عليه حين أعمل عمله.

قال : «وكَذَلِكَ أَقُرْشِيٌّ قومُك؟»[2]

فاجراه مجرى اسم الفاعل، كانه قال : أَمُتَقرش قومك؟ في معنى : أيتقرش قومك؟ كما يقال : تَنَزَّرَ الرجل، وتَقَيَّس، بمعنى : انتسب الى نزار وقيس، فلهذا وحد قرشي، وقومك جمع.

---

(1) ديوان الفرزدق 1/ 50 - الكتاب وشرح الأعلم 1/ 236 - شرح النحاس 173 - شرح السيرافي 3/ 322 - شرح ابن السيرافي 1/ 491 - الخصائص 2/ 194 - شرح المفصل 3/ 89 - همع الهوامع 1/ 160 - الخزانة 5/ 234 - اللسان (سلط) 7/ 321 - (ديف) 108.

قال الاعلم : «الشاهد في قوله يعصرن، فأتى بضمير الأقارب في الفعل، وهو مقدم على لغة من ثنى الفعل وجمعه مقدما ليدل على أنه لاثنين أو الجماعة كما تلحقه علامة التأنيث دلالة على أنه لمؤنث... واما تأنيثه فلازم لان الاسم المؤنث قد يقع لمذكر فلو حذفت علامة التأنيث من فعل المؤنث لالتبس بفعل المذكر» بتصرف قال ابن خلف : « وفي رفع أقاربه أوجه أخر : أحدهما : يجوز أن يكون مبتدأ ويعصرن خبر مقدم عليه، وهذا سائغ عند أهل البصرة كما قالوا : مررت به المسكين. ويحتمل ان يكون رفعا بحوران، ويكون بحوران صفة لديافي، ويعصرن حالا من الأقارب. وذكر سيبويه عن العرب حذ علامة التأنيث من الحيوان مع قلة. ويجوز ان يكون بدلا من النون كما قيل في **(واسروا النجوى الذين ظلموا)**

ويجوز ان يكون خبر مبتدأ مضمرا، والجملة جواب لسؤال مقدر كانه لما قيل (بحوران يعصرن السليط) قيل له : من هم؟ فقال : هم أقاربه «انظر الخزانة.

(2) الكتاب 1/ 234.



وذكر سيبويه عن العرب حذف علامة التأنيث من الحيوان مع قلة[1].

وكان المبرد ينكر ذلك أ شد الانكار، ويقول : لم يوجد ذلك في قرآن ولا كلام فصيح ولاشعر[2].

وقول سيبويه أصح بأنه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكايته، وليس كل لغة توجد في كتاب الله عز وجل، ولاكل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن والشعر. وللمبرد مذاهب يجوزها لم توجد في قرآن وغيره. من ذلك اجازته : إن زيدٌ قائماً قياسا على مازيدٌ قائما. وهذا لا يكاد يوجد له شاهد من شعر أوغيره.

واعلم أن العرب جعلت لمن يعقل اختصاصا في اللفظ يفصل بينه وبين مالا يعقل، وانما ذلك لان من يعقل يخاطب ويمر ويؤمر، ويخبر ويخبر عنه، وذلك الاختصاص جمعه مع السلامة. والحق ما لا يعقل بلفظ المؤنث لنقص رتبته عما يعقل كنقص رتبة المؤنث عن المذكر، فجمع بالألف والتاء اذا سلم، كما جمع مؤنث من يعقل. وسمى سيبويه مالم يكن من الحيوان مواتا وان كان في الحقيقة ليس من الحيوان ولا الموات لمساواته الموات في اللفظ.

فقال : «ومما جاء في القرآن من الموات[3]... قوله عز وجل : ﴿**فمن جاءه موعظة**﴾[4] والموعظة ليست من الموات بالحقيقة .

---

(1) نص سيبويه : «وقال بعض العرب، قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك : حضر القاضي امرأة، لانه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل... وهذا في الواحد من الحيوان قليل» 1/235.

(2) قال المبرد : «وهذا خطأ لم يوجد في قرآن ولاكلام فصيح ولاشعر، ولكنه يجوز في غير المرأة أن تقول: عمر دارك، لأن الدار ليس تحتها معنى تأنيث ولاتذكير... فمن ذلك قوله عز وجل (**فمن جاءه موعظة من ربه**) لأن الموعظة والوعظ واحد، وكذلك (وقال نسوة) لأن ـ تأثير الجماعة والجميع سواء، ولم يجز هذا في الحيوان لأن معناه ـ التأنيث».

قال ابن ولاد في دفع هذا الكلام : «هذا الكلام ظاهر الفساد بين الاختلاف، وذلك أنه حكى عن سيبويه انه روى عن العرب : قال فلانة ثم خطأه في ذلك، وهذا، موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة، لأنه ليس بقياس قاسه فيرد عليه ويخطأ فيه وانما ذكر ان بعض العرب قال ذلك، فان كانت التخطئة لمن قال ذلك عن العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب فرعا ...».

انظر المقتضب 2/144، 3/221، 4/234 ـ وانظر الانتصار 119 وحواشي المقتضب 2/144.

(3) في الكتاب بعد هذا : «قد حذفت فيه التاء قوله...».

(4) من الآية 275 من سورة البقرة رقم 2 ـ قال الشيخ مكي بن أبي طالب «ذكر جاءه وحمله على المعنى لأنه بمعنى : فمن جاءه وعظ، وقيل ذكر لأن تأنيث الموعظة غير حقيقي إذ لا ذكر لها من لفظها، وقيل ذكر لأنه فرق بين فعل المؤنث وبين الهاء «مشكل اعراب القرآن 1/116.



واعلم ان الجموع[1] المكسرة مؤنثة كلها، كانت لمن يعقل ولما لا يعقل أو لمذكر أو لمؤنث، وحكم اللفظ في تأنيثها حكم تاء الواحد[2] - المؤنث تقول : هي الرجال وهي الجمال، فتجري مجرى هي الجذوع، وانما ذلك لانها خرجت عن الواحد الأول الامكن الذي يقع -بالخلقة- فيه الفرق بين المذكر والمؤنث فأجري كله مجرى الموات، تقول : جاء جواريك وجاء نساؤك فلا تلزمه التاء كما لزمت جاريتك، لان هذا التأنيث الحادث بجمع التكسير غير التأنيث الحقيقي الذي كان في الواحد. وكذلك مالم يكسر عليه الواحد،الا انه اسم للجمع كقولك : قال نسوتك، لان تأنيثها تأنيث جمع، وواحد امرأة، فحكمها حكم الجمع كما أن «مَن» لما كان
/159 في معنى الجمع، جاز ان يرد لفظها على المعنى كقوله تعالى : ﴿ومِنهُم مَنْ يَستَمِعُونَ إليْكَ﴾[3].

(قال : «وتَقُول) :[4] مررت برجل أعور آباؤه، كانك تكلمت به على حد أَعْوَرَيْنَ، وان لم يتكلم (به)[5] كما توهموا (في هَلْكَى)[6] ومَرْضَى وموتى[7] انه فعل بهم، فجاءوا به على مثال جرحى وقتلى»[8].

قال النابغة :

353 - ولايَشْعُر الرمُح الأصم كُعُوبه ... بِثَرْوة رَهْطِ الأَبْلَخِ المُتَظَلِّم[9]

فرفع الكعوب بالأصم والأصم : الصلب الشديد، والثروة : الكثرة والأبلخ : الشامخ بانفه كبرا والمتظلم : الظالم .

---

(1) في الأصل : «المجموع».
(2) في الأصل : تالواحد».
(3) من الآية 42 من سورة يونس (10) وانظر مشكل اعراب القرآن (1/22 - 261).
(4-5) ما بين القوسين مطموس في الأصل - تصحيحه من الكتاب.
(6) زيادة من نص الكتاب.
(7) في الكتاب : «موتى ومرضى».
(8) الكتاب 1/237.
(9) ديوان النابغة الجعدي 244 وبه (وما يشعر) و (الأعيط) - موضع (الأبلخ) - شرح القصائد السبع الطوال 347 - الكتاب وشرح الاعلم 1/237 برواية (الاحيط) وعليها شرح النحاس الطوال 173 - شرح السيرافي 325 - شرح ابن السيرافي 1/607 (الابلح).
اللسان (ظلم) 12/374 - (عبط) 7/357 (للنابغة في الموضعين).
قال الأعلم : «الشاهد فيه رفع الكعوب بالأصم، واراده تشبيها له بما يسلم جمعه من الصفات على ما بينه سيبويه في الباب، وكان وجه الكلام آن يقول : الصم كعوبه، لأن أصم مما لايسلم جمعه انما يجري على التكسير».



والمعنى : ان الرمح لا يبالي بالرجل الظالم ولا يشعر به فيتجنبه، ويروي في اخبار النابغة الجعدي أنه لما قال هذا البيت، قال له المهجو : لكن حامله يشعر فيقدعه يا ابا[1] ليلى،فغلبه بالكلام- ويروي : رهط الاعبط والاغيظ.

ومعنى قوله سيبويه : «كَأَنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ على حَدِّ أَعْوَرِيْنَ»

اي : ان اعور، وان كان لا يجمع جمع السلامة، فقد أجروا واحده على الأول بتقدير مُعْوِر إذا رفع به واحد، فكذلك إذا رفع به اثنان أو جماعة. فكانك تكلمت به على حد ما يجمع جمع السلامة.وان كان انما يجمع مكسرا كما جمعوا : هلكى، ومرضى، وموتى على حد فعيل، بمعنى : مفعول مثل : جريح وقتيل، وصريح، وجمعه صرعى وجرحى وقتلى. فتقدير أعوريين - وان لم يتكلم به - كتقدير هُلْك فهو هليك، ومُرض فهو مريض، وان لم يتكلم به .

واعلم ان هذه الصفات اذا كسرت، فهي تجري في رفع ما بعدها مجرى الفعل لانها جاءت على مثال مختص بها. كما اختص الواحد ببنائه، فأجريت مجرى الواحد في رفع ما بعده. ومما يدل على ان هذا الجمع المكسر ليس كالفعل المتصل بضمير الجمع، انه ليس شيء من الفعل إذا كان للجميع يجيئ على غير بنائه إذا كان للواحد. فمن ثم صار «حسان» وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد، نحو: مررت برجل جُنُب أصحابه وصَرُوْرة قومُه[2]وما أشبه ذلك .

واختار سيبويه ان تجري الصفات المكسرة مجرى الفعل، كما يجري واحدها نحو : (مررت برجل حِسَانٍ قومه)[3].

واختار في ما يجمع بالواو والنون إذا كان مفردا ان يجري مجرى الفعل، فإذا ثني وجمع، اختار فيه القطع والابتداء.

---

(1) في الاصل : «يابا ليلى»

(2) الكتاب 1: 238 - وفي اللسان (صرر) 454 :

«رجل صرور وصرورة لم يحج قط، وأصله من الصر : الحبس والمنع. وقيل رجل صائرة وصاوور لم يحج وقيل لم يتزوج...».

(3) الكتاب 1: 237.



وقال المبرد : اختار في كل ما جمع بالواد والنون نحو منطلق ومنطلقين، الإجراء على الاول، وما ما كسر، فاني اختار فيه ان أجريه مجرى : باب خير منه فارفعه.

وقال الزجاج[1]: الجيد قول سيبويه، في قولك : مررت برجل عُورٍ قومه بالجر، لانه قد كان يجوز : مررت برجل منطلقين اباؤه، فاذا جاز في الذي فيه علامة الجمع : كان الاختيار[2] ههنا، وهذا قياس يستمر في العربية.

وأنشد سيبويه - مستشهدا بحذف علامة التأنيث - قول أبي ذؤيب بمدح الزبير :

354 ـ بعيد الغَزَارة فما إنْ يَـزَا لُ مضطمرا طُرَّتَه طليحـا[3]

فحذف التاء من مُضطمِرَة والمُضْطَمـر: الضامر - والطُّرتان : الجانبان والطليح : المعيي.

وقال الفرزدق : **/160**

355 ـ قَرَنْبىً يحك قفا مُقْـرف لَـئِيـم مـآثـرُ قُـعْـددُ[4]

فحذف التاء من لئيمة وقرنبىً : مصروف وغير مصروف، وهواسم دابة. ومقرف : نذل - وقعدد : ليس بمستعلى النسب -.

وانشد للفرزدق :

356 ـ وكُنَّا وَرِثْنَاهُ على عهد تُبَّـع طويلا سَوَاريه شديداً دَعَائِمُهْ[5]

(1) انظر رأيهما مفصلا في شرح السيرافي 3/329. (الزجاج والمبرد).

(2) في شرح السيرافي «كان الاحتيار في الجمع الذي ليس يلحقه الفعل ههنا».

(3) ديوان الهذليين 1/135 من قصيدة يمدح بها عبد الله بن الزبير، ورواية البيت (تربع الغزاة وما زن بربع مضطرا...) الكتاب وشرح الأعلم 1/238 ـ المقتضب 2/145 ـ شرح النحاس 174 ـ ظرح السيرافي 3/330 ـ شرح ابن السيرافي 2/18 ـ الخصائص 2/413 ـ اللسان (ضمر) 4/491 ـ (طرر) 4/500 (غزا) 15/124.

(4) ديوان الفرزدق 1/205 ـ من قصيدة في هجاء جرير ـ وبه (لئيم) موضع (قربى) ـ الكامل 2/75 ـ المقتضب 2/145 ـ شرح النحاس 174 ـ شرح السيرافي 3/331.

(5) ديوان الفرزدق 2/765 وبه (قديما ورتناه). (وطوالا سواريه، شدادا دعائمه) ولاشاهد فيه على هذه الرواية ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/238 شرح السيرافي 3/330 ـ شرح ابن السيرافي 1/492 ـ اللسان (كون) 13/368.



فحذف التاء من طويلة وشديدة، ذهب به الى معنى الجميع.

وأنشد لأبي زبيد الطائي :

357 - مستحسن بها الرياح فما يجتابها في الظلام كل هجود[1]

فحذف الهاء من مستحسنة والمستحسن : الذي له حنين وصوت . يصف فلاة ويجتابها، : يقطعها والهجود هنا : الساهر، وقد يكون النائم.

وانشد لِمُضَرَّس الأسدي[2]

358 ـ فَلاَقَىَ ابن أنثَى يبتغي مثل ما ابتغى من القوم مَسْقَي السِّمَامَ حَدَائِدُه[3]

فحذف الهاء من مسقيه وقوله : فلاقى ابن أنثى : يعظم امره كما تقول ابن رجل، يعنى : انه لقي لصًّا يبتغي مثل ما ابتغى،،لانه لص مثله وحدائد جمع حديد والسمام : جمع سم.

وانشد للكميت :

359 ـ وما زلت محمولاً علي ضغينــةٌ ومضطلع الأضغانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ[4]

فحذف الهاء من محمولة، لان ضغينة وضغنا واحد- ومضطلع : اي هي بين أضلاعه واليافع : المقارب الإدراك.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 239/1ـ شرح السيرافي 331/3ـ شرح ابن السيرافي 434/1ـ جمهرة أشعار العرب 591ـ وبه (مستحيرا) بدل (مستحسن) ـ اللسان (حنن) 130/13.

(2) هو مضرس بن ربعي بن لقيط بن خالد الأسدي ـ شاعر محسن متمكن ـ ذكر البغدادي انه جاهلي وذكر المرزباني أنه له خبرا مع الفرزدق (ترجمته : المؤتلف 191 ـ معجم الشعراء 390ـ الخزانة 22/5) نسبه الأعلم إلى اشعث بن معروف الاسدي.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 239/1 شرح السيرافي 332/3ـ شرح ابن السيرافي 452/1 (لمضرس الأسدي).

(4) للكميت بن معروف ـ الكتاب وشرح الأعلم 239/1 ـ شرح النحاس 175 ـ شرح السيرافي 332/3ـ شرح ابن السيرافي 522/1ـ المقاصد النحوية 324/3.



واستشهد على حذف علامة التأنيث وهي مؤخرة بقول الأعشى :

360 ـ فَإِمَّا ترىْ لِمَّتي بُدِّلَتْ   فَإِن الحَوادِث أَوْدىَ بِهَا[1] .

فجعل الحوادث بمعنى الحدثان، فلذلك حذف التاء من أوديت، ولو أثبتها هنا لاتزن البيت، ولكن القصيدة مردفة بألف، فلو أتى بتاء التأنيث لم يستقم ان يكون البيت من القصيدة. وأنشد لعامر بن جوين الطائي :

53 ـ فلا مزنةٌ ودَقَتْ ودْقَها   ولا أَرضَ أبْقل إبْقَالَهَا[2]

على تأويل ولا مكان. وقد روى : (ولا أرض أبقلت ابقالها) بتخفيف همزة إبقالها، ولا حجة فيه على هذا- والمزنة : السحاب.

والودق : المطر.

وانشد لطفيل :

361 ـ اذ هي أحوى من الرِّبْعيِّ حاجبهُ   والعين[3] بالإثمد الحَارِيِّ مَكْحُول[4]

فذهب بالعين مذهب الطرف، كانه قال : والطرف بالاثمد مكحول - والحاري: منسوب إلى الحيرة.

---

(1) ديوان الأعشى 120 وبه (الوى بها) من قصيدة له في مدح أساقفة نجران ـ الكتاب وشرح الأعلم 239/1 ـ شرح النحاس 175 ـ شرح السيرافي 333/3 ـ شرح ابن السيرافي 477/1 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 161 ـ الانصاف 734/2 ـ شرح المفصل (95/5 ـ 6/9 ـ 41) اوضح المسالك 355/1 ـ حاشية الصبان 54/2 ـ 16/3) ـ الخزانة 430/11 وبه : (فاما تريني ولي لمة) المقاصد النحوية 466/2.

وروى صدره (فان تنكري لامرىء لمة) و (فاما ترى لمتي بدلت) و (فان تعهد بني ولي لمة).

قال الأعلم : «الشاهد فيه حذف التاء من أدوات ضرورة، ودعاه إلى حذفها، ان القافية مردفة بالألف، وسوغ له حذفها ان تأنيث الحوادث غير حقيقي.

(2) تقدم تخريج الشاهد.

والحديث عنه النكت1. بنفس الرقم وانظره في شرح السيرافي 334/3.

(3) في الأصل : العيش وهو تحريف ـ وسيذكر الأعلم (العين).

(4) ديوان طفيل 29 ـ الكتاب وشرح الأعلم 240/1 ـ شرح السيرافي 334/2 ـ شرح ابن السيرافي (186/1 ـ 187).

ما يجوز للشاعر في الضرورة 162 ـ الانصاف 775/2 ـ شرح المفصل 18/10.

قال الأعلم : «الشاهد فيه تذكير مكحول وهو خبر عن العين... ويجوز أن يكون خبرا عن الحاجب فيكون التقدير حاجبه مكحول بالإثمد والعين كذلك فلا تكون فيه ضرورة».



وانشد مستشهدا لما صير مما لايعقل بمنزلة من يعقل في الأخبار - قول النابغة الجعدي :

362 - سريتُ بها والديك يدعو صباحه   اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا[1]

وكان القياس : بنات نعش دنون فتصوبن، ولكنه لما وصف بنات نعش بالدنو والتصوب، صيرها بمنزلة من يعقل.

وانشد لخِطَام المجاشعي مستشهدا لتثنية الشيئين /161[2] وجمعهما[3].

363 - ظهراهما مثل ظهور التُّرْسَيْن[4].

فثني وجمع - يصف فلاتين مستويين[5] لانبت فيهما، فشبه ظهريهما بظهور الترسين.

---

(1) ديوان الجعدي - 4- الكتاب وشرح الأعلم 1/240 وبهما (شربت) موضع (سريت) - المقتضب 2 2224 - شرح النحاس 176 (تمززتها والديك...) شرح السيرافي 3/336 - شرح ابن السيرافي 1/476 (شربت) - دلائل الاعجاز 137 - والرواية فيهما (تمززتها) شرح المفصل 1 - 1045 مغنى اللبيب 1/478 - شرح شواهد المغنى 2/782 - الخزانة 8/82 - اللسان (نعش) 6/355 (تمززتها) وينسب لجرير، وليس في ديوانه (هامش المغني). وحكى الاخفش : بنوعرس موضع (بنور نعش).
قال الأعلم : «الشاهد فيه تذكيره بنات نعش لاخباره عنها بالدنو والتصوب كما يخبر عن الآدميين».

(2) في الأصل : الشين.

(3) في الأصل : «وجمعها».

(4) الكتاب وشرح الأعلم (1/241 - 2/202) نسبه في الموضع الأول إلى خطاب المجاشعي ونسبه في الموضع الثاني إلى هيمان بن قحافة قال البغدادي : الصحيح ان هذا الرجز لخطام المجاشعي وسيكرره الأعلم في النكت : 1125
معاني القرآن (3/87 - 118) - شرح السيرافي 3/338 - المسال البغداديات 431 - شرح المفصل 4/155 - 156 - الهمع 2/62 - الخزانة 2/328 - حاشية الصبان 3/74 - المقاصد النحوية 4/89 اللسان (مرت) 2/89.
قال الأعلم : «الشاهد فيه تثنية الظهرين على الأصل، والأكثر في كلامهم إخراج مثل هذا إلى الجمع، كراهة لاجتماع تثنيتين في اسم واحد لأن المضاف إليه من تمام المضاف».

(5) في الأصل (مستو) وباقي الكلمة مطموس.



هذا باب اجراء الصفة على الاسم فيه
في بعض المواضع احسن.

وقد يستوي فيه اجراء الصفة على الاسم وان تجعله خبرا فتنصبه[1] قوله في هذا الباب : ومثل ذلك مما الوصف فيه احسن[2] : هذا رجل عاقل لبيب[3].

اختار في هذه المسألة رفع لبيب لانه بمنزلة عاقل في بيانه للأول وتحليته به، واجاز نصبه على الحال[4]، وتقديره : يعقل في حال لبه. وضعفه لانه لم يرد ان الاول وقع وهو في هذه الحال، ولكنه أراد انهما ثابتان ولم يكن[5] واحد منهما قبل صاحبه.

وتقدير الحال هنا في أنها ثابتة في الاول غير عارضة فيه، كتقدير قولهم :قم قائما، وقد علم ان وقوع القيام في حال ما هو قائم. ومثله تعالى : **وأرسلناك للناس رسولا**[6]وقد علم انه رسول في حال الارسال، كما علم انه لبيب إذا كان عاقلا.

واعلم ان بعض النحويين لا يجيز الخفض في الصفة الثانية اذا اتصلت بضمير الموصوف في قولك : (مررت برجل معه صَقْرٌ صَائِدٍ به)، واحتجوا بان القلب لا يصلح، الا ترى انك لو قلت : (مررت برجل صائد به معه صقر)، لم يجز، لتقديم المضمر على الظاهر. فاحتج - عليهم سيبويه بمسائل يوافقونه فيها، ولو قلبت لبطل الكلام بها، وقوى ذلك بقول حسان بن ثابت :

---

(1) الكتاب 1/641 - شرح السيرافي 3/348.

(2) في الكتاب : (ومثله في أن الوصف أحسن).

(3) الكتاب 1/242.

(4) قال سيبوية : «ومثله في أن الوصف أحسن : هذا رجل عاقل لبيب، لم يجعل الآخر حالا وقع فيه الأول ولكنه أثنى عليه وجعلهما شرعا سواء، وسوى بينهما في الاجراء على الاسم، والنصب فيه جائز على ما ذكرت لك» 1/242.

(5) في الأصل لم يكن من غير واو العطف.

(6) من الآية 79 من سورة النساء (4).



364 ـ ظننتم بان يخفى الذي قد صنعتم   وفينا نبيٌّ عنده الوحي واضعه[1]

فواضعه : صفة لنبي، ولو قدم لم يجز

وطعن بعض النحويين[2] على سيبويه على استشهاده بالبيت، وقال : لا شاهد فيه، لان الهاء في واضعه للذي صنعتم ، ولو قدم واضعه على هذا التأويل لجاز.والذي قاله سيبويه : صحيح، لانه جعل الهاء في واضعه ضمير الوحي وقوله (عنده الوحي) صفة لرسول، و«واضعه» : صفة اخرى.

ومعناه مفشيه وذاكره، لانهم ظنوا انه يخفى مادبروه، فيبلغوا إرادتهم فأفشاه الوحي فبطل. ومعنى الوحي في البيت هو مابينه الله بالوحي من صنيع القوم، الذي بينه النبي- ﷺ - لاصحابه، وليس بحقيقة الايحاء،فهذا طريق واضح واحتجاج صحيح.

قال : «واعلم أنك إذَا نَصَبتَ في هذا الباب فقلت : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً» الى قوله : «لأنّه ليسَ يرفعُه الابتداءُ ، وفي الظروف إذا قلت فيها أَخَوَاك قائمان يرفعه الابتداء»[3].

---

(1) ديوان حسان 271 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/242.
شرح النحاس 176 وبه (وفينا رسول عنده الحق واضعه) ـ شرح السيرافي 352/3 ـ شرح ابن السيرافي 1/553.
قال الأعلم : «الشاهد فيه جرى قوله : واضعه على النبي ﷺ مع اعادة الضمير على الوحي، وهو لا يحتمل القلب كما تقدم في الباب وقد رد عليه هذا التقدير...».

(2) قال السيرافي :
«وزعم أبو العباس ان الضمير المضاف إلى (واضع يعود إلى (الذي) وليس يعود الي الوحي، وأبو العباس لايرى ان اعتبار القلب صحيح، وانما رد الاستشهاد بالبيت لان عنده ان الضمير لايجوز ان يعود الى الوحي، لأن النبي ﷺ لايجوز أن يضع الوحي. وانما يضع ما صنع القوم، أي يخبر به ويبينه» شرحه 3/353.

(3) نص الكتاب : «واعلم انك اذا نصبت في هذا الباب، فقلت : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فالنصب على حاله، لأن هذا ليس ابتداء، ولا تشبه : فيها عبد الله ثائم غدا لأن الظروف تلغى حتى يكون المتكلم كأنه لم يذكرها في هذا الموضع فلذا صار الاسم مجرورا وعاملا فيه فعل أو مبتدأ لم تلغه لأنه ليس يرفعه الابتداء، وفي الظروف إذا قلت : فيها أخواك قائمان يرفعه الابتداء» الكتاب 1/243.



في هذا الفصل من كلام سيبويه ما يختلف في معناه، والصحيح[1] أراد إلغاء الظرف ورفع ما بعده على الابتداء والخبر لا يجوز في هذا الموضع، كما يجوز في المبتدأ الذي ليس قبله شيء كقولك مبتدئا : معك زيد قائم، فتلغي /162 الظرف وتعلمه. ولا يجوز الإلغاء إذا اتصل الظرف بما يكون نعتا له أو خبرا أو حالا إذا كان مع الظرف الضمير العائد إلى الأول، وذلك قولك في نعت المجرور : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا وهذا معنى قوله : «فاذا صار الاسم مجرورا أو عاملا فيه فعل أو مبتدأ لم تُلْغِه» والغاؤه أنك لوحذفت (معه) ، لم يعد إلى المنعوت من نعته شيء، ولا إلى المبتدَأ شيء من خبره، لأن قولك : (معه صقر) جملة فإذا كانت في موضع نعت أو خبر أو حال لم يكن بد من عائد يعود إليه، والعائد هو الهاء في معه. وإذا كان الكلام مبتدأ ليس قبله شيء، فليس يمنع من إسقاط الظروف مانع كقولك : فيها عبد الله قائم غدا، وفيها اخواك قائمان. وظن بعض النحويين ان سيبويه يرفع الاسم بالظرف لا بالابتداء، فيكون صقر مرفوعا ب (معه)، وتأول قوله : «لأنه لَيْسَ يَرْفَعُه الابْتِدَاءُ»

والذي علم من سيبويه[2] في هذا الموضع، إن الظرف لا يرفع ما بعده، ومعنى قوله : «لانه ليس يرفعه الابتداء»[3].

الهاء في لانه ترجع إلى أول الكلام، وانما يريد : لأن الهاء المجرورة في معه، ولم يرد الصقر، فاعرف ذلك.

واعلم أنه لا يجوز : ياذا الجارية الواطئها زيد، بنصب الواطئها لأنه صفة للجارية، والضمير يعود إليها. فإن قلت : الواطِئَها أبوه، جاز النصب في الخفض للضمير العائد في (أبوه) إلى المنادى. وإذا قلت : يا ذا الجارية الواطئها، نصبت صفة المنادى، والتقدير : الذي وطئها، فإن جعلت (الواطئها) بمعنى التي وطئها، خفضتها وأظهرت ضمير الفاعل فقلت : الواطئها هو، لأن اسم الفاعل جرى صلة للألف واللام، وليس بفعل لها، فلم يتضمن الضمير.

---

(1) السيرافي : «والذي أقوله أنه اراد...».

(2) في شرح السيرافي : «والذي عندنا».

(3) الكتاب 1/243، وانظر تفصيل هذا 1/244.



قال : «أما مررت برجلٍ[1] واخيه منطلقين، ففيها قبح حتى تقول : وأخ له»[2].

ومثل ذلك قول الشاعر[3]:

365 - أي فتى هيجاءَ انتَ وجارِهَا إذا مارجالٌ بالرجال استقلَّتِ[4]

فعطف قوله : «وجارها» على «فتى»، ومعناه : أي فتى هيجاء انت؟ وأي جار هيجاء أنت؟ وجارها نكرة، لأن أيا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة، لأنه في معنى الجنس، فجارها، وإن كان مضافا إلى ضمير هيجاء، فهو نكرة في المعنى، ولايجوز أن يكون رفعا لأنه إذا رفع فهو على أحد وجهين :

أما أن يكون عطفا على أنت أو عطفا على أي فإن كان عطفا على أنت، صار غير أنت وصار شريك أنت في المدح، وكأنه قال : أي فتى هيجاء أنت جار هند؟ وما أشبهها وإن قدر أنت وجار الهيجاء، فليس برجل يعرف وليس قصد الشاعر إلى هذا، وإن كان عطف «وجارها على «أي» : كان الكلام بإعادة حرف الاستفهام، كما تقول : أين رجل عندكم؟ وأي زيد عندك؟ ومتى قال : وجارها، لم يكن فيه معنى، أي : جارها الذي هو التعجب **/163**.

وأنشد للأعشى :

366 - وكمْ دون بيتِكَ من صَفْصَفٍ ودكداك رمل واعْقَادِهَا

ووضع سقاء واحقابه وحل حُلُوس واغمادِهَا[5]

---

(1) في الكتاب : «واما رب رجل».

(2) الكتاب 1 244.

(3) نسبه الصيمري في التبصرة 1 142 إلى مجنون بن كامر، وليس في ديوانه. انظر هامش . شرح عيون الكتاب : ص 142.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 244 - وبهما (وأرى فتى). شرح النحاس 177 (إذا ما الرجل بالرجال) - شرح السيرافي 4 320 المسائل البغداديات 426 - شرح عيون الكتاب 136 - وبه (أي فتى) قال الأعلم : (الشاهد فيه عطف جارها على فتى).

(5) ديوان الأعشى 54 - من قصيدة في مدح أحد أذواء اليمن - وبين البيتين - في الديوان - بيت ثالث. الكتاب وشرح الأعلم 1 245 - شرح النحاس 177 - شرح السيرافي 3 361 - شرح ابن السيرافي 1 474.

قال الأعلم : «الشاهد في قوله : وأعقادها، وفي قوله : واحقابه - وأغمادها، وحملها كلها وهي مضافة إلى الضمائر على الاسماء المجرورة، وهي أسماء منكورة لوقوعها المنصوب على التمييز».



في هذا حجة لقوله : : رُبَّ رجل وأخيه - لأن قولك : «من صفصف» لا يليه إلا نكرة «معطوف على «صفصف»، كعطف «أخيه» على «رجل»، وكذلك و«أغمادها» معطوف على ماقبلها، ولا تكون إلا نكرة، وقد بين سيبويه العلة في ذلك[1] .

والصفصف : المستوي من الارض الذي لا نبات به- والدكداك : ماعلا من الرمل والاعقاد ما تعقد منه[2] ويروي : (واحقابه) كأنه جمع حقيبة على حذف الزيادة، والحلس : مسح من شعر أو صوف يعلق على البعير.

(1) الكتاب 244/1.

(2) في الهامش : (الشيخ الاعقاد جمع عقد، وهو ما تعقد من الرمل أي اجتمع).



هذا باب ما ينتصب[1] فيه الاسم لانه لا سبيل له الى ان يكون صفة.

وذلك قولك : هذا رجل معه رجل قائمين[2] .

أجاز سيبويه نصب هذا على الحال، ولم يجزه على النعت لأن الحال قد تكون من اسمين مختلفي الاعراب، وكذلك : ضرب زيد عمرا قائمين، إذا كان الضرب واقعا من زيد لعمر وهما في حال قيام.

وقال عنترة :

200 ـ مَتَى ما تلقني فردين تَرْجُـف إليه رَوَانِقُ إلْيتك وتُسْتَطَـار[3] .

«ففردين» حال من اسم الفاعل والمفعول[4] في تلقني، والهاء» في «معه» و«رجل»، تأويلهما تأويل فاعلين، أو فاعل ومفعول، لأنك إذا قلت : مع عمرو وزيد،

---

(1) في الكتاب : «ما ينصب».

(2) الكتاب 246/1 ـ شرح السيرافي 362 ـ قال أبو سعيد.
«جملة هذا الباب أن يتقدم اسمان أو سماء قد اعربت بإعراب مختلف، أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين، فلا يمكن جمع صفاتها أو تثبيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول، فيحمل على شيء يجتمعان فيه مما يصح اجتماعهما على ما أسوقه...» وانظر هامش الكتاب.

(3) تقدم تخريجه والحديث عنه ص 369 برواية تسطار.

(4) قال الزجاج : «ولابي علي في هذا الكلام طويل ذكر فيه أن الحال كالصفة من حيث لايجوز تعريض الصفة لعاملين مختلفين، وكذا يقبح في الحال ما يقبح في الصفة من تعريضها لعمل عاملين مختلفين فيها، كما قبح ذلك في الصفة، وقد حمل سيبويه شيئا منها على المعنى، نحو ما أجازه من قولهم : هذا رجل مع رجل قائمين، حيث جعل ما عملت فيه (مع) داخلا في معنى الإشارة، فأجاز نصب قائمين على الحال، كما أجاز نصبهما في : هذا رجل ورجل قائمين «إعراب القرآن 257/1 وقال السيرافي : «وفي تستطار وجوه».
ـ أن يكون عائدا إلى الاليتين.
ـ أن يكون مجزوما بحذف النون والأصل تستطاران، وعاد إليهما الضمير بنفظ التثنية لأنها تثنية معنى.
ـ أن يكون الضمير مفردا عائدا إلى المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد والأصل : تستطاران».
انظر شرح السيرافي 365/3.



فتأويله اجتمعا، أو جامع زيد عمرا. ثم تكون الحال منهما على هذا التأويل، أو تحمله على هذا فيكون على التنبيه بتقدير : انتبه لهما قائمين، والاشارة بمعنى أشر إليهما قائمين.

وأنشد في ما اختلف إعرابه فلم يحمل النعت عليه، وقطع منه على إضمار مبتدأ، أو نصب بإضمار فعل، قول الخرنق :

203 - لا يبعد قومي الذين هم   سم العداة وآفة الجُزُر
النَّازِلَيْن بكل مُعْتَرك   والطَّيِّبون مَعاقد الأُزُرِ[1]

فنصب النازلين، ورفع «الطيبين»، وجعل هذا شاهدا لقوله :

(افعل ما سَرَّ أَخَاك وأحبَّ أَبُوك الرجلاَن الصالحَان) ، بالنصب والرفع على القطع، ولو حمل هذا على النعت لم يجز لاختلاف إعرابِ الاسمين.

وأما البيت : فالحمل فيه على الأول جائز، إلا أن القطع أكثر في كل شيء كان تعظيما، لأنك إذا أثنيت على قوم فإنما تقول : هم كذا وأذكر كذا، وإنما امتنع حمل الصفات على الأسماء المختلفة الإعراب، والمختلفة العوامل مع اتفاق الإعراب، لأن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب، فيكون الإعراب الحاصل في الوصف متعلقا بالعامل الذي عمل في الموصوف.

فلو جمعت صفتان بلفظ واحد فجعلتا للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين، صار لفظ الصفة[2] /134 وهو واحد متعلقا برافعين أو جارين، ولا يعمل في شيء واحد شيئان ولا خلاف بين النحويين أن الفعلين إذا اتفق معناهما جاز أن يوصف فعلاهما بلفظ واحد، كقولك : مضى زيد، وانطلق عمرو الصالحان وجعل أخوك وقعد أبوك الكريمان المختلفين[3] ، وإذا اختلف معناهما فمذهب الخليل وسيبويه في الفعلين المختلفين والمتفقين واحد، فأجازا : ذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان[4] .

---

(1) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه النكت 232 بنفس الرقم - وانظره في شرح السيرافي 2/365.

(2) في شرح أبي سعيد : «الصفتين.

(3) هكذا في الأصل ولفظة : (المختلفتين)، لاوجود لها في شرح السيرافي.

(4) في الأصل : «والرجلان» - قال سيبويه : «وزعم الخليل أن الجرين أو - الرفعين اذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع وذلك قولك : هذا رجل، وفي الدار آخر كريمين» - الكتاب 1/247 - وانظر شرح السيرافي 3/369.



وكـان المـبـرد والزجـاج وكـثـيـر من المـتـأخـرين، يأبون جـواز ذلك إلا في المتفقين[1]. والحـجـة للخليل وسـيـبـويه أن مذهب عـمل الفعل والفـاعل مذهب واحـد، وإن اخـتلف مـعنى الفـعلين، ومـمـا يدل على ذلك أنك تقـول اخـتلف زيد وعـمـرو الصـالحـان ومعنى اخـتلف : أن كل واحـد منهـمـا فعل فـعـلا مـخـالفـا لفـعل الآخـر. وتقـول : فـعل زيد وعمرو فعليـهمـا، وعمـلا عمليـهمـا وإن كانا مـخـتلفين، فـإذا قلنا : ذهب أخـوك وقدم عمرو والرجلان الحليمـان، فكأنا قلنا : فـعل أخوك وزيـد الحليمـان هذين الفـعلين، والذي لا يجيـز هذا، ويجيـز : ذهب زيد وانطلق عـمـرو الصـالحـان، يلزمه مثل ما فر منه[2] في الفعلين المختلفين، «ذهب» ارتفع زيد وحده، و«انطلق»، ارتفع بـه عـمـرو وحـده- ولا يجـوز أن يكون «الصـالحـان» يرتفـع بالفـعلين أو يتـعلق بهما، وهو لفظ واحد.

فإن قـال قـائل : تسـقط الفعل الثـاني في التـقدير، وتجـعله مؤكـدا للأول فكأنا قلنا : ذهب زيد وعمرو الصالحان.

قيل له : فإذا رفـعتـهمـا بالأول، بقي (انطلق) بلا فـاعل وهذا فـاسـد في مذهب البصريين.

هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيه[3].

المسؤول والمسؤول عنه.

وذلك قولك : ما شأنك قائما؟ وما شأن زيد قائما؟ وما لأخيك قائما؟[4]

قوله : «قـائمـا» شيء قد عـرفه المتـكلم من المسـؤول، وهو الكـاف في شـأنك، والمـسـؤول عنه وهو زيـد. فـسـأل عن شانه في هذه الحـال، ومـعناه : ما تصنـع وما

(1) انظر رأي الزجاج : في إعراب القرآن 257/1 ـ والخزانة 435/5 ورأيهما في شرح السيرافي 369/3. قال المبرد : «وكان سبويه يجيز جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان على النعت... وليس القول عندي كما قال، لأن النعت انما يرتفع بما يرتفع به المنعوت... «والمقتضب 215/4.

(2) في شرح السيرافي : «مثل ما قد رناه في الفعلين...».

(3) في الكتاب : «صار فيها».

(4) الكتاب 247/1 ـ شرح السيرافي 371/3.



تُلابِس في هذه الحال، وقد يكون فيه إنكار لقيامه، وسؤال عن السبب الذي أداه إليه، فكأنه قال لِمَ قُمْتَ؟ وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله عز وجل :

﴿فمالهم عن التذكرة معرضين﴾[1] كأنه أنكر إعراضهم، فوبخهم على السبب الذي أداهم إلى الإعراض، فأخرج مخرج الاستفهام في اللفظ وتأويل «مالهم» تأويل «ما شأنهم» كأنه قال :

ما تصنعون ؟

وقوله : «من ذا قائما بالباب؟ »[2] .

«من» مبتدأة، و«ذا» خبرهما، وقد يكون «ذا» مبتدأ و«من»خبر مقدم و«قائما» منصوب على الحال، والعامل فيه «ذا» بمعنى الإشارة[3] كانه سأل عمن عرف قيامه لم يعرفه.

فأما قولهم : «من ذاخير منك؟ » ، فيجوز أن يكون : «من» مبتدأ وذا» خبره، و«خير منك، ويجوز أن يكون «ذا» بمعنى «الذي»، ويكون تقديره : من الذي هو خير منك؟

وأكثر مايستعمل هذا على إنكار /165 أن يكون أحد خيراً منه كقولك : مَن ذَا أَرفعُ من الخليفة؟ والنصب في هذا (جائزعلى)[4] هذا المعنى، وقد ذكره سيبويه[5].

---

(1) من الآية 49 من سورة المدثر (74) القطع والائتناف 749 ـ مشكل إعراب القرآن 1: 197.

(2) الكتاب 1: 247 ـ 248.

(3) قال المبرد : ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل لأنها مفعول فيها وعقب على قولك : «هذا زيد راكبا»، قال «إنما هو تنبيه كانك قلت : انتبه له راكبا... «المقتضب 4: 167».

(4) ما بين القوسين مطموسين مطموس في الأصل قدرته من بقايا الحروف.

(5) قال سيبويه : «وأما قولهم : من ذا خير منك فهو على قوله : من الذي هو خير منك، لأنك لم ترد أن تشير أو تومىء إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسؤول فيعلمه،... فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه، فأردت أن يعلمك، نصبت منك كما قلت : من ذا قائما، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها ونصبه كنصب ما شأنك قائما » 1: 248.



هذا باب ما ينتصب على[1] التعظيم والمدح

وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته وابتدأته[2] وذلك قولك " الحمدلله ... والملك لله أهل الملك . ولو رفعته[3] كان حسنا[4] .

كما قال الأخطل :

367 – نَفسي فداء أمير المؤمنــين اذا   أبدى النواجذ يومٌ باسلٌ ذَكَــرُ

الخائض الغمر والميمون طائره   خليفة الله يستسقى به المطـر[5]

كأنه قال : هو الخائض الغمر. والباسل : الشديد، والذكر مثله

وقوله : أبدى النواجذ.، كناية عن شدته وهوله – وقوله الخائض الغمر : أي يحمل نفسه على الشدائد – والغمر : الماء الكثير، فضربه مثلا، ويجوز أن يكون الغمر جمع غمرة وهي الشدة – وقوله : والميمون طائره : كناية عن بركته ويمنه وإنه لا يتشاءم به.

وذكر سيبويه أن الذم يجري مجرى المدح

وأنشد لابن خياط العكلي[6] .

368 – وكلُّ قوم أطاعُوا أمرَ مُرشدهـم   إلا نُمَيْراً أَطاعَتْ أمر غَاوِيَهـا

---

(1) في الكتاب : «في».

(2) في الكتاب : «فابتدأته».

(3) في الكتاب : «ولو ابتدأته فرفعته».

(4) الكتاب 248/1 ـ شرح السيرافي 373/3

(5) ديوانه 98 من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان ـ وبين البيتين أبيات كثيرة والثاني قبل الأول وروى الأول (فهو فداء).

الكتاب وشرح الأعلم 248/1 ـ شرح النحاس 178 ـ شرح السيرافي 373/3 ـ شرح ابن السيرافي 480/1 ـ اللسان ـ جشر) 138/4 ـ (بسل) 54/11

قال الأعلم : « الشاهد فيه قطعه الخائض وما بعده من قوله : أمير المومنين لما قصد من معنى المدح ولو نصبه على هذا المعنى لكان حسنا، ولو جره على البدل والنعت لجاز...

(6) هو مالك بن خياط العكلي في الكتاب وشرح الأعلم ابن السيرافي، وهو في الخزانة منسوب إلى حماط العكلي.



الظاعنين ولما يظعنوا أحـــدا والقائلون · لمن دار نخليهـــا[1]

فنصب الظاعنين، ورفع «القائلون، (ولو)[2] نصبها جميعا أو رفعها لجاز – ومعنى قوله : (الظاعنين ولم يظعنوا أحدا) : أي : هم أهل غدر فإذا أحسوا بمكروه، رحلوا عن موضعهم ولم يعلموا جارهم بذلك حتى يصيبه المكروه – وهو كقول امرئ القيس :

ولا آذنوا جارا فيظعن سالما[3].

وفيه معنى آخر وهو أن يصفهم بالقلة والذل، فيظعنون لذلك من موضع، ولا يظعنون أحدا، لأنه لاكثرة عندهم ولاعزة فيظعن أعداؤهم خوفا منهم.

وأنشد[4]

369 ـ ولقد حَمَلَت قيس بن عيلان حَرْبَها على مُسْتَقِلٍّ للنوائب والحرب

أخاها إذا كانت غضابا[5] سَمَالَهَا على كل حال من ذلول ومن صَعْب[6]

الشاهد نصب أخاها وهو «المستقل» المجرور.

وأنشد قول الراجز[7]

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 249 ـ شرح النحاس (178 ـ 179) وبه (الا نمير بالرفع) وبه الظاعنون والقائلين ـ شرح السيرافي 3 376 شرح ابن السيرافي وبه (القائلين) ـ الإنصاف 2 470 الخزانة 5 42 ـ اللسان (ظعن) 13 270.
قال الأعلم الشاهد في نصب الظاعنين باضمار فعل، ورفع القائلين على اضمار مبتدأ لما قصد من معنى الذم، ولو أراد التحلية والوصف لاجراه على ما قبله نعتا».
ونمير قبيلة من بني عامر ـ انظر جمهرة الانساب 279.

(2) ما بين القوسين مشموس بالأصل ـ وهو من تقدير المحقق.

(3) ديوان امرئ القيس 160. وصدره: (فما قاتلوا عن ربهم وربيبهم)
ولا شاهد نحوي فيه، وإنما هو للتمثيل عن الظعن من غير إذن.

(4) لذي الرمة في ملحقات ديوانه 662 ـ ونسبه السيرافي للأخطل.

(5) في الأصل : «غضاها».

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1 250 وبه (لقد) شرح النحاس 179 ـ شرح السيرافي 3 377 ـ شرح ابن السيرافي ش 572 ـ 2 353.
قال الأعلم : «الشاهد فيه نصب أخاها على المدح، ولو رفع على القطع أو خفض على البدل من المستقل لجاز والمستقبل : الناهض بما حمل».

(7) مجهول قائله ـ وقيل من الخمسين.



370 - بأعين منها مليحاتِ النُّقَب

شَكْلِ التِّجار وحلال المكتسب [1]

أي : ليس فيهن تبرج وتكشف، ولكن خفر وحياء وتستر، وذلك حلال المكتسب.

وأنشد لمالك بن خويلد الخناعي [2]

371 - يامَيَّ لا يُعجز الأيامَ ذُو حِيَدٍ في حومة الموت رَزَّامٌ وفَرَّاسُ

يحمي الصريمة أُحْدانُ الرجال له صيد ومجترئ بالليل هَمَّاسُ/166 [3]

هذا الشعر لأبي ذؤيب، ووقع في البيت الأول من هذين غلط في كتابه سيبويه [4] ، لان قوله : (ذو حيد) وعل، ورزام وفراس : أسد والصواب الذي حملته الرواة :

372 - يامَيَّ لا يعجز الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس [5]

(1) الكتاب وشرح الأعلم 250/1 - شرح النحاس 181 - شرح السيرافي 379/2- اللسان (نقب) 738/1.
قال الأعلم : «الشاهد فيه جرى : شكل التجار وحلال المكتسب على ما ثبته نعتا ولو قطع فنصب، أو رفع لما فيه من معنى المدح لجاز - وصف جوار».

(2) وقع خلاف في نسبة هذا البيت، فقد نسب في الكتاب لمالك بن خويلد ونسبه إليه الأعلم : قال وقيل : لأبي ذويب، ونسب إلى أمية بن أبي عائذ، وعبد مناف الهذلي والفضل بن عباس، وأبي زيد الطائي انظر هذا الخلاف الخزانة 179/5.

(3) ديوان الهذلين 3/3- الكتاب وشرح الأعلم 251/1 - المقتضب 234/2 - شرح النحاس 181 - شرح السيرافي 379/3 - شرح المسائل البغداديات 515 - شرح ابن السيرافي 498/1 - الجنى الداني 98 - شرح شواهد المغنى 243/1 - اللسان (عرس) 139/6 ورواية الأول (مبترك) موضع (ذو وحيد) - (فرس) 161/6 - (صنبر) 470/4.
قال الأعلم : «الشاهد فيه جرى الصفات على مقابلها مع ما فيها من معنى التعظيم ولو نصب لجاز.

(4) قال ابن السيرافي : بكذا وقع الانشاد في كتاب سيبويه، وقد الف صدر بيت إلى عجز بيت آخر، والبيت الأول الذي انشدهو صدره في صفة وعل وتمامه في صفة أسد».

(5) ورد بهذه الرواية في الكتاب وشرح الأعلم 144/2 - وصدره (لله يبقى على الزيام) المقتضب 323/2 - شرح السيرافي 380/3 - شرح ابن السيرافي 499/1 - شرح ملحة الأعراب 95 - وسعيد الأعلم وبهذه الرواية بنفس الرقم ص 1218 من النكت - معنى اللبيب 283/2 شرح شواهده 583/2 - الخزانة (176/2 - 178) اللسان (حيد) 158/3 (تاله) - (شمخر) (429/4) (قرنس) (ظيا) 26/15 - وبه (والجيش لن يعجز الأيام ذو حيد).



والظيان : ياسمين البر – والمشمخر : الشامخ وروى المبرد : نو حيد بفتح الحاء والياء[1] وجعله مصدرا بمنزلة : الاود والعوج ورواه ثعلب[2] والسكري[3] بكسر الحاء[4] ، كانه جمع حيدة مثل حيضة وحيض، ويجوز ان يكون جمع حيد على الشذوذ.

وبعد هذا البيت بأبيات في القصيدة :

يامى لا يعجز الأيام مبترك   في حومة الموت رزام وفراس [5]

يحمي الصريمة (البيت) وحومة الموت : شدته ورزام : أخذ يصف أسدا ويقال رزم به إذا صرعه – والصريمة : القطيعة من الرمل. فراس : دقاق الظهور ومكسر لها.

قال : «ومما حمل على الابتداء قوله[6]

373 – فتى الناس لا يخفى عليهم مكانه   وضرغامة إن هم بالأمر أوقعا[7]

---

(1) المقتضب 323/2 - وانظر شرح السيرافي 380/3.

(2) أحمد بن يحيى بن يزيد مولى بني سيبان المعروف بأبي العباس ثعلب، ورأس النحو الكوفي بعد الكسائي، ناظر اصحاب الفراء وساواهم، كان يقرأ كتاب سيبويه بنفسه ت 291 هـ (طبقات الزبيدي 141 - بغية الوعاة 296/1 - بروكلمان 210/2).

(3) الحسن بن الحسين بن عبد الله بن العلاء العتكي المعروف بالسكري، ابو سعيد النحوي اللغوي الراوية، كأن ثقة صدوقاً يقرأ القرآن، انتشر عنه من كتب الأدب وصناعة الدواوين ما لم ينتشر عن غيره (ت 275) (طبقات الزبيدي 290 - بغية الوعاة 502/1- بروكلمان 163/2 .

(4) قال البغدادي : «والمشهور حيد بكسر وفتح المثناة التحتية جمع حيدة كحيض جمع حيضة وهذه رواية ثعلب والسكري» الخزانة 177/5 وانظر اللسان (حيد) 158/3.

(5) شرح ابن السيرافي 499/1 وبه (لن يعجز)- الخزانة 176/5 - (تالله لا يعجز...) ، 176/5 - 178 (يامى...) اللسان- (فرس) 136/6 وبه (مجترىء موضع مبترك).

(6) لفظ سيبويه «وان شئت حملته على الابتداء كما قال :... وما ذكره الأعلم لفظ أبي سعيد - وصاحب البيت مجهول.

(7) الكتاب وشرح الأعلم 251/1 وبهما (ان هم بالحرب) شرح السيرافي 381/3- اللسان (ضرغم) 357/12.

قال الأعلم : «الشاهد في قوله : وضرغامة وحمله على الابتداء، والتقدير وهو ضرغامة ولو نصب فيه في معنى المدح لكان حسنا».



التقدير : وهو ضرغامة والضرغامة : الأسد.

وقال الآخر[1]

374 – إذا لقي الاعداد كان خَلاَتَهُم وكلب على الادنين والجار نابح[2]

التقدير : هو كلب والمعنى أنه لين لأعدائه كالخَلاَة، وهي : ما رطب من الحشيش وهو كلب على من قرب منه وجاوره.

واعلم أن التعظيم يحتاج إلى اجتماع معنيين في المعظم : أحدهما : أن يكون المعنى الذي عظم به صفة مدح، وثناء، ورفعة والآخر : أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به، أو يتكلم المتكلم بصفة ينفرد بها المخبر عنه عند المخاطب، ويعرفه بها، ثم يأتي بعد بصفات يعظمه بها، كقولك : مررت بعبد الله الكَرِيمَ الفَاضِلَ، فتنصب الفاضل على التعظيم، لانك لما قدمت الكريم، صار كانه قد عُرِف وشهر – فتدبر ذلك إن شاء الله.

هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم[3]

وذلك قولك : أتاني زيد الفاسق الخبيثَ)[4]

وقال عروة الصعاليك[5]

375 – سقوني الخمر ثم تكنفوني عداة اللهِ من كذبٍ وزُور[6]

---

(1) لم أعثر له على قائل - وقال عنه محقق الكتاب أنه من الخمسين 2/68.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/251.
شرح النحاس 182 (عجزه فقط) وبه (والزاد نابح) - شرح السيرافي 3/381.
قال الأعلم : «الشاهد في قوله وكلب ورفعه على القطع والابتداء ولو نصب على الذم لجاز».

(3) بعد هذا في الكتاب : (وما أشبهه) وهو من تمام الترجمة.

(4) الكتاب 1/252 - شرح السيرافي 3/383.

(5) هو عروة بن الورد العبسي، احد الشعراء الشجعان، كان جودا يدعى عروة الصعاليك ترجمته (الشعر والشعراء 2/675 - الخزانة 10/10).

(6) ديوان عروة 90 ربه (سقوني النِّسيء) - الكتاب وشرح الأعلم 1/252 - مجالس ثعلب 349 - شرح النحاس 183 - شرح السيرافي 3/383 اللسان (نسأ) 1/170.
قال الأعلم : «الشاهد فيه نصب العداة على الشتم، ولو رفعه لجاز» وقال النحاس : «كأنه قال : اذكر عداة الله، أو أعني عداة الله».



فنصب عداة على الشتم .ومعنى البيت : أنه كانت عنده امرأة سبية فرغبت إلى قومها ان يفادوها منه، فسقوه الخمر ثم راموه على ذلك ورغوه في الفداء حتى أجابهم فلما صحا من سكره ندم فهجاهم بهذا.

وانشد في مثل هذا[1]

376 – متى تر عيني مالكٍ وجرانَــــه وجنبيه تعلم انه غير ثائـــر /167

حِضَجْرٌ كأم التوأمين توكـأت على مرفقيها مستهلة (عاشـر)[2] [3]

فرفع على معنى هو حضَجْر يخبر ان مالكا ليس ممن يطلب بثأر لانه ناعم مترف لاهم له الا الاكل والشُّكَم[4] فاذا نظرت الى عنقه وجنبيه، علمت انه لا يهتم بثأر والجران : باطن العنق.

وقوله : (تَوَكَّأت على مرفقيها) أي : لعظم بطنها مستهلةَ عاشر، اي : فدخلت[5] في اول الشهر العاشر وهذا كقول الاخر[6] :

رأيتكما يَابْنَي أخي قد سمنتمــــا ولا يدرك الأوتـار الا المُلَـــوّح[7]

الأوتار : جمع وتر، وهو الثأر – والملوح : الضامر المتغير لكثرة تصرفه وحمله على نفسه.

---

(1) قال محقق الكتاب أنهما من الخمسين 2/ 71.
وهما لسماعة النعامي يهجو رجلا من بني نمر قتل ابن عم له واسمه سماعة بن اشول النعامي الأسدي، من شعراء بني أمية.
ترجمته : (رغبة الأمل 2/244) عن ابن السيرافي 1/591.

(2) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 253 من غير نسبة شرح السيرافي 3/384- 385 شرح ابن السيرافي 1/591 وبه (ومن يرعيني... يعلم) والبيت الثاني في شرح المفصل 1/36 وجاء الأول في اللسان (جرن) 13/86 - والثاني في (حضجر) 4/202.
قال الأعلم : «الشاهد فيه رفع حضجر على القطع والابتداء، ولو نصب على الذم باضمار فعل لجاز».

(4) جاء في اللسان : «الشكم العطاء، واصله من شكيمة اللجام، كأنا تمسك فاه عن القول» (شكم) 12/324.

(5) في الأصل : «قد خلت».

(6) لم اعرفه.

(7) ورد في شرح الأعلم 1/ 253 - من غير نسبة، والرواية فيه (لايطلب الاوتار) بدل (يدرك) ولا شاهد في البيت، انما هو مثال للخمول عن الثأر.



وانشد لرجل من ازد[1] السراة [2] :

377 - قُبّح من يزني[3] بعـــو ف مـن ذوات الخمـــر

الآكــــل الأســـــــلاء لا يحفـل ضـوء القمـــر[4]

الآكل : نصب على الذم، ويعني به عوفا المخفوض- والأسلاء جمع سلىً وهي المشيمة[5] وهي مستقذرة وهذا مثل -يريد انه يأتي الأمور القبيحة لا يحفل بظهورها[6] عليه ويروى الأشلاء : وهو جمع شلو : وهو العضو، كانه ياكل اللحم ليس له هم إلا الاكل، ولا يبالي أطلع القمر ام لم يطلع، لأنه ليس ممن يسافر.

وزعم النحاس عن أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش، أنه كان يقول : العوف هنا : ذكر الرجل. ومعنى الآكل الأسلاء : انه يصل إلى الولد فجعله آكلا للأسلاء لوصوله إليها.

وليس هذا بشيء.

قال سيبويه : «وزعم يونس انه سمع الفرزدق ينشد :

378 - كم عمة لك ياجرير وخالـــة فدعاء قد حلبت علي عشـاري[7]

---

(1) في الأصل : «من اسد» وهو تحريف.

(2) في الكتاب لرجل معروف من أزد السراة ونقل الاعلم هذا الكلام والبيت لِلَميس الشمالي كما في شرح ابن السيرافي.

(3) في الأصل : «يرثى» وهو تصحيف.

(4) الكتاب وشرح الأعلم- 253/1 - شرح السيرافي 485/3 - شرح ابن السيرافي 5/2 وورد الثاني في اللسان (سلا) 396/14 من غير نسبه.
وهو في شرح الأعلم (الاشلاء) بالمعجمة وكذلك في الطبعة المحققة 72/2 - قال الأعلم : «الشاهد في قوله : الآكل الأشلاء، ونصبه على الذم ولو رفع على القطع لجاز.

(5) غير واضحة في الأصل رسمتها باقرب الحروف إلى الأصل وفي اللسان (سلا) 396/14 : «المشيمة والسلى : الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد، يكون ذلك للناس والخيل والإبل والجمع أسلاء وقال أبو زيد : السلى لفافة الولد من الدواب والإبل، وهو من الناس- المشيمة».

(6) في الأصل : «ظهورها» (من غير باء).

(7) في الأصل (عشار).



شغارة تقذ الفصيل برجلها　　فطارة لقوادم الأبكار [1]

أراد أن عمته وخالته راعيتان، ألا تراه وصفهما بالحلب.

وفدعاء ناتئة القدم، وهي المتقاربة العقبين أيضا – والعشار : جمع عشراء وهي الناقة التي بلغت عشرة أشهر من حملها، وربما سميت بذلك بعد النتاج – وقوله : شغارة : منصوب على الذم، والمعنى أنها ترفع رجلها لتضرب الفصيل فتقذه، أي : تدق عنقه وتكسره إذا أراد الرضاع، وهو من قولهم : شغر الكلب برجله إذا رفعها ليبول.

وقوله : فطارة، أي : تحلب فطرا، وهو الحلب بالسبابة والوسطى وتستعين بطرف الإبهام – والقوادم : الاخلاف المتقدمة من الضرع، والأبكار : جمع بكر، وهي التي وضعت أول بطن، وإنما وصفها بهذا الضرب وبهذا الضرب من الحلب، لانه لا يمكن حلبها صبا، لان أخلافها صغار قصار.

وأنشد أيضا[2] : **168/**

379 – طليق الله لم يمنن عليه　　أبو داود وابن أبي كثير

ولاالحجاج عيني بنت ماء　　تقلب طرفها حذر الصقور[3]

فنصب عيني بنت ماء على الذم

---

(1) ديوان الفرزدق 451/2 وبه كم (خالة) - وبين البيتين بيت ثالث الكتاب 1/253 - وورد البيت الأول في 293 و 295 من الكتاب. وشرحه الأعلم في الموضعين : الأول والثاني - المقتضب 58/3 - شرح النحاس 184 وبه (شفارة) موضع شغارة - شرح السيرافي 386/3- شرح عيون الكتاب 150 (عشار) - شرح المفصل 133/4 شرح الكافية 93/2 - مغني اللبيب 245/1 - شرح ابن عقيل 105/1 - شرح شواهد المغني 511/1- الهمع 254/1 - حاشية الصبان (207/1 - 90/4) الخزانة 485/6 - المقاصد النحوية 550/1.

قال الأعلم : «الشاهد فيه نصب شغارة وفطارة على الشتم، ولو رفع علي الابتداء لجاز».

(2) هو إمام ابن اقرم النميرى في البيان وشرح ابن السيرافي وفرحة الأديب وكان الحجاج قد حبسه فلما خرج قال هذا الشعر... وهو من شعراء العصر الأموي كان يلقب خنزرا (البيان والتبين 386/1).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 254/1 من غير نسبة - البيان والتبيين 386/1- شرح النحاس (184 - 185) - شرح السيرافي 387/3- شرح ابن السيرافي 6/2- فرحة الأديب 132 وبين البيتين بيت ثالث. قال الأعلم : «الشاهد فيه نصب عيني بنت ماء على الذم، ولو قطع ورفع لجاز» وروى البيت في الأصل : «أبي كبير».



يصف أن الحجاج جبان يحدد طرفه من الفزع كبنت ماء، أي كطائر من طيور الماء إذا نظر إلى صقر.

قال : «وأما قول حسان بن ثابت :

380 - حار بن كعب إلا أحلامُ تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير؟

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم جسم البغال وأحلام العصافير[1]

فلم يرد أن يجعله شتما ... وقال الخليل : لو جعله شتما فنصبه على الفعل كان جائزا»[2]

يعني أنه لم يجعل جسم البغل شتما، لأن عظم الأجسام ليس بشتم ولا ذم : وإنما وصفهم بان ليس لهم من الأحلام ما يشاكل عظم أجسامهم، وإنما قال الخليل : «ولو نصبه على الشتم لجاز[3] لأن عظم الأجسام مع قلة العقول ذم أبلغ من ذم صغر العقل مع صغر الجسم.

وأراد بقوله : (حار بن كعب) : القبيلة، وكان النجاشي بهاجيه، وهو منها، والجُوف : جمع أجوف، وهو العظيم الجوف، والجماخير : جمع جمخور وهومثل الأجوف، وقيل هو الضعيف.

وأنشد في ما نصب على غير مدح ولاذم[4]

381 - وما غرني حَوز الرِّزامي مِحْصَناً عواشيها بالجو وهو خصيب[5]

---

(1) ديوان حسان 213 - من قصيدة في هجاء بني الحارث بن كعب رهط النجاسي. (لعله: النحاس) الكتاب وشرح الأعلم 254/1 وبهما (عنا) موضع (عنى) المقتضب 233/4 - وجه (حار بن عمرو) شرح النحاس 185 (عنا) شرح السيرافي 388/3 - شرح ابن السيرافي 554/1 - شرح المفصل 102/2. شرح شواهد المغني 210/1 - الخزانة 72/4 - المقاصد النحوية 362/2 - اللسان (جوف) 35/9 - (قوا) 208/15.

قال الأعلم : «الشاهد فيه رفع الجسم والأحلام على إضمار مبتدأ لما أراد من تفسير أحوالهم دون القصد إلى الذم... ولو قصد به الذم فنصبه بإضمار فعل كما تقدم لجاز».

(2) الكتاب 254/1.

(3) انظر كلام الخليل الكتاب 254/1 بلفظ مخالف

(4) لم أعثر له على نسبة - وقال عنه محقق الكتاب أنه من الخمسين 74/2.
الكتاب وشرح الأعلم 254/1 - شرح النحاس 185 - شرح السيرافي 389/3

(5) قال الأعلم : «الشاهد يه نصب محصن بإضمار فعل يجوز إظهاره، وهو أعني لأنه ليس في ذكر اسم الرجل مدح ولاذم فينصب عليه، ومحصن اسم الرجل الرزامي - ورزام حي من بني عمرو بن تميم».



فنصب محصنا على أعني، وهو اسم الرزامي، وليس فيه مدح ولاذم، وإظهار الفعل في مثل هذا جائز ولو كان مدحا أو ذما، لم يظهر، لأن المعنى يدل عليه، فيصير بدلامنه.

قال: «ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه»[1].

اعلم أن مذهب الترحم غير مذهب التعظيم والشتم لأنهما شيء قد وجب للمعظم والمشتوم وشهرا به قبل التعظيم أو الشتم، فيذكر على جهة المدح له والذم.

والترحم: إنما هو رقة وتحنن[2] يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه.

وأنشد[3]:

382 - فأصبحت بقرقرى كوانسا   فلا تلمه أن ينام البائسا[4]

في تلمه. وقرقرى: اسم موضع - وأراد بالكوانس إبلا مستقرة في مباركها.

والمكنس: الموضع الذي يكون فيه الظبي، فاستعاره للإبل. والبائس: المسكين.

وأنشد[5]:

383 - بنا تميماً يكشف الضباب[6]

---

(1) الكتاب 1/255 - وبعده: «ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب».

(2) في الأصل: «تحسن».

(3) لم أعثر على قائله.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/255 - شرح النحاس 186 - شرح السيرافي 3/390 - همع الهوامع (1/66 - 2/117).
قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب البائس بإضمار فعل على معنى الترحم وهو فعل لايظهر كما تقدم في المدح والذم».

(5) هو رؤبة بن العجاج - ديوانه 169 - وقبله:
(راحت وراح كعصا السيساب).

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/255 - وسيكرره الأعلم النكت 702 بنفس الرقم - شرح السيرافي 3/391 - شرح المفصل 2/18 - حاشية الصبان 3/183 - الخزانة 2/413 - المقاصد النحوية 4/502.
قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب تميم باضمار فعل على معنى الاختصاص والفخر وضرب الضباب مثلا لغمة الأمر وشدته، أي بنا تكشف الشدائد وتميم: هم تميم بن مر أد بن طابخة بن مضر واراد الشاعر به القبيلة.



يريد أن نصب المسكين فيه معنى الترحم[1].

وقوله: «تميما»: فيه معنى الاختصاص والفخر.

قال: «وزعم الخليل أنه يقول: انه المسكين أحمق ... وهو ضعيف[2] وإنما ضعف لانه فصل بين اسم ان وخبرها»

وسمَّى النحويون (هذا)[3] وماجرى مجراه: الاعتراض، وجوزوا ذلك لأن فيه اختصاصا /169 للأول وإن كان مرفوعا بإضمار مبتدأ وشبهه الخليل بانا تميما، للاختصاص الذي فيه.

هذا باب ما ينتصب لأنه خبر

للمعروف المبني على ماقبله من الاسماء المبهمة)[4]

ترجم سيبويه للباب بالاسماء المبهمة وخلطها بالمضمرة لقرب الشبه بينهما، ولانه يبنى عليها مسائل الباب.

ومع هذا ان المبرد قال: علامات الاضمار مبهمة كلها، من قبل أن: «هو» واخواتها، و«هذا» واخواتها تقع على كل شيء من الحيوان والموات وغيره[5].

واعلم أن العامل في الحال في قولك: هذا زيد منطلقا: الاشارة او التنبيه. فان أعملت التنبيه، فالتقدير: انظر اليه منطلقا وإن أعملت الإشارة: فالتقدير: أشير اليه منطقا[6].

---

(1) وردت لفظة المسكين في كلام سيبويه (مررت به المسكين) بالنصب.

(2) لفظ سيبويه: «وزعم الخليل أنه يقول: أنه المسكين أحمق على الاضمار الذي جاز في مررت، كأنه قال: أنه هو المسكين أحمق، وهو ضعيف 256/1.

(3) زيادة من تقدير المحقق.

(4) الكتاب 256/1 - شرح السيرافي 393/3.

(5) انظر رأي المبرد في المقتضب 186/3 وشرح السيرافي 394/3 - وهامش الكتاب 256/1.

(6) قال المبرد، «العامل في هذا زيد راكبا انما هو تنبيه، كانك قلت: انتبه له راكبا والعامل في ذلك عبد الله قائما، ذلك كانك قلت: اشير لك اليه راكبا، فلا يجوز ان يعمل في الحال الا فعل أو شيء في معنى الفعل، لأنها مفعول في المعنى «المقتضب 168/4».

قال ابن يعيش: في هذا عمرو منطلقا: «العامل في (منطلقا) أحد شيئين: إما التنبيه وإما الإشارة، فالتنبيه ب «ها» والإشارة ب «ذا» شرح المفصل 58/2.



والمقصد أنك أردت ان تنبه المخاطب لزيد في حال انطلاقه فلابد من ذكر «منطلقا»، لأن الفائدة تنعقد به، ولم ترد أن تعرفه اياه، وأنت تقدر أنه يجهله، كما تقول : هذا زيدا إذا اردت هذا المعنى.

والأصل في المسألة : زيد منطلق، ثم اتفق قرب زيد منك، فاردت أن تنبه المخاطب عليه، وتقربه له، فادخلت هذا، وهو اسم، فلا بد له من موضع إعراب لاصلاح اللفظ، فرفع بالابتداء لأنه أول الكلام، وجعل «زيد» خبره، فاكتفى به ونصب منطلقا على الحال، ولا يستغنى عنها، لأنها خبر في المعنى، كما لا يستغنى عن الرجل في قولك : يا أيها الرجل، وإن كان صفة، لأنه المقصود بالنداء في الأصل.

قال : «وتقول هو زيد معروفا»[1]

قال ابن دار[2]

384 - أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار[3]

فنصب معروفا على الحال المؤكد بها.

واعلم أن النصب في : هذا زيد منطلقا، على غير وجه النصب في قولك : هوزيد معروفا، ويبين لك أنك لا تقول : هو زيد منطلقا. فأما النصب في هذا زيد منطلقا، فقد تقدم ذكره. واما النصب في : هوزيد (معروفا)[4] فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وأخبرت به، وذلك أنك إذا قلت : هو زيد، فقد أخبرت بخبر يجوز ان يكون حقا وباطلا، وظاهره يوجب أن المخبر يحقق ما خبر به، فإذا قال : معروفا، فكأنه

---

(1) الكتاب 1/257.

(2) هو سالم بن دارة، اسم أبيه مسافع، ودارة امه من بني أسد، وسميت دارة لجمالها شبهت بدارة القمر، وهو من ولد عبد الله بن غطفان كان هجاء، هجا ثابت بن رافع الفزاري فقتله - (ترجمته الشعر والشعراء 1/401 - جمهرة الأنساب 249 المؤتلف والمختلف 116 - الخزانة 3/266.

(3) الخصائص وشرح الاعلم 1/257 - شرح النحاس 187 - شرح السيرافي 3/396 - المسائل البغداديات 46 - شرح ابن السيرافي 1/547 - الخصائص (2/268 - 317) - فرحة الأديب 188 شرح المفصل 2/64 - شرح ابن عقيل 2/277 - حاشية الصبان 2/158 - الخزانة 3/265 - وبها (مشهورا) مكان (معروفا) - المقاصد النحوية 3/186 - اللسان (دبر) 4/26 - وبه (معروفا لها).

قال الأعلم : «الشاهد في قوله معروفا، نصب على الحال المؤكدة له، لأنه إذا قال : أنا ابن دارة، فقد عرف بهذا النسب ثم قال: معروفا بها نسبي، توكيدا.

(4) ما بين القوسين مطموس بعض حروفه وصوابه من شرح السيرافي.



قال : لاشك فيه، والعامل فيه «أحق» وما أشبهه، والجملة دالة عليه. ولم يجز أن تقول : هو زيد منطلقا. لأنه لو صح له انطلاق، لم تكن فيه دلالة على صدقه في ما قاله كما أوجب قوله معروفا.

قال : «ولو أن[1] رجلا من إخوانك ومعرفتك، أراد[2] أن يخبرك عن نفسه، أو عن غيره بأمر فقال : انا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان محالا[3].

ثم بين فساده، وقال بعدذلك : «الا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه، فقلت : من أنت؟ فقال : أنا زيد منطلقا في حاجتك كان حسنا»[4].

وإنما استحسنه سيبويه في هذا الموضع لأنه كان عَهِدَهُ /170 منطلقا في حاجته من قبل أن يقول له : من أنت؟ فصار لما عهده بمنزلة شيء ثبت له في نفسه، كشجاع وبطل فنصبه كنصب عبد الله هو شجاعاً بطلاً.

هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة

وذلك في قولك : هذان رجلان وعبد الله منطلقين)[5]

نصب منطلقين على الحال، والعامل فيها التثنية – وجميع هذا الباب مفهوم، وقد مضى تفسيره[6]

هذا باب ما يجوز فيه الرفع
ممماينتصب في المعرفة[7]

أنشد سيبويه في هذا الباب مستشهدا لرفع الخبرين بقول الراجز[8]

---

(1) في الكتاب : (وذلك أن) وفي شرح السيرافي (ولون).
(2) في الكتاب «لو أراد» في السيرافي «أراد».
(3) الكتاب 1 257.
(4) الكتاب 1 257 - 258.
(5) الكتاب 1 258 - شرح السيرافي 3 400.
(6) انظره في تضاعيف الأبواب الثلاثة المتقدمة.
(7) الكتاب 1 258 - شرح السيرافي 3 400
(8) قال عنه محقق الكتاب انه من الخمسين 2 84 - وهو لرؤبة.



385 – من يك ذا بت فهذا بتى[1]

فرفع مقيظ وما بعده على انه خبر بعد خبر والبت : الكساء

قال : «واما قول (الأخطل) [2]

386 – ولقد أبيت من الفتاة بمنــزل   فأبيت لا حرج ولا محـــروم[3]

فزعم الخليل أن هذا ليس على إضمار أنا»

إنما فرالخليل من إضمار «أنا» – وإن كانت قد تضمر في غير هذا الموضع – لأنه يلزمه أن يقول : كنت لا خارج ولا ذاهبٍ وجئت لا مسرع ولا عجل، وهذا قبيح جدا، فجعله على الحكاية .

والمعنى : فأبيت «بمنزلة الذي قال له . لا حرج ولا محروم»[4] ، أي إنها لم تحرمني، فيقال لي محروم، ولم اتحرج من حضوري معها فيقال لي : حرج.

قال الزجاج : وهو في معنى لا حرج ولا محروم لأنه في مكانه[5] كما قال[6] :

---

(1) ملحقات ديوانه 189، وبعده (أخذته من نعجات ست) الكتاب وشرح الأعلم 1 258 - معاني القرآن 3 17 - شرح النحاس 187 شرح السيرافي 3 402 - شرح ابن السيرافي 2 33 - الانصاف 2 725 - شرح المفصل 1 99 - شرح ابن عقيل 1 257 الهمع 1 108 - حاشية الصبان 1 222 - المقاصد النحوية 1 561.

اللسان (قيظ) 7 456 - (بتت) 2 8 - (صيف) 9 201 (شتا) 14 421.

قال الأعلم : «الشاهد فيه رفع مقيظ وما بعده على الخبر كما تقول : هذا زيد منطلق، والنصب فيه على الحال أكثر وأحسن، ويجوز رفعه على البدل وعلى خبر ابتداء مضمر».

(2) زيادة من الهامش.

(3) ديوان الأخطل 84 وبه (وقد اكون).

الكتاب (1 259 - 398) وشرحه الأعلم في الموضع الأول فقط معاني القرآن 3 126 - شرح النحاس 188 - شرح السيرافي 3 403 - شرح ابن السيرافي 1 510 الانصاف 2 710 - شرح المفصل (146 3 - 7 87) - الخزانة - 2 139 ويروى (لازن) موضع (لاحرج).

قال الأعلم : «الشاهد فيه رفع حرج ومحروم، وكان وجه الكلام نصبهما على الحال والخبر، ووجه رفعهما عند الخليل الحمل على الحكاية... ولايجوز رفعه حملا على مبتدأ مضمر».

وانظر رأي الأعلم في الخزانة 6 139 - وتقديرات أخرى - للزجاج والجرمي.

(4) هذا تقدير سيبويه، وهو بلفظ الكتاب

(5) قال الزجاج في تقدير البيت : «هو بمعنى لاحرج ولا محروم في مكاني. فإذا لم يكن في مكانه حرجا ولامحروما، فهو لاحرج ولا محروم» الخزانة 6 139.

(6) هو أعشى باهة في اللسان (زفر).



387 – يأبى الظلامة منك النوفل (الزُّفر)[1]-[2]

وهو النوفل الزفر[3]

وكلام الزجاج هذا تفسير لقول سيبويه

وقد زعم بعضهم[4] ان رفعه على النفي

وقوى سيبويه مذهب الخليل في الرفع على الحكاية بقول الشاعر[5]

388 – على حين إن كانت عُقَيْل وشائظا   وكانت كلابٌ خامريٌّ أُمَّ عامر[6]

هجا هذا الشاعر عُقيلا وكلابا فجعلهم وشائظ، واحدهم وشيظ، وهو: الحميس – والوشيظ أيضا : الملزق بالقوم - وأما كلاب فجعلهم حمقى، وذلك أن أم عامر (إذا أرادوا صيدها يقولون لها خامرى أم عامر)[7] ، أي ادخلي[8] الخمر، فتدخل جحرها فيصطادونها.

وتقدير البيت: وكانت كلاب يقال لها : (خامري أم عامر)، أي : كانت كضبع يقال لها هذا.

---

(1) زيادة من الهامش - مثبتة في البيت في المصادر التي ورد فيها.

(2) الإنصاف 2/ 710 - اللسان (زفر) 4/ 325 - وبه (منه) موضع (منك) - (نفل) 11/ 672 برواية منه وصدره : (اخو رغائب يعطيها ويسألها)

والنوافل : الرجل الكثير العطاء - والزفر : الرجل القوي وهو السيد أيضا والمعنى يأبى الظلامة لأنه النوفل الزفر.

(3) في الهامش : (الشيخ : كلام لايفهم).

(4) انظر خزانة الأدب 6/ 139.

(5) هو الربيع الأسدي في الطبعة المحققة من الكتاب 2/ 85 - ونسبه الأعلم للأخطل كسابقه، ولا وجود له في ديوانه.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 259 - ورواية الأعلم (قشير) موضع (عقيل) اعراب القرآن 1/ 15 - شرح النحاس 188 - شرح السيرافي 3/ 403 - اللسان (وشظ) 7/ 465 - قال الأعلم : «الشاهد في قوله : خامري، وضعه موضع الخبر لكان على معنى الحكاية، أي وكانت كلاب يقال لها خامري أم عامر»

(7) ما بين القوسين مزيد من شرح الأعلم الشاهد، قال الأعلم : "والضبع عند العرب من أحمق الدواب، يزعمون أن الرجل إذا أراد صيدها يقول لها : خامري أم عامر أي : داخلي الخمر، وهو ما تسكن فيه فتدخل جحرها فتصاد" وانظر المثل في شرح السيرافي 404/ 3 - مجمع الأمثال 1/ 238.

(8) في الأصل "ادخل"، وصوابه من شرح الأعلم 1/ 259.



وقوى مذهبه أيضا بقوله[1].

389 – كذبتم وبيت الله لا تنكحونها   بني شاب قرناها تصر وتحلب[2].

فهذا على الحكاية أيضا، أي : بني من يقال لها ذلك، يصف أنها عجوز وأنها راعية.

هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ وينصب[3] وفيه الخبر لأنه حال...[4].

فأما الرفع فقولك : هذا رجل منطلق، فالرجل نعت[5] لهذا هو معه كالشيء الواحد[6] (ومنطلق : خبر المبتدإ)[7] /171.

وأنشد للنابغة :

490 – توهمت آيات لها فعرفتها   لستة أعوام وذا العام سابع[8].

فالعام : نعت لذا. وسابع : خبر، وآيات : علامات. توهمت : تفرست. يصف دارا خلت من أهلها فتغيرت بعدهم، فلم يعرفها إلا بآيات دلته عليها.

قوله في هذا الباب "لأن المبتدأ يعمل في ما بعده".

---

(1) لشاعر من بني أسد في اللسان (قرف) ونسب في معاهد التنصيص 1/115 إلى تأبط شرا - (عن أسطورة الأبيات الخمسين فصول ومقالات في اللغة ص 94).

(2) الكتاب (1/259 - 2/7 - 65) وشرحه الأعلم في الموضوع الأول، وأشار إليه من غير شرح في الموضع الثالث - المقتضب (4/9 - 226) الكامل 1/383 وبه (لاتأخذوها) - ما ينصرف وما لاينصرف (20 - 123) شرح النحاس 189 - شرح السيرافي 3/404 - الخصائص 2/367 - الإنصاف 2/710 - اللسان (قرف) 13/333 - والشاهد فيه كالشاهد في سابقه.

(3) في الكتاب : أو ينصب - وفي شرح السيرافي : "وينتصب".

(4) بعده في الكتاب (المعروف مبني على مبتدأ) - 1/260 - شرح السيرافي 3/406.

(5) في الكتاب : "صفة".

(6) في الكتاب : "وهما بمنزلة رسم واحد كأنه قلت : هذا منطلق".

(7) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب.

(8) ديوان النابغة الذبياني 50 - الكتاب وشرح الأعلم 1/260 - المقتضب 4/322 - شرح النحاس 191 - شرح السيرافي 3/406 - شرح ابن السيرافي 1/477 - حاشية الصبان 2/276 - المقاصد النحوية 4/482 - اللسان (عشر) 4/569.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع سابعا خبرا عن ذا لأن العام من صفته فكأنه قال : وهذا سابع".



يعني أنه يرفع الخبر، وفي الخبر قولان[1]:

أحدهما أن المبتدأ يرفعه، والآخر: أن الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر

والظاهر من كلامه -في هذا الموضع- أن المبتدأ هو العامل، وقد يجوز أن يريد بالمبتدأ أنه إذا كان إشارة، عمل في ما بعده نحو: هذا وما جرى مجراه. وإنما أراد أن يريك حالين في "منطلق"[2] من المبتدأ ومن الفعل، تقول: هذا منطلق، فترفعه على الخبر، ثم تقول: هذا زيد منطلقا، فيصير حالا، كما (تقول)[3] ذهب منطلق فترفعه بالفعل، ثم تقول: ذهب زيد منطلقا فتنصبه على الحال، لأن "زيدا" قد حال بينه وبين الفعل، فصار حالا قد ثبت فيها، وصار فيها، كما أن الظرف موضع قد صير فيه بالنية، وإن لم تذكر فعلا، فإذا قلت: فيها زيد، فكأنك قلت: استقر فيها زيد. وهنا أفصح سيبويه بنصب الظرف باستقر، ثم شبه نصب الظرف بنصب عشرين لما بعده من اسم النوع المميز[4].

هذا باب ما ينتصب[5].. لأنه خبر لمعروف

يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته.

وذلك قولك: فيها عبد الله (قائم)[6] وقائما)[7]

---

(1) هذه من المسائل الخلافية "فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان" وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر، فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء" الانصاف 1 44- وانظر المقتضب (4 12 - 122) شرح السيرافي 3 408 شرح المفصل 1 85

(2) في الأصل: منطق، وأثبت ما في شرح السيرافي.

(3) زيادة من تقرير المحقق - وفي شرح السيرافي "كما تقول في الفعل".

(4) قال سيبويه: "فكأنك قلت: استقر فيها زيد وإن لم تذكر فعلا، وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بعشرين لأنه ليس من صفته ولامحمولا على ما حمل عليه".
الكتاب 1 260.

(5) في الكتاب: "ماينتصب فيه الخبر".

(6) ما بين القوسين ليس من لفظ سيبويه.

(7) الكتاب 1 261 - شرح السيرافي 3 409.



النصب على الحال وإعمال الظرف، والرفع على الخبر والغاء الظرف.

وأنشد للنابغة:

391 - فبت كأني ساورتني ضئيلة   من الرقش في أنيابها السم ناقع[1]

فناقع: خبر "السم"، وفي لغو. ولو كان في غير الشعر لجاز ناقعا على الحال. الضئيلة: حية دقيقة قليلة اللحم يقل دمها ويشتد سمها، وإنما ذلك من الكبر، وطول مرور الدهر عليها.

والرقش: المنقطة بسواد. والناقع: الثابت. ومعنى ساورتني: وثبت علي يعتذر إلى النعمان، ويصف أنه يبيت فزعا.

وأنشد سيبويه للهذلي، وهو المتنخل[2]:

392 - لَادَرَّ دَرِّي إن أطعمتُ نَازِلَكُمْ   قرف الحتي وعندي البر مكنوز[3]

فألغى الظرف. والقرف: القشر. والحتي: المقل. يصف أنه ليس ببخيل.

واحتج سيبويه على أن الظرف لا يرفع ما بعده فقال: "لو كان عبد الله يرتفع بفيها" - (إذا قلت: فيها عبد الله)[4] - لارتفع بقولك: بك عبد الله مأخوذ"[5].

---

(1) ديوان النابغة 51 - الكتاب وشرح الأعلم 1: 261 - الكامل 3: 130 - شرح النحاس 191 - شرح السيرافي 3: 410 - شرح شواهده (2: 902 - 819) - حاشية الصبان 3: 60 - المقاصد النحوية 4: 73 - اللسان (طور) 4: 507 - (نذر) 5: 201 - (نقع) 8: 360.

قال الأعلم: "الشاهد في رفع ناقع خبراً عن السم على إلغاء المجرور، ولو نصب على الحال والاعتماد في الخبر على المجرور لجاز".

(2) مالك بن عمرو بن خناعة، أحد شعراء هذيل المجيدين عد الأصمعي طائيته من أحسن ما قيل على طاء (الشعر والشعراء 2: 659 - المؤتلف 178 - الخزانة 4: 150).

(3) الكتاب 1: 261 وشرحه الأعلم، ونسبه للهذلي. المنخل وهو محرف ديوان الهذليين 2: 15 - شرح النحاس 191 - شرح السيرافي 3: 411 - شرح ابن السيرافي 1: 550 - اللسان (برر) 4: 55 - (كنز) 5: 402 - (رر) 4: 280.

قال الأعلم: الشاهد فيه رفع مكنوز خبراً عن البر على إلغاء الظرف ولو نصب على الحال لكان حسناً".

قال أبو سعيد السيرافي: "مذهب سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف أو قدمته، وقال الكوفيون إذا تقدم الظرف ارتفع الاسم بضمير له مرفوع في الظرف المتأخر. فكان من حجة سيبويه في ذلك أنا إذا أدخلنا إن نصبنا الاسم، وإن كان قبله ظرف كقولنا: إن في الدار زيداً شرحه 3: 411- وهامش الكتاب 1: 261.

(4) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب.

(5) الكتاب 1: 262.



ولا خلاف بينهم أن عبد الله لا يرتفع "بك"، وكأن قائلا قال 172/ لسيبويه: إن "بك" لا تشبه فيها. لأن "بك عبد الله": لا يتم الكلام به. و(فيها عبد الله): يتم الكلام به. فأجاب عن هذا بأن العامل الذي يتم به الكلام، والذي لا يتم به الكلام سواء لا يتغير، ألا ترى أن: كان عبد الله لا يكون كلاما، وضرب عبد الله: كلام، وعملهما واحد[1].

"ومما جاء في الشعر مرفوعا قوله[2]:

393 - لا سافرُ النيِّ مدخولا ولا هَبِجٌ عاري العظام عليه الودع منظوم"[3]

فألغى المجرور - يصف جارية، وشبهها بالظبي. فقوله لا سافر النيّ: أي هو غير منكشف اللحم ظاهره. والسافر: المنكشف.

والنيّ: الشحم، ولا قليل اللحم عاري العظام، هو بين بين.

والودع: الخرز، أي: هي ذات حلي. وقوله: (لا سافر النيّ مدخول ولا هبج عاري العظام) كله داخل في النفي، وهو كقوله عز وجل: ﴿**إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث**﴾[4].

قال: "ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره[5] قوله[6]:

394 - إن لكم أصل البلاد وفرعها فالخير فيكم ثابتا مبذولا"[7]

فنصب ثابتا على الحال من الخبر.

---

(1) قال سيبويه: "ألا ترى أن كان تعمل عمل ضرب..." 1/262.

(2) هو ابن مقبل نسبه إليه الأعلم وابن منظور (سفر) (هيج).

(3) ديوانه 269 - الكتاب وشرح الأعلم 1/262 و في الكتاب (هيج) بالمثناة وكذلك في شرح النحاس 192 - شرح السيرافي 3/412 - شرح ابن السيرافي 1/543 - اللسان (سفر) 4/368 (هبج) 2/384 - وقد وقع اضطراب في رواية البيت - وهو ملفق من بيتين انظر شرح ابن السيرافي.
قال الأعلم: "الشاهد في رفع منظوم خبرا عن الودع على إلغاء المجرور".

(4) الآية 71 من سورة البقرة (2) وانظر معاني القرآن 1/48 - القطع والائتناف 148 - مشكل إعراب القرآن 1/53.

(5) في الكتاب: "قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف".

(6) لم أعرفه - وقال عنه محقق الكتاب 2/96 - إنه من الخمسين.

(7) الكتاب وشرح الأعلم 1/262 - شرح السيرافي 3/414. ولم يشرحه النحاس ولا ابن السيرافي.
قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب ثابت على الحال، والاعتماد على المجرور في الخبر، والرفع فيه حسن".



هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة...

نحو قولك للأسد : أبو الحارث وأسامة، وللثعلب : ثعالة وأبو الحصين...)[1].

وما أشبه ذلك.

هذه الأسماء التي ذكرها في الباب، معارف، أعلام للأجناس التي ذكرها كزيد وهند، إلا أن اسم زيد وهند يختص شيئا بعينه دون غيره من الأشخاص وأسماء الأجناس يختص كل اسم منها جنسا، كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه الاسم الواقع على الجنس والفرق بينهما : أن الناس تقع أسماؤهم على الشخوص ليختص بعضهم من بعض، لأن لكل واحد منهم حالا في الناس، ينفرد بها في معاملته وأسبابه وماله وعلمه، ليست لغيره، فاحتاج إلى اسم يختص شخصه. وكذلك ما يتخذه الناس ويألفونه من الخيل والكلاب والغنم، ربما خصوها بأسماء يعرف بعضها من بعض[2]، وهذه السباع، وما لا يألفه الناس، لا يخصون كل واحد منها بشيء دون غيره، فيحتاجون من أجله إلى تسميته، فصارت التسمية للجنس بأسره، فيصير الجنس في حكم اللفظ كالشخص، فيجري خبره ونعته مجرى خبر زيد وعمرو وما أشبه ذلك من الأسماء والكنى.

وإنما كثرت أسماء هذه الأشياء عند العرب، واتسعت فيها على مقدار ملابستهم لجنس منها، وكثرة إخبارهم عن ذلك الجنس كالأسد والذئب والثعلب والضبع، فإن لها عندهم آثارا[3] تكثر بها أخبارهم عنها، فيفتّنون[4] في أسمائهم وكناها. ولأن إقامتهم في البوادي، وكونهم في البراري، قد تقع أعينهم فيها على
/173 طير غريب، ووحش ظريف، ويرون من دواب الأرض - وهوامها وأجناسها مالا اسم له عندهم، فيسمونه[5] باسم يشتقونه من خلقته أو فعله أو من بعض ما

---

(1) الكتاب 1/ 261 ـ شرح السيرافي 3/ 416.

(2) قال السيرافي : "نحو أسماء خيل العرب كأعوج والوجيه ولاحق وفيد وحلاب، والكلاب نحو : كساب، وغير ذلك مما يخصونه بالألقاب" شرحه 3/ 421.

(3) في الأصل : "وعليها عندهم آثارا" ـ وصوابه من شرح السيرافي".

(4) في شرح السيرافي : "يتغنون" ـ والصواب ما ذكر الأعلم.

(5) في شرح السيرافي : "فيكنونه".



يشبهه، أو غير ذلك، أو يضيفونه إلى شيء على ذلك المنهاج، ويلقبونهم كفعلهم بالناس.

واعلم أن تلقيب هذه الأشياء -وتسميتها بهذه الأسماء المعارف- في مذهب سيبويه، دلالة على الاسم وبعض صفاته وخواصه، ألا تراه قال : "فكأنهم إذا قالوا : هذا ابن قترة فقد قالوا : هذا[1] الحية الذي من أمره كذا وكذا"[2].

وكان المبرد يذهب إلى أن "أوبر" نكرة[3]، ويحتج بدخول الألف واللام عليه.

قال بعض الشعراء[4] :

395 - ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك من بنات الأوبر[5]

وليس هذا بحجة لأنه أدخل الألف واللام ضرورة، كما قال أبو النجم

396 - باعد أم العمر من أسيرها[6].

---

(1) في الأصل : هذه "وأثبت ما في الكتاب".

(2) الكتاب 1 264.

(3) قال المبرد : "دخول الألف واللام على وجهين : أحدهما أن يكون دخولهما في الفضل والعباس على ما وصفت لك ولأن أوبر نعت ذكره في الأصل والآخر على قولك : هذا ابن عرس آخر تجعله نكرة كما تقول : هذا من الزيدين، أي أحد ممن له هذا الاسم" المقتضب 4 48.
- وقال ابن جني : "قال أبو عثمان : سألت الأصمعي عن هذا، فقال الألف واللام في الأبور زائدة، إنما تعرف (الامس) بلام أخرى مرادفه غير هذه مقدرة، وهذه الظاهرة ملقاة زائدة للتوكيد" وجعل الأصمعي إدخال الألف واللام هنا اضطرارا".
انظر المقتضب 4 48 - الانتصار 133 حيث رد ابن ولاد ما ذهب إليه المبرد - وشرح السيرافي 3 426 - ،مغني اللبيب 1 51.

(4) لم أعرفه.

(5) ليس من شواهد الكتاب، وجاء في المقتضب 4 48 ومجالس ثعلب 2 556 - وشرح السيرافي (3 293 - 426) ومغني اللبيب (1 75 - 291) وشرح ابن عقيل 1 181 وشرح شواهد المغني 1 166 والمقاصد النحوية 1 498 - والشاهد فيه على مذهب المبرد ومن حذا حذوه، دخول الألف واللام على بنات الاوبر، وهو دليل عندهم على تنكيرها.

(6) ليست من شواهد الكتاب وقد ورد في المقتضب 4 49 وشرح السيرافي 3 426 - والجني الداني 198 وشرح المفصل 1 38 ومغني اللبيب 1 75 وشرح ابن عقيل 1 181 وشرح شواهد المغنى (1 18 163) والهمع 1 80.
قال السيوطي : "أنشده الأصمعي شاهدا على زيادة (ال) في العلم ولم ينسبه أحد" وبعد الشاهد (حراس أبواب لدى قصورها).



وكقول الآخر[1] :

397 – رأيت الوليد بن اليزيد مباركا[2].

وفي ذكر سيبويه من هذه الأسماء المعارف، ابن مطر وهو معرفة وهو دويبة حمراء تظهر بأثر المطر – وأما ابن ماء، فطائر طويل العنق يتنكر إذا نكرت الماء، ويتعرف إذا عرفت الماء.

قال ذو الرمة :

398 – وردت اعتسافا والثريا كأنها على قمة الرأس ابن ماء محلق[3]

فوصف بمحلق وهو نكرة. الاعتساف : المشي على غير هداية.

وقمة الرأس . أعلاه. وصف أنه ورد الماء في جوف الليل.

وأنشد لأبي الهندي[4] في التعريف بالألف واللام :

399 – مُفَدمة قزا كأن رقابها رقاب بنات الماء أفزعها الرعد[5]

---

(1) هو ابن ميادة، من قصيدة يمدح فيها الوليد بن زيد بن عبد الملك وعجزه (شديدا بأحناء الخلافة كاهله).

(2) ليس من شواهد الكتاب وقد ورد في شرح السيرافي 3/426 - الإنصاف 1/317 وشرح المفصل 1/44 ومغني اللبيب 1/75 وشرح شواهد المغني 1/164 والخزانة (2/225 - 7/247) والمقاصد النحوية 1/218.

قال البغدادي : "أنشده على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك اتفاقي جاز تعريفه باللام، يعني : ويزور تعريف العلمية بأن ينكر ثم يعرف باللام".

(3) ديوان ذي الرمة 401 - الكتاب وشرح الأعلم 1/266 - الكامل 3/34 - المقتضب 4/74- شرح النحاس 193 - شرح السيرافي 3/428 - شرح ابن السيرافي 1/489 - اللسان (عسف) 9/245 (حلق) 10/64 (قسم) 12/494.

(4) هو عبد المؤمن بن عبد القدوس الرياحي أحد الدهاة، كان فصيحا جيد البديهة حاضر الجواب، مغرما بالخمر. وهو من وصّافها - أدرك الدولتين توفي بسجستان - (الشعر والشعراء 2/682 - طبقات ابن المعتز 136 - جمهرة الأنساب 228) ونسب في الكتاب - شرح الأعلم لأبي العطاء السندي، ونسب في المخصص للأقيشر الأسدي.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/265 - الكامل 3/42 - المقتضب 4/46 - الشعر والشعراء 2/672 - شرح السيرافي 2/428 - شرح المفصل 1/35 - اللسان (فدم) 12/451 - ويروى عجزه (تفزع للرعد) على أن القصيدة كلها مجرورة.

قال الأعلم : "الشاهد فيه تعريف بنات الماء بإضافتها إلى الألف واللام لأنهم أنزلوا ابن ماء منزلة ابن لبون".



يصف أباريق خمر[1] طوال الأعناق ومشدودة الأفواه بالقز، وشبهها في طول أعناقها ببنات الماء إذا سمعت الرعد فطولت أعناقها.

وأنشد لجرير:

400 - وابن اللبون إذا ما لز في قرن   لم يستطع صولة البزل القناعيس[2]

فعرفه بالألف واللام - والقنعاس[3]: الشديد. والبزل: المسنة وهي أقواها وأجلدها. والمعنى أن الصغير الذي لم يجرب الأمور، إذا جعل مع الكبار المجربين لم يستطعهم.

وأنشد للفرزدق:

401 - وجدنا نهشلا فضلت فُقَيمـا   كفضل ابن المخاض على الفصيل[4]

فعرف ابن المخاطب بالألف واللام. ونهشل وفقيم قبيلتان.

وذكر ابن الأعرابي[5] أن هذا يضرب مثلا للشيئين لا خير فيهما[6]، ولا فضل لأحدهما على صاحبه، إلا كفضل ابن المخاض على الفصيل، وكلاهما لا خير عنده، ولا فضل له، ولا منتفع به. فجعل فضل نهشل على **/174** فقيم، كفضل هذا على هذا، والبيت يروى للفرزدق.

---

(1) في الأصل: "حمرا".

(2) ديوان جرير 323 من قصيدة في هجاء عمرو بن لجأ التميمي الكتاب وشرح الأعلم 1/265 - المقتضب 4/46 - شرح النحاس 192 - شرح السيرافي 3/429 - شرح ابن السيرافي 1/459 - شرح المفصل 1/35 مغني اللبيب 1/75 - شرح شواهد المغني 1/167 - اللسان (لبن) 13/375 - (قنعس) 6/184 - (لزز) 5/405.

قال الأعلم: "الشاهد فيه إدخال الألف واللام في اللبون ليعرف الأول به لأنه اسم جنس ذكره بمنزلة ابن رجل ولم يجعل علما بمنزلة ابن آوى".

(3) في الأصل: "القعناس" بتقديم العين على النون والصواب ما أثبت.

(4) ديوان الفرزدق 2/652 - وشكك الأعلم في هذه النسبة، ونسبه ابن منظور (مخض) لجرير - الكتاب وشرح الأعلم 1/266 - المقتضب 4/46 شرح السيرافي 3/429 - شرح ابن السيرافي 1/513 رحلة الأديب 186 - شرح المفصل 1/35 - اللسان (مخض) 7/229.

قال الأعلم: "الشاهد فيه إدخال الألف واللام على المخاطب ليتعرف به المضاف إليه...".

(5) محمد بن زياد: أبو عبد الله بن الأعرابي، كان نحويا عالما باللغة والشعر نسابا كثير السماع من المفضل الضبي، كان أحول أعرج، توفي 231 هـ.

(6) انظر مجمع الأمثال 2/141 - اللسان (مخض) 7/229.



ونهشل : قبيله، ولا أدري وجه هذا إلا أن يكون البيت لغير الفرزدق، وينسب إليه على الغلط.

قال سيبنويه : وكذلك ابن أفعل، إذا كان (أفعل)[1] ليس باسم لشيء" -فهو نكرة كابن أحقب وهو الحمار-.

وحكى عن ناس قالوا : "كل ابن أفعل معرفة (لأنه)[2] لا ينصرف".

وقال سيبويه : "هذا خطأ لأن أفعل لا ينصرف وهو نكرة ألا ترى أنك تقول : هذا أحمر قمد"[3] فلا تصرفه وهو نكرة، وقمد صفة له.

وأنشد لذي الرمة :

402 - كأنا على أولاد أحقب لاحهـــا ورمى السفا أنفاسها بسهـام

جنوب ذوت عنها التناهي وأنزلت بها يوم ذباب السبيب صيـــام[4]

الشاهد في البيتين أن "صيام" الذي في آخر البيت الثاني : صفة لأولاد. فأولاد أحقب نكرة. ومعنى البيت : كأنا على حمير قد لاحها، أي : عطشها. جنوب ذوت عنها التناهي : أي جفت من أجلها الغدران وهي التناهي، واحدتها تنهية، سميت بذلك لانتهاء السيل إليها واستنقاعه فيها. وأنزلت الجنوب بهذه الحمير يوم ذباب السبيب، أي يوم حر احتاجت فيه إلى تحريك أذنابها، والسبيب في هذا الموضع : أذنابها. وصيام : قيام ورمي السفا : معطوف مقدم على جنوب" وأنفاسها : أنوفها لأنها مواضع الأنفاس. والسفا : شوك البهمى "وجعل ما يصيب أنوفها من ذلك بمنزلة السهام، وإنما يريد أن هذه الحمير أسرع ما تكون في هذه الحال، فكأنا عليها من السرعة والانزعاج.

---

(1) ما بين القوسين زيادة من الكتاب.

(2) ما بين القوسين زيادة من الكتاب.

(3) الكتاب 266/1 وبعد هذا (فترفعه إذا جعلته صفة للأحمر ولو كان معرفة كان نصبا).

(4) ديوان ذي الرمة 610 - الكتاب وشرح الأعلم 266/1 - شرح النحاس 194 - شرح السيرافي 430/3 - شرح السيرافي 483/1 - حاشية الصبان 118/3 - اللسان (سهم 310/12 وروى بالديوان (ذبات البيب) وقال ابن السيرافي ويروى (كأنا على أولاد خطباء). قال الأعلم : "الشاهد فيه جرى صيام على أولاد لانه نكرة مثله".



(هذا باب ما يكون فيه الشيء غالبا على)[1]

اسم يكون لكل من (كان من)[2] أمته، أو كان في صفته من الأسماء التي يدخلها الألف واللام...

كقولك[3] : فلان بن الصعق) وما أشبه ذلك.

اعلم أن الاسم (العلم)[4] إنما وضع لإبانة شخص من سائر الشخوص وليس فيه دلالة على وجود معنى ذلك الاسم في الشخص الذي سمي به، كرجل يسمى بزيد أو عمرو أو جعفر أو حمزة أو ما أشبه ذلك. ومعنى زيد : الزيادة، ومعنى عمرو : العمر، وجعفر هو النهر، وحمزة : اسم بقلة.

وقد علم أن المسمى من الناس بشيء من هذا، لا يراد به أنه نهر، ولا أنه بقلة، وإنما وضعوه على الشخص لبميز عن سائر الأشخاص، فهذا تعريف الاسم العلم الذي لا يحتاج إلى الألف واللام ولا الإضافة. وهذه الأسماء إذا اشترك فيها المسمون، لم يكن بينهم اتفاق يجب به اشتراكهم كاشتراك الشخوص الذين هم كلهم رجال في تسمية كل واحد منهم بالرجل، وكذلك سائر ما فيه الألف واللام، وربما غلب على اسم من هذا الصنف بعض المسمين به حتى يصير له كالعلم الذي يعرف إذا ذكر مطلقا /**175** ولا يعرف به غيره إلا بعهد يتقدم.

فمن ذلك الصعق، وهو رجل من بني كلاب، وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب[5]، ذكروا أنه كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت (في)[6] جفانه التراب، فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته، فقال فيه بعض بني كلاب[7] :

وإن خويلدا فابكي عليه   قتيل الريح في البلد التهامي[8]

---

(1) في الكتاب : "عليه".

(2) زيادة من الكتاب.

(3) في الكتاب : "وذلك قولك".

(4) زيادة من شرح السيرافي

(5) جمهرة الأنساب 286 وكان سيدا يطعم بعكاظ.

(6) زيادة من شرح المفصل، مثبتة في شرح السيرافي.

(7) لم أعرفه.

(8) شرح السيرافي 3 434 وبه (إن خويلدا) وهامش الكتاب 1 567 وهامش ط محققة - 2 100 - شرح المفصل 1 41 - اللسان (صعق) 10 199.



فعرف خويلد بالصعق، وغلب عليه حتى إذا ذكر لم يذهب الوهم إلى غيره إلا ببيان، وكان أشهر ولده وأجمعهم للفضل يزيد بن عمرو بن الصعق، وليس كل من كان ابنا للصعق عرف بابن الصعق كمعرفة يزيد.

ومثله في الإسلام من شهر بالنسب إلى أبيه دون إخوته ابن عمر بن الخطاب، وهو عبد الله، دون غيره من ولد عمر. وابن الزبير، وهو عبد الله، وكذلك ابن عباس، وهو عبد الله أيضا دون غيره، فإذا ذكر هؤلاء، لم يذهب الوهم إلى غيرهم من هؤلاء الثلاثة[1].

وكذلك إذا قيل : ابن رألان[2]، علم أنه جابر بن رألان الطائي، ولا يذهب الوهم إلى آخر لرألان، وكذلك ابن كراع، يراد به سويد بن كراع العكلي[3].

ومن ذلك قولهم للثريا : النجم. فإذا ذكر من غير عهد، لم يذهب الوهم إلى غير الثريا، وكذلك الثريا : تجرى هذا المجرى لأن الأصل فيها ثرواء، ومعناها : كثيرة من الثروة وهي الكثرة، لأن كواكبها سبعة أو نحوها فصغرت وجعلت الألف واللام علما.

فأما الحارث والحسن والعباس، فمذهب العرب في هذه الأسماء وما جرى مجراها، أن يجعلوها لأولادهم وسائر من يسمونه بها تفاؤلا وترجيا أن يكونوا كذلك. فالحارث معناه الكاسب الذي يحرث لدنياه، والعباس الذي يعبس في الحرب لتجربته ومعرفته بشدتها، فسموا بنحو هذا لأنهم أعدوا له كما يقال الأضحية والذبيحة لما أعد لذلك.

---

(1) قال ابن يعيش : "وهذه الأسماء، أعني ابن عمرو وابن عباس وابن مسعود وغيرها مما ذكره في الأصل شامل كل مولود لهم، والإسم إذا غلب واشتهر صار كالمتواضع عليه وجرى مجرى العلم في إفادة التعريف وذهاب الوهم إلى شخص بعينه حتى لايقال لكل من كان ابنا لعمرو وعباس وابن عمرو وابن عباس حتى يقيد باسمه أو صفته فابن عمر غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وابن مسعود غلب على عبد الله بن مسعود، وابن الزبير غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام" شرح المفصل 1/40.

(2) ابن رألان رجل من طيء يقال له جابر السنبسي وهو أحد شعراء الحماسة، والرأل فرخ النعامة (انظر شرح السيرافي 3/435 - شرح المفصل 1/41).

(3) وكراع اسم أمه، وهو شاعر معروف من شعراء الدولة الأموية توفي نحو 150 هـ وهو ممن هجا قومه. الاشتقاق لابن دريد 83، شرح المفصل 1/41.



وقوله : "تنزع الألف واللام من هذا النحو، ويجرى مجرى زيد ونظائره، فيقال حارث وعباس"[1].

وقد يشبهون الشيء بالشيء فيوقعون عليه اسمه معرفا بالألف واللام، فيغلب عليه كقولهم : النسران : للكوكبين تشبيها لهما بالطائرين.

والفرقدان : تشبيها لهما بفرقدي بقرة وحشية لبياضها. وقد يشتقون لبعضها أسماء من معان فيها غير مطردة أسماؤه فيما شاركه من المعاني كالدبران والعيوق والسماك. فالدبران : مشتق من دبر يدبر، وهم يذكرون أنه يتبع الثريا ويطلبها خاطبا لها، وليس لكل شيء دبر شيئا يقال له دبران، إلا أن في كلامهم فعلانا في موضع الفاعل كقولهم العدوان للعادي، والصلتان للنشيط الشديد.

والعيوق مشتق من عاق يعوق، كأنه عاق كواكب وراءه من المجاوزة، لأنهم يقولون : الدبران يطلب الثريا ويخطبها، وقد ساق مهرها كواكب صغار معه، والعيوق بينهما، فكأنه /186 يعوقه عنها، وهو على وزن فيعول مثل قيوم وما أشبهه.

وأما السماك : فهو الارتفاع، يقال : سمك بمعنى : ارتفع. وسمكه، أي رفعه، وهو في معنى سامك، كما يقال : رجل نقاب أي ناقب عن غوامض العلم فطن بها.

وقد بين سيبويه أن هذه الأشياء لا يقاس عليها، وأن كل من كان في معناها لا يسمى في أسمائها ثم قال : "وكل شيء قد لزمه[2] الألف واللام فهو بهذه المنزلة، فإن كان عربيا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه، فذلك[3] لأنا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى"[4].

---

(1) ما ذكره الأعلم هنا لفظ السيرافي ظنه لسيبويه انظر شرح السيرافي 437/3 أما لفظ سيبويه فهو : "وزعم الخليل أن الذين قالوا الحارث والحسن والعباس، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل وهو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سمي به، ولكنهم جعلوه كأنه غلب عليه، ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد". الكتاب 267/1.

(2) في الكتاب : "جاء قد لزمه" وكذا في السيرافي.

(3) في الكتاب : "فإنما ذلك" وفي السيرافي "فإن ذلك".

(4) الكتاب 268/1.



يريد أن المعنى الذي اشتق منه : إما أن يكون نحن لا نعرفه ويعرفه غيرنا من أهل عصرنا، وإما أن يكون علم ذلك قد درس ولم يقع إلى أهل عصرنا.

قال : "ومما جرى مجرى الأول : الثلاثاء والأربعاء"[1]

هما مشتقان من الثالث والرابع[2]، واختص بهذا الاشتقاق اليومان فقط، كما اختص بالعيوق الكواكب[3] وهي كلها معارف.

هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة"[4]..

والاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة رجل وذلك قولك : هذا من أعرف منطلقا، وهذا من لا أعرف منطلقا)[5]

هذا الباب إلى آخره في : "من" و "ما" في الخبر ويكونان معرفتين ونكرتين.

أنشد سيبويه في النكرة[6] :

403 - فكفى بنا فضلا على من غيرنـــا حب النبي محمد إيانـــا[7]

---

(1) ما ذكره الأعلم هنا هو كلام السيرافي انظر شرحه 440/3.
ونص الكتاب بلفظه "وبمنزلة هذه النجوم الأربعاء والثلاثاء، وإنما يريد الرابع والثالث" 268/1.

(2) قال المبرد : "وأما قولهم : الثلاثاء والأربعاء يريدون الثالث والرابع فليس بعدول لأن المعنى واحد، وليس فيه تكثير، ألا ترى أن الخميس مصروف فهذان دليلان، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والدبران لأنها معرفة " المقتضب 382/3 - وانظر شرح السيرافي 440/3 - وشرح المفصل 42/1.

(3) في الأصل : "والكواكب".

(4) بعد هذا في الكتاب (إذا بني على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج...).

(5) الكتاب 269/1 - شرح السيرافي 446/3.

(6) وقع اختلاف في نسبة هذا البيت فهو في الكتاب للأنصاري ونسبه الأعلم إلى حسان بن ثابت ولا وجود له في ديوانه، ونسبه ابن السيرافي إلى كعب بن مالك وإليه نسبه السيوطي قال : وقيل لحسان ابن ثابت وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وقيل لعبد الله بن رواحة، وهو لكعب في الخزانة 122/6.
قال البغدادي : "ولم يذكر أحد ما قبله إلا السيوطي" أقول : وقد ذكر ما قبله ابن السيرافي.

(7) ديوان كعب 269 - الكتاب وشرح الأعلم 269/1 - مجالس ثعلب 273/1 - إعراب القرآن 529/2 - 828/3 - شرح النحاس 195 شرح السيرافي 446/3 - شرح ابن السيرافي 535/1 - شرح المفصل 12/4 الجنى الداني 52 - مغني اللبيب (148/1 - 432 - 434) شرح شواهد المغني (337/1 - 741/2) - همع الهوامع (92/1 - 167) - الخزانة 120/6 - المقاصد النحوية 486/1.
قال الأعلم : "الشاهد فيه حمل غير على من نعتا لها لأنها نكرة مبهمة، فوصفت بما بعدها وصفا لازما يكون لها كالصلة، والتقدير على قوم غيرنا ورفع غير جائز على أن تكون من موصلة..."
وعلى هامش شرح المفصل : "ويروى بجر غير وهي المرادة هنا، فغير صفه لمن وزعم الكسائي أن من في هذا الكلام ونحوه زائدة وأن تقديره فكفى بنا شرفا على غيرنا وهو جار على أصل الكوفيين من جواز زيادة "الأسماء" شرح المفصل 12/4.



ﷺ. "فغيرنا" : نعت "لمن" وهو نعت لازم كالصلة، ويجوز رفعه على معنى الذي هو غيرنا.

وقال الفرزدق في مثله :

404 - إني وإياك إذ حلت بأرحلنــا كمن بواديه بعد المحل ممطـور[1]

فممطور نعت لمن.

وأنشد لعمرو بن قميئة :

405 - يا رب من يبغض أزوادنــا رحن على بغضائه واغتديـن[2]

ورب : لا يكون ما بعدها إلا نكرة.

وأنشد لأميه بن أبي الصلت :

321 - ربما تكره النفوس من الأمْـ رِله فرجـة كحـل العقـال[3]

فجعل ما نكرة، وهي اسم وليست بكافة "لرب" لأن "الهاء" في "له" تعود إليها. وقد يجوز أن تكون كافة، فتعود "الهاء" إلى الأمر وفيه بعد - والفرجة بالفتح: في الأمر، والفرجة بالضم : ما يرى من الحائط وغيره.

وأنشد[4] :

(1) ديوان الفرزدق 1/263 وبه (إني وإياك أن بلغن أرحنا) - الكتاب وشرح الأعلم 1/269 - شرح النحاس 195 - شرح السيرافي 3/447 المسائل البغداديات 376 - وبه (دواديه) بفتح الياء شرح السيرافي 1/493 - مغنى اللبيب 1/432 - شرح شواهد المغنى 2/741 قال الأعلم : "الشاهد فيه جرى ممطور على من نعتا لها".

(2) ملحقات ديوانه 65 - الكتاب وشرح الأعلم 1/270 وبهما (رحنا) - المقتضب 1/41 - شرح النحاس 195 وبه (رحنا) شرح السيرافي 3/449 المسائل البغداديات 566 وبه (رحنا) شرح المفصل 4/11 (رحن) وفي هذه المصادر (أذوادنا) وفي معجم الشعراء 214 (أزوادنا) وهي رواية النكت - قال محقق المقتضب 1/41 : "وفي كتاب سيبويه : رحنا بألف بعد النون والصواب حذفها لأنها نون النسوة". قال الأعلم : "الشاهد فيه إدخال رب على من والاستدلال بذلك على تنكيرها، لأن رب لاتعمل إلا في نكرة، ويبغض في موضع الوصف لمن".
تقدم تخريج البيت والحديث عنه ص 498 بنفس الرقم وانظر شرح السيرافي 3/449.

(3) قال محقق الكتاب 2/109 إنه من الخمسين.

(4) والبيت لعبد الله بن همام في حماسة البحتري 278 - محاضرات الأدباء 1/78 - أساس البلاغة 2/165 (انظر أسطورة الأبيات الخمسين من كتاب (فصول ومقالات في اللغة) ص 126. وحواشي شرح السيرافي 3/450.



406 ـ ألا رب من تغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير أمين[1]

"فناصح" نعت "لمن"، "لك" تبيين لناصح.

ومعنى البيت : أن الإنسان قد يتهم ويستغش من هو/177 له ناصح أمين، وقد يأتمن من هو غير أمين على سره وغائب أمره.

هذا باب ما لا يكون فيه الاسم[2] إلا نكرة

وذلك قولك : هذا أول فارس مقبل[3]

فمقبل نعت لأول.

وأنشد للشماخ :

407 ـ وكل خليل غيرها ضم نفسه لوصل خليل صارم أو معارز[4]

فجعل "غيرا" نعتا "لكل". ولو حملها على خليل لجاز.

والمعارز : المنقبض. والهاضم : الظالم المتحامل، ومعناه أن الصديق إذا لم يهضم نفسه للصديق فيحتمله ويغضى عنه وقع الصرم والانقباض.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1/271 - شرح السيرافي 3/449 - الجنى الداني 452 - حاشية الصبان 1/154 - همع الهوامع 1/92.
قال الأعلم : "الشاهد في تنكير ووصفها بقوله ناصح، وتغتشه في موضع الوصف أيضا".
وأورده الورادي في الجنى الداني على أن الفعل الذي تتعلق به رب عند أكثر النحويين يكون ماضيا وحالا ومستقبلا قال : ومن وقوعه حالا قول الشاعر".

(2) في الكتاب : "مالا يكون الاسم فيه".

(3) الكتاب 1/271 - شرح السيرافي 3/351.

(4) ديوان الشماخ 43 وبه (فكل خليل) - الكتاب 1/271 - 371 وشرحه الأعلم في الموضع الأول وذكره في الثاني من غير شرح - شرح النحاس 249 - شرح السيرافي 3/451 - شرح ابن السيرافي 1/436 - اللسان (عرز) 5/373.
قال الأعلم : "الشاهد فيه جرى غير على كل نعتا لها لأنها مضافة إلى نكرة، ولو أجرى على المخفوض بكل لكان حسنا، ورفع كل بالابتداء، وخبرها صارم أو معوز - والتقدير : كل خليل لا يهضم نفسه... صارم لوصله".



وأنشد أيضا[1] :

408 ـ كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا

قتلنا منهم كل فتى أبيض حسانا[2]

فجعل أبيض وحسانا نعتا. وقرى : اسم موضع، والحسانا : الحسن والمعنى كأنا إذا قتلنا من هذه صفته فكأنا قتلنا أنفسنا لأن هذه صفتنا.

وأنشد أيضا لابن أحمر :

409 ـ ولهت عليه كل معصفة هوجاء ليس للبها زبر[3]

"فهوجاء" نعت "لكل". ومعنى هوجاء : تجيء من كل ناحية فكأنها حمقاء، يعني ريحا شديدة. ومعنى ولهت عليه : لزمته بهبوبها ولصقت به. وقوله : (ليس للبها زبر) أي : ليس لعقلها إحكام، يقال زبرت البئر : إذا أحكمت طيها، ويقال للعقل زبر : لأنه محكم.

وإنما احتج سيبويه بهذه الأبيات ليقطع من زعم أن "أول" و"كلا" وما اشبههما مما يضاف إلى واحد معرفة إذ كانت الألف واللام لا تدخل في المضاف إليه.

واحتج عليهم أيضا بأن التمييز لا تدخله الألف واللام وهو نكرة فليس امتناعه من الألف واللام بموجب له أن يكون معرفة.

واحتج بأشياء كثيرة ساقها في الباب.

---

(1) لذي الاصبع العدواني، نسبه إليه ابن السيرافي والبغدادي وابن منظور. وهو في الكتاب لبعض اللصوص، وكذلك قال الأعلم النكت 816 ونسبه ابن جني إلى أبي بجيلة.

(2) الكتاب وشرح الأعلم (1/271 ـ 383)، وسيكرره ص 816 ـ شرح ابن السيرافي 2/179 والخصائص 2/194 وما يجوز للشاعر في الضرورة 222 الإنصاف 2/699 وشرح المفصل 3/102 والخزانة 5/280 واللسان (حسن) 13/115 (أيا) 15/439 قال الأعلم : "الشاهد فيه جرى حسان على كل نعتا له لأنه نكرة مثله".

(3) شعر ابن أحمد 86 وبه (عليها) موضع (عليه).
الكتاب وشرح الأعلم 1/272 ـ شرح السيرافي 3/453 ـ شرح ابن السيرافي 2/22. اللسان (هوج) 2/394 ـ (زبر) 4/315.



والذي أوجب لهذه الأسماء أن تكون نكرات، أنها موضوعة وهي مفردة في معنى الجمع وفعلوا ذلك للتخفيف والاقتصار على أخف لفظ يدل على المعنى الذي أرادوه من الجمع، وهو الواحد المنكور من الجنس، فزعم قوم أن المعرفة تكون حالا للمعرفة، فألزمهم سيبويه أن يجعلوا حال النكرة معرفة، لأنه لا فرق بين حال المعرفة والنكرة، ثم ألزمهم أن يقولوا : هذا أخوك عبد الله[1] لأنه قد يكون عبد الله عطف البيان، يجرى مما قبله مجرى النعت، والحال والنعت كأنهما جنس واحد، فألزمهم نصب عبد الله على الحال، وهذا لا يجوز أصلا[2].

هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا.

وذلك قولك . مررت بكل قائما .. وببعض جالسا[3]

اعلم أن هذا وما أشبهه لا يتكلم به مبتدأ، وإنما يتكلم به إذا جرى ذكر قوم، فيقول : مررت /178بكل وببعض، أي : بكلهم وببعضهم. فتستغني بما جرى من الكلام، ومعرفة المخاطب بما يغني عن إظهار الضمير، وصار ما عرفه المخاطب مما يغنى به مغنيا عن وصفه ولم يوصف به أيضا، لأنهم لما أقاموه مقام الضمير، والضمير لا يوصف به إذ لم يكن تحلية ولا فيه معنى تحلية فلم يصفوا به، لا يقال : مررت بالزيدين كل، كما لا يقال : مررت بكل الصالحين.

---

(1) قال سيبويه : "ولايجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة، ولو جاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله إذا كان عبد الله اسمه الذي يعرف به، وهذا كلام خبيث يوضع : 1 /273.

(2) قال السيرافي : "الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجبه العامل، غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناه الصفة، والصفة مشاكلة للفظ الأول، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول، وذلك قولك : جاء ني رجل راكب في حال مجيئه... وأما المعرفة فإن فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة، فإذا قلت جاء ني زيد أمس راكبا فالركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك، وجعل سيبويه (أول - فارس مقبلا) في باب الحال كقولك : هذا رجل منطلقا ليحقق تنكير أول فارس..."
شرح السيرافي 3 /454 وهامش الكتاب 1 /272.

(3) الكتاب 1 /273 - وبه (ومررت ببعض جالسا) - شرح السيرافي 3 /456.



وجعل سيبويه هذا الحذف شاذا وشبهه بغيره من المحذوفات ومن حمله ما ذكر قولهم : لاه أبوك، يريدون لله أبوك فحذفوا منه لامين[1] وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر واللام التي بعدها.

وقال المبرد : لامَ الجر هذه اللام المبقاة، لأنها دخلت لمعنى فلا تحذف وفتحت لأنها مفتوحة في الأصل[2].

والصواب قول سيبويه، لأن حروف الجر قد حذفت في مواضع كثيرة.

وجملة القول أن قول سيبويه أولى لأنه إذا حذف من الكلمة ما قاله، فالباقي منها هو اللفظ الموجود من غير تغير.

وعلى قول المبرد تبقى اللام المكسورة وتغير، وليس على التغيير دليل يجب التسليم له.

قال سيبويه : "وتقول ما فيهم يفضلك[3].. أي : ما فيهم أحد[4] يفضلك".

ونظيره قول الراجز[5] :

410 - لو قلت ما في قومها لم تيثم

يفضلها في حسب وميسم[6]

---

(1) قال سيبويه بعد هذا الكلام : "وليس هذا طريقة الكلام" 273/1 وانظر 144/2.

(2) قال السيرافي : "اللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر واللام التي بعدها، وقال محمد بن يزيد، لام الجر هي هذه المبقاة، وكانت أولى بالتبقية عنده لأنها دخلت لمعنى..." شرحه 457/3.

(3) في الكتاب : (يفضلك في شيء).

(4) في الكتاب : (يريد ما أحد).

(5) هو حكيم بن معية الربعي : من بني ربيعة بن تميم، راجز إسلامي كان في زمن العجاج وحميد الأرقط (ترجمته في الخزانة 5 94).
ونسبه العيني لأبي الأسود الحماني، قال : قاله يصف به امرأة.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 375/1- من غير نسبه- وسيعيده الأعلم ص 800 شرح النحاس 253 وبه (تأثم) شرح السيرافي 458/3- شرح الرماني (433- 437)- الخصائص 370/2- شرح المفصل 59/3- الهمع 120/2- حاشية الصبان 70/3- الخزانة 62/5- المقاصد النحوية 71/4.
قال الأعلم : "الشاهد فيه حذف الاسم والتقدير، لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تكذب فتأثم- والميسم : الجمال- وكسر تاء تأثم على لغة من يكسر تاء تفعل، فانقلبت الألف ياء...".



والتقدير : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تيثم.

واعلم أن الأغلب في "كلهم" أن يجري مجرى "أجمعين"، لأنها تعم كعموم "أجمعين". وقد اتسع في لفظها فأضيفت إلى المكنى والظاهر والمعرفة والنكرة، كقول القائل : كل القوم وكل رجل، وجعل نعتا لأنه على معنى العموم والمبالغة، كقولك : رأيت الرجل كل الرجل، فاستحسنوا الابتداء به لهذا التصرف والإضافة، لأن أول الكلام الابتداء، ثم تدخل عليه العوامل، ولأن الابتداء بكلهم -بعد كلام- يجري مجرى التوكيد، كقولك : إن قومك كلهم ذاهب. ويجوز أن تدخل عليها العوامل كلها، وإن كان فيها بعض الضعف من حيث دخل عليها الابتداء.

هذا باب ما ينتصب، لأنه قبيح أن يكون صفة

وذلك قولك : هذا راقود خلا وعليه نحي سمنا[1].

اعلم أن الراقود والنِحْي، مقدار ينتصب ما بعدهما إذا نونتهما كما ينتصب ما بعد أحد عشر وعشرين. وإن أضفتهما فبمنزلة المائة والألف.

ولم يذكر سيبويه نصب ما بعدهما من أي وجه هو، إلا أن القياس يوجب ما ذكرته لك. وجعل سيبويه هذه جبتك خزا حالا لأن الجبة ليست بمقدار يقدر به الخز فيجرى مجرى راقود ونِحْي.

وقال المبرد : خطأ /**179** أن يكون حالا، إنما هو تمييز، لأنه جوهر[2] وقد تقدم القول في هذا[3].

---

(1) الكتاب 1 274 - شرح السيرافي 3/460.

(2) قال المبرد : "وإذا قال : هذا خاتمك حديدا، فالحديد لازم فليس للحال ههنا موضع بين، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين، لأن التبيين إنما هو بالأسماء" المقتضب 3/272 - وانظر شرح السيرافي 1 461.

(3) النكت ص : 607.



هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جاري بيت بيت[1] .

قال سيبويه : "ليس باسم[2] ما قبله"، أي : ليس محمولا على إعرابه، لأنه نكرة بعد معرفة، فلا يكون نعتا له.

وقوله : "ولا هو هو" أي : ليس الآخر هو الأول، لأن الثاني مصدر أو معنى مصدر، والأول اسم ليس بمصدر.

واعلم أن دِنْيَا : مصدر في الأصل. ولا يخبر عنه ولا يكون خبرا وأصله دنوا، لأنه من دنا يدنو، فقلبوا الواو ياء لأن بينهما وبين الكسرة نونا وهي خفية، وهو في معنى دانيا.

وقوله : هو جاري بيت بيت" : معناه : هو جاري ملاصقا. وبيت بيت : جعلا اسما واحدا ووضعا موضع مصدر في موضع الحال[3].

قال : (وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو (هو)[4]
وذلك قولك : هو [5]عربي محضا، وهذا عربي قلبا)[6].

---

(1) الكتاب 1/274 شرح السيرافي 3/461.

(2) في الكتاب (ليس من اسم...).

(3) قال ابن يعيش : "والأصل : بيتا لبيت أو بيتا بيتا .. وهما في موضع الحال، والعامل في الحال ما في (جاري) من معنى الفعل، ولا يجوز تقديم الحال فيه على العامل" شرح المفصل 4/171.

(4) زيادة من الكتاب.
قال السيرافي : "الاسم الذي هو اسمان أحدهما هو الآخر، ولو عبرنا عن كل واحد بالآخر كان له اسما، والذي هو من اسمه أن يكون محمولا على إعرابه، وذلك النعت وما كان من الحال من أسماء الفاعلين كقولنا : هذا زيد ذاهبا، فهو هو لأن زيدا هو ذاهب وذاهب هو زيد، وما كان مصدرا لم تقل هو هو كقولك : هو ابن عمي دنيا، دنيا في معنى دانيا منصوبا على الحال، والعامل فيه معنى ابن عمي. كأنه قال : يناسبني دانيا" هامش الكتاب 1/275.

(5) في الكتاب : "هذا" وكذا في شرح السيرافي.

(6) الكتاب 1/275 - شرح السيرافي 3/463.
قال المبرد : "والأجود هو عربي محض وعربي قلب، لأن هذه أسماء وإن كانت تكون على هذا اللفظ مصادر لأن المصدر ينعت به، والاسم لايكون إلا نعتا من هذا الضرب إلا أن نجعله حالا للنكرة". المقتضب 4/305.
وفي اللسان (قلب) 1/688 : "هذا عربي قلبا، قلبا على الصفة والمصدر والصفة أكثر"



فمحضا وقلبا، ليسا بالعربي، لأنهما مصدران ولا جريا على عربي في نعته وإعرابه فصار بمنزلة دِنْيًا وما أشبهه.

ثم قال: "والرفع فيه وجه الكلام" وإنما صار الرفع الوجه لأنه كثر في كلامهم أن يجروا محضا وقلبا مجرى عدل، وأنت تقول: هذا رجل عدل بمعنى عادل، وكذلك محض في معنى ماحض لأنه يقال محض يمحض وأمحضته أنا، ومعناه خالص، ولم يستعمل الفعل من "قلب" كاستعماله من محض.

قال المبرد: معناه قد تقلب في العرب: أى دار في أنسابها.

وقال غيره[1]: يجوز أن يكون أخذ من قلبٍ كأنه فتش ونقي من العيب وأما (عربي قح)[2]، فلم يستعمل إلا صفة، لأنه اسم ليس بمصدر وليس له فعل يتصرف.

هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف

بها بعده أو يبنى[3] على ما قبله:

وذلك قولك: هذا قائما رجل (وهو قائما رجل)[4] وفيها قائما رجل)[5].

قال ذو الرمة:

411 - وتحت العوالي في القنا مستظلة   ظباء أعارتها العيون الجآذر[6]

---

(1) القائل هو السيرافي: قال: "ويجوز أن يكون أخذ من قلب قلبا كأنه فتش ونقي من العيب" شرحه 464/3.

(2) قال المبرد (وأما أعرابي قح) فلايكون إلا رفعا لأنه ليس بمصدر) المقتضب 306/4.

(3) في الكتاب: "ويبني".

(4) ما بين القوسين من لفظ الكتاب، وهو مثبت في شرح السيرافي، وسينبه الأعلم على أنه خطأ وقع في الكتاب - وانظر حواشي الطبعة المحققة من الكتاب 122/2.

(5) الكتاب 276/1 - شرح السيرافي 466/3.

قال السيرافي: "جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور ثم تتقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لك إلى تقديم تلك الصفة، فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن لاتحمل على حال..." انظر هامش الكتاب 276/1.

(6) ديوانه 254 - وبه (والقنا) - الكتاب وشرح الأعلم 276/1 - شرح النحاس 196 - شرح السيرافي - 466/3 شرح ابن السيرافي 502/1 شرح عيون الكتاب 55 - شرح المفصل 64/2.



فنصب مستظلة على الحال من الظباء، وكان وجه الكلام :

ظباء مستظلة على النعت. والنصب على الحال جائز، فلما تقدم صارت الحال لازمة، لأنها قد تقدم على صاحبها، ولا يقدم النعت على المنعوت. يصف السبي تحت العوالي، وهي صدور الرماح. والقنا : الرماح، أي : أنهم إذا حاربوا سبوا، وشبه السبي بالظباء لطول الأعناق، وجعل عيونهن، كعيون الجآذر، وهي أولاد البقر.

وأنشد أيضا[1] : **/180**.

412 ـ وبالجِسْمِ مِنّي بَيِّناً لَو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإن تَسْتَشْهِدِي العَينَ تَشْهَدِ[2]

فنصب بينا على الحال من شحوب. والشحوب : التغير.

وأنشد أيضا[3] :

413 ـ لميَّة مُوحِشاً طَلَلُ يلوح كأنه خِلَلُ[4]

فنصب موحشا على الحال من طلل. ومعنى يلوح : يتبين ويظهرووقع في النسخ (وهو قائما رجل)، وهو سهو لم يتفقد[5]، ونصبه ـ إن صح ـ من متناول بعيد، كأن قائلا قال : "على أي حال زيد رجل؟ يريد من الرِّجْلة والشجاعة، فقال المجيب، هو قائما رجل، أي : إذا كان قائما كما تقول : (هذا بُسْراً أطيب منه تمرا).

---

(1) لم أعرفه ـ وقال محقق الكتاب 123/2 أنه من الخمسين.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 276/1 ـ شرح السيرافي 467/3. حاشية الصبان 75/2 ـ المقاصد النحوية 147/3.

(3) هو كثير عزة نسب إليه في شرح الأعلم... ويروى لذى الرمة. قال البغدادي : "من روى (لعزة موحشا) قال هو لكثير عزة ومن رواه (لمية) قال إنه لذي الرمة فإن عزة محبوبة كثير، ومية اسم محبوبة ذي الرمة ـ والشاهد المشهور (لمية).

(4) ديوان كثير 506 وبه (لعزة) ـ وهي رواية الكتاب 276/1 ـ مجالس العلماء 131 ـ 132 ـ شرح السيرافي 267/3 ـ الخصائص 492/2 ـ شرح المفصل 62/2 ـ حاشية الصبان 174/2 ـ شرح شواهد المغني 249/1 ـ الخزانة 209/3 ـ المقاصد النحوية 163/3 (ورواية الأعلم لمية) وهي رواية الكتاب الطبعة المحققة 123/2.

(5) وردت هذه العبارة في شرح الأعلم من نفس الصفحة ـ وفي شرح السيرافي 466/3.



هذا باب ما يثنى[1] فيه المستقر توكيدا وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية....

وذلك قولك : فيها زيد قائما (وقائم إن شئت)[2] [3]

جعل سيبويه تثنية الظروف وتكريرها بمنزلة مالم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ، وجعل التكرير توكيدا للأول لا يغير شيئا من حكمه.

وقال الكوفيون : ما كان من الظروف تاما فإنك إذا كررته[4] وجب النصب في الخبر، وإن لم تكرره فأنت بالخيار في الرفع والنصب[5]، واحتجوا بقوله عز وجل : ﴿**وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها**﴾[6] وما كان مثله في القرآن، وذكروا أنه لم يجئ شيء من نحو هذا مرفوعا، وما ليس فيه تكرير قد جاء بالرفع والنصب.

وحجة سيبويه أن هذه التثنية والتكرير قد أتيا في القرآن وسائر الكلام، كقوله عز وجل : ﴿**وهم بالآخرة كافرون**﴾[7] فأفرد. وفي هود ﴿**وهم بالآخرة هم كافرون**﴾[8]، وهم الثانية تثنية وتوكيد.

وإذا جاز : فيك زيد راغب فيك، ودخول فيك الثانية وخروجها سواء في إعراب ما قبلها، فمثله قولك : في الدار زيد قائم فيها.

---

(1) في الأصل : "مايبني وهو تصحيف".

(2) ما بين قوسين ليس من لفظ الكتاب ولا السيرافي.

(3) الكتاب 1/ 277.

(4) في الأصل : "ذكرته، وهو تحريف صوابه من شرح السيرافي.

(5) قال ابن الأنباري : "ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ وذلك قولك : في الدار زيد قائما فيها، وذهب البصريون إلى أن النصب لايجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بأنه يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب، وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب...".
انظر الإنصاف 1/ 258 وشرح السيرافي 3/474.

(6) الآية 108 من سورة هود 11 - وانظر مشكل إعراب القرآن 1/414.

(7) الآية 45 من سورة الأعراف 7.

(8) الآية 19 من سورة هود 11.
والآية 37 من سورة يوسف 12.
والآية 7 من سورة فصلت 41.



وأما قولهم : إنه ما جاء في القرآن الرفع في ما كرر فيه المستقر، فليس كل جائز جيد فصيح جاء في القرآن، ألا ترى أنه لم يجيء في القرآن : ما زيد قائم، ولا خلاف في أنه جيد فصيح[1].

هذا باب الابتداء[2]

قد تقدم ذكر الابتداء ماهو، وللمبتدأ والخبر وما يرتفع به كل واحد منهما[3] وأنا أعيده هنا.

اعلم أن الابتداء : هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية لتخبر عنه. وهذه التعرية عاملة فيه لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدالة على ما يجب من الإعراب، والتعرية قد تكون عاملة في بعض الأماكن كثوبين أبيضين متشابهين إذا أعلم أحدهما بعلامة وعري الآخر كانت[4] تعريته من العلامة علامة له.

فأما الابتداء والمبتدأ، فمن البصريين /181 من يقول : إن الابتداء يرفع الاسم والخبر جميعا.

وقال المبرد : الابتداء يرفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر[5].

---

(1) قال ابن الأنباري : "ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل ما في المبتدأ والخبر نحو : ما زيد قائم، وما عمرو ذاهب إلا فيما ليس بمشهور وإن كانت مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم "الإنصاف 1/259 - وانظر شرح المفصل 108/1.

(2) الكتاب 1/278 - شرح السيرافي 475/3.

(3) انظر النكت ص 57 - 58 - 586 - 587.

(4) في الأصل : "كان".

(5) قال المبرد : "وأما حيث كان خبرا فإنه وقع مرفوعا بالمبتدأ، كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء. المقتضب 4/12.

وقال في موضع آخر : فأما رفع المبتدأ فالابتداء، ومعنى الابتداء التعرية عن العوامل والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر. المقتضب 122/4 وانظر الإنصاف 44/1 والنكت 586.

وقد أجمل ابن يعيش الخلاف حول العامل في الخبر، قال : "وأما العامل في الخبر فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب.

وذهب آخرون إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر، قالوا : لأنا وجدنا لايقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعملان فيه، وهذا القول عليه كثير من البصريين، ولاينفك من ضعف، وذلك من قبل أن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن تعمل...

قال : والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء على ما ذكر كما كان عاملا في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ..." شرح المفصل 85/1.



ولسيبويه فيها عبارات مختلفة يوهم بعضها أن الخبر يرفعه المبتدأ، وذلك قوله: "لأن[1] المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء".

يعني: يرتفع بالمبتدأ. ويوهم بعضها أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والخبر لقوله: "وارتفع المنطلق - (وهو يعني خبر المبتدأ)[2] - لأن المبني على المبتدإ بمنزلته".

فإن قال قائل: إن التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر فعملت فيهما. فهو مصيب، لأن البصريين لا خلاف بينهم أن خبر المبتدأ قد يتقدم عليه فيرتفع[3].

فلو كان الابتداء مع المبتدأ عاملا في الخبر لم يتقدم عليه لأن العامل الضعيف لا يعمل في ما قبله، ويقوى هذا قول سيبويه "لأن المبني على المبتدإ بمنزلته".

وقد نسب المبرد سيبويه إلى الغلط في قسمته خبر المبتدأ في هذا الباب "على شيء هو هو أو يكون في زمان أو مكان".

ولم يأت بالجمل التي تكون أخبارا كنحو: زيد ضربته، وزيد أبوه قائم. وكان سيبويه جعل ما فيه ذكره مما يتبين في التثنية والجمع من خبر ماهو هو، فاقتصر على ذلك لأنه مفهوم لا يشكل.

---

(1) في الكتاب وشرح السيرافي: "فإن".

(2) ما بين قوسين ليس من لفظ سيبويه وهو مثبت في شرح السيرافي.

(3) قال أبو سعيد "وفيه وجه حسن آخر ليس في شيء مما ذكرته في غير هذا الموضع ولا رأيته لأحد وهو أن التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر، لأن الخبر أيضا لم يدخل عليه عامل لفظي، لأن الاسم المبتدأ ليس بعامل" شرحه 3/476.



هذا باب ما يقع موقع الرسم المبتدإ

ويسد مسده لأنه مستقر لما بعده....

وذلك قولك : فيها عبد الله... وأين زيد وكيف عمر[1]؟)[2].

جملة هذا الباب أن المبتدأ الذي خبره ظرف من مكان وزمان، إذا تقدم الظرف، فرفع الإسم على ما كان عليه مقدما كقوله:

فيها زيد، لأنه تقول : إن فيها زيدا، كما تقول : إن زيدا فيها، وإذا قلت : أين زيد؟ وكيف زيد؟ فلا يكونان اسمين وإن تقدما - ألا ترى أنك لو قلت : أين يعجبني؟ وكيف يسرني؟ لم يجز كجواز من يعجبني؟ وما يسرني؟ لأن من وما إسمان يخبر عنهما، وليس كذلك أين لك أين وكيف، فأراد سيبويه : أن تقديم أين وكيف لم يجعلهما اسمين. وكذلك تقديم فيها وشبهه، ثم بين أن أين؛ و" كيف" يلزمهما التقديم من أجل الاستفهام.

هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى[3] على المبتدإ[4]

وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا[5]

اعلم أن لولا وجوابها جملتان : إحداهما جواب للأخرى، والجملة الأولى[6]: مبتدأ وخبر، والأخرى : فعل وفاعل، فربطت لولا إحداهما بالأخرى واحتاجت إلى اللام في الجواب كاحتياج "لو" إلى اللام في جوابها. مثال الجملتين أن تقول : زيد بالحضرة خرج عمرو، أو : زيد أمين بهت عمرو، فلا تتعلق إحدى الجملتين

---

(1) في الكتاب : "عبد الله".

(2) الكتاب 1/278 - شرح السيرافي 479/3.

(3) في كتاب وشرح السيرافي : ما بني- وما ذكره الأعلم موافق لما في الطبعة المحققة من الكتاب 129/2.

(4) في الكتاب "على الابتداء".

(5) الكتاب 1/279 - شرح السيرافي 480/3.

(6) في الأصل : الأول.



بالأخرى، فإذا أدخلت : لولا" علقت إحدهما بالأخرى فصارت الأولى شرطا والأخرى جوابا، فقلت : لولا زيد لبهت عمرو ولو لا زيد لخرج عمرو، وحذف/182 الخبر حين كثر استعمالهم له وفهم المعنى، ومعناها أن الثاني يمتنع لوجود الأول، وربما جاء بعد "لولا" مكان الابتداء والخبر، الفعل والفاعل لاستوائهما في المعنى، فتقول : لولا قام زيد لجلست معك، والمعنى لولا قيام زيد لجلست معك، وهذا إنما يكون في شعر. وإنما ذكرته، لأن الكوفيين يزعمون أن "لولا" ترفع الإسم الذي بعدها لانعقاد الفائدة به مع لولا[1].

فلو كان هذا المذهب صحيحا لما وقع بعدها الفعل، لأن الحرف لا يعمل في نوع حتى ينفرد به.

وشبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد لولا بأشياء من المحذوفات كقولهم "إمالا"[2]، والمعنى إن كنت لا تفعل غير هذا، فافعل هذا، أي : افْعَل هذا إن كنت تفعل جميع ما يلزمك. وقد تقدم شرحه في ما مضى[3].

ومما ذكره قولهم : "ما أغفله شيئا : أي دع الشك عنك".

لم يفسر هذا الحرف أحد ممن مضى إلى أن مات المبرد، وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك، فقال : معناه على كلام قد تقدم، كأن قائلا قال : زيد ليس بغافل عني، فقال النجيب : بل[4] ما أغفله عنك، أنظر شيئا، أي: تفقد أمرك. فاحتج به على حذف انظر الناصب شيئا، كأنك لما قلت له : ما أغفله، أردت أن

---

(1) قال ابن الأنباري : "ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الإسم بعدها نحو : لولا زيد لأكرمتك وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء...". الإنصاف 70/1.

وقال المرادي : "وذهب الكوفيون إلى أن الإسم المرفوع بعد لولا ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا فقال الكسائي : مرفوع بلولا نفسها لا لنيابتها مناب لو لم يوجد.

وقد اتفقت الطائفتان على أن لولا مركبة من لو التي هي حرف امتناع ولا النافية، وكل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبل التركيب".

أنظر : الجنى الداني (601 - 602) ورصف المباني 138 ومغنى اللبيب 395/1 - وحاشية الصبان 207/1.

(2) قال : "ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من إما لا" 279/1.

(3) النكت 409.

(4) في شرح أبي سعيد : "بلى".



تبعثه أنت على أن يعرف صحة كلامك، فقلت له : أنظر شيئا، فإنك تعرف ما أقوله كما تقول : أنظر قليلا، أي : تفقد واستثبت[1].

هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا.

وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفته[2]، فقلت : عبد الله وربي، كأنك قلت : ذاك عبد الله أو هذا عبد الله[3].

هذا الباب كله مفهوم، فلا يحتاج فيه إلى تفسير.

هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل في ما بعدها، كعمل الفعل في ما بعده.

وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل[4].

شبه سيبويه هذه الحروف في نصب ما بعدها بالأفعال في نصب مفعولاتها وجعل منزلتها من الفعل (في الشبه كمنزلة عشرين)[5] وشبه هذه الحروف بالأفعال من وجهين[6] : أحدهما : من جهة اللفظ.

---

(1) أنظر شرح أبي سعيد 3/483 وهامش الكتاب 1/279.
وفي اللسان "قال الجوهري : ما أعقله عنك شيئا، أي : دع عنك الشك، وهذا حرف رواه سيبويه في باب الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء كأنه قال : ما أعلم شيئا مما تقول فدع عنك الشك.
وقال بكر المازني : سألت أبا زيد والأصمعي وأبا مالك والأخفش عن هذا الحرف، فقالوا جميعا : ما ندري ما هو، وقال الأخفش أنا منذ خلقت أسأل عن هذا.
قال الشيخ ابن بري : الذي رواه سيبويه : ما أغفله عنك، بالغين المعجمة والفاء والقاف تصحيف اللسان (عقل) 11/466.

(2) في الكتاب "على معرفة الشخص"

(3) الكتاب 1/279 - شرح السيرافي 3/483.

(4) الكتاب 1/279 - شرح السيرافي 3/483.

(5) زيادة من شرح السيرافي - ساقطة من الأصل.

(6) وقيل من أربعة أوجه :
أحدها أن الضمير يتصل بها على حد اتصاله بالفعل، وذلك قولك : إنني وإنك كما تقول : اكرمني.
والثاني : أن معناها معنى الفعل : التوكيد والتحقيق.
والثالث : أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي.
والرابع : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي.
عن المقتضب 4/108 - بتصرف، وانظر شرح المفصل 1/102.



والآخر : من جهة المعنى. فشبهها من جهة اللفظ : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، وشبهها من جهة المعنى : أنها تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها.

والعامل في خبر "إن" وأخواتها عند سيبويه وغيره من البصريين إن وأخواتها. وأهل الكوفة يقولون إن الخبر مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخول "إن" لأن "إن" دخلت وعملها ضعيف، فعملت في الاسم ولم تجاوزه، وبقي الخبر مرفوعا على حاله قبل دخول "إن"[1].

وهذا غلط منهم ومناقضة، فأما الغلط : فلأن خبر المبتدأ كان يرتفع بالتعري من العوامل اللفظية، وقد دخلت/**183** "إن" فزال ذلك التعري، وأما المناقضة : فإنهم يقولون : زيد قائم، كل واحد منهما يرافع الآخر، وإذا دخلت "إن" بطلت المرافعة، فكيف يبقى الخبر على حاله؟.

وأنشد سيبويه[2] في تقديم الظرف على المنصوب بإن :

414 - فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله[3]

فرفع مصابا على الخبر. ولا يجوز نصبه، لأن المجرور لا يتم به الكلام والجم : الكثير. والبلابل : الأحزان.

وأنشد في دخول اللام على الظرف المقدم قبل الخبر لأبي زبيد :

---

(1) قال المرادي متحدثا عن إن : "حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر نحو : إن زيدا ذاهب خلافا الكوفيين في قولهم إنها لم تعمل في الخبر شيئا، بل هو باق على ما رفعه قبل دخولها. وأجاز بعض لكوفيين نصب الاسم والخبر معا بإن وأخواتها واجازه الفراء في ليت خاصة ونقل ابن أصبغ عنه أنه اجازه في لعل أيضا الجنى الداني 393 و انظر الانصاف 1/196 ومعنى اللبيب 1/55.

(2) لم أعثر على قائله ـ وقال عنه البغدادي أنه من الخمسين وتبعه محقق الكتاب 2/132

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/280 ـ إعراب القرآن 2/635 ـ شرح السيرافي 3/488 ـ المقتصد 1/453 ـ مغني اللبيب 2/909 ـ طرر ابن عقيل 1/137 ـ شرح شواهد المغني 2/969 ـ همع الهوامع 135/1 حاشية الصبان 1/272 ـ الخزانة 8/452 ـ المقاصد النحوية 2/309 قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع مصاب على الخبر وإلغاء المجرور لأنه من صلة الخبر ومن تمامه، ولا يكون مستقرا للأخ ولاخبرا عنه".



415 - إن امرأ خصني عمدا مودتـــه   على التنائي لعندي غير مكفور[1]

فغير مكفور : هو الخبر، وعندي من تمامه مقدم عليه.

وأنشد في تخفيف "كأن"، وحذف اسمها في الشعر لابن صريم اليشكري[2]:

416 - ويـوم توافينـا بوجـه مقسـم   كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمِ[3]

أي : كأنها ظبية - ويروى : (كأن ظبية) على إعمال "كأن" المخففة عمل المثقلة، وحذف الخبر، كأنه قال : كأن ظبية هذه المرأة - ويروى (كأن ظبية) : بجعل "أن توكيدا زائدة، ويخفض بالكاف.

قال أبو عبيدة : القسمات : مجاري الدموع من الخدين، ومعنى مقسم : حسن القسمات، وتعطو : تتناول - والوارق : ذو الورق. والسلم : شجر.

---

(1) ديوان 78 - من قصيدة يمدح فيها أخاه لأمه وليد بن عقبة، وكان عامل الكوفة في خلافة عثمان.
الكتاب وشرح الأعلم 281/1 - شرح النحاس 197 - شرح السيرافي 488/3 - المسائل العسكرية 524 - شرح ابن السيرافي 342/1 - المقتصد 455/1 - الإنصاف 404/1 - شرح المفصل 65/8 - مغني اللبيب 885/2 - شرح شواهد المغني 953/2 - همع الهوامع (116/1 - 59/5).
اللسان (خصص) 24/7.
قال الأعلم : "الشاهد فيه إلغاء الظرف مع دخول لام التأكيد عليه، والتقدير لغير مكفور عندي.
قال أبو سعيد : وهذه اللام تدخل بعد تمام الاسم والخبر فإذا دخلت على الخبر، جاء أن يكون الذي يلاصقها الخبر، وأن يكون شيئا من صلة الخبر مقدما عليه، فأما ملاصقتها الخبر. فقولك إن زيدا - لقائم في الدار. وأما ملاصقتها ما فيه صلة الخبر. والخبر بعده، فقولك إن زيدا لفيها قائم، وإنه لبك مأخوذ.
شرح السيرافي 488/3 وهامش الكتاب 281/1.

(2) وقع اختلاف في نسبة هذا البيت فهو لابن صريم اليشكري في الكتاب وشرح الأعلم، وشرح القرطبي ونسبه ابن السيرافي لأرقم علباء الكاهلي، وذلك أبو عبيده أنه لراشد بن شهاب اليشكري أو لباغت ابن صريم - انظر الخزانة 411/10 - 414 - قال البغدادي : ومن نسب إليهم هذا الشعر كلهم جاهليون.

(3) الأصمعيات 157.
الكتاب وشرح الأعلم 181/1 - الكامل 82/1 - إعراب القرآن 318/1 - شرح النحاس 60 - 196 - أمالي القالي 210/2 - شرح السيرافي 490/3 - شرح ابن السيرافي 525/1 - وبه (فيوما) وهي رواية الكتاب - المنصف 128/3 - شرح القرطبي 142 - الإنصاف 202/1 - الجني الداني 222 - شرح شواهد المغني 111/1 - الهمع 143/1 - حاشية الصبان 293/1 - الخزانة 411/10 - المقاصد النحوية 301/2 - اللسان (قسم) 482/12 - وبه (ناضر السلم) وهي رواية المنصف أيضا.



وأنشد للآخر[1] :

417 - ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حُقَّان[2]

ورواية الأخفش : (كأن ثدييه)، يعملها عمل المشددة. والمعنى : كأن ثديي صاحب الوجه، أو صاحب النحر. والنحر : الصدر.

وأنشد للفرزدق :

418 - فلو كنت صبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر[3]

قال : "والنصب أكثر في كلام العرب"

فمن نصب، حذف الخبر، والمعنى، ولكن زنجيا لا يعرف قرابتي.

ومن رفع حذف الاسم، ويكون تقديره ولكنك زنجي، وإنما صار النصب أكثر وأولى لأن إظهار ماهو الأصل المبني عليه أولى إذا حذفت المحذوف، ومثله في الحذف قوله[4] :

419 - فما كنت ضَفَّاطًا ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل[5]

---

(1) لم أعثر له على قائل، وهو عند البغدادي من الخمسين.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/281 - شرح السيرافي 3/490 - المنصف 3/128 - شرح عيون الكتاب 147 - الإنصاف 1/197 - الجنى الداني 575 - شرح المفصل 8/82 - شرح ابن عقيل 1/346 - الهمع 1/143 - حاشية الصبان 1/293 - الخزانة 10/398 - المقاصد النحوية 2/305.
قال الأعلم الشاهد فيه تخفيف كأن وحذف اسمها والتقدير كأنْ ثَدْيَهُ حُقَّانْ.

(3) ديوان الفرزدق 2/481 - وبه (غلاظا مشافره) وهو بيت مفرد الكتاب وشرح الأعلم 1/282 - مجالس ثعلب 1/105 - شرح النحاس 199 - شرح السيرافي 3/491 - شرح ابن السيرافي 1/598 - المنصف 3/129 - شرح عيون الكتاب 147 - الإنصاف 1/182 - الجني الداني 590 - شرح المفصل 8/81 - مغني اللبيب 1/384 شرح شواهد المغني 2/701 - الهمع 1/136 - الخزانة 10/444 اللسان (شفر) 4/419.
وفي البيت روايات مختلفة (ولكن زنجيا غليظا مشافره) و (غلاظا مشافره) انظر هذه الروايات في الخزانة 10/44 - وما بعدها.

(4) هو الأخضر بن هبيرة الضبي كما في شرح ابن السيرافي واللسان (صفط) و (جنح) وهو ابن المنذر ابن ضرار بن أد شاعر فارس من شعراء العصر الأموي (ترجمته : المؤتلف 34) - ونسبه الغندجاني - مع ثلاثة أبيات آخر - إلى مورق بن قيس بن عوف ضمن خبر طويل.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/282 - شرح السيرافي 3/491 - شرح ابن السيرافي 1/598 - فرحة الأديب 130 - 132.
اللسان (ضفط) 8/344 وبه (ولكن راكبا).
- جنح 2/428 وبه (وما كنت) و (لكن سائرا) - وهي رواية الغندجاني أيضا.
قال الأعلم : "الشاهد فيه حذف خبر لكن لعلم السامع".



أي : ولكن طالبا منيخا "أنا"، فحذف الخبر وهو "أنا"، ولو رفع "طالبا" على قوله : "ولكن زنجي"، لجاز. والضفاط : الذي تقضي حاجته من خوفه. ويقال أيضا : الضفاط الذي يكري الحمير من قرية إلى قرية، ويقال للحمير ضافطة، والضافط أيضا : الذي يحمل طعامه إلى مكان فيبيعه.

قال : "وأما قول الأعشى"[1] :

420 - في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يَحْفى وينتعل[2]/184

فإن هذا على إضمار الهاء، لم يحذفوا لأن يكون (الحذف)[3] يدخله في حروف الابتداء بمنزلة إن ولكن، ولكنهم حذفوا (كما حذفوا)[3] الإضمار وجعلوا الحذف علما لحذف الإضمار في إن، كما فعلوا ذلك في كأن"[4].

اعلم أن "أنّ" المفتوحة المشددة إذا خففت ووليها ما يقوم بنفسه من مبتدإ وخبر، وفعل وفاعل فإن اسمها محذوف.

"وجعلوا حذفها علما لحذف[5] الإضمار كما فعلوا ذلك في كأن"

وليست بمنزلة إن المكسورة ولكن المشددة، لأن إن المكسورة و"لكن" المشددة يدخلان على المبتدأ ولا يغيران معناه، فإذا خففتا كان الاسم بعدهما مبتدأ، ولم يحتج إلى تقدير اسم لهما محذوف. وليست "أن" المفتوحة كذلك لأنها في صلة شيء قبلها ولا يبتدأ بها، وليس الاسم بعدها في موضع مبتدأ فتسقط

(1) ميمون بن قيس بن جندل، يكنى أبا بصير، وهو شاعر جاهلي معروف توفي 7 هـ. الشعر والشعراء 1 : 257 معجم الشعراء 401 الخزانة 175.

(2) ديوان الأعشى 45 - ورواية عجزه (أن ليس ينفع عن ذي الحيلة الحيل) الكتاب (1 : 282 - 440 - 480 - 2 : 123)(وذكره الأعلم في المواضع كلها - وشرحه في الموضع الأول - المقتضب 3 : 9 - شرح النحاس 199 - شرح السيرافي 3 : 492 - شرح ابن السيرافي 2 : 76 - الخصائص 2 : 441 - المنصف 3 : 129 . الإنصاف 1 : 199 - شرح المفصل 8 : 73 - الهمع (1 : 142 - 1 : 391) - الخزانة 8 : 390 - المقاصد النحوية 2 : 287 قال الأعلم : "الشاهد فيه تخفيف أن مع الاسم والتقدير أنه هناك".

(3) ما بين القوسين زيادة من الكتاب.

(4) الكتاب 1 : 282.

(5) في الأصل : "حذف" وزيادة اللام من لفظ سيبويه.



هي في التقدير، ألا ترى أن قوله عز وجل : ﴿**علم أن سيكون منكم مرضى**﴾[1] لو أسقطت "أن"، لم يصلح : (علم سيكون منكم مرضى)، وكذلك قوله : (في فتية كسيوف الهند)[2] قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

لو أسقطت "أن"، لم ترفع "كل"، و "كأن" كذلك لما تتضمنه من معنى التشبيه والكاف داخلة على "أن"، وليس كذلك "إن" المكسورة و"لكن" - لأنها لا يقع عليها شيء قبلها، وهذه الحروف إذا دخلت عليها "ما" كفتها عن العمل.

وأنشد لابن كراع :[3]

421 - تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلما أنت حالم[4]

فرفع ما بعد لعل لدخول ما[5]

---

(1) من الآية 20 من سورة المزمل (73)

(2) ما بين القوسين ساقط من الاصل - وقد تقدم البيت قبل أسطر.

(3) اسمه سويد بن كراع العكلي، من عكل - شاعر جاهلي إسلامي، هجا قومه فاستعدوا عليه عثمان رضي الله عنه (الشعر والشعراء 2 - 635) نسب إليه كتاب وشرح الأعلم - ونسبه ابن السيرافي والغندجابي إلى دجاجة بن عبد القيس التيمي : تيم عبد مناة بن أد (ترجمته في المؤتلف 115 وفرحة الأديب 124).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 283 - شرح النحاس 199 - شرح السيرافي 3 494 - شرح ابن السيرافي 1 570 - فرحة الأديب 124 - شرح المفصل (8 54 - 58 - 131) قال الأعلم "الشاهد فيه إلغاء لعلماء لأنها جعلت مع ما من حروف الابتداء على ما بينه سيبويه.

(5) قال ابن هشام : وتتصل بلعل ما الحرفين فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها حينئذ. وجوز قوم إعمالها حينئذ حملا على ليت لاشتراكهما في أنهما يغيران معنى الابتداء، وكذا قالوا في كأن. وبعضهم خص لعل بذلك لأشدية التشابه" مغني اللبيب 1 387.



هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرا...

وذلك (قولك)[1] : إن مالا وإن ولدا... أي : إن لهم مالا (وإن لهم ولدا)[1][2].

وقال الأعشى :

422 - إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَـــلاً ... وإن في السَّفْــرِ ما مضى مثــلا[3]

معناه إن لنا محلا، يعني : في الدنيا ما عشنا وإن لنا مرتحلا إلى الآخرة إذا فنينا، والسفر : المسافرون، يعني به من مات.

وقوله : مثلا[4] أي من مات وفني فهو مثال لمن عاش وبقي يفنى كما يفنى. ويروى : (إذ مضى مهلا) أي : مهلة لمن بقي بعدهم أي : يستعد ويصلح من شأنه. وقيل : معنى مهلا : ذهابا لا يرجعون - وقيل : معنى في السفر مهلا أي : من قدم لآخرته فاز وظفر. والمهل : السبق.

وأنشد في مثل هذا[5] :

---

(1) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب.

(2) الكتاب 1/ 283 - 284 - شرح السيرافي 3/ 497.

(3) ديوان 155 في مدح سلامة ذا فائش.
الكتاب وشرح الأعلم 1/ 284 (مهات) - المقتضب 4/ 130 - شرح النحاس 200 - المسائل البغداديات 430 - شرح السيرافي 3/ 497 الخصائص 2/ 273 - دلائل الإعجاز 321 - شرح شواهد المغني 2/ 612 - الهمع 1/ 136 - الخزانة 10/ 452 - وانفرد الأعلم برواية (مثلا) وأشار إليها في شرح الشاهد 1/ 284 - قال السيرافي "قال أبو عمرو : مهلا : مهلة لمن بقي بعدهم - أي ليستعد ويصلح من شأنه" 3/ 498.
قال الأعلم : "الشاهد فيه حذف خبر إن لعلم السامع، والمعنى إن لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها إلى الآخرة".

(4) في الأصل : "مثالا".

(5) هو العجاج - انظر ملحقات ديوانه 82.



423 - يا ليت أيام الصبا رواجعا[1].

تقديره : ياليت لنا أيام الصبا في حال رجوع، أو[2] ياليت أيام الصبا أقبلت رواجعا.

وذكر سيبويه أن العرب كثر استعمالهم للقرب ظرفا، وقل استعمالهم للبعيد على معنى الظرف، ثم قال : **185/** "فالدنو أشد تمكنا في الظروف[3] من البعد".

وإنما صار "الدنو" أمكن في الظروف، لأن الظروف موضوعة على القرب، أو على أن يكون ابتداؤها من قرب. فأما الموضوع على القرب "فعند" و "لدن" وما كان في معناهما.

وأما ما يكون ابتداؤه من قرب، فالجهات المحيطة بالأشياء : كخلف وقدام ويمنة ويسرة، وفوق، وتحت، لأنك إذا قلت : (زيد خلف عمرو) فهذا مطلوب خلفه من أقرب ما يليه إلى ما لا نهاية له، والبعد لا نهاية له ولا حد لأوله، معلوم كعلم حدود الجهات الست. ويقوى هذا ويكشفه أنك إذا قلت : قربك زيد، طلبه المخاطب في ما قرب منه، وذلك ممكن مفهوم كما تقول : عندك زيد، وإذا قلت : خلفك زيد، ابتدأ بما يليه من خلفه في موضع استقرار طلبا له، وإذا قلت : بعدك زيد لم يكن ذلك فيه.

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 284 من غير نسبة - شرح النحاس 200 - شرح السيرافي 3 499- دلائل الإعجاز 321- الجنى الداني 492- شرح المفصل 1 103 - مغني اللبيب 1 376- شرح شواهد المغني 2 790 الهمع 1 134 - حاشية الصبان 2 270 - الخزانة 10 234.
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب رواجعا على الحال وحذف الخبر...
ومن النحويين من يجيز نصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيها لها بوددت وتمنيت لأنها في معناها فيكون هذا على تلك اللغة إن كانت صحيحة مسموعة".

(2) في الأصل : "و".

(3) في الكتاب : "الظرف".



هذا باب ما يكون محمولا على إن فيشارك فيها[1] الاسم الذي وليها، ويكون محمولا على الابتداء)[2].

وذلك قولك : إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو.

وأنشد لرؤبة في ما حمل على المنصوب :

424 - إِنَّ الرَّبِيعَ الجودَ والخَرِيفَا
يداَ أبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا[3].

فعطف الصيوف على الربيع. والجود : المطر الغزير.

وأنشد أيضا لجرير :

425 - إِنَّ الخِلَافَةَ والنُّبُوَّةَ فيهمُ ... والمُكْرَمَاتُ وسادةٌ أَطْهَارُ[4]

فحمل : المكرمات وما بعدها على موضع "إن"، أو على الابتداء وإضمار الخبر.

(1) في الكتاب : "فيشاركه فيه".
(2) الكتاب 1 /285 - شرح السيرافي 3 /502.
(3) ملحقات ديوان رؤبة 179 من أرجوزة في مدح عبد الله السفاح.
الكتاب وشرح الأعلم 1 /285 لرؤبة - المقتضب 4 /111 - شرح السيرافي 3 /502 - الهمع 2 /144 - المقاصد النحوية 2 /261.
قال الأعلم : "الشاهد فيه حمل الصيوف على المنصوب بأن. ولو رفع حملا على موضعها أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز".
(4) غير وارد في ديوانه - والشاهد في الكتاب وشرح الأعلم 1 /286 - شرح السيرافي 3 /504 - الهمع 2 /144 - المقاصد النحوية 2 /261
غير وارد في ديوانه - والشاهد في الكتاب وشرح الأعلم 1 /286 - شرح السيرافي 3 /504 - شرح المفصل 8 /66 - المقاصد النحوية 2 /362 (لم يشرحه النحاس ولا ابن السيرافي).
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع المكرمات حملا على موضع إن وما عملت فيه، لأنها بمنزلة الابتداء، ويجوز أن تكون معطوفة على المضمر الفاعل في النية... ويجوز أن تكون مبتدأة على معنى والمكرمات فيهم. ولو نصبه حملا على المنصوب بإن لجاز".

واعترض المبرد (على)[1] سيبويه في قوله في هذا الباب :

"ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إن"[2].

فقال : تدخل اللام في خبر إن ولا تدخلها في خبر لكن.[3] والذي أراده سيبويه : أن "لكن" بمنزلة "إن" في العطف الذي ساق الكلام عليه، وسياق الكلام يدل على إرادته. وإنما تدخل اللام على "لكن" لأنها استدراك شيء مما قبلها، ولا تقع في أول الكلام، و"إن" تدخل في أول الكلام، واللام تقدر قبلها، فخالفت "لكن" "إن" في دخول اللام لهذا المعنى.

---

(1) زيادة من تقدير المحقق

(2) الكتاب 1/286.

(3) قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه : "فلو قال في العطف والابتداء والقطع لم ينكر، ولكن قال : في جميع الكلام. وليس كما قال لأن اللام تدخل في خبر إن ولا تدخل في خبر لكن، وذلك قولك : إن زيدا لمنطلق. ولايجوز : لكن زيدا لمنطلق، المقتضب 4/111 وانظر رد ولاد عليه في الانتصار 141 - وهامش المقتضب 4/111.



هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة

وذلك قولك : إن زيدا منطلق العاقل اللبيب[1] بالرفع والنصب.

وهكذا سائر الباب، وهو مفهوم إن شاء الله.

هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الحروف[2] الخمسة انتصابه إذا كان[3] ما قبله مبنيا على الابتداء...

وذلك قوله : إن هذا عبد الله منطلقا[4].

ذكر سيبويه في هذا الباب مسألة، ظاهرها غير جائز إلا أن تحمل/**186** على معنى، وهي قوله : "إن الذي في الدار أخوك قائما". فإن جعلت "قائما" حالا عمل فيها الأخ وأنت تريد أخوة النسب، لم يجز، كما لا يجوز : (زيد أخوك قائما) في النسب، وإن نصبت قائما بالظرف على تقدير : إن الذي في الدار قائما أخوك، صار :قائما" في صلة " الذي" ولم يجز أن يفصل بين الصلة والموصول بالأخ وهو خبر، وإن جعلت "أخوك" في معنى : المؤاخاة والمصادقة، وحملته هو العامل في قائم، جاز وإن حملته على مثل قولك : أنا زيد منطلقا في حاجتك، إذا كان قد عهده قائما قبل هذه الحال، كما يجوز مثله في الابتداء.

قال : "وسألت الخليل – رحمه الله – عن قول الأسدي[5] :

426 - إنَّ بِهَا أَكْتَلَ أو رِزَامَـــا　　خويربين يَنقُفَـانِ الهَـامَـا[6]

---

(1) الكتاب 1 /286 - شرح السيرافي 3/506.

(2) في الكتاب وشرح السيرافي : "الأحرف".

(3) كذا في شرح السيرافي - وفي الكتاب : "إذا صار".

(4) الكتاب 1 /287 - شرح السيرافي 3/506.

(5) في الكتاب : (وسألت الخليل عن قوله : وهو لرجل من بني أسد) لم أعثر على قائله، وقال محقق الكتاب أنه من الخمسين 2 /149.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1 /287 - الكامل 3/43 - المقتضب 4/315 - شرح النحاس 200 - شرح السيرافي 3 /510 مغني اللبيب 1 /89 شرح شواهد المغني 1 /199 - حاشية الصبان 3 /107 - اللسان - (خرب) 1 /359

قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب خويربين على الذم، ولايجوز أن يكون حالا من أكتل رزام، لأن الخبر عن أحدهما لاعتراض (أو) بينهما، ولو كان حالا لأفراد كما تقول إن في الدار زيدا أو عمرا جالسا، لأنك توجب الجلوس لأحدهما فلما لم تكن فيه الحال نصب على الذم".

أكتل ورزام لصان كانا يقطعان الطريق بأرمام - الكامل 3 /43.



فزعم أن "خويربين" انتصبا على الشتم، ولو انتصبا[1] على "إن" لقال[2] : (خويربا)[3].

لأن "أو" لأحد الشيئين، والخارب : سارق الإبل خاصة في قول أبي عبيدة. وقال غيره : يقال لكل لص خارب، والدليل على ذلك أن بعده :

لم يتركا لمسلم طعاما[4].

وأنشد في ما ينتصب على الشتم[5] :

427 - أمِن عَمَلِ الجَرّافِ أمسِ وظُلْمِهِ وعُدْوانِهِ أعتبتمونا بِرَاسِمِ؟

أميري عَدَاءٍ إِنْ حبسنَا عليهِمَا سَهَائِمَ مَالٍ أَودَيَا بِالبَهَائِمِ[6]

"فأميري عداء" : لا يصلح بدلهما من "الجراف" و "راسم" وهما الأميران الظالمان العاديان، لأن "الجراف" مجرور بإضافة "عمل" إليه وراسم : مجرور "بالباء"، وهي في صلة "أعتبتمونا"، ولا تعلق للجراف به، فدعت الضرورة إلى نصب أميري عداء على الشتم.

قال : "ومما ينتصب على المدح والتعظيم، (قول الفرزدق)[7] :

---

(1) في الكتاب : "ولو كان".

(2) في الأصل : "يقال" - وصوابه من الكتاب.

(3) الكتاب 1/287.

(4) انظر الكامل للمبرد 3/43.
وشرح شواهد المغنى 1/1991 مع اختلاف في ترتيب الأبيات.
وذكر السيوطي هذه الرواية، وقال : أنه يروى : (لم يدعا لسارح مقام).

(5) لعبد الرحمن بن جهيم : أحد بني الحارث بن سعد من بني أسد، نسبه إليه ابن السيرافي والبغدادي.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/288 - شرح السيرافي 3/511 - شرح ابن السيرافي 1/530 - شرح عيون الكتاب 148 - الخزانة (2/195 - 196) - اللسان - جرف) (9/26 - 27) قال الأعلم : "الشاهد في نصب أميري عداء على الشتم، ولايجوز نصبه على الحال ولا جره على البدل من الاسمين لاختلاف العامل فيهما ...".

(7) ما بين القوسين زيادة من الهامش.



428 ـ ولكنني استَبْقَيْتُ أَعراضَ مـازِنٍ   وأيامها من مستنير ومظلـم

أناسا[1] بثغر لا تزال رماحهم[2]   شوارع من غير العشيرة في الدم[3]

كأنه قال : أعظم أناسا، وذكر أناسا - والشوارع : الواردة.

والمعنى : أنهم ينالون من العدو، ويخصونه بالمكروه، ويحفظون العشيرة ويحمونها.

وأنشد أيضا في التعظيم، لعمرو بن شأس الأسدي :

429 ـ ولم أر ليلى بعد يوم تعرضت   لنا بين أثواب الطراف من الأدم

كلابية وبرية خيبرية   نأتك وخانت بالمواعيد والذمم

أناسا عدى علقت فيهم وليتني   طلبت الهوى في رأس ذي زلق أشم[4]

كأنه قال : أعظم كلابية، ألا ترى كيف دل على تفخيمه إياها بذكره قبائلها. ونصب أناسا بأعنى. والطراف : القبة من أدم.

ومعنى الأبيات : أن هذه المرأة نأت عنه وقطعت حبله، وقومها أعداء له، فلا مطمع له فيها، وهو مع ذلك مشغوف بها، ولذلك تمنى أن يطلب الهوى في رأس حبل أشم.

وأنشد أيضا في التعظيم[5] : **/187**

---

(1) في الاصل "أناس" (ولاشاهد فيه على هذه الرواية).

(2) في الاصل "راحهم"

(3) ديوان الفرزدق 2 821 و (أناس) فيه بالرفع ولاشاهد فيه على هذه الرواية ـ الكتاب وشرح الأعلم 288 1 ـ شرح النحاس 201 ـ شرح السيرافي 3 511 ـ شرح ابن السيرافي 1 506.

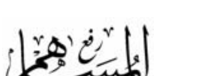
قال الأعلم : "الشاهد في قوله أناسا ونصبه على التعظيم والمدرج، ولايحسن نصبه على الحال لأنه لايتعلق بمعنى قبله يقع فيه".

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 289 ـ شرح النحاس 201 ـ شرح السيرافي 3 512 ـ والبيت الثالث في الخصائص 2 122 ـ وبه (أناس).

قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب كلابية وما بعدها على التعظيم، ونصب أناس على الاختصاص والتشنيع، وليس بأحوال لفساد المعنى..."

وروى البيت الثاني (حبترية) وأثبته الأعلم : (خيبرية) وكرر الكلمة في غير هذا الموضع.

(5) لم أعثر على قائله



430 ـ ضَنِنْتُ بِنَفْسِي حِقْبَةً ثُمَّ أَصْبَحَتْ لِبِنْتِ عطاء بينها وجميعها

ضبابية مرية حابسية منيفا بنعف الصيدلين وضيعها[1]

فنصب "ضبابية" وما بعدها على التعظيم – والنعف : الأصل، والصيدلان : جبل أو موضع.

وأبعد سيبويه أن يكون نصب بعد هذه الأشياء على الحال لضعف المعنى، لأنه لم يرد (لم أر ليلى)[2] في حال ما هي كلابية وبرية خيبرية لأنها أسباب لا تتغير، وكذلك : ضبابية مرية حابسية، فحمل ذلك على تعظيم شأنها بهذه الأشياء الرفيعة الشريفة عنده.

قال : "وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول :

431 ـ أنا ابن سعد أكرم السعد بنا[3].

فنصبه على الفخر والتعظيم[4]"

قال سيبويه : "وقال الخليل : إن من أفضلهم : كان زيدا على إلغاء كان وشبهه بقول الشاعر[5] :

71 ـ فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام[6]

ورد المبرد هذا، وزعم أن كانوا لها اسم وخبر، فاسمها "الواو" وخبرها "لنا" التي قبلها، كأنه قال : وجيران كانوا لنا. والأظهر : كلام الخليل لأن "لنا" من صلة جيران، و "كانوا" دخولها غير مغير الكلام، كأنه قال : وجيران لنا كرام، وأضمر الجيران في كان لئلا يخلوا من فاعل.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 : 289 ـ شرح السيرافي 3 : 512. وانظر هامش الكتاب، الطبعة المحققة 2 : 152 قال المحقق : "لم أجد هذا البيت وتاليه في غير الكتاب" والضباب ومرة وحابس أحياء من بني عامر

(2) ما بين القوسين مطموس معظمه.

(3) ملحقات ديوانه 191 ـ الكتاب وشرح الأعلم (1 : 289 ـ 2 : 96) ـ المقتضب 2 : 221 ـ شرح السيرافي 3 : 513 ـ شرح المفصل 1 : 46 ـ قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب أكرم على الفخر والمدح، وإنما قال أكرم السعد بن ذبيان في غطفان.. ورؤبه من بني سعد بن زيد مناة بن تميم وفيهم الشرف والعدد".

(4) في الكتاب : (نثبه على الفخر) ولفظة التعظيم ليست من كلام سيبويه.

(5) في الكتاب : (بقول الشاعر وهو الفرزدق) وهذا على حدوث النسبة وأنها طارئة على الكتاب.

(6) تقدم تخريج الشاهد ص 137 بنفس الرقم، وانظر رأي المبرد هناك.



قال : "وسألت الخليل - رحمه الله[1]- عن قوله تعالى[2]... : (ويكأن الله)[3] فزعم أنها -وي-(1) مفصولة من كأن، والمعنى وقع(1) على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا"[4].

يريد أن معنى "أي" تنبيه يقولها الإنسان عند تندمه واستعظامه للأمر، ويقولها المندم لغيره والمنبه له.

ومعنى (كأن الله يبسط الرزق)، وإن كان لفظه لفظ التشبيه، فمعناه : التحقيق. وقد قال (الشاعر)[5] :

432 - فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام[6]

ومعناه : الأرض ليس بها هشام، لأنه مات، وهذا من مراثيه.

وزعم الفراء أن "ويك" موصولة بالكاف[7]، وأن الله مفصول عن الكاف، وزعم أن معناها في كلام العرب التقدير، كقول الرجل : أما ترى إلى صنع الله، وكل

---

(1) ما بين العارضتين ولفظة (وقع) ليس من كلام سيبويه

(2) بعد هذا في الكتاب : (وكأنه لايفلح) وعن قوله :).

(3) الآية 82 من سورة القصص 28 - وانظر القطع والائتناف 549.

قال ابن جني في المحتسب : "في ويكأن ثلاثة أقوال : منهم من جعلها واحدة، فلم يقف على وي، ومنهم من يقف على وي، ويعقوب يقف على ويك، وهو مذهب أبي الحسن" انظر الخزانة 408/6.

(4) الكتاب 290/1.

(5) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

والشاعر هو : الحارث بن خالد المخزومي، وهو شاعر كثير الشعر، وهو من شعراء الغزل المكيين، تولى إمارة مكة ليزيد - توفي 80 هـ الخزانة (1 454).

(6) ليس من شواهد الكتاب - انظر ديوانه 92.

الكامل 142/2 - شرح السيرافي 516/3 - المنصف 20/2 - الجني الداني 571 - مغني اللبيب 253/1 - شرح شواهد المغني 515/2 الهمع 133/1.

قال المرادي : "وجملة معاني كأن أربعة معان :

- التشبيه، والتحقيق : ذهب الكوفيون والزجاجي إلى أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه..." وأنشد البيت على أنها للتحقيق"

(7) قال الفراء :

"وقد قال آخرون : إن معنى ويكأن أن (وي) منفصلة من كان كقولك للرجل، وي. أما ترى ما بين يديك، فقال : وي ثم استأنف كأن يعني (كأن الله يبسط الرزق) وهي تعجب، وكأن في مذهب الظن والعلم. ولم تكتبها العرب منفصلة، ولو كانت على هذا لكتبوها منفصلة، وقد يجوز أن تكون كثر بها الكلام فوصلت بما ليس منه كما اجتمعت العرب على كتابة يا ابن أم، قال وكذا رأيتها في مصحف عبد الله" معاني القرآن 2 312.



واحد من مذهب الخليل ومذهب الفراء يتخرج على ما روي عن المفسرين لأن قولهم: "ألم تر"، تنبيه.

وأجاز الفراء وغيره[1] أن يكون "ويك" بمعنى : ويلك، وحذفت اللام لكثرتها في الكلام، وأنشد قول عنترة :

433 ـ ويكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[2]

وهذا المذهب بعيد، لأنه لا يقال : ويلك أن زيدا قائم بفتح "أن" وإنما يقال بالكسر، وحكى الفراء أيضا عن بعض النحويين (أنه)[3] يذهب إلى أنها : ويك بمعنى : ويلك وجعل "أنّ" منصوبة بفعل مضمر، كأنه قال : ويلك أعلم أن الله، وأنكر الفراء هذا، وقال : ألا ترى أنه لا يجوز (في الابتداء)[4] : يا هذا إنك قائم[5].

ويحتمل بيت عنترة أن يكون "الكاف" في "ويلك" للخطاب مثل "الكاف" وفي "رويدك".

---

(1) قال الكسائي : "إن ويك محذوفة من ويلك، فالكاف على قوله ضمير مجرور الجني الداني 353 ـ وقال أيضا : "في ما أظن أراد ويلك ثم حذف اللام، الخزانة 408/6.

(2) ديوان عنتره 219 ـ من قصيدته المعلقة : والبيت بتمامه :

لقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم.

والبيت في شرح المعلقات العشر 116 ـ شرح أشعار الشعراء الستة للأعلم 122/2 ـ معاني القرآن 312/2 ـ شرح السيرافي 517/3 ـ الخصائص 40/3 ـ الجني الداني 353 ـ مغني اللبيب 483/1 ـ شرح شواهد المغني 787/2 ـ الخزانة 406/6.

قال الأعلم في شوح أشعار الشعراء الستة 122/2 : "ويك مركبة من : وي وكاف الخطاب، ووي تعجب، كأنهم قالوا : عجبا لك أقدم، أو هي مخففة ومن ويلك أو ويحك".

وقال الفراء : "وأما حذف اللام من ويلك حتى تصير ويك فقد تقوله العرب لكثرته في الكلام (البيت).

(3) زيادة من شرح السيرافي.

(4) زيادة من كلام الفراء، مثبته في شرح السيرافي.

(5) قال الفراء : "وقد ذهب بعض النحويين إلى أنهما كلمتان، يريد أنه، أراد ويلك فحذف اللام وجعل أن مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال : ويلك اعلم أنه، فأضمر : اعلم، ولم نجد العرب تعمل الظن والعلم بإضمار مضمر في أن، وذلك يبطل إذا كان بين الكلمتين أو في آخر الكلمة، فلما أضمره وجرى مجرى الترك، ألا ترى أنه لايجوز في الابتداء أن تقول ياهذا أنك قائم، ولا يا هذا أن قمت، علمت أو اعلم، أو ظننت أو أظن" معاني القرآن 312/2.



وأنشد سيبويه لزيد بن عمرو بن نوفل[1] : /188

434 - سألتـــان الطــلاق أن رأتـــا مالي قليلا، قد جئتماني بنكر

وي كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضـر[2]

وأنشد في المبتدأ المعترض بين اسم إن وخبرها[3] :

435 - وإلا فاعلمـوا أنـا وأنتـم بغاة ما بقينـا فـي شـقـاق[4]

والتقدير أنا بغاة ما بقينا وأنتم، والشقاق : العداوة والمخالفة.

وفيه تقدير آخر، أن تضمر لأنا خبرا محذوفا يدل عليه ما بعده، وتجعل "بغاة" خبر "أنتم" كأنه قال " : أنا بغاة، وأنتم بغاة، وحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثاني.

---

(1) زيد بن عمر بن نفيل بن عبد العزى الفهري القرشي، كان يطلب دين الحنفية قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم. وكان لا يذبح للأنصاب ولا يأكل الميتة والدم قتل في الشام 17 ق هـ (جمهرة الأنساب 150 - الخزانة 6 516. ونسب البيت عند الأعلم في النكت 1264 للقرشي أو لنبيه بن الحجاج السهمي وإلى هذا الأخير نسبه ابن السيرافي وتردد ابن منظور بين الرجلين.
قال الغندجاني معقبا على نسبة ابن السيرافي في فرحة الأديب 132 : "بدل نسبة هذا الشعر من أخيار قريش وهو زيد بن عمرو إلى أشرارهم وهو نبيه بن العجاج : ونبيه هذا شاعر قرشي قتل في بكر على شركه سنة 2 هـ" (ترجمته : جمهرة الأنساب 165).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 290 وبهما (سألتاني) و (أن رأتاني قل مالي) معاني القرآن 312 - مجالس ثعلب 1 322 - شرح النحاس 203 - شرح السيرافي 3 515 - شرح ابن السيرافي 2 11 - مغني اللبيب 1 483 - شرح شواهد المغني 2 786 - همع الهوامع 2 106 - حاشية الصبان 3 199 - الخزانة 6 404 - اللسان (ša) 15 490 - (ويا) 15 418.
قال الأعلم :
"الشاهد في قوله ويكأن، وهي عند الخليل وسيبويه مركبة من وي ومعناها التنبيه مع كأن التي للتشبية ومعناها ألم تر"

(3) هو بشر بن أبي حازم - ديوانه 165.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 290 - شرح النحاس 203 - شرح السيرافي 3 518 - شرح ابن السيرافي 2 13 - الإنصاف 1 190 - شرح المفصل 8 69 - أوضح المسالك 1 258 - الخزانة 10 293 - المقاصد النحوية 1 271.
قال الأعلم "الشاهد في رفع قوله، وأنتم على التقديم والتأخير.. وأنتم مبتدأ والخبر محذوف".



هذا باب كم[1]

ذكر سيبويه في هذا الباب أن "كم" تكون فاعلة[2]، وهي لا تكون فاعلة أبدا، لأنها أول الكلام في اللفظ، وإنما أراد أن ضميرها فاعل، وهي وضميرها شيء واحد، فهي في المعنى فاعلة وإن كانت مبتدأة.

وذكر أن الفصل بين "كم" وما نصبته يجوز جوازا حسنا، كأنه صار عوضا من تمكنها.

فإن قال قائل فيلزم من "خمسة عشر" ونظائره أن يجوز الفصل جوازا حسنا ليكون عوضا من تمكنها. فللمحتج عن سيبويه أن يقول : قد كثر الكلام "بكم" لأنه في كل مستفهم عنه من المقدار، فاجتمع كثرة الاستعمال إلى منع التمكن، ولم يكثر في باب : خمسة عشر" ويجوز أن تقول : إن خروج "كم" عن التمكن أشد من خروج "خمسة عشر"، لأن "كم" تبنى على السكون، و"خمسة عشر" على الحركة، فجعل في "كم" الفصل (للانتهاء)[3] في الخروج عن التمكن.

وذكر أن "كم" تنصب في الاستفهام، وتخفض في الخبر[4].

---

(1) الكتاب 1 / 291 - شرح السيرافي 3 / 521.

(2) قال سيبويه : "أماكم في الاستفهام إذا أعلمت في ما بعدها، فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون قد عمل في ما بعده" 1 / 291.

(3) غير واضح في الأصل : رسمت الكلمة بأقرب الحروف إلى الأصل.

(4) قال ابن هشام في الفرق بين كم الخبرية والاستفهامية :

"ويفرقان في خمسة أمور : أحدها أن الكلام مع مية. والثاني : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر. والثالث : أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية. والرابع : أن تمييزكم الخبرية مفرد أو مجموع، تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت، ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردا خلافا للكوفيين. والخامس : أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجركم بحرف جر، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان :

النصب وهو الكثير، والجر خلافا لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوبا، لا بالإضافة خلافا للزجاج..." مغني اللبيب 1 / 244



فإن قال قائل : لم صارت التي للاستفهام أولى بالنصب والأخرى أولى بالخفض؟

قيل له : "إن التي في الخبر تضارع "رب" وهي حرف، فلما وجب للتي تضارع "رب" الخفض بالمضارعة، وجب للأخرى النصب، لأن العدد إنما عمل نصبا أو خفضا . ومما يقوي ذلك أن الاستفهام مضارع للفعل، والفعل له ناصب، فلذلك جعلت بمنزلة ما ينصب.

واعلم أن بعض العرب ينصب بها في الخبر[1] حملا على الاستفهام وهو الأصل، لأن "كم" عدد مبهم، فأصلها الاستفهام، لأن المستفهم يحتاج أن يبهم ليشرح له ما يسأل عنه، وليس الأصل في الإخبار الإبهام، فإذا نصب بها في الخبر، جاز أن يكون المنصوب جماعة، لأن معناها وهي ناصبة في الخبر، كمعناها خافضة، فصار كقولك : مائتين عاما، وثلاثة أثوابا إذا نون ضرورة.

قوله : "ولم يرد من المسئول أن يفسر"[2]

أي على السائل أن يفسر فيقول : كم درهما أو دينارا لك؟

فيقول المسئول : عشرون أو ثلاثون، وإن شاء قال : عشرون درهما أو ثلاثون درهما، وأتى بالنوع توكيدا، وإذا حذفه، دل الكلام عليه، لأن السائل قد ذكره، فلا اضطرار بالمجيب إلى ذكره. ولو لم /189 يبين السائل النوع لم يدر المسؤول بأي شيء يجيبه.

ومعنى قوله : "ولو أراد المسئول عن ذلك أن ينصب عبدا أو عبدين"[3] خرج عن حد الجواب وصار سائلا، لأنه إذا نصب، فإنما ينصب بكم، والذي يلفظ بكم هو سائل، فإن أظهرها فقال في جوابه : كم عبدا و(كم)[4] عبدين؟ فقد (أحال)،

---

(1) وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييزكم الخبرية إذا كان الخبر مفردا.
انظر مغني اللبيب 1 244 – 245 وشرح السيرافي 3 521 – والجني الداني 261.

(2) الكتاب 1 297 – وبه (أن يفسر له).
وفي الطبعة المحققة 2 169 "ولم يرد السائل من المسؤول..".

(3) الكتاب 1 297

(4) مطموس في الأصل : صوابه من شرح أبي سعيد.



لأنه يسئل وحقه أن يجيب، وإن لم يظهر "كم" فلا بد من أن يقدرها مضمرة، فيشارك من أظهرها[1] ويزيد عليه في إعمالها مضمرة وهي وأمثالها لا تضمر لضعفها.

وبين سيبويه في آخر الباب أن "كم" اسم، و"رب" حرف بأن جاء "لكم" بخبر المبتدأ كقول: "كم غلاما لك ذاهب؟ وكذا، كم مأخوذ بك؟ وتقديره : كم رجلا مأخوذ بك؟، ولو نصب "ذاهب" على الحال لجاز)[2]، ولا يجوز نصب "مأخوذ"، لأن الكلام لا يتم دونه ولا يجوز في "رب" أن تقول : رب مأخوذ بك لأنها حرف فلا يخبر به.

وأنشد في ما فصل في العدد عن التمييز ضرورة[3] :

436 ـ على أنني بعدما قد مضى   ثلاثون ـ للهجر حولا كميلا

يذكرنيك حنين العجول   ونوح الحمامة تدعو هديلا[4]

العجول : الناقة التي فقدت ولدها. ونصب "هديلا" بمعنى يدعو كأنه قال : تهدل هديلا. والهديل : صوت الحمام. والمعنى أن مدة الهجر وإن طالت فهو لا يسلو عنها، بل يتذكرها بالأصوات الحنينة ويشتاق إليها.

وأنشد في ما أضمرت فيه رب[5] :

---

(1) في الأصل : "إظهارها" : وصوابه من شرح السيرافي.

(2) زيادة من تقدير المحقق.

(3) للعباس بن مرداس نسبه إليه السيوطي والعيني وذكر البغدادي أنه من الخمسين

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/292 ـ المقتضب 3/55 ـ مجالس ثعلب 2/424 شرح النحاس 205 (ينادي هديلا) ـ شرح السيرافي 3/522 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 145 ـ الإنصاف 1/308 ـ شرح المفصل 4/130 ـ مغني اللبيب 2/745 ـ شرح شواهد المغني 2/908 ـ الهمع 1/254 ـ حاشية الصبان 4/71 ـ الخزانة 3/299 ـ المقاصد النحوية 4/489.

قال الأعلم : "الشاهد في فصله بين الثلاثين والحول بالمجور ضرورة، فجعل سيبويه هذا تقوية لما يجوز في كم من الفصل عوضا لما منعته من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير لتضمنها معنى الاستفهام والتصدير بها ذلك. والثلاثون ونحوها من العدد لاتمتنع من التقديم والتأخير لأنها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدر فعلت في المميز متصلا بها على ما يجب في التمييز وقد بينت هذا بعلته في كتاب النكت"

(5) هو العنبري : نسب إليه في الكتاب وشرح الاعلى "وسيكرره الأعلم 1219 من غير نسبة



437 ـ وَجَدَّاءَ ما يرجى بها ذو قرابة لعطف، وما يخشى السُّمَاةَ رَبِيبُهَا[1]

فخفض جداء بالإضمار. وغير سيبويه يزعم أن الواو عوض منها[2].

والجداء : فلاة لا ماء فيها. وصف أنها لا يرجى بها عطف من ذوي قرابة بشيء من طعام أو شراب لبعدها وقلة مائها، وأن وحشها الربيب بها لا يخشى صائدا لبعدها عن الأنيس وتعذرها على من أراد الوصول إليها، فوحشها آمن من أن يصاد. وواحد السماة : سام، وهو الذي يصيد نصف النهار.

وأنشد في ما حمل على الفعل[3] :

438 ـ وَمِثْلَكَ رَهْبَي قد تركت رَذِيَّةً تقلب عينيها إذا مر طائر[4]

فنصب مثلك بتركت، ولو خفضه بإضمار رب لجاز. والرهباء : الخائفة والرذية : الساقطة المعيبة من طول السفر – يصف ناقة تركها بفلاة من الأرض لإعيائها. فهي خائفة تقلب عينيها إذا مر طائر مخافة أن يكون سبعا يأكلها.

وأنشد لزهير[5] :

439 ـ تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها[6]

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم (1/294 – 2/144) – الكامل 136/3 وبه (هوادة) بدل (قرابة) و(العرف ولا يخش) بدل (العطف وما..) شرح النحاس 206 – شرح السيرافي 525/3 اللسان (جدد) 110/3 – (سما) 400/14.

(2) قال الأعلم في موضع ثان : "والواو عند المبرد بدل من رب" النكت 372.

(3) هو أبو الربيس التغلبي واسمه عباد بن عباس التغلبي أحد لصوص العرب. وزعموا أنه من سراق الإبل وهو شاعر إسلامي عاش زمن عبد الملك بن مروان (ترجمته الخزانة 90/6) – نسبه إليه ابن السيرافي– ونسبه محقق الكتاب في حواشي البيان والتبين لأبي الربيس– أو الجون المحرزي، وتردد البغدادي بينهما.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 294/1 من غير نسبة – شرح النحاس 206 – شرح السيرافي 526/3 – شرح ابن السيرافي 572/1 – الإنصاف 378/1 – الخزانة 85/6 – وروى (فمثلك أو خيرا تركت ردية) وعجزه (إذا طار طائر).

(5) نسب البيت إلى زهير في الكتاب وشرح الأعلم وشرح المفصل، وليس في ديوانه ونسبه العيني إلى ولده كعب وليس في ديوانه أيضا. ونسب للأعشى وليس في ديوانه.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 295/1 – شرح النحاس 207 – شرح السيرافي 527/3 – الإنصاف 306/1 – المقتضب 743/2 – شرح المفصل 129/4 – حاشية الصبان 83/4 – المقاصد النحوية 491/4 – اللسان (غور) 35/5.

قال الأعلم : "الشاهد في فصل كم من المجرور بها ونصبه على التمييز لقبح الفصل بين الجار والمجرور".



فنصب محدودبا لما فصله من كم، والمعنى : كم بين هذه الناقة وبين سنان من فلاة محدودب غارها.

وأنشد للقطامي : /190

440 ـ كم نالني منهم فضلا على عدم   إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل[1]

فنصب "فضلا" لما فصله من "كم". والمعنى " كم فضل نالني منهم بعد فقر شديد لا أكاد أحتمل، وتصرف من أجله. ويروى أجتمل بالجيم أي أذيب الشحم ـ والجميل : الودك.

وأنشد أيضا[2] :

441 ـ كم (قد)[3] فاتني بطل كمي   وياسر فتية سمح هضوم[4]

فرفع البطل وجعل كم ظرفا واقعا على المرار. والياسر : المقامر والهضوم : الذي يهضم المال بكثرة العطاء. والكمي : الذي يكمي شجاعته أي يخفيها إلا في وقت الحرب.

وأنشد أيضا[5] :

---

(1) ديوانه 6 – الكتاب وشرح الأعلم 295/1 – المقتضب 60/3 – شرح النحاس 207 – شرح السيرافي 527/3 – جمهرة أشعار العرب 655 – وبه (فضل : بالرفع) – المقتصد 743/2 – الإنصاف 305/1 – شرح المفصل (129/4 ـ 131) الهمع 255/1 – حاشية الصبان 82/4 – الخزانة 477/6 – المقاصد النحوية 494/4 – قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب ما بعدكم على التمييز من أجل الفصل".
قال البغدادي : "ويجوز عند الفراء خفض فضل، ولا يجوز جر التمييز مع الفصل عند باقي النحاة إنما يوجبون نصبه – (الخزانة)– وقال سيبويه "إن شاء رفع الفضل بنالني" (الكتاب).

(2) عده محقق الكتاب من الخمسين 166/2 وهو للأشهب بن رميلة، نسبه إليه ابن السيرافي والغندجاني.

(3) ساقط من الأصل.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 295/1 ـ المقتضب 62/3 ـ شرح النحاس وبه (بطل كريم) 208 ـ شرح السيرافي 528/3 ـ شرح ابن السيرافي 575/1 ـ فرحة الأديب 188 ـ والكتاب الطبعة المحققة 166/2 ـ (فكم قد ...) ـ وروى في المقتضب بخفض : بطل وكمي وياسر وسمح هضوم) : وذكر القرافي مجرورة. قال : "ولولا أن هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفع"
وقع الأعلم : "*الشاهد فيه وقوع كم ظرفا لتكثير المرار. والمعنى كم فاتني كمي*".

(5) وقع اختلاف في نسبة هذا البيت بين نسبته إلى عبد الله بن كريز، أو أبي الأسود الدؤلي أو أنس بن زنيم ـ قال البغدادي نسبه صاحب الأغاني إلى أنس من قصيدة قالها : لعبد الله بن زياد بن سمية



442 - كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخلُهُ قد وضعه[1]

فخفض مقرفا بكمِ وقد فصل بينهما وهو جائز في الشعر. والمقرف : النذل اللئيم الأب وأصله في الخيل.

وأنشد أيضا[2] :

443 - كم فيهم ملك أغر وسوقة حكم بأردية المكارم محتبي[3]

فملك، خفض "بكم"، ولو نصب لكان الوجه من أجل الفصل، والرفع جائز على أن يكون كم لتكثير المرار.

وأنشد أيضا[4] :

444 - كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع[5]

الدسيعة : العطية، والمعنى : كثير العطية – وقيل الدسيعة : الجفنة، وهي أيضا كناية عن العطية، وقيل الدسيعة : الذراع، فيكون على هذا : ضخم الدسيعة

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1/296 - المقتضب 3/61 - شرح النحاس 208 - شرح السيرافي 3/529 - شرح ابن السيرافي 2/30 - الإنصاف 1/303 - شرح المفصل 4/132 - حاشية الصبان 4/82 - الخزانة 6/467 - المقاصد النحوية 4/393.

قال الأعلم : "الشاهد فيه جواز الرفع والنصب والجر في مقرف، فالرفع على أن يجعل كم ظرفا ويكون لتكثير المرار وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر... والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين كم في الجر.

وأما الجر فعلى أنه أجاز التمييز لقبح الفصل بين كم وما عملت فيه بالمجرور ضرورة، وموضع كم في الموضعين موضع رفع بالابتداء. والتقدير كثير من المقرفين نال العلى بجود"

(2) عده محقق الكتاب من الخمسين، وهو للفرزدق في ديوانه 1/38 من قصيدة يمدح فيها خندف وقبائلها والرواية به (كم في من ملك) مسبه إليه ابنا السيرافي.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/296 - شرح السيرافي 3/529 - شرح ابن السيرافي 1/503 - الكتاب 2/168 الطبعة المحققة - قال الأعلم : "الشاهد فيه خفض ملك بكم مع الفصل بالمجرور ضرورة، ولو رفع أو نصب لجاز"

(4) هو الفرزدق كما زعم العيني، ونقل ذلك البغدادي وليس في ديوانه.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/296 - المقتضب 3/62 - شرح السيرافي 3/529 - الإنصاف 1/304 - شرح المفصل 4/130 - حاشية الصبان 4/82 - الخزانة 6/476 المقاصد النحوية 4/492.

قال الأعلم : "الشاهد فيه خفض سيد بكم ضرورة، ولو رفع (سيد) أو نصب لجاز كما تقدم، وروى البيت في الكتاب (بني سعد بن بكر) بتقديم بني سعد ورواه الأعلم (بني بكر بن عمرو).



كناية عن الشدة. وإن شئت عن كثرة العطاء، كما يقال : فلان طويل الذراع، أي واسع المعروف.

هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام

وذلك قولك : له كذا وكذا درهما. وهو مبهم في الأشياء...[1] وكناية للعدد بمنزلة فلان[2].

وبمنزلة : ذيت وذيت، وكيت وكيت، وكذلك كأين رجلا قد رأيت وكأين من رجل.

قال عمرو بن شأس :

445 ـ وكائن رددنا عنهم من مدجج　　يجيء أمام القوم يردي مقنعا[3]

"فكائن" بمعنى "كم" وبمعنى "رب" وهي : "أي" دخلت عليها كاف التشبيه كما دخلت على أن في قولك : "كأن"، وفيها خمس لغات، أصلها كلها : كائن وهي "كأي وكاء وكئ وكأى وكأ"[4]، وهي تنصب ما بعدها بلزوم التنوين لها. وتدخل على المنصوب "من" لتخرجه من معنى المفعول إلى معنى التمييز، لأن المفعول قد يصح وقوعه بعده في بعض المواضع.

---

(1) بعد هذا في الكتاب (بمنزلة كم، وهو كناية..).

(2) الكتاب 1 297 - شرح السيرافي 3 537.

(3) شعر عمرو 38 - وبه (متوج) بدل مدجج) و (أمام الألف) - الكتاب وشرح الأعلم 1 297 وبهما (أمام الألف) و(عنكم) بدل (عنهم) الكامل 3 321 - شرح النحاس 209 - شرح السيرافي 3 538 - المسائل البغداديات 393 - شرح ابن السيرافي 1 497 - (أمام الخيل) بدل (أمام القوم) - الهمع 1 256.
قال الأعلم : "الشاهد في قوله كائن ومعناها معنى كم، وفيها لغات : كائن على لفظ فاع من المنقوص نحو ناء وجاء، كئ على وزن كيع، وكاءين على وزن كعي، وكئن على وزن كع، ومعناها كلها معنى كأي، وهي بتأويل كم ورب وقد بينت أصلها وحكمها وعلتها في كتاب النكت".

(4) في الأصل : (كائن وكائن وكئين وكئين وكائن) وأثبت ما ورد في شرح السيرافي وشرح المفصل، وكتب النحو.
قال ابن يعيش : "قالوا : كأي، وكاء، وكئ، وكأي، وكأ، حكى ذلك أحمد بن يحيى ثعلب - شرح المفصل 4 136. وانظر شرح السيرافي 3 539.



فأما اللغات فأصلها /191 وأفصحها : "كأين" مشددة، والوقف عليها بغير تنوين، وبعدها في الفصاحة "كائن" على مثال "كاعن".

قال المبرد[1] : لما دخلت "الكاف"، جعلت مع "أي" اسما واحدا.

وحذفت "الياء" الأولى مع "أى"، وجعل التنوين عوضا من "الياء" المحذوفة.

فالذي يوجبه مذهبه (أن)[2] يجعل على وزن فاعل، الكاف منه كفاء الفعل وبعد الكاف ألف فاعل، وبعدها الهمزة التي في أول "أى"، وقد حذفت إحدى اليائين، فتكون الهمزة في موضع عين الفعل، والياء الباقية في موضع لام الفعل، ودخل عليه التنوين الذي كان في "أى"، فسقطت الياء لاجتماع الساكنين "فصار كائن ولزمت النون عوضا[3].

وأما كيء على وزن كيع فحكاه أبو العباس.

وأما كأين فحكاه أبو الحسن بن كيسان، وهو حكى أيضا كئن.

ومعنى كأي عند سيبويه كمعنى "رب". وقال الفراء : معناها "كم".

وقول سيبويه أصح، لأن الكاف حرف دخوله على ما بعده كدخول "رب"، و"كم" في نفسها اسم، وأنت تقول " كم لك؟، ولا تقول كأين[4] لك؟، كما لا تقول : رب لك.

---

(1) قال المبرد بعد إنشاد البيت : "وهذا أكثر على ألسنتهم لطلب التخفيف وذلك الأصل، وبعض العرب يقلب فيقول كيئ يا فتى فيؤخر الهمزة لكثرة الاستعمال" الكامل 321/3.

ونقل رأي المبرد – ابن يعيش : " قال : وكان أبو العباس يذهب إلى أن الكاف لما لحقت أول أي وجعلت معها اسما واحدا بنوا منها اسما على زنة فاعل فجعلوا الكاف فاء، وبعدها ألف فاعل، وجعلوا الهمزة التي كانت فاء في موضع العين وحذفوا الياء الثانية من أي والياء الباقية في موضع اللام.." شرح المفصل 136/4.

(2) مطموس في الأصل.

(3) قال أبو علي . في كائن " : والقول في ذلك أنه مقلوب، وحقيقة ذلك وبسطه أن الأصل كأى بالكاف زائدة للتشبه داخله على أي، ثم أخرت الهمزة وقدمت الياء فصار كي فقدمت الياءان وأخرت الهمزة، تقديره كيع. ولحق الهمزة التنوين، كما كان يلحق الياء المدغم فيها. وإنما جاز هذا القلب فيما هو مركب من كلمتين، وحكم هذا القلب أن يكون في كلمة كان من كلمة واحدة كقسي ونحوه لكثرة استعمالهم الكلمة". المسائل البغداديات 393 . وانظر شرح السيرافي 540/3 – وشرح المفصل 136/4.

(4) في شرح أبي سعيد " كأي"



وفي ذيت وذيت، وكيت وكيت إذا خففت ثلاث لغات، الضم والكسر والفتح فإذا شددت، فالفتح لا غير، لأن الهاء وما قبلها بمنزلة خمسة عشر، وشغر بغر[1].

هذا باب ما ينتصب نصب كم إذا كانت منونة....[2]

وذلك ما كان من المقادير، وذلك[3] قولك : ما في السماء موضع راحة[4] سحابا، ولي مثله عبدا[5].

اعلم أن المقادير في الكيل والوزن والعدد والمساحة وغير ذلك يجرى مجرى واحدا.

فقوله : "مافي السماء موضع كف سحابا" : مقدار من المساحة كما أن عشرين مقدار من العدد، وسحابا هو النوع الذي يفسره، كما أن درهما نوع يفسر العشرين.

"ولي مثله" أي : مقداره، أي : ما يقادره ويماثله في عدده. و"عبدا" هو النوع، فنصب هذه هالأشياء كنصب ما بعد العشرين لأن المقصد فيها كلها واحد.

قوله : "فاستخرج على المقدار نوعا، والنوع هو المثل، ولكنه ليس من اسمه"[6].

يعني أنه ليس بنعت له وإن كان هو هو.

---

(1) قال ابن يعيش : "وفي كيت وذيت ثلاث لغات : الفتح والكسر والضم، وأصله أن يكون ساكن الآخر على أصل البناء، وتحريكه لالتقاء الساكنين فمن فتح فطلبا للخفة لثقل الكسرة بعد الياء كما قالوا : أين وكيف. ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين. ومن ضم فتشبيها بقبل وبعد.
قال الزمخشري : وأصلهما : كية وذية، وقد نطقت بذلك العرب ولا تستعمل كيت وذيت إلا مكررتين" شرح المفصل 4/ 137.

(2) بعد هذا في الكتاب (في الخبر والاستفهام) وهو من تمام الترجمة.

(3) في الكتاب : "نحو قولك" ورواية موافقة لما في الكتاب الطبعة المحققة 2/ 172.

(4) في الكتاب : "موضع كف" – وسيذكر هذه العبارة الأعلم بعد أسطر.

(5) الكتاب 1/ 298 شرح السيرافي 3/ 542.

(6) الكتاب 1/ 298.



وأنشد لكعب بن جعيل :

446 ـ لنا مرفد سبعون ألف مدجج فهل في معد فوق ذلك مرفدا[1]

المعنى : لنا مرفد هذا عددهم على التكثير، فهل في معد فوق ذلك؟ أي : عدد فوق ذلك مرفدا، فهو كقولك : لي مثله عبدا.

فمرفد : هو العدد المقدر، كما أن العبد هو المثل، وكذلك : لا كزيد فارسا، معناه : لا فارس كزيد من الفرسان، فقولك : من الفرسان يدخل زيد فيه، وفيه معنى التعجب، ولو قلت : لا كزيد فارس لم يكن من الأول لأنه بمنزلة : لا كزيد أخوك /**192**.

هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير

وذلك قولك : ويحه رجلا... وحسبك به رجلا[2]

اعلم أن جميع ما ذكر في هذا الباب من الهاءات، إنما هو ضمير ما قد ذكر فيبنى[3] عليه، ويذكر اللفظ الذي يستحق به المدح فيقال : ويحه رجلا، فيدل بهذا على أنه محمود في الرجال متعجب من فضله فيهم، فإذا قلت : "ويحه فارسا" دللت على أنه متعجب منه في فروسيته[4] فيقع له المدح والتعجب بهذا، وقد يكون مذموما ومقصرا في غيره، فلذلك انتصب على التمييز، لأن الأول المذكور يقتضيه فتبينه به، وهو يشبه باب نعم رجلا وبئس غلاما.

---

(1) الكتاب 1/299 – وعجزه في 353 – وشرحه الأعلم في الموضعين – وسيكرره في النكت 744 – إعراب القرآن 3/794 – شرح النحاس 210 وبه (من معد) شرح السيرافي 3/543 – شرح ابن السيرافي 2/12.

روى صدره (ومرفدنا سبعون ألف مدجج) – شرح عيون الكتاب 53 شرح المفصل 2/114 – وبه (دون) بدل (فوق).

قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب مرفدا على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار إليه، وهو ذلك".

(2) الكتاب 1/299 – شرح السيرافي 3/545.

(3) في شرح السيرافي : "فيجرى عليه".

(4) في الأصل : "فروسته" من غير ياء.



قال : ومثل ذلك قول عباس بن مرداس :

447 ـ ومره يحميهم إذا ما تبددوا ويطعنهم شزرا فأبرحت فارسا"[1]

وأنشد للأعشى :

448 ـ فأبرحت ربا وأبرحت جارا[2]

وأول البيت :

تقول ابنتي حين جد الرحيل فأبرحت ربا وأبرحت جارا (1)

قوله : أبرحت فارسا أي : بالغت في الفروسية وأفرطت، ومنه برح به : إذا بالغ في الشدة عليه، وقيل : معنى (أبرحت ربا وأبرحت جارا) أي أعظمت وأكرمت، أي : اخترت ربا كريما وجارا عظيم القدر، يعني : الممدوح الذي رحل إليه.

هذا باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمرا

وذلك أنهم[3] بدأوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير.. وذلك قولهم : نعم رجلا عبد الله، كأنك قلت : حسبك به رجلا.. ومثل ذلك : ربه رجلا)[4].

اعلم أن باب نعم وبئس يلزمه ذكر شيئين : أحدهما : الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم، والآخر : الممدوح أو المذموم، وذلك قولك : نعم الرجل زيد، وبئس

---

(1) ديوانه 71 – من قصيدة قالها في الجاهلية قبل إسلامه وهي في الأصمعيات 206 ورواية البيت (وقرة يحميهم) – الكتاب وشرح الأعلم 1/ 299 – المقتضب 2/ 151 وبه (يرميهم) موضع (يحميهم) – شرح النحاس 210 – شرح السيرافي 3/545 – شرح ابن السيرافي 1/ 507 – همع الهوامع 2/ 90 – الخزانة 8/ 321 – قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب فارس على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح".

(2) ديوان الأعشى 37 – الكتاب 1/ 299 – وذكر الأعلم عجز البيت وشرحه ثم ذكر صدره وهذا يدل على أن رواية الكتاب كانت العجز وحده وألحق الصدر من بعد، وانظر الطبعة المحققة 2/ 172 حيث ورد العجز وحده- نوادر أبي زيد 55 – شرح النحاس 211 – شرح السيرافي 3/ 545 – الخزانة 3/ 302 وأورد البغدادي في صدر البيت روايتين هما : (تقول لي حين حان الرحيل) و (أقول لها حين جد الرحيل). قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب رب وجار على التمييز، والمعنى أبرحت من رب ومن جار أي بلغت الفضل في هذا النوع".

(3) في الكتاب : "لأنهم".

(4) الكتاب 1/ 200 – شرح السيرافي 3/ 548.



القادم غلامك، فالاسم الذي يستحق به المدح أو الذم هو الاسم الذي تعمل فيه نعم وبئس والمستحق لهذا هو : زيد والغلام، فلا بد من الإتيان بهما جميعا إلا أن يتقدم ذكر الممدوح والمذموم فتحذفهما لما جرى من ذكرهما.

ورد المبرد على سيبويه ترجمة الباب، وألزمه المناقضة فيها لأنه قال :

هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا

ثم جاء بعده نعم الرجل عبد الله فجاء بالرجل مظهرا.

والذي أراده سيبويه : أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمرا إذا بني ذلك المعروف، وعلى أن يفسر بما بعده وشبهه بقولك : إنه كرام قومك، فالهاء إضمار الحديث الذي يأتي بعده، ولا يجيء إلا مضمرا لأنه قد لزمه التفسير، وكذلك الاسم الذي يعمل فيه نعم -وبني على التفسير- لا يكون إلا مضمرا.

واعلم أنك إذا قلت : ربه رجلا، فليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره، ولو كانت كذلك لصارت معرفة **/193** ولم يجز أن تلي رب لأنه لا يليها إلا نكرة، ولكنها ضمير مبهم يحتاج إلى التفسير بغيره، فضارع النكرات إذ كان لا يخص كما أن النكرات لا تخص.

ومعنى ربه رجلا : رب رجل، وقال الزجاج : معناه : أقلل به في الرجال[1].

وأنشد سيبويه[2] :

449 - هل تعرف الدار يعفيها المور

والدجن يوما والسحاب المهمور

---

(1) قال المرادي متحدثا عن معاني (رب) : (ومما جاءت فيه للتقليل قولهم ربه رجلا إذا مدحوه، وهذا تقليل محض لا يتوهم فيه، لأن الرجل لا يمدح بكثرة النظير، وإنما يمدح بقلة النظير . وإنما يريدون بقولهم : ربه رجلا : إنه قليل غريب في الرجال، كأنهم قالوا : ما أقله في الرجال، أي ما أقل نظيره). الجنى الداني 439 - وانظر شرح عيون الكتاب 152 ومغني اللبيب 1/179.

(2) في الكتاب وشرح الأعلم لبعض السعديين ونسبه أبو زيد في نوادره إلى منظور بن مرثد وينسبه بعضهم إلى أبيه مرثد ومنهم من ينسبه إلى أمه حبة(- ونسبه ابن السيرافي إلى حميد الأرقط.



لكل ريح فيه ذيل مسفور[1]

استشهد بهذا لأن الضمير المتصل بفيه راجع على الدار، والدار مؤنثة، وجاز ذلك لأنها بمعنى المكان، ومثل هذا قولهم : هذا البلد نعم الدار، فذكر نعم لأن الدار بمعنى البلد.

وذكر سيبويه في هذا الباب "حبذا" لأن معناها ومعنى نعم في المدح والثناء سواء، فإذا قلت : حبذا زيد فمعناه : المحمود زيد وحب : فعل، ذا : فاعله، وبنى معه وجعلا بمنزلة شيء واحد يقع موقع اسم مبتدأ في الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، نحو "هلم" في لغة أهل الحجاز، لأنهم يجرونه في جميع الكلام مجرى واحدا، كقوله تبارك وتعالى : (هلم إلينا)[2].

وأنشد سيبويه للراعي في ما أتى على معنى التعجب :

450 ـ فأومأت إيماء خفيا لحبتر　　　ولله عينا حبتر أيما فتى[3]

والمعنى : أيما فتى هو. وإنما جاء به مع "حبذا" لأن فيه معنى التعجب من الفتوة، كما كان في حبذا : معنى التعجب.

وذكر سيبويه من الأسماء التي لا تستعمل إلا في النفي أسماء ليبين حكمها ومواقعها، وأنها لا تقع تفسيرا لشيء من المقادير التي تفسر بالأنواع، والذي ذكر : "أحد وكراب وأرم وكتيع وعريب"[4] ومعناها كلها واحد، ولا تقع إلا في النفي لاستغراق الجنس ولها نظائر في الكلام كثيرة ذكرها أهل اللغة.

---

(1) الكتاب 1/302 وبه (العجاج المهمور) وشرح الأعلم برواية النكت نوادر أبي زيد 236 - شرح النحاس 212 - شرح السيرافي 3/551 - شرح ابن السيرافي 2/23 (والعجاج المهمور) وروى الأول : (دار لأسمى يعفيها المور) المنصف 1/289 - اللسان (بلد) 3/94 (ذيل) 11/260. قال الأعلم : "الشاهد فيه تذكير الضمير من قوله فيه لأن الدار والمنزل بمعنى".

(2) الآية 18 من سورة الأحزاب 33 - وانظر القطع والائتناف 574.

(3) ديوانه 177 - الكتاب وشرح الأعلم 302 - الكامل 4/43 - شرح النحاس 212 - شرح السيرافي 3/552 - شرح ابن السيرافي 1/242 - شرح ابن عقيل 3/65 وبه (فلله) وضبط (أيما) بالنصب - الهمع 1/93 حاشية الصبان (1/168 - 2/262) - المقاصد النحوية 3/423.
قال الأعلم : "الشاهد فيه قوله أيما فتى لما تضمن من معنى المدح والتعجب الذي ضمنته نعم وحبذا، ورفعه بالابتداء، والخبر محذوف والتقدير أي فتى هو وما زائدة مؤكدة"
قال المبرد : "وهذا البيت ينشد على وجهين برفع ونصب أيما" الكامل.

(4) الكتاب 1/303.



هذا باب النداء[1]

أنشد سيبويه[2] في هذا الباب مستشهدا لما نعت من المفرد بالمضاف :

451 - أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائـــرا فقد عرضت أحناء حق فخاصم[3]

الأحناء : النواحي، واحدها حنو، والمعنى : قد أمكنك الحق فاطلبه.

وأنشد لرؤبة :

452 - إني – وأسطار سطرن سطرا

لقائل : يا نصر نصرا نصرا[4]

أنشده على أنه جعل الثاني عطف البيان الذي يقوم مقام الصفة فقد خولف في هذا، فقال الأصمعي : النصر : المعونة، فهو على هذا منصوب على المصدر كأنه قال : عونا عونا، وقال أبو عبيدة كان نصر بن سيار له حاجب يقال (له)[5] نصر، فقال : يا نصر، يعني حاجبه، يغريه به[6].

---

(1) الكتاب 1 /303 - شرح السيرافي 3 /32.

(2) لم أعرف قائله.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 /303 – المقتضب 4 /209 – شرح النحاس 214 – شرح السيرافي 3 / ورقة 32 – المقتصد 2 /771 – شرح المفصل (2 /4) وبه (أحناء آمر) – اللسان (حنا) 14 /204.

قال الأعلم : "الشاهد في قوله : أخا ورقاء ونصبه جريا على موضع المنادى المفرد لأنه مدعو، فهو في موضع نصب. وورقاء حي من قيس".

(4) ملحقات ديوان رؤبة 174 من قصيدة في نصر بن سيار أمير خراسان. الكتاب وشرح الأعلم 1 /304 - المقتضب 4 /209 – شرح النحاس 214 وبه (يا نصر نصر نصرا) – شرح السيرافي 3 /33 برواية النحاس الخصائص 1 /340 – شرح المفصل (2 /3 – 3 /72) – مغني اللبيب (2 /508 - 517 - 597) وشرح شواهد المغني 2 /812 وبهما (نصر نصر نصرا) الهمع 1 /447 – الخزانة 2 /219، المقاصد النحوية 4 /116.

(5) زيادة من تقدير المحقق.

(6) قال الزجاج : "نصر الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة، وقال الجرمي : النصر : العطية وكان المازن يقول : يا نصر نصرا نصرا ينصبهما على الإغراء، لأن هذا نصر حاجب نصر بن سيار، وكان حجب رؤيته ومنعه من الدخول.

وروى نصر الثاني أيضا ضمة بلا تنوين، كالأول على أنه توكيد لفظي له تبعه في البناء، وروى صاحب اللسان فيه وجها رابعا وهو جره مع نصب الأول، قال شارحه فيكون المضاف إليه على هذا جنسا كما تقول : يا طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتفخيم" الخزانة 2 /219 وما بعدها (بتصرف).



وأنشد لرؤبة أيضا :

453 - يا دار عفراء ودار البخدن[1] 194/

اعلم أن المنادي عند سيبويه وسائر البصريين بمنزلة المفعول به[2]، وحجتهم في ذلك أن العرب نصبت المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها، وأجازت في نعت المفرد - إذا (كان)[3] مفردا - النصب، فعلم بنصب نعته أن الاسم مقدر له ما ينصبه كما يقدر في أمس من قولك : لقيته أمس الأحدث، أنه منصوب بلقيته، ويحمل (الأحدث) على ما قدر في أمس من العوامل وإن كان مكسورا.

فإن قال قائل : كيف يقدر الناصب للمنادى؟

قيل له : تقديره على التقريب : أنادي وأدعو وشبهه، وليس هذا على الحقيقة لأن النحويين قد أجمعوا على أن النداء ليس بخبر.

وقوله : أدعو وأنادي : إخبار عن نفسك، وتحقيقه أن المنادى لما احتاج إلى عطف المنادى على نفسه - واستدعائه إياه ليقبل عليه، فيخاطبه بالذي يريد - احتاج إلى حرف يصله باسمه ليكون تصويتا به وتنبيها له - وهو "يا" وأخواتها، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادى له وتصويته به، والمنادى كالفاعل لا لفظ له وصار بمنزلة الفعل الذي يذكره الذاكر، فيصله بمفعول ظاهر وفاعل مضمر مقدر. فهذا ما يستحقه المنادى في الأصل ثم عرض في المفرد ما أوجب ضمه وإن كان أصله النصب، لأنه مخاطب، وسبيله أن يعبر عنه بالمكنى من الأسماء "كأنت" و "إياك" وغير ذلك، غير أنه قد يكون بعيدا منك أو غافلا عنك فإذا ناديته بأنت أو إياك، لم يعلم أنك تعنيه أو تعني من سواه، فجئت بالاسم الذي يخصه

---

(1) ديوان رؤبة 161 وبعده (بك المهامن مطفل ومشدن)
الكتاب وشرح الأعلم 305/1 - شرح النحاس 215 - شرح السيرافي3/ 33 - شرح ابن السيرافي 469/1

(2) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب لأنه مفعول. الإنصاف 323/1.

(3) مطموس في الأصل.



دون غيره وهو زيد أو نحوه، فوقع ذلك الاسم موقع المكنى فبنيته، وكان الضم به أولى من الفتح والكسر.

أما امتناعه من الفتح فليفرق بينه وبين المعرب.

وأما امتناعه من الكسر فليفرق بينه وبين المضاف إلى المتكلم إذا أسقطت ياؤه استخفافا، وبشبه أيضا بقبل وبعد، لما بينا على مالم يكن لهما في حال الإعراب، وكانا في حال الإعراب ينصبان ويخفضان، فلما بنيا حركا بما لم يكن يدخلهما في حال الإعراب وهو الضم.

ومما يوجب له البنيان[1] : أن المنادى واقع موقع الصوت الذي يجب بناؤه كالزجر والاستدعاء والاستحثاث وسائر ما يصوت به للبهيمة عندما يراد منها، كعدس، وهلا وجوب وتشوء[2] وغير ذلك. وهذه الأصوات مبنية، فبني الاسم المنادى لذلك.

وكان المازني يجيز : يا زيد وعمرا أقبلا على الموضع.

والذي قال سيبويه : يا زيد وعمرو، لأن حرف النداء شملهما جميعا[3]، ولم يقل : على كل واحد منهما مفردا.

وأما : يا زيد والنضر، فرفع النضر هو الاختيار، ويا زيد والرجل، الاختيار فيه النصب، والفصل بينهما أن الألف واللام في النضر دخولها كخروجها، لأن النضر ونضر علمان، فلم تفد الألف واللام معنى، وقد أفادت في الرجل معنى،

---

(1) في الأصل : "البيان" والصواب ما أثبت.

(2) عدس : لزجر البغل، وهلا : لزجر الخيل - وجوب : لزجر الإبل وفي اللسان (شاشا) 1/ 99 - الشاشا زجر الحمار وكذلك السأسا وشؤشؤ وشأشأ دعاء الحمار إلى الماء، وتشؤ تشؤ. وقيل : تشأتشأ قاله رجل من بني الحرمار
وانظر أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية 60.

(3) قال سيبويه : "وتقول يا زيد وعمرو وليس إلا أنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا". الكتاب 1/ 305.



وهو /198 معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في المضاف النصب، كان الاختيار في ماهو بمنزلة الإضافة النصب[1].

إن قال قائل : لم جاز دخول "يا" على هذا، ولا يجوز دخولها على الألف واللام؟

فأحسن ما يقال فيه أن أصل هذا أن تشير به إلي واحد لواحد، فلما دعوته، نزعت منه الإشارة التي كانت فيه، وألزمته إشارة النداء فصار "يا" : عوضا من نزع الإشارة، ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل.

وباقي الباب مفهوم.

---

(1) قال سيبويه : "فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته لأنه وصف لمنادى في موضع نصب كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب" الكتاب 1 / 304.
قال ابن يعيش : "وأما العطف بحرف فنحو يا عمرو والحارث والحارث، إذا عطفت اسما فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه وجهان : الرفع والنصب، تقول في الرفع يا زيد والحارث وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني :
وتقول في النصب : يا زيد والحارث، وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى ابن عمر وأبي عمر الجرمي. وكان أبو العباس المبرد يرى ذلك إذا قلت : يا زيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده، وإذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو المختار، وذلك أن الحارث وحارثا علمان وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما، والألف واللام في الرجل قد أفادتا معنى وهو معاقبة الإضافة" شرح المفصل 2 / 3. وانظر المقتضب 4 / 207



هذا باب لا يكون فيه الوصف المنفرد[1] إلا رفعا ولا يقع في موضعه[2] غير المفرد...

وذلك قولك : يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان[3][4]

اعلم أن الأصل في دخول "أي" أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ، فأدخلوا "أيا" وصلة إلى نداء الرجل على لفظه وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجل نعتا له وألزموه "هاء" دلالة على خروجه عما كان عليه في الكلام، وعوضا من المحذوف منه، والذي حذف منه الإضافة كقولك : أي الرجلين؟ وأي القوم؟ والصلة التي توجد في نظائره. ألا ترى أنك إذا ناديت "من"، قلت : يا من في الدار أقبل، ويا من أبوه قائم تعال.

وقال سيبويه : "وجعلوا "ها" فيها بمنزلة يا وأكدوا التنبيه".

قال : "وقد يجعل الأسماء المبهمات بمنزلة أي، كقولك : يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان"[5].

وذكر "أولئك" في هذا الموضع وهي لا تنادي لأن الكاف للمخاطب و"أولاء" غير الذي له الكاف، فكيف ينادى من ليس بمخاطب، والذي أراد -والله أعلم- بذكرها هنا، أن يعدها في المبهمات لا في ما ينادى[6].

---

(1) في الكتاب : "لا يكون الوصف المفرد فيه".
(2) في الكتاب : "موقعه".
(3) في الاصل : "الرجل" - وأثبت ما في الكتاب
(4) الكتاب 1/306 - شرح السيرافي 3/37
(5) لفظ الكتاب : "واعلم أن الاسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة أي، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها وتوصف بالأسماء وذلك قولك : يا هذا الرجل ويا هذان الرجلان (1/306). وما ذكره الاعلم لفظ السيرافي
(6) قال السيرافي "وأظنه أراد عدها في المبهمات" هامش الكتاب 1/306.



ولا يجوز في نعت "أي" إلا الرفع لأن قولك : يا أيها، لا يتم بها النداء ولا بد من الرجل بعدها، والرجل هو المقصود بالنداء على ما تقدم، فيلزم رفع الرجل من وجهين : أحدهما : أنه يلزمه لفظ المنادى المفرد إذ هو في التقدير المنادى.

والآخر : أن الباب أن لا يحمل الشيء على الموضع إلا بعد تمام الكلام، والنداء لم يتم بيا أيها، فحمل الرجل على اللفظ دون الموضع.

وأنشد سيبويه في نعت المبهم بالمضاف الذي يقدر فيه الانفصال[1] :

454 - يا صاح ياذا الضامر العنس والرحل ذي الأنساع والحلس[2]

ومثله[3] :

455 - ياذا المخوفنا - بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الأحلام[4]

---

(1) لخرز بن لوذان السدوسي في الكتاب وشرح الأعلم وشرح المفصل والخزانة وهو أحد بني عوف بن سدوس ويعرف بالمرقم الذهلي. قال أبو الفرج أنه يقال أنه قبل امرئ القيس (الخزانة 2/ 232 والمؤتلف والمختلف 102)، ويروى لخالد بن المهاجر، انظر هامش الخصائص 3/ 302.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 306 - مجالس ثعلب 1/ 275 - مجالس العلماء 88 وبه (الأجلاب) موضع (الأنساع) - المقتضب (4/ 223، 243) وبه (الأقتاب) وهي رواية الأعلم - شرح النحاس 215 - شرح السيرافي 3/ 38 - الخصائص 3/ 302 (الاقتاد) شرح المفصل 2/ 8 - الخزانة 2/ 229.

قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع الضامر وإن كان مضافا إلى العنس لأن إضافته ليست بمحضة".

وقال البغدادي : "أنشد سيبويه هذا المصراع برفع الضامر على أن ذا اسم إشارة، والصواب إنشاده بالجر على أن ذا بمعنى صاحب كما أنشده الكوفيون".

قال أبو جعفر : "أنشده سيبويه وشبهه بقولك ياذا الحسن الوجه".

وقال أبو إسحاق : "وهذا غلط عند جميع النحويين. وذلك أن الرواية بالجر يدلك أن بعده (والرحل والأقتاب والحلس).

وذكر البغدادي أربعة أوجه متأولة في تخريج الشاهد :

- أن يكون معنى الضامر المتغير، والرحل محمول عليه، كأنه قال المتغير العنس والرحل.
- أن الرحل معطوف على ما دل عليه ما تقدم.
- أن أصله : ويا صاحب الرحل، فحذف صاحب لدلالة قوله يا صاح عليه وبقي الجر على حاله.
- أن سيبويه استدل بإنشاد هذا المصراع بانفراد على ما رواه الثقات ممن لم يعلم تتمته. وهو مصادم لما نقله ثعلب والنحاس وغيرهما". الخزانة 2/ 230 وما بعدها.

(3) لعبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم من بني أد بن خزيمة، من فحول شعراء الجاهلية جعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية، وقال السجستاني عمر طويلا ما يزيد على 300 سنة (طبقات ابن سلام 49 - الشعر والشعراء 1/ 276 - المؤتلف 50 - الخزانة 2/ 215).

(4) ديوانه 122 - الكتاب وشرح الأعلم 1/ 307 - شرح النحاس 216 - شرح السيرافي 3/ 38 - شرح ابن السيرافي 1/ 545 - الخزانة 2/ 219 قال الأعلم : "الشاهد فيه حمل المخوفنا على ذا نعتا له لأنه في معنى مفرد مثله، وإن كان في اللفظ موصولا بمفعوله".



فهذا في البيتين للإشارة وما بعدها نعت لها وهو رفع، وإن كان مضافا لأن الأصل فيه غير الإضافة، فتقدير البيت الأول :

(ياذا الضامر عنسه)، والبيت الثاني : (ياذا المخوف لنا)

ومثله : ياذا الحسن الوجه، وتقديره : ياذا الحسن وجهه

والكوفيون ينشدون /196/ : ياذا الضامر العنس بخفض الضامر، وإضافة ذا إليه[1]، ويجعلونه مثل ذا الجمة، ويحتجون لصحة روايتهم بخفض الرحل وما بعده، ويقدرون البيت : (ياذا العنس الضامر والرحل)، بمعنى : يا صاحب العنس والرحل.

وقالوا : لو كان على ما قاله سيبويه لم يستقم[2] خفض الرحل لأنا إن عطفناه على العنس، فقلنا : ياذا الضامر عنسه ورحله لم يستقم، لأن الرحل لا يوصف بالضمر

والذي أنكروه ليس بمنكر لأن هذا من باب قوله[3]

456 - فعلفتها تبنا وماء باردا[4]

فيحمل الثاني على ما يليق به، ولا يخرج من قصد الأول، فيكون معنى الضامر : المتغير[5]، والرحل محمول عليه، كأنه قال : المتغير العنس والرحل.

---

(1) قال البغدادي : والصواب إنشاده بالجر على أن ذا بمعنى صاحب كما أنشده الكوفيون = الخزانة 2 / 232 = وانظر مجالس ثعلب 1 / 275 : ومجالس العلماء 88 حيث أورد أن سيبويه وأبا عمرو بن العلاء كانا يفران من وصل البيت وإتمامه لأن الرحل والأنساع والحلس كلها مجرورة =والبيتان ليسا من شواهد الإنصاف.

(2) في الأصل : يستقيم والصواب ما أثبت.

(3) قائله مجهول.

(4) ليس من شواهد الكتاب = وورد في المقتضب 4 / 223 = وشرح السيرافي 3 / 88 = والخصائص 2 / 431 = وشرح المفصل 2 / 8 = ومغني اللبيب 2 / 828 = وشرح ابن عقيل 2 / 207 = وشرح شواهد المغني 2 / 929 = الهمع 2 / 130 وحاشية الصبان 2 / 140 = والخزانة (2 / 231 - 3 / 139) = والمقاصد النحوية 3 / 101.

وجعل هذا الشطر صدرا وروى عجزه (حتى شتت همالة عيناها) في الخصائص وبعضهم جعله عجزا وجعل صدره (لما حططت الرحل عنها واردا) الخزانة.

قال السيوطي : وقوله ماء على تقدير : وسقيتها، لا معطوف على التبن لأن التبن ليس مما يعلف، وقال ابن عصفور هو تضمين الفعل الأول معنى يتسلط به على الاسمين، أي أطعمتها ؛ لأن التبن يطعم، والماء أيضا مطعوم : شرح شواهد المغني 2 / 929.

(5) ذكر البغدادي أربعة أوجه متأولة في تخريج الشاهد 2 / 230 وانظر الصفحة المتقدمة.



وتقول : يا حسن الوجه بالنصب، ولا يجوز الرفع كما جاز في قولك : يا حسن وليس امتناعه من أجل أنه مضاف، وكأنه لما كان تمام حسن الوجه، نصب كما نصب يا خيرا من زيد، ويا ضاربا أخاه، وهذا المنصوب إذا نعت به، جرى مجرى المفرد، كقولك : يا زيد الحسن الوجه، ويا عمرو الضارب زيدا، وكذلك ما أشبهه.

وأنشد سيبويه في نعت الاسم المنادى "بأي" المضافة[1] :

457 - يا أيها الجاهل ذو التنزي[2].

ويجوز نصبه على البدل من موضع "أي" والتنزي : التوثب، يقال نزى عليه وتنزى

وأنشد أيضا في نعت المبهم بالألف واللام ونعت "أي" بالمبهم[3] :

458 - ألا أيها ذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهد بك الحي[4] عاهد[5]

فهذا نعت "لأي" والمنزل نعت لهذا.

يقول : كأنك لدروسك وقدم عهدك، لم يعهد بك الحي المقيم[6] عاهد.

---

(1) لروبة بن العجاج - ديوانه 63 وبعده (لا توعدني حية بالنكز)

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 308 - من غير نسبة - المقتضب 4 218 - شرح السيرافي 3 39 - شرح ابن السيرافي 1 471 - شرح المفصل 6 138 - المقاصد النحوية 4 219

قال الأعلم : "الشاهد فيه نعت الجاهل بذي التنزي ورفعه وإن كان مضافا لأن الجاهل ليس بمنادى فيجري نعته على الموضع ولو نصب ذو التنزي على البدل من أي أو إرادة النداء على معنى : ويا ذا التنزي - لجاز"

(3) هو ذو الرمة، ديوانه 122 نسبه إليه سيبويه والأعلم.

(4) في الأصل : "الخير"، ولعله تحريف، أثبت ما أجمعت المصادر عليه وسيذكر الأعلم الصواب بعد أسطر.

(5) ديوانه 122 وروى صدره (ألا أيها الربع الذي غير البلى).

الكتاب وشرح الأعلم 1 308 - المقتضب 4 219، 259 - شرح النحاس 216 - شرح السيرافي 3 40 - شرح ابن السيرافي 1 486 - شرح المفصل 2 7.

قال الأعلم : "الشاهد فيه نعت أي بالاسم المبهم لأنه مثله في الإبهام وأجرى المنزل على هذا لأنه مفرد مثله".

(6) في الأصل : "المقيم بك".



هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم

(أو الشتم)[1] لأنه لا يكون وصفا للأول، ولا عطفا عليه – وذلك قولك : يا أيها الرجل وعبد الله المسلمين الصالحين... وكذلك[2] يا هؤلاء وزيد الطوال)[3].

وقد تقدم أن المبهم يوصف بما فيه الألف واللام وينقله المبهم من تعريف العهد الماضي إلى تعريف القرب والإشارة، فيصير المبهم وصفته كشيء واحد، فإذا قلنا : يا هؤلاء وزيد الطوال، فقد فصلنا بزيد بين هؤلاء والطوال، فخرج عن المذهب الموضوع لصفة المبهم فلم يسم بالصفة، وسمى بعطف البيان، لأن فيه شرحا وبيانا كالبدل والتوكيد وليس بصفة له، ولو أراد الصفة لقال : يا هؤلاء الطوال وزيد.

وفصل سيبويه بين الصفة والعطف بأن "الصفة تجيء بمعنى الألف واللام"[4].

يريد أن الصفة في غير المبهمة ما أتى بمعنى فيه يختص به ويتبين من غيره، فلهذا جعل الأخ صفة لأن فيه معنى الأخوة التي عرف /197 بها الموصوف وباين بها غيره، وكذلك المبهم، لأن فيه معنى القرب والإشارة، ولو قلت : مررت بأخيك زيد، لم يكن زيد بصفة لأنه لم يسم بزيد لمعنى فيه فيقدر بمعنى الذي من أمره كذا وكذا، ولكنه عطف لما فيه من البيان والشرح.

ووقع بعد هذا الفصل في كتاب سيبويه : "وكل[5] شيء جاز أن يكون هو والمبهمة[6] بمنزلة شيء واحد، فهو عطف عليها[7]".

(1) ما بين قوسين مزيد من الكتاب، وهو من تمام الترجمة.
(2) في الكتاب : "وتقول".
(3) الكتاب 1 / 309 – شرح السيرافي 3 / ورقة 40.
(4) قال : "وإنما فرقوا بين العطف والصفة لأن الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام" 1 / 309.
(5) في الكتاب : "فكل".
(6) في الكتاب : "والمبهم".
(7) في الكتاب "بمنزلة اسم واحد فهو عطف عليه".



فمعنى "حاز" حاوز وفي بعض النسخ : جاوز.

قال الأخفش : واعلم أن قولك : يا أيها الرجل، أن يكون الرجل صفة "لأي" أقيس، لأن "أيا" لا يكون اسما في غير الاستفهام والمجازاة إلا بصلة"[1].

قال الزجاج : هذا خطأ، لو كان كذلك، لوجب أن لا تضم "أيها" لأنه لا يبنى في النداء ما يوصل، ألا ترى أنه لا يقال : يا خير من زيد، وإنما يقال : يا خيرا من زيد لأن ما بعده من صلته فلو كان الرجل من صلة "أي" لوجب نصبه.

وذكر سيبويه أن العرب لا تنادي اسما فيه الألف واللام البتة، "إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا"[2].

واعتل لذلك بأن الألف واللام لا تفارقه فأشبها الأصلي مع كثرة الاستعمال. وفرق بينه وبين "الذي" و"التي" لأنهما صفتان، فيمكن أن ينادي موصوفهما ويؤتى بهما صفتين كقولك : يا زيد الذي في الدار، ويا هند التي أكرمتني، ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى.

وأصل اسم "الله" كأنه قال : "إلاه" ثم دخلت عليه الألف واللام فصار "الإلاه"، ثم لينت الهمزة وألقيت حركتها على لام التعريف وأسقطت هي فصار "اللاه" ثم أدغمت اللام في اللام فصار "الله" وصارت الألف واللام عوضا من الهمزة المحذوفة[3].

---

(1) قال المبرد : "وذلك قولك : يا أيها الرجل أقبل : أي : مدعو : والرجل نعت لها وها : للتنبيه، لأن الأسماء التي فيها الألف واللام صفات للمبهمة مبنية عليها" المقتضب 4 216.

(2) قال سيبويه : "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا" 1 309.

قال المبرد : "اعلم أن الاسم لا ينادي وفيه الألف واللام، لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك ولا يدخل تعريف على تعريف. وأما قولهم يا الله اغفر لنا فإنما دعي وفيه الألف واللام لأنهما كأحدحروفه، ألا ترى أنهما غير بائنتين منه، وليستا فيه بمنزلتهما في الرجل، لأنك في الرجل تثبتهما وتحذفهما وهما في اسم الله ثابتتان" المقتضب (4 239 - 240) وانظر شرح المفصل 2 8.

(3) لسيبويه رأيان في اشتقاق لفظ الجلالة :

أحدهما : أن أصله : إله. قال : "وكان الاسم -والله أعلم- إله فلما أدخل فيه الالف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منهما." 1 309.

وقال في الموضع الثاني "كما حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان" 2 144 وقد اعترض المبرد على ما قاله سيبويه في الموضع الثاني وحكم عليه بالتناقض قال : "وهذا نقض ذلك، لأنه قال أولا أن الألف زائدة لأنها ألف فعال ثم ذكر ثانيا بأنها عين الفعل" - وقد رد ابن ولاد زعم المبرد في الانتصار 279 - وانظر المقتضب 4 240 - وشرح المفصل 2 9 - وقد تقدم الحديث عن اشتقاق اسم الجلالة 7 -9- من النكت.



وقال بعضهم حذفت الهمزة على غير وجه التليين، وذلك أبلغ في إثبات الألف واللام، وقد حذفوا الهمزة من : "خذ" و "كل" على غير وجه التليين.

قال سيبويه : "ومثل ذلك "أناس" : فإذا أدخلوا[1] الألف واللام"[2] أسقطوا الهمزة، وهذا تقديره -في التخفيف والإدغام والعوض- تقدير اسم الله تعالى، كأن الهمزة من "أناس" خففت وألقيت حركتها على لام التعريف فصار "الناس" ثم أدغمت اللام في النون فصار "الناس" ولا يستعمل مع الألف واللام إلا بإسقاط الهمزة.

فهو عند سيبويه كاسم "الله" في أن الألف واللام عوض من الهمزة.

وذكر عن المازني أنه أنشد في إبطال العوض في الأناس[3] :

450 - إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا[4]

وليس في هذا مندفع لما ذكرناه من العوض، لأن البيت غير معروف ويجوز مع ذلك أن يكون الشاعر اضطر فرد المعوض منه مع وجود العوض وهذا كثير في الشعر.

---

(1) في الأصل : "فادخلوا" وفي الكتاب : "فإذا أدخلت".

(2) الكتاب 1 309 - 310 قال : "ومثل ذلك أناس، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس، إلا أن الناس قد يفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، والله لا يكون فيه ذلك تعالى ذكره".

(3) ذوجدن الحميري نقله البغدادي عن كتاب المعمرين للسجستاني - وهو من أذواء اليمن عمر طويلا (300 سنة) الخزانة 2 288 - وزعم بعضهم أن الشاهد من قصيدة لعبيد بن الأبرص ولا وجود لها في الديوان - وقال ابن يعيش، فأما قولهم (البيت) فمردود لا يعرف قائله.

(4) ليس من شواهد الكتاب. انظره في مجالس العلماء 57 حيث ذكر رواية المازني في مجلسه مع الرياشي - شرح السيرافي 3 42 - الخصائص 3 151 - الجنى الداني 200 - شرح المفصل (2 9، 5 121) - الخزانة 2 280 - قال البغدادي : "أنشد البيت على أن اجتماع (أل) والهمزة في الأناس لا يكون إلا في الشعر، والقياس الناس".



وذكر سيبويه أشياء من التعويضات تقوية للعوض في اسم "الله" وفي "الناس" 198/.

قال : "وقال الخليل : "اللهم" نداء، والميم ههنا بدل من "يا"[1].

وزعم أنه لا يوصف من قبل أنه صار مع الميم بمنزلة صوت كقولك : يا "هناه" و"نومان" و"فل"، وليس شيء من هذا ينعت.

قال المبرد . إذا كانت "الميم" عوضا من "يا" فإنا إذا قلنا : يا الله الكريم، فالكريم نعت، وكذلك إذا قلنا : اللهم الكريم فالكريم نعت لله، واستشهد بقوله عز وجل ﴿قل اللهم فاطر السموات والأرض﴾[2] وعلى مذهب سيبويه (فاطر السموات والأرض) : نداء ثان[3].

وأما "يا هناه"، فهو في معنى : "ياهن"، وأصل "هن" : هنة ثم بني على "فعال" فصار هناه. وقال بعض النحويين أصله "هن"، وأدخل عليه الألف واللام لبعد الصوت في النداء، وأدخلت الهاء بعد ذلك للوقف، وكثر في كلامهم حتى

---

(1) قال سيبويه بعد هذا "فهي ههنا في ما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها، إلا أن الميم ههنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة." 1 /310.

وقال أيضا : "ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى، لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو : يا نومان ويا هناه ويا فل" الكتاب 1 /310.

(2) من الآية 43 من سورة الزمر 39.

(3) الكتاب 1 /310.

وقال المبرد متحدثا عن مذهب سيبويه في اللهم . "وزعم أن مثله اللهم، إنما الميم المشددة في آخره عوض عن يا التي للتنبيه، والهاء مضمومة لأنه نداء ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال، لأنها إذا كانت بدلا من يا فكأنك قلت : يا الله ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع، فمن ذلك قوله ﴿قل اللهم فاطر السموات والأرض﴾، وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر كأنه قال : يا فاطر السموات والأرض" المقتضب 4 /239.



صارت الهاء كأنها أصلية فحركوها كما يحرك المنادى المفرد ويثنى ويجمع على هذا المذهب فيقال : يا هنانيه، ويا هنوتاه[1].

وأنشد سيبويه في نداء "التي" ضرورة[2] :

460 - من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني[3]

وكان المبرد لا يجيز هذا، ويطعن على البيت[4].

وسيبويه غير متهم في ما حكاه، وبعض النحويين يقول هو على الحذف، كأنه قال : يا أيتها التي تيمت قلبي، فحذف وأقام النعت مقام المنعوت.

---

(1) اختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها، فذهب بعضهم إلى أن أصلها هنا وفعال من هنوك، فأبدلوا من الواو الهاء، وقال آخرون بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع الواو طرفا بعد ألف زائدة، ثم ابدلت من الهمزة الهاء، كما قالوا في إياك هياك.

وقال قوم منهم : إن الهاء أصلية وليست ببدل وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في لغة هاء، وفي أخرى واوا كسنة وعظة، وذهب بعضهم إلى أن الهاء في قولهم يا هناه هاء السكت، وهذا قول ضعيف جدا لأن هاء السكت لا تحرك في حال السعة.

وقال الفراء وغيره من الكوفيين وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي زيد الأنصاري أن الألف والهاء زائدتان، ولام الكلمة محذوفة كما حذفت في هن، وقد رد هذا المذهب ابن جني - الإنصاف 1 335 - (المقتضب 4 235 - 236).

وقال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث

"إذا ناديت مذكرا بغير التصريح باسمه قلت : ياهن أقبل، وللرجلين يا هناه أقبلا، وللرجال يا هنون أقبلوا، وللمرأة يا هنت أقبلي، وللمرأتين يا هنتان أقبلا وللنسوة يا هنات أقبلن، ومنهم من يزيد الألف والهاء فيقول : يا هناه أقبل بضم الهاء وخفضها، حكاهما الفراء" 327 وما بعدها.

(2) لم أعرف قائله، وقال عنه البغدادي أنه من الخمسين، ونقل ذلك محقق الكتاب 2 197.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 310 - المقتضب 4 241 - شرح النحاس 217 شرح السيرافي 3 43 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 146 - الإنصاف 1 336 وبه (فديتك يا التي..) - شرح المفصل 2 8 - الخزانة 2 293 ويروى (وأنت بخيلة بالوصل عني).

قال الأعلم : "الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قولهم يا التي، تشبيها بقولهم يا ألله للزوم الألف واللام لها ضرورة ولا يجوز ذلك في الكلام".

وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو يا الرجل (الإنصاف 1 335).

(4) قال المبرد في تعليقه على البيت "وقد اضطر الشاعر فنادى ياالتي إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها وشبه ذلك بقولك : ياألله اغفر لي" ولا خلاف بين ما ذكره سيبويه والمبرد، ونقل السيرافي هذا الخلاف قال : "كان أبو العباس لا يجيز ياالتي ويطعن على البيت" هامش الكتاب 1 310، وقد يكون هذا من نقد المبرد للكتاب، وعدل عنه في ما بعد.



واستدل سيبويه على تعريف ما يقصد من الأسماء المناداة وأن حرف النداء يصيره إلى حال التعريف بقولهم : يا خباث ويا لكاع[1] لأن فعال المبنية على الكسر، إنما تكسر في حال التعريف. وهذه الأسماء المبنية على الكسر لا تستعمل إلا في النداء نحو : "يا نومان" و "ياهناه"، و "يافل"، وإنما كان ذلك لأن أصل النداء تصويت وزجر، وربما زجر بتنحنح وهمهمة ومالا يتبين فيه حروف التهجي، فجعلت هذه الحروف كبعض الزجر، ولا يكون مثل هذا في غير النداء.

وأنشد في نداء النكرة لذى الرمة :

461 ـ أدارا بحزوى هجت للعين عبرة   فماء الهوى يرفض أو يترقرق[2]

فنصب دارا لأنها نداء منكور. وقوله : بحزوى في موضع الوصف لها، أي : مستقرة بحزوى وهو اسم موضع. وقوله : فماء الهوى يعني الدمع، لأن الهوى والشوق يبعثه. ومعنى يرفض : يتفرق ومنه سميت الرافضة لأنهم تفرقوا عن زيد ابن علي حين سألوه عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقال خيرا. ويترقرق : يجول.

وأنشد لتوبة بن الحمير[3] :

462 ـ لعلك يا تيسا نزا في مريـــرة   معذب ليلى أن تراني أزورهـــا[4]

(1) الكتاب 1 311.

(2) ديوان ذي الرمة 389 – الكتاب وشرح الاعلم 1 311 – المقتضب 4 203 – شرح النحاس 217 – شرح السيرافي 3 44 – شرح ابن السيرافي 1 488 – شرح المفصل 7 63 – أوضع المسالك 3 330 – الهمع 2 11 – الخزانة 2 160 – المقاصد النحوية 4 236.

قال الاعلم : "الشاهد في نصب دارا لأنها نداء منكور، ولكنها طالت بما بعدها من الصفة وهي الجار والمجرور. فصارت بمنزلة المضاف".

(3) حفاجي من بني عقيل بن كعب، كان شاعرا لصا، وأحد عشاق العرب المشهورين : صاحب ليلى الاخيلية قتل سنة 75هـ (الشعر والشعراء 1 445 – المؤتلف 68 – أمالي القالي 1 86).

(4) الكتاب وشرح الاعلم 1 312 لتوبة – نوادر أبي زيد 76 – المقتضب (4 203 ـ 215) – شرح النحاس 217 – شرح السيرافي 3 44 – شرح ابن السيرافي 1 602 – قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب تيس لأنه منادى منكور في اللفظ لوصفه بالفعل، ولا يوصف به إلا النكرات".



كأنه قال: ناريا. والمريرة: طاقة الحبل. ويقول هذا لزوج ليلى الأخيلية وشبهه بالتيس إذا تحرك في حبله.

وأنشد لعبد يغوث[1] وقيل لمالك بن الريب /199:

463 - فيا راكبا إما عرضت فبلغن ... ندامأي من نجران أن لا تلاقيا[2]

وأنشد للطرماح:

464 - يا دار أقوت بعد أصرامها ... عاما وما يعنيك من عامها[3]

استشهد بهذا على أنه أراد دارا بعينها. وقوله: "أقوت"، إخبار عنها وليس بوصف لها، كأنه ينادي الدار ثم أقبل على إنسان فقال: أقوت وتغيرت، ولو جعله وصفا لها لكانت نكرة منصوبة. والأصارم: الجماعات يصف أنها خلت من أهلها عاما.

قال: ومثل ذلك قول الأحوص[4]:

465 - يا دار حسرها البلى تحسيرا ... وسفت عليها الريح بعدك مورا[5]

فخاطب الدار، ثم جعل يخبر عنها بأن البلى قد غيرها وعفا آثارها وأن الريح قد سفت عليها التراب حتى خفيت رسومها.

---

(1) عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي القحطاني، شاعر من شعراء الجاهلية، وفارس وسيد في قومه وهو قائدهم يوم الكلاب الثاني قتل سجينا (جمهرة الأنساب 417 - المفضليات 155 - الخزانة 2 202) قال البغدادي: "أما ما قاله الأعلم من أن البيت لمالك بن الريب فهو غير جيد قال: ولمالك بن الريب قصيدة على هذا الوزن والروي فيها بيت يشبه البيت الشاهد وهذا غير دال قطعا، فقول شراح أبيات سيبويه في البيت أنه لعبد يغوث ويروى لمالك بن الريب غير جيد" الخزانة

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 312 - المفضليات 156 - المقتضب 4 204 - شرح النحاس 218 (يا راكبا) - أمالي القالي 3 132 - شرح السيرافي 3 44 - الخصائص 2 448 - شرح المفصل 1 127 - شرح شواهد المغني 2 676 - حاشية الصبان 3 144 - الخزانة 2 194 - المقاصد النحوية 3 42. قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب راكبا لأنه منادى منكور، إذ لم يقصد به راكب بعينه إنما التمس راكبا من الركبان يبلغ قومه خبره، ولو أراد راكبا بعينه لبناه على الضم ولم يجز له تنوينه ونصبه لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه كما كان في الذي تقدم

(3) ديوان الطرماح 162 - الكتاب وشرح الأعلم 1 312 - شرح النحاس 218 - شرح السيرافي 3 44 - شرح ابن السيرافي 1 468 - اللسان (صرم) 12 338 - وبه (وما يبكيك من عامها) قال الأعلم: "الشاهد فيه رفع الدار وإن كان بعدها الفعل، وكان الظاهر أن تنصب على ما تقدم إلا أنه لم يجعل أقوت في موضع الوصف"

(4) ونسبه ابن السيرافي إلى الحارث بن خالد المخزومي، وهو في ديوانه (62) وبه (بورا) بدل (مورا).

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 312 - شرح النحاس 219 - شرح السيرافي 3 44 - شرح ابن السيرافي 1 523 - الشاهد فيه كالشاهد الذي قبله وعلته كعلته



وأنشد أيضا للمرادي[1] :

466 - ألا يا بيت بالعلياء بيت ... ولولا حب أهلك ما أتيت[2]

نادى البيت الأول ثم جعل يخبره أن له بالعلياء بيتا غيره، ثم قال : ولولا حب أهلك ما أتيت، ولا تركت داري بالعلياء لك وبعد هذا :

ألا يا بيت أهلك أو عدوني ... كأني كل ذنبهم جنيت[3]

المعنى : كأني جنيت كل ذنب أتاه إليهم آت.

قال سيبويه : "أما قول الأحوص :

467 - سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام[4]

فإنما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف".

يعني : أن "مطرا" اسم معروف، فكان قياسه أن يضم ولا ينون، ولكن الشاعر اضطر فنونه وتركه على لفظه كما ينون ما لا ينصرف ولو كان تنوينه من أجل أنه نكرة لانتصب.

وحكي عن عيسى بن عمر : مطرا[5]، وحجته أن التنوين رده إلى أصله، لأن أصل النداء النصب، كما ترد الإضافة إلى الأصل.

---

(1) هو عمر بن قنعاس (ويقال قعاس) بن عبد يغوث المرادي المذحجي، أحد الشعراء الجاهليين. معجم الشعراء 236 - الخزانة 3 55.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 312 - شرح النحاس 219 - شرح السيرافي 3 44 - شرح ابن السيرافي 1 526 - شرح شواهد المغني 1 313 - الخزانة 3 52 - اللسان (بيت) 2 15.

(3) انظر المصادر المتقدمة: الخزانة - شرح شواهد المغني - ورواه الأعلم (1 313) (كأني كل ذنب قد جنيت)

(4) ديوانه 183 - الكتاب وشرح الأعلم 1 313 - المقتضب 4 214 - مجالس ثعلب (92 - 239 - 2 542) - شرح النحاس 219 وبه (سلام الله يا مطرا...) شرح ابن السيرافي (1 605 - 2 25).
ما يجوز للشاعر في الضرورة 48 - الإنصاف 1 311 - الجنى الداني 149 - أوضح المسالك 3 82 - مغني اللبيب 1 449 - شرح ابن عقيل 2 28 - شرح شواهد المغني 2 766 - حاشية الصبان 3 144 - الخزانة 2 150 - المقاصد النحوية 1 108.
قال الأعلم : "الشاهد فيه تنوين مطر وتركه على ضمه لجريه في النداء على الضم واطراد ذلك في كل علم مثله، فأشبه المرفوع غير المنصرف في غير النداء فلما نون ضرورة ترك على لفظه كما ينون الاسم المرفوع الذي لا ينصرف.

(5) قال النحاس : "وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر (يا مطرا) بالنصب، وكذلك رواه الأخفش، وقال نصب (مطرا) لأنه نكرة، وهذا ليس بشيء، قال المبرد : أما عمرو وعيسى ويونس والجرمي فيختارون النصب، وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل، لأن أصل النداء النصب كما ترده الإضافة إلى النصب، قال : وهو عندي أحسن لرده التنوين إلى أصله كما في النكرة" الخزانة 2 152 وانظر المقتضب 4 212.
وقال الأعلم : "وأبو عمر ومن تبعه يختارون نصبه مع التنوين لمضارعته النكرة بالتنوين. وكلا المذهبين مسموع من العرب، والرفع أقيس".



هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد...

وذلك قولك : يا زيد بن عبد الله[1])[2].

قال الراجز : [3]

468 ـ يا حكم بن المنذر الجارود

سرادق المجد عليك ممدود[4]

ومثله[5] :

469 ـ يا عمر بن معمر لا منتظر[6].

ويروى : "فتى مضر"[7]، الأصل في هذا : يا حكم بن المنذر وعمر بن معمر، لأن "حكما" مفرد و"ابن المنذر" نعت مضاف، ولكن لما كثر الكلام بالاسم العلم المضاف إلى اسم أبيه العلم، استجازوا فيه من التخفيف ما استجازوا في غيره

---

(1) في الكتاب : (ومثل ذلك قولك يا زيد بن عمرو)

(2) الكتاب 1 313 – شرح السيرافي 3 45.

(3) هو الكذاب الحرمازي : عبد الله بن الأعور، كان معاصرا لرؤبة توفي 110هـ ونقل ابن قتية له أخبارا مع رؤبة (الشعر والشعراء 2 684 – المؤتلف 170).
نسبه إليه ابن السيرافي وابن قتيبة – وفي الكتاب وشرح الأعلم لرجل من بني الحرماز ونسب في اللسان (سردق) لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه. ونسبه المبرد في الكامل لأعشى بني الحرماز.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 313 – ملحقات ديوان رؤبة 172 (وبين البيتين ثالث) – الكامل 2 59 – المقتضب 4 232 – الشعر والشعراء 2 684 – شرح النحاس 220 – شرح السيرافي 3 45 – شرح ابن السيرافي 1 472 – شرح المفصل 2 5 – أوضح المسالك 3 79 – اللسان (سردق) 10 158.
كاسم ضم إلى اسم مع كثرة الاستعمال. قال : والرفع في حكم أقيس لأنه اسم مفرد نعت، فقياسه أن يكون بمنزلة قولهم : يا زيد ذا الجمة ونحوه".

(5) هو العجاج في الكتاب وشرح الأعلم وشرح ابن السيرافي.

(6) ديوان العجاج 18 – الكتاب وشرح الأعلم 1 314 – شرح النحاس 220 شرح السيرافي 3 ورقة 45 – شرح ابن السيرافي 1 473.
الشاهد فيه كالشاهد في سابقه.
قال الأعلم : "وعمر هذا هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي، وكان سيد أهل البصرة وواليها".

(7) في الأصل "مضمر". وقد ذكر الأعلم هذه الرواية في شرح الشاهد وهي : (يا عمر بن معمر فتى مضر).



فقالوا : يا زيد بن عبد الله ففتحوا الدال اتباعا لفتحة النون. وجعلوا حركة /200 الدال من زيد كحركة الراء من امرئ : الهمزة وحركة النون من ابنم : الميم. وجروا على هذا المنهاج في الرفع والخفض، فقالوا : هذا زيد بن عبد الله وهذه هند بنت عبد الله، فجعلوا ضمة دال زيد وهند للاتباع لا للإعراب، ولذلك حذفوا التنوين منهما وهما منصرفان.

ويبين أن سقوط التنوين لما ذكرته من الإتباع لا لاجتماع الساكنين قولهم : (هذه هند بنت عبد الله) في من صرف، وهذه حال المخفوض أيضا كقولك : مررت بزيد بن عبد الله، وبهند بنت عبد الله فالكسرة فيها كالكسرة في راء امرئ.

وأصل "ابنم" : ابن، وكان الإعراب يقع على النون، فلما زاد والميم تخفيفا واختصاصا، ووقع الإعراب عليها، سلموا النون من حركات الإعراب التي كانت تقع عليها، فبقيت ساكنة، فلم يمكن إقرارها على السكون، لسكون ما قبلها، فاضطروا إلى إتباعها الميم.

و "امرئ" نحو : ابنم لأن الراء قد كان يجرى عليها -"في مرء"- الإعراب إذا خففوا الهمزة فقالوا " المرء"، فلما أسكنوا الميم وأدخلوا ألف الوصل : لم يكن بد من تحريك الراء، وبعدها همزة يقع الإعراب عليها، ولم يكن للراء حركة ثابتة لأنها ساكنة في أصل البناء أو متحركة بحركات الإعراب، فعمل بها ما عمل بابنم[1].

وأما من قال : (يا زيد بن عبد الله)، فضم الدال، فإنما هو على قول من قال: (هذه هند بنت عبد الله)، فنون الدال ولم يتبعها حركة التاء، لأنه لو اتبعها لحذف تنوينها، وهو على قول من حذف التنوين لاجتماع الساكنين في قولك : هذا زيد بن عبد الله لا لأنه أتبع الدال منه للنون من ابن، وهذا معنى قوله :

"لئلا ينجزم حرفان"[2].

---

(1) انظر تفصيل هذه القضايا الكتاب 1 314.
وشرح السيرافي : 3 ورقة 45.
وشرح المفصل : 2 6.

(2) الكتاب 1 314.



وجعل سيبويه هذا في الإتباع بمنزلة قولهم : "يا بان أم" و "يا ابن عم" فالأم والعم في موضع جر ولكن كثر كل واحد منهما في الكلام فأتبعوا فتحة الميم فتحة النون وحركة النون إعراب، وحركة الميم بناء، وهذا عكس : يا زيد ابن عمرو، لأن الأول في يا زيد بن عمرو أتبع الثاني، وفي هذا أتبع الثاني الأول.

هذا باب يكرر[1] فيه الاسم في حال الإضافة

فيكون[2] الأول بمنزلة الآخر.

وذلك قولك : يا زيد زيد عمرو[3]

قال جرير :

470 ـ يا تيم تيم عدي لا أبا لكم   لا يلقينكم في سوءة عمر[4]

السوءة : الفعلة القبيحة -وكان عمرو[5] بن لجأ الخارجي قد تعرض لهجو جرير، فتوعد جرير قومه -وهم تيم عدي- وحذرهم من الهجاء.

ومذهب سيبويه أن قولك : (يا زيد زيد عمرو)، زيد الأول هو المضاف إلى عمرو، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له، ولا تأثير له في المضاف إليه[6].

---

(1) في الاصل : "تكرر".
(2) في الكتاب : "ويكون".
(3) الكتاب 1 314 = شرح السيرافي 3 ورقة 46.
(4) ديوان جرير 285 = من قصيدة في هجاء عمر بن لجأ = وبه (لا يوقعنكم) الكتاب 1 26، 314 = وشرحه الاعلم في الموضع الأول =الكامل 9 217 المقتضب 4 229 = شرح النحاس 220 = شرح السيرافي 3 46 = شرح ابن السيرافي 1 142 = الخصائص 1 345 = شرح عيون الكتاب 66 = شرح المفصل 2 10 = مغني اللبيب 2 596 = شرح ابن عقيل 3 270 =شرح شواهد المغني 2 855 (لا يوقعنكم) الخزانة 2 298.
(5) في الأصل : (عمر) من غير واو.
قال الاعلم : "استشهد به على إقحام تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه لأن الفائدة في تكرير الاسمين، وإفرادهما سواء إذا كانا لشيء واحد فكأنه إنما أضاف اسما واحدا إلى عدي فحذف التنوين منهما للإضافة كما يحذف من أحدهما إذا أضيف" وانظر : المقتضب 4 229
(6) الكتاب 1 315.



ومذهب المبرد أن الأول مضاف إلى اسم محذوف، وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور وتقديره : يا زيد عمرو زيد عمرو، وحذف عمرو الأول اكتفاء /201 بالثاني[1].

وذكر غيرهما وجها ثالثا، وهو أن يجعل أصله : يا زيد زيد عمرو فيكون زيد عمرو الثاني نعتا للأول مثل قولك : يا زيد بن عمرو، ثم تتبع حركة الأول المبني، حركة الثاني المعرب، لأن "زيد عمرو" في بيانه الأول مثل ابن عمرو، وهذا وجه قوي[2].

وذكر سيبويه أشياء تدخل توكيدا ولا تغير حكم اللفظ تقوية لقوله : يا زيد زيد عمرو، ومن جملة ما ذكر :

قول النابغة :

471 ـ كليني لهم يا أميمة ناصب[3]

فأدخل الهاء توكيدا وهو يريد الترخيم، فحركها بحركة ما قبلها.

ولو لم ينو إقحامها لبناها على الضم. وذكر أن هذه الأشياء حدثت في النداء لكثرته في كلامهم، ولأنه أول الكلام. ومعنى هذا أن المتكلم إذا تكلم، فلا بد من

---

(1) قال المبرد : "الأجود : يا تيم تيم عدي، لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف، ولا إزالة شيء عن موضعه" المقتضب 229/4 – ولعل ما أورده الأعلم من نقد المبرد للكتاب.

(2) هذا الرأي لأبي سعيد السيرافي –شرحه 46/3 – وهامش الكتاب 315/1.
قال "وعندي وجه ثالث لم أعلم أحدا ذكره، وهو قوي في نفسي، وذلك أن تجعل أصله : يا زيد زيد عمرو، فيكون "زيد عمرو" الثاني نعتا للأول".

(3) ديوانه ص 2، وعجزه (وليل أقاسيه بطيء الكواكب)، وهو مطلع قصيدة مدح بها عمرو بن الحارث.
الكتاب (315/1 ـ 346 ـ 90/2) وشرحه الأعلم في الموضع الأول والثاني – شرح النحاس 221 – شرح السيرافي 46/3 – شرح ابن السيرافي 445/1 – شرح المفصل (12/2 ـ 107) الهمع 185/1 – حاشية الصبان (173/3 ـ 200/4) – الخزانة 321/2 – المقاصد النحوية 303/4 – اللسان (نصب) 758/1 – (وكل) 736/11 – (وجه) 559/13
قال الأعلم : "الشاهد فيه إقحام الهاء بعد حذفها للترخيم ضرورة، والقياس البناء على الضم، وجاز الحذف والإقحام لكثرة استعمال النداء" 315/1 .
ولأبي على الفارسي فيه قولان : أحدهما أن الهاء زائدة وفحتت اتباعا لحركة الميم والثاني أنها أدخلت بين الميم وفتحتها، والفتحة التي في أولها هي فتحة الميم ثم فتحت الميم اتباعا لحركة الهاء (الخزانة 322/2) وقيل جاء هذا على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف.



مخاطب يخاطبه بكلامه الذي تكلم به، فيقول له يا فلان كان من الأمر كذا وكذا، وإن (كان)[1] المخاطب مقبلا عليه جاز أن يدع يا فلان.

ثم ذكر أنهم يحذفون في النداء، وربما ألحقوا الهاء في أمهات، والذي ألحقوا فيه قولهم : يا أبت ويا أمة.

ومما استشهد به في هذا الباب قول بعض ولد جرير، ويروى لعبد الله بن رواحة[2] .

472 - يا زيد زيد اليعملات الذبل[3] .

وقد تقدم القول في مثله، وواحد اليعملات : يعملة، وهي الناقة القوية على العمل. والذبل : الضامرة المتغيرة بطول السفر.

هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك[4]

اعتمد سيبويه في إسقاط الياء من المنادى، على أن الياء بدل من التنوين، لأن الاسم مضاف إليها، وأنها لا معنى لها، ولا تقوم بنفسها إلا أن توصل بالمضاف، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في الاسم. وتمام هذا

---

(1) زيادة من تقدير المحقق.

(2) قال البغدادي : "هذا البيت لعبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله عنه، لا لبعض ولد جرير، خلافا لشراح أبيات سيبويه، وهما بيتان لا ثالث لهما". ونسبه إليه السيوطي وابن منظور وابن السيرافي وهو في الكتاب، وشرح الأعلم : لبعض ولد جرير، ونسبه السيوطي في موضع ثان : إلى بكير بن عبد الربعي ونسبه المبرد إلى عمر بن لجأ.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 315 – الكامل 3 217 – المقتضب 4 230 – شرح النحاس 221 – شرح السيرافي 3 46 – شرح ابن السيرافي 2 27 – المنصف 3 16 – شرح المفصل 2 10 – مغني اللبيب 2 596 – شرح ابن عقيل 3 272 – شرح شواهد المغني 1 433 – 2 854 – الهمع 2 122 – الخزانة 2 303 – المقاصد النحوية 4 221 .

وبعده (تطاول الليل عليك فانزل)

وفي روايات أخرى بعده (وزيد داري الفلاة المجهل).

قال الأعلم : "الشاهد فيه إقحام زيد الثاني بين الأول وما أضيف إليه، والتقدير يا زيد اليعملات زيدها. فحذف الضمير اختصارا، وقدم زيدا فاتصل باليعملات فوجب له النصب.

قال : ورفع زيد الأول أكثر وأقيس، لأنه منادى مفرد".

(4) الكتاب 1 316، شرح السيرافي 3 ورقة 48.



الاعتلال أن يقال : إن[1] الياء إذا حذفت دلت الكسرة عليها، والدليل على هذا أنا لو قلنا :

يا غلامنا، لو يجر حذف "نا".

وذكر أن العرب تقول : "يا رب.. ويا قوم"[2] على تقدير يا أيها الرب، ويا أيها القوم، وإن كانوا يريدون : يارب ويا قوم، وإنما يفعلون هذا في الأسماء التي الغالب عليها الإضافة، فإذا لم يضيفوها إلى ظاهر أو إلى غير المتكلم، علم أنه مضاف إلى المتكلم والمتكلم أولى لأن اسمه هو "الياء" فحذف.

وأنشد في ما أثبت فيه "الياء" لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي[3] :

473 ـ وكنت إذ[4] كنت إلهي وحدكا
لم يك شيء يا إلهي قبلكا[5]

وذكر سيبويه قبل البيت أن أبا عمرو قرأ : ﴿**يا عبادي فاتقون**﴾[6].

ولم يثبت أبو عمرو ههنا الياء، إنما أثبتها في الزخرف في قوله ﴿**يا عبادي لا خوف عليكم اليوم**﴾[7].

---

(1) في الأصل : "وإن".

(2) في الكتاب قال سيبويه : "وبعض العرب يقول : يا رب اغفر لي ويا قوم لا تفعلوا" 1 316.

(3) نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم وابن السيرافي.

(4) في الأصل : "إذا".

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 316 وبهما (فكنت) المقتضب 4 247 – شرح النحاس 222 – شرح ابن السيرافي 2 29 – المنصف 2 232 – شرح المفصل 2 11 – أوضح المسالك 2 184 – مغني اللبيب 1 368 – شرح شواهد المغني 2 681 – المقاصد النحوية 3 397.
قال الأعلم : "الشاهد فيه إثبات الياء في إلهي على الأصل، وإن كان الحذف أكثر في الكلام لأن النداء باب حذف وتغيير، والياء تشبه التنوين في الضعف والاتصال فتحذف كما يحذف التنوين من المنادى المفرد. ولو حذفها هنا لقام الوزن" 1 317.
قال السيوطي : "استشهد به المصنف هنا حكاية عن ابن مالك على أن "لم" ترد للنفي المنقطع، وقال أنه خطأ –واستشهد به المصنف في التوضيح على إضافة وحد إلى كاف الخطاب، وكنت في الموضعين تامة، ويك : ناقصة والخبر قبلكما" شرح شواهد المغني.

(6) من الآية (10) من سورة الزمر (39) ورسمها في المصحف (يعباد) وانظر القطع والائتناف 619.
وفي إتحاف فضلاء البشر "واختلف عن رويس في يا عباد، فجمهور العراقيين على إثباتها عنه كذلك، والآخرون على الحذف وهو القياس فإنه قاعدة الاسم المنادى" 375 عن الكتاب 2 ـ 210 الطبعة المحققة.

(7) من الآية (68) من سورة الزخرف (43).
قال الفراء : "وهي قراءة أهل المدينة (يا عبادي) بإثبات الياء، والكلام وقراءة العوام على حذف الياء". معاني القرآن 2 27.



وذكر في الباب قول العرب " يا أبت ويا أمت، وأنه مما خص به النداء، ولحقت هذه الهاء للتأنيث كما لحقت في قائمة وذاهبة.

فأما لحاقها بالأم، فلأنها مؤنثة لحقها ما يلحق المؤنث /202 لتحقيق التأنيث. وأما "أب" : فإنه لما حذفت ياء الإضافة جعلت هذه الياء عوضا، ولا يجوز دخول الهاء في مثل عم وخال، لأن عما له مؤنث من لفظه، وأب : كان الأصل في مؤنثه أبة، فاستغنى عن أبة بأم، فصار لفظ المؤنث ساقطا، فإذا أدخلت هاء التأنيث في أب. لم يلتبس، ولو أدخلتها في عم لالتبس لأن له من لفظه مؤنثا.

ومثل سيبويه دخول التاء في هذا عوضا، بقولهم : "أينق"[1] وذلك أن الأصل فيها "أنوق" لأنه جمع ناقة فاستثقلوا الضمة على الواو فأسقطوها، وعوضوا منها الياء، ومنهم من يقول : "أونق" فيقدم الواو إلى موضع تسكن فيه فتخف، ومنهم من يقول : "أنوق" فيأتي بها على الأصل ولا يبالي بثقلها.

هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافا

(إليك)[2] (قبل المضاف إليه)[3] وتثبت فيه الياء لأنه غير منادى...

وذلك قولك : يا ابن أخي ويا ابن أمي[4]

قال أبو زبيد[5] الطائي :

474 - يا ابن أمي ويا شقيق نفسي ... أنت خليتني لدهر[6] شديد[7]

---

(1) الكتاب 1 317.

(2) ما بين القوسين زيادة من الكتاب.

(3) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب، وما ذكره الأعلم مطابق لما في الطبعة المحققة 2 213 من الكتاب.

(4) الكتاب 1 381- شرح السيرافي 3 ورقة 50.

(5) في الأصل : "أبو زيد".

(6) في الهامش : "لأمر". وهي رواية النحاس.

(7) الكتاب وشرح الأعلم 1 318 - المقتضب 4/250 - شرح النحاس 222 وبه "لأمر" - شرح السيرافي 3 50 - شرح المفصل 2 12 - الهمع 2/54 - حاشية الصبان 3 157 - المقاصد النحوية 4 222.

فأثبت الياء في الأم وفي النفس لأنهما في موضع يثبت فيه التنوين كما تقول : يا ابن زيد، ويا صاحب عمرو، وكذلك إذا قلت : اي ابن أمي ويا ابن عمي فالقياس فيها إثبات الياء إلا أن العرب اختلفت فيه، فمنهم من يجريه على القياس، ومنهم من يجعله كالمنادى المضاف إلى المتكلم، فيحذف الياء ويكتفي بالكسرة منها، ومنهم من يبنيه على الفتح ويتبع آخره أوله على ما تقدم. ومنهم من يجعل الياء ألفا كقول أبي النجم :

475 - يا ابنة عما لا تلومي واهجعي[1]

وإنما فعلوا هذا بهذين الاسمين لكثرة الاستعمال، ألا ترى أن الرجل يقول لمن لا يعرف، ولمن لا رحم بينه وبينه : يا ابن أم ويا ابن عم.

هذا باب يكون فيه النداء[2] مضافا

إلى المنادى بحرف الاستفهام[3]

وذلك قول الشاعر : وهو مهلهل :

476 - يا لبكر أنشروا لي كليبا   يا لبكر أين أين الفرار؟[4]

فاستغاث بهم لأن يُنشِروا له كليبا وهو منه وعيد وتهدد)[5]

(1) الكتاب وشرح الأعلم 318 - نوادر أبي زيد 19 - المقتضب 14 252 - شرح النحاس 222 - شرح السيرافي 3/50 - شرح ابن السيرافي 1 440 وبه (يا ابنة عمي) ومثلها رواية المقتضب - شرح المفصل 2 12 - الهمع 2 54 - حاشية الصبان 157/3 - المقاصد النحوية 4-224 وبعده (لا يخرق اللوم حجاب مسمعي).
قال الأعلم : "الشاهد فيه إبدال الألف من الياء في قوله : يا ابنة عما كراهة لاجتماع الكسرة والياء مع كثرة الاستعمال".

(2) في الكتاب : "يكون النداء فيه" وكذا في شرح السيرافي.

(3) في الكتاب : "الإضافة".

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 318 - شرح النحاس 223 - شرح السيرافي 3 51 - شرح ابن السيرافي 1 446 - شرح عيون الكتاب 163 - الخصائص 1/229 - الخزانة 2/162 - اللسان (لوم) 12 561.
قال الأعلم : "الشاهد فيه إدخال لام الاستغاثة على بكر مفتوحة للفرق بينهما وبين لام المستغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع الضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر".

(5) الكتاب 1 318 - شرح السيرافي 3/51.



وكليب أخوه، وكان قد قتل، والمعنى كما لا سبيل إلى إحياء الموتى، فكذلك لا سبيل لكم إلى النجاة منا ومن قتلنا.

وقوله: "فاستغاث بهم لأن ينشروا له كليبا".

جعل: أنشروا في معنى: اللام، كأنه قال: يا لبكر للإنشار، أي: أدعوكم إلى الإنشار.

ومعنى قوله: "استغاث بهم لهم"[1].

يريد: أن قوله: (يا لبكر أين أين الفرار) بمعنى: يا لبكر أدعوكم للفرار، ومم الفرار؟، ومعنى الكلام: مم تفرون[2]؟ على جهة الاستطالة عليهم والوعيد لهم.

وأنشد أيضا لأمية بن أبي عائذ الهذلي: **/203**.

477 - ألا يا لقومي لطيف الخيـال   أرق من نـازح ذي دلال[3]

النازح: البعيد. ومعنى أرق: منع النوم.

وأنشد لقيس بن ذريح[4]:

478 - تكنفني الوشاة فأزعجوني   فيالناس للواشي المطاع[5]

---

(1) قال أبو نصر القرطبي في شرح هذه العبارة: "يعني أنه حين قال: يا لبكر أنشروا لي كليبا، فإنما استغاث بهم لنفسه على معنى التهدد - والوعيد. وحين قال: يا لبكر أين أين الفرار. فإنما استغاث بهم لهم. وكأنه قال: يا لبكر انظروا لأنفسكم. واطلبوا مفرا، وفيه أيضا معنى التهدد: 163.

(2) في الأصل: "لم تفرون".

(3) ديوان الهذليين 2 172 وبه (يؤرق) الكتاب وشرح الأعلم 1 319 - وبهما: ألا يا لقوم - شرح النحاس 223 - شرح السيرافي 3 ورقة 51 - شرح ابن السيرافي 1 467 - اللسان (هيب) 1 789 - (طيف) 9 228 (هول) 11 712.
الأعلم: "الشاهد فيه فتح اللام الأولى وكسر اللام الثانية فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله".

(4) من بني كنانة بن ليث أحد عشاق العرب المشهورين. وصاحبته لبنى، من شعراء العصر الأموي توفي 28هـ.
(الشعر والشعراء 2 628 - المؤتلف 120 - شرح شواهد المغني 2 539).

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 319 -الكامل 3 271 - شرح السيرافي 3 51 -شرح ابن السيرافي 1 531 - فرحة الاديب 98 - الجني الداني 103 - شرح المفصل 1 131 - المقاصد النحوية 4 259.



الوُشــاة : النَّمَّــامــون، واصله من الوَشْي، لانهم يُزَيِّنُونَ الكذب ويُحـسِّنون الباطل. يصف أنهم وشوا بامرأته إليه حتى تركها فندم على ذلك، فاستغات بالناس من أجلهم

وأنشد أيضا[1] :

479 – ياالقومي مَنْ لِلعُلى والمسَاعــي ... ياالقَوْمي مَن للنَّدى والسَّمَــاحِ؟

يا لعطّافنــا ويــالَرِيـــــــاحٍ ... وأبي الحشْرجِ الفتى النفّــاحِ[2]

يصف هولاء القــوم فــقـدوا، فلم يوجـد من يقـوم للعلى والمـســاعي والندي والسمـاح مـقامـهم. والنفـاح : الكثـير العطاء وروى الوضـاح اي المشـهـور البين الفضل.

وذكر سيبويه ان هذه اللام تدخل على معنى التعجب، وانشد[3]

480 – لَخُطَّابُ لَيْلَى يالَبُرْثُنَ مِنْكُــمُ ... أَدلُّ وأمضى من سليك المقانب[4]

هذا رجل اتَّـهَم قـومـاً[5] من بنى برثن كـانوا يزورون امـرأته فـاتهـمـهم بفسـاد بينهم وبينهـا، فشبـههم بسليك المقانب : وهوسليك بن السلكة السعدي في حذقهم

---

(1) لم أعرف قائله. وقال البغدادي إنه من الخمسين.

(2) الكتاب وشرح الاعلم 1 319 (يا لقوم) المقتضب 4 257 – شرح النحاس 223 وبه (وال رياح) – شرح السيرافي 3 51 – شرح المفصل 1 128 – الهمع 1 180 – حاشية الصبان 165 – الخزانة 3 165 – المقاصد النحوية 4 268.

(3) هوقران الاسدي، شاعر جاهلي، كان يشبه بالسليك في الجرأة – والشجاعة وهو مصحف في الكتاب الى فرار الاسدي ونسب الانشاد لأبي ثروان العكلي في معاني القرآن (وهو قران الاسدي عند ابن السيرافي وابن منظور) (سلك) (برثن) والمرزباني.

(4) الكتاب وشرح الاعلم 1 319 – معاني القرآن 2 421 – معجم الشعراء 326 – شرح السيرافي (3 51 – 52) – شرح ابن السيرافي 1 604 شرح المفصل 1 131 – اللسان (برثن) 13 50 – (سلك) 443 10.

وروى به (لزوار ليلى منكم آل برثن على الهول أمضي ...)

وروى الثاني (النساء) بدل (الاماء) عند ابن السيرافي

قال الاعلم : « الشاهد فيه ادخال لام الاستغاثة على برثن متعجبا منهم لا مستغيثا منهم » وصرح في النكت بأنه استغاث بهم.

(5) في الأصل : قوم.



ودقة حيلتهم[1] في الفساد ثم استغاث[2] بمن لا يزور امرأته من برثن على من زارها منهم فقال : يالبرثن امنعوا من زيارتها بعضكم وبعد هذا :

تَزُورُونَهَا وَلاَ أَزُورُ نِسَاءَكُمْ ... أَلَهْفِي لأَوْلاَدِ الإِمَاءِ الحَوَاطِبِ[3]

وَمِمَّا يُسْئَلُ عنه في هذا الباب : أن يقال : لم فتحت هذه اللام، واللام الخافضة في الأسماء الظاهرة مكسورة؟

فالجواب عن هذا أن يقال : أصل هذه اللام الفتح ثم كسرت في الظاهر لِئَلاَّ تلتبس بلام الابتداء ثم عرض دخولها في النداء على معنيين مختلفين فاحتيج إلى الفصل بينهما، وكانت الأولى أولى بالفتح من الثانية من قبل أن المدعو لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة، لانك إذا قلت يا للعدو، فمعناه : أدعوكم للعدو، وهي على أصلها، والمنادى المدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس لأن المنادى لا يحتاج إلى لام، فكان تغير لامه أولى، لأن دخولها في غير موضعها هو معنى حادث أوجب الفصل، وليس فتحها بالفتح الذي كان يجب في أصل اللام. وإنما هو تبين بعد لزوم الكسرة، والدليل على ذلك إذا عطفت عليه رددته الى الكسرة وذلك أنك إذا عطفت عليه رددته إلى الكسر، وذلك لأن الكسر قد صار كالأصل له بعد الفتح، تقول : يا لزيد ولعمرو، فتكرر لام عمرو، لأن اللام المفتوحة في زيد قد دلت على المعنى فاكتفى بها /204 وكسرت لام عمرو على ماينبغي من كسرها.

وبوب سيبويه بابا للام المدعو له[4] وبين أنها مكسورة للفرق.

---

(1) في الاصل : حليتهم.

(2) في الهامش، لاحد قراء النسخة بخط مخالف.
(أنشده سيبويه أولا على معنى التعجب، وكلامه بعد يدل على أنه للاستغاثة.
قال الشيخ : كذابه، تعجب من فعلهم، واستغاث ببعضهم علي بعض. ففيه معنيان، لان التعجب يكون على وجهين على ان ترى أمرا فتستعظمه ( ) والاخر ان تندهش لامر بنفسه »).

(3) انظر المصادر السابقة وروى عند ابن السيرافي (النساء) بدل (الاماء).

(4) ترجم له بقوله (هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعوله ههنا وهو غير مدعو) 1 /320 - لم يذكر الاعلم هذه الترجمة، واكتفى بشرح شواهد الباب.



وأنشد قول قيس بن ذريح :

478 - فيا للنَّاسِ لِلْواشي المُطاعِ[1]

وانشـد[2] :

481 - يا لَقومي لِفُرقة الأحباب[3]

وبين أن قولهم : «ياللعجب «و» ياللماء»، على حذف المدعو كأنه نبه إنسانا ودعاه للعجب[4]، وذلك على أن المدعو محذوف بقول الشاعر[5].

482 - يالعنة الله والأقوام كلهـم   والصالحين على سمعان من جـار[6]

فحذف المنادى وابتدأ اللعنة ولم يوقع عليها حرف النداء.

هذا باب الندبة[7].

اعلم أن الندبة تفجُّع ونوح من حزن وغم، يلحق النادب على المندوب عند فقده فيدعوه - وإن كان يعلم أنه لا يجاب - لإزالة الشدة التي لحقته لفقده، كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي لحقته وغشيته، ودعاؤه له كالدلالة على ماناله من الحزن لفقده، ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع، احتيج إلى غاية بعد الصوت

(1) تقدم الشاهد قريبا 203 - بنفس الرقم - وانظره في شرح السيرافي 3 / وررقة 53 .

(2) غير معروف قائله ولا تتمته - الكتاب 219/2 الطبعة المحققة.

(3) الكتاب وشرح الاعلم 1/320 - شرح النحاس 224 - شرح السيرافي 224 - همع الهوامع 53/3 .
قال الاعلم : «الشاهد فيه كسر اللام الثانية لانها لام المدعو له، فجرت على الكسر المستعمل في لام الجر لوقوعها في موضعها»

(4) قال سيبويه : «وذلك قول بعض العرب يا للعجب وياللماء وكانه نبه بقوله يا غير الماء للماء» 1/320 .

(5) لم أعثر على قائله - وقال محقق الكتاب انه من الخمسين 2/219 .

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/320 - الكامل 3/271 - شرح النحاس 224 شرح السيرافي 4/52 - شرح ابن السيرافي 2/31 - الإنصاف 1/118 - الجنى الداني 352 - شرح المفصل (2/24 - 40 - 120/8) مغني اللبيب 1/488 - شرح شواهد المغنى 2/796 الهمع 1/74 - المقاصد النحوية 4/261.
قال الأعلم : «الشاهد فيه حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى ياقوم : لعنة الله على سمعان. ولذلك رفع اللعنة بالابتداء ولو أوقع النداء عليها لنصبها».
وجوز السيوطي ان تكون لمجرد التنبيه كانه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه- (شرح شواهد المغني).

(7) الكتاب 1/321 - شرح السيرافي 3 / ورقة 53 .



فألزموا أوله «يا» «أَوْ» «وَا»، وآخره الألف في الأكثر من الكلام لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للمد فوجب بدخول الألف فتح كل ضمة وكسرة، إذ لا يكون ما قبلها مفتوحا، إلا أن يلتبس الكلام فتقلب على حركة ما قبلها.

وأنشد في ما لم تزد الألف في آخره - غير انه بينت حركة آخره بالهاء - لابن قيس الرقيات :

483 - تُبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةً ... وَتَقُولُ سَلْمَى : وَارَزِيَّتِيَهْ[1]

مُعْوِلَة من العويل وهو البكاء.

وأنشد أيضا لرؤبة فيما استعمل بالألف وغير الألف :

484 - بُكَاءُ ثَكْلَى فَقَدَتْ حَمِيمَا

فَهِيَ تَرَنَّى بِأَبي وابْنِيمَا[2].

فما صلة، وإنما حكى ندبتها ويروي : (بِأَبَا وابْنَامَا)، والألف لا تجوز في القافية المردفة بالياء، فإن كانت فيه رواية غير الأول فهي في «بأبا» دون «ابنيما»، أو يكون منشد من العرب أنشد البيت وحده، ولم يعرف القصيدة فيكون إنشاد ذلك العربي هو الحجة.

---

(1) ديوانه 99 - الكتاب وشرح الأعلم 1 321 - مجالس العلماء 144 - شرح النحاس 225 - شرح السيرافي 3 54 - شرح ابن السيرافي 1 549 - المقاصد النحوية 4 274
قال الأعلم : «الشاهد فيه إدخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة في الوقت بعد أن قدر المندوب على غير حاله في غير الندبة من حذف الزيادة التي تلحق آخره».

(2) ملحقات ديوانه 185 - وبه (فهي ترنى بأب...) الكتاب وشرح الأعلم 1 322 - المقتضب 4 282 - شرح النحاس 225 - شرح السيرافي 3 54 - شرح ابن السيرافي 1 659 (وهي) - شرح المفصل 2 12 -
وروى في الكتاب 2 223 الطبعة المحققة (فهي تنادى...)
اللسان (بنى) 14 90 وروايته (فهي ترنى بأبا وابناما)
(رثا) 14 309 وروايته (فهي ترثى بأبا وابنيما).
قال ابن منظور : «فانما أراد وابنيما لكن حكى ندبتها واحتمل الجمع بين الياء والألف لانه أراد الحكاية» وأورد رواية الكتاب
قال الأعلم : «في بعض النسخ وابناما وهو غلط. لانه القافية مردفة بالياء والالف لا تجوز معها في الردف كما تجوز الواو».



هذا باب تكون فيه ألف الندبة[1]

تابعة[2] لما قبلها، وان كان مكسورا فهي ياء، وان كان مضموما فهي واو (للفرق)[3])[4].

ذكر سيبويه في هذا الباب انك اذا أردت كنية ألحقت الزيادة في آخرها، وان وقع حرف النداء على أولها، كقولك: (يا أبا عمراه)، من قبل ان المضاف والمضاف اليه كاسم واحد فلو ألحقت الألف الاسم الأول لانفصل من الثاني، ونظير هذا ان تقول: (هذه مائة درهم)، فان أضفت «مائة إلى «نفسك» قلت: (هذه مائة درهمي). وقد علم[5] أنك لم ترد أن تضيف درهما إلى نفسك ولا قصدت الى درهم واحد بعينه، وإنما /205 قصدك إلى إضافة مائة اليك دون غيرها، وعلى هذا اذا أضفت أبا عمرو اليك أضفته كأنه لك، فقلت: هذا أبو عمر، وإن كان قصدك أن تضيف الأب اليك دون عمرو.

ومن الدليل على هذا، انه لا يجوز: (هذا أبو النضرك)، لانك لو أفردت النضر لم يجز أن تقول: مررت بالنضرك، ويجوز ان تقول: (هذا أبو زيدك)، كما تقول: (هذا زيدك)، فعلم ان حكم الاسم في اضافته الى الاسم المضاف اليه كحكمه لو كان مفردا غير مضاف اليه.

وانما جاز أن تدخل الياء والواو على الألف في هذا الباب للفرق دون غيرها، لانهما أختا الألف وشريكتاها في المد واللين وبعد الصوت فاختصتا لذلك.

---

(1) في الكتاب: «تكون ألف الندبة فيه «وكذا في شرح السيرافي.
(2) في الاصل: «تابعا» وأوردت ما في الكتاب.
(3) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب.
(4) الكتاب 1 /323 - شرح السيرافي 3 / ورقة 55.
(5) في شرح أبي سعيد: وقد علمناه»



هذ باب ما (لا)[1] تلحقه الألف التي تلحق المندوب

وذلك قولك : وازيد الظريف (ولايجوز الظريفاه)[2][3].

قال الخليل : «ولو جاز هذا[4] لقلت : وازيدا[5] أنت الفارس البطلاء»

وأجاز يونس والكوفيون ندب الصفة[6]، وقال المحتج له ردا على الخليل، ليس الخبر مثل الصفة فلذلك لم يجز : (انت الفارس البطلاء)، لان الخبر منقطع عن المندوب، والصفة من تمامه.

ومن حجة الخليل ان الصفة والخبر جميعا خارجان عن النداء، فقد اتفقا في خروجهما، وان اختلفا في المعنى، وانما الندبة للمنادى ولا تدخل في غيره، فما كان خارجا عن النداء، فالندبة مفارقة له.

وفصل سيبويه بين من اسمه «ضربوا» وبين من اسمه ضربا» كما فصل بين التثنية والجمع في الباب الذي قبل هذا في : (واغلامهما)، وواغُلامَهُمُو[7].

---

(1) ما بين القوسين ساقط من الأصل مزيد من الكتاب مثبت في شرح السيرافي.

(2) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب غير مثبت في السيرافي.

(3) الكتاب 1 323 شرح السيرافي 3 / ورقة 56 .

(4) في الكتاب : «ولوجاز ذا».

(5) في الاصل : «زايد»، وصوابه من الكتاب.

(6) "ذهب الكوفيون الى انه يجوزان تلقي علامة الندبة على الصفة نحو قولك وازيد الظريفاه، واليه ذهب يونس بن حبيب البصري وأبو الحسن بن كيسان، وذهب البصريون الى انه لا يجوز".
الانصاف 1 364 وانظر حجج كل فريق هذه الصفحة وما يليها.
وقال المبرد :
"وكان يونس يجيز ان يلقى علامة الندبة على النعت، فيقول وازيد الظريفاه، وازيد انت الفارس البطلاه، وهذا عند جميع النحويين خطأ لان العلامة انما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمد الصوت، والنعت خارج عن هذا".
المقتضب 4 275 .
وانظر : شرح المفصل 2 14 .

(7) في الأصل : واغلامهموا– والواو العاطفة من زيادة المحقق.



وألزمه المبرد المناقصة[1] في ماذكره في الباب الذي قبل هذا فقال : ذكر انك إذا أضفت غلاما الى نفسك ثم ندبته في من قال : ياغلامي باسكان الياء، انك تقول : واغلامياه بتحريك الياء، ثم قال في باب ترجمته (**هذا باب تكون فيه ألف الندبة تابعة لما قبلها**)[2] وذلك قولك : واظَهْرَهُوه ليفصل بينه وبين المؤنث وقال في الذي يلي هذا الباب في رجل يسمى «ضربوا»، واضربوا »، ليفصل بينه وبين من يسمى «ضربا» اذا قلت واضرباه»، فألزمه أن يحذف الياء من «غلامى» لاجتماع الساكنين فيقول : و«اغلاما»، أو يحرك الواو من هذا ويأتي بعدها بألف الندبة، فيقول : «واظَهرهَواه» و«واضرَبَواه».

والذي ألزمه المبرد لا يلزمه[3]، لا هذه الواوات السواكن المضموم ما قبلها كالالفات ولا أصل لهن في الحركة والياء في غلامى يجوز فيها حركة لغير التقاء الساكنين وأصلها الحركة، والتغيير للندبة ضعيف، لانه لا يجوز ان تأتي بعلامة الندبة، وان كنت نادبا، فلذلك فرق بين هذه الاشياء.

هذا باب ما لايجوز أن يندب[4]

قد تقدم ان أصل الندبة حزن وبكاء على فائت لا عوض منه في فضل واحسان وشجاعة وقيام بأمر لا يقوم به غيره فيحتاج إلى تعظيم الأمر الذي /206 حزنوا له وبكوا عليه ليكون عذرا[5].

فيجب أن لا يأتوا فيه من اللفظ إلا بما يعرف ويشهر، فلهذا لم تندب النكرة ولا المبهم كما لايجب أن يندب الإنسان من لا يعنيه أمره، ولا يؤلمه فقده.

---

(1) انظر رأي المبرد، وتفاصيل هذه القضية في هاشم المقتضب 4 241 - حيث نقل محققه أذيالها، وهي من نقد المبرد للكتاب.

(2) الكتاب 1 323 .

(3) قال ابن ولاد رادا على المبرد «هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه، أما لو حذفنا من غلامى في الندبة لالتقاء الساكنين لفتحت ألف الندبة ما قبلها، والتبس المضاف بالمفرد فكنا قد منعنا الياء حركة تحرك بها وتكون في الكلام لها، وحولنا حركة ما قبلها من الكسر الى الفتح، وأدخلنا في الكلام هذا اللبس» الانتصار 154 ومابعدها، وانظر ما نقله عنه محقق المقتضب 4 271

(4) الكتاب 1 324 - شرح السيرافي 3 / ورقة 58 .

(5) النكت 692 .



هذا باب ما[1] تكون الأسماء[2] فيه بمنزلة اسم واحد مَمْطولٍ وآخر الاسمين مضمومٌ الى الأول بالواو.

وذلك قولك : واثلاثةً وثَلاثيناهْ[3])[4] الذي يشتمل عليه هذا الباب : ان كل ماكان من المنادى، لايتم الاسم فيه الا بشيء بعده، وليس بمضاف اليه، فانه ينصب وان كان معرفة بالقصد اليه كقولك : (يا خيرا من زيد)، و(ضاربا رجلا).

ونصبه كنصب الاسم المضاف لبطلان البناء فيه، والبناء انما يجب للمفرد التام الذي لا يحتاج الى معنى يتمم اسمه، وضاربا رجلا، وخيرا من زيد، إذا أردت بكل واحد منهما شيئا بعينه فتعريفه من أحد وجهين :

❋ إما ان تناديه بالمعنى الذي فيه، فتقول لمن ضرب زيدا، ولمن خير من زيد : (ياضاربا زيدا)، و(ياخيرا من زيد) وتقديره : ياأيها الضارب، ويأيها الرجل الذي هو خير من زيد، فهذا تعريف يحدثه النداء.

❋ وإما أن تسمي رجلا (بضارب زيدا) أو (بخير منك)، وإن لم يكن على تلك الحقيقة فتقول : ياضاربا زيدا، ويا خيرا من زيد كما تقول : يا قيس قفة، ويا سعد كُرْزٍ، وما أشبهه من الألقاب.

---

(1) «ما» ليست من لفظ الترجمة.

(2) في الكتاب : «الاسمان»، وماذكره الأعلم يتناسب مع ما ورد في بعض النسخ التي اعتمدها محقق الكتاب - انظر 2/ 228 - هامش رقم 3.

(3) في الاصل : مثلا، والباقي ساقط - مثبت بالهامش.

(4) الكتاب 1/ 324 - شرح السيرافي 3/ ورقة 58.



هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو[1]

ذكر سيبويه ان «يا» تحذف من النكرة في الشعر ضرورة وأنشد للعجاج :

485 - جاريَ لا تستنكري عذيري[2].

يريد : جارية، ووصل هذا بأمثال العرب، وهي قولهم : (افتد مخنوقُ)[3]، (وأَصْبِحْ ليلاً)[4]، و(اطرق كرا)[5] معنى البيت أن العجاج كان يصلح حلسا لجمله فأنكرته عليه، فقال لها هذا فأما الأمثال : فجاز حذف حرف النداء منها لكثرة استعمالهم لها، فصارت كالمعرفة فحسن جواز الحذف فيها.

ومعنى قوله في (باب الندبة) وفي هذا الباب : «لانهم يحتلطون ويدعون مافات»[6].

الاحتلاط: الاجتهاد في الغضب والغيظ، وقد يقال : احتلط في الأمر إذا اشتد فيه.

---

(1) الكتاب 1 325 - شرح السيرافي 3 / ورقة 59 .

(2) ديوانه 26 وبعده : (سيري وإشفاقي على بعيري)
الكتاب وشرح الاعلم (1 325 - 330) - المقتضب 4 260 - شرح النحاس (226 - 229) - شرح السيرافي 3 59 - المسائل البغداديات 168 - شرح ابن السيرافي 1 461 - شرح عيون الكتاب 168 - الوساطة 466 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 41 - شرح المفصل (2 16 - 20) - حاشية الصبان 3 172 - الخزانة 2 125 - المقاصد النحوية 4 277 - اللسان (شقر) 4 422 - (عذر) 548 4 - (عتر) 4 540 .
قال الأعلم : «الشاهد فيه حذف ياء النداء ضرورة من قوله (جارى) وهو اسم منكور قبل النداء لا يتعرف الا بحرف النداء .

(3) مجمع الأمثال 2 78 - يضرب لكل مشفوع عليه مضطر . ويروي (افتدى مخنوق) وانظر المثل في الكتاب 1 326 - والمقتضب 4 261 .

(4) مجمع الامثال 1 403 - قالته أم جندب زوجة امرئ القيس (انظر الخبر) نفس الصفحة - الكتاب 1 326 - المقتضب 4 261 وهو في الكتاب (اصبح ليل).

(5) مجمع الأمثال 1 431 والمثل بتمامه (أطرق كرا ان النعامة في القرى)، والكرا مرخم الكروان - يضرب للذي ليس عنده غناء، ويتكلم، فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعبه» وهو يشبه مثلا آخر هو : (أطرق كرا يحلب لك) مجمع الامثال 1 431 وانظر المقتضب 4 261 .

(6) في الكتاب : «ويدعون من قد فات» 1 326 .



ورد المبرد قول سيبويه في هذا الباب : «وقد يجوز حذف يا من النكرة» ومجيئة بالبيت والأمثال وقال : أخطأ في هذا كله خطأ فاحشا[1] يعني ان هذه الاسماء [2] معارف بالنداء، وقد جعلها سيبويه نكرات.

وادعاء المبرد هذا هو الخطأ[3]، والعجب منه كيف ذهب عليه (ذلك)[4] أيتوهم ان سيبويه يعتقد ان «مخنوق» و«ليل» نكرات وهو يضمها بغير تنوين؟ فانما حذف «يا» من النكرة، يعني : ما كان نكرة قبل النداء، فورد النداء عليه فصار معرفة من أجله /**207**.

هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفا له... وليس بمنادى ينبهه [5]غيره ....[6]

قوله : «ماجرى على حرف النداء وصفا له»

أراد «أيا» إذا قلت : انا أفعل كذا وكذا أيها الرجل «، و«اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» وسمي «ايا» هنا حرف نداء لانه لا يستعمل إلا في النداء، وما

---

(1) قال المبرد في نقده للكتاب : «قد أخطأ في هذا كله خطأ فاحشا وذلك ان قوله : «جارى لاتستنكري عذيري) : جارية هنا معروفة، والدليل على ذلك الترخيم، ولو كانت نكرة لزمها في النداء التنوين والنصب، فلم يجز ترخيمها، لان المضاف لا يرخم في النداء، لانه جار على الاصل، وكذلك النكرة، ولو جاز ترخيمها في النكرة لجاز في غير النداء، وقد وضع باب الترخيم - ما فيه هاء التانيث كله على أنه نكرة وهذا خطأ ...» انظر هامش المقتضب 4/260 وما بعدها.

(2) في شرح أبي سعيد : «الأشياء».

(3) قال الأعلم في شرح الشاهد : «ولو يذهب سيبويه الى ما تأوله المبرد عليه من انه نكرة بعد النداء، وانما أراد انه اسم شائع في الجنس قبل النداء وهو نكرة، وكيف يتأول عليه الغلط في مثل هذا، وسيبويه فرق بين ما كان مقصودا بالنداء من أسماء الاجناس وبين ما يقصد قصده، وهذا من التعسف الشديد والاعتراض القبيح» وانظر رأيه هذا في الخزانة 2/126.
وقال ابن ولاد في رد ماذهب اليه المبرد : «اما تسمية هذا نكرة فصواب، وليس بخطأ على ما ذكر، لانه انما يصير معرفة في حال ندائها اياه واختصاصه بذلك ...
فكأنه قال : ويجوز ان يحذف «ياء» من النكرة إذا ناديتها... ولا أعرف لقوله «انه أخطأ خطأ فاحشا» معنى لانه بين واضح الانتصار 160 وما بعدها (بتصرف) وانظر هامش المقتضب 4/260.

(4) زيادة من الهامش، مثبتة في شرح أبي سعيد.

(5) في الاصل «يشبهه» وهو تصحيف صوابه من الكتاب.

(6) الكتاب 1/326 - شرح السيرافي 3/60.



بعده وصف له. وايها في هذا الباب، وان كان لفظ المنادى، فليس بمنادى في الحقيقة لان حرف النداء لا يدخل عليه، ولكنه استعمل للاختصاص لان المنادى مختص وان لم تناده، فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص، كما جعل حرف الاستفهام لما ليس باستفهام لما اشتركا في التسوية وقد بين ذلك سيبويه.

هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا[1]...

وذلك قولك : انا معشر العرب نفعل كذا وكذا)[2].

قال عمرو بن الأهتم[3] :

486 - إِنَّا بَنِي مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ ... فِينَا سَرَاةُ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا[4]

وقال الفرزدق :

487 - أَلَمْ تَرَ أَنَّا بَنِي دَارِمٍ ... زُرَارَةُ مِنَّا أَبُو مَعْبَدِ[5]

وقال رؤبة :

383 - بِنَا تَميمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ[6]

---

(1) في الأصل : «أيضا» وصوابه من الكتاب - وسيعيد الأعلم النص بلفظه (نصبا).

(2) الكتاب 1 326، شرح السيرافي 3 60.

(3) هو عمرو بن سنان بن خالد بن منقر، جاهلي اسلامي، كان شريفا شاعرا خطيبا، وهو من سادات تميم (الشعر والشعراء 2 632 - معجم الشعراء 212 - جمهرة الأنساب 218).

(4) الكتاب وشرح الاعلم 1 327 (لعمرو) - الكامل 1 394 - شرح النحاس 227 - شرح السيرافي 3 62 - شرح ابن السيرافي 2 20 شرح المفصل 2 18 - همع الهوامع 1 171.
قال الأعلم : «الشاهد فيه نصب (بني منقر) على الاختصاص والفخر... ورفع القوم لانه خبر لان، والمعنى انا قوم ذوو حسب ثم اختص من يعني بذلك من الاقوام...»
«وبنو منقر حي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم -جمهرة الانساب 216

(5) ديوانه 1 202 - الكتاب وشرح الأعلم 1 327 - شرح النحاس 217 - شرح السيرافي 3 62.
قال الاعلم : «الشاهد فيه نصب بني دارم على الاختصاص والفخر، وزرارة هذا هو من بني عبد الله ابن دارم وفي ولده شرفهم، وكنيته أبو معبد»

(6) تقدم تخريجه والحديث عنه، النكت 578 بنفس الرقم - وانظره في شرح السيرافي 3 62 - 63 - والشواهد فيه كالشاهد في سابقه.



النصب في هذا الباب على مذهب ما يوجبه النداء من النصب بفعل غير مستعمل إظهاره، والدليل على ذلك ان الاسم المفرد الذي يقع فيه لايبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم، ولا يجوز ان يدخل عليه حرف النداء كما يدخل على المنادى.

ومعنى قول سيبويه : "فَيَجِيءُ لَفْظُهُ عَلَى مَوْضِعِ النِّدَاءِ نَصْباً"

إلى قوله : "لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء"[1].

يريد أن موضع النداء فعل تقصد به في التقدير إلى المُنادى الغافل عنك فتختصه لتعطفه على نفسك وكذلك له.

والمنصوب في هذا الباب يعمل فيه فعل يقصد به الاختصاص على جهة الافتخار به والتفضيل له.

قال : "وسألت الخليل ويونس عن (نصب)[2] قول الصلتان[3] :

488 ـ أَيَا شَاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ   جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ[4]

فزعما أنه غير منادى، وإنما انتصب على إضمار، كأنه قال : ياقائل الشعر شاعرا"[5].

---

(1) لفظ سيبويه : "فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا لأن موضع النداء نصب ولاتجرى الأسماء فيه مجراها في النداء لأنهم لم يجروها على حروف ـ النداء ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء".
1 / 327 ـ وما ذكره الأعلم لفظ السيرافي.
وعلى هامش المخطوط (محصل في قوله كذا وكذا ومبين ومفسر) بخط مخالف.

(2) ما بين القوسين ساقط من الأصل ـ زيادة من الكتاب.

(3) في الكتاب : (الصلتان العبدى) واسمه قثم بن خبيئة المحاربي من عبد القيس، شاعر مشهور خبيث، وهو شاعر حكيم فضل جرير في الشعر والفرزدق في الشر في حكومته المشهورة توفي نحو 80 هـ (الشعر والشعراء 1 / 200 ـ المؤلف 145 معجم الشعراء 229 ـ الخزانة 2 / 175).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 / 328 ـ الشعر والشعراء 1 / 501 ـ الكامل 3 / 357 ـ أمالي القالي 2 / 142 ـ شرح السيرافي 3 / 62 ـ المؤتلف 145 ـ شرح ابن السيرافي 1 / 565 ـ الخزانة 2 / 174 ـ اللسان (كرب) 1 / 714.

(5) الكتاب 1 / 328.



وشرح هذا : ان «شاعرا» ليس بمنادى، لانه مقصود به الى واحد بعينه، والمنادى إذا كان مقصودا اليه يعرف، والمنادى في البيت محذوف، يجوز ان يكون هو الشاعر، ويجوز أن /208 يكون غيره، فاذا كان المنادى غيره، فكأنه قال لمن بحضرته : يا هذا حسبك به شاعرا على المدح له والتعجب منه، ثم بين أنه جرير، وشبه هذا الإضمار بقولهم : (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ).

والتقدير عند الخليل ويونس : ياقائل الشعر، على ان قائل الشعر غير «شاعر» المذكور، كانه قال : ياشاعرا عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله، أو حسبكم به شاعرا، فهذا ظاهر كلام سيبويه.

ويجوز ان يكون قائل الشعر المحذوف هوالشاعر المذكور، وينتصف «شاعرا» على الحال، ولا شاعر اليوم» في موضع النعت له، واحتاج إلى إضمار قائل الشعر أو نحوه، حتى يكون المنادى معرفة وكأنه قال :

ياقائل الشعر في حال ماهو شاعر لا شاعر مثله.

قال : «وَمِما جَاءَ فِيهِ[1] مَعْنَى التَعَجُّبِ – كَقَوْلِهِ[2] : يَالَكَ فَارِساً قولُ شُرَيح بن الاحوص الكلابي[3] :

489 – تَمَنَّانِي لِيَقْتُلَنِي لقيطٌ أَعَامِ لَكَ بْنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ[4]

وإِنَّمَا دَعَاهُمْ لَهُمْ تَعَجُّبَاً»[5].

---

(1) في الكتاب : «وما جاء وفيه».

(2) في الكتاب : «كقولك».

(3) نسب في الكتاب لشريح بن الأحوص وعند الأعلم للأحوص أبي شريح، وفي الطبعة المحققة الأخوص ابن شريح. وفي الطبعة المحققة الأخوص ابن شريح (بالمعجمة) وشريح بان للأحوص وكان أبوه يكنى به وهو قاتل لقيط بن زرارة
انظر (جمهرة الانساب 284)

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 /329 – شرح النحاس 228 وبه ابن عمر) بدل (ابن سعد) شرح السيرافي 62 /3 – شرح عيون الكتاب 166 – الهمع 1 /18 – حاشية الصبان 3 /176 – المقاصد النحوية 4 /300 – وروى البيت (ليلقاني) في الكتاب وشرح الأعلم.
قال الأعلم : (الشاهد في قوله لك والمعنى ياعامر دعاني لك والمعنى معنى التعجب).

(5) الكتاب 1 /329 .



معنى هذا ان لقيط بن زرارة التميمي،وهو من بني ارم، تمنى قتل شريح بن الأحوص، وهو من بني عامر بن صعصعة فعجب شريح قومه من أنفسهم حيث تمناهم لقيط وهم أمنع منه وأشد بأسا، كأنه قال: يا عامر بن صعصعة أعجب لك من تمني لقيط اياك، وتمنى شريح كتمنيه لعامر.

والعرب تستعمل حذف فعل التعجب وتكتفي باللام، كقولك: يالك فارسا كأنه نادى وأضمر معه فعلا لعلم المخاطب، كأنه قال: يا هذا أعجب لك فارسا، ومعناه أعجب بك فارسا.

ومن النحويين من قال: يالك كقولك: يا لزيد على معنى استغثت بك فارسا.

قال: «وَزَعَمَ الخَليلُ أَنَّ هَذاَ البَيْتَ[1] مِثْلُ ذَلِكَ:

490 – أَيَّامَ جُمْلَ خَليلاً لَوْ يَخَافُ لَهَا   صُرْماً لَخُولِطَ منهُ العقلُ والجَسَدُ[2]».

قال أبو العباس: في هذا قولان: أحدهما: أن خليلا مفعول به، وتقديره أعني خليلا، والأخر: ان يكون حالا، وتجعل أيام مضافة الى جمل وفي إضافتها اليها يحدث معنى فعل لها، وشبهه بقولك: (لقيته يوم عبد الله قائما)، اذا عرفت اليوم لعبد الله وكان له فيه أثر. فقد يكون له يوم يذكر به قائما، ويكون له يوم يذكر به راكبا، فالشاهد في البيت على قول أبي العباس نصب خليل.

وقال غيره: انما أراد بانشاده البيت أنه اختص «أيام جمل» دون غيرها والتقدير: أعني أيام جمل، فأشبه هذا البيت ماذكره من المنصوب على الاختصاص.

---

(1) للاخطل نسبه اليه الأعلم، وهو غير منسوب في الكتاب طوبلاق = منسوب في الطبعة المحققة 2 238

(2) غير موجود في ديوانه- الكتاب وشرح الأعلم 1 320 = شرح السيرافي 3 62 = شرح ابن السيرافي 1 511 = شرح عيون الكتاب 137.

قال الاعلم: «الشاهد فيه نصب خليل على الاختصاص والتعجب والمعنى أيام جمل لويخاف لها صرما. ويروي أيام جمل خليل على الابتداء والخبر واضافة الايام الى الجملة لانها ظرف زمان وهذا أبين واحسن ولا شاهد فيه.

وقال بعض النحويين انما احتج به لنصب الايام على الاختصاص كما نصب بني منقر ونحوه على ذلك وهذا القول ليس بشيء لان الايام منصوبة على الظرف» (بتصرف)



قال : «وَأَمَّا قَوْلُ لَبِيد :

491 – نحن بنو أم البنين الأربعه[1].

فلا ينشدونه الا رفعا لانه لم يرد[2] اذا افتخروا أن يعرفوا ان[3] عدتهم أربعة ولكنه جعل الأربعة وصفا»[4].

وأجاز المبرد النصب من وجْهَيْن :

أحدهما : ان ام البنين امرأة شريفة وبنوها الأربعة كلهم سيد فينصب على الفخر ويكون الخبر في البيت الذي بعده.

والوجه الآخر : انه لم يرد معنى الفخر، ونصبه على أعنى فيكون مثل قوله[5] /209/ .

492 – وماغَرَّني حَوْزُ الرِّزامي مُحْصَنا[6].

وقال غير المبرد[7] اما الاختيار بام البنين فلو لم يقل «الأربعة» لجاز ذلك كما يجوز : نحن بني تميم نفعل كذا، وتكون هذه المرأة معروفة بالنجاعة والفضل، ولما ذكر الأربعة خرج ذلك من أن يكون فخرا، اذ ليس في ذكر العدد ما يوجب الافتخار به وان كان الأربعة نجباء، فليس لنجاتهم في الشعر ذكر يصح الافتخار به، ولا هو اسم علم لهم. فقول سيبويه أقرب وأصح.

---

(1) ديوان لبيد 340 وعجزه (ونحن خير عامر بن صعصعة)- الكتاب وشرح الاعلم 1 327 - مجالس ثعلب (2 374 - 381) - شرح السيرافي 3 62 شرح ابن السيرافي 1 514 - فرحة الأديب 97 - الخزانة 9 548 - اللسان (خضع) 8 74 - قال الأعلم : «الشاهد فيه رفع قوله بنو، لان الأبعة ليس فيها معنى فخر ولا تعظيم فيكون ما قبلها منصوبا على الاختصاص - والفخر - أراد الخمسة لانهم خمسة معروفون فاضطرته القافية الى الاربعة .

(2) في الكتاب : «لم يرد ان يجعلهم إذا افتخروا».

(3) في الكتاب : «بأن»

(4) الكتاب 1 328 - 328 .

(5) لم أعرفه.

(6) شرح السيرافي 3 / ورقة 63 وبه (وما عزني) والبيت ليس من شواهد الكتاب.

(7) اما المقصود بغير المبرد . فهم النحاس والسيد المرتضى ومن سار في مذهبهم كما في الخزانة 9 53 وانظر رأي المبرد هذا في شرح السيرافي 3 63 وهامش الكتاب 1 328 ونقله البغدادي في الخزانة 9 353 .



هذا باب الترخيم[1]

الترخيم المطرد يلزم المنادى دون غيره تخفيفا من اسمه إذا طال لكثرة النداء في كلامهم، ومعنى الترخيم نقص الإسم عن تمام الصوت به، ومن ذلك :

كلام رخيم اذا كان لينا.

وللترخيم شروط اذا نقص منها شرط امتنع الترخيم، فشروطه : الا يكون الاسم منادى، مفردا، معرفة، على أكثر من ثلاثة أحرف، ويكون في آخرها هاء التأنيث، وان كان على ثلاثة أحرف في عدة وثبة، فان نقص من هذه الشرائط شيء لم يجز ترخيمه[2].

هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء[3].

اعلم أن الترخيم لا يكثر في شيء ككثرته في ما آخره هاء التأنيث لأنها شيء مضاف الى الاسم وليس من نفسه لانها (لا)[4] تعود في جمع مكسر ولا- سالم تعود ألف التأنيث، ولانها إذا دخلت للتأنيث لم تغير بنية ما تدخل عليه من المذكر، وهي مع ذلك متغيرة، تكون تاء في الوصل وهاء في الوقف، ودخولها في الكلام أكثر من دخوله[5] ألفى التأنيث لانها تدخل على أفعال المؤنث وعلى بعض أسماء المذكر للتوكيد، فلما كانت هكذا كثر حذفها في الترخيم.

---

(1) الكتاب 1 329 - شرح السيرافي 3 / ورقة 64.

(2) قال السيرافي : «أهل البصرة كلهم ومعهم الكسائي ومتبعوه من أهل الكوفة مجمعون على ان الاسم اذا كان على ثلاثة أحرف وليس الحرف الثالث هاء تانيث لم يرخم سواء تحرك الوسط أو سكن. وقال الفراء : يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك. تقول في نحو حجر وقدم ياحج وياقد، وكذلك في عنق ياعن وفي كتف ياكت، قال : لان في الأسماء يد ودم» شرحه 3 65 - وانظر هامش الكتاب 1 337.

وقال أيضا : «وزعم الكسائي والفراء ان المضاف يجوز ترخيصه. ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني فيقولان : يا أبا عمرو، ويا آل عكرم.وهذا عند سيبويه يجوز في ضرورة الشعر في غير النداء» هامش الكتاب 1 330. وانظر شرح المفصل 2 19 - في تفصيل شروط الترخيم.

(3) الكتاب 1 330 - شرح السيرافي 3 65 ورقة.

(4) زيادة من شرح السيرافي

(5) في الاصل : «دخولي».



وذكر سيبويه ان من العرب من لا يحذف الهاء من آخر الاسم المعرفة في الفصل والوقف[1]، ثم يختلف هؤلاء المثبتون للهاء في حركة الهاء فمنهم من يضمها كما يضم سائر الأسماء المفردة، ومنهم من يفتحها ويجعلها مقحمة بمنزلة يا تيم عدي، وقد تقدم ذكر ذلك[2].

وذكر ان الذين يحذفون الهاء في الوصل يقفون عليها ليبينوا بها حركة الميم والحاء من سلم وطلح كما يفعلون ذلك في «قه» و«ارمة»، كانهم جعلوا لزوم الهاء للترخيم كلزوم حذف الياء في ارم، ثم جعلوا العوض من الحرفين في الوقف : «الهاء» [3] وهذه حكاية سيبويه عن العرب في فصلهم بين الوصل والوقف، ومثله بأقرب ما يكون يشبهه من كلامهم، ثم جعل سيبويه حذف الهاء في الوقف من المرخم كالضرورة.

وأنشد[4] :

493 – كَادَتْ فَزَارَةُ تَشْقَى بِنَا   فأولى فزارة أولى فَزَارَا[5]

أراد : يا فزارة فحذف هاء السكت وعوض منها الألف. ومعنى أولى : زجر ووعيد، ومعناه : كدت تقع ولم تقع.

---

(1) قال سيبويه 1 330 «واعلم أن ناسا من العرب يثبتون الهاء فيقولون يا سلمة أقبل وبعض من يثبت يقول : ياسلمة أقبل».

(2) انظر ص 676 من النكت.

(3) قال سيبويه : "واعلم ان العرب الذي يحذفون في الوصل اذا وقفوا قالوا يا سلمة ويا طلحة. وانما الحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء وصارت هذه الهاء لازمة كما لزمت الهاء في فه وارمة" 1 330.

(4) هو ابن الخرع كما في الكتاب وشرح الأعلم واسمه : عوف بن عطية بن الخرع التيمي. شاعر جاهلي مفلق. والخرع جده : قال البغدادي له ديوان صغير وله في المفضليات قصيدة طويلة : معجم الشعراء 276 – الخزانة 6 370).

(5) المفضليات 416 وبه (تصلى) موضع (تشقى) الكتاب وشرح الأعلم 1 331 – شرح النحاس 229 – شرح السيرافي 3 67 – شرح ابن السيرافي 2 20 – 21 – ما يجوز للشاعر في الضرورة 141. قال الأعلم :«الشاهد فيه ترخيم فزارة والوقف عليها بالالف عوضا من الهاء».



وأنشد لهذبة[1] : 210/

494 - عوجي علينا واربعي يافاطما[2].

هذا البيت لزائدة بن زيد العذري يذكر أخت هذبة ابن عمه[3] وقوله : عوجي واربعي : أي ميلي وقفي. والقول في «فاطما» كالقول في فزارا وقد يجوز هذا في غير الضرورة لأن سيبويه حكى عن الثقة من العرب «يا حرمل» يريد : ياحرملة، كما قال بعضهم ارم فيقفون بغير هاء.

هذا باب يكون فيه الاسم بعد ما

يحذف منه الهاء بمنزلة اسم بتصرف في الكلام ...[4]

وذلك قولُ بعض العربِ[5] :)[6].

495 - يَدْعونَ عنترُ والرِماحُ كأنَّهـا   أشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهـمِ[7]

---

(1) البيت لزيادة بن زيد كما في شرح ابن السيرافي ومصادر ترجمته، وذكره الاعلم لهذبة، وزيادة أحد الشعراء العذريين، اسلامي، كانت بينه وين هذبة ابن عمه صراع شعري، بسبب تعرض كل واحد منها لاخت - الاخر. واللفظة في الاصل : زائدة، ولعله تحريف.
وفاطمة في البيت أخت هذبة، وكان زيادة قد شبب بها فقتله هذبة وقتل به.
(الشعر والشعراء 2 /691 - جمهرة الأنساب 448 - الكامل 4 /84).

(2) الكتاب وشرح الاعلم 1 /331 - الشعر والشعراء 2 /691 - شرح النحاس 230 (وما بعد ان يرى البعير قائما) شرح السيرافي 3 /67 - شرح ابن السيرافي 1 /460.
قال السيرافي : وتجوز هذه الأبيات في غير الضرورة لان سيبويه حكى وقال : سمعنا الثقة من العرب يقول : يا حرمل. يريد ياحرملة.. واذا كان كذلك فليس بضرورة لأن فتحه في الاصل توجب اذا صارت في قافية مطلقة ان تمد وتوصل..»
شرحه 3 / ورقة 67.

(3) في الأصل : «هذبة بن عمه».

(4) بعد هذا في الكتاب (لم يكن فيه هاء قط) وهو من تمام الترجمة.

(5) في الكتاب (بعض العرب : وهو عنترة العبسي) وهذا مما يدل على حدوث النسبة.

(6) الكتاب 1 /332 - شرح السيرافي 3 / ورقة 67.

(7) شرح المعلقات العشر 112 - شرح الأشعار الستة الجاهليين للأعلم 2 /129 - شرح القصائد السبع الطوال 359 - الكتاب وشرح الأعلم 1 /332 - شرح النحاس 230 - شرح السيرافي 3 /17 - شرح عيون الكتاب 169 - مغني اللبيب 2 /540 - شرح شواهد المغني 834 - همع الهوامع 1 /184
قال الأعلم : «الشاهد فيه ترخيم عنترة وبناؤه بعد الترخيم على الضم تشبيها له باسم مفرد منادى لم يحذف منه شيء وأراد يدعون ياعنتر فحذف حرف النداء لأنه اسم علم يحسن معه الحذف لأنه معرفة بنفسه».



المعنى : يقولون يا عنتر. وشبه الرماح في صدر فرسه بالحبال في البئر.

وأنشد للأسود بن يعفر[1] :

496 - ألاَ هلْ لهذا الدهرِ من مُتَعَلِّلِ   على الناسِ مهما شاءَ بِالناسِ يَفعلِ
وهذا رِدائي عندهُ يستعيرهُ   ليسلُبني نفسي أمالَ بنَ حنظلِ[2]

فرخم حنظلة في غير النداء، وأجراه على لغة من قال : ياحارِ.

يصف أن الدهر[3] قد أخذ بهجته ونضارته وهي : رداؤه، فقال : إنما أخذ ردائي ليسلبني نفسي بالموت.

وأنشد لرؤبة :

497 - إمَّا تريْني اليومَ أمَّ حَمْزِ.
قَاربتُ بينَ عَنَقي وجَمْزِي[4]

أراد : حمزة والعَنَقُ : ضرب من السير سريع وكذلك الجمز.

قال : «واما قول ذي الرمة :

237 - دِيَارَ مية إذْ ميّ تساعفنا   ولا يَرى مِثْلَها عجمٌ ولاَ عَرب[5]

---

(1) الاسود بن يعفر بن عبد الأسود يكنى أبا الجراح، شاعر مقدم فصيح من شعراء الجاهلية ليس بمكثر كان ينادم النعمان بن المنذر، كف بصره في اخر أيامه.
(الشعر والشعراء 1 255 - المؤتلف 16 - جمهرة الأنساب 230 الخزانة 1 405).

(2) الكتاب وشرح الأعلم (1 332 -437) للأسود - وبالكتاب (عن الناس) بدل (على) نوادر أبي زيد 159 - شرح النحاس 230 - شرح السيرافي 3 67 - شرح ابن السيرافي (1 463 -464).
ومن بين البيتين بيتان آخران - شرح عيون الكتاب (169 -170) وبه (ألا ما لهذا) وليسلبني حقي).
قال الأعلم : «الشاهد فيه ترخيم خنظلة وإجراءه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم، فلذلك جره بالاضافة وهو مما رخم في غير النداء ضرورة».

(3) في الأصل : «الكرش- وصوابه من شرح الأعلم1 332.

(4) ديوانه رؤبة 64 - من أرجوزة في مدح أبان بن الوليد البجلي.
الكتاب وشرح الأعلم 1 333 - المقتضب 4 251 وبه (بعد عنقي) شرح النحاس 241 - شرح السيرافي 3 67 - شرح ابن السيرافي 1 459 - الانصاف1 349 - شرح المفصل 69.
الشاهد فيه ترخيم حمزة في غير النداء ضرورة.

(5) تقدم الشاهد : النكت 397 بنفس الرقم وانظره في شرح السيرافي 3 / ورقة 67.



فزعم يونس انه كان يسميها مرةً مية ومرةً ميا[1]»[2].

أراد ان «ميّا» غير مرخم، انما هو اسم على حياله بمنزلة دَعدٍ.

وأنشد لأبي النجم :

497 - في لجّةٍ أمسِكْ فلاناً عن فُلِ[3].

استشهد بهذا على انه اضطر فأسقط الألف من «فلان»، لانها ليست بحاجز حصين وأسقط النون لقربها من اللام، وحرك اللام بما يجب بحرف الاعراب. هذا قول ابن سليمان الأخفش، وهو ظاهر قول سيبويه بعد ذكر «فلان»، وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين.

وقال غير الأخفش : أراد سيبويه أن «فل» قد يبنى على حرفين في النداء، وليس بضرورة، وان «فلانا» يستعمل في النداء وغيره على التمام، وان الشاعر استعمل «فلانا» على حرفين في قوله «عن فل»، وهو يريد : «عن فلان» فنقله من النداء الى غيره، فكان اضطرارا لانه حذفه من : «فلان» في غير النداء.

هذا باب اذا حذفت منه الهاء وجعلت الإسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء[4]

اعلم ان الترخيم وقع على أن يكون المبقى بمنزلة اسم كامل غير مرخم كقوله: «ياحار» فينبغي أن تراعى الحرف الذي يقع طرفا بعد المحذوف **211/** للترخيم، فان كان آخره مما يغير إذا وقع طرفا غير، وان بقي مايزاد فيه حتى يتم

(1) في الكتاب 1 333 (مي) بمنع الصرف، وأثبتها محقق الكتاب (ميا) 2 247 وقال (وهما وجهان جائزان في كل علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط).

(2) الكتاب 1 333.

(3) الكتاب وشرح الأعلم (1 333 - 2 122) المقتضب 4 238 - شرح النحاس 231 - شرح السيرافي 3 67 - شرح ابن السيرافي 1 438 - حاشية الصبان 3 161 - أوضح المسالك 3 92 - شرح ابن عقيل 3 278 - شرح شواهد المغني 1 450 - الهمع 1 177 حاشية الصبان 3 161 - الخزانة 389 2 - المقاصد النحوية 4 228 - اللسان (فلن) 13 324 - (لجج) 2 355 - (هلل) 11 533 - وقبله (تدافع الشيب ولن تقتل).

(4) الكتاب 1 333 - شرح السيرافي 3/ ورقة 68



اسما، زيد فيه حتى يكون على منهاج الأسماء المفردة، فمن أجل ذلك تقول في: «عَرقُوَةٍ» و«قَمَحْدُوَةٍ»: ياعَرقيّ ويا قَمْحِدِيّ، لان الواو وقعت[1] طرفا وقبلها ضمة، وهذامعدوم في الأسماء، فقلبت ياء وكسر ما قبلها حتى يكون بمنزلة: أَدْلٌ وأَحْقٌ، جمعُ: دلْوٍ وحَقْوٍ.

قال: «واعلمْ انَّ ما يجعل بمنزل اسم ليست فيه هاء أقل من كلامهم[2]».

يعني: «ياطلحَ» و«ياحارِ» ثم قال بعد ذلك: «وهو على ذلك عربي، وقد حملهم على هذا أن رخموه[3] حيث جعلوه بمنزلة مالا هاء فيه، قال العجاج:

499 - لقد رأى الراءون غيرَ البُطَّلِ

أنك يا مُعاوَيا ابنُ[4] الأفضلِ[5]

يريد معاويةَ».

قال أبو الحسن: البيت للعجاج يمدح به يزيد بن معاوية ولا أدري كيف هذه الرواية، إلا أن سيبويه هكذا رواه، وتقدير هذا الترخيم أنه لما رخم: "معاوية" فأسقط الهاء صار كاسم لاهاء فيه، ثم رخمه فأسقط الياء.

---

(1) في الأصل: «وقفت».
(2) في الكتاب: «في كلام العرب».
(3) في الكتاب: «وقد حملهم على ان رخموه.
(4) في الأصل. «معاويا بن» - من غير الف ابن.
(5) ديوانه 47 والرواية به (انك يايزيد يا ابن الأفحل) وهذا متفق مع ما علق به أبو الحسن على الشاهد. الكتاب 1 334 - وشرح الاعلم - شرح النحاس 232 - وبه (معاو ابن الأفضل) شرح السيرافي 3 69 - شرح ابن السيرافي 1 562 (معاويا بن الافضل) الخصائص 3 316 - الهمع 1 184 - الخزانة 2 378.

قال الاعلم: «الشاهد فيه إدخال الترخيم على الترخيم في قوله يا معاو، وذلك ان الهاء قد اطرد حذفها للترخيم وكثر، فكأن الاسم لم تكن فيه هاء ثم أدخل عليه حرف النداء، والياء آخره فحذفها للترخيم. وهذا من أقبح الضرورة».



ولو قال قائل : إن الياء بعد الواو من "معاوية"، وإن :ابن الأفضل "نعت لمعوى" وليس فيه حرف نداء، كان أقيس وأجود[1].

قال : "واعلم أن الأسماء التي في أواخرها هاء لايحذف[2] منها أكثر، لأنهم أن يخلوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف أصلي[3]"[4].

ثم قال : "وإن حذفت فحسن" وأنشد لمهلهل بن ربيعة[5] :

500 ـ ياحارِ لا تَجهلْ على أشياخِنــا　　　إنَّا ذوو السَّوْراتِ والأحــلامِ[6]

السَّوْرَةُ : الجدة والغضب.

وأنشد لامرىء القيس :

501 ـ أحَارِ تَرى برقاً أُريكَ وميضَــهُ　　　كلمعِ اليدين في حَبِيٍّ مُكَلَّــلِ[7]

الحَبِيُّ : السحاب المتداني، يَحْبو بعضه إلى بعض، وشبه وميض البرق وانتشاره في السحاب بتحريكِ اليدينِ وانتشار الأصابع.

وأنشد للأنصارى[8] :

---

(1) في كلام الأعلم هنا خلل وقال في شرح الشاهد 1 334.
"ويحتمل أن تكون الياء من قوله يا ابن الأفضل ياء معاوية على قوله يا معاوية ابن الأفضل، فتوهمت ياء يا ابن التي في النداء، وإنما هي ياء معاوية. ويرده ما حكى ابن كيسان أن بعض المنشدين له من العرب يقول : يا معاوو فيقطع الكلمة في النداء عند الواو ثم يقول يا ابن الأفضل".

(2) في الكتاب : "أن لايحذف".

(3) في الكتاب : "لازم".

(4) الكتاب 1 334.

(5) وذكر ابن السيرافي أنه يروى : لشرحبيل بن مالك أحد بني عصم، وهو شاعر جاهلي من سادات بكر ـ شرح ابن السيرافي 2 26.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1 335 ـ شرح النحاس 232 ـ السيرافي 3 70 ـ شرح ابن السيرافي 2 26 ـ شرح المفصل 2 22.
قال الأعلم : "الشاهد فيه ترخيم حارث وعلته في الترخيم غلبة لكثرة استعماله بالتسمية.
يقول هذا للحارث بن عباد القائم بحرب بكر بعد قتل ابنه بجير".

(7) ديوانه 104 ـ أشعار الشعراء الستة للأعلم 1 39 ـ شرح السيرافي 3 70 ـ الخصائص 1 69 وبه (أعني على برق..) ـ الإنصاف 2 684 ـ شرح المفصل 9 89 وبه (أصاح ترى برقا..) الخزانة 9 425.

(8) نسبه الأعلم إلى عمرو بن الاطنابة 1 450 وهو كتاب للأنصاري، ونسب إلى حسان بن ثابت ـ والصواب أنه لعمرو بن امرىء القيس، ونسبه إليه ابن السيرافي والقرشي في جمهرته.



502 ـ يامال والحقَّ عندَهُ فَقِفُوا[1]

وهذا البيت في نسخة أبي الحسن[2] الأخفش وتمامه :

تُؤْتونَ منهُ الوفاءَ معترِفا .

قوله : والحق[3] هو منصوب بإضمار فعل معطوف على جملة الفعل المحذوف في النداء، كأنه قال : أريد مالكا والزموا الحق ، فقفوا عنده والزموه.

وأنشد للنابغة :

503 ـ فَصَالِحونا جميعاً إن بَدا لكُم ولاَ تقولوا لَنا أمْثَالَها عـــامِ[4]

يريد "عامر"، وكانت بنو عامر قد دعت النابغة إلى أن تنقض حلف بني أسد ويأمر قومه بمتاركتهم، فأبى النابغة ذلك ورد عليهم وعتبهم.

وأنشد أيضا[5] : " /212.

504 ـ فقُلتمْ تعالَ يا يَزِي بنَ مُخَــرِّمٍ فقلتُ لكمْ : إنِي حَلِيفُ صداءِ[6]

أراد : "يازيد" . وصُداء : اسم حيّ، وقيل هو فرسه.

وأنشد لمجنون بني[7] عامر[8] :

---

(1) ديوان حسان 1 / 281 ـ جمهرة أشعار العرب 531 ـ الكتاب (1 / 335 ـ 450) وشرحه الأعلم في الموضع الثاني ـ شرح النحاس 233 ـ شرح السيرافي 3 / 70 ـ شرح ابن السيرافي 1 / 592 ـ اللسان (فجر) 40 / 5 الشاهد فيه ترخيم مالك اسم قبيلة، وهذا الترخيم شائع في الشعر.

(2) قال محقق الكتاب 2 / 252 : لم تثبت هذه الزيادة في الأصل ولا في (ب) وقد وضع المحقق هذه الزيادة بين قوسين دلالة على ذلك ولم يشرح الأعلم الشاهد في موضعه من الكتاب.

(3) انظره في الكتاب 1 / 450 ـ والمصادر السابقة الذكر.
وروى في الكتاب (تؤتون فيه).

(4) ديوان النابغة 71 ـ شرح الأشعار الستة للأعلم 1 / 226 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 / 335 ـ شرح السيرافي 4 / 70 ـ شرح ابن السيرافي 2 / 218 الشاهد فيه ترخيم عامر.

(5) ليزيد بن مخرم بن شريح الحارثي، جاهلي من أشراف بني الحارث.
(المؤتلف 198 ـ معجم الشعراء 494 ـ الخزانة 2 / 369) ـ وهو عند الأعلم (ابن محزم) بالزاي.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1 / 335 ـ شرح النحاس 233 وبه (فقلت لهم) شرح السيرافي 3 / 70 ـ شرح ابن السيرافي 2 / 5 (وقالوا ... فقلت لهم) الخزانة 2 / 378 ـ اللسان (صدى) 14 / 474.

(7) في الأصل : لمجنون بن عامر

(8) نسبه ابن السيرافي وابن منظور (خطل) للبعثري الجعدي



505 ـ أَلاَ ياليلَ إن خُيِّرتِ فينـــا بِنفْسي فانظري أيْنَ الخِيـــارُ[1]

يريد ليلى. وقوله : بنفسى، أراد أفديك بنفسي.

وأَنشدَ لأَوسِ بن حجرٍ :

506 ـ تنكرت منا بعد معرفة لمى[2]

أَراد : "لميس".

وأَنشدَ في ما رُخِّم في غير النداء على لغة من قال : ياحارِ، لامرىءِ القيس :

507 ـ لَنعمَ الفَتى تَعشو إلى ضوءِ نـارِهِ

طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجـوعِ والخَصَـرْ[3]

أراد : طريف بن مالك، وكان امرؤُ القيس قد نزلَ بهِ فأَحمده.

وأَنشدَ لرجلٍ منْ بَني مازن[4] :

508 ـ عليَّ دِماءُ البُدْنِ إنْ لمْ تُفارِقي

أَبا حَرْدَبٍ ليلاً وأصحــابَ حَــرْدَبِ[5]

---

(1) ديوانه 122 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 336 ـ شرح النحاس 233 ـ وروايته به (بعيشك فانظري) ـ شرح السيرافي 3 70 ـ شرح ابن السيرافي 1 601 ـ اللسان (خطل) 11 155.

(2) ديوانه 117 ـ وعجزه (بعد التصابى والباب المكرم) ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 336 ـ شرح النحاس 233 ـ (تنكرت فينا) شرح السيرافي 3 70 شرح ابن السيرافي 1 456 ـ الشاهد فيه ترخيم لميس : اسم امرأة.

(3) ديوانه 142 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 336 ـ شرح السيرافي 3 70 ـ شرح ابن السيرافي 1 451 ـ فرحة الأديب 96 ـ جمهرة الأنساب 157 شرح ملحة الإعراب 234 ـ شرح ابن عقيل 3 290 ـ الهمع 1 181 ـ حاشية الصبان 3 184 ـ المقاصد النحوية 4 280.

(4) هو مالك بن الريب المازني االتميمي، شاعر فاتك لص كان يصيب الطريق مع شظاظ الصبي، شارك في فتح خراسان، توفي 60 هـ)الشعر والشعراء 1 353 ـ الخزانة 2 210. نسبه إليه ابن السيرافي والغندجاني

(5) الكتاب وشرح الاعلم 1 336 (لرجل من بني مازن) ـ شرح النحاس 234 شرح السيرافي 3 70 ـ شرح ابن السيرافي 1 528 ـ فرحة الأديب 186 ـ اللسان (حردب) 1 308.
قال الأعلم : "الشاهد فيه ترخيم حردبه في غير النداء ضرورة وأجراه بعد الترخيم مجرى غير المرخم في الإعراب".



أراد : "حَرْدَبَة" فرخم، وأجراه كاسم لم يرخم.

وأنشد أيضا لبعض العباديين، وهو مصنوع على طرفة[1] :

509 ـ أَسَعْدَ بنَ مالٍ أَلمْ تَعْلَمُـوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يقُلْ يَصـدُقِ[2]

وذكرَ سيبويهِ أن الأسماءَ غير الأعلام لاترخم، إلا أن العرب قد قالت : "ياصاحِ"، وهم يريدون : "ياصاحب" لكثرة استعمالهم هذا، لأن كل من كان معك في سفر فهو صاحب لك، وكل من لابسك في أمر فهو صاحبك فيه، فشبه بالأسماء وإن كان في الحقيقة صفة. وليس من كلامهم ترخيم الصفة التي لا هاء فيها، لأن أكثر ما ينادى اسم الرجل العلم الذي يعرف به لاصفته.

وزعم المبرد أن بعض الأسماء يبطل ترخيمها ـ على قول من قال :

"يا حار" ـ منها : رجل اسمه "طيلسان" في من كسر اللام لأنه إذا حذف الألف والنون بقي "طيلس"، وليس في الكلام "فيعل" في غير المعتل، ومنه رجل اسمه "حبلوى"، لأنه لو رخم لانقلبت الواو ألفا فصار : "حبلى"، والألف منقلبة من واو وليس في الكلام : "فعلى" إلا وألفها للتأنيث غير منقلبة[3].

ولم يذكر سيبويه شيئا من هذا الباب اعتبر فيه بناء ما يبقى، وإنما اعتبر فيه ما إذا عرض في الكلام غيرته العرب من حرف إلى حرف، وذلك تحويل[4] الواو من "عرقى" و "قمحدو"، إلى الياء لأن من كلامهم : أَحْقٍ وأَدْلٍ في جمع : دلو وحقو، وكذلك ما وصل بهذا من سائر المرخمات.

---

(1) وردت هذه العبارة في الكتاب ورددها الأعلم في شرحه، ونسب البيت ابن السيرافي لطرفة..

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 337 ـ شرح النحاس 234 ـ شرح السيرافي 3 70 ـ شرح ابن السيرافي 2 28 ـ شرح عيون الكتاب 170.
الشاهد فيه ترخيم مالك في غير النداء.

(3) قال المبرد : ألا ترى أن النحويين لايجيزون ترخيم رجل في النداء يسمى "حُبلوى" في قول من قال : يا حار فرفع، لأن الذي يقول : ياحار لايعتد بما ذهب ويجعله اسما على حياله ـ إذا رخم حبلوى لزمه أن يقول : يا حبلى أقبل لأن الواو تنقلب ألفا لفتحة ما قبلها، ومثال فعلى لايكون إلا للتأنيث، وحال أن تكون ألف التأنيث منقلبة، فقد صار مؤنثا مذكرا في حال. فلهذا ذكرت لك أنه محال "المقتضب 4 4 وما بعدها
وانظر : شرح السيرافي 3 71.

(4) في الأصل : "نحو"، وصوابه من شرح السيرافي.



فأما البنية العارضة في كلامهم الخارجة عن أبنيتهم، فلايلزمون تغيرها إلى أبنيتهم ولا إخراجها من كلامهم نحو استعمالهم : إبراهيم وإسماعيل وهابيل[1] وقابيل، وليس شيء من هذه الأبنية في كلامهم، وكذلك إذا قلنا يا طيلس، ويا حبلى إنما هو شيء عرض في الكلام (وليس)[2] ببنية أصيلة.

ويقال للمحتج عنه : أخبرنا عن "حارِ"، من قولك : "يا حارِ" ما وزنه؟ فإن قال: /213 "فاعل" على أصله قبل الترخيم فيجوز "طَيْلس"، لأنه "فيعلان" لا "فيعل". فالقول في نحو هذا لا يعتبر الحروف، فإذا وقعت في مواضع يستمر الحس في تغييرها، غيرت على ما بينا في قمحدو، وغيرها.

هذا باب ما يحذف من آخره حرفان...[3]

وذلك قولك في عثمان : ياعُثْمَ أقبلْ، وفي مروان : يامَرْوَ أقبلْ[4]

وقال الفرزدق :

510 ـ يامَروَ إنَّ مَطيتي مَحبوسةٌ ... تَرجو الحياة وربُّها لمْ ييْـأَس[5]

يريد : "يا مروان" . والحِبَاءُ : العَطاء.

وأنشد أيضا[6] :

511 ـ يا نُعمَ هلْ تحلفُ لا تَدينُها[7]

---

(1) في الأصل : "هابل"، من غيرياء.
(2) غير واضح في الأصل.
(3) بعده في الكتاب (لانهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد) وهو من تمام الترجمة.
(4) الكتاب 1 337، شرح السيرافي 3 72.
(5) ديوانه 2 482 ـ وبه (مروان إن مطيتي معكوسة) ولا شاهد فيه على هذا الكتاب وشرح الأعلم 1 337 للفرزدق ـ شرح النحاس 235 ـ شرح السيرافي 3 72 ـ شرح ابن السيرافي 1 505 ـ شرح المفصل 2 22 ـ أوضح المسالك 3 103 ـ حاشية الصبان 3 178 ـ المقاصد النحوية 4 292.
(6) لم أعثر عليه ـ قال محقق الكتاب أنه من الخمسين 2 257.
(7) الكتاب وشرح الأعلم 1 337 ـ سيكرره الأعلم ص 1232 شاهدا على توكيد تحلفن بالنون الخفيفة وروايته (هل تحلفن يا نعم لاتدينها) شرح السيرافي 3 72.



وأنشدَ للبيد :

512 ـ يَا أَسمَ صبراً على ما كانَ منْ حَدَثٍ إنَّ الحوادثَ مَلْقِيٌّ ومُنْتظَرُ[1]

أَرادَ : أَسْمَاءُ، وذكرَ ملقيًّا ومُنتَظرا على مَعْنى : منْها حادِث ملقيٌّ وحادثٌ منتظرٌ.

إن قال قائل : قد جعل سيبويه العلة في حذف الحرفين جميعا أنهما زِيدا معا وقد زيدت الواو والنون في "بنون" معا فهلاّ حذفا جميعا؟.

فالجواب : أنهما في "بنون" غيرتا بناء إلى لفظ لا يستعمل مفردا، لا يقال : "بن" في "ابن"، فصار "بنون" كزعوم" و "ثمود"، وصارت الواو والنون كأنهما من نفس الكلمة.

هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعا.

وذلك قولك في منصور : يا مَنْصُ أقبل، وفي عَمّار : يا عَمَّ أَقبلْ، وفي عنْتَريس[2] : يا عنتر أقبل)[3].

احتج سيبويه لحذف هذه الزوائد مع الأصلى بكلام معناه :

أنه لما كان الحرف الأَصلى في منصور وعمَّار وعنتريس قد وجب حذفه لأنه طرف، صارت هذه الحروف الأصلية في الحذف كالزائد الثاني من الزائدين اللذين زيدا معاً فقد ساوت[4] الحروف الأصلية الزائد (الثاني)[5] وقد ساوى الزائد أن الزائد والأَصلي، وقد وجب حذف الزائدين، فوجب حذف الزائد والأصلى.

---

(1) ملحقات ديوان لبيد 364 ـ ملحقات ديوان أبى زيد الطائي 151 (نسبه إليه العينى وابن السيرافي). الكتاب وشرح الأعلم 337/1 ـ شرح النحاس 235 ـ شرح السيرافي 3/ 72 ـ شرح ابن السيرافي 435/1 حاشية الصبان 178/3 ـ المقاصد النحوية 288/4.

(2) في الكتاب : "وفي رجل اسمه عنتريس".

(3) الكتاب 338/1 ـ شرح السيرافي 73/3.

(4) في الأصل : "صارت"، وصوابه من شرح السيرافي.

(5) زيادة من شرح السيرافي.



هذا باب تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف

وذلك قولك في قَنَوَّر[1] : ياقنوَّ أقبِلْ، وفي هَبَيَّخٍ[2] : يا هَبَيَّ أَقْبِل[3].

احتج سيبويه لإثبات هذه الزوائد بكلام معناه، أن الواو في "قنور"، والياء في "هبيَّخ" تجريان مجرى الأصلي وإن كانت زائدتين، وكان ترتيب زيادتهما أن أصل قنور من قَنَرَ، فزيدت الواو الأخيرة المتحركة فصار "قنور" بمنزلة جدول، وجدول ملحق بجعفر بزيادة الواو فيه، والواو فيه بمحل الفاء (في)[4] جعفر.

وكان أصل "هبيخ" من هَبَخَ، وزيدت فيه الياء المتحركة الأخيرة فصارت كياء "عِثْيَر" /214 و "عثير" ملحق "بهِجْرَع"، وياؤه كراء "هجرع"، ثم ألحقا بالخمسة، بحرف لحق كل واحد منهما، فألحقه "بسفرجل" وبابه فكأنَّ "قنوَّر" - بعد زيادة الواو المتحركة عليه - صار بمنزلة "فدْوكس"، فالواو المزيدة في محل الكاف من "فدكس"، ولما زيدت واو "فدكس" قبل الكاف ثالثة فقيل : فدوكس"و زيدت أيضا واو على قنور قبل الواو التي هي بمنزلة الكاف، فقيل : "قنور". وكذلك "هبيخ"، لما زيدت الياء المتحركة فألحقته "بهجرع" فصار "هبيخ" كعثير". ولا يمثل "بجعفر" لأنه ليس في الكلام مثل "فعيل"، ثم الحق - بعد زيادة الياء المتحركة - بسفرجل فقيل : "هبيخ"، كما أن "هجرعا "لو ألحق بزيادة ياء ثالثة الحروف لقيل : "هجيرع" كما قيل . "سميدع".

وبين سيبويه أن هذه الزوائد مما يلحق بالأصلي حتى يكون حكمه كحكم الأصلي وأن الألف في "معزى" دخلت للإلحاق، لأن الأصل : "مِعْز"، ودخلت الألف

---

(1) في الهامش : (الجوهري : اقنّور بتشديد الواو الضخم الرأس. بعير قنور ( ) هو الصعب الشرس من كل شيء) وانظر اللسان (قنور) 5/ 120.

(2) في الكتاب : "وفي رجل اسمه هبيخ". وفي الهامش (هبيخ غلام ممتلىء) وانظر اللسان (هبيخ) 3/ 65.

(3) الكتاب 1/ 338.- شرح السيرافي 3/ 73.

(4) مطموس في الأصل وهو من تقدير المحقق.



لتلحقه ببناء "هِجْرَع" فصار حكمه كحكمه، وينون كما نون "هجرع"، ولم يكن كألف "دِفلى" و "ذِكرى" فإنها للتأنيث ولا تنون.

واستدل على ذلك أيضا بأن الزائد الملحق قد يلحقه زائد آخر كما يلحق الأصلي، وذلك نحو : "جِلْواخ" و "قِرْواح" و "جِرْيالٍ"، كما قالوا : "سِرْداح"[1].

وأصل "قِرواح" و "جِلواخ" و "جِريال" : من قرح وجلخ وجرل، فلحقت الواو والياء فصار في التقدير : جَلْوَخَ وقَرْوَحَ وجَرْيَلَ، وهذه الواو والياء بمنزلة الدال من سردح ثم لحقت الدال من سردح ألف فصار سرداح، فلحقت هذه الحروف كما لحقت بالأصلي الألف، فصار : جِلواخ وقِرواح وجِريال، فاعلمه.

هذا باب تكون فيه الزوائد[2] أيضا

بمنزلة ما هو من نفس الحرف

وذلك قولك في رجل اسمه : حَوْلَايا أو بَرْدَرايا : ياحولاى أقبل[3] ويا بَرْدرايَ أقبل)[4].

هذا الباب إلى آخره في أن الألف الأخيرة في "حولايا" و "بردرايا" بمنزلة الهاء في : "درْحَاية" و "عُفَارِيَةٍ"، وأنا إذا رخمنا "حَوْلايا" و "بردرايا" لانحذف غير الألف لأن ما قبلها ليس معها بمنزلة زيادتين زِيدَتَا معا، كما لم تكن الهاء مع ما قبلها كذلك.

واستَدلَّ سيبويه أن الهاء وما قبلها لا تكون بمنزلة زيادة واحدة، أنهم يقولون في تصغير "سعْلاة" : سُعَيْلية، لأن ألف سعلاة زائدة للإلحاق كألف "معزى" و "أرطى"، ثم دخلت الهاء عليها كما تدخل على الحروف الأصلية، ولو كانت الهاء وما قبلها بمنزلة زيادة واحدة لوجب أن يقال : سعليت أو يقال : سعيلاة، تصير على هذا "كسرحان"، فكما تقول : سُريحين، كذلك يجب أن تقول : "سُعَيْليت"، أو يقال :

---

(1) انظر تفصيل هذا : الكتاب 1 339- شرح السيرافي 3 73.
(2) في الكتاب : "تكون الزوائد فيه" وكذا في السيرافي.
(3) في الكتاب : بتقديم يا بردرايا أقبل، وتأخير يا حولاى.
(4) الكتاب 1 339- شرح السيرافي 3 74.



"سُعَيلاة"، فيصغر الصدر الذي هو السين والعين واللام، ويرد فيه لفظ الزائدين الأخيرين كما يقال: "عُثيمان" و "حُمَيْراء"، وقوى هذا المعنى سيبويه بغير هذا مما هو مفهوم.

هذا باب إذا[1] طرحت منه الزائدتان[2]... رجعت حرفا

وذلك قولك في رجل اسمه قاضون: ياقاضي أقبلْ، وفي ناجِيّ[3] ياناجِي أقبل[4] /215.

أصل "قَاضُون": "قاضِيُون" استثقلت الضمة في الياء فسكنت وبعدها واو الجميع ساكنة، فسقطت الياء لاجتماع الساكنين وضموا الضاد لتسلم واو الجميع، فإذا ذهبت واو الجميع للترخيم رجعت الياء. وأصل "ناجي": "ناجية" نسب إليها فأسقطت الهاء للنسبة ووجب كسر الياء التي في "ناجية" لياء النسبة الداخلة، فاستثقلت الكسرة عليها لانكسار ما قبلها فسكنت، وبعدها الياء الأولى من ياء النسبة وهي ساكنة فسقطت لاجتماع الساكنين، فإذا رخمت حذفت منه ياء النسبة فعادت ياء "ناجية" وعلى هذا يجري سائر الباب.

هذا باب يحرك فيه الحرف الذي يلي المحذوف[5] لأنه لا يلقى ساكنان.

وهو قولك في رجل أسمه راد: يَارادِ أقبْل[6]

جملة هذا أنه إذا كان آخر الاسم الذي على أكثر من ثلاثة أحرف مشدَّداً، كان ترخيمه بحذف الحرف الآخر منه، فإذا حذف بقى الحرف المدغم الأول ساكنا

(1) في الكتاب: "ماإذا". وفي شرح السيرافي "إذا" من غير "ما".
(2) بعد هذا في الكتاب: "اللتان بمنزلة زيادة واحدة".
(3) في الكتاب: "وفي رجل اسمه ناجي".
(4) الكتاب 1/340- شرح السيرافي 3/75.
(5) في الكتاب: "الذي يليه المحذوف".
(6) الكتاب 1/340- شرح السيرافي 4/76.



فإن كان قبله ساكن فلابد من تحريكه، فإن كان أصله التحريك حرك بالحركة التي هي أصله، وإن كان قبله متحرك ترك على سكونه لأنه لا ضرورة تدعو إلى تحريكه[1].

قال: وأما اسْحَارّ[2] فإنك إذا حذفت الراء الأخيرة[3] لم يكن لك بد من تحريك الراء الساكنة لأنه لايلقى ساكنان[4]" فحركتها بالفتح لأنها تلي الألف وقبل الألف الفتحة، فحركت الراء بحركة أقرب المتحركات إليها إذا كانوا قد حركوا الراء بالفتح في قولهم: "لم يضار" وبين الراء والألف حرف ساكن. وقوى سيبويه تحريكه بالفتح - لقربه من الألف والفتحة التي قبل الألف - بأن العرب تقول في: "انطلقَ ولمْ يَلَد[5]" إذا سكّنوا اللام: "انطلق ولم يَلْدَ"، فحركوا آخر الفعلين بحركة أقرب المتحركات إليه[6].

وأنشد عن الخليل لرجل من أزد السراة[7]:

513 - ألا رُبَّ مَوْلُودٍ وليسَ لَهُ أبٌ   وذِي ولَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[8]

---

(1) قال السيرافي: الفراء لايجيز سكون الحرف الأخير في الترخيم، فيرد مفر إلى مفرر فيحذف الآخرة وتبقى التي قبلها مفتوحة" هامش 1 340.

(2) في الأصل: "سحار". وفي الكتاب: "وأما رجل اسمه أسحار".

(3) في الكتاب: "الآخرة".

(4) بعده في الكتاب: (وتحريكه الفتحة لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف) 1 340.

(5) رسمت هذه الكلمة في الكتاب ط السلفية بالوقف على الهاء (يلده) 1 314 وضبطت في النسخة المحققة: "من غيرها" 2 265.

(6) قال السيرافي: "شبهوا طلق ويلد بفخد، فأسكنوا الحرف المكسور استثقالا للكسرة، فاجتمع ساكنان: اللام والقاف، واللام والدال وفتحوا القاف والدال، وفي فتحتهما ثلاثة أوجه:
أحدهما: الحمل على الفاء في نطلق والياء في يلد، والساكن الذي بينهما كالساكن الذي بين الراء والدال في يردد. الوجه الثاني: أنهم حملوه على أخف الحركات وهي الفتحة.
الوجه الثالث: أنهم في التسكين إنما هربوا من الكسرة، فكرهوا التحريك مما قد هربوا منه" - هامش الكتاب 1 341.

(7) هو عمر الجنبي يقوله لامرىء القيس حين لقيه في بعض المفاوز - الخزانة 2 381.

(8) الكتاب وشرح الاعلم 1 341 لرجل من أزد السراة - الكامل 3 175 - شرح النحاس 332 (عجبت لمولود وليس له أبوان) شرح السيرافي 3 77 - الخصائص 1 333 - شرح المفصل 9 126 - الجنى الداني 440 - أوضح المسالك 2 145 - مغني اللبيب 1 181 - شرح شواهد المغني 1 398 - الهمع 1 397 - الخزانة 2 381 (عجبت لمولود...) المقاصد النحوية 3 354.
قال ابن هشام: (الصواب عجبت...).
قال البغدادي: "الروايتان صحيحتان ثابتتان. ولا يلتفت لرأي ابن هشام"



أراد : :لم يَلِدْهُ"، فسكن اللاّم على لغة من قال في "فَخِدَ" : "فَخْدَ" ثم حرّك الدال لسكونها وسكون اللام وخصها بالفتح إتباعا للفتحة قبلها. وقوله : (مولد ليس لهُ أَبٌ) يعني :عيسى عليه السلام. وقوله : (وذِي وَلَدٍ) يعني : آدم عليه السلام.

هذا باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم

منها من اسمَيْنِ[1]... جُعلا اسماً واحدا بمنزلة عَنْتَرِيس وحلكوك[2]

اعلم أن الاسمين إذا جعلا اسما واحدا، فحكم الاسم الثاني منهما كحكم هاء التأنيث في كثير مما يلحق الأسماء، وذلك أنك إذا صغرته تصغر الصدر وتفتح آخره كما تفعل بما فيه هاء التأنيث، وإذا نسبت إليه تحذف الاسم الآخر كما تحذف هاء التأنيث، والاسم الثاني لايغير بنية الاسم الأول، كما أن الهاء لايتغير ما دخلت عليه.

ومعنى قول سيبويه : "فهي[3] في الموضع الذي يحذف منه ما يثبت /216 في الإضافة، أجدر أن تحذف[4] إذا أردت أن ترخم"[5]

يريد أنك لما كنت تحذف في الاضافة - وهي النسبة - الاسم الثاني إذا قلت: "معدى"، كان الاسم الثاني في الترخيم أولى بالحذف إذ كنت تحذف في الترخيم ما لا يحذف في النسبة كقولك : "جَعْفَرِيّ"، وتقول في ترخيمه : "ياجَعْفَ".

---

(1) كذا في شرح السيرافي وفي الكتاب : (من شيئين) وبعده (كأنا باثنين فضم أحدهما إلى صاحبه فجعلا...).

(2) الكتاب 1 /341- شرح السيرافي 3 /78.

(3) في الكتاب : "هو" وفي السيرافي : "فهي" وانظر الكتاب الطبعة المحققة 2 /267 حيث أحال على رواية "فهي".

(4) في الكتاب : "أن يحذف"

(5) الكتاب 1 /342.



هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا[1]

قال الراجز[2]:

514 ـ وقَدْ وَسَطْتُ مَالِكاً وحَنْظَلا[3]

فرخم حنظلة، ومعنى وسطت : صرت وسطهم، أي موضع شرفهم وحميمهم.

وأنشد لابن أحمر :

14 ـ أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنا وطَلْـــقٌ   وعَبَّــادٌ وآوِنَـــةً أُثَـــالاَ[4]

قال سيبويه : "يريد أُثالة"[5]

والمبرد يذهب إلى أن موضعه نصبٌ حملاً على الضمير في يؤرقنا، وسيبويه يحمله على الأسماء المرفوعة في لغة من قال : ياحار.

وآونة : جمع أوان، ويؤرقنا : يسهدنا[6]. يذكر أصحابا له هلكوا فأسهد ذكرهم.

وبعض النحويين يجعل "أُثال" غير مرخم ويزعم أن ليس في أسماء العرب ولا في أسماء المواضع "أثالة" وقد عرف من كلامهم "أثال" وهو جبل، وقد يتسمى به. وجعل صاحب هذا القول نصبه بإضمار فعل ناصب لايخرج من معنى الرافع كأنه قال : ولنذكر أثالا وآونة، لأن يؤرقنا : فيه معنى التذكر. وهذا كنحو تأويل

---

(1) الكتاب 1/342 ـ شرح السيرافي 3/80.

(2) هو غيلان بن حريث نسبه إليه ابن السيرافي وابن منظور (وسط).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/342 ـ مجالس ثعلب 254 وبه (إني وسطت) ـ شرح السيرافي 3/80 ـ شرح ابن السيرافي 2/9 ـ شرح عيون الكتاب 171 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 145 ـ اللسان (وسط) 7/429 (صبب) 1/538 وبه (إني وسطت) وبعده (صبابها والعدد المحجلا).

(4) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه النكت 76 بنفس الرقم ـ وهو في الكتاب (وعمار) وانظر في شرح السيرافي 3/80.

(5) هذه العبارة غير موجودة في الطبعة السلفية ـ وهي مثبتة في الطبعة المحققة 2/343.

(6) في الأصل : (يشهدنا)



سيبويه في المعنى لا في اللفظ لأن سيبويه جعل "أثالة" من مات أو قتل فأرقهم تذكره.

وأنشد لجرير :

15 ـ أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُم رِمَامَـــا وأضحَتْ منكَ شاسعةً أُمامـــا

يَشقُّ بها العَسَاقِلَ مُؤْجِـداتٌ وكلِّ عَرَنْدَسٍ يَنْفـي اللُّغامـــا[1]

وزعم المبرِّد أنّ عمارة[2] أقرأه :

(وما عهد كعهدك يا أُمَاماَ)[3]

فهذا لا ضرورة فيه.

وأما إنشادُ سيبويه : فزعم المبرد أنه لا وجه له[4].

وقوله : (رماما) أي : أخلاقا واحدها رمة. والشاسعة : البعيدة. والمؤجدات: القوية المحكمة الخلق. والعرندس : الجمل الشديد، واللُّغام : ما يطرحه من فمه من الزبد.

وأنشد لزهير :

515 ـ خُذوا حظَّكم يا آل عِكرمَ واذْكُروا أَواصرَنا والرحمُ بالغيْب تُذْكَرُ[5]

يريد : "عكرمة". والأواصر : العواطف.

---

(1) تقدم ص 77 بنفس الرقم (عجز البيت الأول) والشاهد فيه ترخيم أمامة في غير النداء ضرورة. وانظره في شرح السيرافي 3 /80.

(2) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، شاعر وابن شاعر، وهو ابن عم جرير (ترجمته : جمهرة الأنساب 226 ـ الخزانة 2 /364).

(3) هكذا ورد في شرح الأعلم وهو في الخزانة (وماعهدي...).

(4) قال الأعلم 1 /343 : "وسيبويه أوثق من أن يتهم في ما رواه". وانظر : الخزانة 2 /364.

(5) ديوان جرير 159 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 /343 ـ شرح النحاس 237 ـ شرح السيرافي 3 /80 ـ شرح ابن السيرافي 1 /462 ـ شرح عيون الكتاب 171 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 145 ـ الإنصاف 1 /347 شرح المفصل 2 /20 ـ الهمع 1 /181 ـ الخزانة 2 /329 ـ المقاصد النحوية 4 /290 ـ اللسان (فرد) 9 /333 (عذر) 4 /409 (رحم) 12 /233. =



وأنشد لابن حبناء التميمي :

516 ـ إنَّ ابنَ حارِث إن أَشْتَقْ لرؤْيته أَو أَمتدِحْهُ فإنَّ الناسَ قدْ عملوا[1]

يريد : "حارثة".

قال : "وأما قول الأسود بن يَعْفُرَ :

517 ـ أَوْدَى ابنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بصرِمْتهِ إنَّ ابنَ جُلْهُم أَمْسَى حَيَّةَ الوادِي[2]

فإنما أراد أمه جلهم، والعرب يسمون المرأة جلهم والرجل[3] جلهمة"

فأراد سيبويه أن هذا ليس بترخيم" **217/**

قال الزجاج : إن كان أرادَ أباه، فقد رخم، وإن كان أراد أمه فلم يرخم.

الصِّرمة : القطيعة من الإبل ـ من الثلاثين إلى الأربعين. وأراد : أمسى مثل حية الوادي يخاف منه كما يخاف من الحية.

(=) قال الأعلم : "الشاهد فيه ترخيم عكرمة وتركه على لفظه، ويحتمل أن يجعل فتحته إعرابا على أن تجعله إسما لمؤنث فلا تصرفه لأن عكرمة وإن كان اسم رجل فإنه يقع على القبيلة : وهو عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر".

قال البغدادي : "وقد أجاز الكوفيون ترخيم المضاف، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني كما في البيت وفي أبيات أخر كثيرة، والأصل يا آل عكرمة، وقالوا : المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد، ومنع البصريون هذا الترخيم، وقالوا لاحجة في هذا البيت وأمثاله لأنه محمول على الضرورة.

انظر الخزانة 2 329.

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 343 (لابن حبنا) شرح السيرافي 3 80 ـ شرح ابن السيرافي 1 527 ـ الإنصاف 1 354 ـ الهمع 1 283 ـ حاشية الصبان 3 184 ـ المقاصد النحوية 4 283.

قال الأعلم : "الشاهد فيه ترخيم حارثة وتركه على لفظه مفتوحا كما كان قبل الترخيم، وهذا يقوى مذهب سيبويه في حمله على وجهي الترخيم في غير النداء ضرورة كما كان في النداء جار عليهم لأن حارثة الترخيم في غير النداء ضرورة كما كان في النداء جار عليهما بأن حارثة هنا اسم رجل فإذا رخم وأعرب لم يكن له مانع من الصرف لأنه ليس بقبيلة ولا اسم مؤنث وهو : حارثة بن بدر الغداني سيد غدانة بن يربوع بن حنظلة بن تميم.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 344 ـ شرح النحاس 238 ـ شرح السيرافي 2 80 ـ الإنصاف 1 352 ـ اللسان (جلهم) 12 104.

الشاهد فيه كالشاهد في سابقه.

(3) في الأصل : "والمرأة".



وأنشد لرجل من بني يشكر :

30 ـ لَها أَشاريرُ منْ لحم تُتَمِّــرُهُ   من الثَّعالي ووخزٌ منْ أَرانِيهــا[1]

يريد بالثعالي : الثعالب، وبالأراني : الأرانب، ثم اضطر إلى "الياء" فأبدلها مكان "الباء"، لأن "الياء" تسكن في موضع الحركة، و "الباء" لايجوز فيها ذلك.

والأشارير : القطع من الغدير المشرر وهو الميبس، وكذلك المتمر بالتاء نقطتين، وواحدها أشرارة. والوخز : القطع والطعن، وأراد به ما تقطع من الأرنب،

وأنشد في مثل هذا[2] :

518 ـ وَمَنهلٍ ليس لهُ حَــوازِقُ   ولضفَاضى جَمِّــه نَقَانِــقُ[3]

أراد : "ولضفادع"، فأبدل الياء من العين لأنها تسكن في حال الجر والعين لايجوز فيها ذلك.

والحوازق[4] : جماعات الناس، واحدها حزيقة، وكأنه بناها على "فاعلة" وجمعها على "فواعل" وواحد النقانق : نقنقة وهو الصوت.

وقال ابن السكيت[5] : زعم الأصمعي أن هذا الرجز[6] لخلف.

---

(1) تقدم الشاهد ص 86 بنفس الرقم لأبي كاهل اليشكري وانظره في شرح السيرافي 3 80.

(2) هو خلف الأحمر : خلف بن حيان مولى بلال بن أبي بردة، سكنى أبا محرز. توفي 180 هـ. رواية عالم بأشعار العرب وأخبارها يسلك مسلك الأصمعي، وهو ثقة عند بعض العلماء مطعون فيه عند آخرين (الفهرست 74 ـ طبقات الزبيدي 161 ـ بغية الوعاة 1 554).

قال الأعلم في شرح الشاهد : وقيل هو مضمون لخلف الأحمر.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 344 ـ المقتضب 1 247 ـ شرح النحاس 239 ـ شرح السيرافي 3 80 ـ المسائل البغداديات 161 ـ شرح ابن السيرافي 2 31 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 179 ـ (ليس به) ـ شرح المفصل (10 24 ـ 28) حاشية الصبان 4 337 ـ اللسان (حزق) 10 48 ـ)ليس به) ـ (ضفدع) 8 225.

قال الأعلم : "الشاهد فيه إبدال الياء من العين في الضفادع ضرورة"

(4) في الأصل : "الحواز" ـ وحرف القاف ساقط.

(5) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن يوسف المعروف بابن السكيت، إمام من ائمة اللغة مبرز في علم القرآن والشعر. وكان موثوقا بروايته وإليه انتهى علم الكوفيين، توفي 244 هـ (الفهرست 107 ـ طبقات الزبيدي 202 ـ بغية الوعاة 2 349 ـ بروكلمان 2 205).

(6) في الأصل : "الزجر"



والحـوازق : شـواخص تشـخص في البـئـر نبـتـا عن جـرابهـا، وجـرابهـا : جدارها.

وكان المبرد يزعم أن الترخيم في غير النداء - في الشعر - لايجوز إلا على لغة من قال : "يا حار"[1].

وسيبويه يجيزه على الوجهين، ومما يدل على صحة قوله مع القياس قول الشاعر[2] :

519 - أَيَا عَرْوَ لاَ تَبْعدْ فكلُّ ابنِ حُـرَّةٍ   سيَدْعُوهُ داعِي موتهِ فَيُجِيـبُ[3]

ففتح واو "عَرْوَ"و ولا يمكن أحداً أن يتأول فيه أنه لا ينصرف، لأنه كنية وليس بقبيلة[4]. وكلامه في باقي الباب مفهوم.

---

(1) انظر النكت ص 729. وانظر رأي المبرد في المقتضب 4 251 - شرح السيرافي 3 81.

(2) لم أقف على قائله.

(3) ليس شواهد الكتاب. وانظر في شرح السيرافي 3 81 - الإنصاف 1 349 وبه (ميتة) بدل (موته) - شرح المفصل 2 20 - أوضح المسالك 3 101 - الخزانة 2 236 (موتةٌ) - المقاصد النحوية 4 287.

(4) قال ابن الشجرى في أماليه 1 129 :
"ومما يدل على مذهب سيبويه، ولم يكن فيه ما تأوله أبو العباس المبرد في بيت زهير. فزعم أنه أراد يا آل عكْرِمَ ان بالجر والتنوين قول الشاعر : (أيا عرو لاتبعد) البيت ، ألا ترى أنه لايمكن أبا العباس أن يقول : إن عروة قبيلة، كما قال ذلك في عكرمة. ولا يمكنه أن يقول : أراد أبا عرو بالجر والتنوين، فمنعه من ذلك أن عروة لاينصرف للتأنيث في التعريف".

ونقل البغدادي هذا الكلام في الخزانة 2 237.



بـــاب النفي بلا)[1]

اعلم أن قـولك : لا رجل في الدار، جـواب : هل من رجل في الدار؟ وذلك أنه إخـبـار، وكل إخـبـار يصح أن يكون جـواب مـسـألة، ولمـا كـان : "لا رجل في الدار"، نفيا عاما، كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال "من"، لأنها تدخل على واحد منكور في معنى الجنس، ولا تدخل على معروف.

ولو قـال في مـسـألتـه : هل رجل في الدار؟، جـاز أن يكون سـائلا عن رجل واحد، كما تقول : هل عبد الله في الدار؟.

وسـبـيل الاسـتـفـهـام سـبـيل الجـحـد، فلمـا كـان " لا رجل في الدار"، جواب "هل من رجل في الدار"؟، و"هل من رجل" مـغـيـر عن "هـل رجل"؟، بإدخـال عـامل عليـه يخرجه إلى تحقيق عموم المسألة، جعل الجواب مغيرا عن الابتداء، ليدل على عموم النفي، فلم يبق بعد الرفع إلا النصب والخفض، فعدلوا عن الخفض، لأن الباب في حروف الخفض أن لا تأتي مبتدأة، وإنما تأتي في صلة /218 شيء كقولك : (أخذت من زيد ومـضيت إلى عمرو)، أو زائدة بعد شيء كقولك : هل من رجل في الدار؟، وما من رجل في الدار. ولمـا نصبـوا بها لم تعـمل إلا في نكرة، على سـبـيل حـرف الخفض الذي في المسألة، ولم يفصلوا بينها وبين ما عملت فيه، كما لم يفصل بين "من" وبين "ما" بعدها، وجعلت وما نصبته بمنزلة شيء واحد نحو : "خمسة عشر"، ودلوا على جعلها كذلك بحذف التنوين ممـا بعدها، ولم يقولوا في الجـواب : لا من رجل، لأن التـغـيـيـر الذي يكون من "من"[2] يصلح "بلا"، فاكتفوا بتأثير لا في الاسم الذي بعدها عن إدخال "من" على ما عملت فيه.

---

(1) الكتاب 1 345. وبعد هذا (ولا تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين) وهو من تمام الترجمة. شرح السيرافي 4 1.

(2) في شرح السيرافي : "لأن التعبير الذي يكون بمن...".



وذكر سيبويه أن موضع "لا" وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم، واستدل على ذلك بقول العرب من أهل الحجاز : "لا رجل أفضل منك"[1].

ومعنى استدلاله بهذا :أن بني تميم كأنهم يقولون : "لا رجل"، ويسكتون عن إظهار الخبر، فاحتج بلغة أهل الحجاز، لأنهم يظهرون الخبر.

وذكر مبرمان عن المبرد أنه زعم أن "لا" تعمل نصبا ورفعا، كما تعمل "أن"، وقد يجوز في "لا أحد أفضل منك" أن يكون رفعا "بلا" ويجوز أن يكون رفعا بخبر الابتداء، لأن "لا" وما بعدها في موضع النداء[2].

هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة[3]

اعلم أنه إذا كان بعد الاسم المنفي لام الإضافة ففي الاسم الأول وجهان :

أحدهما : أن يبنى الاسم الأول مع "لا" وتكون اللام في موضع النعت للاسم، أو في موضع الخبر، وهذا هو الأصل والقياس، كقولك : لا غلام لك، ولا أب لزيد.

والوجه الآخر : أن يكون لفظ الاسم الأول، كلفظ الاسم المضاف، و "لا" عاملة فيه غير مبنية معه، كقولك : لا أبا لزيد ولا أخا لك.

فعلم بثبات الألف في "أبا" و"أخا"، أنهما مضافان، إذ كانت (هذه الألف)[4] لا تثبت إلا في الإضافة، وزيادة اللام شاذة ولا تزاد إلا في "لا" والنداء كقولك[5] :

---

(1) قال سيبويه : "واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ... والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك". الكتاب 1/345.
وذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بلا عند عدم تركيبها مع اسمها، وأما إذا بنى الاسم معها، فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل التركيب، ولا واسمها في موضع رفع بالابتداء، وذهب الأخفش وكثير من النحويين إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب كما ترفعه مع عدم التركيب" الجني الداني 291 – مغني اللبيب 1/314

(2) انظر هذا الكلام- شرح السيرافي 4/5

(3) الكتاب 1/345، شرح السيرافي 4/9.

(4) مزيد من شرح أبي سعيد.

(5) نسب في الكتاب، الطبعة المحققة 2/277 للنابغة وإليه نسبه الأعلم.



520 ـ يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام[1]

وأخرجه سيبويه عن القياس، وذكر الأشياء الشاذة ليؤنس بشذوذه، وأصل هذا عنده، أن الإضافة -كما لا تعرف إضافة "مثل" إلى "زيد" في قولك : لا مثل زيد، فالأصل عنده في لا أبا لك : لا أباك.

وأنشد غيره[2] :

521 ـ وقد مات شماخ ومات مــــزرد وأي كريم لا أباك يخلــد[3]

وقال الآخر[4] :

522 ـ أبالمـوت الـذي لا بد أنـــي ملاق ولا أباك تخوفينــي؟[5]

---

(1) ديوان النابغة 71 وصدره : (قالت بنو عامر خالوا بني أسد)
الكتاب وشرح الأعلم 1 346 – المقتضب (4 253 ـ 373) – شرح السيرافي (4 11 ـ 20) – شرح ابن السيرافي 2 218 – الخصائص 3 106 – الإنصاف 1 330 – شرح المفصل (3 68 ـ 5 104) – الهمع 1 73 – الخزانة (2 130 ـ 4 108).
(انظر حديث البغدادي عن البيت).
قال الأعلم : "الشاهد فيه إقحام اللوم بين المضاف والمضاف إليه توكيدا للإضافة. ونصب ضرارا على الحال من الجهل".
قال البغدادي : "وإنما كان يرد هذا الاستظهار على المبرد لو جعل ضرارا حالا من المضاف إليه".

(2) هو مسكين الدارمي في الكتاب... (تقدمت ترجمته).
وفي شرح السيرافي لمسكين (ولم ينسبه الأعلم).

(3) الكتاب 1 346 – وبه (يمتع) بدل (يخلد) وهذا البيت لم يشرحه الأعلم ولا النحاس ولا ابن السيرافي وهو غير وارد في الطبعة المحققة 2 279 إنما زاده المحقق من ط بولاق، ولم يشر البغدادي إلى أنه من شواهد الكتاب على عادته. الكامل (2 142 – 3 218) برواية (يخلد) المقتضب 4 375 (يخلد) – شرح السيرافي (4 12 ـ 20) – شرح المفصل 2 105 (مخلد) الخزانة 4 100 (مخلد) – اللسان (أبي) 14 12
– وروى في الخزانة (لا أبا لك يمنع) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
البغدادي : "الشاهد فيه : إضافة أبا إلى الضمير بدون اللام، وهذا شاذ لا يقاس عليه".

(4) هو أبو حية النميري، نسبه إليه البغدادي وابن منظور.
ونسبه ابن الشجرى إلى الأعشى وليس في ديوانه.

(5) ليس من شواهد الكتاب.
الكامل (2 142 – 3 218) المقتضب 4 375 – شرح السيرافي 4 20 – الخصائص 4 345 – المقتصد 2 811 – شرح المفصل 2 105 – الخزانة 4 100 – اللسان (أبي) 14 12.



فأدخلوا اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيدا لأن الإضافة بمعنى اللام، كما أدخلوا "تيم" الثاني بين "تيم" الأول وبين "عدى"، وكما ردوا الهاء في "طلحة" بعد الترخيم، وزادوا اللام في : "يا بؤس للحرب".

وشبه باب النفي بباب النداء لما وقع فيهما من التغيير وحذف للتنوين.

ومعنى قول سيبويه في الاحتجاج على يونس : "وقد[1] يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت والذي لا يحسن في موضع غير هذا"[2].

يعني مثل قولك : في الدار زيد قائم وقائما، لأن الكلام يتم بقولك : "في الدار"، ولا تقول : بعمرو زيد كفيلا. **219/**

وأنشد لنهار بن توسعة اليشكري[3] في ما جعله خبرا :

523 - أبي الإسلام لا أب لي سـواه إذا افتخروا بقيس أو تميـم[4]

فجعل "لي" خبر "لا"، ولو أراد الإضافة وإقحام اللام لأثبت الألف في "أبا".

فإن قال قائل : ذكرتم أن قول القائل : لا أخا لك تقديره : لا أخاك واللام زائدة، فإذا قيل : لا أخا لي وجعلت اللام زائدة، بقي لا "أخاي"[5] وليس في الكلام: رأيت أخاي؟.

فالجواب : أن الأصل أن يقال : رأيت أخي، كما تقول : هذا فتي، فاستثقلوا تشديد الياء، فحذفوا لام الفعل، وشبهوها بما حذف لامه نحو "يدي" و "دمي"، فإذا فصلوا بينهما باللام رجع الحرف إلى أصله ونطق به على قياسه في : لا أخا لك، وغيره.

---

(1) في الكتاب : "وإنما" وفي شرح السيرافي : "وقد".

(2) الكتاب 1/347.

(3) نهار بن توسعة بن أبي عتبان من بكر بن وائل كان أشعر بكر بن وائل بخراسان، قال الآمدي له ديوان مفرد، وهو كثير الجيد (المؤتلف 193 - الشعر والشعراء 1/537 - جمهرة الأنساب 315).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/348 - لنهار- شرح السيرافي (4/15 - 22) - شرح المفصل 2/104 - همع الهوامع 1/145.

قال الأعلم : "الشاهد فيه جعله المجرور خبر لا في قوله لا أب لي، ولو أراد الإضافة وتأكيدها باللام القحة لقال لا أبا لي".

(5) في الأصل : "لا أخاني"، والصواب من شرح أبي سعيد (هامش 1/348) 4/23 .



وأنشد سيبويه في ما عطف على المنصوب بلا[1] :

524 ـ لا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأردا[2]

فلا يجوز في الابن إلا التنوين، لأن الواو قد فصلت بينه وبين الأب، فلا يبنى معه.

وأنشد أيضا لرجل من بني سليم :

10 ـ لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع[3]

فنون "خلة" لأنه عطفها على المنصوب بلا وجعل "لا" الثانية توكيدا ويجوز رفعها على الموضع.

هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية...

وذلك[4] قولك : لا خيرا منه لك، ولا حسنا وجهه لك)[5]

قد تقدم أن الاسم المبني مع "لا" هو اسم مفرد منكور[6]، فإذا وقع بعدها اسم مضاف عملت فيه ولم تبن معه لئلا تجعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا، وليس ذلك في كلامهم. ويجرى مجرى المضاف : الاسم الموصول بشيء هو من تمامه، لأن الاسم مع تمامه بمنزلة المضاف والمضاف إليه كقولك : لا خيرا من زيد لك، ولا

---

(1) قال البغدادي هو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل، ونسبه ابن هشام والعيني لرجل من عبد مناة من كنانة ونسب للفرزدق وليس في ديوانه، انظر الخزانة 4/68.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/349 – المقتضب 4/372 – شرح النحاس 49 (فلا أب) شرح السيرافي 4/17 – شرح ابن السيرافي 1/465 وعجزه : (إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا)– شرح ملحة الإعراب 156 (فلا أب) شرح المفصل (2/101-110) – أوضح المسالك 1/289 – الهمع 2/143 – حاشية الصبان 2/13 – الخزانة 4/67 – المقاصد النحوية 2/355 – وروى في المصادر كلها (تأزرا).
قال الأعلم : "الظاهر فيه عطف ابن على المنصوب بلا، وتنوينه لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء لا تجعل اسما واحدا".

(3) تقدم الشاهد ص 72 لأبي العباس السلمي، تقدم بنفس الرقم، وانظره في شرح السيرافي 4/17.

(4) في الكتاب : "وهو قولك".

(5) الكتاب 1/350، شرح السيرافي 4/24.

(6) انظر النكت ص 734، (باب النفي بلا).



ضاربا زيدا[1]، لأن : "من زيد" : من تمام خير، "وزيدا" مفعول ضارب. وعلى هذا قال الخليل : "لا آمرا بالمعروف لك" لأن الباء مع "معروف" في موضع نصب بآمر، كقولك : أمرت بالمعروف، فأنا آمر بالمعروف، فالباء في اسم الفاعل مثلها في الفعل كأنك قلت : لا آمرا معروفا كما تقول : أمرت الخير وأمرت بالخير، فإن قلت : لا آمر بمعروف، فإن الباء ليست في صلة آمر كأنك قلت : لا آمر، وسكت وأضمرت خبره، ثم جئت بالباء للتبيين، كأنك قلت : أعني بمعروف كما تقول : "سقيا"، ثم تجيء بـ "لك" على معنى : أعني.

هذا باب وصف المبني[2]

الذي يفسر من هذا الباب أن الاسم والصفة بنيا[3] و "لا" قد دخلت عليهما وهي تبنى مع ما بعدها /220/ فتصير ثلاثة أشياء كشيء واحد في الظاهر؟.

فإن اعترض معترض بهذا، فالجواب : أنهما بنيا، لأن الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير وبناء شيء مع شيء غيره، فإذا كان قد بني فيه الاسم مع حرف، فبناء اسم مع اسم أولى، لأن ذلك أكثر في الكلام "كخمسة عشر"، و "جاري بيت بيت". فإذا أدخلت "لا" على الاسم والصفة وقد بنيا، وكانت هي غير مبنية معهما ولكن تعمل في موضعهما عملها في موضع خمسة عشر، ولا خيرا من زيد وما أشبهه.

هذا باب لا يكون فيه الوصف[4] إلا منونا

وذلك قولك : لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيها عاقلا[5]

في كلام سيبويه في هذا الباب مع ما تقدم من الشرح ما يغني عن تفسيره إن شاء الله.

---

(1) في الأصل : "زيد".

(2) الكتاب 1/351، شرح السيرافي 4/28.

(3) قال السيرافي : "الذي يفسر من هذا الباب أن الاسم والصفة لم يبنيا..." (هامش الطبعة المحققة 2/288).

(4) في الكتاب : "لا يكون الوصف فيه".

(5) الكتاب 1/351، شرح السيرافي 4/30.



هذا باب لا تسقط[1] فيه النون وإن وليت لك

وذلك قولك : لا غلامين ظريفين لك ولا مسلمين صالحين لك[2]

اعلم أن الذي منع من إسقاط النون وبعدها "لك" أن النون إنما تسقط من النفي الذي يلي "لا" على نية الإضافة إلى ما بعد اللام، فإذا قلت : غلامين ظريفين لك، فلا بد من إثبات النون في غلامين لأنك فصلت بينهما وبين "لك" بظريفين، ولا بد من إثباتها في "ظريفين" إذ لم يتصلا بحرف النفي، وإنما يكون حذف النون في الاسم المنفي دون صفة.

هَذَا بَابُ مَا جَرَى عَلَى مَوْضِعِ المَنْفِيّ

لاَ عَلَى الحْرفِ الذِي عمل في المَنْفِيّ، فَمِنْ ذلك قول ذي الرمة :

525 ـ بها العين والأرآم لا عد عندها ولا كرع إلا المغارات والربل[3]"[4]

"فالمغارات" : بدل من موضع المنصوب بـ "لا" و "عندها" : خبر "لا"، والمغارات : حيث يغور الماء. وقوله : ولا كرع" معطوف علي موضع "لا"، والعد : الماء الكثير من ماء العيون. والكرع : ما يكرع فيه من ماء السماء. والربل : نبت يخرج في أصول ما يبس في الصيف. يصف فلاة.

---

(1) في الكتاب : "يسقط"، ورواية النكت تتفق مع رواية الطبعة المحققة 2 290 ورواية السيرافي.

(2) الكتاب 1 351، 352، شرح السيرافي 4 32.

(3) ديوان ذي الرمة 458 وبه (سرى العين) - الكتاب وشرح الأعلم 1 352 - شرح السيرافي 4 33 - أساس البلاغة (كرع) 390.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع كرع عطفا على موضع الاسم المنصوب بلا، والتقدير : لا فيها عد ولا فيها كرع، ولو نصب حملا على اللفظ لجاز".

(4) الكتاب 1 352 - شرح السيرافي 4 33.



وأنشد لرجل من مذحج[1] :

526 ـ هذا لعمركم الصغار بعينـــه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب[2]

فعطف "الأب" على موضع "لا" وما عملت فيه.

قال : "وتقول : "لا مثله رجل" إذا حملته على الموضع..."[3] وإن شئت حملته على "لا" فنونته ونصبته".

يعني : أن رفع "الرجل" على البدل من موضع "لا"، أو على عطف البيان ونصبه حملا على اللفظ. قال : "وإن شئت قلت : لا مثله رجلا على قوله : لي مثله غلاما".

يعني على التمييز.

وأنشد لذي الرمة :

527 ـ هي الدار إذ مَيٌّ لأهلك جيــرةٌ ليالـيَ لا أمثالَهـن لياليـــا[4]

فنصب "ليالي" على التمييز، وفيه قبح لأن حق التمييز أن يكون واحدا. وقال بعضهم : ليس بتمييز /**221** وإنما هو مكرر للتوكيد والتفخيم.

---

(1) نسب في الكتاب وشرح أبياته لبعض بني مذحج، ونسبه السيرافي وابن منظور (حيس) لزرافة الباهلي، ونسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف لهني بن أحمر - ورواه أبو محمد الأعرابي عن أبي الندى لعمرو بن الغوث بن طيء - ونسبه البغدادي لضمرة بن ضمرة.
ونسبه أبو رياش والسيوطي لهمام بن مرة. انظر هذا الاختلاف : الخزانة 2/38.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/352 - المقتضب 4/371 - شرح النحاس 51 (هذا وجدكم) - شرح السيرافي 4/33 - المؤتلف 161 - المقتصد 2/804 - شرح ملحة الإعراب 157 - شرح المفصل 2/110 - شرح شواهد المغني 2/921 - الهمع 2/144 - حاشية الصبان 2/9 - الخزانة 2/38 (هذا وجدكم) - المقاصد النحوية 2/339.
قال الأعلم : "الشاهد فيه عطف الأب على موضع الأم - ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة عمل ليس فيكون لكل من "لا" الأولى والثانية خبر يخصها لأن خبر الأولى مرفوع وخبر الثانية منصوب".
كما يجوز أن تكون لا مهملة وأب مبتدأ خبره محذوف" (بتصرف).

(3) بعد هذا في الكتاب (قفز عليه الأعلم) - (كما قال بعض العرب لا حول ولا قوة إلا بالله) 1/352.

(4) ديوانه 650 من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة - الكتاب وشرح الأعلم 1/352 - المقتضب 4/364 - شرح السيرافي 4/35 - شرح ابن السيرافي 1/481 - شرح المفصل 2/103.
قال الأعلم : "الشاهد فيه قوله لا أمثالهن لياليا فنصب أمثالهن بلا، لأن المثل نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة".



قال المازني : يجوز أن يكون "ليالي" بدلا من "أمثالهن"، والخبر في كل هذا محذوف.

وأنشد لامرئ القيس :

528 ـ ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب[1]

التقدير : ولا شيء هكذا. و "مطلوب" نعت محمول على الموضع.

يصف عقابا تطلب ذئبا تصيده، فتعجب منها بقوله : ويلمها، وجعل المطلوب لا شيء مثله في السرعة والهرب منها.

قال : "وأما قول جرير[2].

529 ـ لا كالعشية زائرا ومزورا[3]

فلا يكون إلا نصبا من قبَل أن العشية ليست بالزائر"[4]

وتقديره : لا أرى زائرا مزورا كزائر العشية ومزورها، كما قالوا : ما رأيت كاليوم رجلا رأيته أو أراه، وإنما يقال ذلك عند التعجب، ولو قال : "لا كالعشية عشية"، جاز في "عشية" الرفع والنصب على الموضع وعلى اللفظ. وأجاز النصب أيضا على التمييز الذي مر ذكره في قوله :

---

(1) ديوانه 47 – وبه (لا كالتي في هواء الجو طالبة).
الكتاب وشرح الأعلم (1/ 353 ـ 2/ 272) – ونسبه الأعلم في الموضع الثاني إلى النعمان بن بشير وسيكرره في النكت 1423 منسوبا إلى النعمان ابن بشير – شرح السيرافي 4/ 37 – شرح المفصل 2/ 114 – الخزانة 4/ 90.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع مطلوب حملا على موضع الكاف لأنها في تأويل مثل، وموضعها موضع رفع وهو بمنزلة لا كزيد رجل، ولو نصب حملا على اللفظ أو على التمييز لجاز".

(2) في الكتاب : وأما قول الشاعر وهو جرير".

(3) ديوان جرير 290 وصدره (يا صاحبي دنا الرواح فسيرا)
الكتاب وشرح الأعلم 1/ 353 – المقتضب 2/ 150 – مجالس ثعلب 1/ 266 – شرح السيرافي 4/ 36 – شرح ابن السيرافي 1/ 556 – شرح عيون الكتاب 174 – شرح المفصل 2/ 114 – الخزانة 4/ 95.
قال الأعلم : الشاهد فيه نصب زائر ومزور بإضمار فعل، والتقدير : لا أرى كالعشية فحذف اختصارا لعلم السامع، ولا يحسن في هذا رفع الزائر لأنه غير العشية".

(4) الكتاب 1/ 35.



446 - فهل في معد فوق ذلك مِرْفَدا[1].

كأنه قال : فهل عدد كثير فوق ذلك مرفدا، وقد تقدم شرحه.

قال الزجاج : لا أعرف لقولهم : "ويلمه" نظيرا في كلام العرب إلا شيئا حكاه الفراء، وهو "إيشٍ عندك"، يريد : أي شيء عندك فحذف.

هذا باب لا[2] تغير فيه (لا)[3] الأسماء عن حالها

التي كانت عليها قبل أن تدخل لا[4]

ومن ذلك قول الراعي :[5]

530 - وما صرَمتك حتى قلتِ معلنــةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جمــل[6]

اعلم أن "لا" إذا عملت كانت على وجهين : أحدهما : أن تنصب ما بعدها وتبنى معه إذا كان مفردا، وإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز.

والوجه الثاني . أن ترفع ما بعدها من النكرات وتنصب أخبارها ولا تعمل إلا في النكرة[7] ولا يفصل بينها وبين ما عملت فيه، وتكون محمولة على ليس في

---

(1) تقدم الشاهد 653 بنفس الرقم، وهو لكعب بن جعيل وصدره : (لنا مرفد سبعون ألف مدجج). وانظره في شرح السيرافي (4 37-40).

(2) في الكتاب : "هذا باب ما لا". ورواية الأعلم والسيرافي واحدة.

(3) زيادة من الكتاب. مثبتة في شرح السيرافي.

(4) الكتاب 1 354 - شرح السيرافي 3 41.

(5) حصين بن معاوية من بني نمير، وإنما قيل له الراعي لأنه كان يصف راعي الإبل في شعره. يكنى أبا جندل، وكان أعور، هجاه جرير لميله إلى الفرزدق.
(الشعر والشعراء 1 415 - المؤتلف 122 - الخزانة 3 150).

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1 354 - شرح السيرافي 4 41 - شرح ملحة الإعراب 157 - مجمع الأمثال (2 220) وبه (وما هجرتك) موضع صرمتك، وهي رواية الحريري - شرح المفصل (2 111- 113) - حاشية الصبان 2 11 - المقاصد النحوية 2 336.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع ما بعد لا بالابتداء والخبر لتكريرها على ما يجب فيها مع التكرير، ولو نصب على إعمالها لجاز. والرفع أكثر، لأنها جواب لمن قال : ألك في ذا ناقة أو جمل؟".

(7) أجاز ابن جني إعمال "لا" عمل ليس في المعرفة ووافقه ابن مالك، وذكره ابن الشجري في قول النابغة (وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها...). الجنى الداني 293 - مغني اللبيب 1 316.



رفع الاسم ونصب الخبر، وليس هذا بالكثير فيها. ولما جاز هذا منها، لم تخرج عن حكمها في أقوى حاليها وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل إلا في نكرة، وعلى هذا المذهب جعل سيبويه قول سعد بن مالك[1] :

531 ـ من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح[2]

فبراح : اسم "لا"، وخبرها محذوف كما يحذف وهي ناصبة.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : "لا زيد عندي" من غير تكرير "لا"، وذلك أن قولك : "لا زيد عندي" إنما هو جواب من قال : أزيد عندك؟، فكان حق الجواب أن يقول المجيب : نعم، إن كان عنده، أو : لا إن لم يكن عنده. ولا يزيد شيئا على "لا" كما لا يزيد شيئا على "نعم". وإن كرر، فهو جواب كلام لا يجوز في جوابه "لا" ولا "نعم"، لأنه جواب قولك : أزيد عندك أو عمرو؟.

وأغلام عندك أم جارية؟، وهو سؤال موضوع على أن السائل قد علم أن /222 أحدهما عنده، وإنما يسأل عن تعيينه. فإن كان الأمر كما اعتقده السائل، فالجواب أن يقول : زيد، أو يقول : عمرو، وأن تقول : غلام، أو تقول : جارية. وإن لم يكن كما اعتقد السائل ولم يكن عنده واحد منهما، قال : لا غلام عندي ولا جارية، ولا زيد عندي ولا عمرو، فلذلك خالف التكرير الإفراد.

وقد أجاز سيبويه الإفراد في الشعر[3]، وأنشد[4] :

---

(1) سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة. شاعر فارس من سادات بكر قتل في حرب البسوس (المؤتلف 135 - جمهرة الأنساب 319 - الخزانة 1 471).

(2) الكتاب وشرح الأعلم (1 28 ـ 354) - المقتضب 4 360 - شرح النحاس 77 - شرح السيرافي (4 42 ـ 46) شرح ابن السيرافي 2 8 - الإنصاف 1 367 - شرح المفصل 1 108 - أوضح المسالك 1 203 - مغني اللبيب (1 315 ـ 2 825) - شرح شواهد المغني 2 612 - الهمع 1 125 - حاشية الصبان 1 254 - الخزانة (1 467 ـ 4 39) المقاصد النحوية 2 150.
قال الأعلم : "استشهد به على إعمال لا عمل ليس في بعض اللغات ولزومها النكرة في الرفع كلزومها لها في النصب".

(3) قال ابن هشام : "وفيه نظر لجواز تركه في الشعر" المغني 1 315.

(4) لم أعثر عليه. وقال البغدادي إنه من الخمسين.



532 - بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعهـا[1]

لأن المعنى الموجب منه لا يحتاج إلى تكرير. لو قال : "إنه إلينا رجوعها"، لكان كلاما حسنا، فدخلت "لا" لمعنى الجحد، ولم تغير لفظ الموجب.

وأنشد[2] :

433 - ورد جازرهم حرفا مصرمـــة ولا كريم من الولدان مصبوح[3]

رفع "مصبوحا" لأنه خبر "لا". والحرف : الناقة الضامر، وقيل : هي العظيمة الخلق كحرف الجبل. والمصرمة : التي لا لبن لها. والمصبوح : الذي سقى صبوحا وهو شرب الغداة. والمعنى : أنهم نحروا هذه الناقة للأضياف في شدة الزمان حيث لا يصبح الكريم من الولدان.

وأنشد أيضا[4] :

534 - فرَطن فلا رد لما بُتَّ فانقضـى ولكن بَغوضٌ أن يقال عديـم[5]

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 355 - المقتضب 4 316 - وبه (قضت وطرا) بدل (بكت جزعا) - شرح السيرافي (2 44 - 47) ما يجوز للشاعر في الضرورة 172 - شرح المفصل (2 113 (قضت وطرا) 4 65) الهمع 1 148 - حاشية الصبان 2 18 - الخزانة 4 34.

قال الأعلم : "الشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد "لا" مفردة، وإنما يبتدأ بعدها المعارف مكررة كقولهم : لا زيد في الدار ولا عمرو. ووجه جوازه تشبيه لا بليس ضرورة في إفراد الاسم بعدها وإن لم تعمل فيه عملها".

(2) لحاتم الطائي في ديوانه 123 ونسبه الأعلم إلى رجل من النبيت بن قاصد، ونسبه الجرمي إلى أبي ذويب الهذلي، وهو غير موجود في ديوان الهذليين.

قال ابن يعيش : "أنشده حاتم الطائي وما أظنه له".

قال العيني : "والصواب أنه رجل جاهلي من بني النبيت" ثم ذكر القصيدة وكذلك قال الغندجاني

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 356 - المقتضب 4 370 - شرح السيرافي 4 45 - شرح ابن السيرافي 1 523 - فرحة الأديب 126 - المقتصد 2 803 - شرح المفصل 1 104 - شرح ابن عقيل 2 25 - حاشية الصبان 2 212 - المقاصد النحوية 2 368.

والبيت ملفق من بيتين :

ورد واردهم حرفا مصرمـة في الرأس منها وفي الأشلاء تمليح
إذ اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

قال الأعلم : الشاهد في رفع مصبوح على خبر "لا" لأنها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، ويجوز أن يكون "مصبوح" نعتا لاسمها محمولا على الموضع، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع.

(4) هو مزاحم العقيلي في الكتاب وشرح الأعلم وشرح السيرافي.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 355 - شرح السيرافي 4 44.

قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع ما بعد لا تشبيها لها بليس، وصف كبره وذهاب شبابه بأن لا رجوع لما فات من عمره).



ذكر الشباب والقوة وغير ذلك، فقال : فرطن، أي ذهبن وتقدمن فلا رد لهن، أي : فليس يرجعن، ولكن بغوض أن يقال عدم شبابه.

و"بغوض" على تكثير الفعل مثل "ضروب" و "شروب"، ويروى "بغيض" وهو اسم للذات دون تكثير الفعل، ويروى "ولكن تعوض أن يقال عديم" أي : تعوض من شبابك حلما لئلا يقال عديم.

وأنشد[1] :

535 ـ لا هيثم الليلة للمطي[2] :

وأنشد لابن الزبير الأسدي[3] :

536 ـ أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد[4]

أبو خبيب : عبد الله بن الزبير، وأراد بأمية : بني أمية، وأعمل فيها "لا" وهي معرفة على تقدير "مثل"، وكذلك عملت في هيثم، وهو : اسم علم.

وفي قولهم : "قضية ولا أبا حسن"[5]، وهم يعنون علي ابن أبي طالب رضي الله عنه. والمعنى الذي يذكر من هذا الكلام عند حضوره وكونه هو الذي يسوغ في التنكير، وذلك أن هذا الكلام إنما يقال لإنسان[6] كان يأمر بأمر من الأمور وله فيه

---

(1) لم أعثر عليه. قال البغدادي إنه من الخمسين التي لم يعين قائلها.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 354 - المقتضب 4 362 - شرح السيرافي 4 42 - شرح المفصل (2 102 ـ 103) - حاشية الصبان 2 4 - الهمع 1 145 - الخزانة 4 57 - وبعده (ولا فتى مثل ابن خيبري).
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب هيثم -وهو اسم علم معرفة- بلا وهي لا تعمل إلا في نكرة وجاز ذلك لانه أراد لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه".

(3) نسب إلى ابن الزبير في الكتاب وشرح الأعلم والسيرافي. ونسبه ابن السيرافي والميداني وأبو الفرج لعبد الله بن فضالة بن شريك بن سليمان ابن خويلد، شاعر مخزومي كوفي توفي نحو 64 هـ (البيان والتبيين 2 279).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 355 وبهما (بالبلاد)- المقتضب 4 362 - شرح السيرافي 4 43 - شرح ابن السيرافي 1 569 - مجمع الأمثال 1 113 - شرح المفصل 2 102 - الهمع 1 145 - حاشية الصبان 2 4 - الخزانة 4 61.
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب أمية بالتبرئة على معنى ولا أمثال أمية".

(5) في شرح السيرافي : "قضية ولا أبا حسن لها" 4 43.

(6) في الأصل : "للإنسان".



كفاية وغناء، فحضر ذلك الأمر ولم يوجد ذلك الإنسان ولا من يقوم به مثل قيامه، ولو وجد من يقوم مقامه لم يطلب هو، فصار التقدير : "لا مثل هيثم"، و"لا مثل أبي الحسن" و"لا مثل أمية"، ودخلت هذه الأسماء في المعنى كما يقول القائل لمن يخاطبه : مثلك لا يتكلم بهذا، وإنما يريد : أنت وأمثالك لا يتكلمون به.

هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع /223....[1]

فمن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس[2]

جملة ما في هذا الباب بين مفهوم إن شاء الله.

هذا باب ما إذا لحقته "لا" لم تغيره عن حاله

التي كان عليها قبل أن تلحق...

وذلك قولك : لا مرحبا ولا أهلا... ومثل ذلك : لا سلام عليك[3]

قال جرير :

537 ـ ونبئت جوابا وسكنا يسبني وعمرو بن عفرا لا سلام على عمرو[4]

فرفع "سلاما" بالابتداء، ولم يلزمه تكريره لأنه في المعنى بدل من الفعل، كأنه قال : "لا سلام الله على عمرو"، فكما لا يلزم تكرير "لا" مع الفعل كذلك لا يلزم تكريرها مع ما جعل بدلا من الفعل.

وقال المبرد : الأفعال وقعت موقع الأسماء النكرات التي تنصبها "لا" وتبنى معها، فلما أن وقعت الأفعال في موضع النكرات، لم يحتج إلى تكريرها، ولم يجز أن تبنى مع "لا" لأنها ليست بأسماء.

---

(1) بعده في الكتاب : (لأنه لا يجوز للا أن تعمل في معرفة كما لا يجوز ذلك لرب)

(2) الكتاب 1/356 - شرح السيرافي 4/50.

(3) الكتاب 1/356 - شرح السيرافي 4/51.

(4) ديوان جرير 279 وبه (عمرو بن عفري) - الكتاب وشرح الأعلم 1/357 - المقتضب 4/381. شرح السيرافي 4/51 - اللسان (سكن) 13/218 - (لم يشرحه النحاس ولا ابن السيرافي).



ولو قدرتها تقدير : لا رجل في الدار ولا غلام لقلت : لا يقوم زيد ولا يقعد، وصارت جوابا لقوله : أيقوم زيد أم يقعد؟[1].

والذي احتج به المبرد، لا يصح على موضع أكثر النحويين لأنهم يقولون : عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال. والصحيح[2] أن "لا" الواقعة على الفعل لا يلزمها التكرير لأنها جواب يمين، واليمين قد تقع على فعل واحد مجحود[3]، فلا يجب فيها تكرير "لا" كقولك : والله لا أخرج إلى البصرة.

ووجه آخر أيضا وهو أن "لا أفعل" نقيض "لأفعلن"، فمن حيث لم يجب ضم فعل آخر إلى "لأفعلن"، لم يجب ذلك في نقيضه.

قال : "واعلم أن لا قد تكون... بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه... كقولك[4] : أخذته بلا ذنب... وغضبت من لا شيء"[5].

ومن هذا النحو قول الشاعر[6] :

538 - تركتني حين لا مال أعيش به   وحين جن زمان الناس أو كلبا[7]

---

(1) بين المبرد وسيبويه خلاف في علة عدم تكرير لا في الدعاء وعدم عملها، ووردت المسألة في نقده للكتاب قال : "ولم يمتنع هذا عندي من حيث ذكر لو كان هذا يجري في ترك النصب والتشبيه مجرى الفعل الذي هو بدل منه لزمك أن تقول : زيد لا قائم كما كنت تقول : زيد لا يقوم...
ولكن القول فيه عندي لما كان دعاء لم تكن فيه قاصدا النفي بشيء عن المذكور، لأن المعنى قولك : سقاك الله إنما هو معنى اسأل الله أن يسقيك، فإذا قلت : لا سقيا فإنما هو منتصب بقولك : سقاك الله ثم أدخلت (لا) فصار لا سقاك الله سقيا، والناصب لقولك سقيا إنما هو سقاك في النفي والإيجاب".
وقال متحدثا عن : لا سلام عليك "ولم يلزمك في هذا الموضع تثنية (لا) لانه ليس جوابا لقولك : إذا عندك أو ذا؟ ولو أردت المعنى الذي تدخل عليه (لا) نافية لتخبر بها ولا تدعو لقلت : له كرامة لزيد عند أحد؟. هامش المقتضب 4 380. وانظر رأيه في شرح السيرافي 4 58.

(2) في شرح السيرافي : "والصحيح عندي".

(3) في الاصل : "محمود".

(4) في الكتاب : "وذلك نحو قولك".

(5) الكتاب 1 357.

(6) لابي الطفيل في الكتاب ط محققة والخزانة وهو عامر بن واثلة الصحابي، كان ثقة مأمونا رويت عنه بعض الأحاديث وكان محبا لعلي (توفي 100 هـ) رثى بهذه القصيدة ابنه طفيلا (الخزانة 4 40).

(7) الكتاب وشرح الأعلم 1 357 غير منسوب - الكتاب 2 303 - ط هارون - شرح السيرافي 4 53 - الهمع 1 218 - الخزانة 4 39.
قال الأعلم : "الشاهد فيه إضافة (حين) إلى (المال) وإلغاء (لا) وزيادتها في اللفظ على حد قولهم جئت بلا زاد... ولو رفع المال على شبه بليس لجاز".



معنى كلب : اشتد، ومن هذا قولهم : كلب كلب : للشديد الجرأة.

وقوله : "أخذته بغير ذنب" وكذلك : "جئت بغير شيء"[1].

لا يراد به : جئت بشيء هو غير شيء، وإنما يراد به جئت خاليا من شيء معك، وهذا معنى قول سيبويه : "رائقا"، لأن الرائق : الخالي، واشتقاقه من راق الشراب، أي : صفا، كأنه جاء ولم يعلق به شيء سوى نفسه.

ومما أنشد أيضا[2] :

539 ـ حنت قلوصي حين لا حين محن[3].

"حين" منصوب بـ "لا"، كقولك : لا مثل زيد، وخبره محذوف و«حين» الأول مضاف الى الجملة، وتقديره : لا حين محن لنا، و«لنا : هو الخبر، ويجوز خفضه بإضافة «حين» الأول، إليه وزيادة «لا» على ما تقدم.

وأما قول جرير :

540 ـ ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لاحين[4]

---

(1) في الكتاب : "جئتنا بغير شيء".
قال السيرافي : "لا" بمعنى "غير"، واستعملت في معنى غير لما بينهما من الاشتراك في الجحد، لأن (غير) مسلوب عنها ما أضيفت إليه، فإذا قلت : مررت بغير صالح، فغير هو الذي مررت به وصالح لم تمرر به، وقد سلب من غير الصلاح الذي هو لما أضيف إليها..".
هامش الكتاب 1 357 - شرح السيرافي 4 52ـ 53 .

(2) نسب في الكتاب ط محققة 2 304 للعجاج ولا وجود له في ديوانه، وذكر البغدادي أنه من الخمسين.

(3) الكتاب وشرح الاعلم 1 358 من غير نسبة. المقتضب 4 358 - شرح السيرافي 4 54 - شرح عيون الكتاب 176 - الخزانة 4 45 .
قال البغدادي : "وجوز أبو علي الحركات الثلاث في حين الثاني : النصب على إعمال لا عمل إن والرفع على إعمالها عمل ليس، والجر على إلغائهاوإضافة حين الأول إلى الثاني" الخزانة.

(4) ديوان جرير 586 من قصيدة يهجو فيها الفرزدق -
الكتاب وشرح الأعلم 1 358 - شرح السيرافي 4 54 - شرح ابن السيرافي 2 130 - شرح عيو ن الكتاب 176 - الهمع 1 197 - الخزانة 4 47 .
قال الاعلم : «الشاهد فيه إضافة حين الاولى الى الآخرة على تقدير زيادة (لا) لفظا ومعنى.
قال : وانما أضاف الحين الى الحين لأنه قد رأى أحدهما بمعنى التوقيت فكأنه قال حين وقت حدوثه ووجوبه» بتصرف
قال ابو نصر القرطبي : «فأما بيت جرير فلا يجوز فيه غير الجر، لان المعنى وقد علاك مشيب حين حين المشيب أي وقد علاك مشيب في وقته، ولا زائدة 177 بتصرف.



فحين» الأول مضاف الى الثاني، وفصلت «لا» بينهما، كفصلها في حيث بلاشيء، كأنه قال: حين لا حين فيه لهو ولعب، وهو قبل دخول «لا»، حين حين فيه لهو ولعب.

وأنشد[1]:

540 - أنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع[2] /224

هذا ضعيف عند سيبويه، لانه لم يكرر «لا» على ما تقدم من حكم تكريرها.

وقال المبرد: لا أرى بأسا أن تقول لا رجل في الدار، تجعله جواب قوله: هل رجل في الدار؟[3]. وجائز أن يكون لرجل واحد وجائز أن يكون في موضع جمع.

وقوله: (حياتك لا نفع...)، من ذلك على غير ضرورة وكذلك: لا زيد في الدار، جواب: هل زيد في الدار؟ جائز على غير ضرورة.

قوله بعد أن ذكر قول العرب: لا سواء: «وانما دخلت (لا)[4] ههنا لأنها عاقبت ما ارتفع[5] عليه» الى قوله بعد ذكر «لا نولك أن تفعل ...

---

(1) هو الضحاك بن هشام الرقاشي من شعراء المائة الأولى - نسبه اليه ابن السيرافي والبغدادي نقلا عن العسكري في شرح مايقع فيه التصحيف 405.
وهو في الكتاب وشرح الأعلم وشرح المفصل لرجل من بني سلول.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 358 - وبهما (وأنت امرؤ) - المقتضب 4 360 شرح السيرافي 4 55 - شرح ابن السيرافي 1 520 - شرح المفصل 2 112 - الهمع 1 148 - حاشية الصبان 2 18 - الخزانة 2 36 4.
قال الأعلم: «الشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبحه .. وسوغ الإفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لأنه إذا قال وموتك فاجع، دل على أن حياته لا تضر. فكانه قال: حياتك لا نفع ولا ضر».

(3) قال المبرد: «فما جاء على قوله: لا رجل في الدار قوله: (البيت). ثم قال: فان كان معرفة لم تكن الا رفعا، لان (لا) لا تعمل في معرفة وذلك قولك: لا زيد في الدار، انما هو جواب: أزيد في الدار» المقتضب 4 360.

(4) ما بين القوسين زيادة من الكتاب، وساقطة من ط محققة 2 302، زادها المحقق

(5) في الكتاب: «ارتفعت»



فدخل فيه ما دخل في ينبغي[1]

اعلم أن قولهم : «لا سواء»، انما يتكلم بها المتكلم عند ادعاء مدع لاثنين جرى ذكرهما، أن أحدهما مثل الآخر، فيقول له المنكر لذلك : لا سواء، أي : هما لا سواء، أو هذان[2] لا سواء، على الابتداء والخبر، ودخلت «لا» لمعنى الجحد على قول المدعي : هما سواء، وهذان سواء واستجازوا حذف المبتدأ لأنهم جعلوا «لا» كافية من المبتدأ، لكثرة الكلام عند رد بعضهم على بعض ادعاء التساوي في الشيئين.

وشبهه سيبويه بجعل «ها»[3] عوضا من «واو» القسم في : هاالله ذا، وعوض «ها» من الواو أوكد، لان المبتدأ المحذوف يجوز ان يؤتى به فيقال : هذان لا سواء، ولايجوز أن يؤتى بالواو مع «ها» لأنهم قد غيروا لفظ الكلام في الأصل وترتيبه ولو لم تدخل «لا» ، لم تقل : سواء، وأنت تعنى : هما سواء.

وقولهم : «لا نولك أن تفعل» معناه : لا ينبغي لك أن تفعل، وقد يوقع «نولك» على جميع الفعل، كما ان «الأخذ» قد يستعمل في جميع الأفعال حتى يقال : فلان لا يأخذ ولا يترك إلا بأمر فلان. فلهذا صار نولك بمعنى الفعل لأن التناول بمنزلة الأخذ.

وذكر سيبويه أن «لا» إذا دخلت عليها ألف الاستفهام بمنزلتها قبل أن تدخل عليها.

---

(1) نص الكتاب : «انما دخلت لا ههنا لانها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء، ألا ترى أنك لا تقول : هذان لا سواء، فجاز هذا كما جاز لاها الله ذا، حين عاقبت، ولم يجز ذكر الواو، وقالوا : لا نولك أن تفعل، لأنهم جعلوه معاقبا لقوله لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا وصار بدلا منه فدخل فيه ما دخل في ينبغي» الكتاب 1 357.

(2) في الأصل : «وهذان»، وأثبت ما في شرح السيرافي .

(3) في الأصل : «بجعلها»، وصوابه من شرح السيرافي.



وأنشد لحسان بن ثابت :

542 ـ ألا طعان إلا فرسان عاديــة الا تجشؤكم عند التنانيــر[1]

ويروى : «تجشؤكم» بالنصب وهواستثناء ليس من الأول ورفعه على البدل من موضع الطعان والفرسان ويروى : «غادية» بالغين معجمة، والأجود : عادية لأن العادية تكون بالغداة وغيرها، وغادية بالغين جيدة لان الغد والبكور عند العرب : التقدم في الوقت مع أن الغارات أكثر ما تكون بالغدو. قال : «ومثله قولهم[2] : (أفلا قماص بالبعير)»[3] هذا يضرب مثلا للرجل المعيي الذي لا حراك به.

وذكر سيبويه أن «لا» إذا كانت للتمني، فهي بمنزلة «لا» في العمل في النكرة وحذف التنوين[4].

ثم قال : وسألت الخليل عن قوله[5] :

---

(1) ديوان حسان 215 من قصيدة يهجو فيها بني الحارث بن كعب المدحجي، ونسبه ابن السيرافي والغندجاني الى خداش بن زهير يهجو بها قوما من بني سهم- وهو في شرح السيرافي لعصام الزماني. نقله عن الجرمي.
الكتاب وشرح الأعلم 1 358 وبهما (ولا فرسان عادية) – شرح السيرافي 4-55 ـ 63 شرح ابن السيرافي 1 588 – فرحة الأديب 208 – 211 – الجنى الداني 384 (ألا طعان إلا فرسان) – مغني اللبيب (1 96 ـ 457) – شرح شواهد المغني 1 210 (حول التنانير) – الهمع 1 147 – حاشية الصبان 1 240 – الخزانة 4 69 – المقاصد النحوية 2 362 .
قال الأعلم : الشاهد فيه عمل (الا) عمل لا، لان معناها كمعناها وان كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقدير، وكذلك الحكم إذا دخلت عليها لمعنى التمني، لان الأصل فيه كله لحرف التبرئة فلم تغير تلك المعاني الطارئة عمل لا ولاحكمها» بتصرف.

(2) في الكتاب : «وقال في مثل»

(3) لفظ الكتاب : «أفة قماص بالعير» 1 359 .
وانظر مجمع الأمثال 2 198 (يضرب لمن لم يبق من جلده شيء) وبه بالبعير وكذلك في اللسان (قمص) 7 82 وفي الكتاب (بالعير) وكذلك في الطبعة المحققة.

(4) قال سيبويه : «واعلم ان لا اذا كانت مع ألف الاستفهام دخل فيها معنى التمني عملت في مابعدها فنصبته .. ويسقط النون والتنوين في التمني كما سقط في الخبر. 1 359 .

(5) هو عمرو بن قعاس المرادي كما في النوادر والخزانة.



543 - ألا رجلا جزاه الله خيـــرا يـدل على محصلـة[1] تبيـت[2]

فـزعم أن رجـلا منصـوب بإضـمـار فـعل، كـأنه قـال : ألا تروننـي رجـلا، وفـيـه معنى التمني، وهذا قول حسن، لأنه حذف لعلم السامع، ،المعنى دال عليه.

وزعم يونس : أنه نون مضطرا[3].

المحصلة : التي تحصل الذهب فتميزه من تراب المعدن، وأراد ذهبا، تبيت للزنا أو غيره والله أعلم. /225.

هذا باب الاستثناء[4]

هذا الباب ترجمة لأبواب تأتي بعده مفصلة إن شاء الله.

هذا باب الاستثناء بإلا[5]

اعلـم أن (إلا، أم)[6] حروف الاستثناء، والاستثناء : هـو إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما، وإدخاله في ما خرج عنه هو وغيره[7] بلفظ شامل لهما.

---

(1) في الأصل : (محصنة).
قال السيرافي : ويروى مخلصة.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 359 - نوادر أبي زيد 56 - شرح السيرافي 4 56 - شرح المفصل (7 57 - 9 80) - الجنى الداني 382 - مغني اللبيب (1 97 - 336 - 2 783) - شرح شواهد المغني (1 102 - 2 641) - الهمع 1 58 - الخزانة 3 51 - المقاصد النحوية 2 366.
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب رجل وتنوينه لأنه حمل على إضمار فعل، وجعل (ألا) حرف تخصيص، والتقدير : ألا تروني رجلا. ولو جعلها ألا التي للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين".

(3) قال سيبويه : "وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا، وزعم أن قوله (لا نسب اليوم ولا خلة) على الاضطرار" 1 359.
قال الأعلم : "والأول (قول سيبويه والخليل) أولى لأنه لا ضرورة فيه، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها".

(4) الكتاب 1 359 - شرح السيرافي 4 65.

(5) الكتاب 1 360 وترجمة الباب (هذا باب ما يكون استثناء بإلا) شرح السيرافي 4 66.

(6) مطموس بعض حروفه في الأصل.

(7) في الأصل : "غير" من غير ضمير الغائب



وأفرد سيبويه هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه "إلا" فلا تغيره عما كان عليه كقولك : ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدا، وسماه استثناء.

ولقائل أن يقول : كيف جاز أن يستثنى الشيء لا من شيء؟ [1] فيقال له : هذا وإن حذف واعتمد ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل، فلا يخرجه ذلك عن معنى الاستثناء، كما أن المفعول إذا حذف فاعله وأقيم هو مقامه، لم يخرجه ذلك من أن يكون مفعولا به، إلا أنه رفع لاحتياج الفعل إلى لفظ الفاعل. وكذلك لما حضر حرف الاستثناء الذي يثبت لما بعده ما ينفي عن كل شيء سواه، علم أن المفعول أثبت لزيد وحده ونفي عن غيره وإن لم يذكر غيره. فإذا قلت : ما قام إلا زيد، كان معناه كمعنى ما قام أحد إلا زيد، فإذا حذفت أحدا استوى حذفه وإثباته في المعنى، واحتيج إلى تصحيح اللفظ عند حذفه. وتصحيحه : ألا يعرى الفعل من فاعل وليس في الكلام فاعل سوى ما بعد "إلا" فجعل فاعله.

هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه[2]

ذكر سيبويه في النفي ما يكون له اسم ظاهر واسم مكنى متعلقان بعاملين مختلفين، فجوز في بعضه البدل من أي الاسمين شئت، ولم يجوز في بعضه البدل إلا من أحد الاسمين، فالذي فيه هو الذي كل واحد من عاملي الاسمين مجحود في المعنى.

والذي لم يجز فيه هو الذي : عامل أحد الاسمين مجحود، وعامل الآخر غير مجحود فتبدل من الاسم الذي عامله مجحود دون الآخر.

وأنشد في ما كل واحد من عاملي الاسمين مجحود في المعنى[3].

---

(1) في شرح السيرافي : من لا شيء.

(2) الكتاب 1/ 360 - شرح السيرافي 4/ 68.

(3) نسب في الكتاب وشرح الأعلم لعدي بن زيد - وهو من ملحقات ديوانه 194 . قال البغدادي : "وهذا الشاهد لم ينسب في كتاب سيبويه إلى أحد، وإنما أورده، غفلا، وقد تصفحت ديوان عدي بن زيد مرتين فلم أجده فيه. وإنما هذا البيت من أبيات لأحيحة بن الجلاح الأنصاري أثبتها له الأصفهاني في الأغاني".



544 ـ فِي لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَـــداً يَحْكِي عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُهَـــا[1]

الشاهد فيه أنه أبدل "كواكبها" من الضمير في يحكي، ونرى هنا : من رؤية القلب، وكأنه قال : لا يحكي علينا أحد إلا كواكبها، ولو كان في غير الشعر لجاز : "إلا كواكبها" بالنصب على البدل من "أحد" المنصوب، ولكان الاختيار، لأنه للفظ وللمعنى، وأما البدل من الضمير في يحكي فهو للمعنى خاصة.

ومعنى يحكي علينا : أي يخبر عنا.

وجملة القول في ما أنت فيه بالخيار وفي ما لا خيار فيه، أن كل ما وقع على ضمير الاسم المبتدأ المجحود، وما وقع على المبتدأ والخبر من أفعال الظن والعلم[2] لا يخرجه عن حكم الاسم الظاهر في المعنى فتكون فيه بالخيار : إن شئت أبدلت من الظاهر. وإن /**226** شئت أبدلت من الضمير كقولك : (مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلاَّ زَيْدٌ)، "فزيد" بدل من "أحد"، وإن شئت من الضمير في "يقول"، وكذلك: (ما ظننتُ أحداً يقولُ ذاكَ إلا زيداً وإلا زيدٌ)، وأما الاختيار فيه : فقولك : (ما ضربتُ أحداً يقولُ ذاكَ إلا زيداً)، لا يكون فيه إلا النصب، لأن الضرب هو المنفي في المعنى، والقول ليس بمنفي، فلم يجز البدل من الضمير[3] المستمكن فيه لأنه موجب.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1/360 – المقتضب 4/402 – شرح النحاس 240 – شرح السيرافي 4/69 ـ 75 – شرح الرماني (366 ـ 370) شرح ابن السيرافي 2/176 – الاستغناء في أحكام الاستثناء 181 – الهمع 1/225 – شرح شواهد المغني 1/417 – الخزانة 3/348.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع الكواكب على البدل من الضمير الفاعل في يحكي، لأنه في المعنى منفي، ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن لأن أحدا منفي في اللفظ والمعنى. والبدل منه أقوى".
قال الرماني : "والاختيار النصب لأنه أجرى في قياس النظائر، إذ يجوز في كل فعل من ضربت ونحوه" 370 وانظر الاستغناء 181.

(2) قال القرافي : "وتقول : ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا بالنصب والرفع، فيجوز هذا في الأفعال التي تلغي مثل علمت وأخواتها، ولا يجوز في الأفعال التي لا تلغي، فلا يجوز : ما ضربت أحدا يقول ذاك إلا زيد بالرفع على البدل مما في يقول، لأنه ليس بمنزلة ما يقول ذاك إلا زيد كما أنه في علمت بهذه المنزلة كأنك قلت : ما يقول إلا زيد في ما أعلم".
الاستغناء 180 – وانظر الرماني النحوي 370.

(3) في الأصل : "فلم يجز الضمير من البدل".



ومما قوى به سيبويه البدل من الاسمين في أفعال الظن والعلم في المنفى في أنك تقول : (ما رأيته يَقولُ ذَاكَ إلا زيدٌ)، و(ما أَظنُّه يقولُه إلا عمرُو)[1]. وذلك أن الهاء "ضمير الأمر والشأن، و"رأيت" بمعنى علمت، والاعتماد على ما بعد "رأيته" و "أظنه"، فكأنه قال : ما يقول ذلك إلا زيد، فهذا يدل على جواز البدل من الضمير الذي في "يقول"، في قولك : ما ظننت أحدا يقول ذلك إلا زيد.

واعلم أنك إذا قلت : (أقل رجل يقول ذاك إلا زيد)، فلا يصلح البدل من لفظه، لأنا إذا أبدلنا "زيدا" من "أقل رجل" طرحناه في التقدير، فبقي : (يقول ذاك إلا زيد)، وهذا لا يصلح، ولكنا نرده إلى معناه حتى يصح البدل. و "أقل" ينصرف على معنيين :

أحدهما : النفي العام والآخر : ضد الكثرة. وتقديره إذا أريد به النفي العام: (ما رجل يقول ذاك إلا زيد). وإن أريد به الكثرة، فتقديره : (ما يقول ذاك كثير إلا زيد)، ومعناهما يؤول إلى شيء واحد.

وقوله : "كذلك أقل من وقل من إذا جعلت من نكرة بمنزلة رجل"[2] لزمتها الصفة. فإذا قلت : أقل من يقول ذاك، صار يقول ذاك صفة لمن، ويبقى أقل بلا خبر.

وإذا قلت : (أقل رجل يقول ذاك)، "فرجل" غير محتاج إلى صفة، "ويقول ذاك" : خبر أقل، و"زيد" : بدل من "أقل" كما ذكرناه، وأقل من يقول ذاك، لم يتم به الكلام، وتمامه في قولك : "إلا زيد" فيصير بمنزلة : (ما أخوك إلا زيد). وأما قل من يقول ذاك فهو كلام تام لأنه فعل وفاعل.

وحكى سيبويه عمن لم يسمه من النحويين، أن المنفي إذا كان في لفظه الإيجاب جائزا، لم يجز فيه البدل، ولم يكن غير النصب كقولك : (ما أتاني القوم إلا أباك)، لأنه يجوز أن تقول : (أتاني القوم إلا أباك). ورد سيبويه على صاحب هذا

---

(1) هذا كلام الخليل انظره في الكتاب 1 361 وشرح السيرافي 4 75.

(2) لفظ سيبويه : "وكذلك أقل من يقول ذاك وقل من يقول ذاك إذا جعلت من بمنزلة رجل حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة" 1 361، وما أورده الأعلم مطابق لما ورد في الطبعة المحققة 2 314.



المذهب[1] بقوله عز وجل : (ما فعلوه إلا قليل منهم)[2] فرفع و"فعلوه" يقع في الإيجاب.

والقياس أيضا يبطل هذا المذهب، لأنا إذا قلنا : (ما أتاني أحد) فقد أحاط العلم أن القوم وغيرهم قد دخلوا في النفي لاشتمال أحد عليهم، فمن حيث جوزوا البدل من أحد ينبغي أن يجوزوه في القوم لأنهم بعض الآحدين.

وقال سيبويه محتجا عليهم : "كان ينبغي[3] – لمن قال ذلك–[4] أن يقول : ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد"[5].

والصواب نصب زيد، لأن المعنى : كلهم قالوا ذاك إلا زيدا وإنما ذكر هذا لأنه ألزم القائل ما ذكر من جواز : ما أتاني أحد إلا زيد، ومنع : ما أتاني القوم إلا زيدا. بأن[6] قال له : إن كان وجوب النصب لأن الذي قبل "إلا" جمع فقد قال الله

---

(1) قال سيبويه : "ومن قال ما أتاني القوم إلا أباك لأنه بمنزلة قوله : أتاني القوم إلا أباك فإنه ينبغي له أن يقول : (ما فعلوه إلا قليل منهم)" 1 360 قال الرماني : "وقد خالف في ذلك بعض النحويين المتقدمين، فذهب إلى أن القوم يجري أمرهم في النفي مجرى الإعراب، وفرق بينهم وبين أحد بعلل ثلاث:

فمنهم من اعتل في ذلك بأن أحدا على معنى أعم العام الذي لو ترك لكان النفي يدل عليه في قولك : ما قام إلا زيد، وليس كذلك القوم، فألزمه سيبويه أن ينصب (ما فعلوه إلا قليل منهم) على هذه العلة التي أوجبت عنده ما قام القوم إلا زيدا.

والعلة الثانية : أنه يصح أن يبدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي ليس بجمع في أحد ولا يصلح في القوم، فألزمه على هذا سيبويه ألا يجوز (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) لأن الشهداء جمع وهو أعم، والأنفس أخص بمنزلة الواحد من الكل.

والعلة الثالثة : أن النفي في القوم على حد الإيجاب على أصل ما يجب في النفي من قولك ضربت زيدا وما ضربت إلا زيدا فألزمه على هذا ألا يجيز : ما قام أحد كما لا يجوز قام أحد".

شرح الرماني (369- 368) وانظر هذه العلل الاستغناء (180- 179).

(2) من الآية 66 من سورة النساء (4).

قال مكي بن أبي طالب : "رفع على البدل من المضمر في فعلوه، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء، وهو بعيد في النفي لكنه كذلك في مصاحف أهل الشام"، مشكل إعراب القرآن 1 195- 196.

(3) كذا في شرح السيرافي. وفي الكتاب : "لكان ينبغي له".

(4) ما بين العارضتين ليس من لفظ سيبويه وهو مثبت في شرح السيرافي.

(5) الكتاب 1 360.

(6) في الأصل : "زيد أن" وصوابه من شرح السيرافي.



تعالى : ﴿ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾[1] فرفع بعد الجمع.

وإن كان جواز الرفع والبدل، لأن الذي /227[2] قبل "إلا" واحد، فينبغي أن يجيز الرفع في قولهم : (ما أتاني أحد إلا (قد)[3] قال ذاك إلا زيد).

والواجب فيه النصب. وإنما ألجأهم سيبويه إلى أن يقولوا إن الذي يوجب البدل أن يكون ما قبل إلا منفيا فقط، جمعا كان أو واحدا[4].

هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم، لا على ما عمل في الاسم...[5]

قوله في هذا الباب : "ما علمت أن فيها إلا زيدا"[6]، إنما جاز هذا لأنك تقول: (ما علمت فيها زيدا)، و (ما علمت أن فيها زيدا) بمعنى واحد. فمن حيث جاز (ما علمت أن فيها إلا زيدا لأن أن للتوكيد والناصب لزيد في)[7] ما علمت فيها إلا زيدا) : "علمت" و(في ما علمت أن فيها إلا زيدا) : "أن". ولو قلت : (ما علمت أن إلا زيدا فيها) لم يجز، وذلك أن الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام، لا تقول: (إلا زيدا قام القوم). وكذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ويلي الحرف "إلا".

---

(1) من الآية 6 من سورة النور (24) قال مكي بن أبي طالب : "رفع على البدل من شهداء، وهو اسم كان، ولهم الخبر، ويجوز نصب شهداء على خبر كان مقدما، وأنفسهم اسمها، ويجوز نصب أنفسهم على الاستثناء أو على خبر كان ولم يقرأ به" مشكل إعراب القرآن 2 117 وانظر الاستغناء 180.

(2) هذه الصفحة تشتمل على تعليق أحد القراء وهو بخط رديء مطموس بعضه، لذا اكتفيت بالتعليق عليه.

(3) زيادة من الكتاب غير مثبتة في السيرافي.

(4) انظر الإحالة رقم (1) في الصفحة رقم 762 (تحليلات الرماني). وانظر شرح السيرافي 4 74 والاستغناء 179.

(5) الكتاب 1 362. وتمام الترجمة (ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب) - شرح السيرافي 4 78.

(6) الكتاب 1 363.

(7) ما بين القوسين مزيد من شرح السيرافي 4 82 - وهامش الكتاب - ومن غيره يكون المعنى مستحيلا.



وأنشد في ما حمل على الموضع[1] :

545 - يَا ابْنَيْ لُبَيْنَى لَسْتُمَا بيَــدٍ إِلاَّ يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُـــدُ[2]

فبدل من موضع الباء وما عملت فيه. ويروى : (إلا يدا مخبولة العضد) وهي التي بها وهن، وهذا مثل، أي : ليست بكما قوة إلا كقوة يد لا عضد لها ولا قوة.

قوله بعد أن ذكر : "إن أحدا لا يقول ذاك[3] إلا زيدا" وقبحه بضمير هذا، يعني يصير أن أحدا لا يقول ذاك بمنزلة : (أعلم[4] أن أحدا يقول ذاك)، كما صار هذا - يعني - كما صار : رأيت أحدا لا يقول ذاك إلا زيدا، بمنزلة ما رأيت، حيث دخله معنى النفي[5].

وقوله : "فليس[6] هذا في القوة كقولك : لا أحد فيها إلا زيدا وأقل رجل رأيته إلا عمرو".

يعني ليس قولك : (إن أحدا لا يقول ذاك) في القوة كقولك : (لا أحد) و"أقل رجل"، لأن هذا الموضع، إنما ابتدئ مع معنى النفي.

يعني : لا أحد، وأقل رجل، وهذا موضع إيجاب، يعني : أن أحدا لا يقول ذاك.

---

(1) هو أوس من حجر - ديوانه 21 نسبه إيه ابن السيرافي. ونسبه ابن يعيش إلى طرفه وهو مفرد في ديوانه 62.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 362 - معاني القرآن 2 101-416 - المقتضب 4 421 - شرح النحاس 240 (ابني لبينى لستم...) - شرح السيرافي 4 79 - شرح الرماني 375-373 - شرح ابن السيرافي 68 2 - شرح المفصل 2 90 - الاستغناء 158 .
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه، والتقدير : لستما يدا إلا يدا لا عضد لها، ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لأن ما بعد إلا موجب، والباء مؤكدة للنفي".

(3) في الكتاب : "لا يقول هذا".

(4) في الكتاب : "ما أعلم" وكذا في شرح السيرافي.

(5) قال سيبويه : "فمن أجاز هذا قال : إن أحدا لا يقول هذا إلا زيدا، كما أنه لا يقول على الجواز : رأيت أحدا لا يقول ذاك إلا زيدا يصير هذا بمنزلة ما أعلم أن أحدا يقول ذاك كما صار هذا بمنزلة ما رأيت حيث دخله معنى النفي" 1 363.

(6) كذا في شرح السيرافي وفي الكتاب : "وليس".



وقوله : "فجاز الاستثناء أن يكون بدلا من الابتداء"[1].

يعني : فجاز في : (لا أحد إلا زيد)، و (أقل رجل رأيته إلا عمرو) البدل[2] من الابتداء، لأن "أحدا" في موضع اسم مبتدأ.

وقوله : "لا يجوز أن يكون الاستثناء أولا لو لم تقل[3] : أقل رجل ولا رجل".

يعني : لا تقول : (إلا زيد أقل رجل رأيته)، ولا تقول : (إلا زيد لا أحد في الدار)، لأنه لا بد من أن يتقدمه نفي، فيجوز من أجله البدل.

وقوله : "وجاز أن يحمل على "إن" ههنا[4]".

يعني في قوله : (إن أحدا لا يقول ذاك إلا زيدا)، فحمل "زيدا" في النصب على "أن" وجعل "إن" بمنزلة فعل منفي نصب زيدا بعد "إلا" كقولك : (ما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيدا).

هذا بَابُ النَّصْبِ فِي مَا يَكُونُ المُسْتَثْنَى بَدَلاً[5]

وذلك قولك : "ما أتاني أحد إلا زيدا".

اختلف النحويون في الناصب للمستثنى[6] في قولك : أتاني القوم إلا زيدا.

---

(1) الكتاب 1 363.

(2) في الأصل : "والبدل".

(3) في الكتاب : "يقل". وفي شرح السيرافي : "تقل".

(4) في الكتاب : "هنا" وكذا في شرح السيرافي، وفي الطبعة المحققة (ههنا) 2 318.

(5) في الكتاب : مستثنى مبدلا" 1 363 وكذا في شرح السيرافي 4 86.

(6) "اختلف مذهب الكوفيين في العامل النصب نحو قام القوم إلا زيدا، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلا، وإليه ذهب المبرد والزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم- إلى أن (إلا) مركبة من إن ولا ثم خففت إن وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بإن، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بلا، وحكى عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا زيدا لم يقم.
وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا".
انظر الإنصاف (1 260 ـ 261) المقتضب 4 390 - شرح السيرافي 4 86 ـ 89 - شرح المفصل 8 9 - حاشية الصبان 2 125.



فأما الذي قال سيبويه فإنه يعمل فيه ما قبله من الكلام كما تعمل العشرون في ما بعدها إذا قلت : عشرون درهما[1].

وقال في "باب غير"[2] : "ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيدا تريد الاستثناء (ولا)[3] تذكر "إلا" لما كان إلا نصبا". /228

وقال غيره[4] : الذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدا بالفعل الذي قبل "إلا"، وذلك أن الفعل ينصب كلما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات، فمن ذلك : المفعول به والمصدر والظرف والحال وكذلك المفعولات التي أخذت منها حروف الجر، فوصل إليها الفعل، ومنها التمييز بعد الفعل نحو : (تفقأت شحما). ومنها ما ينتصب بتوسط حرف بينه وبين العامل كقولك : ما صنعت وأباك؟. فلما كان "أتاني" قد ارتفع به فاعله وهم "القوم"، وكان ما بعد "إلا" متعلقا به، انتصب وعلق به ليعلم اختلاف حال القوم وحاله، كما أن قولك : (رأيت زيدا إلا عمرا)، قد تعلق (حال)[5] زيد وعمرو برأيت على اختلاف أحوالهما في التعلق به.

وكان المبرد والزجاج يذهبان إلى أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير: "استثني"، ويجعلان "إلا" نائبة عن "استثني"[6]. وهذا غير صحيح لأنك تقول : (أتاني)[5] القوم غير زيد فتنصب غيرا. ولا يجوز أن تقدر استثني غير زيد،

---

(1) الكتاب 1/363 - وانظر شرح السيرافي 4/116.

(2) الكتاب 1/374.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل : صوابه من الكتاب.

(4) الضمير يعود إلى أبي سعيد السيرافي. قال في شرحه : "والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدا بالفعل الذي قبل "إلا"... 4/87".

(5) ما بين القوسين زيادة من شرح السيرافي.

(6) ذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى "إلا" نيابة عن استثني " الإنصاف 1/260 - شرح المفصل 9/8.

وانظر رأي المبرد في المقتضب 4/390 والكامل 2/89 وشرح السيرافي 4/88.

قال في المقتضب : في "جاءني القوم إلا زيدا" "وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت إلا زيدا، كانت إلا بدلا من قولك أعني زيدا، وأستثني فيمن جاءني : زيدا فكانت بدلا من الفعل" 4/390.

وقال في الكامل "فإن قلت جاءني القوم : لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم فإذا قال إلا زيدا، فالمعنى لا أعني فيهم زيدا، أو أستثني ممن ذكرت زيدا ولسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرت أبين منه وهو مترجم عما قال غير مناقض له" 2/89.



وليس قبل "غير" حرف تقيمه مقام الناصب له، وإنما قبله فعل وفاعل، ولا بد له – إن كان منصوبا – من ناصب، فالفعل هو الناصب، وناصب "غير" هو الناصب لما بعد "إلا".

قوله : "ومثله في الانقطاع عن[1] أوله : إن لفلان مالا[2] إلا أنه شقي"[3].

يعني "بالانقطاع من أوله"، أنه ليس ببدل منه، لأنه ذكر : "ما مررت بأحد إلا زيدا" وما بعده مما نصبه بالاستثناء، ولم يحمله على ما قبل "إلا" من طريق البدل، وكذلك لم يحمل "أنه شقي" على البدل مما قبله، ولا سبيل إلى البدل فيه لأن ما قبل "إلا" موجب.

وقدر سيبويه هذا "بلكن"[4] وحكمها، أن يكون ما بعدها ضدا لما قبلها.

فإن قال قائل : فكيف يكون هذا الحكم في المسألة؟

قيل له : إذ قال : "إن لفلان مالا"، فقد أخبر أنه سعيد لملكه المال، ثم استدرك ذلك بقوله : إلا أنه شقي، كأنه قال : إلا أنه بخيل على نفسه، شقي بترك الانتفاع بماله والتلذذ بإنفاقه.

هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز[5]

اعلم أن قولهم : "ما فيها أحد إلا حمارا" ونحوه مما يشتمل عليه الباب، فأهل الحجاز ينصبونه لأنه ليس من نوع الأول ولم يبدلوه منه إذ كان من غير نوعه.

---

(1) في الكتاب : "من أوله" وكذا في السيرافي.
(2) في الكتاب : "إن لفلان والله مالا".
(3) الكتاب 1/363.
(4) قال : في "إلا أنه شقي" : "وجاء على معنى ولكنه شقي" 1/363.
(5) الكتاب 1/363 – شرح السيرافي 4/94.



وأما بنو تميم، فرفعوه على تأويلين ذكرهما سيبويه[1] :

أحدهما : أنك أردت ما فيها إلا حمار، وقولك : ما فيها إلا حمار، قد نفيت به الناس وغيرهم في المعنى، ودخل في النفي من يعقل ومن لا يعقل، ثم ذكرت "أحدا" توكيدا، لأن يعلم أنه ليس بها آدمي.

والوجه الآخر : أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله علي المجاز كأن الحمار هو من أحد أناسي ذلك الموضع، ومن عقلاء ذلك الموضع. وعلى هذا المجاز أنشد سيبويه الأبيات.

وقال المازني فيه وجه ثالث : وهو أنه خلط من يعقل بمالا يعقل، فعبر[2] عن جماعة ذلك "بأحد" /229 ثم أبدل "حمارا" من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره، وعلى هذا قول الله عز وجل ﴿**فمنهم من (يمشي)[3] على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع**﴾[4] لما خلط من يعقل بما لا يعقل في قوله : (كل دابة)، خبر عنها كلها بلفظ من يعقل.

وأنشد سيبويه -محتجا لمذهب بني تميم في البدل على المجاز- لأبي ذؤيب

546 - فإن تمس في قبر برهوة ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح[5]

---

(1) قال سيبويه : "وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حمار، أراد وليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحدا توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها إلا حمار، وإن شئت جعلته إنسانا" 364/1

(2) في الأصل : "فغير".

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(4) من الآية 45 من سورة النور (24).

قال الفراء : "كيف قال من يشمي وإنما تكون من للناس، وقد جعلها ههنا للبهائم؟.

قلت : لما قال (خلق كل دابة) فدخل فيهم الناس كنى عنهم فقال منهم لمغالطتهم الناس، ثم فسرها بمن لما كنى عنهم كناية الناس خاصة، وأنت قائل في الكلام : من هذان المقبلان لرجل ودابته، فتقوله بمن وبما لاختلاطهما" معاني القرآن 257/2.

(5) ديوان الهذليين 116/1 من قصيدة رثى بها ابن علم له / وبه (رمس) موضع (قبر).

الكتاب وشرح الأعلم 364/1 - شرح النحاس 241 - شرح السيرافي 94/4 - شرح ابن السيرافي 196/2 - شرح الرماني (381-386) - الخزانة 315/3 وبه (غار) موضع (قبر) - اللسان (رها) 344/14.

قال الأعلم : "الشاهد فيه جعل الأصداء أنيس الموضع اتساعا ومجازا لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الأناسي، وقوي بهذا مذهب بني تميم في بدل ما لا يعقل ممن يعقل.

والنصب في مثل هذا أجود لانقطاعه من جنس الأول، وهو مذهب أهل الحجاز".



قال : "فجعلها[1] أنيسه" والأصداء : جمع صدى، وهو طائر تزعم العرب أنه يخرج من رأس القتيل إذا لم يدرك بثأره، فلا يزال يصيح : اسقوني، إلى أن يدرك بثأره.

وأنشد أيضا للنابغة الذبياني :

547 ـ يا دار مية بالعلياء فالسند ... عيت جوابا وما بالربع من أحد[2]

إلا الأواري لأيا ما أبينها ... والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد[3]

"فالأواري" و "النؤي" بدل من موضع أحد، والنصب على الاستثناء أجود لانقطاعه من الأول. الأواري : محابس الخيل وهي من تأريت بالمكان إذا أقمت به. والنؤي : حاجز حول الخيمة يحجز ماء السيل عنها. والمظلومة : التي مطرت في غير وقتها، أو التي حفر فيها ولم يكن حقها أن يحفر فيها، وأصل الظلم : وضع الشيء في غير موضعه.

قال : "ومثل ذلك قوله[4] :

---

(1) كذا في شرح السيرافي - وفي الكتاب "فجعلهم".

(2) هذا البيت وقع بهذه الصورة في كتب النحو : الكتاب الطبعة المحققة 2 321 وشرح ابن السيرافي وهو ملفق من بيتين هما :

يا دار مية بالعلياء فالسند * أقوت وطال عليها سالف الأبد

وقفت بها أصيلانا أسائلها * عيت جوابا وما بالربع من أحد

وقد وقع بهذه الصورة في الكتاب 1 364 - وهذا مما يدل على أنه تعرض لتصحيح الناشر أو غيره - (وهو بهذه الصورة في ديوان الشاعر).

(3) ديوانه ص 16 - الكتاب وشرح الأعلم 1 364 - معاني القرآن 1 287 - المقتضب 4 414 - شرح النحاس 241 - شرح السيرافي 4 95 - شرح الرماني (386 ـ 381) - شرح ابن السيرافي 2 54 وروى الأخير فيها (إلا أواري) من غير تعريف - الإنصاف 1 269 - الاستغناء 513 - شرح المفصل 2 80 - أوضح المسالك (3 124 ـ 312) - الهمع 1 223 - الخزانة 4 121 وبها (إلا أواري ما إن لا أبينها) - المقاصد النحوية 4 496.

(4) هو جران العود : عامر بن الحارث من بني ضِنَّة النميري، شاعر جاهلي إسلامي لقب بجران العود ببيت قاله في امرأته - (الشعر والشعراء 2 718 - الخزانة 10 18).
نسب إليه أو إلى نزال بن غلاب في شرح ابن السيرافي.



548 ـ وبلدة ليس بها أنيـــس

إلا اليعافير وإلا العيس"[1]

يصف فلاة لا أنيس بها، ثم جعل اليعافير والعيس أنيسها على المجاز، فأبدلها مما قبلها، ويجوز أن يكون بدلا على التقدير الثاني الذي تقدم ذكره في المسألة.

وأنشد للنابغة في مثل هذا :

549 ـ حلفت يمينا غير ذي مثنوية ولا علم إلا حسن ظن بصاحب[2]

النصب والرفع جائزان على ما تقدم.

قال المبرد : سألت المازني : هل تجيز (لا إله إلا الله)[3]، فأجازه على وجهين : على تمام الكلام لأنه أضمر لنا وللناس فنصبه بالاستثناء.

والوجه الآخر : أن تجعل "إلا" وصفا، كأنه قال : لا إله غير الله، وأضمر الخبر، وجعل "إلا" وما بعدها في موضع "غير". ورفعه على البدل من موضع إله أحسن لأنه إيجاب بعد النفي والخبر أيضا محذوف.

وأنشد سيبويه لابن[4] الأيهم التغلبي :[5]

---

(1) ديوان جران 53 – الكتاب وشرح الأعلم 1/133 – 1/365 – معاني القرآن (1/479 – 2/15 – 3/273) – المقتضب 4/414 – مجالس ثعلب 1/276 – شرح النحاس 242 – شرح السيرافي 4/96 – المسائل البغداديات 467 – شرح الرماني (387–381) – شرح ابن السيرافي 2/140 – الإنصاف (1/271 ـ 377) – الجني الداني 164 – شرح المفصل (7/21 ـ 2/80 ـ 117) – أوضح المسالك 467 – حاشية الصبان 2/147 – الخزانة 10/15 – المقاصد النحوية 3/107 – اللسان (إلا) 15/433.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع اليعافير والعيس بدلا من الأنيس".

(2) ديوانه 3 – الكتاب وشرح الأعلم 1/365 – شرح النحاس 242 وبه (بغائب) شرح السيرافي 4/97 – شرح الرماني (382 ـ 387) – شرح ابن السيرافي (2/50 ـ 51) الخصائص 2/228 .
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب ما بعد إلا على الاستثناء المنقطع، لأن حسن الظن ليس من العلم، ورفعه جائز على البدل من موضوع العلم، وإقامة الظن مقام العلم اتساعا ومجازا".

(3) من الآية 35 من سورة الصافات 37.

(4) في الأصل : "لأبي".

(5) هو عمر بن أيهم التغلبي، نصراني كثير الشعر، وهو معاصر للأخطل (معجم الشعراء 242) وروى له المرزباني شعرا في هجاء قيس.



550 ـ ليس بيني وبين قيس عتـاب   غير طعن الكلى وضرب الرقـاب[1]

"فـغـيـر" : بدل من العتـاب، أي : الذي يقـوم لهم مـقـام العتـاب، هذا مـثل : ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾[2].

وأنشد محتجا لهذا المجاز[3] :

551 ـ وخيل قد دلفت لها بخيـــل   تحية بينهم ضرب وجيــع[4] /230

أي : الذي يقوم لهم مقام التحية هذا. ومعنى دلفت : أسرعت. وأراد بالخيل أصحابها، ولذلك قال : تحية بينهم.

وأنشد أيضا للحارث بن عباد[5] :

552 ـ والحـرب لا يـبقـى لجـا   حمها التخيل والمـراح

إلا الفتى الصبار في النجـــــــدات والفرس الوقـاح[6]

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1/365 – المقتضب 4/413 – شرح النحاس 243 – شرح السيرافي 4/97 – شرح ابن السيرافي 2/36 – معجم الشعراء 242 – شرح الرماني (382 ـ 388) الاستغناء 449 – شرح المفصل 2/80.
قال الأعلم : "ونصب (غير) هو الوجه لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من العداوة والحرب".

(2) من الآية 21 من سورة آل عمران 3.
أو من الآية 34 من سورة التوبة 9.
أو من الآية 24 من سورة الانشقاق 84.

(3) هو عمر بن معدي كرب ـ ديوانه 130 ـ نسب إليه في نوادر أبي زيد وشرح الأعلم.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/365 – نوادر أبي زيد 150 – المقتضب (2/20 ـ 4/413) – شرح النحاس 282 – شرح السيرافي 4/98 – شرح ابن السيرافي 2/200 – الخصائص 1/368 – الاستغناء (449 – 474) – شرح المفصل 2/80 – الخزانة 9/257.
قال الأعلم : "الشاهد فيه جعل الضرب تحية على الاتساع والمجاز، وإنما ذكر سيبويه هذا تقوية لجواز البدل في ما لم يكن من جنس الأول".

(5) نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم، والصواب أن البيتين لسعد بن مالك بن ضبيعة من قصيدة يخاطب فيها الحارث بن عباد لاعتزاله الحرب الناشبة بين بكر وتغلب. وقد تقدمت ترجمة سعد بن مالك مع بيت من هذه القصيدة وهو الشاهد 534.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/366 – المقتضب 4/362 – شرح النحاس 243 – شرح السيرافي 4/98 ـ 102 – شرح الرماني (382 ـ 388) شرح ابن السيرافي 2/178 – شرح الحماسة للأعلم 1/64 – الخزانة 2/470 – اللسان (جحم) 12/85.
قال الأعلم : "الشاهد فيه بدل الفتى من التخيل والمراح على الاتساع والمجاز".



هذا على الوجهين المتقدمين في لغة بني تميم : أحدهما : كأنه قال :

لا يبقى لجاحمها إلا الفتى الصبار، ودل ذلك على أنه يبقى شيء سواه، وذكر "التخيل" و"المراح" : توكيدا.

والوجه الآخر : أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل والمراح في الحرب مجازا.

وفي وجه ثالث : وهو أن التخيل على معنى : ذي التخيل ثم حذف مثل قوله تعالى ﴿**واسأل القرية**﴾[1]، وهذا على الوجه الذي يتفق عليه أهل الحجاز، وبنو تميم.

وأنشد أيضا[2] :

553 ـ لم يغذها الرسل ولا أيسارها إلا طري اللحم واستجزارها[3]

قال الزجاج : كأنه قال : لم يغذها إلا اللحم، وذكر الرسل توكيدا، والرسل : اللبن. والأيسار : أصحاب الميسر.

يصف امرأة. وإنما أبعد عنها أن تتغذى بلحم الميسر لأنه لا يأكل منه إلا الضعيف الصغير فيهم.

وأنشد[4] :

554 ـ عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرفي المصمم[5]

---

(1) من الآية 82 من سورة يوسف 12.

(2) هو غيلان بن حريث، نسبه إليه ابن السيرافي.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 366/1 – شرح النحاس 243 – شرح السيرافي 99/4 – شرح الرماني (383-388) – شرح ابن السيرافي 110/2.
قال الأعلم : "الشاهد فيه إبدال (الطرى) من (الرسل) وإن لم يكن من جنسه اتساعا ومجازا".

(4) هو ضرار بن الأزور : مالك بن أوس بن جذيمة الخزيمي الأسدي، فارس شاعر صحابي، وهو قاتل مالك بن نويرة بأمر من خالد، ت 11هـ.
معجم الشعراء 360 – الخزانة 325/3) وروى هذا الشعر منصوب القافية للحصين بن الحمام المري / جاهلي فارسي شاعر (الخزانة 326/3).

(5) الكتاب وشرح الأعلم 366/1 – شرح النحاس 244 – شرح السيرافي 99/4 ـ 103 – شرح الرماني 383 – 388 – شرح ابن السيرافي 128/2 – فرحة الأديب (113 – 115) – حاشية الصبان 147/2 – الخزانة 318/3 – المقاصد النحوية 109/3.



"المشرفي" بدل من "النبل" و"الرماح" وهو السيف. والمصمم: النافذ الماضي. وجعل سيبويه هذه الأبيات تقوية لقوله:

"ما أتاني زيد إلا عمرو"، و"ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه"، فجاز في هذا البدل كما أجازه في الأبيات.

هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن[1]

هذا الباب مخالف الذي قبله في لغة بني تميم، لأنه لا يمكن فيه البدل، ولا حذف الاسم الأول منه في التقدير، كما أمكن في قولهم: "ما فيها أحد إلا حمار" على الوجهين اللذين تقدما. فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿**لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم**﴾[2]. يعني من رحمه الله تعالى، ومن رحمه الله معصوم[3] ولا يمكن البدل فيه، لأنه لا يقال: إلا اليوم من أمر الله إلا من رحم. وقد قيل: لا عاصم بمعنى لا معصوم وهذا ضعيف لا يعتد به، ولا يجيء مثل هذا إلا في الشعر كقوله:[4]

555 ـ لقد عيل الأيتام طعنة ناشرة أناشر لا زالت يمينك آشره[5]

أي: مأشورة.

وأجود من هذا أن يكون "من رحم"، هو الله، لأنه الراحم، وكأنه قال: لا عاصم اليوم لهم إلا الله. وأما قوله تعالى ﴿**فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا**﴾[6] فلا يجوز فيه البدل، لأن لولا

---

(1) الكتاب 366/1 – شرح السيرافي 104/4.

(2) الآية 43 من سورة هود (11) وانظر معاني القرآن 15/2.

(3) في الأصل: "معموم".

(4) لم أعرفه. ويقال أنه: لأم همام بن مرة بن ذهل بن شيبان.. قالته لما قتله ناشرة.،

(5) ورد البيت في الخصائص 152/1 – اللسان (أشر) 21/4 – ذكر هذا ابن السيرافي في شرح شواهد إصلاح المنطق 33/1.
وانظر حواشي الخصائص.
الشاهد فيه مجيء آشرة اسم فاعل بمعنى مأشورة.

(6) الآية 116 من سورة هود (11) – قال الفراء: "لم يكن منهم أحد كذلك إلا قليلا، أي هؤلاء كانوا ينهون فنجوا، وهو استثناء على الانقطاع مما قبله كما قال عز وجل ﴿**إلا قوم يونس**﴾ ولو كان رفعا كان صوابا" معاني القرآن 15/2.



للاستبطاء[1] والتحضيض، وفي معنى : لو فعلت /231 ذلك لكان أصلح، وهذه أشياء تجري مجرى الأمر، وفعلا الشرط، ولا يجوز في شيء من ذلك (البدل)[2] لو قلت : ليقم القوم إلا زيد لم يجز، كما لا يجوز ليقم إلا زيد. وكذلك إن قلت : إن قام أحد إلا زيد، ولو قام أحد إلا زيد لم يجز، كما لا يجوز : إن قام إلا زيد ولو قام إلا زيد، ولا يجوز فيه الاستثناء الذي هو إخراج جزء من جملة هو منها، لأن المقصد في ذلك إلى قوم من الكفار طبعوا على الكفر (به)[3] ولم يكن فيهم مؤمنون، فقبح فعلهم، ثم ذكر قوما مؤمنين باينوا طريقتهم فمدحهم.

ومعنى : "**أولوا بقية**" : أولوا خير وصلاح. ويجوز في هذا ونحوه الرفع على الصفة، فيكون بمنزلة قوله : إلا الفرقدان.

وقوله : "لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام"[4].

معنى سلاما هنا : متاركة ومبارأة، كأنه قال : لا تخالطنه إلا متاركة. وليست المتاركة من المخالطة في شيء، فصار المعنى : لا تخالطنه ولكن تاركه.

وأنشد للنابغة :

556 - ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب[5]

فنصب "غير" على الاستثناء المنقطع، لأن فلول سيوفهم -من مقارعة الكتائب ومضاربة[6] الأقران - ليس بعيب.

---

(1) في الأصل : "للاستبطار".

(2) مطموس في الأصل.

(3) ما بين القوسين زيادة من شرح السيرافي وبه (أطبقوا على الكفر به) موضع (طبعوا...).

(4) الكتاب 1/367.

(5) ديوان النابغة 6 - من قصيدة يمدح فيها النعمان بن الحارث.
الكتاب وشرح الأعلم 1/367 - الكامل 1/346 - شرح النحاس 244 - شرح السيرافي 4/105 - شرح الرماني (395-391) شرح ابن السيرافي 2/51 - شرح الحماسة للأعلم 1/447 - الاستغناء (449 - 468 - 515) مغني اللبيب 1/155 - شرح شواهد المغني 349 - همع الهوامع 1/132 - الخزانة 3/327.

(6) مطموس بعض حروفه.



وقد يحتمل في لغة بني تميم رفع "غير" كما يقول القائل : (لا عيب في زيد إلا الجود) و (لا عيب فيه إلا الشجاعة) وكقوله :

(عتابك السيف وتحيتك الضرب)

وأنشد للجعدي :

557 ـ فتى كملت خيراته غير أنــه جواد فما يبقي من الجود باقيـا[1]

فهذا معنى استثناء على معنى لكنه جواد.

فإن قال قائل : "لكن" فيها مخالفة ما بعدها لما قبلها، فإذا قدرت هذا : لكنه جواد، فكيف يخالف قوله : كملت خيراته؟

فالجواب عن ذلك : أنه ذهب إلى معنى : لكن عيبه الجود، كما يقول القائل : عيب زيد جوده على معنى : ليس فيه عيب، لأن الجود ليس بعيب، كأنه قال : كملت خيراته لكن نقصه جوده فيصير عيبه ونقصه مخالفا "لكملت خيراته" على ما ذكرناه.

وأنشد للفرزدق :

558 ـ وما سجنوني غير أني ابن غالب وأني من الأثرين غير الزعانف[2]

واحد الزَّعانف : زعنفة وهو الدخيل في القوم الملتصق بهم.

---

(1) ديوان النابغة الجعدي 173 - الكتاب وشرح الأعلم (من المال) 367/1 - شرح النحاس 245 - أمالي القالي 2/2 - شرح السيرافي (105/4 ـ 110) شرح الرماني (391-395) - شرح ابن السيرافي 162/2 - شرح الحماسة للأعلم 447/1 - شرح شواهد المغني 614/2 - همع الهوامع 234/1 - الخزانة 334/3 - اللسان (وحح) 361/2 .

ويروى (كملت أخلاقه) و (كملت أعرافه) و (كملت فيه المروءة كلها) انظر الخزانة فاستثنى جوده وإتلافه للمال من الخيرات التي كملت له.

قال الأعلم في شرح الحماسة : "استثناء معناه المبالغة في الوصف بالخير والفضل".

(2) ديوانه 536/2 - الكتاب وشرح الأعلم 367/1 - شرح النحاس 245 - شرح السيرافي (105/4 ـ 111) شرح الرماني (391-395) شرح ابن السيرافي 102/2.

قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب غير على الاستثناء المنقطع".



وواحد الأثرين : الأثرى، وهو الكثير العدد.

قال سيبويه : "ولكني ابن غالب"

فالظاهر من كلامه أنه لم يقع به سجن، كأنه قال : ما أنا الذي يناله سجن وذل، ولكني ابن غالب عزيز، لأن من له هذا النسب فهو عند الفرزدق عزيز.

وكان المبرد يرد على سيبويه، وينكر تأويله على معنى "لكن"، لأنه يوجب أن الفرزدق (لم يسجن)[1]، والصحيح أنه كان مسجونا وكان الذي سجنه خالد بن عبد الله القسير عامل هشام بن عبد الملك -وهذا البيت من قصيدة يمدح فيها **232/** هشاما، ويستجيره وقبل هذا البيت :

وما زال فيكم آل مروان منعم علي بنعماء بادئ ثم عاطف

فإن كنت محبوسا بغير جريرة فقد أخذوني آمنا غير خائف[2]

وما سجنوني.... (البيت).

وذهب المبرد إلى أن معنى البيت : وما سجنوني إلا أني ابن غالب، أي : سجنوني حسدا لي على نسبي وشرفي.

ومذهب سيبويه جائز وإن كان مسجونا وذلك أنه لم يعد[3] سجنه سجنا لأنه لم يبطل عزه ولم يلحقه ذل - كما يقول القائل : تكلمت ولم تتكلم، فكأنه قال : وما أذلوني بالسجن، ولكني عزيز بمحلي ونسبي.

وأنشد لعنز[4] بن دجاجة المازني :

(1) ما بين القوسين زيادة من تقدير المحقق، وفي شرح السيرافي (ما سجن).

(2) الديوان2/536 وشرح الأعلم 1/367 - شرح السيرافي 4/111.

(3) في الأصل : يفد"، وفي شرح السيرافي : "يعد".

(4) في الأصل : عنتر، وهو عنز في الكتاب وشرح الأعلم. وعند ابن السيرافي : (عتر) بالتاء، قال ويروى لمعاوية بن كاسر المازني، ورد هذا الغندجاني.
قال الغندجاني : "والصواب ما أخبرنا به أبو الندى أنه دجاجة بن عتر بكسر الدال من دجاجة والعين من عتر، والتاء المعجمة بثنتين من فوق والراء غير المعجمة".



559 ـ من كان أشرك في تفرق فالـج فلبونه جربت معـا وأغـدت
إلا كنا شـرة الـذي ضيعتـم كالغصن في غلوائه المتنبت[1]

ويروى : (المتبتت) بكسر التاء. ويروى (من كان أسرع)[2]

وفالج بن ذكوان بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، انتقل إلى بني سليم وانتهى[3] إلى ذكوان بن بهتة بن سليم وادعى نسبه فيهم وقومه من بني مازن آذوه فأحوجوه إلى الانتقال عنهم. وقبل ذلك، ما ضيع بنو مازن ناشرة وآذوه حتى انتقل إلى بني أسد، فدعا هذا الشاعر على من أسرع في تفرق فالج وآذاه وأخرج عنهم مثل ناشرة، لأن أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرق فالج، لأن ناشرة كان مطلوبا مؤذى فلم يدع الشاعر على أمثال ناشرة، فكأنه قال : ولكن أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرق فالج فلا يكون في أمثال ناشرة بدل ولا إخراج واحد من جميع، وليس فيه إلا معنى "لكن".

وأنشد[4] :

560 ـ لولا ابن حارثة الأمير لقـد أغضيت من شتمي على رغـم
إلا كمعرض المحسر بكـره عمدا يسببني على الظلـم[5]

قوله : "إلا كمعرض" بمعنى : "إلا كناشرة".

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 368 – المقتضب 4/416 – شرح النحاس 245 – شرح السيرافي (4 106 ـ 112) شرح الرماني (396-392) شرح ابن السيرافي 2 171 – فرحة الأديب 122 – اللسان (نبت) 2 95 – (فلج) 2 348 – (لبن) 13 373 .
قال الأعلم : "الشاهد في قوله : إلا كناشرة ونصبه على الاستثناء المنقطع".

(2) وهي رواية ابن السيرافي والمبرد في المقتضب والسيرافي في شرحه.

(3) في شرح السيرافي : "فانتمى".

(4) هو النابغة الجعدي في شرح الأعلم وغيره.

(5) ديوانه 234 وبين البيتين بيتان
الكتاب وشرح الأعلم 1 368 المقتضب 4/417 وبه (ظلم) من غير تعريف : شرح النحاس 246 وبه (من شتم) و (جهلا يسبني) شرح السيرافي (4 107 ـ 112 ـ شرح الرماني 392 ـ 396) شرح ابن السيرافي 2 159 وبه : (لولا ابن عفان الامام...) والثاني (... المحسر بكريه ..) بتثنيه بكم اللسان (سبب) 1 455 (حسر) 4 188 (عرض) 7 184.



والمعنى : لولا منع ابن حارثة إياي من شتمك، لشتمك ولأغضيت على شتمي، ولكن معرضا المحسر بكره في سبي، مباح لي شتم،

ويسببني : يكثر سبي. ومعرض : اسم رجل، والمحسر : من نعته.

ويقال : حسر بكره : إذا ابتعه وشق عليه.

وكان المبرد يجعل الكاف في "كناشرة" وفي "كمعرض" زائدة[1].

ولا ضرورة تدفع إلى ذلك لأنها تجعل بمعنى مثل، فيصح معناه ويدخل فيه الذي دخلت عليه الكاف كما تقول : مثلك لا يفعل هذا.

هذا باب ما تكون فيه أن وأن مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء.

وذلك قولك : ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا /233... ومثله[2] : ما منعني إلا أن يغضب علي فلان)[3] وأن في موضع اسم مرفوع.

واحتج سيبويه على أن هذا موضع رفع بقول الشاعر[4] :

561 ـ لم يمنع الشرب منا غير أن نطقت
حمامة في غصون ذات أوقال[5]

(1) قال المبرد : "فإنما الكاف زائدة، وهو استثناء، ليس من الأول، ولو حذفت الكاف لكان الموضع نصبا" انظر المقتضب (4/417ـ 418)- وانظر رد الأعلم عليه 1 368.
وشبه المبرد زيادة الكاف مؤكدة بزيادتها في قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾.

(2) في الكتاب : "ومثل ذلك قولهم".

(3) الكتاب 1 368 - شرح السيرافي 4/114.

(4) نسبه الأعلم لرجل من كنانة ونسبه ابن السيرافي وابن يعيش والسيوطي وبعض فضلاء العجم لأبي قيس بن رفاعه ونسبه الزمخشري إلى الشماخ - ونسبه البغدادي لأبي قيس بن الأسلت، وقال : لم يوجد في كتاب الصحابة من يقال له أبو قيس بن رفاعة - (وجعل محقق شرح ابن السيرافي الاسمين اسما واحدا). وأبو قيس بن الأسلت : اسمه عامر بن جشم بن وائل شاعر من شعراء الجاهلية تأخر إسلامه إلى ما بعد الخندق (جمهرة الأنساب 345 - الخزانة 3/410).

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 369 - شرح النحاس 246 - شرح السيرافي4/114 - المسائل البغداديات 337 وبه (هتفت) موضع (نطقت) - شرح الرماني (399 - 398) شرح ابن السيرافي 2 180 - الإنصاف 1/287 - الاستغناء 182 - شرح المفصل 3/80ـ 8/135) - مغني اللبيب (1 211 - 2 671) شرح شواهد المغني 2/358 - همع الهوامع 1/291 - الخزانة 3 406 - اللسان (وقل) 11 734 - ويروى (سحوق) موضع غصون).
قال الأعلم : "الشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن وإن كانت في موضع رفع".



فقوله : غير أن، بمنزلة : إلا أن[1].

والأوقال : جمع وقل وهو من توقل الجبل إذا صعد فيه. ويروى (منها) أي : سمعت حمامة فامتنعت من الشرب.

قال : "وبعض العرب ينصب غير"[2] والعلة في ذلك أنه لما أضافها إلى غير متمكن بناها وموضعها رفع. كمال قال النابغة :

562 ـ على حين عاتبت المشيب على الصبا[3]

فبناها لإضافتها إلى فعل مبنـــي.

هذا باب (ما)[4] لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره[5]

وقد تقدم تفسير أكثر هذا الباب في تضاعيف الأبواب المتقدمة وسائره مفهوم إن شاء الله.

---

(1) ذهب الكوفيون إلى جواز بناء (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن – وقد بسط ابن الأنباري الكلام على مذهبهم في الإنصاف وذكر رد البصريين عليهم مفصلا. الإنصاف 1/ 287 والخزانة 3/ 407.

(2) في الكتاب (وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع"... 1/ 369. وما أثبته الأعلم هو من كلام السيرافي.

(3) ديوانه 51 وعجزه : (وقلت ألما أصح والشيب وازع).
الكتاب وشرح الأعلم 369/1 – معاني القرآن 245/3 – الكامل 185/1 – شرح النحاس 247 وبه (الفؤاد بدل المشيب) شرح السيرافي 115/4 – المسائل البغداديات 337 – شرح الرماني 400 – شرح ابن السيرافي 2/ 53 – المنصف 1/ 58 – الاستغناء 183 – الإنصاف 1/ 58 – شرح المفصل (3/ 16 ـ 4/ 91) أوضح المسالك 2/ 198 – مغني اللبيب 2/ 672 – شرح شواهده 2/ 883 – الهمع 218/1 – الخزانة 6/ 550 – المقاصد النحوية 406/3 – اللسان (بهر) 83/4 – (وزع) 390/8.
قال الأعلم : "الشاهد فيه بناء حين على الفتح لإضافتها إلى مبني غير متمكن".
قال البغدادي : "أنشده على أنه يجوز إعراب حين بالجر لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبني وهو جملة عاتبت".

(4) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب ولا شرح السيرافي.

(5) الكتاب 1/ 369 – شرح السيرافي 116/4.



هذا باب ما تكون فيه "إلا" وما بعدها[1] وصفا بمنزلة غير ومثل[2]

وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا.. وقال تبارك وتعالى[3] ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**﴾[4][5].

اعلم أن البدل لا يكون في "لو" بعد "إلا"، لأنها في حكم اللفظ، تجري مجرى الموجب، وذلك أنها شرط بمنزلة "إن". ولو قلت : إن أتاني أحد إلا زيد خرجت، لم يجز، لأنه يصير في التقدير : إن أتاني إلا زيد خرجت، كما لا يجوز : أتاني إلا زيد. فهذا وجه من الفساد.

ووجه آخر من فساده : أنه إذا قال : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا – وهو يريد: الاستثناء – لكان محالا، لأنه يصير في المعنى : لو كان معنا زيد لهلكنا، لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب.

وأنشد لذي الرمة :

563 ـ أنيخَتْ فَأَلْقَت بلدةً فوقَ بلـدةٍ   قَلِيلٍ بِهَا الأصواتُ إِلاَّ بُغَامهـا[6]

---

(1) في الكتاب : "ما يكون فيه إلا وما بعده" وكذا في شرح السيرافي.

(2) في الكتاب : (بمنزلة مثل وغير).

(3) في الكتاب : "ونظير ذلك قوله عز وجل".

(4) الآية 22 من سورة الأنبياء (21).
قال مكي بن أبي طالب : "إلا في موضع غير، وهي نعت للآلهة عند سيبويه والكسائي، وتقديره غير الله، فلما وضعت إلا موضع (غير) أعرب الاسم الذي بعدها بمثل إعرابها" مشكل إعراب القرآن 2/ 82. وانظر معاني القرآن 2/ 200.

(5) الكتاب 1/ 370 – شرح السيرافي 4/ 117.

(6) ديوانه 638 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/ 370ـ المقتضب 4/ 409 ـ شرح النحاس 247 ـ شرح السيرافي 4/117 ـ 120 ـ شرح الرماني (307 ـ 403) ـ مغني اللبيب (1/ 100 ـ 417) ـ شرح شواهد المغني (1/ 394 ـ 2/ 729) ـ الهمع 1/ 227 حاشية الصبان 2/ 156ـ الخزانة 3/ 418ـ اللسان (بغم) 12/ 51.
قال الأعلم : "الشاهد فيه وصف لأصوات بقوله : إلا بغامها على تأويل غير...".



كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها، أي : الأصوات التي هي غير بغام الناقة قليلة بهذه البلدة، لأنها فلاة لا أنيس بها.

وفيه وجه آخر : أن يكون "قليل" بمعنى النفي، فيكون بمعنى ما بها (أصوات)[1] إلا بغامها، وهو استثناء وبدل صحيح، كما تقول : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد.

ومعنى قوله : "فألقت بلدة"، أي : صدرا، يعني : الناقة فوق بلدة : فوق أرض. وأراد بالبغام : صوت الناقة.

وأنشد للبيد :

564 ـ وإذا أقرضت قرضا فاجزه   إنما يجزي الفتى غير الجمل[2]

"فغير" نعت "للفتى"، وجاز ذلك لأن تعريف "الفتى" جنس، فهو مضارع للنكرة. والمعنى : من لا يجزي فهو /**234** بمنزلة البهيمة التي لا تعقل ولا تجزي محسنا إليها بإحسانه، ومن يجزي فليس مثل البهائم.

وأنشد أيضا[3] :

565 ـ لو كان غيري – سليمى اليوم – غيره

وقع الحوادث إلا[4] الصارم الذكر[5]

---

(1) زيادة في شرح السيرافي.

(2) ديوان لبيد 179 – الكتاب وشرح الأعلم 1/ 370 – المقتضب 4/ 410 – مجالس ثعلب 2/ 447 – شرح النحاس 247 – شرح السيرافي 4/ 118 – شرح الرماني (407–404) شرح ابن السيرافي 2/ 40 – دلائل الإعجاز 353 وبه (جوزيت بدل أقرضت) – مجمع الأمثال 1/ 24 – أوضح المسالك 3/ 38 – الخزانة 9/ 296 – المقاصد النحوية 4/ 176 – اللسان (قرض 7/ 217 – ويروى (ليس) بدل (غير).

الشاهد فيه نعت الفتى وهو معرفة بغير وإن كان نكرة.

(3) هو لبيد كما في شرح ابن السيرافي واللسان (إلا).

والبيت في ديوانه 62.

(4) في الأصل (لا).

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 370 – شرح النحاس 248 – شرح السيرافي (4/ 118 ـ 121) – شرح الرماني (404–408) شرح ابن السيرافي 2/ 44 – مغني اللبيب 1/ 100 – شرح شواهد المغني 1/ 218 وبه (الدهر غيره) بدل (اليوم غيره) – حاشية الصبان 2/ 156 – اللسان (إلا) 15/ 432.



فـ "إلا" وما بعدها نعت لغير.

وقائل هذا الشعر كأنه نابته شدة فصبر لها ولم تضعفه ولا غيرته، فقال: لوكان غيري - ياسليمى- في هذه الشدة لضعضعته وغيرته إلا أن يكون غيري - الذي يقع في هذه الشدة. الصارم الذكر-، فإنه مثلي لا تغيره هذه الشدة التي هي: وقع الحوادث. وتقريبه: لو كان غيري المخالف للصارم الذكر لغيره وقع الحوادث.

وقوله: "لا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل" إلى قوله: أجمعون"[1].

يريد أن "إلا" وما بعدها لا تقام مقام الموصوف كما يقال "مثل" و "غير" لأن الأحرف لا تتمكن في الوصف كما أن "أجمعين" لا يكون إلا نعتا[2] للأسماء المذكورة قبله، ولا يقام مقام المنعوت لأنه وضع للتوكيد خاصة.

وأنشد[3]:

566 - وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان[4]

---

(1) نص الكتاب: "ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل. إنما يجوز ذلك صفة، ونظير ذلك من كلام العرب: أجمعون" 1/371.

(2) في شرح أبي سعيد: "إلا تابعا".

(3) هو عمرو بن معدي كرب في الكتاب، وشرح الأعلم والكامل وشرح الرماني واللسان... وهو في ديوانه 181، ونسبه الأعلم أيضا لسوار بن المضرب في شرح الشاهد، واسمه بذيل بن المضرب الباهلي (المؤتلف 184 - معجم الشعراء 300). ونسب إلى حضرمي في المؤتلف وشرح شواهد المغني والخزانة، وهو حضرمي بن عامر بن مجمع الأسدي، شاعر فارس سيد (ترجمته في شرح شواهد المغني 1/216 - الخزانة 3/421).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/371 - الكامل 4/76 - المقتضب 4/409 - شرح النحاس 248 - شرح السيرافي (4/119 - 122) المؤتلف والمختلف 85 شرح الرماني (405 - 406 - 407) شرح ابن السيرافي 2/46 - فرحة الأديب 200 - الإنصاف 1/268 - الجني الداني 519 - الاستغناء (335 - 336 - 344) - شرح المفصل 2/89 - شرح شواهد المغني 1/216 - الهمع 1/229 - حاشية الصبان 1/157 - الخزانة 3/421 - اللسان (إلا) 15/432.

قال البغدادي: "بقي في البيت احتمال وجه آخر: لم أر من ذكره، وهو أن تكون إلا للاستثناء - والفرقدان منصوب بعد تمام الكلام الموجب لكنه بفتحة مقدرة على الألف، على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، وهي لغة بني الحارث بن كعب - والله أعلم" 3/425.



فنعت كلا "بإلا" وما بعدها، ولو نعت "الأخ" المخفوض بكل لقال إلا الفرقدين، والتقدير : كل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه - وهذا الشعر لجاهلي لا يقول بالبعث ولا بفناء الأشياء. ويجوز أن يكون أراد : لا يتفرقان ما دامت الدنيا. وروى أنه لعمرو بن معدي كرب، وقيل هو لسوار بن المضرب.

قوله : "ولا يجوز رفع زيد (على)[1] "إلا" أن يكون"

كأن قائلا اعتقد أن زيدا في قولك : ما قام أحد إلا زيد يرتفع بمعنى : إلا أن يكون زيد "فأنكر سيبويه ذلك لأن "أن" مع ما بعدها موصولة، وحذف الموصول أو حذف بعض صلته غير جائز.

هذا باب ما يتقدم[2] فيه المستثنى[3]

كلام سيبويه واحتجاجه في هذا الباب بين.

واعلم أن المستثنى بعد "إلا" إذا تقدم على شيء من نعت المستثنى منه، فإن سيبويه ذكر فيه البدل والاستثناء، وقدم البدل كقولك : (ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد) وحجته أن المبدل منه إنما هو الاسم الأول وقد تقدم، والنعت فضلة في الكلام يأتي بعد تمام الاسم والإخبار عنه.

واختار المازني الاستثناء، وحجته أن المبدل منه في تقدير الملغى فإذا قدر المتكلم ملغى فما حاجتك إلى نعته؟ فوجب بذكر المتكلم نعت المستثنى منه بعد أن ألغى المنعوت، وقدره محذوفا ساقطا أن ينصب ما بعد إلا لأنه استثناء مقدم قبل النعت الذي لم يلغه.

---

(1) زيادة من الكتاب.

(2) في الكتاب : "يقدم"، وكذا في شرح السيرافي.

(3) الكتاب 1/371، شرح السيرافي 3/124.



وذهب المبرد إلى اختيار البدل وحكاه عن سيبويه[1].

قوله : "مَنْ لي إلاَّ أَبُوكَ صَدِيقاً"[2].

قدره المبرد على أن من مبتدأة، وأبوك خبره، وَمّثله /235 بقولك ما زيد إلا أخوك، وصديقا : حال[3].

وقول سيبويه : "لأنك أخليت من للأب"[4] يدل على خلاف تقدير المبرد لأن معنى : أخليت من الأب، أي : أبدلت الأب منه، فعلى هذا يكون "من" مبتدأ، و"لي": خبره، وأبوك : بدل من "من" كأنه[5] قال : مالي أحد إلا أبوك، وتقدير المبرد لا يصح.

وأنشد سيبويه لكعب بن مالك :

---

(1) قال سيبويه : "فإن قلت . ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد : كان الرفع والجر جائزا وحسن البدل، لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك.." 1/372.

قال المبرد : "وكان سيبويه يختار : ما مررت بأحد إلا زيد خير منك، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها.

وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجودا، فكيف أنعت ما قد سقط" – المقتضب 4/399.

وقد نقل ابن يعيش الرأيين (رأي المبرد والمازني) وفصل القول فيهما شرح المفصل 2/92 . وانظر شرح السيرافي 4/126.

(2) الكتاب 1/372.

(3) قال المبرد : "وتقول : من لي إلا أباك صديق إذا أردت أن تجعل (صديق) خبرا من. كأنك قلت : من صديق لي؟ -فإن أردت غير هذا الوجه قلت: من لي إلا أبوك صديقا جعلت (من) ابتداء، وقولك أبوه خبره وجعلت صديقا حالا" المقتضب 4/398.

(4) في الأصل : "من الأب".

وفي هامش الصفحة تعليق أحد القراء بخط مخالف يتخلله بعض الطمس (قوله : أخليت من "جعلتها خلاء كأنها لم تذكر، وذلك شأن البدل – قوله : ولم تفرده، أي : لم تفرد من وتذكرها خالية من البدل. قوله : لأن يعمل كما يعمل المبتدأ، أي : لم تذكر من لأحد.. وتفردها لأن يعمل كالمبتدأ، لأن شأن المبتدأ أن يعمل في الخبر وينسب إليه حكمه وهذا على غير ذلك، لأن المبتدأ في الحقيقة هو البدل، لأنه هو المقصود بالحكم، فصار المبتدأ هنا كأنه لم يعمل في الخبر إذا لم يكن له معناه في الحقيقة.. وقال أيضا : إن البدل من الاستفهام).

(5) في الأصل : "كانت".



567 ـ الناس ألب علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر[1]

فنصب "السيوف" على الاستثناء المقدم. والألب : المجتمعون المتعاونون والوزر : الملجأ والمعتصم.

وأنشد للكلحبة اليربوعي[2] :

568 ـ أمرتكم أمري بمنقطع اللوى ولا أمر للمعصي إلا مضيعا[3]

اللوى : مستدق الرمل حيث ينقطع. ونصب مضيعا على وجهين : أجودهما : الحال[4]. وحرف الاستثناء قد يدخل بين الحال وصاحبها كقولك : (ما قام زيد إلا ضاحكا)، والعامل فيه اللام. كأنه كان في الأصل للمعصي أمر مضيعا وهو حال من نكرة ثم دخل حرف النفي على أمر، ودخلت إلا بين الحال وبين ما قبلها.

والوجه الآخر[5] : أنه نصب على الاستثناء بعد النفي، والوجه البدل من موضع "لا" كما أن الرفع على البدل من موضع لا في : (لا إله إلا الله) أقوى من النصب بالاستثناء.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 371 - الكامل 2 90 - المقتضب 4 397 - شرح النحاس 250 - شرح السيرافي 4 124 - شرح الرماني (413-411) شرح ابن السيرافي 2 175 - الإنصاف 1 276 - شرح المفصل 2 79

قال الأعلم : "الشاهد فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه في قوله : إلا السيوف وأطراف القنا، والتقدير : مالنا وزر إلا السيوف بالرفع على البدل والنصب جائز على الاستثناء فلما قدم لم يجز البدل لأنه لا يكون إلا تابعا فصار النصب بالاستثناء لازما".

(2) هو هبيرة بن عبد مناف التغلبي اليربوعي أحد فرسان بني تميم وساداتها. شاعر محسن. والكلحبة لقبه (أنساب الخيل 47-130 - المؤتلف 173 - جمهرة الأنساب 224 - الخزانة 1 393).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 372 (للكلحبة) - نوادر أبي زيد 153 - أنساب الخيل 48 - المفضليات 31 - شرح النحاس 250 - شرح السيرافي 4 125 ـ 127 - شرح الرماني 412 ـ 414 - شرح ابن السيرافي 2 156 - فرحة الأديب 119 - الخزانة 3 385 - ويروى (بمنعرج اللوى).

قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب مضيع على الحال من الأمر، وهو حال من النكرة وفيه ضعف لأن أصل الحال أن تكون للمعرفة".

قال البغدادي : "وقوله : قال الخليل مضيعاً حال.. بهذا يسقط قول الأعلم".

(4) قال الأعلم في نصب (مضيعا) على الحال : "وفيه ضعف لأن أصل الحال أن تكون للمعرفة" بينما استحسنه في النكت.

(5) قال أبو سعيد : "والوجه الآخر : على الاستثناء من الأمر المنفي. وفي هذا الوجه ضعف من وجهين : أحدهما : أنه كان ينبغي أن يكون المستثنى اسما ثم تصفه فتقول : إلا أمرا مضيعا

والوجه الآخر : أنه نصب على الاستثناء، والأجود أن يرفع على البدل من موضع لا..." شرحه 4 127 ـ 128.



هذا باب ما يكون فيه المستثنى[1] الثاني بالخيار وذلك قولك : ما لي إلا زيدا صديق وعمرا وعمرو)[2]

نصب عمرو بالعطف على زيد، ورفعه على المعنى لأنه إذا قال : مالي إلا زيدا صديق فكأنه قال : زيد صديق ولي عمرو، ولو قدم عمرا على صديق لم يجز إلا النصب لأنه استثناء مقدم.

هذا باب تثنية المستثنى وذلك قولك : ما أَتَانِي إلاَّ زيدٌ إلاَّ عَمْراً[3]

اعلم ان الاسمين المستثنيين وان اختلف اعرابهما، فهما مشتركان في معنى الاستثناء، وانما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجبه تصحيح اللفظ.

فاذا قلت : ما أتاني إلا زيد إلا عمرا، فلابد من رفع أحد الاسمين لئلا يخلو الفعل من فاعل، فاذا رفعت أحدهما لم يجز رفع الآخر، لان المرفوع بعد «الا» انما يرفع على وجهين :

إما : ان يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل إلا. وإما : أن يجعل بدلا من المرفوع الذي قبله فإذا قلت : ما جاءني الا زيد الا عمرا، فليس في عمرو وجه من وجهي الرفع، لان الفعل قد ارتفع به «زيد» ولايجوز أن يبدل من «زيد» لانه ليس به ولابعضه ولايشتمل عليه، فوجب النصب بالاستثناء، وثبت للاسمين الإتيان الذي نفي عن غيرهما.

ومما يدل على أنهما مستثنيان جميعا، أن لو أخرت المستثنى منه /236 وقدمتهما، نصبتهما كقولك : (مالي إلا عمرا إلا بشرا أحد).

---

(1) في الكتاب : "هذا باب ما تكون فيه في المستثنى"... وكذا في شرح السيرافي.

(2) الكتاب 1 372، شرح السيرافي 4 129.

(3) الكتاب 1 372 - شرح السيرافي 4 130 .



واحتج سيبويه لهذا بقول الكميت :

569 - فَمَا لِيَ إِلاَّ اللّهُ لاَ ربَّ غَيْـرَهُ وَمَالِيَ إِلاَّ اللهَ غَيْرَكَ نَاصِـرُ[1]

فنفى كل ناصر سوى الله عز وجل وسوى هذا المخاطب، ونصبهما بالاستثناء المقدم.

قال : «وأما قوله وهو حارثة بن بدر الغداني[2]

570 - ياكعب صبرا على ماكان من حدث ياكعب لم يبق منا غير أجلاد

إلا بقيات أنفاس نحشرجها كراحل رائح أو باكر غادي[3].

ويروي (غير أجساد)[4] - فغير فاعله بقوله لم يبق، وليست باستثناء مقدم، ولذلك قدرها سيبويه تقدير مثل[5] و«الا باقيات» بدل منها، ولو نصبت بقيات على الاستثناء المقدم لجاز.

وأنشد للفرزدق :

571 - ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا[6]

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1/373 - المقتضب 424/1 - شرح النحاس 251 - شرح السيرافي (130/4 - 132) شرح الرماني (418 - 421) الاستغناء (188 - 189) - شرح المفصل 93/2 -
قال الأعلم : «الشاهد فيه تكرير المستثنى بإلا وغير، والتقدير ومالي ناصر الا غيرك، فالله بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء، فلما قدما لزما النصب لأن البدل لا يقدم».

(2) شاعر تميمي من أهل البصرة، كان مدمنا على شرب الخمر وله شعر كثير (المؤتلف 99 - شرح شواهد المغني 274/1).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 373 - شرح النحاس 251 وصدر الأول به : (ياكعب صبرا ولا تجزع الى أحد) - شرح ابن السيرافي 131/4 - شرح الرماني (419 - 422) وبه (صبرا على ماكان من مضض) موضع (حدث) شرح ابن السيرافي 173/2 .

(4) في جميع المصادر المتقدمة ورد البيت بأجساد.
وورد في الكتاب 340/2 الطبعة المحققة : أجلاد.

(5) قال سيبويه : «فان غير ههنا بمنزلة مثل، كأنك قلت : لم يبق منا مثل أجلاد الا بقيات أنفاس» 373/1

(6) غير موجود في الديوان - الكتاب وشرح الأعلم 373/1 - الكتاب 340/2 الطبعة المحققة وبه (مروان) - المقتضب 425/4 - شرح النحاس 251 - شرح السيرافي 131/4 - شرح الرماني (419 - 422) - الاستغناء (142 - 190) وبه (دار الخلافة) في الموضعين - الجنى الداني 519 .
قال الأعلم : الشاهد فيه إجراء غير على الدار نعتا لها فلذلك رفع ما بعد إلا - والمعنى ما بالمدينة دار هي غير واحدة، وهي دار الخليفة الا دار مروان - ومابعد الا بدل من دار الأولى»



في هذه أربعة أوجه[1]

أحدهما : رفع (غير واحدة) ورفع (دار مروان)

والثاني : رفع (غير) ونصب [2] (دار مروان)

والثالث : نصب (غير) ورفع (دار مروان)

والرابع : نصبهما جميعا.

فاذا رفعا، ففي رفعهما وجهان :

أحدهما : أن ترفع (غير واحدة) على النعت لدار، فيكون معناها : بالمدينة دار جامعة دورا و(دار مروان) بدل من دار المنفية.

والوجه الثاني : في رفعهما : ان تجعل (غير واحدة) استثناء، كأنه قال : (وما بالمدينة الا دار واحدة)، كانه لم يعد دور المدينة دورا استصغارا لها، وتقديره : ما بالمدينة الا دار واحدة، هي دار الخليفة، ثم يبدل (دار مروان) منها، لان داره هي دار الخليفة، فيكون بمنزلة قولك : (ماأتاني الا زيد الا أبو عبد الله) اذا كان أبو عبد الله هو زيد.

فاذا رفع أحدهما ونصب الآخر، فهما مستثنيان بمنزلة قولك : (ماأتاني أحد إلا زيدا وعمرو)، و(إلا زيد إلا عمرا).

واذا نصبا جميعا فعلى الاستثناء، لان الكلام قد تم بقوله :مابالمدينة دار، كما تقول : (ماأتاني أحد إلا زيدا إلا عمرا)، فتستثنيها جميعا.

وأنشد سيبويه[3] :

---

(1) انظر هذه الأوجه : شرح السيرافي 131/4 - شرح الرماني 422 - الاستغناء في أحكام الاستثناء 190 - ونقلها الأعلم في شرح الشاهد.

(2) في الأصل : «نصب» من غير عاطف.

(3) لم أعرفه : قال العيني : رجز لم أدر راجزه - وقال محقق الكتاب أنه من الخمسين.



572 - مَالَكَ مِنْ شَخْصكَ إلاَّ عَمَلُه
إلا رَسيمُهُ وإلاَّ رَمَلُهْ[1]

استشهد بهذا على قولك : (ماأتاني الا زيد الا أبو عبد الله) فأبو عبد الله : زيد، وهو بدل منه، فعلى هذا يكون «الرسيم» و«الرمل» بدلا من «العمل»، لانهما : العمل ويجوز ان يكون على بدل البعض من الكل، لان الرسيم» و«الرمل» بعض «العمل» والرسيم والرمل : ضربان من المشي يستعملان في الطواف والسعي، فالرمل في الطواف والرسيم في السعي بين الصفا والمروة /237[2]

هذا بابٌ ما يكون مبتدأً بعد إلا
وذلك قولُك : ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلاَّ زَيدٌ خَيْرٌمنه[3]

فقولك : (زيدٌ خيرٌمنه) : جملة في موضع النعت لأحد[4]، وإلاَّ معترضة بينهما كاعتراضها بين الحال وصاحبها في ما تقدم.

قال : «ومثلُ ذلك قولُ العَرَبِ : واللّه لأفعلَنَّ كذا وكذا إلاَّ حلٌّ ذلك أَنْ أَفْعَلَ كذا وكذا».«حلَّ» : مبتدأ وأَنْ :خبره، وإلاَّ في موضعِ لكن، وانما دخلت بمعنى لكنَّ لأنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها، وذلك أن قوله : (واللّه لأفعلنَّ كذا) عَقْد يمينٍ عَقَدَهُ على نفسه، وَحلُّهُ : إبطاله ونقضه، كأنه قال : عَلَيَّ فعل كذا معقودٌ، ولكنَّ بطلان العقد كذا، وهذا مذهب «لكن» ومعناه .

قوله : «واللّهِ لا أفعَلُ إلاَّ أَنْ تَفْعَلَ»

تقديره : لاأفعل إلاّ بعد فعلك، وإلا مع فعلك.

فأَنْ وما بعدها منصوبة على الظرف، وتقديرها تقدير مصدر وضع مع ظرف زمان .

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1/374 وبهما (شيخك) بدل (شخصك). شرح النحاس 202 - شرح السيرافي 135/4 - شرح الرماني (420 - 423) الهمع 1/227 - حاشية الصبان 2/151 - المقاصد النحوية 117/4 .
(2) في هامش هذه الصفحة تعليق بخط مخالف مطموس معظمه (مقداره سطر)
(3) الكتاب 1/374 - شرح السيرافي 136/4 .
(4) في الهامش بخط مخالف (قال الشيخ : ويجوز أيضا كونها في موضع نصب على الاستثناء، وقد عد بعضهم من الجمل التي لها محل، جملة الاستثناء ويجوز كونها حالا لان النكرة بعد النفس).



هذا بـــاب غَيْـــرٍ[1]

قد تقدم أن أصل الاستثناء «إلاّ» وهو الحرف الموضوع له[2] وحملت «غير» عليه لمخالفتها ماأضيفت اليه كما خالف مابعد «إلاَّ» ما قبلها، الا ان «غير» من أجل أنها اسم أعربت باعراب الاسم الذي بعد الا ومن أجل أن «إلاَّ» حرف لايقع عليه عامل، تخطى عمل ما قبلها إلى الاسم الذي بعدها فعمل فيه.

وبيَّن سيبويه أن «غير» لاتكون بمنزلة «إلا» في الاستثناء في كل موضع[3].

فمن ذلك : (ماأَتَاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ خَيْرٌ مِنْهُ)، ولا يجوز : (ماأتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ خيرٌ منه) وذلك لوجهين :

– أحدهما : أَنَّ «غير» انما تكون بمعنى «إلاَّ»، إذا كان بعد إلاّ «اسم تصح الاضافة إليه «بغير»، لأنَّ «غير» ليست تخالف سوى الاسم الذي أضيفت اليه.

– والوجه الثاني : أن «إلاَّ» يقع بعدها فعل وفاعل كقولك : (مَاأَتَاني أحدٌ إلاَّ يضْحَكُ)، ولايجوز : غَيْرُ يُضحَكُ)، ولا يجوز : غيْرَ يَضْحَكُ، فلا تصح إضافة «غير» الى المبتدأ والخبر كما لا تصح اضافته الى الفعل[4].

وبيَّن سيبويه أنّ «غير» تجزئ من الاستثناء [5] وان لم تكن للاستثناء ليقوى الاستثناء بها في الموضع الذي جعلت فيه بمنزلة «إلاَّ» وذلك قولك : أتاني غيرُ

---

(1) الكتاب 1 374 – شرح السيرافي 138/4 .

(2) انظر النكت ص 758 (باب الاستثناء بإلا) قال الأعلم : «اعلم ان إلا أمّ حروف الاستثناء»

(3) قال سيبويه : «اعلم ان غير أبداً سوى المضاف اليه، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيجري مجرى الاسم الذي بعد إلا وهوالاسم الذي يكون داخلا في مايخرج منه غيره، وخارجا ممايدخل فيه غيره». الكتاب 1 374 .

(4) قال السيرافي : ««وجه آخر سوى الوجهين الأولين : وهو أنا لوجعلنا غيرا مبتدأ لباينت «إلا» في المعنى، لأنك اذا قلت : ماأتاني أحد غير زيد خير منه، فانما زعمت أن كل من أتاك غير زيد ليس بخير منه ولم تفضل زيدا عليه » شرحه 140/4 .

(5) قال سيبويه متحدثا عن غير : «وانما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجتزئ من الاستثناء»الكتاب 374/1 – وقال : «ولو قال : ماأتاني الذي هو غير زيد فهذا يجتزئ من قوله : ماأتاني إلا زيد» 375/1 .



عمْروٍ، «فغيرُ» فاعل أتاني، ولا يكون بمعنى «إلاَّ»، لانك لا تقول : أتاني إلاَّ عَمْرٌو، وقد أغنى عن الاستثناء، لان الذي يفهم به، ان عمراً ما أتاك فخرج عمرو عن الإتيان كخروجه بالاستثناء إذا قلت : أتاني كل آتٍ[1] إلاَّ عمراً.

وقد يستقيم في حقيقة اللفظ ان يكون عمروٌ أتاه، وذلك أنَّ قوله : «أتاني غيُر عمْروٍ ظاهر اللفظ أَن غيْر عَمْروٍ أتاه، وليس في اتيان غيرعمرو نفي لاتيان عمرو.

ولوقال قائل : ماأتاني غير زيد، ولم يرد به الاستثناء، كان حقيقة الكلام أَنَّ غيَر َزيْدٍ ما أتاه، وزيدٌ مَسْكُوتٌ عنه، يجوز أن يكون قد أتى، وأَنْ يكون لم يأت، غير أَنَّ العادة جرت /238 بأن يُراد بمثل هذاالكلام، أَنَّ زيداً داخل[2] في الفعل الذي خرج عنه غيره، وخارج عن الفعل الذي دخل فيه غيره.

واعلم أَنَّ سيبويه يقدر «غير» اذا لم يكن فيها معنى الاستثناء «بمثل»[3] لأنها نقيضتها ولا تستعمل الا مضافة كما تستعمل «مثل» وهي صفة.

هذا بابُ ما أُجْريَ على مَوْضعِ غَيْر لاعلى ما بَعْدَ غَيْر[4]

رد سيبويه اعتبار «غير» إلى «إلا»، لأنها أصل الاستثناء وأدخل «إلا»[5] على - مابعد غير الاسمين[6]، حتى أدى صحة معنى الاستثناء فيهما فقال في قوله : «ما أتاني غيرُ زيدٍ وعَمْرٌو» : «كأنك قلت : ما أتاني الا زيدٌ وعمرٌو[7] وجميع الباب مفهوم.

---

(1) في الأصل : كل أب»، وهو تصحيف، صوابه من شرح السيرافي

(2) في الأصل : «يراد ان زيد دخل» والزيادة من شرح السيرافي.

(3) قال : «ولوقال : ماأتاني غير زيد، يريد بهامنزلة مثل، لكان مجزئا من الاستثناء كأنه قال : ماأتاني الذي هو غير زيد» 375/1 .

(4) الكتاب 375/1 - شرح السيرافي 142/4 .

(5) في الأصل : «لا»

(6) في شرح السيرافي : «وأدخل الا على الاسمين».

(7) في الكتاب : «إلا زيد وإلا عمرو»



هذا بابٌ يُحذفُ المستثنى فيه استخْفَافًا

وذلك قولُك : ليس غير [1]، ولَيْسَ إلا [2]

اعلم أن هذا الحذف، لايستعمل إلا بعد ليس[3]، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، لا تقول : (لم يكن إلاّ)، و(لم يكن غيرُ).

قال الأخفش : اذا أضفت «غير» جاز فيه الرفع والنصب،

* فأما من نصب فقال : جاءني زيدٌ لَيْسَ غَيْرَهُ، فإنَّه يضمر الاسم فكأنه قال: ليس الجائي غَيْرَهُ أو ليس الأمرُ غيره.

* وأما من رفع : فإنه يضمر الخبر المنصوب كأنه قال : ليس غيُر هذا صحيحا، أو نحو[4] هذا مما يكون خبرا له. فإذا لم تضف «غير»، فان الأخفش أجاز فتحها وضمها على نية الإضافة وشبهها «بيا»[5] (تيمَ تيمَ عَدي)، وزعم أن «تيم» الأول قد حذف منه المضاف اليه وبقي على لفظ ماهو مضاف غير منون.

وذكر الأخفش ان بعضهم ينون «غير» لانه في اللفظ غير مضاف[6]

وأنشد سيبويه محتجا للحذف، للنابغة :

28 ـ كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ   يُقَعْقِعُ بين رجليه بِشَنِّ[7]

---

(1) في الأصل : «ليس عمر»

(2) الكتاب 1/375 – شرح السيرافي 4/143 .

(3) قال المبرد : «وذلك قولك : عندي درهم ليس غير، أردت ليس غير فحذفت وضممت، كما ضممت قبل وبعد لانه غاية «المقتضب 4/429 .

وقال ابن يعيش : «حذفوا المستثنى بعد الا وغير وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد لعلم المخاطب بمراد المتكلم، وذلك قولك ليس غير، وليس الا والمراد ليس الا ذاك، وليس غير ذاك» شرح المفصل 2/95 .

(4) في الأصل : «ونحو» – وما أثبته من شرح السيرافي.

(5) كذا في شرح السيرافي وفي شرح المفصل : «بباب»

(6) انظر رأي الأخفش : شرح المفصل 2/96 – وشرح السيرافي 4/146 .

(7) تقدم الشاهد النكت 85 – بنفس الرقم – وانظره في شرح السيرافي 4/143 .. قال الأعلم : «الشاهد فيه حذف الاسم لدلالة حرف التبعيض عليه، والتقدير كأنك جمل من هذه الجمال».

وبنو أقيش حي من اليمن في إبلهم نفار، ويقال هم حي من الجن».



يريد كأنك جمل.

قال الزجاج : خص بني أقيش لأنه يقال هم من الجن، فجمالهم بها هوج.

والشن : القربة البالية.

والقعقعة : صوت الجلد البالي.

وأنشد أيضا :

410 ـ لَوْ قُلْتَ ما فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ ومِيسَمِ [1]

أي : ما في قومها أحد يفضلها. وكسر التاء من تيثم، وكسرها لغة وبعدها ألف فانقلبت بانكسار ما قبلها.

وأنشد لابن مقبل :

573 – وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ[2].

أراد : فمنهما : تارة أموت فيها. ومعنى أكدح : أسعى وأجهد، وكثيرا ما يأتي الحذف مع «من» لأنها تدل على التبعيض وأقل أجزاء العدد واحد. وقد جاء في القرآن : وإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ[3] وجاء الحذف مع في، وليس مثل «من» في الكثرة.

وأنشد أيضا للعجاج : **/239**

---

(1) الرجز لحكيم بن معية، وقد تقدم تخريج الشاهد ص 609 بنفس الرقم

(2) ديوانه 24 – الكتاب وشرح الأعلم 1/376 – معاني القرآن 2/323 – المقتضب 2/138 – الكامل 3/179 – إعراب القرآن 1/306 – شرح النحاس (85 – 254) – شرح السيرافي 4/144 – شرح الرماني (343 – 437) – شرح ابن السيرافي 2/114 – الهمع 2/151 –الخزانة (5/55 -- اللسان (كدح) 2/569 – (تور) 4/97) . قال الأعلم : «الشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصفة عليه، والتقدير : فمنهما تارة أموت فيها»

(3) من الآية (159) من سورة النساء (4) – قال الفراء «معناه : من ليؤمنن به قبل موته، فجاء التفسير بوجهين أحدهما أن تكون الهاء في موته لعيسى، يقول يؤمنون إذا أنزل قبل موته...» معاني القرآن 1/294.



574 - بعد اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والتي

إذا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ[1]

فحذف صلة هذه الموصولات، وأراد شدة الأمر وعظمه، فكأنه قال بعد الحال التي تناهت شدتها وعظمت بَلِيَّتُها، وهذا احتجاج من سيبويه في حذف الاسم بعد إلا.

وقوله : (إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ) صلة لما قبلها لا محالة، وانما يعني بعد مراكب من الهول والشدة إذا ركبتها تردت أي : هلكت. فيجوز أن تكون صلة أخراها وصلة الأوليين[2] محذوفة ويجوز أن يكون جعلها كلها كشيء واحد، لأنها في مذهب واحد، فجعل الصلة لها كلها. ويجوز أن يكون تصغير اللِّتَيَّا - لما كان دلالة على الشدة والجهد[3] - عرف معناه فأغنى عن الصلة. ومن كلامهم أن يُصغِّروا الأمر الجليل وهم يريدون تعظيمه كما قال[4] :

دُوَيْهَةٌ تَصْفَرُّ منها الأَنَامِلُ[5].

---

(1) ديوان العجاج (6) الكتاب وشرح الأعلم 376/1 - نوادر أبي زيد 122 شرح النحاس 254 وبه (بعد اللتيا والتي واللاتي) المقتضب 289/2 شرح السيرافي 145/4 - شرح الرماني 434 - 438) - شرح ابن السيرافي 73/2 - الاستغناء 228 - مغني اللبيب 816/2 . اللسان (نقر) 228/5 (لتى) 240/15 (تا)446/15 .

قال الأعلم : «الشاهد فيه حذف صلة التي اختصاراً لعلم السامع بما أراد، هذا تقدير سيبويه، وبعده (اذا علتها..) وهذا يكون صلة للتي فإما أن يكون سيبويه لم يرو هذا بعده، وإما أن يكون قد رواه فجعله صلة للتي وحدها وحذف صلة اللتيا فيكون الشاهد في ذلك. وحسن حذف صلة اللتيا لتصغيرها الدال على شناعتها....»

(2) في الأصل : «الأولين» - بياء واحدة.

(3) قال الأعلم في شرح الشاهد : (وحسن حذف صلة اللتيا لتصغيرها الدال على شناعتها».

(4) هو لبيد بن ربيعة العامري : ديوانه 256 .

(5) شرح الأعلم وصدره : (كل أناس سوف تدخل بينهم *) وأتى به الأعلم للدلالة عن أن التصغير قد يكون للتعظيم وسيكرر البيت .النكت 1164 انظر تخريجه.



هذا بابُ "لا يكونُ" و"لَيْسَ" ومأشبههما [1].

ذكر سيبويه في هذا الباب: «عدا» و«خلا» «وَمثَّلهُماَ» بجاوز»[2] وأبعد الاستثناء بجاوز[3].

فان قال قائل: لِمَ لَمْ يستثن بها كما استثنى «بعدا» و«خلا»، و«جاوز» أبين وأجلى في المعنى، وإليه رد سيبويه «عدا» و«خلا» حين مَثَّلهُمَا؟

فالجواب: ان اللفظين قد يجتمعان في معنى، ثم يختص أحدهما بموضع[4] لا يشاركه فيه الآخر كالعمر والعُمر في البقاء، ثم يختص العَمْر باليمين وله نظائر كثيرة. ومن أجل هذا لم يجز في الاستثناء: «لم يكن» و«ماكان» في موضع «ليس» و«لا يكون».

وقد قيل: إن عداني الشيء، يقال في ما قرب منك وكاد يقع بك «وجاوز» قد تقع في ما تباعد وفي ما قرب، تقول: جَاوَزَنَا الغَيْمُ ولا يقال: عَدَانا الغيمُ، لتباعُدِهِ عنا. وقدر سيبويه «ماعدا» و«ماخلا» بالمصدر كأنه قال مجاوزتهم[5].

فان قيل: على أي شيء انتصب هذا المصدر؟

فالجواب: أنه كالمصدر الذي يوضع موضع الحال في قولك:

(رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ)، كأنه قال: أتاني القوم مجاوزين زيدا وخالين من زيد.

---

(1) الكتاب 1 376 – شرح السيرافي 4 148.

(2) في الاصل: «جواز»

(3) قال سيبويه: «وذلك قولك: ما أتاني أحد خلا زيدا، وأتاني القوم عدا عمرا، كأنك قلت جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لامثل لك به وان كان لا يستعمل في هذا الموضع» 1 377.

(4) في الأصل: «موضع» من غير حرف جار.

(5) قال سيبويه: «وكأنه قال إذا مثلت ما خلا وماعدا فجعلته اسما غير موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيدا، مثلته بمصدر ماهو في معناه كما فعلت في ما مضى الا أن جاوز لا يقع في الاستثناء» 1 377.



فأما : «إلاَّ أن يكون» ، فان الاستثناء «بالا» والمستثنى «أن» مع «يكون» وهما في تقدير المصدر. فاذا قلت : (أَتَوْنِي إِلاَّ أَنْ يكُونَ زيدٌ) فتقديره في اللفظ : إلاَّ كونُ زيدٍ، ومعناه : إلاَّ زيداً، ومن نصب زيدا، فعلى معنى : إلا أن يكون بعضهم زيدا، كما أضمر في «ليس» و«لا يكون» ومعنى ذلك كله : إلاَّ زيداً.

واعلم أَنَّ «حاشى» عند سيبويه حرف جر، معناه الاستثناء، ولا يجيز النصب بها[1] وخالفه غيره فجعلها حرفا وفعلا [2].

وحجة سيبويه، أن العرب لم تصلها «بما»، كما وصلت «خلا» و«عدا» لانها حرف، و«ما» انما توصل بالفعل، ولو كانت «حاشى» فعلا لم يمتنع من ذلك.

وحجة من خالفه : أن الفعل قد تصرف منها كقولهم : حاشى يحاشي. ولقائل أن يقول : هذا الفعل المتصرف أُخِذَ من لفظ «حاشى» الذي هو حرف للاستثناء، ومنزلته من «حاشى» الذي هو حرف، كمنزلة» هَلَّلَ، وحوقل من : «لاإله إلا الله »، و«لاحول ولا قوة إلا بالله»

فقد صرف الفعل بما ليس بفعل. ومما /240 احتج به المبرد في أنها فعل كقولهم ﴿حاشى لِلّه﴾[3]. وزعم أنها لوكانت حرفا، لم تدخل عليها اللام وهي حرف.

---

(1) نص سيبويه : «وأما حاشا، فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء.. ألا ترى أنك لو قلت أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما» 1 377.

(2) قال ابن الأنباري : «ذهب الكوفيون الى ان حاشى في الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات.

وذهب البصريون الى أنه حرف جر–وذهب أبو العباس المبرد الى انه يكون فعلا، ويكون حرفا» الإنصاف 2 146 وانظر الجنى الداني 558 ومغني اللبيب 1 164.

وقال أبو العباس المبرد متحدثا عن أنواع أدوات الاستثناء» وما كان فعلا فحاشا وخلا وان وافقا لفظ الحروف وعدا ولا يكون» المقتضب 4 391. وقال في نقده للكتاب : «أما حاشا فبمنزلة خلا إذا أردت بها الفعل، إنما معناه جاوز من قولك خلا يخلو، وكذلك حاشى يحاشي، وكذا قوله : أنت أحب الناس إليّ ولا أحاشي أحدا، أي ولا أستثني أحدا..

انظر هذا الكلام : هامش المقتضب 4 392. ورد ابن ولاد عليه في الانتصار 187.

(3) من الآية (31) من سورة يوسف (12) ورسمها في المصحف (حاش) قال مكي بن أبي طالب : «الأصل في حاشا أن تكون بالألف لكن وقعت في المصحف بغير ألف اكتفاء بالفتحة من الألف، كما حذفت النون من لم يك»

وقال في حاشى : «ولا يحسن أن يكون حرفا عند أهل النظر، وأجاز ذلك سيبويه ومنعه الكوفيون لانه لوكان حرف جر مادخل على حرف جر– وقال المبرد تكون حاشى حرفا وتكون فعلا، وقال غيره : حاشى فعل أخذ من الحرف وبني من حروفه، والنصب بحاشى عند المبرد في الاستثناء أحسن، لانها فعل في أكثر أحوالها، وسيبويه يرى الخفض بها لانها حرف جر» مشكل إعراب القرآن 1 428.



وقال الزجاج (حاشى لله) في معنى براءة الله، وهي مشتقة من قولك : كنت في حشى فلان، أي : في ناحية فلان وحاشيته[1].

فإذا قال : (حاشى لزيد) فمعناه : قد تنحى زيد من هذا وتباعد منه.

وعلى طريقة الزجاج قال بعض النحويين : «حاشى» في معنى المصدر.

قال : (ويقال حاشى لله وحاشى اللّهِ) كما يقال : (براءة الله وبراءةٌ للّهِ) فان قيل : لِمَ لم ينون[2] اذا جعل مصدرا؟

فالجواب : أنه مبني مثل «بَلْهَ» وجعله سيبويه مصدرا وهومبني.

هذا بابُ علامَةِ المضْمَرَيْنِ وما يجوز فِيهِنَّ (كُلِّهِنَّ)[3] [4]

اعلم أن المضمر انما دخل في الكلام خوفا من اللبس واحتراسا منه، ومن النحويين من يسميه : «المكنى»[5]، وذلك أن الأسماء الظاهرة، كثيرة الاشتراك والالتباس، وليس لها أحوال تقترن بها، تدل على المختص منها إذا التبست، وانما تدل على اختصاص المختص منها- في كثير من أحواله - الصفات كقولنا : (مررت بزيدٍ البزَّازِ)، وبهذا الرجل، وبرجل ظريفٍ.

---

(1) في الأصل : «حاشية» من غير ضمير الغائب.

(2) لقد قرأ أُبَيٌّ (حاشًى للّه) بالتنوين، قال المرادي : «فهذا مثل قولهم : رعياً لزيد وقراءة ابن مسعود (حاشى الله)) بالاضافة، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله، وقال الزمخشري في المفصل وقولهم : (حاشى لله) : براءة الله من السوء»
الجني الداني 561.

(3) مابين القوسين ليس من لفظ الكتاب.

(4) ترجمة هذا الباب ملفقة من ترجمتين هما : (هذا باب مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهن)
(هذا باب علامات المضمرين المرفوعين)
جمعنا الاعلم في ما ذكره
الكتاب 1 377.
وسبب هذا الاضطراب أن السيرافي ذكر البابين مترادفين واحدا بعد الآخر من غير فاصل، انظر شرحه 4 156.

(5) قال ابن يعيش «لافرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين. فهما من قبيل الاسماء المترادفة فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ
واما البصريون : فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكنى، وليس كل مكنى مضمرا»
شرح المفصل 3 84.



والمضمرات تستغني عن ذلك بالأحوال المقترنة بها، المغنية عن صفاتها[1]، والأحوال المقترنة بها : حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم.

واعلم ان ضمير المتكلم جُعِلَ له لفظ ينفرد به، لايشارك فيه غيره، كما لا يشاركه غيره في لفظه وعبارته عن نفسه إذًا كان لا يجوز كلام واحد من متكلمين، ولا لفظ من لافظين.

ومن أجل ذلك استوفى لفظ المتكلم المذكر والمؤنث، لان الفصل يحتاج اليه لئلا يتوهم غير المقصود في موضع المقصود.

وتثنية المتكلم وجمعه على لفظ واحد، وذلك أن المثنى هو شيئان متساويا اللفظ، ضُم أحدهما الى الآخر كزيد وزيد ورجل ورجل، فيقال : زيدان ورجلان. والمجموع هو جماعة متساوو اللفظ، ضُم بعضُهم الى بعض كقولك : زيد وزيد وزيد فيقال : زيدون، والمتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد، فيكون اللفظ لهما، فتبطل تثنيته وجمعه على منهاج التثنية والجمع، ولكنه لما كان قد يتكلم عن نفسه وحدها، ويتكلم عن نفسه وغيره[2] مخالفا اللفظ الذي له وحده، استوى أن يكون غيره المضموم اليه واحدا أو اثنين أو جماعة، فيقول : أنا خارج، ونحن خارجان ونحن خارجون.

وأما المخاطب والغائب فجريا على القياس في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع لمخالفتهما حكم المتكلم.

واعلم ان جملة الضمير تجري مجرى (حروف[3] المعاني التي تُستعمل في الأشياء المختلفة، وهي حروف قليلة محصورة في ما لا يحصى من الأسماء

---

(1) في شرح السيرافي بعد هذا : «وهي ثلاثة أقسام :
(المتكلم والمخاطب والغائب) والأحوال المقترنة بها :
حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما.
وقد تقدم ذكر الغائب الذي يصيره بمنزلة الحاضر الشاهد في الحكم «شرحه 4 156».

(2) بعد هذا في شرح السيرافي : (جعل اللفظ الذي يتكلم به عن نفسه وغيره).

(3) زيادة من شرح السيرافي



والأفعال كحروف الخفض والنصب والجزم وحروف العطف والاستفهام وما جرى مجراهن. وكذلك الضمائر : هي ضمائر أشياء /241 مختلفة بألفاظ قليلة محصورة تتكرر على كل المضمرات، فلما كانت كذلك قُلِّلَتْ حروفها، فجُعِل ماكان منها متصلا على حرف، إلاَّ أنْ يكون هاء فيزاد عليه حرف آخر لخفائه، كالتاء في : قمت، والكاف في : ضربتك. واذا كان منفصلا جُعِلَ على حرفين أو أكثر، لانه لا يمكن إفراد [1] كلمة على حرف واحد مفرد عن غيره. وهذه سبيل حروف المعاني، منها ماهو على حرف واحد متصل، ومنها ماهو على أكثر من حرف. ومن أجل أن المتصل أقلُّ حروفا من المنفصل، كان النطق به أخف، فلم يستعملوا المنفصل في موضع المتصل إلا في الضرورة.

وهو الذي ضمنه سيبويه الباب حين قال : «لا يَقَعُ أنت موضع التَّاءِ في فَعَلْتُ» [2] وما أشبه ذلك مما ذكر.

فإن قال قائل : لِمَ تَغَيَّرَتْ حروف المضمرات وصيغتها في الرفع والنصب. ومنْ سبيلِ الأسماء الظاهرة أن لا تتغير حروفها وصيغُها كقولك : هذا زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ؟

قيل له : لما كانت الضمائر واقعة مواقعَ الأسماء المعربة المختلفة الاعراب وهي مبنية، جعلوا العِوَضَ من الإعراب - الدال على المعاني المختلفة - تغيير صيغة [3] المضمرات ليدل على مثل مادَلَّ عليه الاعراب فاعرف ذلك.

---

(1) في الأصل : «إقرار».

(2) نص الكتاب : «واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت، ولا أنتما في موضع تما التي في فعلتما»
الكتاب 1 378.

(3) في الأصل : «تغيرصفة» - وصوابه من شرح السيرافي.



هذا باب استعمالهم علامةَ الإضمار
الذي لا يقع موقع ما يُضْمَرُ في الفعْل إذا لم يقَع موقعَه.
فمن ذلك قولُهم : كيف أنتَ؟ وأين هو؟[1]

وقال الشاعر[2] :

575 ـ فكَأَنَّهَا هِيَ بَعْدَ غِبِّ كَلاَلِهَا أَوْ أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ شَاةُ إِرَانِ[3]

هي : خبر كأنها. يصف ناقة أنها بعد كلالها وتعبها كأنها نفسها قبل الكلال في النشاط والقوة، أو كأن أسفع الخدين يعني : ثورا وحشيا، وهو يسمى شاة، وكذلك البقرة الوحشية تسمى شاة ونعجة.

وإِران : نشاط، يقال : أَرِنَ يَأْرَنُ أَرَنًا، والاسم الإِرَانُ. وشاة : بدل من أسفع[4] . هذا تفسير بعضهم، وقال قوم هي كناية عن سفينة ذكرت قبل هذا البيت[5] في القصيدة، وهي للبيد، وشبه الناقة بها في السرعة.

وأنشد لعمرو بن معدي كرب :

576 ـ قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلاَّ أَنَا[6]

---

(1) الكتاب 1 378 – شرح السيرافي 163 .

(2) هو لبيد بن ربيعة في شرح الأعلم وشرح ابن السيرافي وابن منظور.

(3) ديوانه 143 وبه (يوم غب) الكتاب وشرح الأعلم 1 378 – شرح النحاس 255 – شرح السيرافي 163 4 – شرح ابن السيرافي 2 42 اللسان (أرن) 13 14 – (شوه) 13 509 .
قال الأعلم : «الشاهد فيه إظهار هي إذ كانت (كان) حرفا لا يستكن فيه ضمير الرفع كما يستكن في الفعل لقوة الفعل وضعف الحرف»

(4) في الأصل : «أشفع» : بالسين المعجمة

(5) قال ابن السيرافي : «شبه راحلته بمركب من مراكب الهند، يريد أن إسراعها كإسرا ع مركب تُسيِّره الريح. وقبل هذا البيت :
كسفينة الهندي طابق درأها بشقائق مشبوحه ودهان»

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1 379 ـ شرح النحاس 255 ـ شرح السيرافي 4 163 ـ 166 ـ شرح ابن السيرافي 2 199 ـ فرحة الأديب 135 ـ شرح المفصل (3 101 ـ 103) مغنى اللبيب 1 407 شرح شواهد المغنى 2 719 ـ اللسان (قطر) 5 106
قال الأعلم : «الشاهد فيه إظهار أنا وانفصاله بعد إلا حيث لم يقدر على الضمير المتصل بالفعل».



فوقعت الكناية بعد حرف الاستثناء، فكانت منفصدة إذ لا سبيل إلى المتصلة هنا. ومعنى قَطَّرَ : صرعه على أحد قطريه أي جانبيه .

واعلم أن قولهم : «هاأنا ذا» و«ها أنت ذا» انما يقال إذاطلب رجل ولَمْ يُدْرَ أحاضر هو أم غائب، فيقول المطلوب : هاأنا ذا، أي : الحاضر عندك أنا، ويقول القائل : أَيْنَ مَنْ يقومُ بالأَمْرِ؟ فيقال له : أنت ذا أي : أنت الحاضر في الموضع الذي التمست فيه من التمست.

وأكثر ما يأتي في كلام العرب «هذا»، بتقديم «ها»، والفصل بينهما وبين «ذا» بالضمير المنفصل.

وأنشد[1] : /242/

577 ـ ونحنُ اقْتَسَمْنَا المال نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فقلت لها هذا لها ها وذاليا[2]

استشهد به محتجا للفصل بين هذا في قولك : هاأنا ذا، وكذلك فصل هنا بينهما بالواو وتقديره : وهذا لي.

هذا باب علامة المُضمَرين المنصوبين[3]

هذه الضمائر المنصوبة المتصلة التي ذكرها سيبويه، لايجوز استعمال «أَيَّا»[4] مكانها، وانما يستعمل «أيا» في الموضع الذي لا يقع فيه المتصل، وقد تقدم ذكر هذا[5] .

والباب مفهوم ان شاء الله .

---

(1) هو لبيد بن ربيعة في شرح الأعلم : ملحقات ديوانه 360 .

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/379 وبهما (فقلت لهم) المقتضب 2/323 إعراب القرآن 1/211 برواية النكت - شرح النحاس 256 - شرح السيرافي 4/164 - 167 - شرح المفصل 8/114 - الهمع 1/76 - الخزانة 5/461 -

قال الأعلم : «الشاهد في فصله بين هاوذا بالواو. والتقدير. وهذا لي ، ونصب نصفين على الحال».

قال الزجاج : «وزعم الخليل ان مثل ذلك : أي ها الله ذا، انما هو هذا، قال وقد يكون ها في ها أنت ذا غير مقدمة، وانماتكون بمنزلتها للتنبيه في هذا، يدل على ذلك قوله تعالى (هاأنتم هؤلاء)» إعراب القرآن 1/209.

(3) الكتاب 1/380 - شرح السيرافي 172 .

(4) في الأصل : «أنا»

(5) النكت 809



هذا باب استعمالهم "أيّا" اذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكَرْنا.

فمن ذلك قولهم : إِيَّاكَ رأيْتُ وإِيْاكَ أَعْنِي)[1]

وأنشد[2] :

578 ـ مُبَرَّأً منْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِـمِ　　فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَرْبٍ وإِيَّانَـا[3]

فأتى بالضمير المنفصل إذ لم يقدر على المتصل.

وأنشد لآخر[4] :

579 ـ لعمرك ماخشيتُ على عَديٍّ　　سُيُوف بَني مُقَيَّدَةِ الحِمَـارِ

ولكِنِّـي خَشِيتُ عَلَـى عَـدِيٍّ　　سُيوفَ القَوْمِ أَوْ إِيَّاكَ حَـارِ[5]

فأتى «بإِياك» لانه لا يقدر على الكاف .

واعلم أَنك إِذا قلت : (عَجِبْتُ منْ ضَرْبِيكَ)، فالاختيار أن تقول : من ضَرْبِي إِيَّاكَ، وذلك أن الضرب اسم ولا تستحكم فيه علامة الإضمار إذا كانت علامة ضمير المرفوع ولا يتصل به، وانما يتصل به ضمير المجرور الذي تشاركه فيه الأسماء التي ليس فيها معنى فعل، نحو غلامي، غلامك وغلامه، وأيضا، فان الضمير المضاف إليه الضرب، مجرور يحل محل التنوين في ضرب، ومتى نون ضرب لم يله

---

(1) الكتاب 1/380 .

(2) لم أعثر عليه قال محقق الكتاب انه من الخمسين (2/356) .

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/380 - شرح النحاس 257 - شرح السيرافي 4/173 - شرح المفصل 3/75 - الهمع 1/63 .

قال الأعلم : «وإيا عند سيبويه والخليل اسم مبهم مضاف الى ما بعده من ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب للتخصيص، ويدل على ذلك ما حكاه الخليل من قولهم فإياه وإيا الشواب وغيرهما يجعلها مع ما اتصل بها من هذه العلامات اسما واحدا على حياله وقولهما أولى للشاهد من كلام العرب».

(4) هي : فاختة بنت عدي كما في الأغاني 16/10 عن هامش الكتاب الطبعة المحققة 2/356 .

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/380 - شرح النحاس 257 - شرح السيرافي 4/173 - شرح ابن السيرافي 2/198 .

قال ابن السيرافي، ويروى (رماح الجن ...) و (رماح بني ....)



الا المنفصل، كقولك : عجبت من ضربٍ إياكَ، وما أشبهه، وانما جاز عجبت من ضربيك تشبيها بضربتك حين اتصل به التاء والكاف، وهما ضميرا فاعل ومفعول، وهو في الفعل قوي لاستحكام علامات الإضمار في الفعل.

واختار النحويون انفصال ضمير كان وأخواتها لعلل ثلاث :

منها أن كان وأخواتها أفعال دخلن على المبتدأ وخبره، وخبرها قد يكون فعلا، وجملة، وظرفا غير متمكن، فلما كانت هذه الأشياء لا يجوز إضمارها، ولا تكون الا مفصلة من الفعل، اختير في الخبر الذي يمكن اضماره[1] - إذا أُضْمر - ان يكون على منهاج مالا يضمر في الأخبار في الخروج عن الفعل.

- ومنها أن الاسم والخبر كل واحد منهما منفصل من الآخر غير مختلط به، فاذا اجتمع الضميران في الفعل، كقولك : كُنْتُكَ وان زيدا كَانَهُ، لم ينفصل الخبر من الاسم واختلط به.

- ومنها أنَّا وصلنا ضمير الخبر بضمير الاسم، فقلنا : كُنْتُكَ أو كَانَكَ زَيْدٌ، فالفاعل والمفعول في هذه الأفعال كشيء[2] واحد لانهما اسم وخبر، فإما أن يكون أحدهما هوالآخر، أو يكون مشبها به مجعولا بمنزلته. وفعل الفاعل **/243** لايتعدى إلى نفسه متصلا، ويتعدى إلى نفسه منفصلا في الأفعال المؤثرة. لايجوز ضربتُني، ويجوز إِيَّايَ ضربْتُ.

وأنشد[3] :

---

(1) في الأصل : «إظهاره» - والصواب من شرح السيرافي.

(2) في الأصل : «لشئ» وصوابه من شرح السيرافي .

(3) نسبهما الأعلم الى عمر بن أبي ربيعة، وهما في ديوانه - ونسبا الى العرجي في الخزانة نقلا عن الاغاني والصحاح - والعرجي : هو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان من أشعر بني أمية، وكان من الفرسان مات تحت التعذيب.
(الشعر والشعراء 2 574 - جمهرة الأنساب 85 - الخزانة 1 99) .



580 ـ لَيْتَ هَذا اللَّيْلَ شَهْـرٌ لاَنَـرَى فيـه عَرِيبَـا
لَـيْسَ إِيَّـايَ وَإِيَّـا كَ ولاَ نَخْشَـى رَقِيبَـا[1]

ففصل الضمير من «ليس» ومعنى «ليس» ههنا الاستثناء، ويجوز أن تكون نعتا لِعَرِيبٍ ومعنى عريب : أحد.

هذا باب الإضمار في ما جرى مجرى الفعل وذلك إِنَّ وَلَعَلَّ ...ورُوَيْدَ وعَلَيْكَ[2]

جملة مافي هذا الباب على ثلاثة أضرب في الاتصال والانفصال :

– فأقوى الثلاثة في الاتصال : «إن» واخواتها لأنهن أجرين مجرى الفعل[3] في أكثر أحوالها، فوجب فيها ماوجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتصل.

– وبعدها في القوة : «رُوَيْدَ»، وذلك أن «رويد» وضع موضع أرود، ولم يؤت بمصدره المحض كما قالوا : (تَرّاكها ومناعها)[4] لانهما وضعا موضع : اتركها وامنعها، وهما أقوى من تركاً ومنعاً، وذلك «رويد»، في قيامه مقام الفعل أقوى من أرود.

– وبعدهما «عليك»، وهي أقوى في الفصل : يجوز «عَلَيْكَهُ» وعَلَيْكَ إِيَّاهُ وإنما جاز انفصال الضمير لأنه بالإضافة الى الكاف قد أشبه المصدر المضاف نحو : ضَرْبُكَ إِيَّايَ، وَضَرْبُكَنِي.

---

(1) ديوان عمر 431 – وبه (اياها) بدل (اياك) – الكتاب وشرح الأعلم 381 – المقتضب 98/3 – شرح النحاس 258 – مثل رواية الديوان شرح السيرافي 179/4 – المنصف 62/3 – شرح المفصل (75/3 – 107) الهمع 64/1 – الخزانة 322/5 .

قال الأعلم : «الشاهد في إتيانه بالضمير بعد ليس منفصلا لوقوعه موقع خبرها، والخبر منفصل من المخبر عنه، فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه واتصاله بليس جائز لانها فعل، وان لم تقو قوة الفعل الصحيح ونقل البغدادي هذا الكلام في الخزانة.

(2) الكتاب 382/1 وبه (وذلك ...لعل وليت وأخواتها ورويدك ورويد وعليك وهلم وما أشبه ذلك) شرح السيرافي 186/4 .

(3) قال السيرافي : «لأنهن أجرين مجرى الفعل الماضي في فتح الآخر» 187/4 .

(4) قطعتان من بيتين :

(تراكها من إبل تراكها) و(منّاعها من ابل منّاعها) : سيأتي الحديث عنهما وتخريجهما ص 1074 .



وباقي الباب مستغنى عن التفسير

هذا باب مايجوز في الشعر من إِيَّا(*) ولا يجوز في الكلام

من ذلك قول حميد الأرقط[1] :

581 - إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا[2] [3]

هذا عند سيبويه ضرورة.

وكان الزجاج يقول : أراد بلغتك اياك[4] وهذا لايخرجه من الضرورة، لانه إن أراد الكاف وحذفها، فهو ضرورة، ولو أخرجه هذا التقدير عن الضرورة لجاز : ضربت اياك على تقديره.

وأنشد سيبويه لبعض اللصوص :

408 - كَأَنَّا يوم قُرَّى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا[5] .

هذا أقلّ ضرورةً، وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي بالضمير المتصل فيقول : نقلتنا، لأنه لا يتعدى فعله الى ضميره، وكان حقه أن يقول : «أَنْفُسَنَا» فجعل «إيانا» مكان «أنفسنا» لاشتراكها في الانفصال.

---

(1) في الكتاب الطبعة السلفية : (من ذلك قول الشاعر) 382/1 - وما في الطبعة المحققة مطابق لما ذكر الأعلم ههنا - 362/2.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 383/1 - شرح النحاس 258 - شرح السيرافي 188/4 - الخصائص (307/1 - 194/2) - ما يجوز للشاعر في الضرورة 221 - الإنصاف 699/2 - شرح المفصل 102/3 - الخزانة 280/5 - وقبله (أتتك عنس تقطع الأراكا)

قال الأعلم : «الشاهد في وضعه اياك موضع الكاف ضرورة «وأورد رأي الزجاج.

(3) الكتاب 382/1 - 383 - شرح السيرافي 188/4 .

(4) قال البغدادي : «قال الزجاج : أراد بلغتك اياك، فحذف الكاف ضرورة.

قال : وهذا التقدير ليس بشيء لأنه حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكدا لغير موجود فلم يخرج من الضرورة الا الى أقبح منها،

الخزانة 280/5 .

وانظر شرح الأعلم - وشرح المفصل 102/3 .

(5) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه النكت 606 بنفس الرقم وبعده :

قتلنا منهم كل فتى أبيض حسانا .

وانظره في شرح السيرافي 188/4 .



وكان الزجاج يقول : هو محمول على : ما نقتل إلاَّ إيانا، لأنَّ في «إنما» : تقليل ونفي.

وهذا التقدير لا يخرجه عن الضرورة، لأنك لو قلت : إنما نخدمك لتحسن الينا، لم يجز إنما نَخدم اياك إلا في الضرورة.

هذا باب علامة إضمار المجرور[1]

اعلم أن المجرور لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما. ومن أجل ذلك لم يكن ضمير الا متصلا بعامله، فان عرض أن يعطفه على المجرور، أو يبدل منه في الاستثناء اقتضى حرف الجر بعد حرف العطف وحرف الاستثناء[2] على ما بين سيبويه في الباب. /244.

هذا باب إضمار المفعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ تَعَدَّى إليهما فعلُ الفاعِلِ[3]

كلام سيبويه في هذا الباب بَيِّن وذكر فيه ما قاسه النحويون من اتصال الضمائر بالفعل وان اختلف[4] ترتيبها فَقَبَّحَ ذلك[5] واحتج عليهم بأَنْ ألزمهم أن يقولوا : مَنَحْتَنيني[5] وذهب المبرد الى قول النحويين، وقياسهم واستحسن منحتنيني[6] واستجاده.

---

(1) الكتاب 1/383 - شرح السيرافي 4/190 .

(2) في شرح السيرافي : «اقتضى حرف العطف وحروف الاستثناء الضمير المنفصل» هامش الكتاب 1/383 .

(3) الكتاب 1/383 - شرح السيرافي 4/191 .

(4) في الأصل : «اختلفت».

(5) قال سيبويه : «فان بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال أعطا كني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال قد أعطا هوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه، وانما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب» 1/383 .

(6) في الأصل : منحتني (بنون وياء واحدة) وصوابها من الكتاب.
قال سيبويه : «ويدخل على من قال هذا، أن يقول الرجل اذا منحته نفسه : قد منحتنيني 1/384.



فإن قال قائل : ماأنكر سيبويه من منحتنيني[*] وليس فيه تقديم بعيد على قريب؟ وهل سبيل منحتنيني الا سبيل أَعْطَا هُوهَا، وهو مستحسن عنده[1] ؟

قيل له : المنكر من منحتنيني[*] عند سيبويه أن «ني» الثانية مؤخرة وترتيبها : التقديم على كل ضمير، وليس كذلك أَعْطَاهُوهَا.

وأنشد سيبويه في اتصال الضميرين بالمصدر[2].

582 - وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا[3]

هذا البيت لمغلس بن لقيط الأسدي في قصيدة يعاتب فيها رجلين من بني أسد، ويذكر أخاه لقيط بن لقيط، وقبل هذا البيت :

سَقَيْتُكُمَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ شَرْبَةً ... يَمُرُ عَلَى بَاغِي الظَّلَامِ شَرَابُهَا[4]

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي ....(البيت).

وقوله : لِضَغْمِهِمَاهَا : الضمير المثنى ضمير الرجلين : مدرك ومرة[5] الأسديين وهما ضمير الضغمة التي ذكر والضغم : العض.

(*) قال سيبويه : «فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال أعطا كني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال قد أعطا هوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه، وانما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب» 1/383.

(1) قال سيبويه : «فإن ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت : أعطاهوها وأعطاهاه جاز وهو عربي» : 1/384.

(2) لمغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد الأسدي وهو شاعر جاهلي ثالث إخوانه الشعراء اشتهر بالكرم والحلم (معجم الشعراء 391 - الخزانة 5/312) ونسبه الى لقيط بن مرة في الخزانة نقلا عن ابن الشجري، وشارح اللباب).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/384 (غير منسوب في الكتاب ونسبه الأعلم لمغلس) شرح السيرافي 4/192 - شرح المفصل 3/105 حاشية الصبان 1/121 - الخزانة 1/303 - المقاصد النحوية 1/333.
قال الأعلم : «الشاهد في قوله لضغمهماها، وكان وجه الكلام لضغمهما اياها، لان المصدر لم يستحكم في العمل، والاضمار استحكام الفعل» وهذا تقدير النحاس أيضا - انظر رأيهما. الخزانة 5/306.

(4) لم يرد هذا البيت في القصيدة التي أوردها البغدادي، لا قبل الشاهد ولا بعده، وورد في شرح الأعلم 1/384 ولم يورده السيرافي.

(5) مدرك ومرة ابنا أخ الشاعر، وقيل قريبان له أو من قومه كانا يؤذيانه فاشتكى منهما (الخزانة وشرح الأعلم).



هذا بابٌ لا تجوزُ فيه علامةُ المضْمَرِ المخَاطَبِ وَلاَ.. المتَكَلِّم ولا.. الغَائِب.

لا يجوز أن تقول : اضرِبْك ولاَ ضَرِبْتَكَ[1]

واعتماد المبرد وغيره في إبطال[2] هذا ونحوه على أن الفاعل بكليته لا يكون مفعولا بكليته، فأبطلوا من أجله ضربتُني وضربتَكَ وما أشبههما.

وهذا كلام إذا فُتِّشَ لم يثبت، وذلك لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعله وأخرجه من العدم إلى الوجود، كنحو : خلق الله الأشياء بعد عدمها، وكنحو : ما يفعله الإنسان من القعود والقيام وغيره. ولا يجوز أن يكون الفاعل في ذلك مفعولا، لأنه لا بدَّ من أن يكون موجوداً قبل وجود المفعول، فإذا قلنا : ضرب زيدٌ عمراً، فالذي فعله زيد إنما هو الضرب، لا أنه فعل عمرا.

فإذا قال القائل : ضربتُني أو شتمتني، فالمفعول الصحيح إنما هو الضرب والشتم، والمتكلم والمخاطب، كزيد، في ضربتُ زيدا وشتمتُهُ، وليس زيد بمفعول صحيح على ما بيّنّاه ولم يبطل ضربتُني وشتمتني لفساد معناه واستحالته، وكيف يستحيل ذلك وأنت إذا قلت : ضربتُ زيداً، فإنما أوقعت ضربا بشيء من جسمه، وكذلك شتمته إنما هو ذكرى له بشيء من السوء، وقد أوقع الضرب بشيء من جسمي على النحو الذي أوقعه بزيد، وذلك الذكر السيء غير مستحيل أن أذكر نفسي به، كما ذكرت زيدا، ولكن العرب لا تتكلم بذلك، لأن /245 فعل الإنسان على ضربين :

أحدهما : فعل يفعله بنفسه لا يعتمد به غَيْرَه، كقولك : قام زيدٌ وقعد ونحوه. ومعنى : "فَعَلَهُ بنفسه" : أنه أحل القيام والقعود بنفسه، وأوجده في نفسه دون غيره.

---

(1) تصرف الأعلم في لفظ سيبويه بالتلخيص وترجمة الباب (هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب ولا علامة المضمر المتكلم ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب) وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب أضربك ولا أقتلك ولا ضربتك) 385/1 شرح السيرافي 196/4.

(2) قال السيرافي : "اعتمد المبرد وغيره من أصحابنا في إبطال..." 197/4 وقد نقل الأعلم هذا الكلام - ونقله ابن يعيش في شرح المفصل 105/3.



والآخر : فعل يعتمد به غيرَه، فلا بد أيضا في ذلك أن يفعله بنفسه أو يفعَل بسببه، ويعتمد به غيره. فأما ما يفعله بنفسه، ويعتمد به غيره، فقولك : شتمتُ زيداً ومدحتُ عمراً.

والذي يفعلُ سَبَبَهُ بنفسه، فقولك : ضربتُ زيداً، وقتلتُ عمراً، فلما كان سبيل الفعل الذي يعتمد به الإنسانُ الفاعلُ غَيْرَه. أن لا يكون له مفعول، وجب أن لا تقول: ضربتُني وشتمتُني، ولما كان الفعل الذي يعتمد به غيرَه في مقاصد النَّاس وعاداتهم قد يعرض فيه أن يعتمد الفاعل نفسه على سبيل ما كان يعتمد غيره، أتوا بلفظ النفس، وأضافوه إليه، فقالوا : ضربْتَ نفسَكَ، وشبهوه - من جهة اللفظ لا المعنى- "بضربْتَ غلامَكَ"، لأن المضاف في الأَصل ليس بالمضاف إليه، فجعلوا نفسه في حكم اللفظ كأنها غيره.

"فأما حسبتُنِي وعَلِمْتُنِي أفعلُ كَذَا وَكَذَا"[1] وما أشبهه من أفعال القلوب مما لا يُقتصر على أحد مفعوليه. فإنما جاز ذلك فيها لأن المقصود بهذه الأفعال : المفعول الثاني، وليس للأول نصيب في المعنى، لأن الظن والعلم، إنما يقع في الخبر، وكان الضمير المتصل أَخَفَّ في اللفظ من المنفصل ومن النفس، فاستعملوا الأَخَفَّ فيه.

وقد جاء في فعلين من غير هذا وهما : فَقدْتُنِي"، و "عَدِمْتُنِي" وإنما جاز ذلك لأنه محمول على غير ظاهر الكلام وحقيقته، لأن الفاعل لابد (من)[2] أن يكون موجودا، وإذا عَدِمَ نفسه صارعا دِماً[3] معدوما وذلك محال.

وإنما جاز هذا لأن الفعل له في الظاهر، والمعنى لغيره، لأنه يدعو على نفسه بأن يعدم، فكأنه قال : عَدِمَنِي غيري.

---

(1) لفظ سيبويه : "وذلك قولك : حسبتُني وأُرَاني ووجدتُنِي فعلت كذا وكذا" الكتاب 1/385.

(2) زيادة من الهامش، مثبتة في شرح السيرافي.

(3) مطموس نصف الكلمة.



قال جِران العود :

583 ـ لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِـي وَعَمَّا أُلاَقِي مِنْهُمَا مَتَزَحْـزَحُ[1]

وسائر الباب مفهوم إن شاء الله.

هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلِّم والمجرور المتكلِّم[2]

اعلم أن ضمير المتكلم المنصوب الياء والنون مجتلبة لعلة وهي أنهم حرسوا أواخر الأفعال من دخول كسرة عليها لازمة لتباعد الأفعال من الجر. فلما كرهوا كسر الفعل أدخلوا قبل الياء نونا تقع (عليها)[3] الكسرة التي تحدثها الياء، وذلك قولك : "ضربني ويضربني"، وأدخلوا النُّون أيضا في مالا يتحرك آخره من الفعل المعتل نحو : أَعطَى يُعْطِي إتباعا للصحيح، ليكون حكم الفعل واحدا.

وبين سيبويه أن حكم الضمير مع إنَّ وأخواتها كحكمه مع الفعل (وبيَّن)[4] العلة في حذف النون من قولهم : "إِنِي" و "لَعَلّي"، وذكر أن الشاعر إذا اضطر أجرى "ليت" في حذف النون مجرى "إن" وأنشد لزيد الخيل : **/246**

584 ـ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِـي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِـي[5]

(1) ليس من شواهد الكتاب وهو في ديوانه 4 - قاله يخاطب زوجته - شرح السيرافي 199 - شرح المفصل (7 ـ88 ـ89) ـ أمالي ابن الشجري 1/39.

(2) الكتاب 1/386 - شرح السيرافي 4/200.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل. صوابه من السيرافي.

(4) ما بين القوسين مطموس في الأصل. صوابه من السيرافي.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/386 وبهما (أتلف بعض مالي).
نوادر أبي زيد 68 - المقتضب 1/250 - مجالس ثعلب 1/106 - شرح النحاس 259 - شرح السيرافي 4/201 - شرح ابن السيرافي 2/96 - فرحة الأديب 105 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 184 - شرح المفصل (3/90 ـ 123) شرح ابن عقيل 1/111 - حاشية الصبان 1/123 - الخزانة 5/375 (كمنية حائن) - المقاصد النحوية 1/346 - اللسان (ليت) 2/87.



فحذف النون من "ليتني" لأنها زائدة، وهذا في "ليت" أحسن منه في "ضرب" لأنه يجريها مجرى أخواتها نحو "إِنِّي" و "لَعَلِّي".

واحتج سيبويه "بِقَطْنِي" و "لَدُنِّي" و "مِنِّي" و "عَنِّي" أنهم : "لم"[1] يحركوا الطاء والنونات كراهية أن تشبهَ الأسْمَاءَ (المتحركَةَ المُتمكنَةَ)[2] نحو : يَدٍ وَهَنٍ"[3].

وذكر أن الشاعر إذا اضطر حذف النون منها وأنشد[4] :

585 ـ قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[5].

فحذف النون من "قدي" الآخرة تشبيها بيدٍ وهنٍ إذا قلت : يدي وهني، ومعنى "قدني" و "قَطْنِي" : حَسْبِي،

وأراد بالخبيبين : عبد الله بن الزبير، وكان يُكنَّى : أبا خبيب وأخاه مصعب ابن الزبير، وغلَّب أبا خبيب لأنه أشهر من أخيه كما يقال : سيرة العمرين، يعني : أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

وباقي الباب مفهوم.

---

(1) في الكتاب : "لا"

(2) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب.

(3) الكتاب 1/387.

(4) لم ينسبه سيبويه - ونسبه الأعلم لأبي نخيلة، ونسبه ابن يعيش لأبي بجلة -- والصواب أنه لحميد الأرقط كما جاء في الكامل وأمالي القالي وشرح شواهد المغني والمقاصد النحوية واللسان (قدد)، ونسب في الصحاح لحميد بن ثور ورد ابن بري ذلك ونسبه لحميد الأرقط..

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/387 - وبعده (ليس الإمام بالشحيح الملحد) نوادر أبي زيد 205 - الكامل 1/144 - 3/305) - شرح النحاس 259 - شرح السيرافي 4/202 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 184 - المقتضب 1/202 - الإنصاف 1/131 - شرح المفصل 3/124 - الجنى الداني 253 - مغني اللبيب 1/266 - شرح ابن عقيل 1/115 - شرح شواهد المغني 1/487 - الخزانة 5/382 - المقاصد النحوية 1/375 - اللسان (خبب) 1/344 (قدد) 3/347 - (لحد) 3/389



هذا باب ما يكون مضمَرا فيه الاسم مُتَحَوِّلاً عن حاله إذا أُظْهِرَ بعده الاسْمُ[1]

وذلك قولهم : لَوْلَاكَ" و"عَسَاكَ".

قد تقدم أن الاسم الظاهر بعد "لولا" مرفوع بالابتداء على مذهب سيبويه ومن تابعه، فينبغي إذا كنى عنه أن يكون منفصلا، فيقال فيه : "لولا أَنْتَ"، لأن سبيل المضمر سبيل الظاهر في موضعه من الإعراب، وهذا هو الشائع الكثير في كلام العرب. قال الله تعالى : ﴿لَوْلَآ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2].

ثم أجمع النحويون المتقدمون من البصريين والكوفيين على[3] الرواية عن العرب "لَوْلَاكَ" و "لَوْلَايَ"، واستشهد سيبويه ببيت يزيد بن الحكم الثقفي[4] :

486 - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[5]

معنى طِحْتَ : ذهبت ذهاب هلاك وهويت. وجُرمُ كلِّ شيء : جملته. والنِّيق : رأس الجبل.

---

(1) الكتاب 1/388 - شرح السيرافي 4/206.

(2) الآية 31 من سورة سبأ 34.

قال الشيخ مكي : "لا يجوز عند المبرد غير هذا، تأتي بضمير مرفوع كما كان المظهر مرفوعا. وأجاز سيبويه لولاكم - والمضمرة في موضع خفض بضد ما كان المظهر، ومنعه المبرد" مشكل إعراب القرآن 2/210.

(3) في الأصل : "عن".

(4) يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري، شاعر فارس، استحسن شعره الفرزدق (البيان والتبيين 3/362 - الخزانة 1/114).

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/388 - الكامل 1/345 - المقتضب 3/73 - شرح النحاس 260 - أمالي القالي 1/68 - شرح السيرافي 4/206، 209 - المسائل العسكرية 160 - شرح ابن السيرافي 2/202 - الخصائص 2/259 - المنصف 1/72 - الإنصاف 2/691 - الجنى الداني 603 - شرح المفصل 3/118 - شرح ابن عقيل 3/9 - حاشية الصبان 2/206 - الخزانة 5/338.

قال الأعلم : "الشاهد في هذا البيت إتيان ضمير الخفض بعد لولا التي يليها المبتدأ.

ورد هذا المبرد وسفه قائله تحاملا منه وتعسفا".

نقل البغدادي رأي الأعلم - في الخزانة 5/338.



ورد المبرد ما رواه سيبويه وأبطل الاستشهاد بهذا البيت وزعم أن هذه القصيدة فيها خطأ كثير[1].

وهذا تحامل من المبرد، وتجاوز في الأخذ من النحويين والطعن على العرب أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، وأن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته.

واختلفوا بعد في موضع "الياء" و "الكاف" من "لَوْلَايَ" و "لَوْلَاكَ" بعد إجماعهم على روايته. فقال سيبويه : موضعها جر[2]. وقال الأخفش هما في موضع رفع[3]. واستدل سيبويه على ذلك أن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمر مرفوع، ورد على من زعم أن الموضع رفع - وأن الرفع وافق الجر - بأنك إذا أضفت إلى نفسك، فالجر مفارق للنصب في غير هذه الأسماء تقول : مَعِي وَضَرَبَنِي. ومعنى هذا الاحتجاج أنه لو كان الرفع محمولا على الجر في لولاك لفصل بين اللفظين في المتكلم، فقيل لولاني كما /**247** فعل في النصب حين وافقه الجر في معك وضربك، ثم خالفه في مَعِي وَضَرَبَنِي.

واحتج (الأخفش)[4] بأن علامة الجر دخلت على الرفع في (لولا) كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم : (ما أنا كَأَنْتَ)[5].

---

(1) قال المبرد : "والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت كما قال الله عز وجل ﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنين**﴾ ومن خالفنا فهو لابد بزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده" المقتضب 3/ 73 - الكامل 1/ 345.

قال ابن الانباري : "وأما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له - لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم وأشعارهم" الإنصاف 2/ 691 - وانظر الخزانة 5/ 338.

(2) قال سيبويه : "وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت كما قال سبحانه ﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنين**﴾، ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع" 1/ 388.

(3) انظر رأي الأخفش شرح السيرافي 4/ 210 (وهو قول الفراء أيضا) وهامش الكتاب 1/ 388.

(4) مطموس في الأصل، صوابه من شرح السيرافي.

(5) بعده في شرح السيرافي : "وأما الفراء فإنه احتج في ذلك بأنا لم نجد حرفا ظاهرا خفض، فلو كانت لولا مما تخفض لأوشك أن نرى ذلك في الشعر، لأن الشعر الذي يأتي بالمستجاز" 4/ 211.



فإن قال قائل : حروف الخفض هي صلات للأفعال، فإذا جعلتم (لولا) خافضة للمضمر، فصلَةُ أَيِّ شيءٍ تكون؟.

قيل له : حرف الجر قد يكون غير صلة لشيء كقولك :

بحسْبِكَ زيدٌ، ومعناه : حسبُكَ، وكذلك : هل من أحدٍ عِنْدَكَ؟ وإنما هو هل[1] أحدٌ عندك؟

واحتج الزجاج لعمل "لولا" الجر في المضمر بأن خبر المبتدأ الذي بعد "لولا" لا يظهر، فأشبهت حروف الجر لوقوع اسم واحد بعدها، وكان المضمر لا يتبين فيه الإعراب، فجعل موضع المجرور، وزاد على هذا أنه احتج بقول رؤبة، وهو ممن لا تدفع فصاحته :

587 ـ لَوْلاَ كُمَا قَدْ خَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا[2]

وأمّا "عسَاكَ" و "عساني"، فإن سيبويه جعل "عسى" بمنزلة "لعَلَّ" تنصب ما بعدها الاسم، والخبر مرفوع في التقدير، وإن كان محذوفا.

واستدل على نصب الكاف في قوله[3] :

588 ـ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[4].

بقول عمران بن حطان[5] :

---

(1) في الأصل : "مثل".

(2) ليس من شواهد الكتاب – ولم أعثر عليه في ديوان رؤبة ولا في ملحقاته وانظره في شرح الأعلم 1 388 – والإنصاف 2 692 – والخزانة 5/341.

(3) هو رؤبة بن العجاج، والبيت في ملحقات ديوانه 181 وقبله : (تقول بنتي قد أنا أناكا).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/388 – المقتضب 3 71 (يا أبتي) شرح النحاس 260 – شرح السيرافي 4 206 – شرح ابن السيرافي 2 146 – الخصائص 2 96 وبه (عساكن) – فرحة الأديب 119 – وجمل الغندجاني (يا أبتا) تصحيف (تأنّبا) – الإنصاف 1 222 – الجنى الداني 466 – 470 – شرح المفصل 3 118 – شرح شواهد المغني 1 433 – حاشية الصبان 1 267 – الخزانة 5 362.
قال الأعلم : "الشاهد فيه وضع ضمير النصب بعد عسى موضع ضمير الرفع تشبيها بلعل لأنها في معناها".

(5) عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي البصري التابعي، أحد رؤوس الخوارج من القعدية توفي 84هـ (الكامل 2 207 – شرح شواهد المغني 2 927 – الخزانة 5 350).



589 - وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لهـا - إذَا مَـا تُنَازِعني - لَعَلِّي أَوْ عَسَانِـي[1]

والنون والياء في ما آخره ألف لا تكون إلا للنصب.

وقال الأخفش : "الكاف" في موضع رفع، وحجته : أن لفظ النصب استعير للرفع في هذا الموضع، كما استعير له لفظ الجر في "لولاك".

وجعلها المبرد في موضع نصب على خبر "عسى" وجعل اسمها مضمرا فيها مرفوعا وقاسه على قولهم : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)[2].

هذا بابُ ما يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَ (المظْهَرُ) المُضْمَرَ في ما عَمِلَ فيه، وما يَقْبُحُ أن يَشْرَكَهُ...[3]

بيّن سيبويه في هذا الباب أن ضمير النصب يعطف عليه، وإن لم يُؤَكّد، لأنه كالمنفصل من الفعل حيث لم يَبِنْ ولا استكن فيه كاستكان ضمير الرفع.

واستقبح العطف على المضمر المرفوع حتى يُؤَكَّدَ، وإنما ذلك لأن هذا الضمير قد يكون في الفعل بغير علامة كقولك : قُمْ واذْهَبْ.

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 388 - المقتضب 3 72 - شرح النحاس 261 - شرح السيرافي 4 207 - شرح ابن السيرافي 1 524 - الخصائص 3 25 - الجني الداني 466 - شرح المفصل 3 10 - الخزانة 5 343.
قال الأعلم : "الشاهد في اتصال ضمير النصب بعسى ودخول النون على الياء في عساني دليل على ان الكاف في عساك في موضع نصب لا جر".

(2) المقتضب 3 72 - مجمع الأمثال 2 17 - اللسان (غور) 5 38 - (باس) 6 23.
قال المبرد : "فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم، والفاعل مضمر، كأنه قال عساك الخير أو الشر وكذلك عساني الحديث، ولكنه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسما على قولهم (عسى الغوير أبؤسا) المقتضب 3 72.
قال الأعلم : "ومذهب سيبويه أولى لإطراد وقوع الضمير بعدها على هذا الحال، ولان قولهم (عسى الغوير أبؤسا) لم يسمع إلا في هذا وهو كالمثل" 1 388.

(3) الكتاب 1 389 - وقد تصرف الأعلم في ترجمة الباب - شرح السيرافي 4 213.



ومنه ماله علامة تُغَيِّرُ بنية الفعل، ولكن بتسكين آخره كقولك (قمتُ وذهبْتُ، فَلَمَّا)[1] كان كذلك، واختلط بحروف الفعل، صار المعطوف عليه في اللفظ، كأنه قد عطف على الفعل وحده، إذ كان الموجود لفظ الفعل مجرداً، أو ما يجرى ببنيته مع الفعل كالمجرد، والاسم لا يعطف على الفعل فقبح لذلك، فإذا أكد المضمر المرفوع أو فصل بينه وبين المعطوف عليه بشيء حَسُنَ العطف وقوي، لأنه يشبه الفاعل المنفصل بالتوكيد، ويكون الكلام الذي بينه وبين المعطوف عليه عِوَضًا من التوكيد.

وزعم الأخفش أنه سمع من يونس لابن أبي ربيعة[2] : **/248**

590 ـ قلتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى   كَنِعَاجِ الملاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلا[3]

فعطف على المضمر في أقبلت وإن لم يؤكده، وهذا جائز في الشعر. يصف جارية أقبلت في جوارٍ زُهْرٍ يَتَهَادَيْنَ في مشيتهن ويترسلن فيها ثم شبههن ببقر الوحش إذ تعسفن رملا، فسكنت مشيتهن وهذا كقوله[3] :

يمشين في الرِّيط والمُرُوطِ كما   تَمْشِي الهُوَيْنَا سواكِنُ البَقَرِ[4]

---

(1) ما بين القوسين مطموس في معظمه رسمته بأقرب الحروف إليه في الأصل. وفي شرح السيرافي : "قمت وقمنا".

(2) هذا الكلام لا وجود له في الكتاب، والبيت غير منسوب فيه – وفي حواشي الطبعة المحققة. "في الأصل وب : "قال أبو الحسن : سمعته من يونس لابن أبي ربيعة" 2/379.

(3) ملحقات ديوان عمر 490 في الكتاب وشرح الأعلم 1/390 نسبه الأعلم لعمر بن أبي ربيعة – الكامل 1/322 ـ 3/93 – شرح النحاس 262 – شرح السيرافي 4/214 – شرح ابن السيرافي 2/101 – الخصائص 2/386 – الإنصاف 1/475 – شرح المفصل 3/73 – شرح ابن عقيل 2/238 – حاشية الصبان 3/114 – المقاصد النحوية 4/161 – قال الأعلم : "الشاهد في عطف الزهر على الضمير المستكن في الفعل ضرورة وكان الوجه أن يقول : أقبلت هي وزهر، فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه".

(4) لم أعرف قائله، ولم أعثر عليه في غير النكت، وإنما أتى الأعلم به للتمثيل على نوع المشية، ولا شاهد نحوي فيه.



هذا بابُ ما تَرُدُّهُ علامةُ الإضمَارِ إلى أَصْلِه[1]

فصل سيبويه - في هذا الباب - بين توكيد المضمر بالنفس وتوكيده بأجمعين، فلم يستحسن توكيده بالنفس حتى يؤكد، واستحسن ذلك في أجمعين وإن لم يؤكد ذلك من أجل أن أجمعين لا يكون إلا توكيدا، فلم يحتج إلى أن يتقدمه ضمير، ولما كان النفس اسما يتصرف ويكون توكيدا وغير توكيد، أشبه ما يعطف من الأسماء على الضمير المرفوع وبين أنَّ عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور غير جائز، واحتج بما ذكره في الباب.

وهذا لا اختلاف فيه بين النحويين.

واحتج المازني لذلك بأن قال: لما كان المضمر المجرور لا يُعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض لأنه لا ينفصل حُمِل عطف الظاهر عليه محمله إذ كانا مستويين في العامل، وقد جاء في الشعر عطف الظاهر المجرور على المضمر في أبيات كثيرة، منها ما وقع في آخر هذا الباب من كتاب سيبويه.

قال الشاعر[2]:

591 - آبَكَ أَيِّهْ بِي أَوْ مُصَدَّرِ

مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ[3]

فعطف المصدر على المضمر المتصل بالباء، وكان حقه أن يكون منصوبا، لأنه بمنزلة: امْرُرْ بِي أو زيداً، ولكنه اضطر إلى الجر لخفض القوافي. ومعنى أَيِّهْ بِي: صِحْ بي. يقال أَيَّهْتُ بالإِبل صِحْتُ بها. ومعنى آبَكَ: أَوَيْلَكَ. والمصدر: العظيم الصدر.

---

(1) الكتاب 1/389 - وهذا الباب سابق عن الباب الذي شرح في ترتيب الكتاب والشواهد الواردة فيه وردت تحت الباب السابق - شرح السيرافي 4/222 - واتبع الأعلم السيرافي في الترتيب...).

(2) لم أعرف قائله (وهذا الشاهد والذي يليه من شواهد الباب السابق على هذا).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/391 - وانظر حواشي الطبعة المحققة 2/382 - شرح السيرافي 4/216 - اللسان (أوب) 1/221 - (لم يشرحه النحاس ولا ابن السيرافي).

قال الأعلم: "الشاهد فيه عطف المصدر على المضمر المجرور دون إعادة الجار وهو من أقبح الضرورة".



والجأب والحشور : الحمار الغليظ. والجِلّة : المسنة، واحدها جليل.

وقال الآخر[1] :

592 - فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فاذْهَبْ فَمَابِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[2]

هذا ليس قبله فعل يُحْمَلُ عليه، فالضرورة تدعو إلى حمله على المضمر المخفوض.

وبين سيبويه أن هذا المضمر -وإن أُكِّدَ- فعطف الظاهر (عليه لا يجوز كما جاز)[3] في ضمير الرفع، لأن التوكيد في المرفوع خارج عن الفعل، (فيعتبره)[3] بمنزلة الفاعل الذي ليس متصلا فتعطفه عليه كما تعطف على ما ليس بمتصل من الفاعلين، والمجرور لا يكون إلا متصلا بالجار، فلا يخرجه التوكيد إلى شبه ما ليس بمتصل فاعلم ذلك.

هذا باب ما لا يجوزُ فيه الإضْمَارُ من حُرُوفِ الجَرِّ وذلك الكافُ (الذِي)[4] في أنت كزيدٍ وحَتَّى ومُذْ[5]

وإذا اضطر الشاعر أضمر في الكاف.

قال العجاج : 249/

(1) قال البغدادي إنه من الخمسين ونقل ذلك محقق الكتاب، ونسب في حواشي الإنصاف لمسكين الدارمي نقلا عن كتاب الحيوان.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 392 - الكامل 3/ 39 - شرح السيرافي 4/ 216 - شرح ابن السيرافي 2/ 207 - الإنصاف 2/ 464- شرح المفصل 2/ 78 - شرح ابن عقيل 2/ 240 - حاشية الصبان 3/ 115 - الخزانة 5/ 123 - المقاصد النحوية 4/ 163.

قال ابن الأنباري : "والكوفيون يذهبون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو (مررت بك وزيد) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز" (الإنصاف 2/ 464).

"وقد أجاز هذا يونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك وهذا عند البصريين محمول على الشذوذ وفيه نظر لا يخفى".

حاشية الصبان 3/ 115.

(3) ما بين القوسين مطموس معظمه.

(4) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب.

(5) الكتاب 1/ 392 - شرح السيرافي 4/ 224.



44 ـ وَأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[1]

وقال العجاج[2] أيضا :

593 ـ وَلاَ تَـرَى بَعْـلاً وَلاَ حَـائـلاَ[3]

كَهُو وَلاَ كَهُنَّ إلا حَاظـلاَ[4]

بيّن سيبويه في الباب أنهم استغنوا بقولهم "مثلي" و "شبهي" عن إضافة "الكاف"، واستغنوا بقولهم " حتى ذاك" و "ومن ذاك" عن أن يضمروا.

وعلل الزجاج ذلك فقال : لم يجز الإضمار في "حتى" لأنه يقع ما بعدها على ضروب كثيرة، و"مذ" يقع ما بعدها على غير ضرب[5] ومنذ[6] صارت في الأيام خاصة.

وكان المبرد يجيز إضافة ما منع سيبويه إضافته ويقول إذا كان ما بعد "حتى" رفعا : حَتَّى هُوَ، وإذا كان نصبا : حَتَّى إِيَّاه، وإذا كان جرا : حَتَّاهُ وحَتَّاكَ. وفي "مُذْ" في الرفع : مُذْ هو، وفي الجر : مُذْهُ.

والصحيح ما قال سيبويه في موافقة كلام العرب.

---

(1) تقدم تخريجه النكت 94 بنفس الرقم (الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر نشبيها له بمثل) وانظر شرح السيرافي 4-224.

(2) الصواب أنه لرؤبة وهو في ديوانه 128 من أرجوزة في مدح سليمان بن علي.

(3) في الأصل : "حائلا". ورواية البيت المشهورة (ولا ترى...).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1-392 وبه (فلا ترى) و (كه) موضع (كهو) ونسب للعجاج - شرح النحاس 263 - شرح السيرافي 2-163 - المسائل العسكرية 137 - شرح ابن السيرافي 2-163 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 227 - أوضح المسالك 2-125 - شرح ابن عقيل 2-14 - حاشية الصبان 2-209 وبه (كه) بدل (كهن)- الخزانة 10-195.
قال الأعلم : "الشاهد في قوله كهو ولاكهن وأراد مثله ومثلهن، والوقف على كهو بإسكان الواو لأنه ضمير جر متصل بالكاف اتصاله به".

(5) في الأصل على ضربين، وأثبت ما في شرح السيرافي.

(6) في الأصل : "ومنه".



وأما قوله : وأُمَّ أو عال : فهي هضبة ذكر قبلها مكانا آخر مؤنثا، وشبه أم أوعال بها، فقال : "كها"[1]، أي : مثلها، وعطف "أقرب" على شيء قبل هذا البيت[2]، ولم يعطفه على المضمر المجرور.

وأما قوله : (فلا ترى بعلا ولا حَلاَئلاً[3] كَهْ)، فتقف على الهاء ساكنة لأنها ضمير خفض، أي : كحمار ذكره وأُتُنٍ. والحاظل : مثل العاظل وهو المانع من التزويج. والحمار يمنع حمارا آخر من قرب شيء من أُتُنِه.

هذا بابُ مَا تكُون فيه "أنتَ" و "أنا" و"نحنُ" (وما أشْبَهَهَا)[4] وَصْفًا[5]

اعلم أن أصل المضمر أن يكون على صيغةٍ واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الأسماء الظاهرة، ولكنهم فصلوا في المضمر -في بعض المواضع- بين صيغة المرفوع والمنصوب والمخفوض للبيان، وسووا بين المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع لدلالة العوامل على مواضعها من الإعراب نحو : قمنا وَأَكْرَمَنَا زيدٌ، وَرَغِبَ فِينَا عَمْرٌو.

قد تقدم أن المضمر المنفصل في الأصل للمرفوع[6]، لأن أول أحواله الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فإذا أضمر لم يكن بد من أن يكون ضميره منفصلا. فإذا وصفنا المضمر المنصوب والمجرور - ووصفهما (هو) توكيدهما، لئلا يذهب الوهم إلى غيرهما، كما يؤكدان بالنفس والعين لتحقيق الشيء بعينه[7] -

---

(1) في الأصل : "كما".

(2) قبله (نحى الذنابات شمالا كثبا) ملحقات ديوانه 74، قال السيرافي : "وأم أو عال عطف على الذنابات، تقديره : نحى الذنابات شمالا"، شرحه 4/286.

(3) في الأصل : "حائلا".

(4) تصرف الأعلم في ترجمته الباب تلخيصا وما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب، وإنما جعله الأعلم عوضا عن باقي الضمائر.

(5) الكتاب 1/392 - شرح السيرافي 4/227.

(6) في الأصل : "المرفوع".

(7) في شرح السيرافي : "لتحقيق الفعل للشيء بعينه".



احتجنا إلى ضمير منفصل. ولا ينفصل إلا ضمير الرفع فاستعملنا في المجرور والمنصوب: المرفوع (فقلنا رأيتُكَ أَنْتَ)[1]، ومررتُ بِكَ أَنْتَ، كما اشتركن جميعا في "نا"، وكما ذكرنا من إيجاب القياس اشتراكها كلها في (لفظ واحد)[2].

والفائدة[3] في نعت المضمر بالمضمر، والنفس بالعين، أنك إذا قلت: مررت بك، يجوز أن تكون مررت بمن يَخْلُفُهُ أو يُشْبِهُهُ في أمر من الأمور، فإذا قلت: مررت بك أنت، بينت أنه المرور به، وكذلك إذا قلت: مَرَرْتُ بك نفسك.

ويسمي النحويون هذا "وصفا" وإن خالف "وصف" زيد في المعنى لأنه يجري على الأول في اللفظ مجرى النعت على المنعوت[4].

وبيَّن سيبويه أن هذه المضمرات لا توصف بها /250 المظهرات لاختلاف ما بينهما[5].

فإن قال قائل: وما يكره من هذا، ومن كلامهم وصف المضمر بالمظهر في قولك: قمتم أجمعون، ومررتُ بِهِمْ أَنْفُسِهِم؟

فالجواب أن المضمر لا يوصف بما يُعَرِّفُه، وإنما يوصف بما يُؤَكِّد عمومه أو عينه، والظاهر يشارك المضمر في التوكيد بالعموم وبالعين[6] كقولك: مررت بالقوم أَجْمَعِينَ، ومررت بِزَيْدٍ نَفْسِه، ويختص الظاهر بالصفة التي هي تحلية عند الْتِبَاسِهِ بظاهر آخر مثله نحو: مررتَ بِزَيْدٍ البَزَّازِ وما أشبهه.

وقد جرى التوكيد والاختصاص مجرى صفة التحلية في اشتراك الصفة والموصوف في الإعراب والتعريف، ومن شرط الصفة[7] ألا تكون الصفة أعرف من

---

(1) ما بين القوسين مطموس معظم حروفه.

(2) ما بين القوسين مطموس معظم حروفه.

(3) في الأصل: "الفائد"، والتاء ساقطة.

(4) قال سيبويه: "ولكن النحويين صار ذا عندهم صفة لأن حاله كحال الوصف والموصوف" 1/393 - وانظر شرح السيرافي 4/223.

(5) قال سيبويه: "واعلم أن هذه الحروف لا تكون وصفا للمظهر كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر" 1/393.

(6) في شرح أبي سعيد: "وبالنفس"، ويعضد هذا المثال الآتي: مررت بزيد نفسه.

(7) في شرح السيرافي: "الصفات".



الموصوف، فلما كان المضمر أعرف من الظاهر، لم يجعل توكيدا لظاهر، لأن التوكيد كالصفة.

وأما البدل، فإنه يجوز أن يبدل من المضمر، والمظهر من المضمر، والمضمر من الظاهر. والفرق بين البدل وبين التوكيد والصفة، أن الصفة تطلب المشاكلة بينهما وبين الموصوف في التعريف والتنكير. والبدل ليس يطلب ذلك، لأنه يجوز بدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة.

وباقي الباب مفهوم.

هذا باب من البدل أيضا

وذلك قولك : (ما)[1] رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ نَفْسَهُ وضربْتُهُ إِيَّاهُ قَائماً[2]

بدأ سيبويه في هذا الباب بالفعل الذي لا يجوز فيه الفصل ويجوز فيه التوكيد والبدل، وهو كل فعل لم يتعلق باسمين أحدهما هو الآخر. وأما ما يقع فيه الفصل، فهو : ما كان من الفعل متعلقا باسمين أحدهما خبر عن الآخر، فيدخل الفصل بعد الأول لِيُؤْذَنَ أن الاسم قد تَمَّ وبقي الخبر حَسْبُ.

وقد ضمن سيبويه أحكامه ومسائلَه البابَ الذي يلي هذا.

ومعنى قول سيبويه في الباب : "ونَفْسُهُ تُجْزِئُ مِنْ إِيَّاهُ[3] كما تُجْزِئُ منه الصِّفَةُ"[4].

يريد : أنك إذا قلت[5] : رأيتكَ نفسَكَ، أجزأَتْ "نَفْسُكَ" عن "إِيَّاكَ" ويكون معنى رأيتك نفسك، كمعنى : رأيتك إياك، وهو : كَأَنْتَ إذا قلت : رأيتك أنت، أجزأت

(1) ليس من لفظ ترجمة الكتاب.
(2) الكتاب 1 393 - شرح السيرافي 4 231.
(3) في الكتاب وشرح السيرافي : "من إيا".
(4) الكتاب 1 364.
(5) في شرح السيرافي : "أنا إذا قلنا".



"أنت" عن أن تقول : رَأَيْتُكَ أَنْتَ إِيَّاكَ[1] لأنهما جميعا للتوكيد، غير أن "النفس" يجوز أن يُؤْتَى بها مع الضمير الذي مع التوكيد، فيكون توكيدا[2]، ولا يجوز أن يؤتى بضميرين متواليين للتوكيد، لا تقول : رأيتك أَنْتَ إِيَّاكَ.

وقوله : "فإن قُلْتَ : أَظُنُّهُ (هُوَ)[3] خيراً مِنْهُ جَازَ أَنْ تَقُولَ : إِيَّاهُ لأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَوْضِعَ فَصْلٍ".

فسر النحويون أن مذهب سيبويه في هذه المسألة جائز، ولم يجوزوا تقديم "إياه" على "خير"، واجتماعها مع هو لأنهما جميعا في مذهب واحد، فسبيلهما سبيل "اللام" و"إِنَّ"، في التوكيد لا يجتمعان، فإذا فصل بينهما جاز.

هذا بابُ ما تَكُونُ فِيهِ هُوَ.. وأَخَوَاتُهَا[4] فَصْلاً[5]

اعلم أن أصل دخول الفصل، إيذان للمخاطب المحدّث، بأن الاسم قد تم ولم يبق منه /251 نعت ولا بدل ولا شيء من تمامه، وأن الذي بقي من الكلام، هو ما يلزم المتكلم أن يأتي به وهو الخبر، وهو الذي نحاه سيبويه.

وقال بعضهم : إنما أتى به لِيُؤْذن أن الخبر معرفة، أو ما يقوم مقامها وأَجمعُ من هذين في التعليل أن يقال : أتى بالفصل ليبين أن ما بعده ليس بنعت للاسم، فجميع[6] هذا سبب المجيء بالفصل، وأن الذي بعده كان مما يصح أن يُنعتَ به الأوُل.

ومما يفصل بين الفصل وبين الصفة والبدل، أن الفصل تدخل عليه اللام ولا تدخل على الصفة والبدل، تقول في الفصل :

---

(1) في شرح السيرافي : "رأيتك إياك".
(2) في شرح السيرافي : "فيكون توكيدان". وبعده في الكتاب (وخيرا منك).
(3) ليس من لفظ الكتاب، وهو مثبت في شرح السيرافي، وبعده في الكتاب (وخيرا منك).
(4) في الكتاب : (هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن).
(5) الكتاب 394/1 – شرح السيرافي 235/4.
(6) في الأصل : "فجمع".



(إن كان زيدٌ لَهُوَ الظَّرِيفَ)، و (إِنْ كُنّا لَنَحْنُ الصَالِحِينَ)، ولا يجوز مثل هذا في النعت والبدل، لأن اللام تفصل بين البدل والمبدل منه، والصفة والموصوف، وإنما جاز دخولها على الفصل لأنه لا موضع له من الإعراب.

وقوله : "واعْلَمْ أَنَّهُنَّ لاَ يَكُنَّ[1] فَصْلاً إلا في الفِعْلِ"[2] من مذهبه أنهن يكن فصلا في "إن" وفي "الابتداء"، وإنما ابتدأ بالفعل وخصه لأنه لا يتبين الفصل إلا فيه، وأما "إن" والابتداء، فلا فرق فيهما بين الفصل وغيره في اللفظ.

وأنشد لقيس بن ذريح :

594 - تُبَكِّي على لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وكُنْتَ عَلَيْهَا بالمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ[3]

رفع "أقدر"، ولو كانت القوافي منصوبة لنصب، لأنه من النكرات المقاربة للمعرفة، والمعنى : أقدر منك الآن. والملا : ما اتسع من الأرض. يصف أنه طلّق لُبْنَى في موضع مُرْتَبَعِهِمْ، ثم ندم وبكى على فراقهم.

وأنشد محتجا لشيء قدمه لرجل من بني عبس[4] :

595 - إذا ما المَرْءُ كان أبوه عبْسٌ ... فَحَسْبُكَ ما تُرِيدُ إلى الكَلاَمِ[5]

احتج به على أن اسم "كان" مضمر فيها بمنزلته في المسألة التي قدم، والجملة خبرها.

---

(1) في الاصل : "يكون"، والصواب من الكتاب.

(2) الكتاب 1 394.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 395 - شرح النحاس 264 - شرح السيرافي 4 237 - شرح ابن السيرافي (1 244 - 303) - فرحة الاديب 58 - شرح المفصل 3 112 - اللسان (ملا) 15 292.
قال الأعلم : "الشاهد في ابتداء أنت ورفع أقدر على الخبر".

(4) لم يزد سيبويه والأعلم على هذه العبارة شيئا.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 396 - شرح النحاس 21 - وبه (من الكلام) شرح السيرافي 4 238 - شرح ابن السيرافي 2 207 - اللسان (ورد) 3 188 - (نصر) 5 212 - (منى) 15 293.



هذا بابٌ لا تكونُ (فيه)[1] هو وأخواتُها فصلاً ولكنْ يَكُنَّ[2] بمنزلة اسم مبتدإ، وذلك قولُكَ : ما أَظُنُّ أَحَداً هُوَ خَيْرٌ منك[3]

اعلم أن الفصل لا يكون بعد النكرة، لأنه يجري مجرى صفة المضمر، و"هو" وأخواتها معارف فلا يجوز أن يكن فصلا للنكرة كما لا يجوز أن تكون المعارف صفات للنكرة.

وأما ما ذكر سيبويه من إنزال أهل المدينة "هو" ههنا بمنزلتها في المعرفة في كان ونحوه[4]، فإن هذا الكلام إنما حمل على ظاهره، فهو غلط وسهو، لأن أهل المدينة لم يحك عنهم إنزال "هو" في النكرة منزلتها في المعرفة. والذي حكى عنهم ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[5]. و"هؤلاء" و "بناتي" جميعا معرفتان، و"أطهر لكم" من باب هو خير منك.

والذي أنكر سيبويه، أن يجعل : ما أظن أحدا هو خيرا منك بمنزلة : ما أظن زيدا هو خيرا منك، وليس هذا مما حكى عن أهل المدينة في شيء. والذي يصحّ به كلام سيبويه، أن يقال هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد، لأن الباب الذي قبله: لما يَجُوز فيه الفصل، وهذا لا يجوز، وقد يضمن باب واحد ما يجوز وما لا يجوز

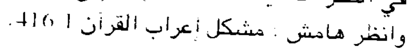
---

(1) كذا في شرح السيرافي، وفي الكتاب (لا تكون هو وأخواتها فيه).

(2) كذا في شرح السيرافي وفي الكتاب : "تكون".

(3) الكتاب 1 397 – شرح السيرافي 4 242.

(4) قال سيبويه : "وأما أهل المدينة فينزلون هو ههنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلا في هذا الموضع" 1 397.

(5) الآية (78) من سورة هود (11).
قال مكي بن أبي طالب : ﴿هن أطهر لكم﴾ مبتدأ وخبر لا يجوز عند البصريين غيره، وقد روى أن عيسى ابن عمر قرأ ﴿هن أطهر لكم﴾ نصب أطهر على الحال، وجعل هن فاصلة، وهو بعيد ضعيف" مشكل إعراب – القرآن 1 411.
وحكى ابن خالويه هذه القراءة في شواذه 60 – ونسبها إلى ابن مروان وعيسى بن عمر. وزاد أبو حيان في البحر المحيط 5 247 نسبتها إلى الحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير.

وانظر هامش : مشكل إعراب القرآن 1 416.



(في معنى واحد)[1] وترجمة /252 الباب الثاني كالفصل، وقد يجرى في كلام سيبويه أن يترجم بابا يتضمن أشياء ثم يعيد ترجمة الباب في بعض تلك الأشياء.

فإنما قصد سيبويه إلى الآية خاصة.

ومعنى قول أبي عمرو : "احتباءُ ابنِ مروان[2] في ذِهْ باللَّحْن"[3] أي : اشتمل بالخطأ وتمكن فيه، وهو من قراء المدينة، وإنما لحن في قراءته لأنه جعل الفصل بين الحال وما قبلها، ولا يكون انفصال إلا بين شيئين لايستغنى عنهما، وجملة ذلك ما كان بمنزلة الابتداء والخبر.

هذا بابُ أيّ [4]

اعلم أن "أيًّا" لتبعيض ما أضيف إليه، ويأتي للاستفهام والجزاء فلا يوصل، ويكون بمعنى "الذي" موصولا، وهو موضوع على الإضافة لأن المراد به في أحواله الثلاث : بعض ما أضيف إليه وقد يفرد ومعناه الإضافة وَرُدَّ على سيبويه من هذا الباب قوله :

"وإن أدخلت[5] الفاء جاز وجزمت تشاء"[6] ونصبت "أيَّها" يعني في قولك : أَيَّهَا تَشَأْ لَكَ.

---

(1) مطموس في الأصل : وصوابه من شرح السيرافي.

(2) هو محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل المعروف بالسدي الصغير، روى عن ابن السائب والأعمش وغيرهما (ترجمته تاريخ بغداد 3/ 291 عن مجالس ثعلب 2/ 359).
قال أبو العباس ثعلب : "قال سيبويه : احتبى ابن جوية في اللحن في قوله ﴿هن أطهر لكم﴾ لأنه يذهب إلى أنه حال، قال : والحال لا يدخل عليه العماد، وذهب أهل الكوفة الكسائي والفراء إلى أن العماد لا يدخل مع هذا لأنه تقريب، وهم يسمون هذا زيد القائم تقريبا أي قرب الفعل به "مجالس ثعلب 2/ 359 - وانظر المقتضب 4/ 105.

(3) كلام سيبويه : "وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال احتبى ابن مروان في هذه في اللحن" 1/ 397.

(4) الكتاب 1/ 397 - شرح السيرافي 4/ 244.

(5) في الأصل : "أضمرت" والصواب من الكتاب.

(6) نص الكتاب : "وتقول أيها تشاء لك، فتشاء صلة لأيها حتى كمل اسما ثم بنيتَ لك على أيها كأنك قلت : التي تشاء لك، فإن أدخلت الفاء جزمت فقلت أيها تشأ" 1/ 297.



فقال الراد : إضمار الفاء إنما يجوز في الشعر، وقد ذكره سيبويه[1] والذي أراده سيبويه : إذا أضمرت في الموضع الذي يجوز إضماره كان حكمه أن ينصب "أيها" بفعل الشرط ويجزم فعل الشرط.

وذكر سيبويه أن العرب تقول : اضرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، والكوفيون يأبون هذا ويجرونه على القياس فينصبون[2].

ويقوي ما حكاه سيبويه والخليل حكاية أبي عمرو الشيباني عن أحد من يأخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد[3] :

596 - إذا ما أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[4]

ومذهب الخليل أنه محمول على الحكاية[5]، وإنما وجهه على هذا، لأن العرب لما تكلمت به مرفوعا - وهو شاذ والقياس عندهم : اضرب أَيَّهُمْ أَفْضَلُ بالنصب - كان حمله على الحكاية أقوى عنده من حمله على البناء الذي اختاره سيبويه.

ويقوى مذهب سيبويه في البناء أن "أيًّا" نظيره "من" و "ما"، وهما مبنيتان، وكان حق "أيهم" أن يكون مبنيا، فلما دخل "أيهم" نَقْصٌ في العائد ضعف، فرد إلى

(1) قال سيبويه : "وتفسير الخليل ذلك الأول بعيد إنما يجوز في الشعر أو في اضطرار" 1 398.

(2) قال ابن الانباري : "ذهب الكوفيون إلى أن أيهم إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب نحو قولهم : (لأضربن أيهم أفضل)، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم..." الانصاف 2 709 - 710 وانظر شرح السيرافي 4 249.

(3) هو غسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتابه الحروف (حواشي شرح ابن عقيل 1 162) - وقال البغدادي : لم يبلغني قائله. وفي شرح السيوطي لرجل من غسان.

(4) ليس من شواهد الكتاب - شرح السيرافي 4 250 - الإنصاف 2 715 - شرح المفصل (3 147 - 12 4 - 7 88) - أوضح المسالك 1 108 - مغني اللبيب (1 108 - 2 717) بالبناء على الضم 2 535 بالكسر (أيهم) شرح ابن عقيل 1 162 - حاشية الصبان 1 166 - شرح شواهد المغني 2 830 - الخزانة 6 61 - المقاصد النحوية 1 436.
قال البغدادي : "أنشده على أن العائد الواقع : مبتدأ محذوف، والتقدير أيهم هو أفضل - وفيه روايتان بالبناء على الضم وبإعراب الجر".

(5) قال سيبويه : "وزعم الخليل أن أيهم وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل" 1 397 - 398 وانظر الإنصاف 2 709



أصله من البناء كما أن "ما" في لغة أهل الحجاز إذا تقدم خبرها أو أوجب، ردت إلى ما يوجبه القياس من بطلان عملها.

وأما يونس فزعم أن "اضرب" : معلقة بالجملة[1].

وهذا القول ضعيف، وإنما تعلق أفعال القلوب على الاستفهام كقولك : انظر أيهم في الدار؟ واعرفْ أزيدٌ في الدار أم عمْروٌ؟

وتعليقه أن يبطل علّةِ ما بعده.

ومعنى قول سيبويه : "ومن قال : امرر على أَيُّهُمّ أَفْضَلُ قال : امُررْ بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ"[2].

كأنه قد سمع "على أَيُّهّمْ أَفْضَلُ" أكثر من "بأَيُّهم أفضل"، فقاس "بأَيِّهم" قياس "على أَيُّهم" لأنه لا فرق بينهما.

وإذا أفردت "أيّ"، فالخليل ويونس فيها على مذهبهما من الرفع يقولان[3] : اضرب أَيٌّ أَفْضَلُ. وهو القياس على مذهبهما لأنّه ليس بمبني عندهما، وإنما هو /253 مرفوع بالابتداء على التقدير الذي ذكر عنهما.

وسيبويه يردُّه إلى الأصل فيقول : "اضرب أَيًّا أَفْضَلُ"، ومن حجته : أنهم لو بنوه في الأصل لكان حقه أن لا ينون لأنه معرفة بمعنى "الذي"، لأن المعرب الذي يبنى في حال إذا كان مفردا معرفة لم ينون، كقولك : (يا زيدُ) و (من قبلُ) و (من بعدُ). وإذا نُكِّرِ نُوِّنَ.

قال : "ولو كانت العرب بنته في الإفراد لزمتنا متابعتهم ولا يلزم القياس على الشاذ في كل شيء"[4].

---

(1) قال سيبويه : "وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك (أشهد إنك لرسول الله) واضرب معلقة، وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل.على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر . ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا" 1 398.

(2) الكتاب 1 398 وبعده (وهما سواء).

(3) في الأصل : "قولان" والياء مطموسة.

(4) تصرف الأعلم في نص سيبويه بالتغير، ولفظه : "ولو قال العرب : اضرب أي أفضل لقلته. ولم يكن بد من متابعتهم، فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس" 1 398.

وما ذكره هو كلام السيرافي ظنه الاعلم لسيبويه – يقول السيرافي : "ولو كانت العرب بنته ".



وأنشد سيبويه للعباس بن مرداس :

597 ـ فَأَيِّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا فَسِيقَ إلى المنيَّةِ لاَ يَرَاهَا[1]

المعنى : فأيّنا كان شرا، إلا أنه أفرد "أيا" لكل واحد من الاسمين وأخلصه له توكيدا، و"ما" : زائدة.

وأنشد لخداش بن زهير في نحو هذا :

598 ـ ولَقَدْ عَلِمْتُ إذا الرِّجَالُ تَنَاهَزُوا أَيِّي وأَيُّكُمُ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ[2]

المناهزة : المفاجأة في الغارة ونحوها.

وأنشد لخداش بن زهير أيضا :

599 ـ أَيِّي وأيُّ ابنِ الحُصَيْنِ وَعَثْعَثٍ غداة الْتَقَيْنَا كَانَ عِنْدَكَ أَغْدَرَا[3]

ونظير هذا كثير في كلام العرب، وقد ذكر سيبويه بعض هذا.

هذا بابُ "أيٍّ"[4] مضافاً على القيَاس وذلكَ قَوْلُكَ : اضْرِبْ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ[5]

قد تقدم من مذهب سيبويه في بناء "أيّهم" إذا كان في معنى "الذي" أنه استعمل فيه حذف العائد الذي لا يحسن في الذي بنى، وإذا استعمل في صلة ما

---

(1) ديوانه 148. الكتاب وشرح الأعلم 1 399 - ورواية الكتاب (المقامة) بدل (المنية) ورواية الأعلم مثل النكت - شرح النحاس 265 - شرح السيرافي 4 247 - وبه (فقيد إلى المقامة) - شرح ابن السيرافي 2 93 (فقيد إلى المقامة) شرح المفصل 2 131 - الخزانة 4 367 (فقيد إلى المقامة) - اللسان (قوم) 12 506 (أيا) 14 56.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 399 - شرح النحاس 265 - وبه (تناهدوا) شرح ابن السيرافي 2 94 - ونسبه إلى العباس بن مرداس، ولا وجود له في ديوانه - وأثبت الأعلم نسبة الكتاب - شرح السيرافي 4 247 - شرح المفصل 2 133 - اللسان (نهز) 5 421 - الشاهد فيه تكرير أي توكيد كما تقدم.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 399 وبهما (فأيي) موضع (أبي). ورواية العجز في الكتاب (إذا ما التقينا بالحلف أعذرا) ورواية الأعلم مثل النكت، وهما معا مطابقتان لما في الطبعة المحققة من الكتاب 2 403 وأشار الأعلم إلى رواية كان بالحلف أعذرا) - شرح السيرافي 4 248.

(4) في الكتاب (هذا باب مجرى أي)

(5) الكتاب 1 399 - شرح السيرافي4 254.



يحسن في صلة "الذي" لم يبن[1]. وتقدم أن السبب في بنائها : أن نظيريها، وهما : "من" و "ما" مبنيتان، فإذا حذف العائد منها فقد دخلها نقص وإزالة عن ترتيبها، فأجريت مجرى نظيرتها كما فُعِلَ بما، إذا تقدم خبرها -أو أثبت بإلا- ردت إلى قياس نظائرها من حروف الابتداء.

هذا بابُ "أيّ" مضافاً إلى مَالاَ يَكُون[2] اسماً إلا بصلَةٍ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلُ[3]

اعلم أنّ "أيّاً" إذا أضيفت إلى "من"، فلا تكون إلا بمعنى "الذي" و"أي" على وجوهها الثلاثة، وتقديره هذه المسألة، أي : الذين رأيتهم أفضلُ، "فأيّ" مبتدأ، وأفضلُ خبرُه، ورأيتُ من صلة "من" و "من" في معنى جماعة.

قال : "وتقول في شيءٍ منه (آخر)[4] : أيُّ من إنْ يأتِنَا نُعْطِه نُكْرِمْه"[5].

فأيّ استفهام، ولا يصح غيره، و "من" بمعنى : الذي، لأن "أيا" مضاف إليه، والشرط وجوابه في صلة : مَنْ، فَتَمَّ "أيّ" اسما بالمضاف إليه وصلته. فكأنك قلت : أي القوم نكرمه، و"نكرمه" خبر "أيّ" ولو حذفت الهاء من "نكرمه"، نصبت "أيا" كأنك قلت : أيهم تكرم : ولو جعلت "أيّاً" خبرا بمعنى "الذي" لم يجز حتى يزيد فيه.

وذلك أنك تحتاج بعد المضاف إليه إلى صلة، فيصير بعد : المضاف إليه وبعد الصلة بمنزلة اسم واحد، فتزيد ما (يكون به)[6] كلاما وذلك /254 قولك : أيّ مَنْ (إنْ)[7] يأتِنا نُعْطِه نُكْرِمُ تُهِينُ.

---

(1) في الأصل : "لم يبق".

(2) في الكتاب : ما يكمل - وكذا في شرح السيرافي.

(3) الكتاب 1/399 - شرح السيرافي 4/255

(4) ما بين القوسين ليس من لفظ سيبويه، مثبت في شرح السيرافي.

(5) الكتاب 1/400 وبعده (فهذا إن جعلته استفهاما فإعرابه الرفع فهو كلام صحيح).

(6) ما بين القوسين مطموس في الأصل، صوابه من السيرافي.

(7) ما بين القوسين مزيد من الكتاب - مثبت في شرح السيرافي



"فنكرم" صلة "لأي"، فإن شئت، أثبت الهاء فقلت : نكرمه، وإنْ شئت نزعتها، ولا يتغير لفظ "أيّ" بنزع الهاء من "نُكْرِمُهُ" لأنه في الصلة، وتنصب "أيًّا" بـ "تُهِينُ"، فكأنك قلت : زيداً تُهِينُ، ولو قلت : تهينُهُ لرفعت "أيًّا". ولو جعلت "أيّ" للمجازاة جزمت نكرمه، وتحتاج إلى جواب، فتأتي بما يكون جوابا، وذلك قولك : "أَيٌّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِه نُكْرِمْ وَنُهِنْ" - "فنكرم" شرط عامل في "أي"، و"نهن" جزاء ومفعوله محذوف. وإن وصلت الضمير بذكر، رفعت أيا".

وذكر سيبويه عن الخليل أن قولهم : "أَيُّهُنَّ فلانة وأَيَّتُهُنَّ بمنزلة قول بعض العرب : كُلَّتُهُنَّ في كُلِّهِنَّ"[1].

وقد يجيء مثل هذا في أسماء مذكرة تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد كقولهم : زيد خير الرجال، وعمرو شرُّ الناس، وهند خَيْرُ النساء ودعدٌ شر النساءِ. وربما قالوا : خيرة وشرة.

ومما يشبه هذا : ضمير الأمر والشأن في المذكر والمؤنث كقولك : إنه زيد قائم، وإنه هند قائمة، ثم يؤنثون في المؤنث دون المذكر، فيقولون : إنها هند قائمة. قال الله عز وجل : (**فإنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ولكِنْ**)[2] على إضمار القصة، وقد أجاز بعضهم : إِنَّهَا زَيْدٌ قَائِمٌ"[3].

فاعرف ذلك.

هذا باب "أيّ" إذا كنت مستفهما[4] عن نكرة[5]

اعلم أن الأصل إذا قال القائل : رأيتُ رجلاً، أن يقول السائل : أَيَّ الرجلِ؟، لأن النكرة إذا أعيدت، عرفت بالألف واللام وأضمرت.

---

(1) قال سيبويه : "وسألت الخليل عن قولهم : أيتهن فلانة وأيهن فلانة فقال إذا قلت : أي فهو بمنزلة كل، لأن كلا مذكر يقع للمذكر والمؤنث، وهو أيضا بمنزلة بعض، فإذا قلت : أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم كما أن بعض العرب في ما زعم الخليل يقول كلتهن منطلقة" 1 401.

(2) من الآية (46) من سورة الحج (22) - وانظر القطع والائتناف 494.

(3) في شرح السيرافي "ولا يقال : إنها زيد قائم، ولا إنها خرج زيد على معنى إضمار القصة" 4 259.

(4) في الكتاب : "إذا كنت مستفهما بها".

(5) الكتاب 1 401 - شرح السيرافي 4 260.



يقول لك الرجل : سألت رجلا عن كذا وكذا، فتقول له : فما أجابك الرجل؟ فعُدل عن هذا تخفيفا إلى أن يؤتى "بأي" مفردا، وأعرب بإعراب الاسم المذكور ليعلم أن القصد إليه دون غيره، وهو في موضع خبر الابتداء، والابتداء محذوف، أو في[1] موضع ابتداء وخبره محذوف وتقديره : أَيًّا مَنْ ذَكَرْتَ؟. وكذلك الرفع والخفض كقولك : أَيٌّ مَنْ ذكرت؟ وأيٍ مَنْ ذكرت؟، فإذا وقعت "أيّ" على المعرفة، لم تجز الحكاية كما جازت في النكرة. والفصل بينهما أن المسألة عنهما على وجهين مختلفين، ففرقوا بينهما لذلك. فأما المسألة عن النكرة فإنماهي عن ذاتها لا عن صفتها.

فإن قال القائل : رأيتُ رجلاً، فقال السائل : أيًّا؟ وجب على المسئول أن يقول: زيدا أو عمراً، لأنه لا يَعْرِف الرجل عينًا.

وإذا قال : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّه، فالقائل، لم يورد ذلك إلا معتقدا أن المخاطب يعرفه، وقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف جماعة بأعيانهم اسم كل واحد منهم : عبد الله، فيحتاج إلى تخليص كل من ذكر منهم بالنعت، فإذا قال : أيُّ عَبْدُ اللَّه؟، فإنما سئل عن نعته فيقول المسئول : العطار أو البزّاز، كما يبتدئ المتكلم بمعرفة وينعته إذا خاف اللبس، ولا بد من ذكر عبد الله، لأن الجواب نعت ولا بد من ذكر المنعوت.

هذا باب "مَنْ" إذا كنتَ مستفهِمًا عن نَكِرَة[2]

القول في (حذف)[3] الاسم المنكور بعد "من" كالقول في حذفه بعد "أيّ"، إلاَّ أَنَّ (مَنْ) ضُمِّنَ لفظُه من علامات /255 دلائل إعراب المسئول عنه – وتثنيته وجمعه وتأنيثه– ما يدل عليه، وهذه العلامات، إنما تلحقها في الوقف وليست بإعراب لها لأنها مبنية على السكون، وإنما هي دلالة على المسئول عنه. وإنما أدخلوا الضمة على "من"، ولم يجز الوقف على الضمة لأنه لا يوقف على متحرك، ولم يجز أيضا

(1) في الأصل : "وفي".
(2) الكتاب 1/401 شرح السيرافي 4/263.
(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل.



ضمها إذا وصلوا، لأن "من" مبنية على السكون، فاحتاجوا إلى وصلها بالواو في الوقف ليتبين ما قصدوه من الدلالة على المسئول عنه وصار وصلها بالواو والياء والألف كوصل حرف الروي في قولك في القافية : الرَّجُلُو، والرَّجُلاَ، والرَّجُلِي. ولم يفعلوا هذا "بأيّ" في الوقف لأنه معرب جار مجرى زيد وفرس، ففعل به في الوقف ما فعل بهما.

وقولهم في تثنية المؤنث : "مَنْتَيْنِ" بتسكين النون، إنما كان ذلك لأن النون كانت في "من" ساكنة، وإنما حركتها في "منه" من أجل ما بعدها لأن هاء التأنيث لا تقع إلا بعد حرف متحرك.

وحركت النون في "منو" و "منى" لعلتين[1] :

إحداهما : قولك في النصب : "مَنَا"، لأن الألف لا تقع إلا بعد مفتوح فلما حُرِّكت في النصب، حركت في الرفع والخفض ليكون المجرى واحدا.

والعلة الأخرى : أن الياء والواو خفيتان، فحرك ما قبلهما ليظهرا ويثبتا. وإن شئت قلت[2] : أدخلوا الضمة والكسرة والفتحة أولا، كما يدخلونها في "أي" وتبعتها الحروف لما تقدم من العلة في ذلك.

وأما "منتين"، فسكنوا النون لأنهم بنوها مع التاء كما قالوا : منت، وبنت، وأخت، وحركوها في الواحد لخفاء الهاء ومضارعتها الألف، ففتحوا ما قبلها كما يفتح ما قبل الألف.

وأنشد سيبويه في جمع "مَنْ" في الوصل ضرورة[3] :

---

(1) انظر المقتضب 2/305.
قال أبو العباس : "فأما قولك : منو ومنى فإنما حركت معهما النون - لعلتين : إحداهما : قولك في النصب "منا" لأن الألف لا تقع إلا بعد مفتوح.. والعلة الأخرى أن الياء والواو خفيتان، فإذا جعلت قبل كل واحد منهما الحركة التي هي منها ظهرتا وتبينتا" وانظر شرح السيرافي 4/266.

(2) قال السيرافي : "والذي عندي أنهم أدخلوا الضمة والكسرة..." 4/267.

(3) هو سمير بن الحارث الضبي في نوادر أبي زيد وشرح ابن السيرافي والخزانة واللسان (حسد) (أنس) ويقال شمير بالشين المعجمة، ويروى لتأبط شرا.



600 - أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا : الجِنُّ قُلْتُ : عِمُوا ظَلاَماً[1]

قال الزجاج : كأنه وقف على "مَنُون" وسكت عندها ثم ابتدأ.

وللشاعر أن يجرى الكلام في الوصل مجراه في الوقف.

وهذا الشعر ينسب إلى سُمَير بن الحارث، وبعضهم يرويه : (عموا صباحا) وهو غلط لأن هذا البيت من قصيدة قافيتها الميم، وهي مشهورة[2].

هذا باب مالا يحسن فيه "مَنْ" كما حَسُنَ[3] في ما قبله[4]

قد تقدم أن المسألة عن المعرفة لا تكون باسم واحد، كما كانت عن النكرة في قولك : أَيًّا وَمَنًّا، وذكرت الفصل بين المعرفة، والنكرة.

وحكى سيبويه أنه سمع من العرب من يقال له : "ذَهَبَ مَعَهُم، فيقول : مَعَ منينْ؟"[5]، وإنما جاز هذا لأن المتكلم بنى أمر المخاطب على أنه عارف بالاسم

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1/402 – نوادر أبي زيد 123 – المقتضب 2/306 – شرح السيرافي 4/267 – شرح ابن السيرافي 2/183 – الخصائص 1/129 – ما يجوز للشاعر في الضرورة 215 – شرح المفصل 4/16 – أوضح المسالك 3/231 – شرح ابن عقيل 4/88 – حاشية الصبان 4/90 – الخزانة 6/167 – المقاصد النحوية 4/498 – اللسان (حسد) 3/149 – (أنس) 6/12 (سرا) 14/378 – وروى في الخصائص وضرائر القزاز والخزانة (أتواناري فقلت منون قالوا سراة الجن). قال الأعلم : "الشاهد فيه : منون أنتم، وجمعه لمن في الأصل وإنما يجمع في الوقف وجاز ذلك ضرورة".
قال ابن جني : "فإن قلت في الوقف إنما يكون (منون) ساكن النون، وأنت في البيت قد حركته فهذا إذن ليس على نية الوصل، فالجواب أنه لما أجراه في الوصل على حدة في الوقف، فأثبت الواو والنون، التقيا ساكنين، فاضطر حينئذ إلى أن حرك النون لإقامة الوزن، فهذه الحركة إذن إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف، وإنما اضطر إليها في الوصل".
الخصائص 1/129.

(2) انظر القصيدة على الحاء في الخزانة 6/177.
قال البغدادي : "والشعر الذي على قافية الميم ينسب إلى شمير بن الحارث، وينسب إلي تأبط شرا. وأما الشعر الذي على قافية الحاء فلا أعلم خلافا في أنه لجذع بن سنان الغساني، وهو شاعر جاهلي قديم 6/179.

(3) كذا في السيرافي وفي الكتاب : "كما يحسن".

(4) الكتاب 1/403 – شرح السيرافي 4/267.

(5) قال سيبويه : "وقد سمعنا من العرب من يقال له : ذهبنا معهم فيقول مع منين؟ وقد رأيته، فيقول : منا، أو رايت منا" 1/403.



المكنى عنه، ولم يكن عارفا به، فأورد مسألته على غير ما ذكره المتكلم، فكأن السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يقول فيه : (ذَهَبَ مَعَ رِجَالٍ)، فلما غلط المتكلم في توهمه، وعلم المخاطب أنه معرفة[1] رَدَّهُ المخاطب إلى الحق في حال تيقنه[2] أنه غير عالم بمن ذكره، وسأل عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به، وقد يأتي الجواب على غير لفظ السؤال، وقد تقدم ذكره. /256

بابُ اختلاف العَرَب في الاسْم العَلَم[3] إذا اسْتُفْهِمْتَ عنه "بِمَنْ"[4]

اعلم أن أهل الحجاز يحكون كلام المتكلم في الاسم العلم رفعا كان أو نصبا أو خفضا لئلا يتوهم المسئول أنه سئل عن غير الذي ذكره، وموضع المنصوب والمخفوض في : مَنْ زَيْدًا؟ أو مَنْ زَيْدٌ؟ رفع على خبر مَنْ، كما أن قولهم : (دَعْنَا مَنْ تَمْرَتَانِ) في موضع خفض. وإنما يختار أهل الحجاز الحكاية في الأسماء الأعلام دون غيرها، لأن أكثر ما يخبر عن الناس بها في جميع صفاتهم وأحوالهم. والاسم العلم إذا ذكر، فكأنه مشتمل على تعريف جميع ما فيه من صفاته المعروفة، وإنما ينعت إذا زاحمه غيره في لفظه ليَبِينَ من غيره. فإذا لم يكن الاسم علما، أجري على القياس، ورفع على الابتداء والخبر، وإنما وجب رفع العلم إذا نعت أو عطف عليه لأن السائل محتذ على كلام المتكلم فحكايته - لذكر العطف والنعت - تُغنيه عن حكايته لإعرابه، وإنما جازت الحكاية "بمن"، ولم تجز "بأي" في الأسماء الأعلام لعلتين :

- إحداهما : أن السؤال بمن عن من يعقل أكثر من السؤال "بأي"، وما كثر استعماله فهم أَشَدُّ تغييرا له.

- والعلة الأخرى : أن "أيا" معربة، فإذا سألوا بها، فلا بد من رفعها فإذا فعلوا ذلك أتبعوها لفظ الاسم العلم على ما يوجبه القياس.

---

(1) في شرح السيرافي : "يعرفه".

(2) في شرح أبي سعيد : "في حال نفسه" 4/ 269.

(3) في الكتاب : "في الاسم المعروف الغالب" وكذا في السيرافي.

(4) الكتاب 1/ 403 - شرح السيرافي 4/ 270.



وحكى المبرد في المقتضب عن يونس أنه كان يجيز الحكاية في جميع المعارف[1].

والذي حكاه سيبويه عن يونس في الباب : "إذا قال رجل : رأيت زيدا وعمرا، أو زيدا وأخاه، أو : زيداً أَخَا عَمْرٍو، فالرفع يرده إلى الأصل والقياس كما يرد : ما زيد منطلق إلى القياس[2].

ولا أدري من أين للمبرد هذه الحكاية عن يونس؟.

هذا بابُ (مَنْ)[3] إذا أَرَدْتَ أن يُضَافَ لك مَنْ تَسْأَلُ عَنْهُ[4]

اعلم أَنَّ الإنسان قد يحتاج إلى معرفة نَسَبِ من يذكر له إذا عُرِف ذاك الاسم لجماعة مختلفي الأنساب، فإذا سأل عنه وأورد لفظ المسألة مبهما[5] منسوبا، فاحتاج إلى ذكر اللفظ المبهم الذي يسئل به عن : أي الرجل الذي يراد معرفة نسبه، واحتاج إلى نسبته، وإلى الألف واللام.

فأما الاسم المبهم فهو "مَنْ" لأنها بها يسئل عن الرجل المنسوب إليه. وأما علامة النسبة، فَلِيُعْلَمَ أنه يُسْئل عنه منسوبا. ويجرى إعراب المبني على إعراب الاسم الذي ذكره المتكلم، إن قال : جاءني زيدٌ، قلت : "المنِيّ"، وهو مشتمل على كل من ينسب إلي "أب" ولا يحتاج في "المني" إلى ألف الاستفهام كما لم يحتج إليها في "مَنْ".

وإذا جعلت مكانها اسما منسوبا أدخلت ألف الاستفهام فقلت : أَالقُرَشِيُّ أم الثَّقفي؟.

---

(1) قال المبرد : "وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف ويرى بابها وباب الأعلام واحدا، وقد يجوز ما قال، وليس بالوجه، وإنما هو على قول من قيل له : عندي تمرتان، دعني من تمرتان، وقيل له : رأيت قرشيا، فقال : ليس بقرشيا - فهذا جائز وليس هو على الباب، وإنما تحكى الجمل نحو قلت : زيد منطلق، لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض" المقتضب 2 308 - 309 - وانظر شرح السيرافي 4 273.

(2) قال سيبويه : "وقال يونس إذا قال الرجل : رأيت زيداً وعمراً أو زيداً وأخاه، أو زيدا أخا عمرو فالرفع يرده إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما ترد ما زيد إلا منطلق إلى الأصل" 1 403.

(3) ما بين القوسين زيادة من الكتاب - مثبت في شرح السيرافي

(4) الكتاب 1 404 - شرح السيرافي 4 274.

(5) في الأصل : "منها" - وما أثبته من شرح السيرافي.



هذا بابُ إجرائهم صلَةَ "مَنْ" وَخَبَرَهَا[1] اذا عَنَيْتَ اثْنَيْن كَصلَةَ اللَّذَيْن، وإِذَا عَنَيْتَ جَمَاعَةً[2] كَصلَةَ الَّذينَ[3]

اعلم أنَّ لـ «مَنْ» لفظا ومعنى فأما لفظها : /257/ فواحد مذكر، فإذا رددت إليها ضميراً من صلتها أو خبرها أو غير ذلك، كان واحدا مذكرا على لفظها. عنيت واحدا أو جميعا أو مؤنثا أو مذكرا وان أردت أن يكون العائد اليها على معناها، فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى وقد مَثَّل سيبويه المسائل في ذلك وذكر الشواهد عليه.

وأنشد في ماحمل على المعنى للفرزدق :

601 ـ تعالَ فَإِنْ عاهَدْتَني لا تَخُونُني نَكُنْ مثْلَ مَنْ - يَاذِئْبُ - يَصْطَحِبَان[4]

يريد ب «مَنْ» نفسه والذئب[5]، فلذلك قال : يصطحبان، و«مَنْ» ههنا، نكرة و«يصطحبان» في موضع النعت، ولا يحسن أن تقدرها معرفة لئلا تحول بين الصلة والموصول بقوله : «ياذئب»، وليس من الصلة. والمعنى أنه وصف ذئبا طرقه ليلا وقد أوقد نارا في فلاة نزل بها، فدعاه الى طعامه وشرط على نفسه ان لم يخنه الذئب أن يكون صاحبه وقبل هذا البيت :

---

(1) في الكتاب : و«خبره» والكلمة ساقطة في ترجمة الباب عند السيرافي.

(2) في الكتاب : «جميعا».

(3) الكتاب 1 404 - شرح السيرافي 4 276.

(4) ديوانه 2 870 وبه (فإن واثقتني) الكتاب وشرح الأعلم 1 404 المقتضب (2 294 - 3 253) وبه (تعش) بدل (تعال) شرح النحاس 266 - شرح السيرافي 2 276 - شرح ابن السيرافي 2 84 - الخصائص 2 422 - شرح المفصل 2 132 - مغني اللبيب 2 529 - شرح شواهد المغني (2 536 - 829) - حاشية الصبان 1 153 - المقاصد النحوية 1 463.
قال الأعلم : «الشاهد فيه تثنية يصطحبان حملا على معنى من، لانها كناية عن اثنين فأخبر عنه وعن الذئب فجعله ونفسه بمنزلتهما في الاصطحاب».

(5) قال الفراء : «ثنى يصطحبان (وهوصلة من) لأنه نواه ونفسه ...» معاني القرآن 2 111.



وأَطلسُ عَسَّالُ وَمَا كَانَ صاحباً　　رفعت لِنَارِي موهناً فَأَتَاني
فَقُلْتُ لَه لما تكشَّر ضاحكاً　　وقائمُ سيفي مِنْ يَدِي بِمَكَانِ[1]

تعال فان ..(البيت)[2]

وذكر بعض الكوفيين أنه اذا حمل (مَنْ) على المعنى لم يجز أن يرد الى اللفظ واذا حمل على اللفظ، جاز ان يرد الى المعنى[3] والذي يبطل ما قاله : قوله عز وجل : ﴿قد أَحْسَنَ اللهُ لَه رِزْقا﴾ بعد قوله : ﴿خَالدِينَ فِيهَا أبداً[4]﴾.

هذا بابُ إجرائهم "ذَا"[5] بمنزِلَة "الذي" ... وإجْرَائِهِم إيَّاهُ مَعَ بمنزِلَة اسمٍ واحدٍ[6].

قد اشتمل تفسير سيبويه للباب على وجهين مقدرين في «ماذا»[7].

فان قال قائل : هلا جعلت «ذا» زائدة وجعلت «ما» للاستفهام وبمعنى «الذي» كما كانت قبل دخول «ذا»؟

فإن سيبويه أستدل على بُطلان هذا بشيئين[8]

---

(1) ديوان الفرزدق 1 870، وشرح شواهد المغني 2 536 وورد الأول في شرح الأعلم والثاني في شرح ابن السيرافي.

(2) القوسان من وضع المحقق.

(3) قال السيرافي بعد هذا «ولا فرق بينهما عندي» 4 277 .

(4) من الآية (11) من سورة الطلاق (65) والآية (ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا)

(5) في الكتاب ذا وحده – ورواية الأعلم والسيرافي واحدة.

(6) الكتاب 1 404 – 405 وقد تصرف الأعلم في ترجمة الباب بالتلخيص شرح السيرافي 4 279 .

(7) هما : «إجراؤهم ذا بمنزلة الذي في قولك : ماذا رأيت؟ فتقول : متاع حسن «وقال : «وأما إجراؤهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا «وهما تقديرا الرفع والنصب» الكتاب 1 405 . وانظر شرح السيرافي 4 270 – 280 .

(8) قال سيبويه : «فلو كان ذا لغوا لما قالت العرب : عما ذا تسأل. ولقالوا عم ذا تسأل؟ كأنهم قالوا : عما تسأل، ولكنهم جعلوا ماذا اسما واحدا كما جعلوا ما وان حرفا واحدا حين قالوا إنما، ومثل ذلك كأنما وحيثما» 1 405 .



أحدهما : أن «ذا» لو كانت زائدة، ثم قلنا ماذا تصنع كانت «ذا» في موضع نصب، ويكون على الحقيقة جوابه منصوبا[1]، فلما قال لبيد : -

602 ـ أَلاَ تَسْأَلاَنِ المرْءَ ماذا يُحَاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وباطِلُ؟[2]

فرفع قوله : أَنَحْبٌ وهو بدل «مما» عُلِمَ أَنَّ «مافي «موضع رفع وإذا كانت في موضع رفع، فهي مبتدأة، وخبرها «ذا»، ويحاول «: صلة «ذا»، وتقديره يحاوله. والنحب : النذر، وهو ما يوجبه الانسان على نفسه من فعل البر.

ومما احتج به سيبويه على أن «ما» و«ذا» جميعا بمعنى : «الذي» قول الشاعر[3] :

603 ـ دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ   ولَكِنْ بالمُغَيَّبِ نبئيني[4]

فالحرفان جميعا بمعنى «الذي»

فان قال قائل : هلا جعلت «ما» زائدة، وجعلت «ذا» وحدها بمعنى «الذي» كما قال الله عز وجل :﴿ وَمَاتِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى﴾[5].

---

(1) في الأصل : منسوبا وقد خلط الأعلم الوجهين.

(2) ديوانه 254 - الكتاب وشرح الأعلم 1 405 - معاني القرآن 1 139 - مجالس ثعلب 2 462 - شرح النحاس 267 - شرح السيرافي 4 280 - المسائل البغداديات 371 - شرح ابن السيرافي 2 41 - الجنى الداني 239 - شرح المفصل 3 149 مغني اللبيب 1 395 - أوضح المسالك 1 113 - شرح شواهد المغني (1 150 - 2 711) - الخزانة 2 252- 6 145) - المقاصد النحوية 1 440 - اللسان (ذو) 15 459 - (حول) 11 187 .

(3) نسب للمثقب العبدي في شرح شواهد المغني وأمالي اليزيدي، وهو في ديوانه 213 واسمه محمد بن ثعلبة من نكرة (الشعر والشعراء 1 395)
ونسب في المقاصد النحوية الى سحيم بن وثيل أو المثقب وفي اللسان (أبي) الى أبي حية النميري ونفى البغدادي هذه النسب، وقال محقق الكتاب انه من الخمسين 2 418.

(4) الكتاب وشرح الاعلم 1 405 - شرح النحاس 267 - أمالي اليزيدي 111 - شرح السيرافي 4 282 - الجنى الداني 241 - مغني اللبيب (1 396 - 397) - شرح شواهد المغني 2 191 - الخزانة 6 142 - المقاصد النحوية 1 477 - اللسان (أبي) 14 12 - وقصيدة الشاهد في الشعر والشعراء 1 395 .
ووردت القصيدة في المفضليات 287 - ولم يذكر البيت الشاهد فيها .

(5) الآية (17) من سورة طه (20) - قال مكي بن أبي طالب : «وتلك عند الزجاج بمعنى التي وبيمينك صلتها، وهي عند الفراء بمعنى هذه وهذه وتلك عنده تحتاجان الى صلة كالتي - وذكر قطرب عن ابن عباس أن تلك بمعنى هذه، وما في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها الخبر، ومعنى الاستفهام في هذه : التنبيه» مشكل إعراب القرآن 2 65 - وانظر معاني الفراء 2 177 - والانصاف 2 717.



«فتلك» بمعنى «التي» و«يمينك» صلة لها؟

فالجواب : أن «تلك» و «هذا» و«ذاك» وماجرى مجراها من أسماء الإشارة لايكُنّ عند البصريين (بمعنى)[1] الذي وأخواتها[2]، /258 إلا «ذا» وحدها، إذا وصلت «بما» قبلها[3] فلما كانت «ذا» لا تكون بمنزلة «الذي» حتى تكون قبلها «ما»، لم يجز أن تكون «ما» زائدة، إذ كان اخراجها من الكلام يبطل المعنى المقصود «بذا» و﴿مَاتِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ عندهم في موضع الحال، كأنه قال : وما تلك مستقرة بيمينك ؟

هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام[4]

جعل سيبويه في هذا الباب الإنكار على وجهين :

أحدهما : أن تنكر كون ماذكر كونه وتكذب به وتبطله، كرجل قال لك : أتاك زيد، وزيد ممتنع إتيانه عندك، فتنكره لبطلانه عندك، فهذا معنى قولك :

«إذَا أَنْكَرْتَ أَنْ تُثْبِتَ[5] رَأْيَهُ عَلَى مَاذَكَرَ».

والوجه الآخر : أن يقول : أتاك زَيْدٌ، وزيد من عَادَتِهِ إِتيانُك، فتنكر أن يكون ذلك على غير ماقال، كما يقول القائل في ما يرد عليه من الكلام إذا لم يشك فيه. ومن شك في هذا، ومن أنكره، على وجه التعجب والإنكار، لذكر مثله مما لا يشك في كونه، وهذا معنى قوله : «أو تُنْكِرُ[6] أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ على خِلَافِ مَا ذَكَر».

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل - صوابه من السيرافي.

(2) «ذهب الكوفيون الى ان هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة نحو هذا، قال ذاك زيد، أي الذي قال ذاك زيد، وذهب البصريون الى أنه لا يكون بمعنى الذي، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة»

انظر حجج كل فريق الإنصاف 2 717 - وشرح السيرافي 4 282 .

(3) في شرح السيرافي : «اذا كان قبلها ما».

(4) الكتاب 1 406 - شرح السيرافي 4 284 .

(5) في الأصل : «يثبت» بالياء وصوابه من الكتاب.

(6) في الكتاب : «وأنكرت»، ورواية الأعلم مطابقة لما في الطبعة المحققة 2 419 والسيرافي.



والعلامة التي للانكار على لفظين : أحدهما : حرف ساكن من حروف المد واللين يلحق آخر اللفظ فيتبع حركته وإن كان آخراللفظ ساكنا، حرك لاجتماع الساكنين[1]، فان كان الحرف الساكن مما لايحرك، فإنك تدخل عليه مثله في التقدير، ثم تحذف الأول لاجتماع الساكنين، فإذا قال : رايت المثنى : قلت المثنّاه؟ . وان قال : مررت بالقاضي، قلت : القاضيه؟،

واذا قلت : زيد يغزو، قلت : أَزَيْدٌ يَغْزُوه؟

والعلامة الأخرى : أن يترك لفظ المتكلم على حاله ويؤتى بالعلامة منفصلة، فيقال : أعمرونيه؟ أو أَزَيْدَ نيه؟[2]

وقد ذكر سيبويه علته[3] .

والحرف المزيد «أَنْ» ثم زيد على «أن» ما يزاد على التنوين من حرف ساكن في التقدير، فيكسر لاجتماع الساكنين وتلحقه الهاء في الوقف لبيان - العلامة.

هذا بابُ (إعرابِ)[4] الأفْعَالِ المضارِعَة (للأسْمَاء) (4)[5]

قد بيّن سيبويه سبب إعراب رفع الفعل ونصبه بما أغنى عن تفسيره.

واعلم أن ماكان من أفعال الظن والخوف، فانه يجوز أن تقع على (أَنَّ) الثقيلة وعلى (أَنْ) الخفيفة. وماكان من أفعال الإيجاب انفرد بالمشددة، وما كان لغير الإيجاب انفرد بالمخففة، فلما كانت، أنّ » وأَنْ» تجتمعان في كثير من الكلام - ومعناهما واحد في دلالتهما على المصدر، ولفظهما سواء -- حمل نصب الفعل «بأَنْ» على نصب الاسم «بإنَّ».

---

(1) قال سيبويه : «فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها الذي ليس بينه وبينها شيء فان كان مضموما، فهي واو، وان كان مكسورا فهي ياء، وان كان مفتوحا فهي ألف، وان كان ساكنا تحرك لئلا يسكن حرفان فيتحرك كما يتحرك في الألف واللام الساكن مكسورا ثم تكون الزيادة تابعة له» 1/ 406 وانظر شرح السيرافي 4/ 287.

(2) في الأصل : (أعمروانية أو زيدانيه) بالالف وكذا في شرح السيرافي وأثبت ما في الكتاب.

(3) قال سيبويه : «وصارت هذ ه الزيادة علما لهذا المعنى كعلم الندبة وتحركت النون لانها ساكنة، فلا يسكن حرفان. فان ذكر الاسم مجرورا جررته أو منصوبا نصبته أو مرفوعا رفعته ...» 1/ 406 .

(4) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب، طبعة بولاق. وما أورده الأعلم مناسب كما في الطبعة المحققة 3/ 5 ـ ولما في شرح السيرافي

(5) الكتاب 1/ 407 .



واما «لن» و«كي» و«اذن» فمحمولة على «أَنْ» في النصب لمشاركتها لها في الاستقبال. والدليل على ذلك أَنَّ «اذن» قد تدخل على الحال فيبطل النصب بها.

وذكر سيبويه عن الخليل في «لن» أَنَّ أصلها : «لاَ أَنْ»، وردعليه سيبويه بما ذكر في الباب[1].

ومما يدل على بطلانه، أنا إذا قلنا : (لَنْ أَضْرِبَ زَيْداً)، كان كلاما تاما لا يحتاج الى إضمار شيء. واذا قلنا : لاَ أَنْ أَضْرِبَ زَيْداً لم يتم به **/259** الكلام، لأَنَّ (أَنْ) وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ لا خبرله، وليس لفظ «لَنْ» وفقا للفظ «لاَ أَنْ»، ولا معناها كمعناها، فما الذي أوجب أنها هي؟

فإن قال قائل : إذا زعمتم أَنَّ : «لَنْ» و«كَيْ» و«إِذن»، اذا حُمِلَتْ على «أَنْ» في نصبهن لاشتراكهن في الاستقبال، فَهَلاَّ نصبتم فعل الأمر[2]. والنهي والمجازاة وهن مستقبلات؟

قيل له : أَمَّا لام الأمر، فما بعدها جزم، لانه بمعنى الأمر المبني على السكون، فلمضارعته له، ودخوله في معناه حمل على اعراب لفظه كلفظ البناء وحمل النهي على الأمر، لأنه نقيضه، والأمر مبني، كما جزم الفعل بلم، لأنه نقيض الماضي والماضي مبنى.

وأما المجازاة فجزمت لانها شرط وجواب، فطالت، واختاروا لها أخف الإعراب وهو الجزم لطولها.

---

(1) الكتاب 1 407.

(2) قال سيبويه : «فاما الخليل فزعم أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون وي لامه .. ولوكان على ما يقول الخليل لما قلت . أما زيد فلن أضرب لان هذا اسم، والفعل صلة فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له» 1 407.

- قال المرادي : «اختلف النحويون في لن، فذهب سيبويه والجمهور الى أنها بسيطة، وذهب الخليل والكسائي الى أنها مركبة وأصلها لا أن، حذفت همزة أن تخفيفا، ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ...» الجنى الداني 271 وانظر رده على الخليل.

وانظر أيضا مغني اللبيب 1 374.



هذا بابُ الحُرُوفِ التي تُضْمَرُ فِيهَا «أَنْ»[1]

ذكر سيبويه في هذاالباب أن «كي» قد تكون بمنزلة اللام فتنتصب بإضمار «أَنْ»[2] ، واستدل على ذلك بقولهم : كَيْمَه كما يقولون لِمهْ[3] ولو لم تكن بمنزلة اللام لثبتت الألف في «ما» لانها لا تسقط الا اذا كانت «ما» في موضع خفض، واتصل بها الخافض في الاستفهام.

ولام الجحد عند سيبويه : بمنزلة «كي» في اضمار «أن» بعدها، وبينهما فصل في إظهار «أن» بعدهما، فاستحسن ظهورها بعد لام «كي» ولم يجز ظهورها بعد لام الجحد، وانما قبح ظهورها بعد لام الجحد لأنها نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، وهو «السين» و«سوف»، فإذا قلنا : «ماكان زيد ليخرج»، فهو قبل الجحد : «كان زيدٌ سَوْفَ يَخْرُجُ «أو» سَيَخْرُجُ»، فاذا قلنا : «ماكان زيد لأَنْ يَخْرُجَ»، باظهار «أَنْ» فكأنما جعلنا مقابل : «كَانَ سَوْفَ يَخْرُجُ» «و» سَيَخْرُجُ اسما فكرهوا «أَنْ» لذلك.

وقال الكوفيون : لام الجحد هي العاملة بنفسها[4]، وأجازوا تقديم المفعول كقولك : ماكُنْتُ زيداً لأَضْرِبَ.

---

(1) الكتاب 1 407 – شرح السيرافي 4 295 .

(2) قال سيبويه : بعد ترجمة الباب : «وذلك اللام التي في قولك : جئتك لتفعل، وحتى وذلك قولك تكلم حتى أجيبك، فانما انتصب هذا بأَنْ، وأَنْ ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا. لان اللام وحتى انما تعملان في الأسماء فتجريان، وليستا من الحروف التي تضاف الى الافعال فاذا أضمرت ان حسن الكلام، لان أن ويفعل بمنزلة اسم واحد» الكتاب 1 407 .

(3) قال : «وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى وذلك أنهم يقولون كيمه في الاستفهام فيعملونها في الاسماء كما قالوا : حتى مه وحتى متى، فمن قال : كيمه فانه يضمر أن بعدها ...» 1 408 .

(4) قال ابن الانباري : «ذهب الكوفيون إلى أنَّ لام الجحد هي الناصبة بنفسها . ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد نحو : ماكان زيد لان يدخل دارك، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها نحو ما كان زيد دارك ليدخل.

وذهب البصريون الى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها . ولايجوز إظهار ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها الانصاف. 2 593 – وانظر الخزانة 8 579 وشرح السيرافي 295 إلى 300.



وأنشدوا[1] :

604 - لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو ولَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا ماكُنْتُ حَيًّا لأَسْمَعَا[2]

ومثل هذا لا يجوز عند البصريين، لان «أن» بعد اللام مضمرة وما بعدها من صلتها (...)[3] إذا تقدم عندهم بإضمار فعل دل عليه وما بعده.

هذا بابُ ما يعملُ في الأَفْعَال فَيَجْزِمُهَا[4]

ذكر سيبويه أن الجازم قد يجوز حذفه في الشعر وإعماله مضمرا[5] - واحتج لذلك بقول الشاعر [6] :

605 - مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ[7]

أراد : لِتَفْدِ نَفْسَكَ.

وكان المبرد ينكر البيت، ويزعم أنه باطل[8].

---

(1) لم أقف عليه، وقال البغدادي : لم أقف على تتمته ولا على قائله والله أعلم

(2) ليس من شواهد الكتاب - وقد ورد في شرح السيرافي 4 300 - والانصاف 2 593 - وشرح المفصل 7 29 - والخزانة 8 578 - ويروى (لقد وعدتني أم عمرو..)
الشاهد فيه على أن مقالتها مفعول مقدم لأسمع وعند البصريين منصوب بفعل تفسيره المذكور. والتقدير : ما كنت أسمع مقالتها.

(3) مطموس في الأصل.

(4) الكتاب 1 408 (وذلك لم ولما واللام التي في الأمر) شرح السيرافي 4 301.

(5) قال سيبويه : واعلم ان هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بأنْ اذا عملت مضمرة 1 408.

(6) نسب إلى أبي طالب وحسان بن ثابت والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم قال البغدادي : والبيت لا يعرف قائله.

(7) الكتاب وشرح الأعلم 1 408 - المقتضب 2 130 - شرح النحاس 268 شرح السيرافي 4 301 - مايجوز للشاعر في الضرورة 125 - الانصاف 2 530 - الجني الداني 113 - شرح المفصل 7 35 - مغني اللبيب (1 227 - 1 840) - حاشية الصبان 4 5 - شرح شواهد المغني 2 597 - الخزانة 11 9.

قال الأعلم : «الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله تفد، والمعنى لتفد نفسك. وهذا من أقبح الضرورة لان الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر، وقد قيل هو مرفوع حذفت لامه ضرورة، واكتفي بالكسر منها، وهذا أسهل في الضرورة وأقرب...»

(8) قال المبرد : «فلا أرى ذلك على ماقالوا لان عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه» المقتضب 2 131.



وذكر عن المازني أنه قال : يجوز أن يكون الشاعر أراد تفدي نفسك على الخبر ولكنه حذف الياء كما حذفوا من (دوامي الأيد)[1].

وأجود من هذا الاستشهاد خط المصحف، وقراءة من قرأ :

﴿مَاكُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾[2] [3]

وأنشد /260 لمتمم بن نويرة :

606 - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِينِي

لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[4]

أراد ليَبْكِ وأجاز المبرد هذا البيت[5] على أن يعطف (أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى) على معنى «فاخْمُشِي» ، وقدره مجزوما باللام، فكانه قال : «فلتخمشي حر الوجه أو تبك» ومعنى فاخمشي : فاخدشي، ويجوز فاخْمِشي بكسر الميم.

ومثل هذا في الحمل على المعنى قول الآخر[6].

---

(1) قال السيرافي : «وقد ذكر أبو بكر عن أبي عسل بن ذكوان عن أبي عثمان المازني أن الشاعر يجوز أن يكون أراد : تفدى على الخبر ولكنه حذف الياء كما حذفوا من دوامي الأيد.. يريد الأيدي 4 304.

(2) مابين القوسين مطموس في الاصل.

(3) من الآية (64) من سورة الكهف (18) - وانظر القطع والائتناف 449 - ومعاني القران 2 155 قال الفراء (أي هذا الذي كنا نبغي)

(4) شعر متمم 84 الكتاب وشرح الاعلم 1 409 (لتمم) - المقتضب 2 130 - شرح النحاس 268 - شرح السيرافي 4 302 المسائل البغداديات 467 شرح ابن السيرافي 2 98 - الإنصاف 2 532 - شرح المفصل 7 60 - مغني اللبيب 1 597 - شرح شواهده 2 599 - اللسان (بغض) 7 121 قال الأعلم : «الشاهد فيه جزم يبكي على اضمار الامر ويجوز أن يكون محمولا على معنى فاخمشي لانه في معنى لتخمشي وهذا أحسن من الأول»

(5) قال المبرد «ولكن بيت متمم حمل على المعنى، لانه اذا قال : فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي. فعطف الثاني على الأول «المقتضب 2 130 وقال ابن هشام» فهو على قبحه جائز» المغني 1 297.

(6) هو الأعشى في الكتاب زاد الأعلم : ويروى للحطيئة واليه نسبه السيرافي. ونسبه محقق أوضح المسالك الى دثار بن حبة النمري، ونسبه القالي للفرزدق، ونسبه قوم الى ربيعة بن جشم وهو في اللسان (ندى) لدثار بن شيبان النمري - قال محقق مجالس ثعلب : والصواب أنه لدثار.



607 - فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فإِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[1].

كأنه قال : لتَدْعِي ولاَ أَدْعُ.

واعلم أن (لما) معناها (لم)، وجزمها كجزمها، الا أنها تزيد على ((لم) بتطويل زمان، تقول : نَدِمَ زَيْدٌ ولم تنفعه النَّدَامَةَ أي : ما نفعته عقب ندمه وان قال : ولما تَنْفَعْهُ الندامة. أي إلى وقته وما بين (لم) و(لما) كمابين «فَعَلَ» و«قَدْ فَعَلَ» «فلم» نفى فعل، «ولما» نفي قَدْ فَعَلَ تقول : جاءني زيد، فيقول الراد : لم يجيء، ويقول : جاء زيد وقد أَعْتَمَ، فيقول : جاء زَيْدٌ ولما يُعْتِمِ و(قد) و(لما) جميعا في موضع الحال من زيد. فلو قال : ولم يعتم، لم يحسن كحسن و«لما يعتم»، ومن أجل زمان «قَدْ» و«لَمَّا»، جاز حذف الفعل منهما، كقولك : ندم زيد وقد نفعته الندامة وندم غيره ولما.

وتقول في «قد» : (أَزِف الشُّخُوصُ ....وكَأَنْ قَدْ)

قال النابغة :

608 - لَمَّا تَزِلْ بِرِحَالِنا وَكَأَنْ قَدْ[2]

أي : قد زالت.

---

(1) ملحقات ديوان الأعشى 260 - الكتاب وشرح الأعلم 1 426 بهما (أدعو إنّ) مجالس ثعلب 2 456 - شرح النحاس 279 - أمالي القالي 2 90 شرح السيرافي 4 303 - 4 368 - مايجوز للشاعر في الضرورة 126 - الانصاف 1 251 - الرد على النحاة 128 - مغني اللبيب 2 519 - اوضح المسالك 3 177 - شرح ابن عقيل 2 126 - شرح شواهد المغنى 2 827 - حاشية الصبان 3 307 اللسان (ندى) 5 316.

وسيكرره الاعلم ص 896 بنفس الرقم.

(2) ليس من شواهد الكتاب - ديوان النابغة 30 - من قصيدته في المتجردة وصدره : (أزف الترحل غير أن ركابنا) - شرح السيرافي 4 305 - الخصائص (2 361 - 3 131) - الجنى الداني (146 - 260) . وبه (قدنْ) - شرح شواهد المغني 2 764 - الخزانة 7 197 - المقاصد النحوية (1 80 - 2 314) البغدادي : «أنشده على أن (قدْ) كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.

هذا بابُ وَجْه دُخُول الرَّفْع في هَذه الأَفْعَالِ المُضَارِعَة الأَسْمَاءَ[1] [2].

مذهب سيبويه أن الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم، وهو عنده سبب رفعه لأن وقوعه موقع الاسم عامل غير لفظي فمنزلته منزلة الابتداء في أنه عامل غير لفظي لا في أنه واقع يرتفع بالابتداء[3] ورأى أفعالا ترتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم، فبين أن تلك المواضع في الأصل تقع فيها الأسماء، وأنه عرض فيه معانٍ اختاروا من أجلها لزوم الفعل وترك الأصل. فمن تلك المواضع : هَلاَّ يقولُ زيدٌ ذَاكَ، والأصل: يقولُ زيدٌ ذَاكَ، ثم قال قائل : لا يقول زيد ذاك، فينفي ثم يقول فيحضض السامع على القول فيجعل مكان «لا :» «هلاَّ»..

ولما كانت «هَلاَّ» وأخواتها للتحضيض، ومعناهن معنى الأمر- ذكر الفعل لئلا يزول معنى التحضيض والأمر، والموضع موضع الابتداء.

(ومثل ذلك : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا. «مَا» : مبتدأة، وَ«أَحْسَنَ» : فعل ماض في موضع الخبر، وخبر الابتداء في تقديم الاسم لأنه شيء هو المبتدأ.

ونحن لا نقول : ما مُحْسِنٌ زَيْدًا، لأنَّ، أحسن «فعل ماض يدل على استقرار يحسن فيه الذي - باستقراره فيه- يستحق التعجب، و«مُحْسِنٌ» لايدل على ذلك.

وقوله : «ائتني بَعْدَ ما تُفرغُ» [4]

---

(1) في الكتاب : «للأسماء» - وكذا في السيرافي .

(2) الكتاب 1 409 - شرح السيرافي 4 307 .

(3) قال سيبويه : «اعلم انها اذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرورأو منصوب فانها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها».
الكتاب 1 409 - وانظر شرح السيرافي 4 309 .
وقال في الصفحة اللاحقة «ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب في الاسم ويجرها اذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم 1 410.

(4) الكتاب 1 410 .



«ما» موصولة بتفرغ، ويجوز وصلها بالابتداء والخبر كقولك :

«ائتني (بعد)[1] مازَيدٌ أَميرٌ»، قبلها الاسم والخبر، ويليها الفعل فلذلك لم تنصب الفعل كما /**261** تنصبه «أن» وإنما مَثَّلَهَا سيبويه «بالذي» في أنها لا تعمل شيئا كما يعمل «الذي»

وأما «كدت أفعل» وما أشبهه، فإنما لزموا فيه الفعل، لانه أُرِيدَ (به)[2] الدلالة بصيغة الفعل على زمانه ومداناته وقرب مواقعته.

فاذا قلت : كدت أفعل كذا، فلست بمخبر أنك فعلته ولا أنك عريت منه عُرْيَ من لم يَرُمْهُ، ولكنك رُمْتَهُ وتعاطيت أشياء منه[3] حتى لم يبق بينك وبينه إلا مواقعته لفعله، أو على حدِّ فعله. ولفظ : «كدت أفعل» ، أدل على حقيقة المعنى وأَخْصرُ في اللفظ.

ومثله : (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) ، ومعناه عسى زيدٌ القِيَامَ، إلا أن القيام لايدل على زمان محصل فلزموا اللفظ الذي يدل على زمان بعينه، واذا قلت : «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»[4].

ومعنى قوله : «فَتَرَكُوا الفِعْلَ حِينَ خَزَلُوا (أَنْ)[5] ولَمْ يَسْتَعْمِلُوا الاِسْمَ لِئَلاَّ ينقضوا هذا المعنى»[6].

أي : حذفوا «إن» في قولهم : جعل يقول، وأخذ يقول، ولم يستعملوا المصدر لئلا ينقضوا مقاربة الحال كما فعلوا في : «كاد يفعل» لان لفظ الفعل مجردا يدل على الحال ولا يدل عليه المصدر ومعنى «تَرَكُوا الفِعْلَ» أي : أَبْقَوْهُ[7] ولم يحذفوه.

---

(1) مطموس في الأصل – صوابه من شرح السيرافي .

(2) زيادة من شرح السيرافي

(3) في شرح السيرافي : «أسبابه «بدل» أشياء منه»

(4) تقدم تخريج المثل وتفسيره انظر النكت 149 – 827.

(5) زيادة من الكتاب

(6) الكتاب 1 410 .

(7) في الأصل : «بقوة».



هَذَا بَـــــابُ إِذَنْ[1]

مذهب سيبويه أن "إذن" هي العاملة الناصبة[2]، وذكر أن مذهب الخليل ذلك في ماسمعه هو منه، وذكر عن غيره عن الخليل أن (أنْ) بعدها مضمرة، واحتج عليه بما ذكره آخر الباب[3].

واعلم أنّ "إذن" تلغى من بين حروف النصب[4]. وجاز ذلك فيها لأنها جواب يكفى من بعض كلام المتكلم، كما تكفى "نعم" و "لا" من كلامه. يقول القائل : إنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ. فيجاب : إذَنْ أَزُورَكَ والمعنى : أزورك للشرط الذي شرطت، فنابت[5] "إذن" عن الشرط، وكفت من ذكره. ويقول : أزيد في الدار؟، فيقال له : نعم أو لا فينوب "نعم" و "لا" عن قوله : زيد في الدار، وما زيد في الدار، فلما كانت "إذن" جوابا، قويت في الابتداء لأن الجواب لايتقدمه كلام، ولما وسطت وأخرت، زايلها مذهب الجواب فبطل عملها.

وأنشد لابن عنمة[6] الضبي[7] :

---

(1) الكتاب 1 410ـ شرح السيرافي 4 311.

(2) قال سيبويه : "واعلم أن إذن إذا كانت جوابا، وكانت مبتدأة عملت في الفعل" 1 410 وانظر الجنى الداني 361.

(3) قال : "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال أنْ مضمرة بعد إذن. ولو كانت مما تضمر بعده، أن فكانت بمنزلة اللام، وحتى، لأضمرتها إذا قلت : عبد الله إذن يأتيك فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك لأن المعنى واحد" 1 412.

(4) قال سيبويه : "واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل، فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها ... وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت زيد حسبت أخوك" 1 411 ـ وانظر شرح السيرافي 4 316.

(5) في الأصل : "بانت".

(6) في الأصل : "ابن عمه".

(7) هو عبد الله بن عنمة بن حرثان الضبى جاهلى إسلامي شهد القادسية (الخزانة 8 472) نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم.

ونسب في اللسان : لسلام بن عوية الضبي. بعد رد النسة الاولى (سوا).



609 - أُرْدُدْ حِمَارَكَ لاَتُنْزَعْ سَوِيَّتُـــهُ   إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَـكْــرُوبُ[1]

فأعلم "إذن"، لأنها جواب مبتدإ، والمعنى : يرد إن لم ترده فنابت "إذن" عن هذا المعنى، وقدمت فأعملت. والسوية : البرذعة، وقيل هو شيء يكون تحت البرغة. والمكروب : المشدود بالكرب وهو الحبل.

وأنشد لكثير عزة :

610 - لَئِنْ عَادَ لِي عبدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا   وَأَمْكَنَنِي مِنْهَـا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَـا[2]

فالمعنى :"إذَن"، لأن الكلام معتمد على القسم، والمعنى :

والله لئن (عاد لي بمثلها لا أقيلها إذن)[3] **262/**. وعبد العزيز بن مروان أخو عبد الملك. والضمير في قوله : بمثلها يعود على مذكور قبل هذا البيت وهو قوله :

فَإِنّ ابن لَيْلَى نَالَنِي بِمَقَالَــةٍ   ولو سِرْتُ فِيهَا كنتُ ممن يُنِيلُهَـا[4]

فالضمير في قوله : بمثلها، يعود على : المقالة المذكورة في هذا البيت والمعنى : ممن ينيلهوها[5] أي : ينيله إياها، أي : ممن ينيلها ابن، أي ليلى. ومعنى لوسرت فيها : لو سرت في طلبها.

فإن قيل : كيف ينيله المقالة؟

فإنّ المعنى ينيله المقولة فيه، كقولك : الخلق في معنى المخلوق.

وباقي الباب مفهوم.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 411 - المفضليات 383 - المقتضب 2 10 - شرح النحاس 269 - شرح ابن السيرافي 2 100 - شرح الحماسة للأعلم 1 261 وبه (فازجر حمارك لايرتع بروضتنا) ورفع ما بعد إذن، وهي رواية الخزانة أيضا - شرح المفصل 7 16 - الخزانة 8 462 - اللسان - كرب) 713.
(إذن) 13 14 - (سوا) 14 416.
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب ما بعد إذن لأنها مبتدأة معتمد عليها والرفع جائز على إلغائها وتقدير الفعل واقعا للحال، لان حروف النصب لاتعمل إلا في ما خلص للاستقبال.

(2) ديوان كثير 2 78.
الكتاب وشرح الأعلم 1 412 - شرح النحاس 270 - شرح السيرافي 4 317 - المسائل البغداديات 236 - شرح ابن السيرافي 2 144 شرح المفصل 9 13 - حاشية الصبان 3 288 - أوضح المسالك 3 169 - شرح شواهد المغني 1 63 - الخزانة 8 473.
قال الأعلم : "الشاهد فيه إلغاء إذن ورفع لا أقيلها لاعتماده على القسم المقدر في أول الكلام".

(3) ما بين القوسين مطموس في الاصل، وصوابه من شرح الأعلم 1 412.

(4) ديوان كثير 2 78 - شرح السيرافي 4 317 - الخزانة 8 477.

(5) في الاصل : ينيلوها - وأثبت ما في شرح السيرافي.



بـــــاب حتـــــى[1]

مذهب سيبويه أن حتى من الحروف الخافضة[2]، وأنها إذا نصبت الفعل نصبته بإضمار "أَنْ" كاللام، لأن ما بعدها في الأسماء مخفوض إذا ـ كانت غاية، فلما وقع الفعل بعدها وكانت حروف الجر لاتعمل في الأفعال، أضمرت "أن" بعدها فنصبت الفعل، وكانت مع الفعل بمنزلة اسم تعمل فيه "حتى".

ومما يدل على أنها خافضة للأسماء دون أن يقدر بعدها "إلى" قولهم حتى مَ؟. وحتى مه؟، كما تقول : إلى مَ؟، وإلى مه؟، فسقطت الألف من "ما" كما تسقط مع سائر حروف الجر إذا دخلت عليها في الاستفهام.

واعلم أنَّ (أَنْ) لاتظهر بعد "حتى"، كما تظهر بعد "إلى" لأن (إلى) لاتدخل إلا على الأسماء، فألزموا (إلى) دخول (أن) لتظهر إسمية ما دخلت عليه، وقوة لزومها الخفض، ومن أجل ذلك حَسُنَ ظهور (أن) بعد اللام المكسورة، ولا يحسن ظهورها بعد حتى لأن عملها يبطل في أحواله فتدخل على الأسماء بمعنى حروف العطف. وتدخل على الأفعال في مواضع، فلاتعمل شيئاً[3]. وتكون كحروف الابتداء، فلم يكن لها قوة الخفض فمنعوها ـ من ظهور "أَنْ" بعدها ما أعطوه (إلى) لقوتها في الخفض.

واعلم أن رفع الفعل بعد "حتى" على وجوه : أصلها : وجه واحد في المعنى، وذلك أن يكون ما قبلها مُوجباً لما بعدها ومؤديا إليه. ولكن بما يوجبه ما قبلها

---

(1) في الأصل : ينيلها ـ وأثبت ما في شرح السيرافي.

(2) الكتاب 1 413ـ (هذا باب حتى) ـ شرح السيرافي 4 319 قال الكسائي : حتى لاتخفض. إنما تخفض بعدها إلى مضرة ومظهرة، وقال الفراء وأصحابه : "حتى" من عوامل الأفعال مجراها مجرى "كي" و "أنْ" وليس عملها لازما في الافعال... ثم لما خفضت الأسماء ـ لنيابتها عن إلى، وأنها إذا عملت في الاسم لم يكن لها معناها حين تعمل في الفعل".
شرح السيرافي 4 322.
وانظر معاني القرآن 1 132.

(3) قال السيرافي "وتدخل على الأفعال فتنصبها على غير وجه الغاية، وتدخل عليها العوامل ولاتعمل شيئا..." 4 324.



(فقد)[1] يجوز أن يكون عقيبا له، ومتصلا به، وقد يجوز أن يكون متصلا به، ولكن يكون موطأً مسهلا بالفعل الأول متى اختاره صاحبه أوقعه.

ومن هذا قوله : "لَقَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا مَا أُمْنَعُ"[2]، لأنّ السير مكّن له أن يدخلها كيف شاء في المستقبل.

وكذلك : "رَأَى مِنِّي عَامًا أَوَّلَ شيئاً حَتَّى لاَ أَسْتَطِيعُ أَنْ أُكَلِّمَهُ العَامَ بِشَيْءٍ"[3] - لأنَ الذي رأى منه العام الأول هو الذي أصاره في عامه إلى الضعف عن كلامه، وسائره محمول على ما ذكرنا. و "حتى" في رفع الفعل بمنزلة حروف الابتداء[4] وسبيلها في بطلان عملها في الفعل كسبيلها في بطلان عملها في الاسم إذا كانت عاطفة.

ومعنى تقدير سيبويه حَتَّى إِذَا رَفَعَتْ مَا بَعْدَهَا تَقْدِيرَ الفَاءِ[5] إنما أراد أن يشبه كون الفعل في ما مضى مع "حتى" بكونه مع "الفاء" في ما مضى، ولم يرد أن يوجب أن عمل (حتى) ومعناها، كعمل "الفاء" ومعناها لأن "الفاء"، لم يكن قيام زيد من أجل خروجه.

واحتج سيبويه على أن/**263** رفع الفعل بعد حتى كرفع الاسم بقول الفرزدق:

611 - فَيَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ[6]

---

(1) زيادة من شرح أبي سعيد (هامش الكتاب 1 413).

(2) الكتاب 1 413.

(3) الكتاب 1 413.

(4) قال سيبويه : "فحتى صارت ههنا "إذا" وما أشبهها من حروف الابتداء لأنها لم تجيء على معنى إلى أن، ولا معنى كي فخرجت من حروف - النصب" 1 413.

قال السيرافي : "وحتى رفع الفعل بمنزلة الواو والفاء وإذا وإنما وسائر حروف الابتداء".

(5) قال سيبويه : "واعلم أن حتى برفع الفعل بعدها على وجهين : تقول سرت حتى أدخلُها تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت سرت فأدخلها..." 1 413.

(6) ديوان الفرزدق 2 518 - وبه (فيا عجبي) - الكتاب وشرح الأعلم 1 413 - المقتضب 2 39 - شرح النحاس 271 - شرح السيرافي 4 320 - شرح المفصل 8 18 - مغني اللبيب 1 173 وبه (فواعجبا) شرح شواهد المغني 1 378 (فواعجبا) الخزانة 9 475.

قال الأعلم : "الشاهد فيه دخول حتى على جملة الابتداء دل هذا على أن الفعل يجوز أن يقطع بعدها فيرفع".



فرفع ما بعد حتى بالابتداء والخبر.

ومعنى البيت : أنه تعجب من مهاجاة جرير له، وكليب رهط جرير وهم لايقاومون في الشرب نهشلا ومجاشعا، وهم رهط الفرزدق.

وهذا كقوله :

99 - ولَكِنَّ نِصْفاً لَوْسَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُوعَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ[1]

فلم يرض أن يساب إلا من كان شريفا مثله. وفي البيت الأول استعظم لجرير أن يسابه وهو في الشرف دونه. والمعنى : فياعجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبني على تحقير كليب وتصغير شأنهم.

واحتج في رفع الفعل بعد حتى بقول حسان بن ثابت :

612 - يُغْشَوْنَ حَتَّى مَاتَهِرُّ كِلاَبُهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ[2]

فرفع ما بعد "حتى" على معنى : حتى أنهم لاتهر كلابهم، أي حتى هذه حالهم. والمعنى : أن هؤلاء القوم يكثر التردد عليهم والغشيان لهم طلبا لمعروفهم حتى إن كلابهم لاتنكر من أتاهم ولا تنبحه.

وقوله : "لايسألون عن السواد المقبل"، أي : قد عرفوا أن كل من يفد عليهم ويغشى فناءهم طالب لمعروف، فيستغنون عن السؤال عنه لمعرفتهم به. والسواد ههنا : الشخص، ويكون أيضا معظم القوم.

وأنشد أيضا - في اتصال الفعل بعد حتى بما قبلها كاتصاله بالفاء - لعلقمة ابن عبدة :

613 - تُرَادَ عَلَى دِمْنِ الحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفْ فَإِنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فَرُكُوبُ[3]

---

(1) تقدم تخريج الشاهد بنفس الرقم وهو للفرزدق.

(2) ديوان حسان 309 - الكتاب وشرح الأعلم 1 413 - شرح النحاس 271 شرح السيرافي 4 320 - شرح ابن السيرافي 2 69 (حتى لاتهر) دلائل الإعجاز 488 بروايتين الاولى مثل رواية النكت والثانية عجزه (ابدا ولايسألون من ذا المقبل) - مغني اللبيب (1 174 - 2 906) شرح شواهده 2 964 - حاشية الصبان 3 301.

(3) ديوان 132 من قصيدة في مدح الحارث بن جبلة الغساني - الكتاب (1 414 - 416) وبه (ترادى) وشرحه الاعلم في الموضع الاول - المفضليات 394 - المقتضب 2 38 - شرح النحاس 272 - شرح السيرافي 4 321 - شرح ابن السيرافي 2 71 - الخصائص 1 368 - شرح المفصل 6 50 - اللسان (ركب) 1 434 - (رحل) 11 280 (دمن 13 158) - (ندى) 15 318.



فاتصل الركوب بالرحلة هنا في ما مضى كاتصال الفعل بعد حتى بما قبلها في قولك : سرتُ حتى أدخلُها، أي : كان مني سير فدخول. يصف أنه سائر متعجل، فإذا عرض ناقته على دِمْنِ الحياض وهو ما بقي من الماء فيها فتغير لقلته، فإن عافته وامتنعت من شربه لم يقم عليها ولا نداها. والتندية : أن تشرب شيئا ثم تعف ثم تعاد إلى الشرب، ولكن يرحلها أي[1] يجعل الرحل عليها فيركبها، وقوله : "فإنَّ المُنَدَّى رحلةٌ"، أي : الذي يقوم لها مقام المُنَدَّى رحلة، كقولهم : "عتابُك السيْفُ".

هَذَا بابُ الرفع في ما اتصل بالأول كاتِّصَاله بالفاء وما انْتَصَبَ لأَنَّهُ غايةٌ. تقول سِرْتُ حتى أَدْخُلُهَا. وَقَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا[2].

اعتمد بهذا الباب ذكر ما قد كان بعد "حتى" متصلا بما قبلها، وذلك ما كان من المرفوع، وقد أوجبه ما قبله، وما كان من المنصوب غاية وهما[3] يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدهما، فاتصل المرفوع بما قبله كاتصال ما بعد "الفاء" بما قبله.

وكل فعل كان مبناه على الإيجاب فهو مما يرتفع به الفعل بعد "حتى" وإن اتصل به تشكك، كقولك : سارَ عَبْدُ الله حتى يدخلها وسار حتى يدخلُها، أُرَى وبلَغني وما أشبهه. ويجوز أن يكون ما قَبل "حتى" المرفوع /264 وما بعدها من أفعال الظن، لأن القلوب تنعقد على ذلك، وإن كان من فيه بعض عوارض الشك، كانعقادها على العلم واليقين، ويكون اللفظ عليه كما يكون ذلك في الخبر (و)[4] اليقين، وذلك قولك : أَظُنُّ عبدَ الله سار حتى يدخلَها. وكذلك إن كان مبنيُّ الكلام على الجحد وعقيبه إيجاب[5]، فهو كالإيجاب كقولك : "ما سرت إلا قليلا حتى

(1) في الأصل : "أن".
(2) الكتاب 1 /414- شرح السيرافي 326/4.
(3) في الأصل "مما".
(4) زيادة من السيرافي.
(5) في شرح السيرافي : "عقيبه استثناء يرده إلى الإيجاب" 331/4.



أدخلُها" ، لأنه بمعنى : "سرت قليلا حتى أدخلُها، والقليل (قد)[1] يؤدي (إلى)[1] الدخول كما يؤدي الكثير إليه.

وحكى سيبويه عن بعض النحويين أنهم لا يجيزون الرفع بعد "حتى" في ما لا يصلح فيه القلب، وضعف قولهم واحتج عليهم أيضا بأنه لا فرق بين قولنا : "كنتُ سرتُ حتى أدخُلُها"، وبين : "سرتُ مَرَّةَ الزمان حتى أدخُلُها"[2] لأنه يحسن فيه القلب، تقول : "سرت حتى أدخُلُها مرة في الزمان الأولِ".

وذكر سيبويه : "إنمَّا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا"، فأجاز الرفع والنصب في موضع، ولم يجزه[3] في موضع، وذلك أن "إنَّما" تكون على وجهين :

أحدهما : تحقير الشيء، والآخر: الاقتصار عليه.

فأما الاقتصار عليه : فَأَنْ تقول في رجل ادعي له شجاعة وكرم وغير ذلك : "إنما هو شجاع"، فعلى هذا الوجه ترفع الفعل بعد "حتى" لأنك قد أثبت قبلها فعلا يؤدي إلى ما بعدها.

وأما تحقير الشيء : فقولك لمن تحقر صنيعه : إنما تكلمت فسكت لم تعتد بكلامه. فعلى هذا الوجه نصب سيبويه : (إنما سرتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، لأنه لم يعتد بسيره سيراً، فصار بمنزلة المنفي وقبح الرفع، لأنك لم تجعل السير مؤديا إلى الدخول فيكون منقطعا بالدخول، ولا نصبتَ «يَدْخُلَ» فيكون غاية السير. وهذا معنى قول سيبويه "ليس في هذا اللفظِ دليلٌ على انقطاع السير"[4] يعني : إذا رفعت مع التحقير.

---

(1) زيادة من السيرافي.

قال سيبويه : "وتقول : كنت سرت حتى أدخلُها إذا لم تجعل الدخول غاية، وليس بين كنت سرت وبين سرت مرة في الزمان الأول حتى أدخلها شيء، وإنما ذا قول كان النحويون يقولونه، ويأخذونه بوجه ضعيف، يقولون إذا لم يجز القلب نصبا فيدخل عليهم قد سرت حتى أدخلها أن ينصبوا، وليس في الدنيا عربي يرفع سرت حتى أدخلها إلا وهو يرفع إذا قال قد سرتُ، وتقول : إنما سرت حتى أدخُلَها

(2) وحتى أدخُلَها إن جعلت الدخول غاية" 1/414- 415.

(3) في الأصل : "لم يجز".

(4) الكتاب 1/415.



واعلم أنك إذا قلت : (كَثُرَ مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، و(طالَ مَا سِرْتُ حتى أَدْخُلَهَا)، لم يجز فيه غير النصب لأنك لم تذكر فعلا يؤدي إلى الدخول، وإنما نفيت فعلا ولم تثبت فعلا آخر ولهذا نصب سيبويه بعد (قلَّ[1] ما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، ولما كان نفيا "لكثر ما سِرْتُ" كما أن "ماسرت" نفي لقوله : "سرتُ".

وقوله[2] بأنه قبيح أن تقول :"[3] قَلَّمَا سرت فأدخلُها.. كقبح ما سِرْتُ فإذاً أَنَا داخلٌ[4]". لأن الفاء تقتضي أن ما بعدها وقع عقب فعل اتصل به، وأنت قد نفيت ما قبل الفاء. ولو قلت "قَلَّ ما سرت فَأَدْخُلَهَا" فنصبت، كان جيدا للنفي، كما تقول: "ما أَتَيْتَنَا فَنُكْرِمَكَ". ولا يحسن : كَثُرَ ما سِرْتُ فأدخلَها"، لأنه موجب.

والذي يعتبر القلب بنصب[5]: "رُبَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا"، لأنه لا يحسن أن تقول : "سرت حتى أَدْخُلَهَا رُبَّما"، وطال ما وكَثُر ما.

ثم قال سيبويه : "فإن احتجوا - يعني في نصبها[6] - بأنه غَيْرُ سَيْرٍ وَاحِدٍ[7]"، فرد كلامهم بأنه يقال : "سرت غَيْرَ مَرَّةٍ حَتَّى أدخلُها"، وهذا يعرفونه[8]، لأنه يحسن في القلب، ومعناه معنى : "ربما سِرْتُ" /265/ و"طال ماسِرْتُ"، فأبطل احتجاجهم في النصب إذا تعلقوا بغير القلب.

وقوله : "ولَكِنَّهُمْ اعْتَزمُوا[9] على النَّصْب في ذَا كَمَا اعْتَزموا عَلَيْهِ في "قَدْ".

يريد أن نصب العرب لما ينصبونه من : "رُبَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا"، و"كنتُ سِرتُ أدخلها"، وغير ذلك، لم يكن من أجل قبح القلب، ولكن لأن كل ما يرفع بعد "حتى" يجوز فيه النصب على الغاية لأن ما بينهما متقارب في المعنى، لأن

---

(1) في شرح السيرافي : "أقل".
(2) في شرح السيرافي : "وقواه".
(3) في الاصل : "ما" - وصوابه من الكتاب.
(4) في الكتاب : «أدخل»
قال سيبويه : ألا ترى أنه قبيح أن تقول قلما سرت فأدخلها كما يقبح في ما سرت إذا أردت معنى فإذا أنا أدخل».
(5) في شرح السيرافي : "وقد تقدم الرد على من يعتبر القلب وهو ينصب".
(6) ما بين العارضتين من لفظ سيبويه - وهو مثبت في شرح السيرافي.
(7) الكتاب 415/1.
(8) في شرح السيرافي : "وهذا لا يدفعونه
(9) في الأصل : "اعترضوا".



"السير" ينقطع عند "الدخول" رفعت أو نصبت، فنصبه . لأنهم ذهبوا به مذهب الغاية.

ويجوز في الرفع كما جاز بعد : "قد سرتُ"، والنصب أيضا عنده جائز.

وقوله : "أَنَّ "أَسِيرُ" بِمَعْنَى[1] "سِرْتُ" إذا أَرَدْتَ "بأَسِيرُ" معنى "سِرْتُ" [2].

اعلم أن هذا إنما يستعمل إذا كان الفاعل قد عرف منه ذلك الفعل خلقا وطبعا، ولا ينكر[3] منه في المضي والاستقبال. ولا يكون لفعله مرة من الدهر، من ذلك ما أنشده لبعض السلوليين[4]:

614 ـ ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِـي فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ : لاَ يَعْنِينِـي[5].

يريد : "ولقد مررت"، ولم يرد أن ذلك كان منه مرة وأنه لا يعود إليه، وإنما أراد (أن)[6] (ذلك كان)[7] منه سجية أبدا يصف في البيت أنه يُكرم نفسه عن معارضة من سبه من اللئام برد الجواب عليه، لأن ذلك مما يغض منه.

ومثل هذا قول حاتم :

ـ وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا[8].

وقوله : (فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ : لا يعنيني) أي : أنزلته منزلة من لم يعنيني بالسب فلم أجبه.

---

(1) في الكتاب : "بمنزلة".

(2) الكتاب 1 416.

(3) في الأصل : "ولا ينظر" – وأثبت ما في شرح السيرافي.

(4) نسب في حواشي دلائل الإعجاز 206 – إلى شمر بن عمرو الحنفي وإليه نسب في الأصمعيات – ونسب لعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري 271 (عن أسطورة الأبيات الخمسين – من كتاب فصول ومقاولات في اللغة 127).

(5) الأصمعيات 137 – الكتاب وشرح الأعلم 416/1 – الكامل 80/3- شرح السيرافي (329/4-334) – الخصائص 330/3 – دلائل الإعجاز 206 – أوضح المسالك 6/3 – مغني اللبيب (138/1 – 561/2) شرح ابن عقيل 196/2 – شرح شواهد المغني (310/1 – 841/2) – حاشية الصبان (180/1 – 60/3) – الخزانة 357/1 – المقاصد النحوية 58/4.

قال الأعلم : "الشاهد في وضع أَمُرُّ موضع مررت على حد وقوع الفصل المستقبل بعد حتى في معنى الماضي لأنه لم يرد ماضيا منقطعا وإنما أراد أن هذا أمره ودأبه فجعل كالفعل الدائم".

(6) زيادة من الهامش.

(7) زيادة من تقدير المحقق وفي شرح السيرافي (أن ذلك منه...).

(8) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه، ص : 463 بنفس الرقم.



وقال الأخفش : "ما سرت حتى أدخلها"، معنى الرفع فيه صحيح إلا أن العرب لم ترفع في غير الواجب في باب "حتى"، ألا ترى أنك لو قلت : "ما سرتُ فأدخُلُها"، كان حسنا.

وغلط الأخفش، وذلك أن الدخول في "حتى" إذا رفع إنما يقع بالسير، فإذا نفى السير لم يكن دخول. وكأن الأخفش أراد أن "ما" تدخل[1] على قولك : (سرت حتى أدخُلُها) بعد وجوب الرفع فتنفي جملة الكلام، فلذلك رآه صحيحا في القياس، وإن كانت العرب لا تتكلم به.

هذا بابُ ما يَكُونُ العَمَلُ فيه من اثنين

وذلك قولك : سرت حتى يدخُلَها زَيْدٌ)[2] وكذلك : "سرت حتى يدخلُها ثَقَلِي".

قد تقدم أن رفع الفعل بعد حتى بإيجاب ما قبله له وتأديته إليه، فإذا – قلت : (سرت حتى أدخُلُها) جاز أن يدخلها أيضا من يتبعك ومن يسير بسيرك من أجيرٍ وصاحبٍ وثَقَلٍ ونحو ذلك لأنك تؤدى بسيرك إلى دخولهم إذا ساروا – معك كما تؤدى به إلى دخولك.

ومنع سيبويه جواز : "سرت حتى أدخُلُها وتطلُعُ الشمسُ"[3].

أما امتناع الرفع : فلأن السير لا يُؤَدّي إلى الطلوع، وأما امتناع النصب: فلأن "حتى" التي ترفع ما بعدها ليست هي التي تنصب الفعل، فبطل إضمارها، فإن أردت النصب ذكرت "حتى" قبل "تطلع" فجاز.

وأنشد لامرئ القيس : /266

615 – سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهمُ وَحَتَّى الجِيَادَ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[4]

---

(1) قال أبو سعيد "والذي عندي أن أبا الحسن أراد : "أن ما تدخل على..." 336/4.

(2) الكتاب : 416/1 – شرح السيرافي 316/4.

(3) قال سيبويه : "واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلُها وتطلعُ الشمس، لأن سيرك لا يكون سببا لطلوع الشمس ولا يؤديه" 417/1.

(4) ديوانه 165 وبه (مطوت بهم حتى...) الكتاب وشرح الأعلم 417/1 معاني القرآن 133/1 – المقتضب 39/2 – شرح النحاس 272 وبه (ركابهم) بدل (مطيهم) – شرح السيرافي 338/4 – (غزيهم) وهي رواية المسائل البغداديات 475 – شرح ابن السيرافي 60/2 – المقتصد 840/2 – شرح المفصل 144/5 – مغني اللبيب (172/1–174) شرح شواهد المغني 374/1 – حاشية الصبان 309/4 – اللسان (غزا) 124/15 (سطا) 284/10 – سيكرره الأعلم ص 1326.

قال الأعلم : "الشاهد فيه جعل حتى الثانية غير عاملة ودخلوها بعد – حتى الناصبة مكررة لأنها غيرها".



فنصب "تَكلّ" ولو رفع لجاز، ولكنه نصب ليريك جواز عطف "حتى" على "حتى" وهما مختلفان في النصب والرفع لأن الأولى[1]:

نصبت "تكلّ"، والثانية: بعدها مبتدأ وخبر، ولو وقع موقع المبتدأ فعل لكان مرفوعا. يصف أنه أطال السرى بهم حتى كلت إبلهم وانقطعت خيلهم حتى لم تحتج إلى أن تقاد بأرسان.

ومثل هذا قول زهير:

- حَتَّى يَؤُوبَ بِهَا عُوجاً مُعَطَّلَةً[2]

أي: قد عطلت من الأرسان وغيرها.

هذا باب الفاء[3]

اعلم أن "الفاء" في الأصل في جميع أماكنها عاطفة، وإن اختلفت معانيها، وقد يتناول العامل الشيئين بإعراب واحد على وجهين مختلفين، كقولك: "لو ترك زيد وعمرو لضربه"، وكذلك: "لو ترك أخواك لظلم أحدهما الآخر"، بلفظ "الترك" قد وقع عليهما وهما مختلفان، لأن - أحدهما ممنوع، والآخر ممنوع منه.

والعطف "بالفاء" على وجهين: أحدهما: عطف ظاهر، والآخر: عطف متأول.

فالعطف الظاهر: أن تدخل الثاني في إعراب الأول وفي معناه، ويجوز مكان ذلك: "ثم"[4].

وأما العطف المتأول المحمول على المعنى: فهو أن يكون ما قبل "الفاء" غير موجب، ويكون معلقا بما بعد "الفاء" شرطا على وجوه مختلفة أخرجت إلى التعبير وإضمار أن لتدل على تلك الوجوه.

---

(1) في الأصل: "الأول".

(2) شعر زهير - صنعة الأعلم 73.
وعجزه (تشكو الدوابر والأنساء والصفقا).
إنما أتى به الأعلم للتمثيل على كلال الإبل وتعطيل أرسانها.
ويؤوب منصوب بأن مضمرة بعد حتى.

(3) الكتاب 418/1 - شرح السيرفي 341/4.

(4) في شرح السيرافي: "ويكون حكمها حكم ثم".



فمن ذلك : "ما تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي"، بالنصب من وجهين:

أحدهما أن يكون الإتيان منفيا نفيا مطلقا، والحديث ممتنع من أجل عدم الإتيان، ولو وجد الاتيان لوجد الحديث.

الوجه الآخر معناه : "ما تأتيني أبدا إلا لم تُحَدِّثْني"، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك. فالإتيان المنفي هو الإتيان الذي معه الحديث.

فهذان الوجهان المقصودان في النصب هما معنا عطف "تحدثني" على "تأتيني" في الرفع. لأنه إذا رفع الفعلين، فليس أحدهما شرطا في الآخر. والرفع بعد "الفاء" على وجهين :

أحدهما : أن تعطف الثاني على الأول "بالفاء" كما تعطفه "بِثُمَّ" فيكون النفي مشتملا عليهما.

والوجه الآخر : أن يكون الإتيان منفيا، والحديث موجبا، ويكون عطف جملة على جملة، كأنه قال : "ما تأتيني[1] ثم أنت تُحَدِّثُني الآن"، وليس يتعلق أحدهما بالآخر، ولا هو شرط فيه. فلما لم يكن عطفه على ظاهر لفظه – لئلا يبطل المعنى المقصود به – ردّوه في التقدير إلى ما لا يبطل معناه، فجعلوا الاول في تقدير مصدر، و إن لم يكن لفظه لفظ المصدر الظاهر، و جعلوا الثاني مقدراً بمصدر ليس بظاهر، فلذلك قدرت "أَنْ" – فعملت، ولم تظهر، و كان هذا التقدير والتغير والعدول عن الظاهر دلالة على المعنى المقصود. و لو اظهرت (أن)[2] لكان المصدر قد ظهر و لم يظهر في المعطوف عليه فجُعِلَ التغير لهما كالمشاكلة /267 بينهما، و اكتفى بذلك.

و قد قوى سيبويه هذا بما ذكره من تقدير ما لا يُتَكَلَّمُ به و لكنه محمول على المعنى[3]. و الفاء – و إن نصبت ما بعد ها بإضمار "أَنْ" في جميع الأجوبة،

---

(1) في شرح السيرافي : "لا تأتيني".

(2) ما بين القوسين مطموس في الاصل-صوابه من شرح السيرافي.

(3) قال سيبويه : و هذا تمثيل و لا يتكلم به بعد لم آتك . لا تقول لم آتك فحديث، فكذلك لا تقع هذه المعاني في الفاء إلا بإضمار أن . و لا يجوز إظهار أن. كما لايجوز إظهار المضمر في لا يكون و نحوها 1 /418 و أنظر شرح السيرافي 4 /359.



فحكمها مختلف في المعنى واختلافها : أن جواب النفي على وجهين مختلفين قد تقدم ذكرهما.

وجواب الاستفهام والأمر والنهي والتمني على المعنى، وليس ذلك المعنى الذي في وجهي النصب الجحد، لأن قولك : "لا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي، على معنى : "ما تأتيني فكيف تحدثني"، أو على :

"ما تَأْتِينِي إلا لم تُحَدِّثْنِي"، وهذان المعنيان ليسا في جواب الاستفهام ولا في جواب الأمر. واتفاق العامل في ذلك مع اختلاف المعاني كقولك :

"يَعْلَمُ اللَّهُ"، "ويَذْهَبُ زَيْدٌ"، فقد اختلفا في المعنى وعملهما واحد.

وأما قوله : "مَا أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثَنَا"[1].

وجها النصب في تحدثنا جيدان وإن كان الفعل الأول ماضيا والثاني مستقبلا. فأما الرفع : فأحد وجهيه جيد والآخر ضعيف.

فأما الجيد : فعلى معنى : "فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا السَّاعَةَ".

وأما الضعيف : فأن تريد : "ما أَتَيْتَنَا فتحدثنا"، فتنفيهما جميعا.

وحد الكلام في ذلك أن تعطف الماضي[2]، ولكن الذي رفعه، حمله على أن ما" إذا وقع بعدها فعل معرب رفع فصار موضع الماضي موضع الرفع، فلذلك رفع المستقبل بعده، ومعناه معنى "ما كنتَ تأتينا فَتُحَدِّثُنَا".

والإتيان والحديث منفيان في ما مضى.

وقوله : "لا يسعني[3] شيءٌ فَيُعْجِزَ عَنْكَ[4].

---

(1) جوز في الرفع والنصب قال : "والرفع فيه يجوز على ما وإنما اختير النصب لأن الوجه ههنا وحد الكلام أن يقول : ما أتيتنا فحدثتنا" 419/1.

(2) في شرح السيرافي : "أن تعطف الماضي على الماضي" (هامش 419/1).

(3) في الأصل : "لا يستغني"، وهو تصحيف، وصوابه من الكتاب.

(4) قال سيبويه : "وتقول لا يسعني شيء فيعجز عنك أي لا يسعني شيء فيكون عاجزاً عنك، ولا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك هذا معنى هذا الكلام" 420/1.



ليس في هذا إلا وجه واحد، كأنك قلت : "لا يَسَعُنِي[1] شَيْءٌ إِلاَّ لَمْ يُعْجِزْ عَنْكَ". ولو حملته على الوجه الآخر من النصب فسد الكلام لأن تقديره:

"لا يسعُنِي[1] شيءٌ فَكَيْفَ يُعْجِزُ عَنْكَ ذَلِكَ الشَّيءُ؟".

ومن المحال أن لا يسعه شيء ومن المحال أن كل ما لا يسعه لا يعجز عن المخاطب. والرفع في الوجهين أيضا فاسد، لأنه ينتقل معناه إلى أنه : "لا يسعه شيء"، وهو محال.

وأنشد مستشهدا للحمل على المعنى قول الفرزدق :

616- ومَازُرْتُ سَلْمى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ، وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ[2].

فعطف قوله : "ولا دين" على تقدير اللام في قوله : "أن تكون حبيبة"، أي "ما زرتها لأن تكون حَبِيبَةً". وحقيقته : وما تركت زيارة سلمى لامتناع أن تكون حبيبة ولا أن تطالبني بدين ولكن خوف العيون والوشاة، هكذا فسره أبو جعفر النحاس عن أبي الحسن الأخفش. وظاهر البيت لا يدل على هذا التفسير وإنما يدل على أنه: زارها لغير محبة فيها ولا دين يطلبه عندها إلا لمعنى أراده.

وأنشد لبعض الحارثيين[3] :

617- غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلاَ[4].

كأنه قال : "فنحن نرجي على كل حال وإن لم تأتنا بيقين، ولم يجعل الثاني واقعا بسبب الأول.

---

(1) في الأصل : لا يستغني"، وهو تصحيف، وصوابه من الكتاب.

(2) ديوانه 93/1 من قصيدة في مدح المطلب بن عبد الله المخزومي.
الكتاب وشرح الأعلم 418/1 - معاني القرآن 299/2 - شرح النحاس 273 - شرح السيرافي 342/4 - شرح ابن السيرافي 103/2 - شرح عيون الكتاب 183 - الإنصاف 395/1 - مغني اللبيب 683/2 - شرح شواهد المغني 885/2 - المقاصد النحوية 556/2 - اللسان (حنطب) 336/1.

(3) هكذا ذكره سيبويه والأعلم وابن مضاء دون زيادة. وقال البغدادي إنه من الخمسين.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 419/1 - شرح النحاس 274 - شرح السيرافي 345/4 - الرد على النحاة 127 - شرح شواهد المغني 872/2 - الخزانة 538/8 وبه (يأتنا) بالياء.
قال الأعلم : الشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعه، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن".



وأنشد للفرزدق : 268/

618 ـ وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَـــا فَيَنْطِقَ إلاّ بالتي (هِيَ)[1] أَعْرَفُ[2]

فنصب الفعل لأنه جعل[3] ما قبله سبباً له والمعنى : وما قام منا قائم إلاّ ناطقاً بالمقالة التي هي معروفة بالصواب لا ينكرها أحد ولا يردها.

وأنشد - للعين- في مثل هذا :

619ـ وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غريباً[4] بِبَلْدَةٍ فَيُنْسَـبَ إلاّ الزِّبْرِقَـانُ لَـهُ أَبُ[5]

يريد أن الزبرقان : سيد قومه المشهور فيهم وهو من بني سعد، فإذا تعرف رجل من قومه فيسئل عن نسبه انتسب إلى الزبرقان كما ينتسب الرجل إلى أبيه.

وأنشد للفرزدق :

620ـ فَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ[6] دُونَها

وَلاَ مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَا والغَلاَصِمِ[7].

فنصب "تنبح"[6]. ولو رفعه على القطع لجاز، أي : فأنت تنبح[6] على كل حال. والمعنى : فما أنت من قيس فتهاجي عنها ولا تذب عن أعراضها ولا أنت من تميم

---

(1) ساقطة من الأصل.

(2) ديوانه 561/2 - جمهرة أشعار العرب 706 - الكتاب وشرح الأعلم 420/1 - شرح النحاس (274/50) - شرح السيرافي 345/4 - المقتصد 385/1 - الرد على النحاة 124- حاشية الصبان 304/3 الخزانة 540/8 - المقاصد النحوية 390/4.
قال الأعلم : "الشاهد في نصب ما بعد الفاء على الجواب مع دخول إلا بعده للإيجاب لانها عرضت بعد اتصال الجواب بالنفي ونصبه على ما يجب له فلم يغيره".

(3) لفظة (جعل) مكررة في الأصل.

(4) في الأصل : "غريب"- وأثبت ما أجمعت عليه الروايات.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 420/1 للعين - وبهما (غريبا) - بالنصب - شرح السيرافي 364/4 - الرد على النحاة 124 - الخزانة 206/3 و 541/8 وبها (غريبا).
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب والرفع جائز".

(6) في الأصل : "فتنتج".

(7) ديوانه 856/2 وبه (في الرؤس الأعاظم) - الكتاب 420/1 وبه (ما أنت بالحزم) وشرحه الاعلم برواية النكت - المقتضب 16/2 برواية الديوان - شرح النحاس 274 (برواية الديوان) - شرح السيرافي 346/4 - الرد على النحاة 124.



في موضع الشرف منها وضرب اللّها والغلاصم مثلا للشرف لأنها في الرأس، والرأس أشرف ما في الإنسان وأرفعه، وكثيرا ما يضربون به المثل لهذا المعنى.

وأنشد لأمية بن أبي الصلت :

621 - أَلاَ رَسُولٌ (لَنَا)[1] مِنَّا فَيُخْبِرَنَـا مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَـا[2].

فنصب "يخبرنا" على الجواب، ولو قطعه لجاز.

وأنشد أيضا[3] :

622 - أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُـومُ عَلَى فِرْتَاجَ وَالطَّلَلُ القَدِيـمُ؟[4]

فنصب على الجواب. وفرتاج: إسم موضع.

وأنشد لأبي النجم :

623 - يَانَاقَ سيري عَنَقاً فَسِيحاَ

إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَـا[5].

نصب "نستريح" على جواب الأمر بالفاء. والعنق : سير سريع والفسيحُ : المكان الواسع.

وأنشد لرجل من بني دارم[6] :

---

(1) ساقطة في الأصل.

(2) ديوانه 62 وبه (ألا نبيّ) - الكتاب وشرح الأعلم 420/1 - شرح النحاس 275 - شرح السيرافي 347/4 - شرح ابن السيرافي 166/2 الرد على النحاة 125- المقاصد النحوية 412/4.

(3) للبرج بن مسهر بن جلاس الطائي: شاعر معمر، لم يدرك الإسلام - نسب إليه في شرح ابن السيرافي (153/2) ترجمته في (المؤتلف والمختلف 61).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 421/1 - شرح النحاس 275 - شرح السيرافي 347/4 - شرح ابن السيرافي 153/2 - الرد على النحاة 125 - شرح شواهد المغني 280/1 - اللسان (فرتج) 344/2.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 421/1 - معاني القرآن 79/2 - المقتضب 13/2 - شرح السيرافي 348/4 - المقتصد 1069/2 - الرد على النحاة 123- شرح المفصل 26/7 - أوضح المسالك 176/3 - شرح ابن عقيل 12/3 - حاشية الصبان 302/3 - المقاصد النحوية 387/4 - اللسان (عنق) 274/10 - (نفخ) 63/13.

(6) قال محقق الكتاب إنه من الخمسين 35/3 - . والبيت لسويد بن الطويلة في شرح ابن السيرافي وهو جاهلي عاش في زمن عمرو بن هند (شرح العيون 433 - حواشي ابن السيرافي 150/2).



624 ـ كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لأَهْلِكَ نَعْجَـــةً فَيُصْبِحَ مُلْقًى بالفِنَاءِ إِهَابُهَــا[1].

تقديره : لم تذبح فيصبح، فلما دخلت "كَأَنَّ" أوجبت أنه ذبح لأهله نعجة فأصبح إهابها ملقى بالفناء. الإهاب : الجلد.

وأنشد [2].

625 ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِـقُ؟ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ[3]؟

فرفع "ينطق" لرفع القوافي، ورفعه على تقدير : فهو ينطق على كل حال، ثم استدرك ذلك وأبعد أن ينطق، فقال : "وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سملقُ"، والبيداء : الفلاء المقفرة، والسملق : التي لا شيء بها. والقواء : القفر الخالي الذي (لا)[4] ينبت.

وأنشد للأعشى :

626 ـ لَقَدْ كَانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُـــهُ تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسْـأَمُ سَائِـــمُ[5]

(حكى سيبويه عن)[6] الخليل (رفع)[6] و"يسأم"، ولم يعرف غير هذا[7].

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 421/1 - المقتضب 17/2 - شرح النحاس 275 - شرح السيرافي 349/4 - شرح ابن السيرافي (302/1 - 150/2) الرد على النحاة 124- وقد وردت هذه الأبيات مرفوعة لشاعر ومنصوبة لآخر، ورواية النصب لامرأة عجوز من بني حنيفة (انظر تعليق ابن السيرافي على الشاهد).. قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب".

(2) نسبه الأعلم : إلى جميل بن معمر، وإليه نسب ابن السيرافي - والسيوطي والبغدادي وابن منظور.

(3) ديوان جميل 144 - الكتاب وشرح الأعلم 422/1 - معاني القرآن 27/1 - شرح النحاس 276 - شرح السيرافي 350/4 - شرح ابن السيرافي 201/2 - الرد على النحاة 127 - شرح المفصل 63/7 - الجنى الداني 76 - مغني اللبيب 222/1 - أوضح المسالك 178/3 - شرح المغني 474/1 - الخزانة 524/8 - اللسان (سملق) 164/10 (حدب) 300/1.. قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع ينطق على الاستئناف والقطع على معنى فهو ينطق وإيجاب ذلك، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن".

(4) زيادة من تقدير المحقق.

(5) ديوانه 26 - الكتاب وشرح الأعلم 423/1 - المقتضب (27/1-26/2-297/4) شرح النحاس 276 - شرح السيرافي 351/4 - شرح المفصل 65/3 - مغني اللبيب 658/2 - شرح شواهده 879/2.
قال الأعلم : الشاهد في رفع يسأم لأنه خبر واجب معطوف على تقضى، وإسم كان مضمر فيها والتقدير : لقد كان الأمر تقضى لبانات في الحول الذي ثويت فيه، ويسأل من أقام به لطوله".

(6) ما بين القوسين مطموس معظم حروفه).

(7) قال سيبويه : "وسألت الخليل عن قول الأعشى (البيت) فرفعه وقال : لا أعرف فيه غيره، لأن أول الكلام خبر وهو واجب كأنه قال : ففي حول تقضي لبانات ويسأمُ سائمٌ. هذا معناه" 423/1.



وقد روى : "تقضى لبانات ويسأم" : بالنصب /269 على إضمار "أن" والعطف على تقضى.

وأنشد :

48 - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[1]

فنصب "أستريحا" بإضمار "أَنْ" في الواجب ضرورة، وقد قيل الرواية : "لأستريحا".

وأنشد للأعشى في مثل هذا :

627 - ثُمَّتَ لاَ تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ ولكِنْ سَيَجْزِينِي الإِلَهُ فَيُعْقِبَا[2]

فنصب "يعقب" في الواجب.

وأنشد لطرفة :

628 - لَنَا هَضْبَةٌ لاَ يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا[3]

فنصب في الواجب، ويروى : "لِيُعْصَمَا" ولا ضرورة فيه على هذا[4]. الهضبة: ما ارتفع من الأرض، ضربها مثلا لعزة قومه ومنعتهم.

---

(1) تقدم تخريج الشاهد بنفس الرقم ص 97 - وانظر في شرح السيرافي 352/4.

(2) ديوان الأعشى 90 وبه (هنالك لا تجزونني) الكتاب وشرح الأعلم 423/1 - شرح السيرافي (466/1-185/2-352/4-364) الرد على النحاة 125.. قال الأعلم : "ويجوز أن يريد النون الخفيفة وهو أسهل في الضرورة".

(3) ديوانه : 4 - الكتاب وشرح الأعلم 423/1 - المقتضب 23/2 - شرح السيرافي 352/4 - شرح ابن السيرافي 159/2 - الرد على النحاة 126 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 206 وبه (يدخل) بدل (ينزل) - الجنى الداني 123 - رصف المباني 105.

(4) قال المبرد بعد إنشاد البيت 23/2 "هذا إنشاد بعضهم وهو في الرداءة على ما ذكرت لك : وأكثرهم ينشد : ليعصما وهو الوجه الجيد.



هذا بابُ الـــواوِ[1]

اعلم أن الناصب بعد الواو (أنْ) كما أن الناصب بعد الفاء (أنْ)، ومعناهما مختلف وإن كان الناصب فيهما واحدا.

ومعنى الواو في كل أحوال نصبها: الجمع بين الشيئين، فإذا قلت: "لاتضربْ زيداً وتُكرم عمراً"، فمعناه: لا تجمع بين ضربك لزيدٍ وإكرامك لعمروٍ، ولو حملت تكرمْ على تضرب فجزمته لكنت قد نهيته عن ضرب زيد على حدة وإكرام عمرو على حدة، وكل واحد منهما غير معلق بالآخر، وكأنك قلت: "لا تضربْ زيدا ولا تكرمْ عمراً".

ومنع سيبويه جزم الثاني في قولك: (لا تأْكُلِ السَّمَكَ وَتشْرَبِ اللَّبنَ). لأن المقصود في كلام الناس والمعتاد أن لا يجمع بينهما للضرر الذي يعتقد في الجمع بينهما، ولو أراد مريد أن ينهى عن الأكل والشرب على كل حال لقال: "لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ"[2].

وأنشد للأخطل[3]:

629 - لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِـيَ مِثْلَـهُ عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عظـيـمُ[4]

---

(1) الكتاب 1 424- شرح السيرافي 4 365.

(2) انظر تفصيل هذه المسألة 1 425 من الكتاب.

(3) اختلف في نسبة هذا البيت اختلافا كبيرا، فنسب لأبي الأسود الدؤلي وقيل هو لأبي جهينة المتوكل بن نهشل، ونسب إلى الطرماح ويروى لحسان وقيل للأخطل ونسبه الحاتمي لسابق البربري، وبه جزم الآمدي في المؤتلف والمختلف، قال شارح أبيات الإيضاح: "والصحيح عندي كونه لأبي الأسود وللمتوكل وقد رأيته في قصيدة كل منهما".

انظر هذه النسب: الخزانة 8 564 وشرح شواهد المغني 2 780.

(4) ملحقات ديوان أبي الأسود 130 - الكتاب وشرح الأعلم 1 424 - المقتضب والمختلف 179 - معجم الشعراء 410 - شرح ابن السيرافي 2 188- فرحة الأديب 135 - المقتصد 2 1076 - مجمع الأمثال 2 238 - الرد على النحاة 127 - مغني اللبيب 1 472 - أوضح المسالك 3 175- شرح ابن عقيل 2 126 - شرح شواهد المغني 2 799 - حاشية الصبان 2 207 - الخزانة 8 564 - اللسان (عظط) 7 447 (وا) 15 489.

قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب وتأتي بإضمار أن لأنه أراد لا تجمع بين النصب والإتيان".



معناه : لا تجمع بين نهيك عن الشيء وبين إتيانك إياه، ولو جزمت "تأتي" لاستحال المعنى لأنه كان ينهاه أن ينهى عن شيء، وينهاه عن أن يأتي شيئا من الأشياء. فلما كان هذا محالا، رد الأول والثاني في التقدير إلى غير ظاهر الكلام، ليدل على أنه يريد : لا تجمع بينهما.

وذكر عن الأصمعي أنه قال : لم أسمعه إلا (وتأتي مثله) مرفوع على القطع.

وهذا لا يصح، إلا أن تكون الواو في معنى الحال كأنه قال :

"لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَأَنْتَ تَأْتِي مثْلَه" ولو أدخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى.

وكان التقدير : متى نهيت عن خلق أَتَيْت مثله، وهذا غير المقصود.

وأنشد لجرير :

630 - وَلاَ تَشْتِمِ المولى وتَبْلُغْ أَذَاتَـهُ ... فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسَفَّهْ وَتجْهَلِ[1].[2]

وهذا محمول على الأول داخل في النهي كأنه قال : لا تشتم ولا تبلغ، لو نصب فسد المعنى. /270

وأنشد للحطيئة :

631 - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وتكونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ المودَّةُ والإِخَاءُ؟[3]

أراد : ألم يجتمع الجوار وكون المودة يؤكد الحرمة بينه وبينهم والوسيلة.

---

(1) في الأصل : "تجمل" بالميم وهو تحريف.

(2) غير وارد في ديوانه، ونسبه ابن السيرافي إلى جحدر بن معاوية العكلي شاعر أموي من الشعراء اللصوص (المؤتلف 110)، ويقال للخظيم من الملاص : يزيد بن مالك خارجي قتل 40هـ. الكتاب وشرح الأعلم 1/ 425 لجرير - شرح النحاس 4/ 366 - شرح ابن السيرافي (2/ 134 - 188) - الرد على النحاة 127 - شرح المفصل (7/ 33 - 34) - اللسان (أذى) 14/ 27.
قال الأعلم : "الشاهد فيه جزم تبلغ لدخوله في النهي".

(3) ديوانه 26 من قصيدة في مدح بغيض وهجاء الزبرقان، الكتاب وشرح الأعلم 1/ 425 - المقتضب 2/ 29 - شرح النحاس 279 - شرح السيرافي 4/ 366 - شرح ابن السيرافي 2/ 73 - المقتصد 2/ 1073 - الرد على النحاة 128 - مغني اللبيب 2/ 877 - شرح ابن عقيل 4/ 16 - شرح شواهد المغني 2/ 950 - قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب وتكون بإضمار أن" ويروى (ألم أك محرما) وألم أك مسلما).



وأنشد لدريد بن الصمة :

632 ـ قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِـــهِ   ذُؤَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَا وَأَجْزَعَا[1]

أي : ألم أجمع الفخر والجزع؟، أي : فخرت غير جازع.

يصف أنه قتل بأخيه عبد الله بن الصمة خير لداته. واللِّدَةُ : الذي على سنه، كأنه ولد معه في حين واحد. ثم قال : فلم أفخر بقتله وأنا جازع أن أقتل بقتله لعزتي ومنعتي.

وأنشد للأعشى :

607 ـ فقلتُ أدعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْـدَى   لصَـوْتٍ أَنْ يُنَـادِيَ دَاعِيَـــانِ[2]

فنصب "وأدعَو" لأنه جواب الأمر. ويروى : "وادعُ" عطفا على معنى لتَدْعِي ولأَدْعُ. والندى : بعد الصوت.

يقول : ليجتمع مني ومنك الدعاء، فذلك[3] أبعد للصوت وأشد له.

وأنشد[4] :

633 ـ لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَـرَّ عَيْنِـــي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُـوفِ[5]

لا بد من نصب وتَقَرَّ، لأن قوله : "للبسُ عباءة : مبتدأ، و"تقر" : عطف عليه، بمعنى : وأن تَقَرَّ عَيْنِي. و"أَحَبُّ" خبر لهما وفضلهما مجتمعين على لبس الشفوف، ولو انفرد أحدهما بطل المعنى المراد، لأنه لم يرد للبس عباءة أَحَبُّ إلي من لبس

(1) الكتاب وشرح الأعلم 425/1 – الكامل 44/4 – شرح السيرافي 367/4 – المقتصد 1072/2 – الرد على النحاة 128 – شرح المفصل 34/7 – اللسان (قتل) 547/11.

(2) تقدم تخريج الشاهد بنفس الرقم : النكت 865 وبه (ادعي وادع).

(3) في الأصل : "فلذلك".

(4) هي ميسون بنت بحدل الكلبية، زوج معاوية بن أبي سفيان ولدت له يزيد، كانت بدوية ولم تطق عيش الحاضرة توفيت نحو 80 هـ (الخزانة 506/8) نسبه إليها البغدادي وابن هشام.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 426/1 – المقتضب 26/2 – شرح السيرافي 368/4 – الرد على النحاة 128 – الجنى الداني 157 – شرح المفصل 25/7 – أوضح المسالك 180/3 – وبه (ولبس) – شرح ابن عقيل 272/1 – مغنى اللبيب (352/1 ـ 472 ـ 623/2) شرح شواهد المغني (653/2 ـ 778) – حاشية الصبان 303/3 – الخزانة 503/8 – المقاصد النحوية 397/4



الشفوف، وهي الرقاق من الثياب، وإنما المعنى : للبس عباءة مع قرة العين والسرور، أحب إلي من لبس الناعم الرقيق، فلما كان المعنى يضطر إلى ضم "تقر" إلى "لبس" ليكون أحب لها، اضطر إلى إضمار "أن" والنصب.

وأنشد لكعب الغنوي[1] :

634 - وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الذي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ[2]

الأجود في يغضب : الرفع، وهو في صلة الذي عطفا على موضع ليس، وتقديره : الذي لا ينفعني ويغضب منه صاحبي، وعطفه على موضع "لا"، وهذا قريب التناول صحيح المعنى.

والنصب متأول، ومعناه في الظاهر : غير صحيح، لأنك تقدره معطوفا على الشيء، وليس الشيء بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه وعطفه عليه يوجب حمله على اللام، واللام في صلة "قؤول"، فيصير التقدير : ما أنا بِغَضَبِ صاحبي بِقَؤُولِ، والغضب لا يكون مقولا، ولكن حمله على الجوار، وتقديره وما أنا للقَؤُولِ الذي يوجب غضب صاحبي بقؤول.

ورد المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع[3].

ولم يقدم سيبويه النصب من أجل أنه مختار عنده، ولكن الباب للنصب دون الرفع، فإنما قدم ما يقتضيه الباب وما القصد إلى ذكره فيه.

---

(1) كعب بن سعد الغنوي شاعر إسلامي، وهو أحد بني سالم بن عبيد بن سعد يقال له كعب الأمثال - لكثرها في شعره (الخزانة 574/8 - المقاصد النحوية 247/3).

(2) الأصمعيات 76 - الكتاب وشرح الأعلم 426/1 - المقتضب 17/2 - شرح النحاس 279 وبه (هو نافعي) بدل (ليس نافعي) - أمالي القالي 204/2 - شرح السيرافي 369/4 - المنصف 52/3 - الرد على النحاة 129 - شرح المفصل 36/7 - الخزانة 569/8، الشاهد فيه نصب يغضب حملا على معنى ولأن يغضب.

(3) قال المبرد : "فإن الرفع الوجه، لأن (يغضب) في صلة الذي، لأن معناه الذي يغضب منه صاحبه.. وكان سيبويه يقدم النصب ويثني بالرفع، وليس عندي كما قال، لأن المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة كما ذكرت لك" المقتضب 18/2 .



وأنشد لقيس بن زهير[1] :

635 - فَلاَ يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسْلَمُ عَامِرُ[2]

(فرفعه على أن الواو)[3] واو حال كأنه قال : وعامر هذه حاله.

والنصب في يسلم أجود، لأن /271معناه : لئن كنت مقتولا مع سلامة عامر، فلا ينسبني قومي إلى حرة. والصريح : الخالص النسب.

هذا بـــــاب أو[4]

اعلم أن أصل (أو) العطف حـيث كـانت[5]، ومـعناها : أحـد الأمـرين وهذا وجـهـهـا المـعروف. ولها وجـه آخـر : وهـو أن يخـالف مـا بعـدها مـا قـبلهـا، ويكون معناها - مع ما بعدها[6]- معنى : "إلا أن"، ويكون الفعل الذي قبلها كالعامِّ في كل زمان والثاني كالمخرج من عمومه، ولذلك صارت - بمعنى "إلاَّ أَنَّ".

ألا ترى أن قـولك : لألزمنَّكَ، مـتـضـمن للأوقـات المسـتـقـبلة، فـإذا قلت : "أو تَقْضِيَنِّي حَقِّي"، فـقد أخـرجت بعض الأوقات المستقبلة من ذلك التضـمن، صار التقدير، لألزمنَّك إلا الوقت الذي أوله قضاؤُكَ لِحَقِّي. واجتمعت "أو" و"إلا" في هذا المعنى للشبه الذي بينهما في العدول كما أوجبه اللفظ الأول، وذلك أنَّا إذا قلنا : "جَاءَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْداً"، فاللفظ الأَوَّل قد أوجب دخول زيد في القوم لأنه منهم.

---

(1) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، كان حازما ذا رأي، وكانت عبس تصدر في حروبها عن رأيه، وهو صاحب داحس وهي فرسه (المؤتلف 168 معجم الشعراء 322 - جمهرة الأنساب 251). ونسبه ابن السيرافي : لو رقاء بن جذيمة العبسي، فارس جاهلي (جمهرة الأنساب 251).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 427 - شرح النحاس 280 - شرح السيرافي 4 369 - 4 373 - شرح ابن السيرافي (2 203 - 204) الرد على النحاة 129 - همع الهوامع 2 16.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع ويسلم على القطع والاستئناف، ولو نصب بإضمار أن - لأن ما قبله من الشرط غير واجب - لجاز".

(3) مطموس في الأصل، صوابه من شرح السيرافي.

(4) الكتاب 1 427 - شرح السيرافي 4 374.

(5) في شرح السيرافي : "حيث كانت والمنصوب بعدها على وجهين..".

(6) في الأصل : "مع ما قبلها بعدها".
وفي شرح السيرافي : "مع ما بعدها".



فإذا قلت : "إلاَّ" فقد بطلت ما أوجبه الأول. فاذا ق ت :

"جاءني زيدٌ أو عمروٌ"، فقد وجب المجيء لزيدٍ في اللفظ قبل دخول "أَوْ" فلما دخلت بطُلَ ذلك الوجوب، ولهذا المعنى احتيجَ إلى تقدير الفعل مصدراً، وعطف الثاني عليه، وكذلك[1] التقدير على ما مضى في الفاء[2].

وأنشد لامرئ القيس :

636 - فقلْتُ لَهُ : لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا ... نُحَاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[3]

فنصب على معنى : إلا أن نموتَ.

وأنشد لذي الرمة :

637 - حَرَاجِيجُ لاَ تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً ... على الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْراً[4]

الحراجيج : الطوال من الإبل، واحدتها حرجوج، والخسف : الإذلال - والهوان. والخسف أيضا : أن تبيت على غير علف.

وكان الأصمعي[5] يخطئ ذا الرمة في قوله : "إلا مُنَاخَةً"، لأنه لا يقال : "ما انفكَّ زَيْدٌ إلاَّ قائماً"، كما لا يقال : "مَا زَالَ زَيْدٌ إلاَّ قَائِمًا. لأن معنى ما زال :

---

(1) في الأصل : "وذلك".
وفي شرح السيرافي : "فكذلك".

(2) قال سيبويه : "اعلم أن ما انتصب بعد "أو" على "إلا أن" كما كان معنى ما ينتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل" 1/427.

(3) ديوانه 64 - الكتاب وشرح الأعلم 1/427 - معاني القرآن 2/70 - المقتضب 2/28 - شرح النحاس 281 - شرح السيرافي 4/374 - شرح ابن السيرافي 2/59 - الخصائص 1/263 - شرح ملحة الإعراب 249 - وبه (تموت فتعذرا) - شرح المفصل 7/22 - الجنى الداني 231 - حاشية الصبان 3/295 - الخزانة 8/544 - اللسان (إأوا) - 1/455 - (يحاول أو يموت فيعذرا).
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب نموت بإضمار أن لأنه لم يرد معنى العطف".

(4) ديوانه 173 - الكتاب وشرح الأعلم 1/428 وبه (ما تنفك) معاني القرآن 3/271 - شرح السيرافي 4/375 - 380 - الإنصاف 1/156 - شرح المفصل 7/106 - الجنى الداني 521 - مغني اللبيب 1/102 - شرح شواهد المغني 1/219 - حاشية الصبان 1/246 - الخزانة 9/247 - قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع نرمي على القطع ويجوز حمله على خبر تنفك، والتقدير ما تنفك تستقر على الخسف أو نرمي بها القفر".

(5) قال السيرافي : "فالأصمعي وأبو عمر الجرمي ومن تبعهما كانوا يقولون : أخطأ..." 4/380.



لإيجاب، فلا يدخل عليه إيجاب[1].

ولقول ذي الرمة وجهان[2] :

أحدهما : أن يكون "تنفك" بغير معنى " يزالُ"، ويكون من : "انفك" من الشيء : إذا انفصل منه، كما يقال : فَكَكْتُ الغُلّ عنه فانفك منه. ويجوز دخول الاستثناء في هذا الوجه. وتقول : ما انفك زيد إلا بعد شدة، فيكون التقدير : لا تنفك من الشدة والسير إلا مناخة على الخسف، كما تقول : "ما انفصل زيد من الشيء إلا مجهودا".

والوجه الثاني : أن يكون "على الخسف"، خبر "ينفك"، و"إلا مناخة" : استثناء مقدم، كأنه قال : لا تنفك مجهودة، أي لا تزال مجهودة إلا في حال إناختها، فإنها تستريح إذا أنيخت.

وفي رفع "نرمي" وجهان :

أحدهما : أن يكون معطوفا على خبر "ينفك"، وهو "على الخسف"، كأنه قال : لا تزال على الخسف أو تزال ترمي بها بلدا قفرا.

ويجوز : أن يكون على الابتداء، أو نحن نرمي بها بلدا قفرا.

---

(1) قال المرادي وهو يتحدث عن أقسام إلا : "القسم الخامس : التي هي زائدة، وهذا قسم غريب قال به الأصمعي وابن جني في قول الشاعر (البيت) أي ما تنفك مناخة، وإلا زايدة، لأن ما زال وأخواتها لا تدخل إلا على خبرها" الجنى الداني 520.

(2) قال ابن الأنباري في الإنصاف : "القول عليه من أربعة أوجه :
فالوجه الأول : أنه يروى (ما تنفك إلا مُناخة) والآل الشخص.
والوجه الثاني : أنه يروى (ما تنفك إلا مناخةٌ) بالرفع فلا يكون فيه حجة.
والوجه الثالث : أنه قد روى بالنصب على أن خبر ما تنفك (على الخسف) كأنه قال (ما تنفك على الخسف).
الوجه الرابع : أنه جعل ما تنفك كلمة تامة لأنك تقول انفكت يده، فتوهم فيها التمام ثم استثنى وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي".
الإنصاف 1 156 – وانظر تعليق الأعلم 428.



وأنشد لزياد (الأعجم)[1] : 272/

638 ـ وكنت إذا غمزت قناة قـــومٍ كســرت كعوبهــا أو تستقيمــا[2]

فنصب على تقدير : إلا أن تستقيما. ولو كانت القوافي مرفوعة لجاز الرفع عطفا على موضع "كسرت"، لأنه في موضع رفع، إذ كان جواب "إذا" بالفعل المستقبل في المعنى.

الغمز : العض على الشيء بالأصابع لتليينه[3] أو تقويمه. والكُعُوب : رؤوس أنابيب العصى. يقول : إذا اختبرت أخلاق قوم أدبتهم إلا أن يستقيموا لي[4] ويحسنوا معاملتي. وضرب البيت مثلا.

وأنشد لطرفة :

639 ـ ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل أو أنا مفتدي[5]

فاستأنف بعد "أو" وحمله على الابتداء.

وأنشد للحصين بن حمام المري[6] :

(1) مطموس في الأصل.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/428 – المقتضب 2/28 – شرح النحاس 281 – شرح السيرافي 4/375 – شرح ابن السيرافي 2/169 – المقتصد 2/1077 – شرح ملحة الإعراب 212 – شرح ابن عقيل 2/294 – شرح المفصل 5/15 – مغني اللبيب 1/93 – أوضح المسالك 3/173 – شرح شواهد المغنى 1/215 – حاشية الصبان 3/295 – المقاصد النحوية 4/375 – اللسان (غمز) 5/389.

قال ابن بري : "هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو وجميع البصريين، وهو في شعره تستقيمُ بالرفع، والأبيات كلها ثلاثة والحجة لسيبويه في هذا أنه سمع من العرب من ينشد هذا البيت بالنصب، فكان إنشاده حجة" (اللسان).

(3) في الأصل : "بتلينه" بالباء، وياء واحدة.

(4) في الأصل : "يستقيموا في".

(5) من معلقة طرفة : شرح المعلقات العشر 48 – شرح الأشعار الستة للأعلم 2/53 – الكتاب وشرح الأعلم 1/428 – شرح النحاس 281 – شرح السيرافي 4/376 – شرح ابن السيرافي 2/48 – شرح شواهد المغني 2/800.

(6) الحصين بن الحمام بن ربيعة من بني مرة شاعر مشهور وفارس مقدم، شاعر جاهلي من الشعراء المقلين له ديوان مفرد وهو من أوفياء العرب (الشعر والشعراء 2/648 المؤتلف 91 – الخزانة 3/327).



640 ـ ولَوْلاَ رجـالٌ مـن رِزَامٍ أَعِـزَّةٌ   وآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوأَكَ عَلْقَمَا[1]

فنصب على معنى : لولا رجال، أي : ولولا أن أسوأك علقم، وجواب "لولا" في ما بعد البيت[2].

وأنشد للأعشى :

641 ـ إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا   أو تنزلون فإنا معشر نـزل[3]

ذكر سيبويه عن الخليل أن هذا محمول على المعنى، كأنه قال : أتنزلون أو تركبون.

وذكر عن يونس أنه يرفعه على الابتداء، كأنه قال : أو أنتم[4] تنزلون وجعل قول يونس أسهل[5].

وفيه قول ثالث[6] هو أسهل من هذين القولين، وهو أن تقدر في موضع "أن تركبوا"، "إذا تركبون"، لأن "أن" و"إذا" متقاربتان في المعنى وإن اختلف عملهما، فإذا قدرنا : "أن تركبوا"، بمعنى : "إذا تركبون" عطفنا "أو تنزلون" عليه في التقدير.

---

(1) المفضليات 66 – الكتاب وشرح الأعلم 1/429 – إعراب القرآن 1/261 – شرح النحاس 282 (فلولا) – شرح السيرافي 4/377 – حاشية الصبان 2/296 – المقاصد النحوية 4/411 – اللسان (رزم) 240/12.
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب أسوأَكَ بإضمار أَنْ ليعطف على ما قبله من الأسماء – ورزام وسبيع قبيلتان".

(2) بعده (لأقسمت لا تنفك مني محارب   على آلة حدباء حتى تندما) والقصيدة في المفضليات 66 والخزانة..

(3) ديوانه 48 وروايته (قالوا الركوب : فقلنا عادتنا) ولا شاهد فيه.
الكتاب وشرح الأعلم 1/429 – المقتضب 2/220 – شرح السيرافي 4/378 -- شرح عيون الكتاب 185 – مغني اللبيب 4/909 – شرح شواهد المغني 2/965 – همع الهوامع 2/60 – الخزانة 8/551.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع تنزلون حملا على معنى أن تركبوا".

(4) في الأصل : (وأنتم).

(5) انظر رأي الخليل ويونس في الكتاب 1/429.
وجعل الأعلم ما ذهب إليه يونس أسهل من اللفظ، وما ذهب إليه الخليل أصح في المعنى والنظم.
قال : "والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني، ولا يبالي اختلال الألفاظ" شرحه 1/429 – وانظر رأيه في الخزانة 8/551.

(6) في الهامش : (هو قول السيرافي)
وفي شرح السيرافي، قال "وفيه قول ثالث وهو عندي أسهل من هذين القولين وهو أن تقدر.." 4/382.



هذا بابُ اشتراك الفعْل في أنْ وانقطاعِ الآخرِ من الأوَّلِ الذي عَمِلَ فيه أنْ[1]

اعلم أن حروف العطف إنما تعطف ما دخل في معنى الأول فإن لم يدخل في معناه، رفع على الاستئناف كقولك :

"أريد أن تزورني[2]" و "أريد أنْ تأتيَنِي فتَقْعُدُ عندي". فما بعد "الفاء" في هذا ونحوه مرفوع لا غير، لأنه لم يدخل في الإرادة. و"أنْ" في صلة الإرادة، فلو عطفنا الثاني على الأول كان قد دخل في الإرادة، وإنما ينصب بحروف العطف ما يصح دخوله في معنى الأول كنحو ما ذكر سيبويه، وما يصح دخوله في معنى الأول، فقد يجوز أن يقطع عنه ويستأنف.

وأنشد في ذلك لبعض الحارثيين[3]

642 ـ وما هو إلا أن أراها فُجَاءَةً   فأبهتُ حتى لا أكادُ أجيبُ[4]

فرفع على معنى : فإذا أنا مبهوتٌ، ولو نصبه وحمله على "أن" لجاز.

وأنشد لابن أحمر :

---

(1) الكتاب 1 430 – شرح السيرافي 4 383.

(2) في شرح السيرافي : "أريد أن تزورني فلا تزورني".

(3) هكذا ذكره الأعلم في شرح الشاهد وهو في الكتاب (لبعض الحارثيين) والشاهد لعروة بن حزام في شرح المفصل والخزانة، وقد وقع البيت بقافية رائية في قصيدة لأبي صخر الهذلي وعجزه : (فأبهت لا عرف لدي ولا نكر).

(4) ديوان عروة 28 – ديوان كثير 22 – ديوان الأحوص 113 – ديوان مجنون ليلى 59 وانظر أسطورة الأبيات الخمسين 95 (من كتاب فصول ومقالات في اللغة) رمضان عبد التواب – الكتاب وشرح الأعلم 1 430 (فماهو) (حتى ما أكاد) – شرح النحاس 282 – شرح السيرافي 4 384 – شرح المفصل 7 38 – الخزانة 8 560 – الكتاب الطبعة المحققة 3 54.

قال الأعلم : "الشاذ فيه جواز الرفع والنصب في أبهت، فالنصب محمول على أن والرفع على القطع والاستئناف".



643 ـ (يعالج عاقراً)[1] أَعْيَتْ عليه ... لِيُلْقِحَهَا فينتجها حُوَّارًا[2] /273

قال سيبويه : "كأنه قال (يُعَالِجُ)[3] فإذا هو ينتجها".

والنصب الوجه، ولم يذكره[4] سيبويه. والرفع بعيد جدا، وذلك أن العاقر لا تلد، ولا يكون لها نتاج، فكيف يرفع وهو لا يخبر[5] بكونه؟

وإنما يصف ابن أحمر رجلا من قومه يعالج أمرا في مكروه ابن أحمر ومساءته، لا يتم ولا يكون، وذلك الأمر هو العاقر، والرجل يعالجها ليلقحها ولينتجها وذلك لا يكون، كأنه يعالج هذه العاقر لتلد، وهي لا تلد، فلا يصلح في "ينتجها" إلا النصب.

وقبل هذا البيت :

أرانا لا يزال لنا حميمٌ ... كداءِ البطنِ سِلا أو صُفَارَا[6]

يعالج عاقراً... (البيت)

وكل واحد من وجهي الرفع لا يصح في "ينتجها"، لأنك إن عطفته على "يعالج" لم يجز، لأن العلاج للعاقر يكون، ونتاجها لا يكون، وإن جعلته مستأنفا بمعنى : "فهو ينتجها"، لم يصح أيضا، لأنها عاقر.

والرفع في : "لا يعدُو أن يَأتِيَكَ فَيَصْنَعُ ما تُرِيدُ" حسنٌ، لأنَّ : "يعدو أن ياتيك"، بمعنى : "يأتيك"، فكأنه قال : "ياتيك فيصنع ما تريد".

وقوله : "ما عَدَوْتُ أن آتِيَكَ"[7]

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) ديوانه 73 وبه (عاصت عليه) موضع (أعيت عليه).
الكتاب وشرح الأعلم 1/431 – شرح النحاس 283 – شرح السيرافي 4/385 – شرح المفصل 7/36.

(3) مزيد من الكتاب – وفي شرح السيرافي "يعالجها".

(4) في الأصل : "لم يذكر" من غيرها.

(5) في الأصل : "يجيز".

(6) ديوان ابن أحمر : 73 – شرح السيرافي 4/389.
وانظر المصادر السابقة.

(7) الكتاب 1/431.



فيه وجهان : أحدهما : أن تريد : "ما عدوتُ في ما مَضَى أن آتيَكَ في ما أستقبل، ومعناه : رأيت في ما مضى أن آتيك في ما استقدل وما تجاوزت في ما مضى اعتقاد إتيانك في ماأستقبل.

والوجه الآخر : "ما عدوت في ما مضى"، و"تجعل آتيك في موضع أتيتك". وهذا معنى قوله : "ويجوز أن تجعل[1] أفعل في موضع فعلت"[2] وإنما جاز ذلك لأنك تقول : "كنت أتيتك"، و "كنت آتيك"، ومعناهما واحد. فإنما يجوز ذلك إذا تقدم قبله شيء قد مضى أو شيء فيه دلالة على المضي، والفعل المستقبل مصاحب له كما تقول جاءني زيد أمس يضحك. ولا يجوز الماضي في موضع المستقبل مصاحب له، كما تقول : جاءني زيد إلا في المجازاة[2]، ولو قلت : "يكون زيد قام"، لم يجز كما جاز[3] : "زيد يقوم"، وإنما لم يجز : "ما أعدو أن أجالسك أمس" لأن قولك : "أعدو" مستقبل، وإذا كان ابتداء الكلام مستقبلا لم يجز أن يكون المستقبل بعده في معنى الماضي.

وأنشد في ما جاء منقطعا لعبد الرحمن بن (أم) الحكم[4] :

644 - على الحكم المأتي يوما إذا قضى قضيته أن لا يجورَ ويقصدُ[5]

فرفع : و"يقصد"، لأنه جعله بمنزلة : (وينبغي له أن يقصدَ) - فناب "يقصد" عن "ينبغي له أن يقصد"، ومن أجل ذلك تضمن معنى الأمر ولم يحمل على "أن".

---

(1) في الكتاب : "يُجعَلَ".

(2) الكتاب 1 431 قال سيبويه "وتقول : ما عدوت أن آتيك، أي ما عدوت أن يكون هذا من رأيي في ما أستقبل ويجوز أن يجعل أفعل في موضع فعلت ولا يجوز فعلت في موضع أفعل إلا في مجازاة".

(3) في الأصل : "جاء".

(4) في الأصل : عبد الرحمن بن الحكم - ولفظة (أم) ساقطة : وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن عثمان ابن أم الحكم بنت أبي سفيان له شرف وعدد - (جمهرة الأنساب 96) - وإليه نسب في الكتاب وشرح الأعلم، ونسبه ابن السيرافي إلى أبي اللحام التغلبي وإليه نسبه البغدادي، وتردد ابن منظور (قصد) بين الرجلين، ورجح نسبته لأبي اللحام.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 431 - شرح النحاس 283 - شرح السيرافي 4 390 - شرح ابن السيرافي 2 182 - شرح المفصل 7 38 - مغني اللبيب 1 470 - شرح شواهد المغني 2 778 - الخزانة 8 555 - اللسان (قصد) 3 353.



ومثله ﴿والوالداتُ يرضعْنَ أولادهُنَّ﴾[1] أي : ينبغي لهن أن يرضعن. ويكون في ذلك معنى الأمر، وإن لم يكن لفظ الأمر كما يقول المولى لعبده : (الواجب عليك أن تفعل)، أو "الذي أريده منك أن تخرج إلى السوق"، ففي هذا : معنى الأمر له وإن لم يظهر لفظ الأمر.

هذا بـــاب الجـــزاء[2]

فرق سيبويه بين "حيثما" وبين "إذ ما" فجعل "حيثما" في جملة الظروف التي يجازى بها، وجعل "إذ ما" في حيز الحروف.

والفرق بينهما أن "إذ" لما ضمت إليها "ما" وجوزي بها خرجت عن معناها لأنها كانت (من)[3] /274 قبل دخول "ما" عليها - لما مضى من الزمان وبعد دخولها للمستقبل- "كإنْ".

وقد يركب الشيئان فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد نحو : "هَلاَّ" و "لولا" وغيرهما. فجعلها سيبويه حرفا[4]، لوقوعها موقع "إنْ" ولم يقم دليل على اسميتها.

وقد قال بعض النحويين : (إذ ما) هي (إن ما)

وعدلوا عن "إما" إليها، لأن "إما" لا تكاد تأتي إلا بدخول النون على الفعل الذي بعدها كقوله عز وجل : ﴿فإما تثقفنَّهم في الحرب﴾ ﴿وإما تخافنَّ من قوم خيانة﴾[5]. ولا تكاد تقع في القرآن إلا بالنون.

فلما احتاج الشاعر إلى "إما" وكانت النون تكسر البيت، جعل مكانها "إذ ما".

---

(1) من الآية 233 من سورة البقرة (2).

(2) الكتاب 1 431 - شرح السيرافي 4 391.

(3) مطموس في الأصل، صوابه من السيرافي.

(4) قال ابن هشام : "إذْما أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافا لبعضهم" مغنى اللبيب 1 120.

(5) الآيتان 57، 58 من سورة الأنفال (8).

قال الفراء : "ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بما، فإذا وصلوها آثروا التنوين" معاني القرآن 1 414.



وأنشد سيبويه للعباس بن مرداس :

645 ـ إذ ما أتيت على الرسول فقل لـه حَقًّا عليك إذا اطْمأنَّ المجلـسُ[1]

فـجـازى "بإذ مـا"، والفـعل المـاضي بعـدها، في مـعنى المسـتـقـبل، و"الفاء":جوابها.

وأنشد لعبد الله بن همام السلولي[2] :

646 ـ إذْ ما تريني اليوم مُزْجًى ظعينتي أُصَعِّدُ سيرا في البلاد وأُفْـرِعُ

فـإنـي مـن قـوم سـواكم وإنـمـا رجالي فهْم بالحجاز وأشجع[3].[4]

فجازى "بإذ ما" وجوابها قوله : "فإني من قوم"، وقوله :

"مزجى" : من أزجيت البعير إذا سقته. وفهم وأشجع (1) : قبيلتان.

وأنشد للبيد :

647 ـ فأًصبحت أنَّى تأتها تَستخرِبْهــا كلا مرفقيها تحت رجلك شاجِرُ[5]

---

(1) ديوانه 72 – وبه (إما أتيت على النبي) ولا شاهد فيه، من قصيدة قالها في غزوة حنين يخاطب بها الرسول صلى الله عليه وسلم الكتاب وشرح الأعلم 1 432 – المقتضب 2 46 – الكامل 1 290 – شرح النحاس 284 – شرح السيرافي 4 391 – شرح ابن السيرافي 2 93 – وبه (إذا مـا مـررت على الرسول).

الخصائص 1 131 – المقتصد 2 1113 – شرح المفصل (7 46 ـ 2 97) – الخزانة 9 29 – اللسان (اذذ) 3 476 .

قال المبرد في الكامل : "لا يكون الجزاء في حيث وإذ بغير ما لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعتا الإضافة فعملتا" 2 46.

(2) اسمه : مالك بن ربيعة شاعر إسلامي من التابعين من بني مرة بن صعصعة كانت له صحبة (الخزانة 9 35).

(3) في الأصل : "أسجع" بالمهملة.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 432 – شرح النحاس 284 – شرح السيرافي 4 391 – المسائل البغداديات 594 (مطيتي) – شرح المفصل 7 37 – الخزانة 9 33 – قال الأعلم : "الشاهد في قولنا : إذ ما والفاء في أول البيت الثاني جوابها ولذلك جاء به.. وقد بينت علة إذ ما في خروجها إلى الشرط في كتاب النكت".

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 432 وبهما (تلتبس بها) و (كلا مركبيها).

ديوانه 220 – المقتضب 2 47 – شرح النحاس 285 (مثل رواية النكت) – شرح السيرافي 4 392 – شرح ابن السيرافي 2 43 وبه (تلبس بها) و (رجليك) بدل (رجلك) – المقتصد 2 1112 – شرح المفصل (7 45 ـ 4 110) – الخزانة 7 91 وبه (رجليك) بدل (رجلك) اللسان (فجر) 5 47.



فجازى "بأنَّى"، وفي معنى هذا البيت بعض اللبس، ومعناه أنه يخاطب رجلا قد وقع في معضلة وقصة صعبة يعسر التخلص منها، فيقول : كيف أتيت هذه المعضلة؟ من قدام أو من خلف تلتبس بها، أي : تدخل فيها ولا تتخلص منها وهو جواب الشرط و (كلا مركبيها[1] تحت رجلك شاجر) : يعني مركبها من قدام ومن خلف، وشاجر : أي داخل تحت الرجل، ويروى "تحت رحلك"، وإذا دخل الشيء تحت الشيئين ففرجهما : فقد شجرهما.

وأنشد لابن همّام السلولي :

648 ـ أين تضرب بنا العداة تجدنا   نصرفُ العيسَ نحوها للتَّلاَقِ[2]

فجازى "بأين"، ويروى : "أَيْنَ تَصْرِفْ" – والعيس : الإبل البيض.

وأنشد لذي الرمة :

649 ـ تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بالرَّحْلِ جَانِحَةً

حَتَّى إذا ما اسْتَوَى في غَرْزِهَا تَثِبُ[3]

استشهد به على أن "إذا" لا يجزم الفعل بعدها وإن كان فيها معنى الجزاء للعلة التي ذكرها عن الخليل[4].

---

(1) روى الأعلم البيت بـ (مرفقيها) وشرحه برواية الكتاب : (مركبيها).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 432 (للتلاقي)
المقتضب 2 47 – شرح النحاس 285 – شرح السيرافي 4 392 – شرح المفصل 4 105 – حاشية الصبان4 10.

(3) ديوانه ص 9 – وبه (بالكور بدل بالرحل) – الكتاب وشرح الأعلم 1 433 – شرح النحاس 285 – شرح السيرافي 4 394 – شرح ابن السيرافي 2 119 – شرح المفصل (7 47 ـ 4 97).
اللسان (طبق). 10 213 – (عجل) 11 466 – (صغا) 14 461 (بالكور).
قال الأعلم : "والجزم بإذا يجوز في ضرورة الشعر".

(4) قال سيبويه : "وسألته عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها فقال : الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت : أتذكر إذ تقول، فإذا في ما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى ويبين هذا أن إذا تجيء وقتا معلوما. ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر البسر كان حسنا، ولو قلت : آتيك إن احمر البسر كان قبيحا، فإنْ : أبداً مبهمة وكذلك حروف الجزاء، وإذا : توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت : الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه" 1 433.



يصف ناقته فيقول : إذا شدهابالرحل جنحت إليه وأصغت نحوه، ولا تتعصب عليه، لأنها قد ذلت وتأدبت، فإذا استوى غرزها جعلت تثب وتسرع في سيرها . (والغرز)[1] للرحل مثل : الركاب للسرج.

وأنشد في مثل هذا[2] : /275

650 ـ إذا ما الخبزُ تأدمه بلحم فذاك أمانةَ الله الثَّريدُ[3]

فرفع ما بعد "إذا" ولم يجازيها.

وأنشد لقيس بن الخطيم الأنصاري[4] :

651 ـ إذا قصرت أسيافُنا كان وصلُها خطانا إلى أعدائنا فَنُضاربِ[5]

فجازى "بإذا" ضرورة، و"قصرت" : في موضع جزم "بإذا"، وكان جوابها وموضعها جزم، فعطف "فنضارب" على موضعها، وكسر للوصل بعد الوقف على ما يجب في القوافي. ولو أن القافية مرفوعة لرفع "نضارب" ولم يكن في البيت ضرورة.

يصف أنهم يقدمون على الأقران في القتال، فسيوفهم – وإن قصرت عن حد المضاربة بها– فخطاهم لها كالوصل الزائد فيها المطول لها.

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) في الكتاب : "ويقال : وضعه النحويون".
وقال الاعلم ويقال هو مما وضعه النحويون.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 434 – شرح النحاس 324 – وبه (تأدمه بزيت) شرح السيرافي 4 395 – شرح المفصل 9 92 ـ 102) – اللسان (أدم) 12 9.

(4) نسب في الكتاب وشرح الأعلم وشرح ابن السيرافي إلى قيس بن الخطيم وقال الغندجاني إنه : "لرقيم المحاربي".
وقال البغدادي : "البيت من قصيدة بائية مجرورة لقيس بن الخطيم ووقع أيضا في شعر رؤبه مرفوع للأخنس بن شهاب التغلبي وهي في المفضليات ص 203 – ويروى لرقيم أخي بني الصادرة المحاربي، ولسهم بن مرة المحاربي، ولضرار بن الخطاب الفهري" انظر الخزانة.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 434 – المقتضب 2 55 – شرح السيرافي 4/395 – شرح ابن السيرافي 137/ 2 – شرح الحماسة للأعلم 1 48 – وروى (وإن قصرت) وعجزه : (خطانا إلى القوم الذين نضارب) بقافية مرفوعة.
فرحة الأديب 116 – شرح المفصل (4 97 ـ 7 74) – الخزانة (7 22 ـ 25).



وأنشد للفرزدق في مثل هذا :

653 ـ ترفع لي خندف والله يرفع لي   نارا إذا خسرت نيرانهم تَـقِـدِ[1]

فجزم "تقد" على الجزاء. وخندف : قبيلة.

يقول : ورثتني خندفُ شرفا باقيا مشهورا كشهرة النار المرفوعة للطارق، فإذا ذهب شرف هؤلاء وخفي، ظهر شرفي وتبين.

وأنشد لبعض السلوليين في مثل هذا[2] :

653 ـ إذا لم تَزَلْ في كل دارٍ عرفْتَها   لها واكفٌ من دمع عينك يَسْجُمِ[3]

فجزم "يسجم" على المجازاة "بإذا".

قال الجرمي : المعنى : إذا لم تزل المرأة في كل دار عرفتها لها يسكب واكف من دمع عينك، وخبر "لم تزل" : "في كل دار"، وجواب "إذا" : تسكب المضمرة قبل واكف، ويفسره "يسكب"[4] الذي في آخر البيت.

وقال الأخفش : معناه : إذا لم تزل عينك في هذه الدار لها واكف سجمت، وجعل "لها واكف" خبر "لم تزل"، و "تسجم" جواب "إذا".

والبيت يروى على وجهين : "تسكب" و "تسجم"، والرواية الصحيحة "تسكب"، لأنه في قصيدة لجرير يهجو فيها الأخطل أولها :

عجبت لهـذا الزائـر المرتقـب   وإدلاله بالصَّرْم بعد التَخَـبُّـبِ[5]

---

(1) ورد في ملحقات ديوان الفرزدق مفردا 216 - الكتاب وشرح الأعلم 1 434 وبهما (خمدت) موضع (خسرت) - المقتضب 2 55 - إعراب القرآن 3 825 - شرح النحاس 286 - شرح السيرافي 4 395 - المسائل البغداديات 454 - وبه (إذا ما خبت نيرانهم) - شرح المفصل 7 47 - الخزانة 7 22 - وانظر شرح الأعلم للبيت في الخزانة.

(2) هو كذلك في الكتاب -والبيت لجرير من قصيدة بائية- نسبه إليه ابن السيرافي والأعلم والبغدادي- قال ابن السيرافي بأن القصيدة الميمية لبعض السلوليين والبائية لجرير.

(3) ديوان جرير 1 20 وعجز البيت به (لها ذارف من دمع عينيك تذهب) الكتاب وشرح الأعلم 1 434 -شرح السيرافي 4 396 - شرح ابن السيرافي 2 131 - الخزانة 7 22.
قال سيبويه : "فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ".

(4) في البيت (يسجم)، ورواية البيت عند الجرمي "يسكب".

(5) ديوان جرير 1 20



وأنشد لكعب بن زهير :

654 ـ وإذا ما تشاء تبعث منها مغرب الشمس ناشطاً مذعورا[1]

فلم يجاز "بإذا" وهو الجيد فيها. والناشط : الثور الوحشي، ومعنى تبعث منها : تثيره من مريضه. والمذعور : المفزع.

وأنشد للأسدي[2] :

655 ـ بني ثُعَلٍ لا تَنْكَعوا العَنْزَ شِرْبَهَا بني ثعل من يَنْكَعِ العنز ظالمُ[3]

أي : فهو ظالم. ومعنى تنكعوا : تمنعوا.

وأنشد لجرير بن عبد الله البجلي[4] :

656 ـ يَا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[5]

التقدير عنده : "إنك تصرعُ إن يصرعْ أخوك"، وهو عند المبرد على حذف الفاء[6].

---

(1) ديوانه 161 – الكتاب وشرح الأعلم 1/434 – إعراب القرآن 3/885 – وبه (آخر الليل) بدل (مغرب الشمس) – المقتضب 2/56– شرح السيرافي 4/396 – شرح ابن السيرافي 2/118– وهو عنده برواية : (وإذا ما أشاء أبعث منها).
المقتصد 9/1117 – شرح المفصل 8/134 – الخزانة 7/22.

(2) كذا في الكتاب، وفي شرح الأعلم : لرجل من بني أسد (لم أعرفه).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/436 – شرح النحاس 286 – شرح السيرافي 4/398 – حاشية الصبان 4/21 – المقاصد النحوية 4/448 – اللسان (نكع) 8/364 – قال الأعلم : "الشاهد فيه حذف الفاء ضرورة، وثعل : حي من طيئ".

(4) صحابي جليل من أعيان اليمن توفي 54 هـ (جمهرة الأنساب 387 – المعارف 292) ونسبه البغدادي لعمرو بن خثارم البجلي ضمن قصة طويلة وإليه نسبه ابن السيرافي والغندجاني.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/436 – الكامل 1/134 – المقتضب 2/70 – شرح السيرافي 4/399 – المسائل البغداديات 454 – شرح ابن السيرافي 2/121 فرحة الأديب (106 ـ 112) – الإنصاف 2/623 – شرح المفصل 8/158 – مغني اللبيب 2/717 – شرح ابن عقيل 4/36 – شرح شواهد المغني 2/897 – حاشية الصبان 4/18 – الخزانة 8/20 – اللسان (بجل) 11/46.
الأعلم : "الشاهد فيه على مذهبه تقديم تصرع في النية وتضمنه الجواب المعنى، والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك، وهذا من ضرورة الشعر لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحكمه أن يجزم الآخر".

(6) قال المبرد : "وهو عندي على إرادة الفاء، والبصريون يقولون : هو على إعادة الفاء ويصح أن يكون على التقديم، أي : وإني ناظر متى أشرف" المقتضب 2/70 – وانظر الإنصاف 2/623.



وأنشد سيبويه[1] :

657 ـ هذا سراقة للقرآن يدرسُه   والمرء عند الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذيبُ[2] **/276**

التقدير عنده : والمرء ذيب إن يلق الرشا . وعند المبرد على حذف الفاء. والهاء في "يدرسه" كناية عن المصدر، كأنه قال : يدرس درسا وتعدى "يدرس" إلى القرآن باللام، كما تقول لزيد اضرب. وإنما جاز هذا لأن الفعل بدل على المصدر، والمصدر مما يتعدى باللام كثيرا فحمل الفعل عليه.

وأنشد لذي الرمة :

658 ـ وإني متى أشرفْ على الجانب الذي   به أنتِ من بين الجوانبِ ناظرُ[3]

فتقديره عند سيبويه : "إني ناظر متى أُشْرِفَ" . وعند أبي العباس على حذف الفاء.

وأنشد للفرزدق :

659 ـ دستَّ رسولاً بأنَّ القوم إن قَدَرُوا   عليك يَشْفُوا صدْراً ذاتَ تَوْغِيرِ[4]

فأولى "إنْ" الفعل الماضي، وأتي بالجزاء مستقبلا فجزمه.

والتوغير : الحقد والغضب، وهو مشتق من وغرت القدر إذا غَلَيَتْ.

---

(1) لم أعرفه، وقال عنه البغدادي إنه من الخمسين.

(2) الكتاب 1/437 – وشرح الأعلم – شرح النحاس 287 وبه (يقرؤه بدل يدرسه) و (يلقه بدل يلقها) – شرح السيرافي 4/400 – مغني اللبيب 1/288 – وروى عجز البيت مع صدر هو : (يقطع الليل تسبيحا وقرآنا) ونسب به لحسان – شرح شواهد المغني 2/587 – الخزانة (2/3ـ8/452).

(3) ديوانه 1/241 – وبه (وإني) – الكتاب وشرح الأعلم 1/437 – المقتضب 2/69 – شرح النحاس 287 – شرح السيرافي 4/400 – شرح ابن السيرافي 2/92 – الخزانة 9/51.
قال ابن السيرافي "الشاهد فيه أنه جعل الجملة بعضها متقدم وبعضها متأخر سد مسد الجواب، كأنه قال : وإني ناظر متى أتشرف".

(4) ديوانه 262 – وبه (دست إليَّ بأن..) من قصيدة مدح فيها يزيد بن عبد الملك، ويهجو يزيد بن المهلب – الكتاب وشرح الأعلم 1/347 – شرح السيرافي 4/401 – شرح ابن السيرافي 2/90 – همع الهوامع 2/60 – اللسان (وغر) 5/286 .
قال الأعلم : "الشاهد فيه جزم يشفوا على الجواب، لأن الأول في موضع جزم".



واعلم أن "كيف" لا يجازى بها[1] لعلتين : إحداهما : أنه لما كان أخواتها معارف ونكرات – نحو : "من" و "ما" و"أي" – وقُصرت هي على أحد الأمرين، فلم تقع إلا على النكرة خاصة لأنها[2] سؤال عن الحال، ضعفت على التصريف لها في المجازات.

والعلة الأخرى : أنه لَمَّا لم يُخْبَر عنها[3] ولا عاد إليها ضمير كما يكون ذلك في : "من" و "ما" و"أي"، ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة، وجعلوا قولهم : (على أيِّ حالٍ) يغنى عنها.

وأما (كم) فلم يجازوا بها لأن : "ما" و "من" يغنيان عنها، لأنهما في المجازاة لقليل ما يقعان عليه وكثيره، ألا ترى أنك إذا قلت : "ما تسرْ أسرْ" فمعناه : إن تسرْ قليلاً أو كثيراً أسرْ مثله. وليس المتكلم بعالم كم يسير، ولا هو بمستودع من المخاطب تعريفه مقدارَ سيرِه، وإنما وضعت "كم" ليتعرف بها المتكلم مقدار ما يسئل عنه ليقف[4] عليه.

وقوله : "إِنْ تَأْتِنِي[5] لأَفْعَلَنَّ"[6] فيه وجهان :

أحدهما : تقدير الفاء، أي : إن تَأْتِنِي فَلأَفْعَلَنَّ.

والآخر : على نية التقديم كأنه قال : لأفعَلَنَّ إن تَأْتِني. وكلاهما غير حسن إنما يجوز في الشعر. فإن قلت : "والله لئن أتيْتَنِي لأكرمَنَّكَ"، حسُن، لأن جواب اليمين يغني عن جواب الشرط ويبطل جزمه، ويصير بمنزلة ما ذكر قبله، كأنه قال : والله لأكرمنك إن أتيتني، وإنما صارت "إن" إذا جزمت اقتضت مجزوما بعدها،

---

(1) قال ابن هشام متحدثا عن كيف : "تكون شرطا، فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو : كيف تصنع أصنع، ولا يجوز : كيف تجلس أذهب باتفاق. ولا كيف تجلسْ أجلسْ بالجزم عند البصريين، إلا قطربا لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر، وقيل يجوز مطلقا، وإليه ذهب قطرب والكوفيون، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما".
مغني اللبيب 1 271.

(2) في الأصل : "لأنهما".

(3) في الأصل : "عنهما".

(4) في الأصل : "ليعف".

(5) في الأصل : "إن تأتي" وصوابه من الكتاب.

(6) قال سيبويه : "زعم أنه لا يحسن في الكلام إن تأتني لأفعلن من قبل أن أفعلن تجيء مبتدأة..." 1/436



لأنها بجزمها ما بعدها. يظهر أنها تجزم: وجزمها يتعلق بفعلين، فإذا لم يظهر جزمها في الثاني صارت بمنزلة حرف جازم لا يؤتى بعده بمجزوم، فاعلم ذلك.

هذا باب الأسماء التي يُجَازَى بها وتكونُ بِمَنْزِلَةِ الذي[1]

اعلم أن هذه الأسماء التي يجازى بها المذكورة في هذا الباب إنما يجازى بها إذا كانت مبتدأة في اللفظ غير واقع عليها عامل قبلها لأنها متضمنة لأَنْ، وأَنْ (تكون صدرا إذا جوزي بها ولا يدخل)[2] عليها عامل خافض ولا غيره، إلا أن هذه الأسماء /277 إذا جوزي بها قد تدخلها الأشياء الخافضة إذا كانت في صلة ما بعدها، أو كانت[3] مبتدأة في اللفظ، وذلك للضرورة المؤدية إلى ذلك فيها، تقول: "بمن تَمْرُرْ أمرُرْ به"، و"على أيهم تنزلْ أنزِلْ"، "فالباء"، و "على"، موصولتان بفعل الشرط إلى الاسمين، لأنهما فعلان متعديان بحروف الجر، وحروف الجر لا تكون إلا قبل الأسماء متصلات بها فدعت الضرورة إلى تقديمها لذلك.

وأنشد سيبويه للفرزدق:

660 ـ ومن يميلُ أمال السيفُ ذِرْوتَهُ   حيثُ التقى من حِفَافَيْ رأْسِهِ الشَّعَرُ[4]

"فَمَنْ" بمعنى "الذي"، والفعل من صلتها، وفيها معنى الشرط لإبهامها وإن لم يجزم بها. وذروة الشيء: أعلاه، وحفافا الرأس: جانباه.

وأنشد للهذلي[5]:

---

(1) الكتاب 1/438 – شرح السيرافي 4/413.

(2) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وهو من تقدير المحقق استعانه بما في شرح السيرافي.

(3) في الأصل: "وكانت"، وفي شرح السيرافي: "أو كانت".

(4) ديوانه 1/144 – وبه (ومن يمل يمل المأثور ذروته).
الكتاب وشرح الأعلم 1/438 – شرح النحاس 288 – شرح السيرافي 4/413 – شرح ابن السيرافي 2/82.
قال الأعلم: "الشاهد فيه رفع يميل لأنه جعل من بمعنى الذي".

(5) هو أبو ذؤيب الهذلي في شرح الأعلم وابن السيرافي واللسان (طبع) (ضير)



661 - فقلت : تحمل فوق طوقكَ إنهــا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتها لا يضيرُهــا[1]

في رفع يضيرها وجهان :

أحدهما : بإضمار الفاء وهذا الوجه لا خلاف في جوازه.

والوجه الآخر : يرتفع على التقديم كأنه قال : لا يضيرها من يأتها.

وقد خالف المبرد سيبويه في هذا وما أشبهه من التقديم[2] وحجته أن المرفوع إذا وقع بعد الشرط، فقد وقع في موضعه فلا ينوى به التقديم الذي ليس بموضعه كما لا يقال : "ضرب غلامَهُ زيدا"، و "زيدا" على نية : ضرب زيداً غلامُهُ.

والجواب عن هذا أن الشرط على وجهين :

أحدهما : أن يكون المعتمد المقصود تقديم الشرط واتباع الجواب له كقولك: "إن تأتني آتك"، و"إن تأتني فأنا مكرم لك"، فلا يجوز تقديم الجواب على الشرط.

والآخر : أن يكون الاعتماد على فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر يبتدئه المتكلم ويعلقه بشرط كما يعلقه بظرف، فيقول : "أكرمك إن أتيتني"، أو "أنا مكرمُك إن زرتني" كما تقول : "أكرمك يوم الجمعة". فإذا قال : "فإن أتيتني أكرمك". فليس أكرمُك بجواب، فيكون تقديمنا له على غير موضعه، وإنما هو الفعل الذي يقصد فيه التقديم، ألا ترى أنك تقول : "والله لئن جفوتني لا أزورُك" فترفع "لا أزورُك" لأنه جواب لقسم معلق بالشرط، وقد أغنى عن جواب الشرط، فإن كان "لا أزورك" مجازاة، فينبغي أن يكون مجزوما، وإن كان ينوي به غير المجازاة، فقد وقع ما ينوي به غير الجزاء، موقع الجزاء.

---

(1) ديوان الهذليين 154/1 - الكتاب وشرح الأعلم 438/1 - المقتضب 70/4 - شرح النحاس 288 (فقلت أحمل) شرح السيرافي 413/4 - 416 - شرح ابن السيرافي 193/2 - شرح المفصل 185/8 - حاشية الصبان 18/4 - الخزانة 57/9 - اللسان (خير) 495/4 (طبع) 233/8 - قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع يضيرها على نية التقديم".

(2) قال المبرد في تقدير البيت : "لا يضيرها من يأتها".
وقال "فلا خلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح".
المقتضب 70/2.



وذكر مبرمان عن المبرد أنه قال : إذا قلت : لئن أتيتني لأكرمنك"، إنما هو : "والله لئن أتيتني والله لأكرمنك"، وأضمرت "قال"، ولا يكون هذا إلا على قسمين.

وهذا غلط من المبرد، لأن الشرط إذا أفرد عن الجواب فليس بخبر، والقسم إنما يقع على خبر يصح فيه التصديق والتكذيب.

ورد بعض النحويين على سيبويه تقديم (لا يضيرها)، لأنه لا فاعل معه إذا قدم، لأن قوله : من يأتنا مبتدأ لا يعمل فيه ما قبله، فلا يكون فاعلا ليضير.

والجواب عن سيبويه : أن يكون ضمير الفاعل على شرط (التفسير)[1] كأنه قال : لا يضيرها (أحد إن أتاها)[2] /278 أحد لأن معنى : "من يَأْتِها"[3] : "إن يَأْتِها أحدٌ"، فأضمر في "يضيرها" لأن الكلام الذي بعدها فيه ذكر المضمر الذي أضمر على شرط التفسير.

وبين سيبويه في آخر الباب أن : "مهما" وإن كانت اسما بمنزلة "ما" فلا يخبر عنها كما يخبر عن "ما"، تقول : في الكتاب ما تقول، بمعنى : مكتوب عندي الذي تقول، ولا يجوز : "في الكتاب مهما تقول"[4]، إذا جعلت "تقول" صلة "لمهما"، كما يجعلها صلة "لما" فاعرف ذلك.

هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي[5]

قد تقدم أن الاسم الذي يجازى به لا يعمل فيه إلا فعل الشرط أو ما يتصل بفعل الشرط من حروف الإضافة. فإذا دخل عليها ما ينصبها ويرفعها ويخفضها مما تقدم بينها لم يجاز لها، وبَطُلَ عملها.

---

(1) مطموس نصف الكلمة الأخير في الأصل، وصوابه من السيرافي.

(2) مطموس في الأصل، صوابه من شرح السيرافي.

(3) في الأصل : "من يأتيها" وصوابه من شرح السيرافي.

(4) قال سيبويه : "ألا ترى أنه لا يقول مهما تصنع قبيح، ولا في الكتاب مهما تقول إذا أردت أن تجعل القول وصلا، فهذه الحروف بمنزلة أن لا يكون الفعل صلة لها فعلى هذا فأجر ذا الباب". الكتاب 1 438.

(5) الكتاب 1 438 - شرح السيرافي 4 419.



وأنشد سيبويه[1] في ما جوزي به على (إرادة الفاء)[2]:

662 - إن من لاَمَ في بني بنت حسا ... نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخطوب[3]

أراد: "إنه"، فأضمر الهاء في "إن" وجازى "بمن".

وأجاز الزيادي: إن من يأتنا نأته "على غير إضمار في "إن"[4] وهذا لا يجوز لامتناع الجزاء من أن يعمل فيه ما قبله.

وأنشد سيبويه لأميه بن أبي الصلت:

663 - ولكنَّ من لا يَلْقَ أَمْرًا ينوبُه ... بِعُدَّتِهِ ينزلُ به وهو أَعْزَلُ[5]

أراد: و"لكنه"، فحذف الهاء وجازى "بمن".

يقول: من لم يُعِدَّ لنوائب الزمان قبل نزولها، ضعف عن دفعها إذا نزلت به. والأعزل: الذي لا سلاح معه.

وأنشد للراعي:

664 - فلو أن حقَّ اليوم منكم إقامَةٌ ... وإنْ كان سرحٌ قد مضى فَتَسَرَّعَا[6]

---

(1) للأعشى في الكتاب وشرح الأعلم.

(2) مزيد من الهامش.

(3) ديوانه 219 وبه (من يلمني على بني...) من قصيدة في مدح الأشعث بن قيس - الكتاب وشرح الأعلم: 1/439 - شرح السيرافي 4/419 - شرح ابن السيرافي 2/86 (ابنة) بدل (بنت) - الإنصاف 1/180 - شرح المفصل 3/115 - مغني اللبيب 2/789 - شرح شواهد المغني 2/924 - الخزانة 5/420.
قال الأعلم: "الشاهد في جعل من للجزاء مع إضمار المنصوب بأن ضرورة. وانظر رأي الأعلم في الخزانة".

(4) انظر رأي الزيادي في شرح الأعلم والخزانة 5/422.

(5) ديوانه 46 - الكتاب وشرح الأعلم 1/439 - شرح السيرافي 4/419 - الإنصاف 1/181 - مغني اللبيب 1/384 - شرح شواهد المغني 2/702. الشاهد فيه كالشاهد في سابقه.

(6) ورد البيت في ديوانه مفردا وفي عجزه (وإن كان صرح) - الكتاب وشرح الأعلم (1/439 - شرح النحاس 289 وبه (ولو أن) و (متسرعا) شرح السيرافي 4/420 - المسائل العسكرية 107 - شرح ابن السيرافي 2/34 - الإنصاف 1/180 - الخزانة 10/451 - اللسان (سرح) 2/481 (سرع) 8/152 -
قال الأعلم: "الشاهد فيه حذف الضمير من أن ضرورة، ولذلك وليها الفعل في اللفظ. لأن حرف التاكيد لا يليه إلا الاسم مضمرا أو مظهرا".



استشهد بالبيت لحذف الهاء في ما تقدم من الأبيات، وأراد فلو أنه حق، ولو لم يرد الهاء كان محالا، لأَنَّ "أَنْ" لا تعمل في الفعل.

والمعنى : أنه تمنى أن تكون منهم إقامة، وإن كان "السرح" الذي يحمل على "الإقامة" قد ذهب مسرعا.

وأنشد في مثل هذا من الحذف[1] :

665 ـ أُكَاشِرُهُ وأعلم أَنْ كِلاَنَــا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيــصُ[2]

أراد : أنه كلانا حريص – ومعنى أكاشرهُ : أضاحكه.

وباقي الباب مفهوم.

هذا بابٌ يَذْهَبُ فيه الجَزَاءُ من الأسْمَاءِ كَمَا ذَهَبَ فِي إِنَّ وكَانَ...

وذلك قولك[3] : أَتَذْكُرُ إِذْ من يَأْتِينَا نَأْتِيه، وَمَا مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ)[4].

أنكر المبرد على سيبويه منعه من الجزاء هنا وكراهيته له.

ولفظ سيبويه يدل على أن من قبله كره ذلك، إما من النحويين وإما من العرب[5]، ولعلهم كرهوا ذلك من أجل أن "إذ"[6] اسم للوقت، وكان حقه أن يضاف

---

(1) هو عدي بن زيد في بعض نسخ الكتاب – الطبعة المحققة 3/73 – ولا وجود له في ديوانه ونسب لعمرو بن جابر الحنفي في حماسة البحتري 15 ومحاضرات الأدباء 1/157 – عن أسطورة الأبيات الخمسين 115 – (من كتاب فصول ومقالات في اللغة).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/440 – المقتضب 3/241 – شرح النحاس 289 – شرح السيرافي 4/420 – الإنصاف (1/201 ـ 2/443) – شرح المفصل 1/54.

قال الأعلم : "الشاهد في حذف الضمير من أن وابتداء ما بعدها على نية إثبات الضمير".

(3) في الكتاب : "فمن ذلك قولك"، وكذا في السيرافي.

(4) الكتاب 1/440 – شرح السيرافي 4/424.

(5) قال سيبويه : "وإنما كرهوا الجزاء ههنا لأنه ليس من مواضعه، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : أتذكر إذ إن تأتنا نأتك كما لم يجز أن تقول إن تأتنا نأتك، فلما ضارع هذا الباب باب إنّ وكان، كرهوا الجزاء فيه، 1/440.

(6) في الأصل : "ذا".



إلى اسم واحد لا يقع بعده مجازاة، لأنه يجر ما بعده، وموضع المجازاة لا يكون مجزوما بما قبله، ثم أجازه في الشعر لوقوع الاسم المبتدأ والخبر بعده، وبعد ما كان في معناه من أسماء الزمان.

وأنشد للبيد : 279/

666 ـ على حينَ منْ تلبثْ عليه ذَنوبُـه   يرثْ شِرْبُه إذْ في المقامِ تَدَابُـرُ[1]

فجازى "بمن"، وأضاف "حين" إلى جملة الشرط.

يصف مجلسا فاخَرَ فيه القبائل بين يَدَيْ بعض الملوك فظهر عليهم، وقوله : (على حينَ مَنْ تلبَثْ عليه ذنوبه) : أراد شدة الكلام في ذلك المجلس وأن من أبطأت عليه الحجة في الافتخار فقد غلب. والذَّنوب : الدلو ضربها مثلا للحجة. والتدابر : التقاطع، لأن ما هم فيه من الشدة يحملهم على أن يتقاطعوا. ويروى تداثر: أي تزاحم وتكاثر.

وكان المبرد يجيز المجازاة في جميع هذا الباب وينكر على سيبويه مذهبه.

واحتج الزجاج لسيبويه، فقال : قبحت المجازاة بعد "إذ" لأن حق "إذا" أن يقع بعدها الفعل والفاعل والمبتدأ وخبره، فلما وقع الشرط وجوابه بعدها، وهما جملتان، قبح ذلك من جهة اللفظ، فإذا قلت : (أتذكر إذ نحن مَنْ يأْتِنا نأْتِه)[2] حسُنَ لأنه وقع بعدها مبتدأ وخبر.

---

(1) ديوانه 217 – الكتاب وشرح الأعلم 1/441 في الكتاب (تداثر) وفي شرح الأعلم : (التدابر) – بالتعريف– شرح السيرافي 4/425، 428 –المقتضد 2/1110 – الإنصاف 1/291 – الهمع 2/62 – الخزانة 9/61.

قال الأعلم : "الشاهد مجازاته بمن مع إضافة حينَ إلى جملة الشرط ضرورة وحكمها أن لا تضاف هي وإذا إلا إلى جملة مخبر بها. والمبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار لا بحروف المعاني... وجاز هذا في الشعر تشبيها لجملة الشرط بجملة الابتداء والخبر والفعل والفاعل".

(2) قال محقق الخصائص : "هذا صورة شطر بيت من الشعر لم يأت في شعر ولكنه أجيز إذا فرض أن أدخله شاعر في شعره" الخصائص1/352.



واستحسن سيبويه المجازاة بعد (لا) لأن "لا" لا تفصل بين العامل والمعمول فكان دخولها في الكلام كخروجها[1].

وأنشد لابن مقبل :

667 ـ وقدرٍ كَكَفِّ القرد لا مستعيرُها يُعار ولا من يَأْتِها يتدسَّمِ[2]

فجازى "بمن" بعد "لا"، ومعنى قوله : ككف القرد، أي : هي حقيرة. وصفهم بصغر القدر لقلة خيرهم.

وأنشد لطرفة :

668 ـ ولستُ بحلالِ التلاعِ مخافةً ولكنْ متى يسترفدِ القومُ أَرْفِدِ[3]

أراد ولكن أنا متى[4] يسترفد القوم أي : يسألوني الرفد.

وأنشد للعجير السلولي :

669 ـ وماذاك أنْ كان ابن عمي ولا أخي ولكنْ متى ما أَمْلِكِ الضُّرَّ أنفعُ[5]

أراد : ولكن أنا أنفع متى ما أملك الضر، وفيه قبح لأنه جزم الشرط وليس بعده جواب.

وهو في مذهب المبرد على حذف الفاء، وقد تقدم مثله[6].

ولو روي بالجزم والكسر للقافية لجاز على الإقواء.

---

(1) قال سيبويه : "وتقول : لا من يأتك تعطه، ولا من يعطك تأته، من قبل أنّ لا ليست كإذ وأشباهها وذلك لأنها لغو بمنزلة ما".
الكتاب 1 441 ـ 6 وانظر شرح السيرافي 4 429.

(2) ملحقات ديوانه 395 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 441 – مجالس العلماء 89 – شرح النحاس 290 وبه (القرم) بدل (القرد) شرح السيرافي 4 426 – الخصائص 3 165 – اللسان (دسم) 12 199.

(3) شرح المعلقات 42 – شرح أشعار الشعراء الستة للأعلم 2 48 – الكتاب وشرح الأعلم 1 442 – شرح النحاس 290 ـ شرح السيرافي 4 426 – الخزانة 9 66 – المقاصد النحوية 4 422.
قال الأعلم : "الشاهد فيه حذف المبتدأ بعد لكن ضرورة، والمجازاة بمتى بعدها".

(4) في الأصل : "إقامتي"، وهو تصحيف – صوابه من شرح الأعلم للشاهد 1 442.

(5) الكتاب وشرح الأعلم للعجير 1 442 ـ شرح النحاس 291 – شرح السيرافي 4 427 – شرح ابن السيرافي 2 153 – وروى البيت (ولست بمولاه ولا بابن عمه) و (متى ما أملك النفع..) – فرحة الأديب 118 – الخزانة 9 70.
قال الأعلم : "الشاهد في رفع أنفع على نية التقديم. والجزم بمتى على الشرط، وما زائدة مؤكدة".

(6) النكت ص 916 وما بعدها.



هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء
التي تجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء[1]

قد تقدم القول في جواز هذا والعلة فيه[2].

وأنشد لابن همام السلولي :

670 ـ لما تَمَكَّنَ دنياهم أطاعَهُم   في أَيِّ نحوٍ يُميلُوا دِينَهُ يَمِلِ[3]

فجازى "بأي"، وجعل في وصلة للفعل المجزوم لها على الشرط ولم يجعلها وصلة للجواب، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه الجواب.

وأنشد لبعض الأعراب[4] :

674 ـ إنَّ الكَريمَ وأَبِيكَ يَعْتَمِلْ

إنْ لم يجد يوماً على مَنْ يتَّكِلْ[5]

في هذا وجهان : أحدهما : يعتمل[6] على من يتكل عليه، معناه أنه يحترف[7] ويعمل بيديه على محتاج إليه أو عيال يتكل عليه إن لم يصب (مالا يعولهم به)[8] وينفق غليهم منه، فكرمُهُ يحمله على أن يعمل /280 بيديه حتى ينفق عليهم منه.

---

(1) الكتاب 1 442 - شرح السيرافي 4 431.

(2) انظر النكت ص 915-916.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 442 - شرح النحاس 291 - شرح السيرافي 4 431 - حاشية الصبان 4 10 - اللسان (مكن) 13 414.

(4) لم أعرفه - وعده محقق الكتاب من الخمسين 1 381.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 442 - إعراب القرآن 2 440 - مجالس العلماء 65 - شرح السيرافي4 432 - الخصائص 2 305 - الجنى الداني 478 - مغني اللبيب 1 196 - شرح شواهد المغني 1 419 - حاشية الصبان 2 222 - الخزانة 10 143 - اللسان (عمل) 11 475 .
قال الأعلم : "الشاهد فيه حذف العائد على من في مذهبه، والتقدير على من يتكل عليه" وانظر رأيه في الخزانة 10 144.

(6) في الأصل : "يعتمد"

(7) في الاصل : "يتحرف".

(8) مطموس في الأصل، صوابه من شرح السيرافي.



والآخر : ما ذكره الزجاج[1] وهو أنه جعل "عليه" بمعنى "عنده" وجعل الذي يعتمل إنما يعتملُ على نفسه، فإذا لم يجد عند من يتكل عليه شيئا ينفقه على نفسه وعياله اعتمل حتى ينفق، والمعتمل في هذا هو المتكِل وفي الأول هو المتكَل عليه، والقول الأول أصح.

وذهب المبرد إلى أن الكلام قد تم عند قوله : (إن لم يجد يوما) - وقوله : (على من يَتَّكِلْ) كلام مستأنف على جهة الاستفهام وليس في هذا القول محذوف يقدر.

وقول سيبويه أولى، لأن الظاهر (أنه)[2] كلام واحدٌ فلا يُرَدُّ بعضُه عن بعض إلا بدلالَةٍ.

وحكي عن المبرد قول آخر، وهو أن يكون قوله : (إن لم يجدْ) بمعنى : إن لمْ يعلَمْ[3] ويكون المعنى إن لم يعلم أَعَلَى هذا يتكل أو على هذا؟

وباقي الباب مفهوم.

هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام[4]

اعلم أن ألف الاستفهام تدخل على الجمل وتدخل على[5] العامل والمعمول فيه، فلا تعمل شيئا، فأشبهت واو العطف وفاءه.

فإذا قال القائل : مررت بزيدٍ، فقيل له : أزيدٍ؟

---

(1) انظر رأي الزجاج شرح السيرافي - هامش الكتاب 3/81 الطبعة المحققة، والخزانة 10/144.

(2) زيادة من تقدير المحقق.

(3) هذا التقدير للمازني، قال البغدادي وهو يتحدث عن احتمالات في تفسير البيت : "الخامس للمازني قال : معنى لم يجد لم يعلم، كأنه قال : إن الكريم يعتمل إن لم يعلم على من يتكل، وهذا مختار المبرد أخيرا" 10/144.

وانظر مجلس أبي الحسن مع المازني : مجالس العلماء 65.

(4) الكتاب 1/443 - شرح السيرافي 4/435.

(5) في شرح السيرافي : "بين".



فهذا الخفض محمول على الكلام الأول، كما يحمل ما بعد حرف العطف على ما قبله.

وقوله : "ألا ترى أن الألف لغو"[1]

يريد : دخولها بين العامل والمعمول فيه كدخول "ما" و"لا" في قوله عز وجل : ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾[2].

وقوله : "فإن هذا الكلام معتمد لها"[3].

يعني : ما بعد ألف الاستفهام من الشرط والجزاء معتمد لها كما يعتمد على الابتداء والخبر في قولك : أزيدٌ منطلِقٌ؟ وكما يعتمد "الذي" في صلتها على الشرط والجزاء والابتداء والخبر، فاعلم ذلك.

هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله[4]

اعلم أنك إذا أقسمت على المجازاة، فالقسم إنما يقع على الجواب لأنه إخبار ووعد يقع فيه التصديق والتكذيب، والقسم إنما يؤكد الأخبار الذي يقع فيها الصدق والكذب، فلما كان القسم معتمدا به على الجواب بطل الجزم فيه، وصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازاة، فتقول : "والله إن أتيتني لا أَفْعَلُ"، كأنك قلت : "والله لا أفعلُ إن أتيتني"، فإذا تقدم القسم شيء ثم أتى بعده المجازاة، اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء وألغي القَسَم كقولك : "أنا والله إن تأتني[5] لا آتك"، فاعتمد الجزاء على "أنا"، كأنه ليس بعده القسم، ألا ترى أنك تقول : "زيد والله منطلق"، ولو قدمت القسم لقلت : "والله لزيد منطلق" فلزمته اللام.

---

(1) الكتاب 1 /444.

(2) من الآية 155 من سورة النساء (4) : قال مكي " ما زائدة للتوكيد، ونقضهم خفض بالياء وقيل : ما نكرة في موضع خفض ونقضهم بدل من ما". مشكل إعراب القرآن 1 /211.

(3) قال سيبويه : "فإن قيل : فإن الألف لا بد لها من أن تكون معتمدة على شيء فإن هذا الكلام معتمد لها كما يكون صلة للذي إذا قلت : الذي إن تأته يأتِكَ زيدٌ فهذا كله وصل" 1 /444.

(4) الكتاب 1 /444 - شرح السيرافي 4 /438.

(5) في الأصل : "تأتي"، وأثبت ما في شرح السيرافي.



وأنشد للفرزدق :

672 ـ وأنتم لهذا الناس كالقبلَةِ التي بها أن يَضِلَّ الناسُ يهدى ضَلاَلُها[1]

قال سيبويه : "فلا يكون الآخِرُ إلا رفعاً"

يعني : "يُهدى"، لأن "أنْ" لا يجازى بها، والتقدير : التي بها يهدى (الضال عنها)[2]، والهاء في ضلالها ترجع إليها[3]، و"أن يضلَّ الناس" هو السبب الذي جعل الهُدى من أجله. /281

وباقي الباب مفهوم.

باب ما يَرْتَفِعُ بين الجَزْمَّيْنِ وَيَنْجَزِمُ بينهما[4]

اعلم أن ما يقع بين فعل الشرط والجزاء المجزومين من الفعل على قسمين :

أحدهما : معناه مخالف لمعنى فعل الشرط.

والآخر : معناه كمعنى فعل الشرط. فإذا كان مخالفا لفعل الشرط لم يجز فيه غير الرفع، ووقع موقع الحال. وإذا كان في معنى فعل الشرط وتأويله جاز فيه الرفع والجزم على البدل وقد مثَّل سيبويه المسائل في ذلك.

وأنشد لزهير :

673 ـ ومنْ لا يزلْ يستَحْمِلُ النَّاسَ نفسَهُ ولا يُغْنِها يوما من الدهر يُسْأَمِ[5]

---

(1) ديوان الفرزدق 2 623 من قصيدة في مدح سليمان بن عبد الملك وهجاء الحجاج ،الكتاب وشرح الأعلم 1 445 – شرح السيرافي 4 438 – شرح ابن السيرافي 2 81.
الأعلم : "الشاهد فيه رفع يُهدى لأن (أن) ليست من حروف الجزاء.

(2) مطموس معظم حروفه.

(3) قال الأعلم : "والهاء في قوله ضلالها عائدة على الناس لأنهم جماعة ويجوز أن يكون للقبلة على معنى يهدى الضلال عنها".

(4) الكتاب 1 445 – شرح السيرافي 4 441.

(5) من معلقة زهير – إلا أن الشنقيطي لم يذكره في شرح المعلقات العشر 57 - شعر زهير صناعة الاعلم 29 -- شرح الأشعار الستة للأعلم 1 288 – الكتاب وشرح الأعلم 1 445 – المقتضب 2 63 – شرح النحاس 291 شرح السيرافي 4 448 – شرح ابن السيرافي 2 64 – الهمع 2 63 – الخزانة 9 90 - اللسان (حمل) 11 176 – قال أبو عمرو بن العلاء "قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت".



فرفع يستحملُ لأنه في موضع خبر يزل. ويروى : (ولا يعفها)، و(يسأم) جواب الشرط.

وأنشد[1] :

674 - متى تَأْتِنَا تلممْ بنا في ديارنا   تجدْ حطبا جزْلاً ونارا تَأَجَّجَا[2]

فجزم "تلمم" على البدل من "تأت" لأنه في معناه.

وقوله : "تأججا" فيه ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن تجعل الألف للتثنية وهي للحطب والنار وذُكِّرَتْ لتذكير الحطب.

والثاني : أن يكون للحطب.

والثالث : أن تجعل النار في تأويل الشهاب فتذكر.

وفيه وجه رابع : أن يكون تتأججن، فحذف التاء استخفافا وعوض الألف في الوقف من النون الخفيفة، وفيه على هذا التقدير ضرورة لدخول النون في الواجب.

وأنشد[3] :

675 - إن يبخلوا أو يَجْبُنُوا   أو يغدروا لا يَحْفِلُوا
يغدوا عليك مُرَجَّلِينَ كأنهم لم يَفْعَلُوا[4]

---

(1) هو عبد الله بن الحر في شرح ابن السيرافي وشرح المفصل والخزانة، من قصيدة قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة (الخزانة 9 90)، ويروى للحطيئة وليس في ديوانه.
عبد الله بن الحر الجعفي قائد شجاع وشاعر فحل كان يتجاسر على الأمراء توفي 68هـ غرقا في الفرات (البيان والتبيين 1 21 - الخزانة 2 157).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 446 - المقتضب 2 61 - شرح النحاس 292 - شرح السيرافي 4 442 - شرح ابن السيرافي 2 66 - الإنصاف 2 583 - شرح المفصل 7 53 - حاشية الصبان 3 131. الخزانة 9 90 - اللسان (نور) 5 242 - وبه : (فمن يأتنا..) و (يجد أثرا دعسا).

(3) لبعض بني أسد في الكتاب وشرح الأعلم - وقال البغدادي : "إنه من الشوارد التي لا أرباب لها".

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 446 - شرح النحاس 292 - أمالي القالي 3 83 - شرح السيرافي 4 442 - شرح ابن السيرافي 2 206 - الإنصاف 2 583 - شرح المفصل 1 36 - الخزانة 9 91.



وزاد الزيادي :

كَأَبِي بَرَاقِش كُلُّ لَو ... نٍ لَوْنُهُ يَتَنَقَّلُ[1]

فجعل "يغدوا" بدلا من موضع "لا يحفلوا". ولا يجوز أن يكون بدلا من "يحفلوا" وحدها، والتقدير : أن يبخلوا أو يجنبوا أو يغدروا. ويغدوا عليك مرجلين، وغدوهم مرجلين : ترك الحفل بذلك، وقلة المبالاة به، ولو جعلت يغدوا بدلا من يحفلوا وحدها دون "لا" لكان التقدير : لا يغدوا مرجلين، وهذا خلاف ما أراد من المعنى. وأبو براقش : طائر يتلون ألوانا مختلفة في اليوم، فضربه مثلا للقوم في فعلهم ذلك. وهذه الأبيات أنشدها الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد.

وأنشد لابن زهير :

676 ـ ومن لا يقدم رجله مُطْمَئِنَّةً ... فيثبتَها في مستوى الأرض يَزْلَقِ[2]

فنصب "يثبتَها" كما ينصب : "لا ما تأتينا فتحدثنا"، بمعنى : "لا تأتينا إلاّ لم تحدثنا"[3] كأنه قال : ومن لا يقدم إلا لم يثبت زلق.

وأنشد للأعشى :

677 ـ ومن يَغْتَرِبْ عن قومه لا يَزَلْ يَرَى ... مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجَرًّا وَمَسْحَبَا

وتُدْفَنَ منه الصَّالِحَاتُ وإن يُسِئْ ... يكن ما أساء النار في رأس كَبْكَبَا[4]

---

(1) ورد البيت في شرح الأعلم وبه (يتخيل) بدل (من يتنقل) وروى في شرح ابن السيرافي وشرح المفصل بـ (يتحول) بدل (يتنقل)، وانظر اللسان (برقش) 6 265.

(2) هو كعب بن زهير، والبيت غير وارد في ديوانه، وهو في ديوان زهير صناعة الأعلم 260 وبه (تزلق) من قصيدة رواها ثعلب عن أبي عمرو الشيباني، وقال : يقال إن زهيرا وكعبا اشتركا فيها" فإن صح هذا فهو علة نسبة البيت لكعب.
وانظر الكتاب وشرح الأعلم 1 447 – المقتضب 2 22 – شرح النحاس 293 – شرح السيرافي (4 444- 451) – شرح ابن السيرافي 2 113 قال الأعلم : "الشاهد في نصب يثبتها بإضمار أن على جواب النفي".

(3) الكتاب 1 447.

(4) ديوان الأعشى 88 من قصيدة هجا فيها عمرو بن المنذر.
الكتاب وشرح الأعلم 1 449 – المقتضب 2 21 وبه (تدفنُ) بالضم إعراب القرآن 3 906 – شرح النحاس 293 – شرح السيرافي 4 447 – اللسان (كبب) 1 697 – والبيت الأول أصله بيتان :

متى يغترب عن قومه لا يجد له ... على من له رهط حواليه مغضبا

ويحطم بظلم لا يزال يرى لـه ... مصارع مظلوم مجرا ومسحبا

إلا أنه روى في كتب النحو مثل رواية الكتاب (ملفقا).

فنصب "تُدْفَنَ" لأنه حمل على المعنى كأنه قال : (لاَ يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ)[1] /282 مظلوم، يعني : نفسه، وأن تُدفنَ منه الصالحاتُ.

ومعنى قوله : (يكن ما أساء النار)، أي مثل النار في الشهرة والظهور للناس. وكبكب : اسم جبل، وجعل النار في رأسه لأن ذلك أشهر لها. والمعنى : أن من اغترب عن قومه. لم يزل مظلوما متهضما لا ناصر له وإن أتى بصالحة سترت عليه ولم يخبر بها عنه وإن فعل سيئة حدث بها عنه ونقمت عليه.

وإذا قلت : "إن تأتني آتك فأُحدثَكَ" فالنصب ضعيف وهو على ضعفه أحسن منه في قولك : "آتيك فَأُحَدِّثَكَ"، لأن الخبر واجب أن تفعله على كل حال، وجواب الشرط ليس بواجب أن تفعله إلا أن تريد الشرط، وقد يوجد ولا يوجد، فأشبه الاستفهام ونحوه وشبهه سيبويه بقولك : "أفعلُ إن شاء الله"[2]، لأن أفعل موضعه وأصله إخبار حقه الوفاء به، وقوى بذلك النصب بعد جواز الشرط إذ كان تعليقه بالشرط يخرجه عن الأفعال المجردة.

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل
إذا كان جواباً لأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أو اسْتِفْهَامٍ أَوْ عَرْضٍ أَوْ تمَنٍّ[3][4]

اعلم أن جواب هذه الأشياء ينجزم بإضمار شرط، والدليل على ذلك أن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضمانات تتضمنها الآمر والناهي والمستفهم والعارض بوقوع أفعال قبلها، وليست بضمانات مطلقة، إنما هي متعلقة بمعنى : إن كان وَوُجِدَ، وجب الضمان والعدة. وإن لم يوجد، لم يجب. ألا ترى أنه إذا قال : "ائتني آتك"، لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور، فوجب أن يكون التقدير : ائتني إن تأتي آتك، وهكذا التقدير في جميع ما

---

(1) مطموس في الأصل، وصوابه من شرح السيرافي.
(2) الكتاب 1 448.
(3) في الكتاب : "أو تمن أو عرض".
(4) الكتاب 1 449 – شرح السيرافي 4/456.



يجزم جوابه من هذا الباب، وإن كان لا يتكلم بهذا، لأن لفظ الأمر والنهي وما أشبههما يغني عن ذكر الشرط بعده ويكفي منه.

وأنشد لجابر بن حُنَيّ[1] التغلبي[2] :

768 - ألا تنتهي عنا ملوك وتَتَّقِي مَحَارِمَنَا لاَ يَبُوءُ الدَّمُ بالدَّمِ[3]

هذا وإن كان لفظه لفظ الاستفهام، فإن معناه معنى الأمر كأنه قال : لتنته عنا ملوك إن تنته عنا لا يبوء الدم بالدم. ومعنى لا يبوء الدم بالدم : لا يقتل واحد بآخر، يريد أن الملوك إذا قتلوا منا قتلنا منهم، ولو حمل هذا على حقيقة الاستفهام فسد المعنى على لفظ الجواب، وحقيقة لفظ الاستفهام لأن "الألف" للاستفهام، و"لا" للجحد، فيكون الشرط المقدر بحرف الجحد، فيصير التقدير : ألا تنته عنا لا يبوء، وهذا ضد المعنى المراد. وإنما لم يجز : لا تدن من الأسَدِ يأكلك، بالجزم، لأنه إذا انجزم أضمر شرطا تقديره : لفظ النهي، كأنه قال : إن لا تدن منه يأكلك وهذا (محال)[4] لأنه يصير[5] تباعده سببا[6] لأكله، ولا يستقيم أن تضمر : "إن تدن منه" لأن "تدن" /**283** [7] لا يدل على ذلك ولا فيه معناه كما كان في قوله :

إلا تنته، معنى لتنته. فإن قلت : لا تدن من الأسد فيأكلك بالفاء والنصب جاز وحسن، لأن الجواب بالفاء تقديره تقدير العطف كأنه قال : لا يكون دنو فأكل. وإن لم تدخل الفاء رفعت على الاستئناف، أي : هو مما يأكلك فاحذره.

---

(1) في الأصل : "ابن جني الثعلبي"، وهو تصحيف.

(2) هو جابر بن حني بن حارثة بن تغلب بن وائل، شاعر جاهلي قديم كان صديقا لامرئ القيس، وقيل كان على النصرانية. (ترجمته : معجم الشعراء 207 ـ المفضليات 208) – وإليه نسب في الطبعة المحققة من الكتاب 3/95 – ونسبه الأعلم لجابر بن جبير ولعله تصحيف.

(3) المفضليات 211 وبه (يبوؤ).
الكتاب وشرح الأعلم 1/450 – شرح النحاس 294 – وبه (يبأ) – شرح السيرافي 4/457 – اللسان (بوا) 1/38.
قال الأعلم : "الشاهد فيه جزم يبؤ على جواب ما تضمنه قوله : ألا تنتهي من معنى الأمر".

(4) مطموس في الأصل.

(5) في الأصل "لايصير".

(6) في الأصل : "شيئا".

(7) على هذه الصفحة تعليق بخط مخالف مطموس بعض حروفه : اكتفيت بالتنبيه عليه.



ومثله ما حكاه سيبويه عن بعض الأعراب : "لا تذهب به تغلب عليه"[1] وقوله : "مره يحفرها"[2].

يجوز فيهما وجهان في ما ذكر :

أحدهما : على الابتداء والاستئناف كأنه قال : مره فإنه يحفرها ولا يخالف ألبتة.

والوجه الآخر : مره أن يحفرها، فأسقط "أن" ورفع، فتقديره على هذا تقدير اسم فاعل واقع موقع الحال كأنه ظهرت فيه أمارة التيه في حفرها، والعزم عليه، فصار كأنه حافر، ومثله قوله عز وجل : ﴿**فادخلوها خالدين**﴾[3] أي : مقدرين الخلود.

وقول الله عز وجل ﴿**أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون**﴾[4] أصح ما يقال فيه ما ذكره سيبويه عن الخليل، وهو : نصب "غير" بأعبد، و"تأمروني" غير عامل كما تقول : هو يفعل ذلك بلغني، أي : في ما بلغني.قال سيبويه : "وإن شئت كان بمنزلة[5] :

---

(1) قال سيبويه : "سمعنا عربيا موثوقا بعربيته يقول : لا تذهبْ به تُغْلَبْ عليه، فهذا كقوله : لا تدن من الأسد يأكلك" 1/451.

(2) وقال : "ولو قلت : مره يحفرها على الابتداء كان جيدا، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على مره أن يحفرها" 1/452.

(3) من الآية 70 من سورة الزمر 39 - وانظر القطع والاستئناف 623.
ورسمت الآية في الأصل : ﴿**ادخلوها خالدين**﴾من غير فاء وأثبت ما في المصحف.

(4) الآية 64 من سورة الزمر 39 - قال مكي : "غيرَ نُصب بأعبد، أي : قل أعبد غير الله في ما تأمروني، وقيل هو نصب بتأمروني على حذف حرف الجر، تقديره، قل أتأمروني بعبادة غير الله. لأن أعبد أصله أن أعبد. ولكن حذفت أن فارتفع، وهي في الكلام مقدرة، وهي بدل من غير، فوجب أن تحل محله في التقدير، ولو ظهرت أن لم يجز نصب غير بأعبد لأنه يصير في الصلة، وقد قدمته على الموصول". مشكل إعراب القرآن 2/260.

(5) لا وجود لهذه العبارة في الكتاب، وهي من كلام أبي سعيد توهمها الأعلم لسيبويه وقبل البيت في الكتاب: "وقد جاء في الشعر، قال طرفة بن العبد".



679 ـ ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوَغَى[1].

وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى أن يقدر "أعبد" بمعنى : عابدا غير الله، وفيه فساد لأن أعبد في تقدير أن أعبد، ولو أظهرت، لم يجز تقديم "غير" عليها، لأنه في صلتها، ولكن لما حذفت "أن" وناب الفعل مناب الحال المقدرة جاز التقديم على ضعف، والذي عليه الناس هو الوجه الأول.

وأنشد للراجز[2] :

680 ـ مَتَى أَنَامُ لا يُؤَرِّقُنِي الكَرِي

ويتصل بهذا :

ليلا ولا أسمع أجراس المطي[3].

كان قائل هذا الشعر مكار يكري الإبل. والكري : المكترى منه، و"متى" استفهام. وفي يؤرقني وجهان :

أحدهما : أنه جزم جواب الاستفهام. وتقدير الشرط فيه : "إن أنم لا يؤرقني" كأنه لم يعد نومه نوما، وجعل النوم هو الذي لا ينبهه منه الكرى.

---

(1) صدر بيت لطرفة بن العبد وعجزه (وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي) - شرح المعلقات العشر 46 - شرح الأشعار الستة للأعلم 2/ 50 - الكتاب وشرح الأعلم 1/ 452 - المقتضب (2/ 83 - 134) مجالس ثعلب 1/ 317 - معاني القرآن 3/ 265 - شرح النحاس 295 - شرح السيرافي (4/ 461 - 468 - 469) - المسائل العسكرية 202 - شرح ابن السيرافي (2/ 48/ 249 - 49) - الإنصاف 1/ 368 - شرح المفصل (2/ 7 - 7/ 52) - مغني اللبيب (2/ 502 - 840) - شرح ابن عقيل 2/ 306 - شرح شواهد المغني 2/ 800 - الخزانة 1/ 119 - اللسان (أنن) 13/ 32 - (دنا) 10/ 272 - قال الأعلم : "الشاهد في رفع أحضرُ لحذف الناصب وتعريه منه - والمعنى لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار أن ضرورة وهو مذهب الكوفيين" 1/ 452.

وقال الأعلم في شرح الأشعار الستة : "رواه البصريون بضم الراء والكوفيون بفتحتها على تقدير أن أحضر الوغى".

(2) لم أعرفه. وقال محقق الكتاب إنه من الخمسين 3/ 95.

(3) البيتان معا في الكتاب 1/ 450 - ومما يدل على أن الثاني دخيل عليه أنه ورد مفردا في شرح الأعلم ثم روى ما يتصل، به وكذلك في الكتاب الطبعة المحققة 3/ 95 حيث وضع الثاني بين قوسين - انظر البيت في شرح السيرافي (4/ 457 - 465) والخصائص 1/ 73 - المنصف 2/ 191 - قال الأعلم : "الشاهد فيه جزم يؤرقني على جواب الاستفهام، والمعنى متى أنام نوما صحيحا لا يؤرقني الكري".



والوجه الآخر : أن يؤرقني مرفوع تركت ضمته استثقالا كما قال[1] :

681 ـ وقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المئْزَرِ[2].

ومعناه : متى أنام غير مؤرق. كأنه تمنى النوم الذي لا يُنَبَّهُ منه ولا يكون فيه سهر، وفي هذا المعنى : أَشَمَّ الرفع من أشَمَّه[3] على ما حكاهُ سيبويه[4].

وأنشد للأخطل :

682 ـ وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكل حتف امرئ يمضي لمقـدار[5]

فرفع "نزاولُها" على معنى : نحن نزاولها، أي : نخاتلها ونعالجها.

وأنشد للأنصاري :

502 ـ يا مال والحقَّ عِنْدَهُ فقفُـوا تؤتـون فيـه الوفـاء مُعْتَرِفَـا[6]

فرفع "تؤتون" على معنى : فإنكم تؤتون، ولم يجعله جوابا ونصب "الحَقَّ" بإضمار فعل يفسره : فقفوا، كأنه قال : الحق ما لزموا، وعطف جملة (و"الحق" بالواو على جملة النداء لأن حروف النداء بدل من اللفظ بالفعل)[7] **/284** ودخلت الفاء لأنها تدخل زائدة في الأمر كقولك :

---

(1) هو الأقيشر الأسدي نسبة إليه في شرح ابن السيرافي ونسبه ابن الشجري خطأ للفرزدق.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 2/ 297 من غير نسبة وصدره (رحلت وفي رجليك ما فيهما) – شرح السيرافي 4/ 465 – المسائل البغداديات 431 – شرح ابن السيرافي 2/ 391 – تفسير عيون الكتاب 210 – الخصائص 1/ 74 – شرح المفصل 1/ 38 – الخزانة 4/ 484.
سيعيده الأعلم : النكت 439 شاهدا على تسكين النون من هن في حال الرفع.

(3) في الأصل : "شمه".

(4) قال سيبويه : "وقد سمعنا من العرب من يشمه الرفع كأنه يقول متى أنام غير مؤرق" 1/ 450.
وفي الهامش (قال الشيخ وعني هنا بالإشمام اختلاس ضمة القاف لا الإشمام المذكور في الوقف وجعله إشماما لأن هذا القائل كأنه أشم الحرف شيئا من الضمة ولم يعطه إياها كلها والله أعلم) النكت 284.

(5) قال البغدادي (راجعت ديوانه مرارا فلم أظفر به) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 450 – شرح النحاس 294 وبه (وكل حتف) – شرح السيرافي 4/ 458 – المقتصد 2/ 1126 (فقال رائدهم) و (يجري لمقدار) – شرح المفصل7/ 50 (يقضي لمقدار) – الخزانة 9/ 87.

(6) الشاهد لعمرو بن الإطنابة الأنصاري وقد تقدم بنفس الرقم ص 716 – وانظر شرح السيرافي 4/ 458 ـ 566.

(7) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وما ذكرته من شرح الأعلم للشاهد 1/ 450.



"بزيد فامرر". ويروى : "معترفا" بكسر الراء وفتحها، فمن كسر صير الحق معترفا لهم بذلك، ومن[1] فتحه فهو بمعنى اعترافا.

وأنشد في مثله لمعروف[2] :

683 ـ كُونُوا[3] كَمَنْ وَاسَى أَخَاه بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أو نَمُوتُ كِلاَنَا[4]

فرفع "نعيش" على الاستئناف.

قوله : "أو نموت كلانا" لفظ "كلانا" كلفظ رجلين لأنه أراد الحيين والجمعين فأنزلهما منزلة اثنين فقال : "كلانا".

وحكى عن الخليل أنه قدر "نعيش" محمولا على "كونوا" وخبرا له. وظاهر الكلام يمنع من ذلك، لأن الواو في "كونوا" اسم المخاطبين، والمتكلم خارج عنها[5].

وقوله : "نعيش" : للمتكلم. إذا كان مع غيره فكيف يكون ما للمتكلم خبرا عن المخاطب من غير ضمير عائد؟. فهذا في اللفظ فاسد، ولكن إذا حمل على معناه صح، وذلك أن يكون قومٌ اجتمعوا فتواصوا بالتآلف وترك الفرقة، فمتكلمُهُمْ إذا أوصاهم بشيء فهو داخل معهم فيه، ولا فرق (بين)[6] أن يأمرهم، وهو في المعنى داخل معهم وبين أن يكون لفظ الأمر لنفسه وهم معه فيصير قوله : "كونوا"،

---

(1) في الأصل : "متى".

(2) معروف الدبيري ونسبه ابن السيرافي إلى صفوان بن محرث الكناني.

(3) في الأصل : "كانوا"، والصواب ما أثبت.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 451، الكتاب 3 96 الطبعة المحققة شرح النحاس 294 وبه (كونوا كمن آسى) شرح السيرافي 4 459 - 466 - شرح ابن السيرافي 2 104.
قال الأعلم : "ويجوز حمله على كان، والتقدير : كونوا عائشين".

(5) قال سيبويه : "وزعم الخليل أنه يجوز أن يكون نعيش محمولا على كونوا كأنه قال كونوا نعيش جميعا أو نموت كلانا" 1 451.

(6) زيادة من تقدير المحقق.



كقولهم : "لنكن نعيش جميعا"، "فنعيش" خبر فهذا محمول على معناه.

وأنشد للأخطل :

684 ـ كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمِرُونَهُمَا ... كما تكر إلى أَوْطَانِهَا البَقَرُ[1]

فجعل "تعمرونها" حالا من الضمير في "كروا" كأنه قال : كروا عامرين لهما، وأجاز فيه القطع والابتداء. والحَرَّة : الأرض ذات الحجارة السود، ولا ينزلها إلا الضعيف الذليل يتحصن بها، فلذلك أمرهم بالكر إليها والإقامة فيها.

هذا بابُ الحروف التي تنزل منزلة[2] الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي

وذلك قولك : "حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ"، وكذلك كَفْيُكَ[3] وشَرْعُكَ، ومثل ذلك : "اتَّقَى[4] اللهَ امْرُؤٌ (و) فعل[5] خيرا يثب عليه".

اعلم أن "حسبك" وكفيك"[3] و "شرعك" : أسماء مبتدأة وأخبارها محذوفة لعلم المخاطب بها وذلك أنه لا يقال شيء من هذا إلا لمن كان في عمل قد بلغ منه الكفاية، فيقال له هذا ليكف ويكتفي بما قد عمله منه، فتقديره : حسبك هذا ونحوه، وفيه معنى الأمر لأنه يراد : اكتف بما قد عَمِلْتَ ونحوه، و "ينم الناس" : جواب : لأن معناه معنى الأمر، وإن كان مبتدأ، وكذلك كَفيك وشرعك ومعناهما حسبك.

وقوله : "اتَّقَى[6] اللَّهَ امْرُؤٌ"، وإن كان لفظه لفظ الخبر فمعناه الأمر، لأن هذا يقوله الواعظ لمن يسمع كلامه وليس قصده أن يخبر عن إنسان أنه قد اتقى الله.

---

(1) ديوانه 108 – من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ويه (كروا إلى حريتكم يعمرونها) – الكتاب وشرح الأعلم 1/451 – شرح السيرافي 4/460 – شرح ابن السيرافي 2/87 – شرح المفصل 7/50 – حاشية الصبان 3/309 – اللسان (وطن) 13/401.
قال الأعلم : "ولو أمكنه الجزم على جواب الأمر لجاز، وحمله على القطع جائز أيضا".

(2) في الكتاب 1/452 "تنزل بمنزلة"، وكذا في شرح السيرافي 4/470.

(3) في الأصل : "كفك".

(4) في الأصل : "اتق" وأثبت ما في الكتاب.

(5) في الأصل : "فعل" من غير واو. وزيادتها من الكتاب وقد روى هذا الكلام من غير واو في حاشية الصبان 3/311 – والتصريح 2/243 – وانظر حواشي الكتاب 3/100 الطبعة المحققة.

(6) في الأصل : "اتق" وأثبت ما في الكتاب.



ومثله : "غفر الله لزيد ورحمه"، لفظه لفظ الخبر ومعناه : الدعاء.

وقوله : "آتي الأميرَ لا يَقْطَعُ اللِّصّ"[1].

رفع "يقطع" لأن الذي قبله كلام موجب وإخبار مطلق، ولو اضطر شاعر فجزم "يقطع" لجاز على معنى /286 : إن آته لا يقطع اللص، وقد اعتقد أن إتيانه إياه هو سبب لا يقطع اللص من أجله.

وأنشد لعمرو بن عمّار الطائي[2] :

685 - فَقُلْتُ له صَوِّبْ ولاَ تَجْهَدَنَّهُ فَيُذْنِكَ مَنْ أُخْرَى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ[3]

عطف "فيدنك" و "تزلق" على قوله : "ولا تجهدنه"، ولو كان في غير الشعر لجاز نصبها على الجواب، ويروى : (فَيُذْرِكَ) يقال أذْرَاهُ عن فرسه : إذا رمى به. والقطاة : مقعد الردف، وأخراها : آخرها. يقول لغلامه : صوِّبِ الفرس وارفق به ولا تحمل عليه بالجهد والمشقة.

وأنشد للشماخ :

686 - ودَوِيَّةٍ قَفْرٍ تُمَشّي نَعَامُهَا كَمَشْيِ النَّصَارَى في خِفَافِ اليَرَنْدَجِ[4]

المعنى : ورب دوية، والدوية : الفلاة. واليرندج : الجلود السود. شبه سوق النعامة بها لسوادها، واستشهد به على أنه لم يأت "لرب" بجواب. وقد خولف سيبويه في هذا، وأنشد المخالف له بيتا فيه جوابها وهو قوله :

---

(1) قال سيبويه : "وسألته عن آتي الأمير لا يقطع اللص، فقال : الجزاء ههنا خطأ لا يكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أن يضطر شاعر ولا نعلم هذا جاء في شعر ألبتة 1/453.

(2) عمر بن عمار الطائي، شاعر خطيب صحب النعمان بن المنذر ونادمه، فعربد عليه يوما فقتله (معجم الشعراء 236) - ونسب لامرئ القيس في اللسان (ذرا) وهو في ديوانه 106.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/452 - معاني القرآن 2/229 - المقتضب 2/21 وبه (فقلت له قرب...) و (فيذرك من أخرى..) - مجالس ثعلب 2/368 - شرح النحاس 296 - شرح السيرافي 4/470 - شرح ابن السيرافي 2/62 - اللسان (ذرا) 14/283 وبه (فتذريك) - قال الأعلم : "الشاهد فيه جزم فيدنك حملا على النهي أي لا تجهدنه ولا يدنك".

(4) ديوانه 11 وبه (وداوية) بدل (دوية) - و (نعاجها) بدل (نعامها).
الكتاب وشرح الأعلم 1/454 - وبهما (الأرندج) - شرح النحاس 296 وصدره (ودوية تمشي النعاج بجوها) شرح السيرافي 4/473 شرح عيون الكتاب 155 - وبه اليرندج وهي رواية النكت والديوان.
قال ابن السكيت : "اليرندج والأرندج : لغتان، وهو الجلد الأسود" الإبدال 136.
قال الأعلم : "الشاهد فيه حذف جواب رب لعلم السامع".



قَطَعْتُ إلى مَعْرُوفِهَا مُنْكَرَاتِهَــا   وقَدْ خَبَّ آلُ الأَمْعَزِ المُتَوَهِّــجِ[1]

والعلة للخليل وسيبويه في ما زعما من حذف الجواب، أن جواب "رب" جائز عند جميع النحويين أن يحذف إذا عرف معناه. فيجوز أن يكونا حملا هذا البيت على ما يجوز وإن لم يكونا عرفا ما بعده، أو يكونا أنشداه وحده.

وحذفه مشهور في القرآن[2] وفي كلام العرب.

هذا بــابُ الأفْعَالِ في القَسَمِ[3]

اعلم أن "النون" دخلت مع "اللام" وحدها، أن تدخل على الفعل في خبر إن للتأكيد[4]، وقد تدخل في خبر إنَّ ومعها القسم فألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم والداخلة لغير القسم. وبين هذه اللام وبين التي معها النون فصل من وجهين :

أحدهما : أن "اللام" التي معها "النون" لا تكون إلا للمستقبل، والتي بغير نون تكون للحال. وقد يجوز أن يراد بها المستقبل.

والوجه الآخر : من الفصل بينهما : أن المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون، ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه، لأن نية اللام فيه التقديم. ولا يجوز أن تقول : إن زيدا عمرا ليضربن، ويجوز : إن زيدا عمرا ليضرب.

فإن قال قائل : إذا أردنا القسم على فعل الحال فكيف السبيل إليه؟.

قيل له : يقع (جواب)[5] القسم "بإن"، ويكون الفعل المستقبل خبرا له ويراد به الحال، كقولك : والله إن زيدا ينطلق، وإن شئت أدخلت اللام فقلت : لَيَنْطَلِقَ،

---

(1) ديوان الشماخ 11 - وقد ذكر الأعلم أن هذا البيت قبل الشاهد، انظر شرحه 1 454 وانظر حواشي شرح عيون الكتاب 155 وروى به (إذا خب) بدل (وقد خب).

(2) قال الاعلم وقد أجمع النحويون "على جواز الحذف في مثل هذا كما قال عز وجل ﴿**ولو أن قرآنا سيرت به الجبال**﴾ فلم يأت للَوْ بجواب والمعنى لكان هذا القرآن.

(3) الكتاب 1 454.
شرح السيرافي 4 483.

(4) هكذا في الأصل وفي شرح السيرافي "النون دخلت مع اللام في جواب القسم لأن اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر إن" 4 487.

(5) زيادة من شرح السيرافي.

والمعني : واحد، وإن شئت قلت : إن زيدا لينطلق، فيستغنى بدخولها على الاسم عن دخولها على الفعل المقسم عليه (كقولك) :[1] أقسمت عليك إلا فعلت" و "لما فعلت".

وقولهم : "أقسمت عليك لتفعلن"، بينهما فرق[2]، فإذا قال : أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت، فهو (طالب منه سائل، ولا يلزمه فيه تصديق)[3] /287 ولا تكذيب.

وإذا قال : "اقسمت عليك لتفعلن"، فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعله، ومقسم عليه، فإذا لم يفعله فهو كاذب لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به. فللفريق بين المعنيين، فرق بين اللفظين.

وقوله عز وجل : ﴿وَإِنْ كُلاًّ لما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4] اللام الأولى : التي تدخل في اسم "إن" إذا قلت : إن في الدار لزيد. أو في خبرها إذا قلت : إن زيدا ليقوم، ولا تدخل معها النون.

واللام الثانية : هي جواب قسم يقدر بعد اسم "إن" وقبل خبرها وذلك في نحو قولك : إن زيدا ليقومن، ولا تجتمع هذان اللامان.

فإذا فرق بينهما جاز، و "ما" زائدة للتوكيد.

وأنشد في حذف المنفي من جواب القسم[5] :

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وهو من تقدير المحقق.

(2) في شرح السيرافي : "وأما أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت فإن المتكلم إذا قال ..." 4 490.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وصوابه من شرح السيرافي 4 490 وهامش الكتاب 1 455.

(4) الآية 111 من سورة هود 11 – وانظر مشكل إعراب القرآن 1 415 – وقال الفراء : "وجعل اللام التي في (ليوفينهم) لا ما دخلت على نية يمين فيها فيما بين "ما" وصلتها. كما تقول هذا من ليذهبن" معاني القرآن2 28.

(5) هو لقيط بن زرارة في شرح ابن السيرافي، وهو شاعر جاهلي من أشراف تميم وفرسانهم قتل يوم جبلة (ترجمته في الشعر والشعراء 2 710 والمؤتلف 175 وجمهرة الأنساب 232).
ونسبه محقق دلائل الاعجاز ص 20 إلى قيس بن معدان الكليبي من بني يربوع. وقال محقق الكتاب : إنه من الخمسين.



فَحَالفْ فلا واللّه تَهْبِطُ تَلْعَةً   من الأرض الا أنْتَ للذُّلِّ عَارِفُ[1]

أراد : «لا تهبط» وقوي حذف «لا» لذكرها أول البيت .

يقول : حالف من تقوى به وتَعِزُّ بمعاقدته، فان لم تفعل ذلك، لقيت الذل وعرفته حيث كنت من الأرض.

والتلعة : المسيل في ما ارتقع من الأرض، وهي أيضا ما انحدر .

وأنشد أيضا[2] :

688 – فأُقْسِمُ أَنْ لو التقينا وأنتمُ   لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمُ[3]

جعل سيبويه ههنا «أَنْ» توكيدا كاللام، أَلاَ ترى أَنَّ اللام لاتدخل ههنا لو قلت «فَأُقْسِمُ لان لو التقينا » لم يجز، لان اللام انما تدخل في المقسم عليه أو في ما كان من سببه كقولك : «والله لئن قمت لأقومن،فدخلت في : «لأقومن، لانه المقسم عليه، ودخلت في «لئن» لان» أن» من سببه، ودخول «أن» مع «أو» توكيدا بدلا من اللام.

وأنشد للبيد :

689 – ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي   إِنَّ المنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا[4]

أراد : والله لتأتين، فحذف القسم لدلالة اللام والنون عليه.

وقوله : لا تطيش سهامها : أي لا تخطئ من بلغ أجله، يقال : طاش السهم إذا عدل عن الرمية.

---

(1) الكتاب وشرح الاعلم 1 454 – شرح النحاس 297 – شرح السيرافي 4 483 – شرح ابن السيرافي 2 133 – الكتاب 3 5 الطبعة المحققة – دلائل الاعجاز 20 – (تحقيق محمود شاكر)

(2) هو المسيب بن علس في شرح ابن السيرافي وشرح الأعلم، وشرح السيوطي والخزانة واسمه زهير بن علس بن مالك من شعراء بكر، خال الأعشى كان يمتدح الأعاجم، جاهلي لم يدرك الإسلام : الشعر والشعراء 1 174 – جمهرة الأنساب 292 – الخزانة 3 240) .

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 455 – شرح النحاس 297 وبه (لكان لنا) شرح السيرافي (4 485 – 489) – شرح ابن السيرافي 2 185 – شرح المفصل 6 94 – أوضح المسالك 3 168 – مغني اللبيب 1 50 – شرح شواهد المغني 1 109 – حاشية الصبان 1 286 الخزانة 10 80 .

(4) غير موجود في ديوانه – وانظره في شرح المعلقات العشر 77 وصدره (صادفن منها غرة فاصبنها) الكتاب وشرح الأعلم 1 456 – شرح النحاس 298 وعجزه (إن المنايا للرجال بمرصد).
شرح السيرافي 4 487 – مغني اللبيب (2 524 – 532) – شرح شواهد المغني 2 128 وعجزه : (لا بعدها خوف علي ولا عدم) – حاشية الصبان 2 30 – الخزانة 9 109 .



هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء[1][2]

هذا الباب كلام سيبويه فيه واضح

وقوله : «وصار الفَصْلُ [3] في الجَزْمِ والنَّصْبِ أَقْبَحَ مِنْهُ في الجَرِّ لقلة ما يعملُ في الأفعال (من العَوَامِلِ)[4] وكثرة ما يعمل في الأسماء (منها) .

يعني : أن الأسماء تعمل فيها الأفعال والحروف، والأسماء والأفعال إنما تعمل فيها حروف معلومة قليل عددها .

وأجاز سيبويه تقديم الاسم في الجواب ورفعه باضمار، كما أجازه في الشرط وذلك قولك : «ان يأتني زيد يقل ذلك»، فزيد» : مرفوع بفعل مضمر يفسره ما بعده، كأنه قال : «إن يأتني يقل زيد ذاك يقل»، ولا يجوز أن يرتفع زيد بالابتداء إلا على إرادة الفاء، ولا بد مع ذلك من رفع يقول :

وأنشد في إضمار فعل الشرط بعد «إنْ» [5] : /288

690 – عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا[6]

وهراة : اسم موضع وهذا جائز في الكلام إذا كان الفعل ماضيا مع إنْ خاصة لأنها أصل الجزاء.

---

(1) في الكتاب : (تقدم فيها الأسماء الفعل) .

(2) الكتاب 1 456 – شرح السيرافي 4 464 .

(3) في الأصل «الفعل»، والصواب من الكتاب.

(4) ليس من لفظ الكتاب 1 457 وهو مثبت في السيرافي.

(5) لم أعرفه - وقال ابن منظور : «هو شاعر من أهل هراة قالها عندما افتتحها عبد الله من خازم سنة 66».

(6) الكتاب وشرح الاعلم 1 457 – شرح السيرافي 4 495 – المقتضب 2 72 – شرح المفصل 9 10! اللسان (هرا) 15 361 وبعده (واسعد اليومَ مشغوفاً إذا طَرِبَا).
قال الأعلم : «الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل بعد إن وحمله على اضمار فعل، لان حرف الشرط يقتضيه مظهرا أو مضمرا، وجاز تقديمه مع الفعل الماضي في إن لانها أم حروف الجزاء فقويت وتصرفت في التقديم والتأخير مع أنها لا تعمل في لفظ الماضي لانه مبني فضارعت ألف الاستفهام في تقديم الاسم على الفعل. ولا يجوز ذلك في أخواتها الا ضرورة لانها فروع داخلة عليها فلم تقوقوتها».



وأنشد – في ماجاء مجزوما في غير «أن» – لعدي بن زيد :

691 ـ فمتى واغلٌ يَنُبْهُم يحيو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأس السّاقي[1]

أراد :فمتى ينبهم واغل ينبهم، وهذا من أقبح الضروريات.

والواغل : الداخل على القوم يشربون، ولم يدع ومعنى ينبهم : ينزل بهم ويحل عليهم .

وأنشد في مثل هذا[2] :

692 ـ صَعْدَةٌ نابتةٌ في حَائِرِ ... أينما الريح تمَيِّلْهَا تمَلْ[3]

الصعدة : القناة والحائِرُ : موضع السيل حيث يستقر، كأن الماء قد حار فيه.

وأنشد لهشام المري[4] :

693 – فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يبِتْ وَهُوَ آمنٌ ... ومن لا نجرْهُ يمس منَّا مُفَزَّعَا[5]

---

(1) ملحقات ديوانه 1 156 – الكتاب وشرح الأعلم 1 458 – المقتضب 2 74 – شرح السيرافي 4 495 – المسائل البغداديات 457 – شرح ابن السيرافي 2 88 – المقتصد 2 1122 – الانصاف 2 617 – شرح المفصل 9 10 – الخزانة 3 46 – اللسان (وغل) 1 732 .

قال الأعلم : «الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل في متى مع جزمها له ضرورة. وارتفاع الاسم بعدها باضمار فعل يفسره الظاهر، لان الشرط لا يكون الا بالفعل».

(2) هو كعب بن جعيل في الكتاب الطبعة المحققة، وشرح ابن السيرافي واللسان (حير) ونسبه الاعلم لحسام، وهو حسام بن صداء الكلبي ونسب اليه في بعض نسخ الكتاب واللسان (صعد)

(3) الكتاب وشرح الاعلم 1 458 – المقتضب 2 73 – شرح السيرافي 4 495 – المسائل البغداديات 457 – شرح ابن السيرافي 2 196 شرح ابن عقيل2 310 – الخزانة (3 47 ـ 9 38) – الكتاب الطبعة المحققة 3 113 – اللسان (صعد) 3 255 – (حير) 3 223 .

قال الأعلم : «الشاهد في تقديم الاسم على الفعل في أينما ومعناها الشرط»

(4) إليه نسب في الكتاب وشرح الأعلم ... وقال البغدادي وهو منسوب الي مرة بن كعب بن لؤى القرشي. شاعر جاهلي – الخزانة 9 41 .

(5) الكتاب 1 458 وشرحه الاعلم برواية (مروعا)

المقتضب 2 73 – شرح السيرافي 4 496 – المسائل البغداديات 359 – شرح ابن السيرافي 2 89 – الانصاف 2 619 – مغني اللبيب 2 526 – شرح شواهد المغني 2 829 – همع الهوامع 2 59 – الخزانة 9 38 .



أراد : فمن نؤمنه نحن نؤمنه. يقول : من أمنّاه وأخبرناه بات آمنا من غيرنا، ومن لم نجره وأجاره غيرنا أمسى مفزعاً منا.

وقوله في آخر الباب : «ومثل الأول قول هشام» [1]

يعني بالأول : (فمتى [2] واغل) و(أينما الريح) - فاعلمه

هذا بـــابُ الحروفِ الَّتي لا يليها بَعْدَهَا الا الفِعْلُ [3]

فمن تلك الحروف : «قد» و«سوف» وما أشبه ذلك.

اعلم ان المانع لـ«قد» من أن يفصل بينها وبين الفعل، أنها من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم، لانهـــا تدخل على فعل متوقع أو مسؤول عنه، فأشبهت العهد في قولك : «جاءني الرجل»،، لمن عهده المتكلم أو جرى ذكره عنده قبل ذلك.

ومما يوجب - أيضا - أن لا يفصل بينها وبين الفعل، أنها نقيض «لَمَّا» و«لما» حرف جازم لا يفصل بينه وبين الفعل.

وقد أجازوا الفصل بين «قد والفعل» وقد ذكر ذلك سيبويه في أول الكتاب وجعله من المستقيم القبيح [4].

واكثر ما يقع الفصل بينها وبين الفعل، بالقسم. كقولك " (قد - لعمري - فعلت كذا». و«قد - والله - أحسنت اليه»، وحسن الفصل في «قد» ولم يحسن في الألف واللام، لان «قد» تنفرد ولا يذكر بعدها شيء فقويت بذلك، واحتمل الفصل فيها كقول النابغة :

---

(1) الكتاب 1 458 - يقصد هشام المري (الشاهد 693)

(2) في الأصل : «فهي».

(3) الكتاب 1 458 - وبعده (ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها) وهو من تمام ترجمة الباب.
شرح السيرافي 4 500 .

(4) قال : وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك وأشباه هذ «الكتاب 1 8 .



608 - لما تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ[1]

والقول في الامتناع من الفصل في «السين» و«سوف» كالقول في «قد» أنها بمنزلة الألف واللام.

ووجه آخر في «السين» و«سوف»: أنهما إثبات «لن»، و«لن» - نقيضتهما [2] ولا يفصل بين «لن» وما تدخل عليه، فكذلك «السين» و«سوف».

فاعلم ذلك.

هذا بابُ الحُرُوف التي يجُوزُ أنْ يَليَهَا بَعْدَهَا الأسماءُ، ويَجُوزُ أن يَليها بعدَهَا الأفْعَالُ[3]

قال في الباب: سألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك»[4] اعلم أن الفعل يرتفع بعد كما من وجوه: منها أن تجعل الكاف التي للتشبيه /289 مع «ما» كشيء واحد يليها[5] الفعل، فرفع الفعل بعدها كما رفع بعد «ربما»، وجعلت بمعنى «لعل» والفعل للاستقبال دون الحال وفيه معنى «كي» وإن ارتفع الفعل كقولك للرجل:

«ائتني لعلي أذهب معك» وانما صار كذلك، لأن، لعل» فيها طمع والذي يفعل الفعل ملتمسا لكون الشيء كثيرا في الألفاظ.

ومنها: أن يكون «ما» في «كما» وما أبعدها من الفعل بمنزلة المصدر كقولك: «أزورك كما تزورني»، أي «أزورك كزيارتك إياي»، ومن هذا قوله[6]:

---

(1) تقدم تخريج البيت بنفس الرقم وصدره (أزف الترحل غير أن ركابنا) وانظر شرح الأشعار الستة للأعلم 1 226 - شرح السيرافي 4 501.

(2) في الأصل: «نقيضتها» وفي شرح السيرافي: «نقيضهما».

(3) الكتاب 1 459 - شرح السيرافي 4 504.

(4) قال سيبويه: «فزعم الخليل أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد وصيرت للفعل كما صيرت للفعل ربما، والمعنى: لعلي آتيك، فمن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بربما» 1 459.

(5) في الأصل: «ليليها»، وأثبت ما في شرح السيرافي.

(6) هو روبة بن العجاج في الكتاب وشرح الأعلم.



694 – لا تشتُمِ الناسَ كما لاتُشْتَم [1]

أي : اترك شتمهم كتركهم شتمك إنْ تركت شتمهم.

والوجه الثالث : أن يكون «كما» وقتا، كقولك : «ادخل كمايسلم الإمام»

أي : في ذلك الوقت.

والوجه الرابع : أن تفيد التشبيه خاصة، تقول : «أنا عندك كما أنت عندي»، «فكما» بجملتها مفيدة للتشبيه، وعلى هذا تجعل «ربما» بجملتها بمعنى «رب» غير أنها لاتخفض.

وأجاز الكوفيون النصب «بكما» على معنى «كيما»، ولم يجز البصريون ذلك[2]، ووافق الكوفيون المبرد واستحسن قولهم وأظهر وجوه معاني «كما» في ما أنشده سيبويه في آخر الباب.

معنى «لعل»[3] كانه قال : «لاتشتمِ الناسَ لعلك لاتُشْتَم»، وكذلك قول أبي النجم :

695 – قلت لشيبان : أُدنُ من لقائِهْ .

كما تُغَدِّي الناسَ مِنْ شَوائِهْ[4]

معناه : ادن من لقائه لعلنا نغدي القوم من شوائه إذا دنوت من لقائه وصدته وشيبان : ولد أبي النجم.

---

(1) ملحقات ديوانه 183 – الكتاب وشرح الأعلم 1 459 – شرح السيرافي 4 504 – الانصاف 2 591 – الجنى الداني 484 – حاشية الصبان 3 283 – الخزانة 10 213 – المقاصد النحوية 4 409.
قال الأعلم : «الشاهد فيه وقوع الفعل بعد كما لانها كاف التشبيه وصلت بما وهيئت لوقوع الفعل بعدها كما فعل بربما ومعناها هنا لعل ومن النحويين من يجعلها بمعنى كي ويجيز النصب بها وهو مذهب الكوفيين» بتصرف.

(2) قال ابن الانباري : «ذهب الكوفيون الى ان كما تأتي بمعنى كميا، وينصبون بها ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع. واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون الى ان كما لا تأتي بمعنى كيما، ولا يجوز ما بعدها بها»
الانصاف 2 582.

(3) انظر معانيها – رصف المباني 99 – الجنى الداني 480.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 460 – المسائل البغداديات 290 وبه (القوم) بدل (الناس) – مجالس ثعلب 1 154 – شرح السيرافي 4 504 – الانصاف 1 591.



هذا بـــابُ نَفْيِ الفِعْلِ[1]

اعلم أن حق نفي الشيء وإيجابه أن يشتركا في مواقعهما، وأن لا يكون بينهما فرق في أحكامهما إلا ان أحدهما إيجاب، والآخر نفي، وعلى هذا ساق سيبويه ماذكره في الباب، وقد فصل جميع ذلك

هذا بابُ ما يُضَافُ إِلَى الأَفْعَالِ مِنَ الأَسْمَاءِ[2]

ذكر سيبويه في هذا الباب أشياء تضاف الى الأفعال، فمنها قولهم : «ما رأيته مذ كان عندي». «فمذ» يحتمل أن يكون ههنا اسما وحرفا، فان كان اسما، فهو كإضافة الزمان الى الأفعال .

و«مذ» من الزمان وان كان حرفا، فهو حرف جر مختص به الزمان، وعمله في مابعده (كعمل)[3] الاسم المضاف، فجاز إدخاله على الفعل إذ كان في معناه، وعمله كزمان الى (فعل)[3] يتلوه.

وذكر اضافة «آية» الى الفعل[4]، ومعناها : علامة، ومنزلتها منزلة الوقت، لان أصل الوقت هو فعل وجد [5]، فجعل وقتا لفعل آخر في كونه معه أو كونه قبله أو بعده، فاذا جعلت قيام زيد علامة لفعل يحدث بعده، فقد صيرته كالتاريخ لما قبله، /290 وبعده، ومعه. ألا ترى أن قائلا لو قال لآخر[6] : «علامة خروجي أذان المؤذن»، علم المخاطب بوجود الأذان خروجه، كما أنه إذا قال : «خروجي يوم الجمعة» ، علم خروجه بوجود يوم الجمعة.

---

(1) الكتاب 1/460 – شرح السيرافي 4/509 .

(2) الكتاب 1/460 – شرح السيرافي 4/510 .

(3) مطموس بعض حروفه – صوابه من شرح السيرافي.

(4) قال سيبويه : «ومما يضاف الى الفعل أيضا قولك : مارأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني، ومنه أيضا آية» 1/460 .

(5) في الأصل : «واجد» وماذكرته من شرح السيرافي.

(6) في الأصل : «الآخر» بالتعريف.



وأنشد[1] :

696 - باية تُقْدِمُون الخيل شُعْثــاً كأن على سنابكها مُدامــا[2]

فأضاف اية الى الفعل،،لان معناها علامة من الزمان، فأضيف الى الفعل كما يضاف الزمان اليه . والشعث : المتغيرة من الجهد والمشقة والسنابك : أطراف الحوافز. وشبه ما تصبب من العرق عليها - ممتزجا بالدم - بالمدام، وهي : الخمر.

وأنشد لزيد بن عمرو بن الصعق [3] :

697 - ألا من مبلغٌ عني تميمــا بآية ما تُحبُّون الطعــامــا[4]

فالشاهد في هذا، اذا جعلت «ما» لغوا وليس بلازم، جعلها لغوا، لانه يحتمل أن يجعل «ما» و«تحبون» مصدرا، كأنه قال : بآية محبتكم، هذا مذهب المبرد[5] وانما قال : ما تحبون الطعام، لان تميما تنسب الى حب الطعام، وتعير بذلك لقصة شهرت عنهم، وهي معروفة في كتب الأخبار[6].

ومما ذكر سيبويه قولهم : «اذْهَبْ[7] بِذِي تَسْلَم»

---

(1) نسب الى الأعشى في الكتاب الطبعة المحققة 118/3 - وليس في ديوانه. ونسب الى زيد بن عمرو بن الصعق مع البيت الذي يليه وهو من نفس قافيته . وانظر حواشي مغنى اللبيب (449/2) .

(2) الكتاب وشرح الأعلم 460/1 - الكامل 408/3 - شرح السيرافي (510/4 - 512) - شرح المفصل 18/3 - مغني اللبيب (449/2 - 836) شرح شواهد المغنى 811/2 وبه (سبائكها) بدل (سنابكها) - الخزانة 512/6 - وبه (يقدمون).

(3) يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي قيل له الصعق لأنه أصابته صاعقة (معجم الشعراء 494 - جمهرة الأنساب 286 - الخزانة 428/1) .

(4) الكتاب وشرح الأعلم 460/1 - الكامل 171/1 وصدره (ألا أبلغ لديك بني تميم)قال ابن السيد في هذه الرواية انها غلط شرح النحاس 300 - شرح السيرافي 510/4 - شرح ابن السيرافي 186/2 - معجم الشعراء 494 - مجمع الأمثال 394/1 - مغني اللبيب (549/2 - 836) - شرح شواهد المغنى 836/2 - الخزانة 518/6 - ويروي (باية ذكرهم حب الطعام) .

(5) انظر المقتضب (176/3 - 348) وشرح السيرافي 514/4 .

(6) انظر الكامل 171/1 ومجمع الأمثال 394/1 ونقل الخبر ابن السيرافي في شرحه.

(7) كذا في شرح السيرافي ، وفي الكتاب (لا أفعل بذي تسلم) 461/1 .



ومعنى هذا الكلام : دعاء، كأنه قال في المعنى : والله يسلمك وتقدير سيبويه في هذا ونحوه من المضاف، ان الفعل يقام مقام مصدره في الاضافة كأنه قال : «بذي سلامتكَ» وهو قول المبرد، وشرحه في «يوم يقوم زيد» ونحوه.

وقال : «ذو» لا تقع مفردة أبدا[1]، فجازت[2] إضافتها إلى مالا[3] يضاف اليه غيرها فوقعت على الفعل

ووجه آخر في «ذي تسلَمُ»، كانه قال : في زمان «ذي تسلم»، وذي» : نعت لزمان والنعت هو المنعوت، فأضيف الى الفعل، لانه في معنى زمان، كأنه قال : «ليوم تسلم».

ووجه آخر : أن يكون : «ذي» بمعنى «الذي»، وخولف بين لفظها في هذا المثل وبين لفظها في سائر المواضع، فانها تستعمل في هذا الباب «بالياء» وفي غيره «بالواو» في الرفع والنصب والجر[4] ، وهذه اللغة في طيئ كثيرة، فيكون المعنى : اذهب بالزمان الذي تسلم فيه.

هَذَا بَـــابُ إِنَّ وَأَنَّ[5]

اعلم أنَّ «أنّ» ومابعدها بتأويل المصدر، كما تكون (أنْ)[6] المخففة وما بعدها بمنزلة المصدر، إلا أن المثقلة لاتقع مبتدأة في اللفظ، فإن تقدمها شيء، جاز ابتداؤها، كقولك : «عندي أن زيدا راحل»، معناه : عندي رحيله، وإنما امتنعت «أن» من التقديم لان «إن» و«أن» من حيز واحد في الأصل، فاختاروا الابتداء للفظ «إن» المكسورة وجعلوها بمنزلة الفعل المبتدأ به، وجعلوا «أن» لما تعلق بشيء قبله مما يحتاج الى تقديمه عليه وتعليق معناه به . ومن الدليل على أنهما بمعنى واحد أنك تقول : (ظننت إنَّ زيدا لَمنطلقٌ)، فاذا أسقطت اللام قلت : (ظننت أن

---

(1) قال سيبويه : «وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله كأنه قال : بذي سلامتك ».

(2) في الأصل : "جاءت" وصوابه من شرح السيرافي.

(3) في الأصل : إلى ما يضاف»، ولا مزيدة من شرح السيرافي.

(4) انظر خصائص لغة طيئ – فصول ومقالات في اللغة ص 252

(5) الكتاب 1/461 – شرح السيرافي 4/516 .

(6) زيادة من تقدير المحقق.



زيدا منطلق)، فالمكسورة هي المفتوحة كما أنك اذا قلت: علمت زيدا منطلقا /290 ثم قلت : علمت لزيد منطلق، فالمبتدأ والخبر هما المفعولان في المعنى. وهذا معنى قول سيبويه في الباب الذي يلي هذا في حسن تقديم «أنْ» الخفيفة «لأَنَّهَا[1] لاتَزُولُ عَنِ الأَسْمَاءِ[2] والثقيلة تزول» يعني أن المفتوحة تقع مكانها المكسورة. ومما يمنع من تقديم «أن» المفتوحة في اللفظ، انها اذا تقدمت ارتفعت بالابتداء، وكل مبتدأ ليس قبله شيء يتعلق به، يجوز دخول «إن» المكسورة عليه وأن يليها في اللفظ، فيلزم في هذا أن يقال : إن أن زيدا منطلق بلغني»، وهذا لا يجوز لاجتماعهما في اللفظ، فاعلم ذلك.

هذا باب من أبواب أنَّ[3]

شبه سيبويه - في هذا الباب - وقوع «أن» بعد «لو» وهي في تقدير الاسم، ولايستعملون الاسم بعدها لوقوع «تسلم» بعد «ذي»، و«تسلم» في موضع اسم، ولا يستعملون الاسم بعد «ذي» في هذا الموضع، وهذا عنده بمنزلة مالا يقاس عليه.

وقد تقدم القول في موضع «أنّ» من الإعراب بعد «لو» في صدر الكتاب، والحجة لسيبويه وغيره، فأغنى ذلك عن ذكره ههنا.

وقوله : «أَمَا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ»[4]

يجوز فيه كسر «إن» وفتحها، فمن كسرها جعل «أَمَا» استفتاحا وتنبيها للمخاطب ليسمع الكلام المقصود ولم يعتد بها .ومن فتحها فهو بمنزلة : «حقا أنه منطلق»، فحقاً، في مذهب الظرف، و«أنه منطلق» في موضع متبدأ، كأنه قال : في

---

(1) في الكتاب : «لان الخفيفة».. وما أثبته الأعلم موافق لما في شرح السيرافي

(2) الكتاب 1/463 - قال سيبويه : «واعلم أنه ليس يحس لان أن تلي إن، ولا أن كما قبح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة، لان الخفيفة لا تزول عن الأسماء.

(3) الكتاب 1/461 - شرح السيرافي 4/520 .

(4) الكتاب 1/462 قال سيبويه : « سألت الخليل عن ذلك فقال : اذا قال أما أنه منطلق فإنه يجعله كقولك : حقا أنه منطلق، واذا قال أما إنه منطلق فانه بمنزلة قوله : ألا، كأنك قلت ألا إنه ذاهب».



حقّ انطلاقُهُ، واما قول الله عز وجل : ﴿**وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون**﴾[1] ففيه قراءتان : كسر «إن» وفتحها. فمن كسرها، فقد تم الكلام بقوله : (وما يشعِرُكُم) ثم أخبر الله أنهم لا يؤمنون.

ومن فتحها : فقد تم الكلام أيضا عند قوله : (وما يشعركم) ثم استأنف الكلام وأبهم أمرهم، ولم يخبر عنهم[2] بإيمانٍ ولا غيره، فقال : «أنها» على معنى «لعلها»، وهذا قول النحويين : الخليل والكسائي والفراء وغيرهم، وقد حكى سيبويه عن الخليل ما حكاه عن العرب مما يدل على هذا المعنى[3].

وإنما كرهوا أن يجعلوا «أنها» في صلة يشعركم (لأن)[4] ذلك يصير : كالغدر لهم والإخبار بأنهم يؤمنون. ألا ترى أنك إذا قلت لإنسان : ما يدريك أن زيدا ليس بمحسن؟ ، فالأظهر في قصد قائله : أنه يغلب له الإحسان، فلذلك عدلوا الى تفسيرها «بلعل» – والعرب تقول : علّك وعنَّك، ولعلك ولعلهم، العين في «عنك» همزة لانها من مخرجها كما أبدلوا اللام نونا.

ومعنى قول سيبويه : «ألا ترى أنك لا تقول : إنَّ أنك ذاهب في الكتاب»[5]

مثّل بهذا فساد الجمع بين «إن» وأن»، ولو فصل بينهما فقال : (إن في الكتاب أنك ذاهب)، لجاز وحسن الفصل بينهما.

---

(1) الآية 109 من سورة الأنعام (6).
قال النحاس في القطع والائتناف : «قال يعقوب ومن الوقف (وما يشعركم) فهذا التام من الوقف ثم قال عز وجل مخبرا وموجها (انها اذا جاءت لايؤمنون) وهذا القول مذهب أبي عمرو وعيسى والأخفش ومن قرأ (أنها) بالفتح فذهب الى قول الخليل وسيبويه. جاز أن يقف على (ومايشعركم) لان (انها) عندهما بمعنى لعلها..» 318، 319.
وانظر مشكل اعراب القرآن 1 293.

(2) في الأصل : «يخبرهم»- وما أثبت من شرح السيرافي.

(3) قال سيبويه : «فقال الخليل : هو بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا، أي لعلك، فكأنه قال : لعلها اذا جاءت لا يؤمنون» 1 463.

(4) مزيد من الهامش مثبت في شرح السيرافي.

(5) قال سيبويه : «واعلم أنه ليس يحسن أن يلي أن إن ولا إن أن، ألا ترى انك لاتقول ان أنك ذاهب في الكتاب، ولا تقول قد عرفت أن انك منطلق في الكتاب، وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء» 1 463، 464.



ومعناه : أن الكتاب انطوى واشتمل معناه على أنه ذاهب، كما يقول القائل لصاحبه : في اعتقادي (أَنك راحل، وليس يريد حكاية لفظ الكتاب)[1] وإنما يريد به: معنى مافي الكتاب.

قوله : «ويقول الرجل للرجل : لم فعلت ذلك؟ فيقول : لِمَ /292 أنه ظريفٌ؟»[2].

فتح «أن» لتقدير اللام، وإعادة «لِمَ» لا يعتد بها، لان المسئول كأنه أعاد سؤال السائل، وحكى لفظه ثم حدث عنه.

وأما قوله : «أيْ إِني نَجْدٌ»[2]

كأن انسانا تكلم بشيء عرض فيه أنه شجاع كرجل قال : «أنا أسير بالليل وحدي لي المفاوز» بمزلة (من)[3] قال : إني نَجْدٌ.

واذا قال : أي : أَني نجد، ففتح «أن» فكأنه قال : أي : لأَنّي نجد فاعرف ذلك.

وأنشد في ماأتى محمولا على الفعل ففتحت «أن» لذلك - لساعدة بن جوَّية :

698 ـ رَأَتْهُ على شَيْبِ القَذَالِ وأنها تُوَاقِعُ بعلا مرة وتَئِيمُ[4]

ففتح «أن» على تقدير : رأته، ورأت أنها تواقع، ولو كسرها على القطع لجاز، ومعنى تئيم : تصير أيما لازوج لها.

---

(1) مطموس في الأصل - صوابه من شرح السيرافي .

(2) الكتاب 1 463 .

(3) زيادة من تقدير المحقق.

(4) ديوان الهذليين 1 228 - الكتاب وشرح الأعلم 1 462 - شرح النحاس 301 - شرح السيرافي 521
4 - شرح ابن السيرافي 2 91 .. والرواية به :
(رأته على فوت الشباب وأنها هذا بيت شعري، يجب ترك بعض الفراغ بين الشطرين. تراجع بعلا مرة وتئيم)
وهي رواية الديوان.



هذا بـــابٌ آخَـرُ مِنْ أَبْوَابِ أَنَّ

تقول ذاك[1] وأن لك عندي ما أحببت[2].

اعلم أن هذا الكلام إنما يتكلم به المتكلم لقصة يقدمها ثم يؤكدها بالذكر ليعطف عليها قصة أخرى زيادة على القصة الأولى، كقولك للرجل : أنا أكرم من قصدني من أمثالك، ذلك وأن لك عندي ماأحببت على ذلك. وان استأنفت «إن» فكسرتها فهو جيد، لانها جملة معطوفة على الجملة التي قبلها.

وأنشد للأحوص :

699 - عودت قومي إذا ما الضيف نبهني*عَقْر العشارِ على عُسري وإيسارى

إنــي إذا خفِيَت نـــارٌ لـمرملـــةٍ*أُلْفى بأَرْفـع تــلٍّ رافعـاً نـــاري

ذاك وإني على جــاري لذو حدبٍ أحنو عليه بما يحنى على الجار[3]

فكسر قوله : (وإني على جاري لذو حدب)[4] من أجل اللام.

قال سيبويه : «فهذا أيضا يقوي ابتداء إنّ في الأول»[5] يعني : ﴿**إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى. وأنك لا تظمأ**﴾[6] بالابتداء والقطع.

---

(1) في الكتاب : «ذلك».

(2) الكتاب 1 463 - شرح السيرافي 4 528

(3) ديوان الأحوص 107 - الكتاب وشرح الأعلم (1 463 - 464) - الخصائص 3 175 وبه (اذا خبت) موضع (خفيت) - الخزانة 10 268

(4) في الأصل : «وحدب» - (حرف اللام والدال) ساقطان.

(5) ما ذكره الأعلم منسوبا لسيبويه هو من كلام السيرافي 4 528 - وفي هامش الصفحة تعليق أحد القراء وهو (تقدم ذكره في الباب قبل هذا).

(6) من الآتين 118 - 119 من سورة طه 20 - وانظر القطع والإئتناف 469 - ومشكل إعراب القرآن 2 77 قال مؤلفه (إن في موضع نصب لأنها اسم ان ومن فتح ﴿**وانك لا تظمأ**﴾ عطفها على ألا : تقديره: إن لك عدم الجوع وعدم الظمأ في الجنة، ويجوز أن تكون الثانية في موضع رفع عطف على الموضع. ومن كسر فعلى الاستئناف»

- قال المبرد : ويجوز ﴿**انك لا تظمأ فيها**﴾ على القطع والابتداء» المقتضب 2 342 .



يصف في الأبيات أنه مكرم للضيف، وإن أتاه في أصعب الأوقات ووافقه على أشد الأحوال أو أصلحها، من عسر أو يسر، وأنه يوقد ناره بالليل في أرفع موضع لتتبين للطارق فيقصد اليها إذا كان غيره مخفيا لناره لئلا يشعر بمكانه فيتعرض لمعروفه، ثم قال: «ذاك»، أي: أمري «ذاك» وإني لذو حدب»: أي عطف على الجار وميل إليه بما يجب علي من مشاركته وحق جواره.

هذا باب آخر من (أبواب [1] أنّ

تقول: جئتك أنك تريد المعروف[2] على معنى جئتك لأنك تريد.

اعلم أنه إذا تقدمت «أن» مفتوحة وقبلها حرف جر مقدم فقول الخليل: أنها في موضع نصب بالفعل الذي بعدها[3].

فاذا قلت (جئتُك أنك تريدُ المعروف)، «فأنك» في موضع نصب «بجئتك»، لما حذفت اللام، وصل الفعل الى ما بعدها، وكانت اللام في موضع، نصب وكذلك سائر ما ذكره في الباب.

وكان الكسائي /293 يقول: إنها في موضع جر.

وقد قوى سيبويه ذلك من غير أن يبطل قول الخليل.

وكان المبرد يراه منصوبا[4] والزجاج يجوز الأمرين جميعا. والأقوى[5]: أن موضعه جر لأن حروف تحذف من «أنَّ» و«أنْ» مخففة ومشددة، لانهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد وقد طال فحسن الحذف منه كما يحسن حذف الضمير العائد إلى «الذي»، فحرف الجر، وان لم يذكر فكأنه موجود في الحكم. كما أن الضمير وإن حذف، فهو كالمثبت في التقدير.

---

(1) مابين القوسين مزيد من الكتاب.

(2) الكتاب 1 464 - شرح السيرافي 4 530.

(3) قال سيبويه: فان حذفت اللام من أن فهو نصب كما أنك لوحذفت اللام من (لإيلاف) كان نصبا، هذا قول الخليل» 1 464.

(4) انظر رأيه المقتضب 2 342. وشرح السيرافي 4 533.

(5) في شرح السيرافي: «والأقوى عندي»



وأنشد سيبويه (للفرزدق)[1]:

700 - منعتُ تميما منك أَنّي أنا ابْنُها وشاعرُها المعروفُ عند المواسمِ[2]

ففتح «أن» على معنى: «لأنّي أنا ابنها»، وكسرُها على القطع جائز، وحكاه سيبويه عن العرب[3].

وشبه سيبويه حذف حرف الجر وإعماله مضمرا بحذف «رب» وإعمالها مضمرة[3].

وأنشد[4]:

701 - وبلدٍ تحسبُهُ مكسوحا[5]

أراد: ورُبَّ بلــدٍ.

والمبرد يخالفه في هذا[6] ويجعل «الواو» بدلا من(ربَّ) مغنية عنها، فما بعدها ينخفض «بما» كما ينخفض «برب»

والمكسوح: المكنوس، وصفه بالخراب وقلة العمارة، فهو لا ينبت شيئا ولا ترى به أثرا فكأنه مكنوس.

قوله في آخر الباب بعد أن ذكر الخليل: «إلا انه «الهاء للخليل- وقوله: «موصولا»[7] إليه»: الهاء: «لان»، والهاء في «تقديمه وتأخيره» «لان» أيضا.

---

(1) زيادة من الهامش.

(2) ديوانه 2/587 - الكتاب وشرح الاعلم 1/465 - قال محقق الكتاب 3/128 (ولم أجد من استشهد به في النحو غير سيبويه) وهو في شرح السيرافي 4/531.

(3) «وسمعنا من العرب من يقول: إني انا ابنها، وتقول لبيك إن الحمد والنعمة لك. وان شئت قلت أن. ولوقال انسان إن أن في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه كما حذفوا رب... لكان قولا قويا» 1/465.

(4) هو أبو النجم نسبه إليه ابن السيرافي والزمخشري.

(5) الكتاب وشرح الاعلم 1/465 - شرح السيرافي 4/532 - شرح ابن السيرافي 2/190 وبه (ومهمه تحسبه مكسوحا)

وبعده (يلوح الهادي به تلويحا) أساس البلاغة (لوح) 286.

(6) لم أهتد لرأيه في المقتضب والكامل ولعله من نقده للكتاب.

(7) في الكتاب: موصلا - وكذا في شرح السيرافي



وقوله : «ليس هو الذي عمل فيه».

يعني : ليس الفعل الذي عمل في «أن»

هذاالباب مفهوم ان شاء الله.

هذا بـاب إنَّمَا [1] [2].

بين سيبويه في هذا الباب أن «أنما» بمنزلة «أن» في أنها مع ما بعدها بمنزلة المصدر، ولافرق بينهما الا امتناع «أنما» من العمل بدخول «ما» كافة عليها، وهو معنى قول الخليل : «انها بمنزلة فعلٍ ملغى[3]»، أي : إن منزلتها منزلة فعل اذانصبت اسمها، فاذا كفت «بما» عن العمل صارت بمنزلة فعل ملغى كقولك: «أشْهَدُ لزيدٌ خيرٌ منك» وما أشبهه.

وأنشد لابن الإطنابة :

702 - أبلغِ الحرثَ بنَ ظالمٍ المُو عِدَ والناذرَ النُّذُورَ عَلَيَّا
أنما تقتلُ النيامَ ولاَ تَقْتُلُ يَقْظَانَ ذا سِلاَحٍ كميًّا[4].

ففتح «أنما» حملا على «أبلغ» ولو كسر على معنى : «قل له : انما تقتل النيام»، لجاز وأبلغ» في معنى «قل له»

ومعنى قوله : (أنّما تقتل النيام) أن الحارث بن ظالم المري قتل خالد بن جعفر بن كلاب وهو نائم، وسببه (أنّ)[5] الحارث بن ظالم دخل على النعمان بن المنذر، وخالد جالس معه يأكل تمرا، فقلما رآه النعمان، قال : أدن ياحار فقال له خالد بن جعفر : من ذا الذي أراك تدني أبيت اللعن؟ قال : هذا الحارث بن ظالم.

---

(1) في الكتاب (إنما وأنما)

(2) الكتاب 1 465 - شرح السيرافي4 534.

(3) قال سيبويه «فأما إنما فلا تكون اسما، وانما هي ما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل أشهد لزيد خير منك. لأنها لا تعمل في ما بعدها، ولا تكون إلا مبتدأة بمنزلة إذا لا تعمل في شيء» 1 466.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 465 - شرح السيرافي 4 534 - شرح النحاس 302 - شرح ابن السيرافي 4 191 - شرح المفصل 8 56 ويروى (الرعديد) بدل (الموعد) و(أبلغا) بدل (أبلغ).

(5) زيادة من تقدير المحقق - مثبتة في السيرافي.



قال خالد للحارث : ما أراني إلا حسن البلاء عندك، قال : وما بلاؤك؟ قال : قتلت أشراف قومك (فتركتك سيدهم قال : سأجزيك ببلائك)[1].

وجلس يأكل معهم فلما خرج الحارث، قال النعمان لخالد : /294 ما أردت إلا أن تحرش هذا الكلب وأنت ضيف لي. قال خالد : إنما هو عبد من عبيدي، ولو كنت نائما ما أيقظني، فلما أمسى النعمان بعث إلى الحارث بن ظالم بظرف من خمر ليغتبقه وأراد أن يشغله بذلك فصبه بينه وبين جيبه في كثيب، فلما أمسى الحارث خرج بالسيف حتى أتى خالدا وهو في قبة من أدم فوضع السيف في بطنه ثم اتكأ عليه حتى قتله، ثم تحمل من تحت ليلته حتى لحق بقريش.

فلما قال ابن الإطنابة هذا الشعر : أتاه الحارث متنكرا وهو نائم، فأنبهه وهو لا يعرف الحارث، فلما انتبه قال له :

البس سلاحك فإني مستنصرك، فلبس سلاحه ومشى معه حتى تنحى عن البيوت فقال له الحارث :ألست يقظان ذا سلاح؟.

قال : بلى، قال : فأنا الحارث بن ظالم أريد قتلك. فذل له ابن الإطنابة حتى كف عنه[2].

وأنشد أيضا لكثير :

703 ـ أراني ولا كُفْرَانَ لِلَّهِ وإنَّمَــا أُوَاخِي من الأَقْوَامِ كُلَّ بَخِيــلِ[3].

فهذا لا يجوز فيه فتح "إنما"، لأن " إن" لو رفعت ههنا، كانت مكسورة لدخولها على جملة ابتداء وخبر، ووقعها موقع المفعول الثاني، كما تقول : "أرى زيداً صاحبه كلٌّ بخيل"، ولو دخلت إن هنا لكسرت.

فاعلم ذلك.

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وصوابه من شرح السيرافي.

(2) انظر الخبر شرح السيرافي 4 536 – والخزانة 82/7.

(3) ديوانه 248/2 – الكتاب وشرح الأعلم 466/1 – شرح النحاس 302 وبه (الفتيان) موضع (الاقوام) – شرح السيرافي 535/4 – الخصائص 338/1 – شرح المفصل 55/8– الهمع 247/1.
قال الاعلم : "الشاهد فيه كسر إنما لوقوعها موقع الجملة المبتدأة – النائبة مناب المفعول الثاني لارى...".



هَذَا بابٌ تكون فيه "أَنَّ" بدلاً من شيء هو الآخر[1]
وذلك قولك : بَلَغَتْني قِصَّتُكَ أَنَّكَ فَاعِلٌ[2].

ففتحت "أَنَّ" لأنها بدل من القصة، وهذا وما أشبهه بين إنْ شاء الله.

هذا بابٌ تكون فيه أنَّ بدَلاً من شيءٍ ليسَ بالآخر[3][4]

ذكر في هذا الباب آيات من القرآن تحتاج إلى التبيين والفرق بين بعضها وبعض فمنها قول الله عز وجل :

﴿**وإذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إحْدَى الطَّائفَتَيْنِ أنَّهَا لَكُمْ**﴾[5] «فأنها» بدل من «إحدى الطائفتين» وهو بدل الاشتمال كما تقول : «وعدتك إحدى الثوبين مِلْكَهُ»، «فملْكَهُ» : بدل من إحدى الثوبين .

وقوله عز وجل : ﴿**ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون**﴾[6]:أنهم بدل من معنى جملة (كم أهلكنا).

لا من لفظ «كم»، لان لفظ «كم في التقدير منصوب «بأهلكنا»، فلو أبدلنا «أنهم» من لفظ «كم» صار العامل فيها «أهلكنا»، فيكون تقديره «أهلكنا أنهم اليهم لا يرجعون»، وهذا لا معنى له،ولكن «كم» وما بعدها إذاجعلت اسما غير استفهام،

---

(1) في الكتاب : هو الأول وكذا في شرح السيرافي.

(2) الكتاب 1/466- شرح السيرافي 4/539.

(3) في الكتاب : "ليس بالاول". وما أورده الأعلم موافق لما في الطبعة المحققة 3/132 وشرح السيرافي.

(4) الكتاب 1/467 - شرح السيرافي 4/540.

(5) الآية (7) من سورة الانفال (8) قال مكي "أنها" بدل من (إحدى الطائفتين) وهو بدل الاشتمال، وإحدى مفعول ثان لقوله (يعدكم الله) تقديره : اذ يعدكم الله ملك إحدى الطائفتين» مشكل إعراب القرآن 1/341. وانظر معاني القرآن 1/404 .

(6) الآية 31 من سورة يس 36 - قال الفراء : «وقوله (أنهم إليهم) فتحت ألفها لان المعنى : ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون، وقد كسرها الحسن البصري، كأنه لم يوقع الرؤية على كم. فلم يوقعها على أن، وان شئت كسرتها على الاستئناف، وجعلت كم منصوبة بوقوع يروا عليها» معاني القران 2/377 وانظر القطع والائتناف 597 ومشكل إعراب القرآن 2/225.



فتقديرها : «ألم يروا الذين أهلكناهم من القرون؟ »، ومعنى «يروا» : يعلموا فإذا قدرناه هذا التقدير، وأبدلناه[1]، صار المعنى : ألم يعلموا أن القرون التي أهلكناهم من قبلهم لايرجعون.

وفيه وجه آخر : وهو أن تجعلها في صلة «أهلكناهم» ، أي : أهلكناهم بهذا الضرب من الهلاك.

وقوله عز وجل : ﴿**أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون**﴾[2] فيه وجهان :

أحدهما : أن تجعل ﴿**أنكم**﴾ الأولى المفعول الثاني من «يعدكم» واسم 295/ «أن» الكاف والميم وخبرها : «مخرجون» «وإذا متم» : ظرف لقوله : ﴿**مخرجون**﴾، وأنكم «الثانية معادة وهي الأولى، لتقرب من الخبر لما تراخى مابينها وبين الخبر، كقوله عز وجل : ﴿**وهم بالآخرة هم كافرون**﴾[3] ، «فهم» الثانية إعادة للأولى وتوكيد لها وهو قول الجرمي في هذا ونحوه. ويحتج له في ذلك، بأنها[4] تقع بعد الفاء مفتوحة كقوله عز وجل : ﴿**أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم**﴾[5]، انما هو: «فله»، ثم كررها توكيدا .

---

(1) في الأصل : «أبدلنا» - ما أثبته من شرح السيرافي .

(2) الآية (35) من سورة المؤمنين (23) قال الشيخ مكي : «أن بدل من أن الأولى المنصوبة بقوله : ﴿**يعدكم أنكم**﴾ عند سيبويه - وقال الجرمي و المبرد : هي تأكيد للأولى، لان البدل من أنّ لايكون الا بعد تمام صلتها، ويلزمها أيضا ألا يجوز التأكيد، لان التأكيد لا يكون الا بعد تمام الموصول بصلته .. وقال الأخفش : أن الثانية في موضع رفع بالظرف، وهو إذا، تقديره : أيعدكم أنكم إذا متم وأخرجتم.. أي وقت موتكم إخراجكم»
مشكل إعراب القرآن (2 107 - 108 - 109) بتصرف.
وانظر معاني القرآن 2 234 .

(3) الآية (37) من سورة يوسف (12).

(4) في الأصل : «فانها» .

(5) الآية (63) من سورة التوبة (9).
قال الشيخ مكي : «مذهب سيبويه أن أن مبدلة من الأولى في موضع نصب بيعلموا - وقال الجرمي والمبرد:هي مؤكدة للأولى في موضع نصب والفاء زائدة على مذهب القولين ..والقولان عند أهل النظر ناقصان، لان (أن) من قوله ﴿**ألم يعلموا انه**﴾ لم تتم قبل الفاء، فكيف يؤكد منها أو يبدل قبل تمامها؟ وقال الأخفش : هي في موضع رفع، لان الفاء قطعت ما قبلها بما بعدها ... وقال علي بن سليمان (أن) خبر ابتداء محذوف تقديره : فالواجب أن له نار جهنم، فالفاء في هذين القولين جواب الشرط . وقال غيرهما أن في (فأن) :مرفوعة بالاستقرار على إضمار مجرور بين الفاء وأن تقديره : فله أن له نار جهنم وهو قول الفارسي واختياره . مشكل إعراب القرآن : 1 366 - 367 .



والوجه الثاني : أن تجعل «أنكم» الأولى المفعول الثاني «ليعدكم» و«أنكم مخرجون» في موضع اسم مبتدأ، وخبره «إذا متم» وهو ظرف له. وتقديره : «أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم»، وهو قول المبرد[1] .

وعلى هذين الوجهين قولهم : «زَعم أَنَّهُ إِذا فعل أَنَّهُ سَيَمْضِي»[2]

وظاهر كلام سيبويه أنه جعل «أنكم» الثانية بدلا من «انكم» الأولى في قوله : (أيعدكم)[3] .

وفي هذا الكلام خلل، لأنه لا يجوز البدل من الاسم حتى يتم، وقوله : (أنكم إذا متم) ليس باسم تام لانه لم يأت «لأن» بخبر.

وأنشد سيبويه لابن مقبل :

704 ـ وعلمي بأسدام المياه فلم تَزلْ ... قَلاَئِصُ تَخْدِي في طريقٍ طلائحُ

وأني إذا ملَّت ركَابِي مناخهَا ... فإِنِّي على حظي من الأمر جَامحُ[4]

استشهد (به)[5] على كسر «إنَّ» بعد الفاء في قوله : «فإِنِّي» ولو فتحها على التكرير والتوكيد الأول لجاز.

---

(1) قال المبرد : «فأما ما قيل في الآية التي ذكرنا قبل سوى القول الذي اخترناه وهي ﴿**أيعدكم أنكم اذا متم**..﴾ فأن يكون ﴿**أنكم مخرجون**﴾ مرتفعا بالظرف، كأنه في التقدير : أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم، فهذا قول حسن جميل، المقتضب 2 355 – وقال محقق المقتضب : «خلاف المبرد مع سيبويه في إعراب الاية (أيعدكم) كان مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه
وانظر رد ابن ولاد عليه. الانتصار 215 – وانظر رأي المبرد في مشكل اعراب القرآن 1 366 وإحالة رقم 3 الصفحة المتقدمة وشرح السيرافي 4 544 .

(2) الكتاب 1 467 – قال سيبويه : ومثل ذلك قولهم : " زعم أنه اذا اتاك أنه سيفعل، وقد علمت أنه اذا فعل أنه سيمضي".

(3) قال سيبويه : «ومما جاء مبدلا من هذا الباب : (أيعدكم أنكم ..) فكأنه على أيعدكم أنكم محرجون إذا متم» 1 467 .

(4) ديوانه 46 – الكتاب وشرح الاعلم 1 467 – الكامل 4 42 – شرح النحاس (302 – 303) وبه (تحدى) بالمهملة شرح السيرافي 4 541 – شرح ابن السيرافي 2 116 .
وبه (عاودتم أسدام المياه قلائص تحتى......)
وعجز الثاني (ركبت ولم تعجز علي المنادح).

(5) زيادة من تقدير المحقق.



الاسْدَامُ المياه القليلة المتغيرة بقلة الواردة عليها. ومعنى تَخْدِي : تسير سيرا سريعا، والطلائحُ : المعبية لطول السفر.

والجامح : الماضي على وجهه لايرده شيء عن مراده .

هذا باب من أبواب أنَّ تكون فيه أنَّ [1] مبنية على ما قبلها

وذلك قولك : أحقا أنك ذاهب؟ .... وأأكبر[2] ظنك أنك منطلق)[3]

هذا يجوز فيه وجهان : الرفع والنصب، فالرفع : على الابتداء، وتقديره : أحق ذهابك، وأكبر ظنك ذهابك.

والنصب : على تقدير الظرف ورفع «أَنَّ» بالابتداء، ويكون التقدير :

(أفي زمن حق أنك ذاهب؟).، ثم حذف «زمن» كماقيل : «سير عليه مقدم الحاج».

وذهب المبرد إلى أن الخليل رفع «أنك» بالظرف في هذا الموضع للضرورة كما ترفع بالظرف المضمر في قولك : «زيد في الدار وعمرو عندك» ورفع المضمر بالظرف صحيح، وأما رفع الظاهر، فليس بمذهب سيبويه والخليل. والذي دعا المبرد الى حكاية هذا عن الخليل، أنه لما ذكر : أَفي حَقٍّ أنك ذاهبٌ؟ » ، قال عقيبهُ: « فصارت[4] أن مبنية عليه كما يبنى الرحيل على غدٍ إذا قلت : غداً الرحيل»[5] .

وقد استعمل سيبويه لفظ البناء في الشيء الذي ليس بعامل في مايبنى عليه كما قال : «أن مبنية على «لولا»[6] »، وانما ذلك على جهة تقدمها وحاجة مابعدها إليها .

---

(1) في الكتاب : (تكون أن فيه).

(2) في الأصل : (وأكبر) بهمزة واحدة، وكذا في شرح السيرافي

(3) الكتاب 1 468 – شرح السيرافي 4 546 .

(4) في الكتاب : «وصارت» .

(5) الكتاب 4 468 .

(6) في الكتاب : «أن مبنية عليه».



وذكر سيبويه قولهم : «لا محالة أنك ذاهبٌ»، والظاهر من كلامه أن - «أنَّ» في موضع خفض «بمن» (المحذوفة وهو على القلب من خفض أن بعد حذف الخافض منها في الباب الذي ذكر فيه ذلك)[1].

وقال المبرد : إذا قلت : «لا محالة أنك ذاهب»، فإنه «[2] /296 في موضع رفع بخبر الابتداء كما تقول : «لا رجل أفضل من زيد» وكذلك : «لابد أنك ذاهب».

فإن قال قائل : «لا» الناصبة هي جواب «هل من؟»، فما المسألة التي جوابها «لا محالة»، ولابد؟ ومامعنى ذلك؟ ومن أي شيء أخذ؟

قيل له : أما «لامحالة فالمحالة والحيلة معناهما واحد[3]، وأصل المسألة : هل من محالةٍ من كذا؟ وهل من حيلة؟، ومعناه : هل من محالة في تركه أو في التخلص منه.

فيقول المجيب : «لا محالة منه»، أي في الخلاص.

وأما «بدّ»، فأصلها : من مفارقة الشيء، ومنه قيل : تبدد الشيء أي تفرق،[4] وقولهم : رجل أبد « وامرأة بداء إذا تفرق مابين فخذيه.

فإذا قال : «لابد منه« ، فكأنه قال : لامفارقة له ولا (تباعد)[5] منه.

وقال المبرد : معنى «بد » : موسع، فإذا قلت : «لابد أنك ذاهب» فكأنك قلت: «غير موسع عليك أنك ذاهب»، وحقيقته : غير موسع عليك تركك الذهاب». وأصل هذا من المعنى الأول لان تفرق مابين الشيئين : سعة ما بيتهما.

ومعنى قول سيبويه : «أما جهد رأيي فأنك ذاهب[6] لانك لم تضطر الى أن تجعله ظرفا كما اضطررت[7] في الأول[8].

---

(1) مابين القوسين مطموس في الأصل - صوابه من السيرافي.ومقدار الطمس نصف سطر فقط

(2) في هامش هذه الصفحة تعليق لاحد القراء بخط مفهوم مطموس بعض حروفه.

(3) انظر اللسان (حيل) 11/196.

(4) انظر اللسان (بدد) 3/79.

(5) مطموس في الأصل - صوابه من السيرافي.

(6) في الكتاب : «فأنه منطلق» وما ذكره الأعلم موافق لمافي الكتاب الطبعة المحققة 3/139.

(7) في الأصل «اضطرت» - براء واحدة.

(8) الكتاب 1/469.



يعني أنك مضطر قبل دخول «أما» ان تفتح أن» اذا قلت : «جهد رأيي[1] انك ذاهب «فتجعل «أن» مبتدأة وماقبلها ظرفا لها كقولك : «خلفك زيد»، لانك إن كسرتها انقطع[2] الظرف منها لأن ما بعد «أنّ» لا يعمل في ماقبلها قبل دخول «أما»، فصرت مضطرا الى فتحها، وإذا أدخلت «اما» جاز فيها الكسر، فلم تضطر الى فتحها وابتدَأْتَهَا .

وذكر سيبويه قولهم : «اما بعد، فان الله عز وجل قال في كتابه» ثم قال : «ولا تكون[3] بعد وقبل خبرين اذا لم يكونا مضافين»[4] .

ولم يذكر غيره أن بينهما – مضافتين ومفردتين – فرقا، وإنما لم يخبر (عنهما)[5] في مذهبه لنقصانهما وهما في حال الإضافة غير متمكنين، فاذا منعا الإضافة، ازدادا بعدا عن التمكن، فمنعا بذلك أن يكونا خبرين.

وأما في حال الإضافة، فالإخبار بهما جائز كقولك : «زيد قبلك» و«عمرو بعدك».

وقولهم : «لاجرم»، هي عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما من البصريين فعل ماض، ويجعلون «لا» داخلة عليها، فمنهم من يجعلها جوابا لما قبلها وهم : الخليل[6] ومن تابعه، ومثلوه بقول الرجل : كان كذا، وفعلوا كذا، فتقول : «لا جرم أنهم سيندمون».

واختلفوا في معنى «جرم» إذا كان فعلا ماضيا .

---

(1) في الأصل : «رأى» .

(2) في الأصل : «تقطع» .

(3) في الكتاب «يكون» وفي الطبعة المحققة «تكون».

(4) النص الثاني ليس بلفظ الكتاب، قال سيبويه : «وأما قولهم : أمابعد فان الله قال في كتابه ، فانه بمنزلة قولك : اما اليوم فإنك، ولايكون بعدُ أبدا مبنيا عليها إذا لم تكن مضافة ولا مبنية على شيء إنما تكون لغوا» 1 470 .

(5) مطموس بعض حروف الكلمة.

(6) قال سيبويه : «فزعم الخليل أنّ لاجرم إنما تكون جوابا لماقبلها من الكلام، يقول الرجل كان كذا وكذا وفعلوا كذا وكذا فتقول لاجرم أنهم سيندمون» 1 469 .



قال سيبويه : «حَقَّ أَنَّ لَهُم النَّارَ»[1] واستدل على ذلك بقول المفسرين : هي بمعنى «حقا».

ويقول الشاعر[2] :

705 ـ جَرَمَتْ فَزَارَة بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا[3]

أي : حققتهم للغضب .

وقال غيره : «جَرَمَ» بمعنى : «كسب»، من قوله تعالى : ﴿**لا يجرمنكم شِقَاقِي**﴾[4]. **ولا يجرمنكم شَنَئَانُ قومٍ**﴾ [5] ، وعلى هذا تأول :

(جرمت فزارة)، أي : كسبت فزارة الغضب

واختلفوا في فاعل «جرم»، فقال المبرد «أن» في موضع رفع «بجرم»، كأنه قال : حق كون ذلك[6] .

---

(1) قال سيبويه : «وأماقوله عز وجل : ﴿**لاجرم أن لهم النار**﴾ فان جرم – عملت فيها لأنها فعل ومعناها : لقد حق ان لهم النار... وقول المفسرين معناها حقا إن لهم النار يدلك انها بمنزلة هذا الفعل اذا مثلت» 1/ 469 .
وما ذكره الأعلم تقدير سيبويه في تفسير الآية 62 من سورة النحل 16 .
قال الشيخ مكي : «أن في موضع رفع بجرم، بمعنى وجب ذلك لهم، وقيل هي في موضع نصب بمعنى :كسبهم أن لهم النار، وأصل معنى جرم كسب ومنه المجرمين أي المكتسبين الذنوب» مشكل إعراب القرآن 2/ 17 .

(2) هو أبو أسماء بن الضريبة، أو عطية بن عفيف، في شرح ابن السيرافي والخزانة، وأبو أسماء شاعر جاهلي اسمه أمية بن عوف من بني نصر (الخزانة 1/ 283) ونسب لأبي أسماء في اللسان (جرم) .

(3) الكتاب وشرح الأعلم (1/469) لرجل من فزارة (وصدره : ولقد طعنت أبا عيينة طعنة) معاني القرآن (2/ 8 – 9) المقتضب 2/ 351 – شرح النحاس 304 – شرح السيرافي 4/556 شرح ابن السيرافي 136/ 2 الخزانة 10/ 283 – اللسان (جرم) 12/93.

(4) الآية (89) من سورة هود (11) – قال الفراء (لا يحملنكم عداوتي، وقد يكون لا يكسبنكم) معاني القرآن 2/ 26 .

(5) الآية 2 من سورة المائدة 5.
قال الفراء : «وسمعت العرب تقول : فلان جريمة أهله، يريدون : كاسب لأهله وخرج بجرمهم، يكسب لهم، والمعنى فيها متقارب، لا يكسبنكم بعض قوم أن تفعلوا شرا»
معاني القرآن 1/ 299 – وانظر مشكل إعراب القرآن 1/ 219 .

(6) قال المبرد في تفسير الآية فأما قوله ﴿**لاجرم أن لهم النار**﴾فأنَّ مرتفعة بجرم ومعناها والله أعلم– حق أن لهم النار ...» المقتضب 2/ 350 .



و«جرم» عند الفراء وأصحابه اسم منصوب «بلا» على التبرئة وهي عندهم بمعنى: «حقا» ومجراها في اللفظ مجرى «لابد» و«لا محالة».

وأما: «شد ما أنك ذاهب، وعزما أنك ذاهب»[1]، فقد جعله سيبويه على وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى: حقا أنك ذاهب فيكون في تأويل ظرف و«انك ذاهب» مبتدأ، وشدَّ و«عزَّ» (فعلان)[2] في الأصل - دخلت «ما» عليهما فأبطل /297 عملها، وهما وان جُعِلاَ في موضع حقا، فلا تدخل عليهما «في» كدخولها على «حقا»، لانهما في الأصل فاعلان.

والوجه الآخر: أن يكون «شدَّ» و«عزَّ» فعلين ماضيين «كنعم» و«بئس» ووقوع «ما» بعدهما كوقوعها[3] بعد «نعم» و«بئس» في قولك: نعمَّا صنيعك وبئسما عملك. وتقديره: نعم الصنيع صنيعك»، و«بئس»[4] العمل عملك».

وقوله: «كما أنه لا يعلم (ذلك)[5] فتجاوز الله عنه»[6]

دخلت الفاء على «تجاوز» لانه دعاء، ودخولها عليه كدخولها في فعل الأمر إذا تقدم المفعول، كقولك: «زيدا فاضرب»، وان شئت أسقطت الفاء، و«ما» عند سيبويه: لغوٌ، ولا يجوز إسقاطها وان كانت لغوا، لانهم أرادوا بزيادتها: الفرق بين مشتبهين، فاذا أدخلوا «ما» على حرف التشبيه، أرادوا: أن أحد الشيئين وجودُه حقا كما أن وجود الآخر حق، وان كان الشيئان في أنفسهما مختلفين، كقولك: «زيد عندنا كما أن عمرا عندك»، أي: هذا موجود صحيح كما أن هذا موجود صحيح.

---

(1) قال سيبويه: «وسألته عن شد ما أنك ذاهب، وعزما أنك ذاهب، فقال هذا بمنزلة حقا أنك ذاهب ....» 1/470.

(2) مطموس بعض حروفه.

(3) في الأصل. «كوقوعهما».

(4) في الأصل: «نعم».

(5) زيادة من الكتاب.

(6) قال سيبويه «وسألته عن قوله كما أنه لايعلم فتجاوز الله عنه ... فزعم أن العاملة في أن الكاف ومالَغْوٌ إلا أن مالا تحذف منها كراهية أن يجيئ لفظها مثل لفظ كان» 1/470.



وان أردت تشبيه أحدهما بالآخر، قلت : «زيدٌ عِنْدَنا كأن عمراً عندناً»، أي : مشتبهان في كونهما عندنا، وإن لم ترد أن هذا حق كما أن هذا حق .

وكان المبرد يجيز أن تكون «ما» مع كاف التشبيه لغوا، وأن تكون مبنية معها.

وقد بين سيبويه الدلالة على أنَّ «ما» لغو[1] دون أَنْ تُبْنَى مع الكاف ولم يقم دليل على غير ذلك.

ومما احتج به على انها لغو، أَنَّ الشاعر إذا اضطر أسقطها، وأنشد للنابغة الجعدي :

706 - قُرُومٍ تَسَامَى عِنْدَ بَابٍ دِفَاعُـهُ كَأَنْ يُؤْخَذُ الْمَرْءُ الكريمُ فَيُقْتَلاَ [2]

التقدير عنده : كما أنه يؤخذ، فحذف «ما» وخفف «أَنْ» وقد نسب سيبويه في هذا التقدير إلى السهو، لانه لم يشبه جملة بجملة لان قوله : «دفاعُهُ» اسم واحد وليس بجملة. وقوله : «كأن يؤْخَذَ» ليس من الأسماء[3] الواضحة الوجود، فشبه به تحقيق وجود شيء آخر، وانما يصف النابغة خصومة جرت بين رجل من عشيرته يناظر عنها، وبين خصوم له من قبائل أخر، بحضرة ملك، وان ذلك الملك كان ميله على عشيرته، وان المناظر عنهم ثبت لهم في المناظرة ومعنى قوله «دفاعه» : «أي : دفاع الباب هو ردُّه وحَجْبُهُ لمن يريد الدخول وطَرْدُهُ»[4]، وهو مثل القتل في شدته، لانه إذلال للمطرود والمحجوب.

وقال المازني : «أنا لا أنشده إلا : (كَأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فيقتلا) لانها «أَنْ» التي تنصب الأفعال، دخلت عليها كاف التشبيه »[5] .

---

(1) في الأصل : «لغوا» وفي شرح السيرافي : «وقد ذكرت لك استدلال سيبويه على أنها لغو» 4 559.

(2) ديوانه 131 - الكتاب1 470 وشرح الأعلم - شرح السيرافي 4 550 شرح ابن السيرافي 2 158 وبه (قروما) المسائل البغداديات 334.

قال الأعلم : «الشاهد فيه حذف ماضرورة من قوله كأنْ يؤخذ، والتقدير عنده كما يؤخذ».

(3) في شرح السيرافي : «الأشياء».

(4) في الأصل : «وطرحه».

(5) قال أبو علي في المسائل البغداديات : «قال أبو عثمان : أنا لا أنشده إلا : كأنْ يؤخذَ المرء الكريم، فنصب يؤخذ. لأنها أن التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه» 334 .



وأنشد سيبويه للأسود بن يعفر :

707 ـ أحقا بني أبناءِ سلمى بنِ جندلِ تَهَدُّدُكُمْ اياي وسط المجالسِ[1].

فنصب « حقا » على الظرف، و«تهددكم» مبتدأ وخبره في الظرف، فهذا بمنزلة : «حقا» أنك ذاهب «لان» أن» مع مابعدها بمنزلة «الذهاب»

قال : «ونظير : أحقا أنك ذاهب[2]، قول العبدي[3] :

708 ـ (أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا استقلوا ؟ فنيتنا[4] ونِيَّتُهمْ فريق[5] **298/**

فأن مبتدأة، وخبرها في الظرف قبلها وقوله : (فنيتنا ونيتهم فريق).

أفرد لأن «الفريق» قد يستعمل في لفظ الواحد للواحد، والاثنين، والجميع، كما تقول : «هو صديق »، و«هما صديق»، وهم «صديق» يصف أن جيرتهم المرتبعين معهم رحلوا عنهم وأخذوا في جهة غير جهتهم ، والنية : الجهة التي نووها وهي مثل النوى.

وأنشد لابن أبي ربيعة :

---

(1) ديوانه 42 – وبه (وعيدكم إياي) الكتاب وشرح الأعلم 1 468 – إعراب القرآن 2 525 – شرح السيرافي 1 552 – شرح ابن السيرافي 2 78 فرحة الأديب 197 (وعيدكم اياي) الخزانة 1 401.

(2) في الكتاب بعد هذا : (في أشعار العرب قول العبدي) وماأثبت الأعلم موافق لما في الكتاب الطبعة المحققة 3 136.

(3) قال الأعلم : «لرجل من عبد القيس» والصواب أنه للمفضل النكرى نسبه إليه ابن السيرافي والأصمعي والسيوطي واسمه : عامر بن معشر بن أسحم النكري القيسي شاعر جاهلي (ترجمته : جمهرة الأنساب 299 – شرح شواهد المغني 1 171).

(4) مابين القوسين مطموس في الأصل.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 468 – الأصمعيات 200 – شرح النحاس 203 شرح السيرافي 4 547 – 553 – المسائل البغداديات 423 – شرح ابن السيرافي 2 208 – الجنى الداني 391 – مغني اللبيب 1 79 شرح شواهد المغني 1 170 حاشية الصبان 1 278 – المقاصد النحوية 2 235 – اللسان (فرق) 301 10.

قال الأعلم : «الشاهد في نصبه حقا على الظرف، وفتح أنّ لأنها وما بعدها في موضع اسم مبتدأ وخبره في الظرف»

وقال النحاس : «ونصب حقا على المصدر»

فقدره على غير ما يراه سيبويه.



709 ـ أَأَلحَقَّ أَنْ دارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ   أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طائـرُ؟[1]

فنصب «الحق» على الظرف وجعله خبرا، لان. ومعنى قوله: «أن قلبك طائر»، اي: يضطرب ويخفق جزعا لتباعدها وانقطاع حبلها. ويكون أيضا في معنى: «أن عقلك زائلُ»، وكنى على «العقل» «بالقلب» لأنه مستقرُّه وموضعُ ثَبَاتِهِ، وكنى عن «الزوال» «بالطيران».

وأنشد للنابغة الجعدي:

710 ـ ألا أَبلِغْ بني خَلَفٍ رسـولاً   أَحَقًّا أن أَخْطَلَكُـمْ هَجَـانـي[2]

القول فيه كالقول في ماقبله. وبنو خلف حي من بني تغلب، وهم رهط الأخطل، وكانت بينه وبين النابغة مهاجاة.

هذا بابٌ مِنْ أَبْوَابِ إِنَّ[3]

جميع هذا الباب في ما أتى محكيا[4] وهو مفهوم مستغنٍ عن التفسير إن شاء الله.

هذا بابٌ آخر مِنْ أَبْوَابِ إِنَّ[5] /298/

إن قال قائل: ذكر سيبويه في هذا الباب أن "إذا" تكسر بعدها "إِنَّ" وتفتح، فإذا كسرت "إن"، فما موضع "إذا"؟ وما العامل فيها؟ وقد علمتم أنه لا يعمل خبر إِنَّ في ما قبل "إِنَّ"؟.

(1) ديوانه 101 وبه (أحقا لئن) و(اذا انبت) الكتاب وشرح الأعلم 1/468 شرح النحاس 303 - شرح السيرافي 4/547 - حاشية الصبان 4/478.

(2) ديوانه 164 - الكتاب وشرح الأعلم 1/469 - شرح السيرافي 4/548 حاشية الصبان 1/185 - الخزانة 1/273.

(3) الكتاب 1/471 - شرح السيرافي 4/561.

(4) قال سيبويه: «تقول قال عمرو إن زيداً خيرُ الناس، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تعمل قال في إن، كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت قال زيد عمرو خير الناس...» 1/471.

(5) الكتاب 1/471 - شرح السيرافي 4/564.



قيل له : "إذا" حرف دخل لمعنى المفاجأة (و)[1] لاعمل لها، وهي في مذهب حروف العطف، فمن حيث دخلت "إنَّ" المكسورة بعد حروف العطف، كان دخولها بعد "إذا"، ومن أجل ذلك جاز دخول "الفاء" عليها وخروجها منها.

* أما دخولها فلأن "الفاء" للعطف، وما بعدها معطوف على ماقبلها كعطف جملة على جملة، وإذا للمفاجأة، واختصت بالدخول عليها "الفاء" من بين حروف العطف، لأن ترتيب الثاني أن يكون بعد الأول في المعنى.

* وأما إسقاط "الفاء" فلأن حرف[2] المفاجأة لما ورد بعد الفعل الأول دل على أنه عقيبه فأغنى عن الفاء.

وأنشد[3] :

711- وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً   إذا إنه عبد القفا واللَّهَازِمِ[4]

فكسر "إن" بعد "إذا" على معنى: "فإذا هو عبد القفا واللهازم" ولو فتحها على معنى : "فإذا العبوديَّةُ أَمْرُهُ وشَأْنُهُ"، لجاز.

ومعنى قوله : "عبدُ القفا واللهازمِ" أي : إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت أنه لئيم كالعبد.

هذا بابٌ آخر من أبواب إنَّ[5]

أنشد – في هذا الباب – لكثير مستشهدا بكسر "إن" بعد "إلا" :

716- ما أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا   إِلاَّ وَإِنِّي لحَاجِزِي كَرَمِي[6]

---

(1) زيادة من شرح السيرافي.

(2) في الأصل " حروف".

(3) لم أعرفه – وقال البغدادي : "هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها."

(4) الكتاب وشرح الأعلم 472/1 – المقتضب 350/2 – شرح النحاس 304 المسائل البغداديات 347 – شرح السيرافي 564/4 = الجنى الداني 378 -411 – شرح المفصل 97/4 – أوضح المسالك 243/1 – حاشية الصبان 276/1 – الخزانة 265/10.

(5) الكتاب 472/1 – شرح السيرافي 567/4.

(6) ديوانه 66/2 – الكتاب وشرح الأعلم 472/1 – المقتضب 345/2 – شرح السيرافي 567/4 – حاشية الصبان 275/1 – المقاصد النحوية 308/2.

قال الأعلم : "الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام في خبرها، لأنها واقعة موقع الجملة النائبة مناب الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة.



فقوله : "إلاَّ وَإِنِّي لحاجزي"، "إنَّ" وما بعده، جملة في موضع الحال، ولذلك دخلت عليها واو الابتداء.

وكان المبرد يرد البيت على سيبويه، ويقول : تقدير سيبويه في العربية صحيح ولكنه غلط في معنى الشعر، ويرويه : (ألاَ وَإِنِّي لحاجزي)[1]، يذهب إلى أنهما ما أعطياه وأنه ما سألهما، ثم ابتدا يصف نفسه بأنه يحجزه عن سوء الهمة كرمه، ويجعل (ألا) للتنبيه.

والصحيح "إلا"، لأنهما يوجب أنهما أعطياه وأنه سألهما وحجزه كرمه عن أن يعيب إعطاءهما، وأن يلحَّ عليهما في مسألته، وشعره يدل على ذلك، وبعد هذا البيت :

مُبْدِي الرِّضَا عَنْهُمَا وَمُنْصرِفٌ عَنْ بعضِ ما قَدْ سَأَلْتُ لَمْ أُلَمِ[2]

فهذا وما يتصل به من الأبيات يدل على الإعطاء والسؤال.

وأراد بالشعر : عبد العزيز وعبد الملك ابني مروان بن الحكم، وكانا يعطيانه ويسألهما، مشهور ذلك من فعله وفعلهما.

هذا بـــابٌ آخر من أبواب إنَّ[3]

ذكر في هذا الباب أن بعض العرب يقول : "لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ" في حال اليمين[4]. وفيها ثلاثة أقوال :

---

(1) قال المبرد بعد إنشاد البيت "يقول : (إلا : وهذه حالى)، فعلى هذا وضعه سيبويه وغيره ينشد :(ألا وإني لحاجزي كرمي).
بفتح اللام، فهذه الرواية خارجة من ذلك التفسير ومعناه أن (ألا) تنبيه، وأراد : أنا حاجزي كرمي من أن أسأل أو أقبل".
المقتضب 345/2.

(2) ديوان كثير - 66/2 - وشرح السيرافي 569/4.

(3) الكتاب 473/1 - شرح السيرافي 570/4.

(4) قال سيبويه : "وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها، وتقول : لهِنَّكَ لرجلٌ صدْقٍ، يريدون إن، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله : هرقت.." 1 474.



أحدهما : قول سيبويه وهو أن أصلها "إنَّ" أبدلوا همزتها "هاء" كما أبدلوا الهاء من "هَرَقْتُ" مكان الألف، ولحقت اللام التي قبل الهاء لليمين كما لحقت بعدها في قوله : إِنَّ زَيْداً لمَّا لَيَنْطَلِقَنَّ. فاللام الأولى في "لهنك" لام اليمين، والثانية لام "إنَّ". وفي : "لما لينطلقن"، اللام الأولى "لإن"، والثانية لليمين، وشبه سيبويه دخول اللام على "إن" لليمين . وإنْ كان بعدها "إِنَّ" وهي للتوكيد - بدخولها لام اليمين في آخرها وإنْ كان قبلها "لما" وهي للتوكيد. وقد يجتمع الحرفان في معنى واحد فيؤكد أحدهما الآخر. كقولهم : (ما إنْ زيدُ منطلقٌ)، وهما حرفا جحد.

والثاني : قول الفراء، قال : هي كلمتان كانتا تجتمعان[1]، فيقولون :

والله إنك لعاقل، فخلطتا فصار فيهما اللام والهاء من "الله" والنون من "إن" المشددة، وحذفوا ألف "إن" كما حذفوا الواو من أول و"الله".

والثالث : معناه : "لِلَّه إنك لمحسن"، ثم حذف وغير. وهذا أسهل في اللفظ وأبعد في المعنى. والذي قال الفراء أصح في المعنى لأن قول القائل : "والله إنك لقائم"، أصح من : لله إنك لقائم"، لأن قولهم: "لله": تعجب، والتعجب لا تدخل معه إن. لأن التعجب وضع لما هو قائم ثابت، ولما قد مضى و"إن" للاستقبال[2] لاغير. وضعت ثم كثرت حتى صارت للواجب على معنى الجواب، وهذا القول - في الوجه الثالث- حكاية المفضل بن سلمة[3].

وقوله : "وأجاز سيبويه في الشعر[4] أشهد إن زيدا ذاهب بالكسر. ورد عليه المبرد فقال : ليس للضرورة في "أن" و"إن" عمل، لأن وزنهما واحد والقافية بهما سواء[5].

---

(1) في الأصل : " كانا يجتمعان". وفي شرح السيرافي : «هي من كلمتين كانتا تجتمعان»

(2) في الأصل : الاستقبال.

(3) هو المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب النحوي اللغوي الكوفي. أخذ عن ابن السكيت وتعلب. ورد أشياء كثيرة من كتاب العين. كان منقطعا إلى الفتح بن خاقان (بغية الوعاة 2 296).

(4) قال سيبويه : "وقد يجوز في الشعر أشهد إن زيدا لذاهب، يشبهها بقوله : والله إنه لذاهب. لأن معناه معنى اليمين.

474/1 - وما ذكره الأعلم لفظ السيرافي

(5) أنظر المقتضب 344/2.



ووجه الضرورة - على مذهب سيبويه - أن تريد اليمين /299 ولا تدخل في خبرها اللام، ولا تفتحها وأنت تريد اليمين، لأن فتحها، إنما يكون إذا أردت بها معنى "الباء" - فاعلمه.

وأنشد سيبويه[1]:

713 - ألم تَر إنِّي وابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَـةً لِنَسْرِي إلى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَـا؟[2]

فكسر "إن" من أجل اللام وألغى قوله: "ألم تر"، وعلقه بالجملة ومعناه: "ألم تعلم"، ولا يجوز أن يكون من رؤية العين لأنها فعل مؤثر لا يجوز إلغاؤه.

هذا بـــاب "أنْ" و"إنْ"[3]

بيَّن سيبويه في هذا الباب أن دخول "إن" بعد "ما" يبطل عمل "ما" في قول أهل الحجاز، وهو يرد قول المبرد لأن "إن" وحدها لو دخلت على إسم لعملت كعمل "ما": "إنْ زيدٌ قائماً"، ولو كانت تعمل وحدها ما أبطلت عمل "ما"، بلْ كانت تؤكد عملها[4].

وأنشد سيبويه لفروة بن مسيك[5]:

---

(1) هو الشمردل بن عبد الله بن شريك اليربوعي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية معاصر للفرزدق وجرير (ت. 80 هـ) - (الشعر والشعراء 2/704 - المؤتلف 139 - شرح السيوطي 928/2) نسبه إليه ابن السيرافي وقال عنه محقق الكتاب إنه من الخمسين 149/3.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 474/1 - شرح السيرافي (571/4 - 575) شرح ابن السيرافي 140/2 - حاشية الصبان 275/1 - المقاصد النحوية 222/2 - اللسان (سنا) 403/14.

(3) الكتاب 475/1- شرح السيرافي 580/4.

(4) قال المبرد: "وتكون إن زائدة في قولك: ما إن زيد منطلق فيمتنع ما بها من النصب الذي كان في قولك: ما زيد منطلقا.. كما يمتنع (إنّ) الثقيلة بها من النصب في قولك: إنما زيد أخوك، فمن ذلك قوله (البيت) المقتضب 51/1 - وانظر 361/2.

(5) فروة بن مسيك المرادي صحابي أسلم عام الفتح، واستعمله الرسول على بني مراد، توفي 30هـ (ترجمته: جمهرة الأنساب 406 - شرح شواهد المغني 81/1).
وفي حواشي المغني 38/1 - أنه ينسب للكميت، وقال السيوطي، ويروى لعمرو بن قعاس وفي الجني الداني 327 أنه لذي الإصبع العدواني.



714- وما إنْ طِبُّنَا جُبْـنٌ ولكِـــنْ مَنَايَانَـا وطَعمَـةُ آخَرِينَـــا[1].

فألغى "ما" لدخول "إن" عليها.

ومعنى البيت: أنه أخبر أنهم لم ينهزموا من جبن، ولكن حضرت مناياهم فقتلوا، وغنم قوم آخرون فصارت طعمة لهم.

هذا باب من أبواب "أنْ" التي تكونُ والفعلَ بمنزلةِ مَصْدَرٍ[2]

أنشد سيبويه في هذا الباب[3].

715- إنِّي رَأَيْتُ من المكارمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وتَشْبَعُوا[4]

"رأيت" هنا: من رؤية القلب. و"حسبكم": المفعول الأول، ومعناه: كافيكم. و"أن تلبسوا"، المفعول الثاني، والتقدير: إني علمتُ الكافي لكم لبس الثياب. وقوله: "من المكارم": تبيين، وليس من المفعولين في شيء، ولو قدرته في موضع المفعول الثاني لكان مدحا لهم، وإنما يهجوهم بالبيت ويصف أنهم لا يسعون في شيء من المكارم ولا يجهدون أنفسهم في طلب، ولكن يكفيهم من ذلك التنعم بلبس حر الثياب والشِّبع من الطعام كقول الحطيئة:

---

(1) الكتاب 475/1 - 305/2 وشرحه الأعلم في الموضع الأول - الكتاب 153/3 وبهم (دولة) بدل (طعمة) المقتضب (51/1-361/2) - الكامل 341/1 - شرح السيرافي 581/4 المسائل البغداديات 280 - شرح ابن السيرافي 106/2 - المنصف 128/3 - الخصائص 108/3 - فرحة الأديب 202 - شرح ملحة الإعراب 174 - شرح المفصل 120/5 - الجنى الداني 327 - مغني اللبيب 38/1 - شرح شواهد المغني 81/1 - الخزانة 112/4 - اللسان (طبب) 554/1.

(2) الكتاب 475/1 - شرح السيرافي 584/4.

(3) هو عبد الرحمان بن حسان في الكتاب وشرح الأعلم. ونسبه ابن السيرافي إلى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان: من شعراء بني أمية من أسرة عريقة في الشعر، كان في خلافة سليمان بن عبد الملك (معجم الشعراء 366)

(4) الكتاب وشرح الأعلم 475/1 - شرح النحاس 305 - شرح السيرافي (584/4 - 591) - شرح ابن السيرافي 168/2 - الهمع 3/2 - الخزانة 71/4.
الأعلم: "الشاهد في قوله: أن تلبسوا، ووقوع أن وما بعد ها موقع المصدر".



دع المكـارم لا ترحـل لِبُغيتِـهـا   واقعد فأنت لعمري طاعمٌ كاسي[1]

وأنشد للأعشى :

716 ـ أأَن رأت رجلا أعشى أَضَرَّبهِ   ريبُ المنون ودهـر تابِلٌ خـبِـلُ[2].

"فأن" مع ما بعدها بمنزلة المصدر وهي مخففة من الثقيلة وموضعها نصب على المفعول له، والتقدير : "أَلأَن رأت رجلا".

واللام متصلة بفعل مضمر دل عليه ما قبله وهو قوله :

صدت هريرةُ عنا ما تُكَلِّمُنا[3].

فتقديره : "أَلأَن[4] رأت رجلا أعشى صدت"؟

وأنشد لأبي حية النميري : **/300**

717 ـ وإنا لمِما نضرب الكبْش ضربة   على رأسه تلقي اللسان من الفم[5].

استشهد به على أن مما بمنزلة "ربما"، وهي مركبة من : "من" و"ما".

وذكر سيبويه عن الفصحاء من العرب أنهم يقولون :

---

(1) ديوان الحطيئة 50 (تحقيق نعمان طه).
وأورده الأعلم في شرح الشواهد 475/1 للتمثيل، ولا شاهد نحوي فيه، وعجزه (واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي).

(2) ديوانه 42 - الكتاب وشرح الأعلم (476/1-167/2) وبه (مفسد) موضع (تابل) المقتضب 155/1 - شرح النحاس 305 - شرح السيرافي 585/4-592 - شرح ابن السيرافي 75/2 - الإنصاف 727/2- شرح المفصل 83/3 - اللسان (تبل) 76/11 - (منن) 416/13 - وبهما (متبل) موضع (تابل).

(3) ديوانه 42- وعجزه (جهلا بأم خليد حبل من تصل).
وانظره في شرح الأعلم وشرح ابن السيرافي وشرح السيرافي.

(4) في الأصل : "أن".

(5) الكتاب وشرح الأعلم 477/1- المقتضب 174/4- شرح السيرافي 586/4- المسائل البغداديات 287 - ومغني اللبيب (1 409-424) - شرح شواهد المغني 738/2 - الهمع 35/2- الخزانة 214/10.



"لحق أنه ذاهب"[1] بإضافة "حق" إلى "أنه". وإضافتة إليه توجب أنهما إسم واحد مبتدأ، وخبره محذوف، ومثله : ليقين ذلك أمرك" وأبعده الأخفش لحذف الخبر ثم أجازه على ضعف[2].

وإنما مثله سيبويه : "بيَقين َذلكَ"، لأن قولك : زيدٌ منطلقٌ حقاً ويقيناً يتقارب معناه، و"حق أنه ذاهب"، في التقدير : "حَقُّ ذَهَابُهُ"، ومعناه : ذهابُهُ حقٌّ صحيح حسن حذف خبره لتضمن الأول الإسم والخبر، كما حسن حذف خبر : "حسبت أن زيدا قائمٌ" لتضمن :أن" الإسم والخبر.

وذكر سيبويه "عسى" وبين أن وجهها أن تستعمل "بأَنْ"، وإنما كان ذلك لأنها موضوعة لفعل يُتَوَهَّمُ كونه في الاستقبال فاحتاجت إلى ذكر «أنْ» للدلالة على المستقبل[3].

وقال المبرد عند ذكر سيبويه اتصال الضمائر بعسى وحذفها :

"واتصالها هو الوجه الجيد[4]". واحتج بقوله عز وجل : ﴿**فهل عسيتم**﴾[5] وذهب عليه قوله تعالى : ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئا**﴾[6]، وقوله : ﴿**وَ عسى أن تحبوا شيئا**﴾[6].

وأما "كاد"، فالباب فيه إسقاط "أن" لأنك إذا قلت : كاد يفعل" فإنما تقوله لمن هو على حد الفعل كالداخل فيه لازمان بينه وبين دخوله فيه، وسبيل المستقبل أن يكون في كونه مهملة، وقد يجوز في كاد إدخال "أن" تشبيها بعسى.

---

(1) قال سيبويه "وسمعنا فصحاء العرب يقولون : لحق أنه ذاهب فيضيفون كأنه قال : ليقين أنه ذاهب..." 1 477.

(2) قال السيرافي : "ذكر الأخفش أنه لم يسمع ذلك من العرب، وأن الذي يقبحه حذف الخبر، ثم أجازه، وقال : لايبعد خبر مثل هذا أن يضمر" شرحه 4 587 ـ هامش الكتاب 1 477.

(3) أنظر الكتاب 477/1 – وشرح السيرافي 587/4.

(4) قال المبرد متحدثا عن عسى : "فأما قول سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع الضمير فتقول : عساك وعساني، فهو غلط منه لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر وأما تقديره – عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمر كأنه قال : عساك الخير أو الشر، وكذلك عساني الحديث، ولكنه حذف لعلم المخاطب به جعل الخبر إسما على قولهم (عسى الغوير أبؤسا) المقتضب 71/3.

(5) من الآية (22) من سورة محمد (47) – وانظر معاني القرآن 62/3.

(6) الآية (216) من سورة البقرة (2).



كما قد يجوز إسقاط "أن" من "عسى" تشبيها "بكاد".

ومما يحتج به لإسقاطها من "عسى"، أنها وإن كانت للمستقبل فقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإذا قال: "عسى زيدٌ يقومُ" فكأنه قرب، حتى أشبه قربَ "كاد"، وإذا أدخل "أن" في "كاد" فكأنه بعد عن الحال التي أشبه "عسى". وكرب يفعل، مثل كاد يفعل.

وأما: "أخذ يفعل"، وجعل يفعل" وما أشبه ذلك، فإنهم ذهبوا بالأفعال بعدها مذهب إسم الفاعل. ولم يذهبوا بها مذهب المصادر، لأن قولك. "أخذ يفعل"، و"جعل يفعل"، هو داخل في الفعل فصار بمنزلة: زيد يفعل إذا كان في حال فعل وهذا معناه.

وقوله: "أخذ" و"جعل": تحقيق لدخوله فيه، ولا يجوز فيها "أن". ويوشك معناه: يسرع، وهو ضد يبطئ، ومعنى أن فيه، ولا يجوز فيها "أن"، ويوشك معناه: يسرع، وهو ضد يبطئ، ومعنى أن فيه صحيح لأنه بمنزلة: "يقرب"، ويبطئ "بمنزلة: "يَبْعُدُ".

والذي يحذف أن بعدها كالذي يحذفها بعد عسى.

وقول سيبويه عند ذكر كرب وكاد: "لما ذكرناه[1] في الكراسة التي تليها" يعني ما ذكره في هذا في: (باب وجه دخول الرفع، بعد ابتداء إعراب الأفعال بيسير)[2].

وأنشد في إسقاط "أن" بعد عسى لهُدبة بن خشرم:

---

(1) في الكتاب: "لما ذكرت لك "وما أثبته الأعلم موافق لما ورد في الطبعة المحققة 3/159 من الكتاب - الكتاب 1/478 قال سيبويه: "يقولون كرب يفعل، وكاد يفعل، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الافعال لما ذكرت لك في الكراسة التي تليها".

(2) عد الناسخ هذا الكلام ترجمة باب وكتبه بخط على عادته في كتابه الترجمات



718- عَسَى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتُ فِيــهِ يكون وراءه فَرَجٌ قَرِيــب[1].

خاطب بهذا رجلا من معارفه كان قد أُسِرَ.

وأنشد أيضا[2]: /301/

719- عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بلادِ ابْنِ قادرٍ بمنهمر جون الرباب سَكوبِ[3]

فحذف "أن" من "يغني". والمنْهَمِرِ: المنصب، والجون: الأسود: والرباب: سحاب دون سحاب. والسّكُوبُ: الصبوب.

وأنشد[4]:

760- فأما كَيِّسٌ فَنَجَا ولكــن عسى يَغْتَرُّبي حَمِقٌ لئيـمُ[5]

فحذف "أَنْ" ويقال: أَحْمَق وحَمِق، كما يقال أَشْعَث وشَعِثٌ، وله نظائر كثيرة. والكَيِّسُ: ضد الأحمق.

وأنشد في استعمال "كَادَ" بِأَنْ - لرؤبة:

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 478/1 - الكامل 196/1 - المقتضب 70/3 - شرح النحاس 269 - أمالي القالي 71/1 - شرح السيرافي 588/4 - شرح ابن السيرافي 2 143 - معجم الشعراء 483 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 135 - الجني الداني 462 - شرح المفصل 117/7 - أوضح المسالك 224/1 - مغني اللبيب (203/1-754/2) - شرح شواهد المغني 443/1 - الهمع 130/1 - حاشية الصبان 1 260 - الخزانة 318/9.

قال الأعلم: (الشاهد في إسقاط أن ضرورة ورفع الفعل).

(2) هو سماعة بن أشول النعامي الأسدي، شاعر من شعراء العصر الأموي (ترجمته: رغبة الآمل 244/2) عن حواشي شرح ابن السيرافي 141/2 نسبه إليه ابن السيرافي وابن منظور وعنده ابن أسول بالمهملة، وقيل هو تصحيف.

(3) سيكرره الأعلم: النكت 1417 بنفس الرقم.

الكتاب وشرح الأعلم 478/1 - الكامل 196/1 - المقتضب (48/3-69) - شرح النحاس 307 - شرح السيرافي 588/4- شرح ابن السيرافي 141/2 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 135 - شرح المفصل 117/7 - أوضح المسالك - 101/3 - الخزانة 328/9 - اللسان- (عسا) 55/15 - ويروى (تلاد) موضع (بلاد)، (وابن قارب) بدل (ابن قادر).

(4) هو المرار بن سعيد الأسدي، نسبه إليه ابن السيرافي.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 478/1. شرح السيرافي 63/2- الخزانة 328/9 الشاهد فيه إسقاط أن ضرورة.



761 ـ قد كاد من طول البلى أن يمصحا[1].

يصف منزلا قدم عهده وأبلاه الزمان حتى كاد يعفو رسمه ويخفى أثره.

وأنشده – في حذف "أن" بعد "يوشك" – لأمية بن أبي الصلت:

722 ـ يوشك من فَـرَّ مِن مَنِيَّتِـهُ   فـي بعـض غِرَّاتِـهِ يوافِقُهَـا[2].

أراد: يوشك أن يوافق منيتـه في بعض غراته من فـر منهـا، والغـرات: جمع غرة وهي الإعراض عن الشيء والغفلة عنه.

قال: "وسألت الخليل عن قول الفرزدق:

723 ـ أَتَغْضَبُ إن أُذْنا قتيبة حُزَّتَـا   جِهاراً ولم تغضب لقتل ابن خَازِمِ[3].

فقال: لأَنَّهُ قَبيحٌ أَنْ تَفْصِلَ بَيْنَ أَنْ والفِعْلِ[4]

فلما قبح ذلك، حملوه على إن لأن الأسماء قد تقدم فيها، فحكى هذا سيبويه عن الخليل ولم يخالفه فيه[5].

---

(1) ملحقات ديوانه 172 وقبله (ربع عفاه الدهر طولا فامّحى)
الكتاب وشرح الأعلم 172 – الكامل 195/1 – المقتضب 75/3 – شرح النحاس 307 – شرح السيرافي 588/4 – المقتصد 360/1.
الإنصاف 566/2 – شرح المفصل 121/7 – الخزانة 347/9– اللسان (مصح) 598/2.

(2) ديوان أمية 42– الكتاب وشرح الأعلم 479/1 – الكامل 71/1 شرح السيرافي 4 590 – شرح ابن السيرافي 2 167 – شرح المفصل 126/7– أوضح المسالك 225/1– شرح ابن عقيل 333/1– الهمع 129/1– حاشية الصبان 262/1– اللسان (كأس) 6 188.

(3) ديوانه 855/2 وبه (ليوم ابن خازم) الكتاب وشرح الأعلم 479/1– شرح النحاس 308 – شرح السيرافي 590/4– الجنى الداني 224– مغني اللبيب (39/1–54–55) شرح شواهد المغني 86/1– همع الهوامع 19/2 – الخزانة 78/9.
قال الأعلم: "الشاهد في كسر إن وحملها على معنى الشرط لتقديمه الإسم على الفعل الماضي، ولو فتح لم يحسن لأنها موصولة بالفعل فيقبح فيها الفصل".

(4) الكتاب 479/1– قال سيبويه: فقال لأنه قبيح أن تفصل بين إنْ والفعل كما قبح أن تفصل بيا كي والفعل فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على إن لأنه قد تُقَدَّم فيها الأسماء قبل الأفعال".

(5) قال البغدادي نقلا عن ابن السيد: "ثم قوله: وقال الخليل والمبرد الصواب: أن أذنا بفتح الهمزة، أي لأن أذنا، هو خلاف ما نقله سيبويه عن الخليل" الخزانة 79/9



وقد رده المبرد وتوهم أنه إذا كسر "إنْ"، فلا يجوز أن تكون أُذْنَاهُ محزوزتين لأن: "إن" توجب الاستقبال، وقد أحاط العلم أن الفرزدق قال هذا الشعر بعد قتل قتيبة وحز أذنيه.

وليس الأمر ما ظنه، وذلك أن العرب قد تضع المستقبل مكان الماضي كقوله عز وجل: ﴿وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[1].

وقال الشاعر[2]:

724 - إن يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكْتَ بُيُوتَهُم   بِعُتَيْبَةَ بنِ الحارِث بن شِهَابِ[3]

والقتل واقع بالتخاطب، وقد كسر "إن". وهذا ونحوه يحمل على فعل غير هذا الظاهر، كأنهم افتخروا بقتله فقال: إن يفخروا بقتلك فإن الأمر كذا وكذا.

وذهب المبرد إلى أن (إن أذنا) بمعنى المشددة[4].

ووجه الكلام في "يغضب" وفي "يرضى: بإِنْ الخفيفة.

ومعنى البيت: أتغضب قيس قتل قتيبة بن مسلم، ولم تغضب من قتل عبد الله بن خازم[5] السلمى، وهما جميعا من قيس وقاتلاهما من بني تميم[6].

إنما يريد الفرزدق: هذا علو بني تميم على قيس، والوضع من قيس في العجز عن الانتصار وطلب الثأر.

---

(1) الآية (9) من سورة الرعد (13).

(2) هو أبو ذؤاب ربيعة الأسدي من شعراء بني أسد (ترجمته في المؤتلف 126) - نُسِبَ إليه في دلائل الإعجاز والمؤتلف.

(3) ليس من شواهد الكتاب، وقد ورد في أمالي القالي 72/2- والمؤتلف والمختلف 126 وشرح السيرافي 600/4- ودلائل الإعجاز وشرح الأعلم 479/1 من الكتاب - وبه (حجابهم) موضع (بيوتهم).

(4) انظر رأي المبرد في الخزانة 78/9.

(5) في الأصل: عبد الله ابن خازم 78/9.(بالألف في ابن).

(6) انظر الخبر في أمالي القالي 2 72 وشرح الأعلم للشاهد 1 479.



وأنشد في الإضافة إلى "أَنَّ"[1]

765 ـ تظل الشمس كَاسِفَةً عليـــهِ　　كَآبَةَ أنها فقدت عَقِيـــلا[2].

فأضاف "كآبة؛ إلى "أن" وهي مصدر كئيب، والمعنى : تظل الشمس متغيرة النور حُزنًا لفقد عقيل.

وباقي الباب مفهوم إن شاء الله. /302

هذا بابُ ماتكونُ فيه "أنْ" بمنْزِلَةِ "أيْ"[3]

اعلم أَنَّ أَنْ إذا كانت بمعنى "أي" للعبارة، فهي محتاجة إلى ثلاث شرائط :

أولهـا : أن يكون الفعل الذي تفسره وتعبر عنه فيه معنى القول وليس بقول في اللفظ.

والثاني : أن لا يتصل به شيء من صلة الفعل الذي تفسره، لأنه إذا اتصل به شيء منه صار في جملته ولم يكن تفسيرا له، كالذي قدره سيبويه من قوله : "أَوْعَزْتُ إليه بأَن أفعل"[4]

والثالث : أن يكون ما قبلها كلاما تاما لأنها وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها.

وأنشد سيبويه في تخفيف "كأن" وإعمالها[5]

---

(1) لم أعرفه – وقال محقق الكتاب إنه من الخمسين 156/3.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 477/1 ورواية الكتاب (تظل الأرض) ورواه الأعلم برواية النكت – شرح النحاس 306 – شرح السيرافي 586/4 – المقاصد النحوية 241/2.

(3) الكتاب 479/1 – شرح السيرافي 602/4.

(4) الكتاب 480/1.

(5) هو رؤبة بن العجاج – ملحقات ديوانه 169 – وبه (رِشَاءُ خُلَّب).



726- كَأَنْ وَرِيدَيْه رشاء خُلْبِ[1].

فشبه "كأن" بفعل محذوف لا يتغير عن عامله تاما.

والوريدان : حَبْلاَ العُنُقِ. والرِّشَاءُ : الحبل، والخُلْبُ : ليف النخل. والرفع إذا خففت "كَأَنْ" أجود، ويضمر إسمها فيها لأنها "أَنْ" دخلت عليها "كاف" التشبيه، و"أن" إذا كانت مفتوحة لم تقع أولا في موضع المبتدأ فتجعل ما يليها مبتدأ، وتجعل "أَنْ" ملغاة كَإِنْ" إذا كسرتها وخففت، لأَنَّ المكسورة تدخل على المبتدأ وتؤكده، فإذا ألغيت ولم تعمل، فما[2] بعدها مبتدأ واقع موقعه من الكلام.

ومعنى قوله : "لَنَصبُوا كَمَا يَنْصِبُونَ إذا اضْطَرُّوا فِي الشِّعْرِ[3]" "بِكَأَنْ" إذا خَفَّفُوا يُرِيدُونَ مَعْنَى "كَأَنْ"، ولم يُرِيدُوا الإِضْمَارَ"[4].

إن قال قائل : أي ضرورة إلى النصب تقع والوزن فيه وفي الرفع واحد؟ قيل له : إنما أراد إذا اضطروا إلى التخفيف ولم يريدوا إضمارا، وسبيل ذلك سبيل ما خفف من الفعل في اللفظ ولم يتغير عمله، كقولك : لم يك زيد قائما وما أشبهه.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 480/1 - غير منسوب - وأورده سيبويه على روايتين (كأن وريديه) بإعمال كأن مخففة و"كأَنْ وريداه" بإضمار اسمها.
المقتضب 50/1 - شرح السيرافي 603/4-605.
شرح ابن السيرافي 75/2 - الإنصاف 198/1. وبه (رشاءا خلب) - (الجنى الداني 575 - 576) شرح المفصل 82/7 - أوضح المسالك 268/1 - الخزانة 391/10 - (رشاءا) - اللسان (خلب) 365/1 - (أنن) 12/13 - (وريدان) في الموضعين. قال الأعلم : "الشاهد فيه إعمال أن مخففة عملها مشددة تشبيها بما حذف من الفعل ولم يتغير عمله نحو لم يك زيد منطلقا، والوجه الرفع إذا خففت لخروجها عن شبه الفعل في اللفظ".

(2) في الأصل : "فيها" - وصوابه من شرح السيرافي.

(3) في الكتاب : "كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا.

(4) الكتاب 480/1.



هذا باب آخر (تكون)[1] أن فيه مخففة[2]

اعلم أنَّ العلْم واليقين والمعرفة وما جرى مجراها من أفعال التحقيق مختص بهن "أنَّ" المشددةَ الناصبة للأسماء، وإنما خصت بها، لأنَّ المشددة - المفتوحة بمنزلة "إنَّ" المكسورة في باب التوكيد والإيجاب، وما اختص بالإيجاب لا يدخل عليه ما ينقض دلالته على الإيجاب. فلم يدخل على "أنَّ" المشددة: "رجوتُ" و"اشتَهَيْتُ" وبابُها، لأنَّ هذه الأفعال يجوز أن يُوجد ما بعدها وأن لا يوجد، فوقعت على "أن" المخففة التي لا توكيد فيها ولا مضارعة لما يُوجِبُ التوكيد.

واعلم أن من الأفعال ما يكون فيه تأويلان: أحدهما: الإيجاب والأخر: غيره، فيجوز فيه أن تكون "أن" بعده بالتشديد، أو التخفيف بتأويل التشديد ورفع الفعل بعده.

ويجوز أن تكون بعده ناصبة[3] للفعل، وذلك: "ظننتُ" و"خِلْتُ" - "وحسبت" و"رأيت" من رؤية القلب، وفيها تأويلان:

أحدهما: تأويل العلم واليقين والمعرفة، لأن الظّانّ قد أثبت في ظنه ما ظنه[4] واعتقده، وعنده أنَّه حقٌ كما يعتقده العالم في ماعلم أنه حقّ، فعلى هذا التأويل تجرى "أن" بعد هذه الأفعال مجراها بعد العلم.

والتأويل الثاني: في هذه الأفعال: أنها أفعال وقعت في القلب واعتقدها صاحبها بغير دليل ولا برهان، وعلم أنَّ ذلك الاعتقاد - لما /303/ كان بغير دليل - يجوز أن يكون معتقده يصح ويجوز أن لايصح، فصار بمنزلة: خشيت و"خفت" فعلى هذا التأويل تكون (أنْ) بعد هذه الأفعال ناصبة للفعل، كما كانت بعد: "خشيت" و"خفت".

---

(1) مابين القوسين ليس من لفظ سيبويه. وغير مثبت في السيرافي.

(2) الكتاب 481/1 - شرح السيرافي 607/4.

(3) في شرح السيرافي: "أن تكون بعده أن ناصبة".

(4) في الأصل: "بما" وأثبت ما في شرح السيرافي.



وذكر سيبويه قولهم: "أمَّا أن جَزَاك اللهُ خيراً"[1]

ومعناه: حقًّا أنه جزاك اللهُ خيرًا، كما تقول: "أمّا أنّك رجُلٌ"[2] بمعنى: حقا أنك رجل، وحذف اسم أنّ وخفِّفت ووليها الفعل وجاز ذلك لأنَّ هذا الكلام دعاء. والأشياء التي تكون عِوضًا من التخفيف وحذف الاسم، لا يصح وقوعها فيه، لأنَّ "قَدْ" لا تقع في الدعاء، وكذلك "السين" و"سوف"، لأنهما يُصَيِّرَانِ الكلام يقينًا واجبا، والدعاء ليس بواجب. ولا يجوز دخول "لا" لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه، فاحتمل لذلك ترك العوض، وأجازوا كسر "إنْ" في هذا الموضع فقالوا:

"أمَّا إن جَزَاكَ اللَّهُ خيراً"، على تخفيف "إنْ" وإضمار اسمها، ومعنى "أما" إذا كسرت "إنْ"، معنى "ألا" التي يستفتح بها الكلام.

وأجاز سيبويه: "ما علِمْتُ إلاَّ أنْ تقُومَ"[3]

وإنما جاز ذلك لأن العلم استعمل فيه على معنى المشورة والرأي، فصار بمنزلة الظن، ولو أراد العلم الحقيقي لقال: "ما علِمْتُ إلاَّ أن ستَقُومُ"

وباقي الباب مفهوم إن شاء الله.

---

(1) الكتاب 1 482 قال: "فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء ولا يصلون إلى قد ههنا ولا إلى السين".

(2) في شرح السيرافي: "راحل".

(3) الكتاب 1 482.



باب أم و أو[1]

هذا الباب ترجمة لما يأتي بعده مفصلا إن شاء الله

هذا باب "أمْ" إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهم وأيهما[2][3]

اعلم أنّ "أم" فيها معنى حرف الاستفهام، وحرف العطف وهي تشبه - من حروف العطف - "أو"، فأمّا موقعها في الاستفهام فعلى وجهين[4]:

أحدهما: أنها تعادل ثانية ألف الاستفهام أولا[5] وتكون بمعنى "أيُّهما" وإنما تكون كذلك إذا كان المستفهم قد عرف وقوع شيء من شيئين أو من أشياء ولا يعرفه بعينه، فيسأل من يُقدِّر أنّ عنده علم ذلك ليخبره به معينا معروفا. ويُعبَّر عن هذا السؤال بأنّ فيه تسوية ومعادلة، فأما التسوية: فهي أن الاسمين المسئول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل، فما عنده في أحدهما مثل ما عنده في الآخر. وأما المعادلة: فهي بين الاسمين، جعلت الاسم الآخر عديلا للأول بوقوع "الألف" على الأول و"أم" على الثاني. وقد اتسعت العرب في هذا واستعملوه في غير الاستفهام، من ذلك قول القائل: "قد علمتُ أزيدٌ في الدار أمْ عمرو"، وهذا ليس باستفهام والمتكلم فيه بمنزلة المسئول، والمخاطِب يصير فيه بمنزلة السائل، لأن القائل قد علمت أزيد في الدار أم عمرٌو، يعتقد من قول المتكلم له أنّ في الدار أحدهما، ولا يعرفه بعينه، فهو بمنزلة السائل في الأول، وإنما جاز الاستفهام "بأم" في هذا وما أشبهه - وإن لم يكن استفهاما - لِما فيها من معنى التسوية والمعادلة، فشبهت بالاستفهام لاجتماعهما في التسوية لا في الاستفهام.

---

(1) الكتاب 1/482 (هذا باب...) شرح السيرافي 4/613ـ

(2) في الكتاب: "وأيهما وأيهم".

(3) الكتاب 1/482 - شرح السيرافي 4/614.

(4) ذكرهما سيبويه 1/482-483.
ذكر الأعلم والسيرافي الوجه الأول فقط، أما الثاني فسيذكره كل منهما في الباب القادم (باب أم منقطعة)

(5) في الأصل: "أول" - وفي شرح السيرافي: "أولا".



قال سيبويه: "وتقول: ما أدْرِي أَقَامَ أو قَعَدَ؟ إذا أَرَدْتَ أنَّهُ لَمْ يَكُنْ بينَهُمَا[1] شيء[2]"[3].

كأنه يقول: لا أدعى أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود، أي: لم (أعدُدْ) /304/ أعدُد قيامه قياما، ولم يستبِن لي قعوده، فصار بمنزلة ما لا قيام له يعرف ولا قعود. فكأنه قال: ما أدْري أكان منه أحد هذين، وإذا أيقن بِكون أحد الأمرين منه وشك فيه عينا، قال: "ما أدرِي أقَام أمْ قَعَدَ" فهذا قد علم أن أحد الأمرين منه كائن ولا يعرفه بعينه.

هذا باب أمْ مُنقطعةً[4]

قد تقدم أحد وجهي أم في الباب الذي يلي هذا[5].

والوجه الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها ومنزلتها منزلة الألف إذا اتصلت بكلام قبلها، إلا أن "الألف" تكون ابتداء و"أم" لا تكون ابتداء لأنها للعطف.

ففي الوجه الأول: تعطف شيئا على شيء[6] وهما من جملة واحدة. وفي الوجه الثاني: تعطف جملة على جملة. إلا أن الثاني منقطع من الأول، ولا يكون ما بعدها إلا كلاما تاما.

وقد شبه النحويون "أم" في هذا الوجه بِبَلْ، ولم يريدوا بذلك أن ما بعد "أم" محقق كما يكون ما بعد "بل" محققا[7]، وإنما أرادوا أن "أم" استفهام (مستأنف)[8] بعد كلام يتقدمها، كما أن "بل" تحقيق - بعد كلام - مستأنف يتقدمها.

---

(1) في الكتاب: "بين قيامه وقعوده" - وفي شرح السيرافي: "بينهما".

(2) في الأصل: "بشيء" - وصوابه من الكتاب.

(3) الكتاب 1/483.

(4) الكتاب 1/484 شرح السيرافي 4/620.

(5) تقدم أحد الوجهين في الباب الذي سبق على هذا.

(6) في شرح السيرافي: "تعطف أسما على اسم".

(7) في الأصل: "مخففا" - قال المبرد: إلا أن ما يقع بعد "بل" يقين، وما يقع بعد "أم" مظنون مشكوك فيه المقتضب 3/289.

(8) مابين القوسين مزيد من شرح السيرافي.



واعلم أنه إذا كان بعد "أم" حرف الجحد الذي هو نقيض ما قبله، فمعناها ومعنى "أو" سواء، وذلك قولك: "أعندكَ زيدٌ أمْ لاَ؟ "فـأم" منقطعة كأنه حين[1] قال: أعندك زيد؟ كان يظن أنه عنده، وسأل عنه وحده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده، فقال: "أم لا؟".

والدليل على أنها منقطعة: أنّ السائل لو اقتصر على قوله: "أعندكَ زيدٌ؟" لاقتضى استفهامه عن ذلك أن يقال له: "نعم" أو "لا". فقوله: "أمْ لاَ": مستغني عنها في تتميم الاستفهام الأول، وإنما يذكرهُ الذاكر ليبين أنه عرض له الظن في نفي أنه عنده، كما كان عرض له الظن في أنه عنده، و"أو" تقتضي هذا المعنى، فلذلك استوت "أمْ" و"أوْ" فيه.

ويدخل في هذا المعنى ما حكاه الله جل وعز عن فرعون من قوله:

﴿أفلا تُبْصرُونَ أم أنا خيرٌ منْ هذا﴾[2] لأن قوله: "أم أنا خيرٌ" بمنزلة قوله: "أم تُبصرُونَ، أم أناَ"، على ما بينهُ سيبويه[3] وبالإيجاب، بأحد الأمرين[4] في المسألة الأولى، وذكر "أم" بعدها كتالوكيد المستغنى عنه. ألا ترى أن قوله: (أفلا تبصرون) يستدعي به السائل أن يُقَال له: "لاتبصر" أو "تبصر"، كأن فرعون ظنّ أولا أنهم لا يبصرون ثم أدركه ظن أنهم يبصرون على نحو ما ذكرناه في ما قبله.

وقال أبو زيد: "أمْ" زائدة في هذا الموضع، ولم يقله غيره من النحويين[5].

وأمّا ما أنشده سيبويه للأخطل:

727 ـ كَذَبَتْكَ عيْنُكَ أمْ رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظّلام منَ الرَّبابِ خيالاَ؟[6]

---

(1) في الأصل: "حيث".

(2) من الآية (51-52) من سورة الزخرف (43).

(3) قال سيبويه: "كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله: أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء، لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء" 1/484.

(4) في الأصل: "والإيجاب فأحد الأمرين".

(5) قال المرادي متحدثا عن أقسام أم: "الثالث أم الزائدة، ذهب أبو زيد إلى أن أم تكون زائدة، وجعل من ذلك قوله تعالى (**أم يقولون افتراه**)". وذكر الحريري في درة الغواص أن بعض أهل اليمن يزيد أم في الكلام فيقولون: أم نضرب الهام، أي نحن نضرب". الجنى الداني 206-207.

(6) ديوان الأخطل 41 - الكتاب وشرح الاعلم 1/484 - الكامل 2/245 - المقتضب 3/295 - شرح النحاس 309 شرح السيرافي 4/621-626 شرح ابن السيرافي 2/67 - فرحة الأديب 201 - مغني اللبيب 1/66 شرح شواهد المغني 1/143 - الخزانة 11/131 - اللسان (كذب) 1/706 - (غلس) 6/156 (أمم) 12/37 - الأعلم: "الشاهد فيه إتيانه بأم منقطعة بعد الخبر حملا على قولهم (إنها لإبل أم شاء) ويجوز أن تحذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها".



فإنه يكون على أنه خبر بكذب عينه إياه، كأنها تمثلت لعينه ثم لم تدم على ذلك، فقال: كذبتك عينك ثم أدركه ظن بأن ذلك كان في النوم، فقال: أم رأيت بواسط خيالا، وقد يخبر الشاعر بالشيء ثم يرجع عنه إما بتكذيب، وإما بتشكيك فيه.

كقول زهير:

728 - بلى وغَيَّرَهَا الأرواحُ والدِّيَم[1].

بعد أن قال: "لم يعفها القدم" **/305/**

ويجوز أن يكون على حذف الألف من: "أكذبتك" على تقدير أيهما كان، كأنه قال: أتمثلت لك في اليقظة كفكرك فيها على غير حقيقة، أم رأيتها في النوم؟

وعلى هذا قال الأسود بن يعفر:

729 - لعمرُكَ ما أدري وإن كنت داريا   شُعَيْثُ[2] بن سهمٍ أَمْ شُعيثُ[2] بن مِنْقَر[3]

فلابد فيه من تقدير الألف لأنه يهجو هذه القبيلة، فيقول: لم تستقر على أب، لأن بعضا يعزونها إلى سهم وبعضا يعزونها إلى منقر.

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

730 - لعمرك ما أدرِى وإن كنتُ داريًا   بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[4]

---

(1) ديوان زهير بشرح الأعلم 100 والبيت مطلع قصيدة في مدح هرم بن سنان، وصدره (قف بالديار التي لم يعفها القدم) - شرح السيرافي 4-626 - وشرح الأعلم 1-484 قال: "قال ولما يعفها ثم أكذب نفسه بقوله (بلى وغيرها الأرواح...) فكذلك كذبتك عينيك".

(2) في الأصل: "شعيب" وهو تصحيف.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1-485 للأسود بن يعفر، ونسبه المبرد في الكامل للعين المنقرى - الكامل 3-178 - المقتضب 3-294 - شرح السيرافي 4-622، 626 - مغني اللبيب 1-61 وبه (ابن) بالألف قال محققه "وقد أثبتنا همزة ابن لأنها خبر وليست صفة).
شرح شواهد المغني 1-138 - الهمع 2-132 - حاشية الصبان 3-101 الخزانة 11-128 وبه (ابن بالألف).
الاعلم: "الشاهد في حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف. لأن قوله: ما أدرى يقتضي وقوع الألف وأم مساوية لها".

(4) ديوانه58 - الكتاب وشرح الاعلم 1-485 - الكامل 2-245 - المقتضب 3-394 - شرح السيرافي 4-622 - شرح ابن السيرافي 2-151 - الجنى 31 (بثماني) - شرح المفصل 8-154 - مغني اللبيب 1-7 - شرح ابن عقيل 3-230 - شرح شواهد المغني 1-31 - الهمع 2-132 - الخزانة 11-122 وبه (لعمرى) موضع (لعمرك): قال الأعلم: الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها.



أراد: "بسبع" أم "بثمان" على تقدير: ما أدرى بأيهما رمين.

وأما قول كثير:

731 ـ أَليْسَ أَبِي بالنضْرْ أم ليسَ والدي　　لكُلِّ نجيبٍ منْ خُزَاعَة أزهرًا[1]

"فأم" فيه منقطعة، والكلام جملتان، ومعناه: تقدير شيء بعد شيء، كأنه قال: أليس أبي بالنضْرِ؟، أليس والدي لكل نجيب؟، وإنما قال: أليس أبي بالنضر؟، لأنه ادعاء من ولد خزاعة من ولد النضر بن كنانة، وكثير من خزاعة، والنضر أبو قريش، فانتسب إليه.

هَذا بَابُ أو

تقولُ أَيُّهُمْ تضرِبُ أَو تقتُلُ[2] ....　　ومَنْ يَأْتِيكَ أَوْ يُحَدِّثُكَ[3]

قوله: أيهم تضربُ أو تقتلُ: ادعاء السائل أنَّ سواء من ضرب أو قتل يقع بواحد منهم لايعرفه بعينه، فإذا سأل عن ذلك: أُجِيب عن الاسم، فقيل له: ضُرِبَ، أو قيل له: قتلَ.

وإذا قال: "من يَأتيك أو يحدثك؟" فقد سأله عن اسم يقع فيه أحد هذين الفعلين، فالجواب أن يقول: "زيد"، فيعرفه بعينه ثم يسأله عن أحد فعليه كما تقدم في الذي قبله.

---

(1) ديوانه 1 19 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 485 ـ المقتضب 3 293 ـ شرح النحاس 309 به (بكل) موضع (لكل) ـ شرح السيرافي 4 622ـ 627 شرح ابن السيرافي 2 145 ـ ويروى:
(أليس أبي بالصلت أم ليس إخوتي　　لكل هجان من بني النضر أزهرا)
قال الأعلم: الشاهد فيه وقوع أم لسؤال بعد سؤال.

(2) بعده في الكتاب (تعمل أحدهما).

(3) الكتاب 1 485 ـ شرح السيرافي 4 628.



وأنشد سيبويه لزُفر بن الحارث، والصحيح أنه لجحاف بن حكيم السلمي[1].

732 ـ أبا مالكٍ هل لمتَني مُذْ حضَضْتَني على القَتْلِ أَمْ هَلْ لامَنِي لكَ لائمِ[2]

فأم هنا منقطعة. ولو قال: "أو هل لامني" لجاز، لأن معناهما متقارب، ولا فرق بينهما إلا أن "أو" من كلام واحد و"أم" من كلامين. ومعنى قوله: مذ حضضتني على القتل، أن الأخطل قال للجحاف في مجلس عبد الملك بن مروان:

ألا تسأل الجحَّاف هل هو ثائر لقتْلِي أصِيبَتْ من سُلَيم وعامر[3]

وهم قوم الجحاف بن حكيم، فخرج الجحاف مغضبا فجمع لبني ثعلب فأوقع بهم بالبشر[4] وقيعة عظيمة ثم قال للأخطل في قصيدة له:

أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني ـ (البيت)

وأنشد لمالك بن الريب: **/306/**

733 ـ ألا ليت شعري هل تغيرت الرحا رحا الحزنِ أم أصبحت بفلْجٍ كما هيا[5]

ويُنْشِد (أم أضْحتْ) وهي منقطعة هنا، لأنها لاتكون للتسوية إلا بعد الألف خاصة.

---

(1) في الكتاب 1 486 (وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول) وفي الطبعة المحققة 3 176 قال زفر بن الحارث، قال محققة، وفي بعض أصول ط "وقال زفر بن الحارث والصحيح أنه لجحاف بن حكيم السلمي" وإليه نسبه ابن السيرافي وابن منظور والميداني:
والجحاف شاعر فاتك من بني سليم توفى 90هـ (ترجمته مجمع الأمثال 2 88) وذكر الميداني من أمثالهم (أفتك من جحاف).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 486 ـ الكتاب 3 176 الطبعة المحققة ـ شرح السيرافي 4 629. شرح ابن السيرافي 2 38 مجمع الأمثال 2 88 ـ اللسان (أمم) 12 37.

(3) ديوانه: 286 ـ ونقل الأعلم هذا الخبر في شرح الشاهد مع ذكر بيت الأخطل، وانظر شرح ابن السيرافي 2 38 ـ 39 وبه (ألا سائل).

(4) البشر: ماء لبنى ثعلب في منطقة الرقة. معجم ما استعجم 179.
وانظر حواشي الكتاب الطبعة المحققة 3 176.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 487 وبه (أو أضحت). ذيل أمالي القالي 3 137 ـ وبه (فياليت شعرى) و(المثل) موضع (الحزن) و(أو أمست) موضع (أصبحت).
شرح السيرافي 4 630 ـ شرح ابن السيرافي 2 113 ـ الخزانة 2 205 بنفس رواية القالي.
اللسان (مثل) 11 616.
قال الأعلم: (ولو جعل مكانها (أو) لجاز ـ يقول هذا عند موته غريبا بخراسان وهو من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ـ والحزن: من بلاد تميم وكذلك فلج، وأراد بالرحا معظم الموضع ومجتمعه).



ومثل هذا قول علقمة:

734 ـ هل ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مكْتُومُ أَمْ حبلُها إذْ نَأَتْكَ اليومَ مصْرُومُ؟

أَمْ هَلْ كبير بكى لم يقض عَبْرَتَهُ إِثْرَ الأحبَّةِ يومَ البين مشْكُومُ؟[1]

"فأم" في الموضعين منقطعة، ولو استعملت "أو" هنا لجاز، ولا فرق بينهما لما تقدم من أن "أم" لجملتين (و)[2] "أو" لجملة واحدة.

يقول: هل ما اطَّلعت عليه من سر هذه الجارية التي نأت عنك واستودعتك إياه مكتوم عندك لاتبوح به أم تقطع حبلها؟ أو تبوح بسرها أم هل تجازيك على بكائك في أثرها لمفارقتك إياها وأنت شيخ كبير؟: "لم يقض عبرته"، أي: دام البكاء فلم تنقطع دموعه. والشُّكْمُ: العطاء جزاء، فإن كان ابتداءً فهو شكر.

هذا باب آخر من أبواب أوْ...[3]

اعلم أنَّ "أو" حقيقتها أن تفرد من شيء، ووجوه الإفراد تختلف فتتقارب[4] في حال وتتباعد في أخرى، وهي في ذلك ترجع إلى الأصل الذي وضعت له. فمن ذلك قولك: "جاءني زيدٌ أو عمروٌ"، فالأصل فيه أن أحدهما جاءك، والأكثر في استعمال[5] ذلك أن يكون المتكلم شاكًّا لايدري أيهما الجائي.

وقد يجوز أن يكون غير شاكّ، إلا أنه أبهمه على السامع لحالٍ قصدها في ذلك. وقد يحسن أن يبين أشياء يتناولها كلها الفعل في أوقات مختلفة فيراد بذكر "أو" إفراد كل واحد منهما في وقته كقولك؟ إذا قيل لك: ما تأكل من الطعام؟ فتقول:

---

(1) ديوانه 129 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/487 ـ المفضليات 397 ـ المقتضب 3/290 ـ شرح السيرافي 4/630 ـ شرح المفصل 4/18 ـ 8/103 ـ همع الهوامع 2/37 ـ الخزانة 11/286.

(2) زيادة من تقدير المحقق.

(3) الكتاب 1/487 ـ شرح السيرافي 4/633.

(4) في الأصل: "فتقارب".

(5) في الأصل: "الاستعمال" ـ والصواب ما أثبت.



برا أو أرزا أو لحما أو سمكا، أي أفرد (مرة)[1] هذا أو مرة هذا، فدخلت "أو" للإفراد، ولو جئت "بالواو" لجاز أن يُتَوَهَّم الجمع بينهما في وقت واحد، فإذا أراد بيان الإفراد، جاء "بأو".

فهذا بيان "أو" في الإخبار، فإذا وقعت في الأمر فهي على وجهين كلاهما للإفراد:

فأحد الوجهين: أن يكون أحد الأمرين إذا اختاره لايتخطاه ويكون الآخر عليه محظورا وهذا الذي يسمى التخيير.

والوجه الآخر: أن يكون اختيار كل واحد من الأمرين من غير حظر الآخر عليه، وهذا يسمى الإباحة.

واعلم أن الاسمين إذا كانت بينهما "أو" فلا معادلة بينهما ولاتسوية وهما[2] كاسم واحد مبهم يجوز أن يعادل بينه - مبهما - وبين آخر كقولك: أزيدا[3] أو عمرا رأيتَ أم بشراً؟، "فزيد" و"عمرو" - لدخول "أو" بينهما - بمنزلة اسم واحد عُودِل بينه وبين "بشر"، فكأنه قال: أأَحَدُ[4] هذين رأيت أم بشرا؟

ومثله قول صفية بنت عبد المطلب[5] عمة النبي ﷺ:

735 - كيف رأيْتَ زبرا؟ أأَقِطًا أو تمْرًا؟

أم قُرَشِيًا صارما هزبرا؟[6]

---

(1) مابين القوسين مزيد من الهامش.

(2) في شرح السيرافي (وأنهما).

(3) في الأصل: "ان زيدا".

(4) في الأصل: "أحد" بهمزة واحدة.

(5) هي صفية بنت عبد المطلب بن هاشم من المهاجرات، كانت خامس أخواتها، وكلهن شواعر ولهن مراث رقيقة ت 20هـ (جمهرة الأنساب 111 - أعلام النساء 2/727).

(6) الكتاب 1/488 وشرحه الأعلم برواية النكت (أي: بإثبات صارما الساقطة من رواية الكتاب) وفي الكتاب (أم قرشيا صقرا) - الكامل 3/178 - المقتضب 3/303 - شرح السيرافي 4/635 - 649 - شرح ابن السيرافي 2/190 وبه (أم حضرميا مرا) اللسان (زبر) 4/317.

قال محقق المقتضب: "ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة في كتاب سيبويه، فيكون كلام صفية سجعًالا رجزًا. وبرواية الأعلم يعد الكلام رجزا" أقول: "ورواية ابن السيرافي من الرجز أيضا - قال الأعلم" الشاهد دخول أم معادلة للألف واعتراض أو بينهما وهو لأحد الأمرين والتقدير أأحد هذين رأيْتَه أو قرشيا".

قال: فكأنها أرادت السجع ولم تقصد الرجز".

قال المبرد في الكامل "ولو قالت: أأقطا أم تمرا لكان محالا على هذا الوجه"



"زبر": مكبر الزبير، والزبير بن العوام رضي الله عنه ابنها رأته قد صارع آخر فصرعه الزبير، فقالت للمصروع: كيف رأيت زبرا؟. أي: الزبير، أرأيته **/307/** طعاما تأكله ويلين لضربتك[1] أم خشنا على قرنه كالسيف والأسد؟ وقولها: "أأقطا أو تمرا"؟ لدخول "أو" بينهما بمنزلة: أطعاما؟، ووقعت المعادلة بينه وبين "قرشيا".

قال سيبويه: "فإذا قلتَ[2]: أتجلسُ أم تذهبُ؟، "فأَمْ" و"أَوْ" فيه سواءٌ"[3].

فجعل "أم" و"أو" جميعا تلي حرف الاستفهام، لأن المسألة ليست عن أحد الاسمين، وإنما هي عن إحدى جملتين لكل واحدة منهما فعل وفاعل ومفعول، فصارت "كأم" المنقطعة التي لا يدخل ما بعدها في ماقبلها (ولا يتعلق به)[4].

وكان المبرد يقول: إنّ معنى قول سيبويه: "فأم" و"أو" فيه سواء"، يعني: في جواز وقوعهما في هذا (الموضع)[5] وإن كانا مختلفًا معناهما في أصل الباب. واستواؤهما أنَّ "أمْ" لم تدخل لتثبت الفعل[6] لأحد الاسمين، كما تكون في: أزيدٌ قام أم عمرو؟ ونحوه.

وأنشد سيبويه لحسان بن ثابت:

736 ـ ما أُبَالِي أَنَبَّ بالحُزْنِ تَيْسٌ ... أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ[7]

فهذا لا تكون فيه "أو"، كما لا تقول: ما أبالي أقام زيد أو عمرو"، لأنه لايجوز السكوت على الاسم الأول، فلا يجيء إلا على معنى أيهما كان وإنما أراد أن يسوي بين نَبِيبِ التَّيس، ولحى اللئيم له في قلة الاهتمام بهما والمبالاة.

---

(1) في الأصل: "لضرمنك"، وأثبت مافي شرح السيرافي.

(2) في الكتاب: "وإذا قال".

(3) الكتاب 1/ 489.

(4) مابين المعقوفتين مطموس في الأصل صوابه من شرح السيرافي.

(5) مابين المعقوفتين مطموس في الأصل صوابه من شرح السيرافي.

(6) في شرح السيرافي: "لتثبت النقل".

(7) ديوان حسان 378 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/ 488 ـ المقتضب 3/ 298 ـ شرح السيرافي 4/ 636 ـ شرح ابن السيرافي 2/ 147 ـ فرحة الأديب 117 ونسبه لعبد الرحمن بن حسان، قال "وهو ثالث أبيات في هجاء مسكين بن عامر الدارمي".
الخزانة 11/ 155.
قال الأعلم: الشاهد فيه دخول أم عديلة للألف، ولايجوز أن تدخل أو هنا، لأن قوله: ما أبالي، يقتضي التسوية بين شيئين".



هذا بابُ أوْ في غير الاسْتفْهام

تقولُ: جالسْ زيداً أو عمرا أو خالداً[1] كأنك قلتَ: جالسْ أحدَ هؤلاءِ)[2] وتقول: "خذه بما عز أوهان"، كأنك قلت خذه بهذا أو بهذا. وإن شئت جئت بالواو.

اعلم أنَّ: "أوَ" و"أمَ" و"الواو" و(بل)[3]: أصول وضعن مختلفة، ثم يقع فيهن من المجاز والاتساع ما يتداخلن به فيستعمل الحرفان منهن في معنى واحد. فمن ذلك اجتماع "الواو" و"أو" في قولك: "خُذْه بما عزَّ أو هان"، و"بما عز وهان"، لافرق بينهما. فأما من قال: "بأوَ" فمعناه: خذه بأحد هذين: إما العزيز، وإما الهَيِّن ولايفوتنك بحال. وأما من قال: "بما عز وهانَ" بالواو، فمعناه: خذه بالعزيز والهيِّن، وليس قصده أن يأخذه بهما في حال أو حالين، وإنما معناه: خُذْه بما بذالك من العزيز والهين كما تقول: استصلحه[4] بالرفق والعنف، والمعنى: بما صلح له من هذين الشيئين.

ومثله: "كلُّ حقٍّ لهُ"، بإحدى هاتين الصفتين إما مسمى أو غير مسمى، ويكون على وجهين: على أنه صفة للحق وعلى أنه حال،

- فالصفة على تقدير: كلُّ حقٍّ مذكور أو غير مذكور.

- والحال على معنى: إن كان مسمى وإن كان غير مسمى، كأنه قال: كل حق له كائنا ماكان، كما تقول: "لأضربِنَّهُ ذهب أو مَكَثَ" أي: لأضربنه ذاهبا أو ماكثا.

وأما من قال "بالواو"، فمعناه: كل حق له من المسمى وغير المسمى. ومما تكون فيه "أم" و"أو" بمعنى واحد - وإن كان أصل وضعهما مختلفا - قولهم: أضربت زيدا أولا: وقد تقدم القول في هذا.

---

(1) في الكتاب: "جالس عمرا أو خالدا أو بشرا".

(2) الكتاب 1/489 - شرح السيرافي 4/652.

(3) زيادة من شرح السيرافي

(4) في الأصل: "استحمله"، وأثبت مافي شرح السيرافي.



واعلم أنه إذا دخل[1] "نهي" أو "نفي" على مافيه "أو" فإنَّ النهي والنفي عن الجميع، في ماكان مباحا أو تخييرا، وذلك أنك إذا أَمَرْتَ وأنت /308/ تخيره فقلت: خذ دينارًا أو ثوبا. فأنت تأمره بأخذ أحدهما والآخر محظورا. فإذا نهيته فقد حظرت عليه الذي كنت تأمره بأخذه، فصار الجميع محظورا.

فمن حيث كان الأمر: خذ أحدُهما، صار النهي: لا تأخذ أحدهما.

وإذا قال: "لا تأخذ أحدهما" فأيُّهما أخذ فقد عصى، لأنه قد أخذ أحدهما وأما من قال: المعنى: اترُك أحدهما، فإن هذا القول لايكون ولا على وجه اللغز[2]، كأنه يقصد بأحدهما في اللفظ واحدا بعينه ولم يعرض للآخر بشيء.

واعلم أن قولك: "لأضربنَّه (ذهب أو)[3] مكث"، "أم" و"أو" فيه سواء.

واستدل الخليل على جواز "أم" هنا بقولهم: "لأضربنَّه[4] أيَّ ذلك (كان)[5]"[6]، وهي بدخول ألف الاستفهام بمعنى "أو"، لأن الكلام في "أو" يقدر كائنا ماكان، وفي "أم" يقدر: "أيّ[5] ذلك كان" ومعناهما واحد، واحتاجوا في "أم" إلى ألف الاستفهام للتعديل والتسوية.

وقوله: "لأضربنَّه كائنا ماكان": كائنًا: نصب على الحال من الهاء في "لأضربنه"، و"ما"[7]: في موضع رفع بكائن، وهي بمعنى "الذي"، و"كان": صلتها. وفيها معنى المجازاة، وفي كان ضمير يعود إلى "ما"، وبعد "كان" هاء محذوفة تعود إلى "الهاء" في "لأضربنه".

---

(1) في شرح السيرافي: "والذي عندي أنه..."

(2) في شرح السيرافي: "وليس يكون هذا على ما قاله أبو الحسن بن كيسان إلا على وجه اللغز". شرحه 4/657.

(3) مابين المعقوفتين: مطموس في الأصل- صوابها من السيرافي.

(4) في الكتاب: "لأضربنك" وفي السيرافي "لأضربنه".

(5) مابين المعقوفتين: زيادة من الكتاب.

(6) الكتاب 1/490.

(7) في شرح السيرافي: "وما كان".



وأنشد لزيادة[1] بن زيد العُذري:

737 - إذا ما انتهى علمٌ تناهيتُ عنده   أطال فأملى أو تناهى فأقْصَرَا[2]

ويجوز "أَمْ تناهى"، فإذا كانت "أو"، فهو من: أطال يطيل بغير استفهام كقولك: لأضربنه قام أو قعد.

وإذا كان "بأم": فألف أطال للاستفهام دخلت على طال يطول، والأجود "أو" بغير استفهام. وهو الكثير من الكلام، لأن معناه كائنا ماكان.

ومثله[3]:

738 - فلستُ أبالي بعد يوم مطرِّفٍ   حُتُوف المنايا أَكْثَرَتْ أو أَقلَّتِ[4]

أي: لا أباليها، كانت كثيرة الإهلاك أو قليلة.

يصف أن هذا المفقود لعظيم مصابه قد استوى عنده من أجل فقده قليل الموت في من بقي بعده وكثيره.

(1) في الأصل "لزياد": وهو زيادة بن زيد (تقدمت ترجمته) وروى في اللسان (زياد).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/490 وبهما (علمي) - المقتضب 3/302 - مجالس العلماء 134 - شرح السيرافي 4/653،658 شرح ابن السيرافي 2/142 - اللسان (نهى) 15/344.

وذكر المبرد أن البيت يروى (أم تناهى) قال: "أما أو فعلى قولك إن طال وإن قصر. وأما (أم) فعلى قولك: أي ذلك كان".

(3) هو مليح بن علاق القعيني. واسمه مليح بن طريف الأسدي، نسبه إليه ابن السيرافي (ترجمته معجم الشعراء 473)

قال هذا الشعر يرثي ابنه - وقال البغدادي هو من الخمسين التي لايعرف أصحابها.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/490 وهو في الكتاب (ولست) و(بعد يوم) ورواية الأعلم مثل النكت - شرح السيرافي 4/653 - شرح ابن السيرافي 2/149 وبه (ألا لا أبالي) موضع (فلست أبالي) - الخزانة 11/169.



هذا باب "الواوِ" التي تدخل عليها ألِفُ الاستفهامِ[1]

اعلم أن ألف الاستفهام تقع - من حروف العطف - على "الفاء" و"الواو" و"ثم" وتتقدمهن. ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام على حروف العطف سوى "الألف"، بل حروف العطف تدخل عليهن وتتقدمهن، فأما: "أم" - وهي من حروف الاستفهام - فإنها لاتدخل على حروف العطف ولا تدخل عليها حروف العطف، لأنها، وإن كانت للاستفهام، فهي للعطف، ولا تكون مبتدأة كما لاتكون حروف العطف مبتدأة، ومن أجل ذلك تدخل "أم" على "هل" وعلى الأسماء التي يستفهم بها، كما تدخل حروف العطف عليها.

فإذا دخلت "أم" على الاستفهام، فإنما[2] من حيث كانت عطفا لا من حيث كانت استفهاما.

وإنما صارت "الألف" تدخل على حروف العطف، ولم تدخل "هل" عليهن، لأن ألف الاستفهام قد تدخل على بعض الكلام، ولايكون ما بعدها كلاما تاما **/309/** كقولك لمن قال: ضربت زيدا: أزَيْدَ نيه؟ ويقول الرجل: مررت بزيد، فيقال: أبزيدنيه؟[3]، وهو بعض الجملة، ولايجوز شيء من ذلك في "هل". فلما كان المعطوف مع حرف العطف بعض الجملة، اقتطعت بالألف من الجملة المعطوف، ولم يجز اقتطاعه "بهل" لما ذكرته.

فإذا قال القائل: هل وجدت فلانا عند فلان؟ فقال المجيب: أوَهُوَ ممكن يكون عنده؟، فكلام المخاطب عطف على كلام المتكلم باستفهام وغير استفهام. فأما غير الاستفهام، فإن القائل إذا قال: جاءني زيد، جاز أن يقول المخاطب: وأقام عندكَ؟ أو فأقامَ عندكَ؟، أو ثمَّ أقامَ عندكَ؟، فإذا عطف واستفهم، كان حرف العطف

(1) الكتاب 1/491.
شرح السيرافي 4/61.
(2) في الأصل: "فإنها" وأثبت مافي شرح السيرافي.
(3) في الأصل: "أبزيد" وأثبت مافي شرح السيرافي (بكسر الدال)



(بعد)[1] حرف الاستفهام إن كان الاستفهام بألف، وإن كان بغيرها، فحرف العطف قبله، فالألف (قولك)[2]: أو هو ممكن يزورك؟ وأفهوَ لكَ صديقٌ؟ ونحو ذلك. وإذا قال: ألسْتَ صاحبنا؟ أو ألستَ أخانا[3]؟ فقد صار الأول تقريرا بدخول ألف الاستفهام وعطف الثاني عليه عطف جملة على جملة، وأدخلت فيه ألف الاستفهام فصارت الجملة [الثانية][4] كالجملة الأولى. ورد العامل فيه يصيِّرهُ في معنى "بل"، كأنك قررته على الجملة الثانية وتركت التقرير[5] على الأولى، كما تعمل "بل" في ترك الأول وتثبيت الثاني.

ومثله قوله: "ألاَ تأتينا أولا[6] تحدِّثنا؟"[7]، هذا يكون تقريراً ويكون استدعاء وعرضا، وهو في معنى "هلاَ"، وهذا معنى قول سيبويه: "إذا أردتَ التقريرَ أو غيرهُ".

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) مابين المعقوفتين مطموس معظم حروفه.

(3) في الأصل: "أو لست أخانا؟".

(4) مابين المعقوفتين مزيد من شرح السيرافي.

(5) في الأصل: "التغرير" وهو تحريف. وفي شرح السيرافي: "وتركت التقرير الاول".

(6) في الأصل: "ولا" بسقوط الهمزة وصوابه من الكتاب.

(7) الكتاب 1/ 491 وبه (أولا تأتينا أو تحدثنا) وما ذكره الأعلم مناسب في الطبعة المحققة 3/ 187.



هذا باب تبيان[1] "أمْ" لمَ دخلَتْ عليه[2] حروفُ الاستفهام[3]

قد تقدم أنَّ "أم" دخلت على حروف الاستفهام لأنها حرف عطف فدخلت عليها كما تدخل حروف العطف عليها في قولك: ومنْ؟ وكيفَ؟ ومتى؟ ونحوهن، ولم تدخل "أم" على الألف لأن "أم": نظيره الألف في التعديل والتسوية، وأنهما حرفان ليسا باسمين، والألف هي الأصل في حروف الاستفهام، وكان حقها أن تدخل على سائر حروف الاستفهام، ولكنها لما خصّت في استعمالها بالاستفهام أو بالجزاء استغنى عن حرف الاستفهام وحرف الجزاء معها لدلالتها عليهما، وقد تقدم القول في وجهي "أم" فأغنى عن ذكرهما هنا[4].

فأما "هل" فإنها حرف دخلت لاستقبال الاستفهام، ومنعت بعض مايجوز في الألف من اقتطاعها بعض الجملة ومن جواز التعديل، فصارت داخلة لغير الاستفهام المطلق الذي حرفه الألف[5] ولذا قال سيبويه : **"وإنّما هي[6] بمنزلة "قد" إلا أنهم[7] تركُو الألفَ إذْ كانت "هل" لاتقع[8] إلاَّ في الاستِفهَام".**

ومعنى قول سيبويه في الفصل بين "أم" وبين "الألف" في دخول "أم" على "هل"، وامتناع "الألف" من دخولها على "هل":

---

(1) في الكتاب "بيان" - وما أورده الأعلم مناسب لما في الطبعة المحققة 3/189 وفي شرح السيرافي: "لبيان".

(2) في الكتاب: "على" في الطبعتين.

(3) الكتاب 1/491 - شرح السيرافي 4/669.

(4) النكت 1001 - (باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهم وأيهما).

(5) في شرح السيرافي: "الذي أصل حروفه الألف".

(6) كذا في شرح السيرافي - وفي الكتاب "إنما تكون"

(7) في الكتاب "ولكنهم" وما أثبته الأعلم متفق مع ما في شرح السيرافي، وانظر حواشي الكتاب الطبعة المحققة 3/189.

(8) في الأصل : "لا تنفع" - وصوابه من الكتاب.



"إنَّ أمْ إنما[1] تجيءُ هَهُنا بمنزلةِ لابَلْ للتحويل[2] من شيءٍ إلى شيءٍ" إلى قوله: "لو تركوه[3] لم يتبين المعنى"[4].

يريد بقوله : **"إنَّ" أمْ "تجيءُ بمنزلة "لا بلْ"** أي : أنها إذا كانت منقطعة، دلت على مثل ما دلت عليه "بل" في ترك شيء إلى شيء، ولو جئنا بالألف في موضع "أم" لكنا قد استأنفنا الاستفهام ولم يكن[5] فيه ترك شيء بشيء.

وسبيل "أم" - لما كانت للعطف، أن يصيرَ **310** بين ما قبلها وما بعدها ملابسة (ما)[6] كسائر حروف العطف، فلذلك احتاجوا إلى "أم" واستغنوا عن "الألف" ولو لم يذكروا "أم" لم يتبين المعنى.

وكان المبرد (يُجيز)[7] دخول الألف على "هل"[8]

وأنشد[9]:

739 - سائلْ فوارسَ يرْبُوعٍ لشِدَّتِهَا أهلْ رأونَا بسفْحِ القُفِّ ذي الأكَمِ[10]

وأما دخول الألف عليها فغير معروف. والرواية: "أم هل رأونا". والقول ما ذكره سيبويه فاعرفه (إن شاء الله)[7].

---

(1) "إنما" ليست من لفظ الكتاب.

(2) في الكتاب : "للتحول".

(3) في الكتاب: "لو تركوها فلم يذكروها".

(4) تمام النص: "قال إن أم لم تجيء ههنا بمنزلة لا بل للحول من الشيء إلى الشيء والألف لاتجيء أبدا إلا مستقبلة، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها، واحتاجوا إلى أم إذ كانت لترك شيء، لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى" 1/392.

(5) في الأصل : "لم يك".

(6) زيادة من شرح السيرافي.

(7) مابين القوسين مطموس في الأصل. وهو من تقدير المحقق.

(8) قال المبرد في معرض حديثه عن حروف الاستفهام: "ومنها هل وهي للاستفهام وتكون بمنزلة قد. لأنها تخرج عن حد الاستفهام، وتدخل عليها حروف - الاستفهام نحو قولك: أم هل فعلت، وإن احتاج الشاعر إلى أن يلزمها الألف فعل".

(9) لزيد الخيل - من أبيات خمسة قالها في إغارته على بني يربوع.

(10) ليس من شواهد الكتاب - الشاهد في المقتضب (1/44 - 3/291) وشرح السيرافي 4/672 والخصائص 2/463 وشرح المفصل 8/152 والجني الداني 344 - (بشدتنا) ومغني اللبيب (بسفح القاع) 1/460 وشرح شواهده 2/772 - والخزانة 11/269 - وبه (سفح القاع) ويروى (فهل رأونا) الشاهد فيه دخول الألف على هل، وكلاهما للاستفهام.



هذا بابُ ما ينْصَرِفُ وما لا ينصرفُ هذا بابُ أفعَل[1]

اعلم أن الأسماء تنقسم قسمين: متمكن وغير متمكن، فالمتمكن: المعرب، وغير المتمكن: المبني.

والمتمكن على ضربين: أحدهما مستوف للتمكن ويسمى الأمكن، والآخر ناقص التمكن. فأما الأمكن: فهو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين، والناقص التمكن: هو ما يمنح الجر والتنوين.

وسبب نقصان التمكن عشرة أشياء[2]:

وزنُ الفعل، وبنْيَتُهُ، والصفة، والتأنيث، والتَّعريف، والجمع، والعدل، والعجمة، وزيادة الألف وحدها، والألف والنون في آخر الاسم، وجعل الاسمين اسما وحداً.

وإنما صار وزن الفعل ثقلا بمنع الصرف، لأن الاسم أصل، والفعل فرع، والاسم أخف من الفعل، فإذا دخل على الاسم ماهو للفعل، ثقله.

وكذلك الصفة: هي أثقل من الموصوف والموصوف قبلها.

والتأنيث أثقل من التذكير، لأن التذكير أول، والتأنيث داخل عليه.

والتعريف أثقل من التنكير، لأن أصل الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ثم تعرف بأسباب التعريف.

والجمع أثقل من الواحد، لأن الواحد هو الأصل ثم تجمع.

والعدلُ أثقلُ من الاسم الذي عدل عنه لأنَّ ذلك الاسم هو أصل.

والعُجمة أثقلُ من العربية لأنها ترد على كلام العرب بعد التكلم بالعربية.

وزيادة الألف وحدها، وزيادة الألف والنون ثقل، لأن الاسم أولا بغير زيادة.

---

(1) هذا الباب هو بداية الجزء الثاني من تقسيم طبعة بولاق 2/2.
ويقابله الجزء 193/3 من الطبعة المحققة وشرح السيرافي 4 ورقة 73 (مخطوط جامعة القاهرة).

(2) انظر: ما ينصرف وما لاينصرف ص 6 والمقدمة في النحو 65.



وجعْلُ الاسمين اسمًا واحداً ثِقلٌ، لأنَّ الأصل اسم واحد ثم ضم إليه آخر، وجعلت هذه الزيادات في الآخر ثقلا، لأنها في لحاقها آخر الاسم تجري مجرى التأنيث.

فإذا اجتمع في الاسم من هذه العلل العشر الفرعية اثنان فصاعدا، أو واحدة تقوم مقام ثنتين منع الاسم التصرف. وإذا دخلت واحدة لم يمنع الصرف، لأن في الاسم خفة بالاسمية، فإذا دخل ثقل، قاومته الخفة، فلم يغلبها، فإذا دخل ثقلان غلباها[1].

وابتدأ سيبويه بذكر ما يجتمع فيه علتان من العلل المانعة من الصرف، وساق الأبواب على ذلك، فبدأ "بأفعل" الذي هو وصف، وقد اجتمعت علتان: وزن الفعل والصفة وإن صغرته لم يخرجه التصغير إلى الصرف، لأنَّ الفعل قد صُغِّر في قولهم: "ما أُمَيْلحَ زيداً"، و"ما أُحَيْسِنَهُ". فاعلم ذلك.

(1) تجد هذه العلل مفصلة ـ في شرح السيرافي 4 ورقة 74. وما ينصرف ولاينصرف ص 1 إلى ص 6.



هذا باب أفعلَ إذا كانَ اسمًا 311

وما أشبه الأفعالَ منَ الأسماءِ التي في أوائلها الزوائد[1]

ذكر سيبويه في هذا الباب أنَّ "أفعل" وإن لم يُعرَف اشتقاقه حُكِمَ لهمزته بالزيادة - ثم قال: "**وإنْ لمْ تقُلْ هذا**[2]".

يعني: إن لم تقل في "أفْكل"[3] ان الهمزة زائدة - وفرقت بينه وبين أحمر لأنَّ أحمر: (قد)[4] عُرِفَ اشتقاقه، وأفكل لايعرف له اشتقاق - دخل عليك ألا تجعل في مالا يعرف اشتقاقه حرفًا زائدًا، كالألِف في "الرِّجازة"، وهي: شيء يعدل به حمل البعير و"الرِّبابَة": التي تُجمع فيها القداح، وأن تجعلها بمنزلة "القِمَطْرة" و"الهِدمْلَة"، وهذا فاسد. وسنُبين ذلك في باب التصريف إن شاء الله.

قوله: **"ولو جاء في الكلام شيء نحوُ: أكْلَلٍ وأيقَقٍ، فسميتَ به رجلا صرفته لأنه لو كان أفعل لم يكنِ الحرفُ الأول إلا ساكنًا مدغمًا"**.

يعنى: أن ماكان على أفعل (مما)[5] عين الفعل ولامه من جنس واحد تدغم في لامه كقولنا: أشدَّ وأكسَّ وأطلّ البعير، وما أشبهه. وإذا جاء على "فعللَ" لم يدغم أحدهما، كقولنا: قرْدَد ومَهْدَد، فلذلك جعل أكللَ وأيقق وما أشبهها - إذا سمّي بشيء منها - مصروفًا، وإذا سميت رجلا بألْبَب، فهو غير مصروف لأنه من اللب، وهو "أفعل".

(1) الكتاب 2/2 - شرح السيرافي 4/ ورقة 76.

(2) قال سيبويه : "واعلم أن هذه الياء والألف لاتقع واحدة منهما في أول اسم على أربعة أحرف إلا وهما زائدتان، ألا ترى أنه ليس اسم مثل أفكل يصرف وإن لم يكن له فعل يتصرف، ومما يدلك أنهما زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة، وكذلك الياء أيضا، وإن لم تقل هذا دخل عليك أن تصرف أفكل" 3/2.

(3) الأفكل : رعدة تعلو الانسان. ولافعل له - اللسان (فكل) 529/11.

(4) مزيدة من الهامش.

(5) مطموس في معظمه رسمته بأقرب الحروف إلى الأصل.



والعرب تقول[1]:

740 - قدْ علمَتْ ذاك بناتُ ألْبُبِه[2].

يعنون: لبّه. أراد سيبويه أن الاشتقاق قد بين أن الهمزة زائدة. وتركُ الإدغام شاذٌّ. ومن الناس من يقول: ألْبُبِه بجعله جمع لب، كذا حكى الفراء.

قال: وكذلك تألب لا يصرف لأنه تفعلٌ، ويدلك على ذلك[3] أنه يقال للحمار: ألَبَ يألِبُ وهو طردُه طريدتهُ، وإنما قيل: تألبٌ من هذا، والتَّألُبُ: شجر يُتخذ منه القِسِيّ، الواحدة تألبة، فيجوزْ أن تكون مشتقة من ألب، لأن القوس تطرد السهام وتسوقها إلى المرمى.

واعلم أن "أفعل" إذا كان صفة ثم سُمي به لم ينصرف في المعرفة ولا في النكرة عند سيبويه والخليل وهو قول المازني. والأخفش يصرفه في النكرة[4] وتابعه على ذلك المبرد، وحجته أنَّ أحمر وماجرى مجراه من قبل أن يسمى به، غير مصروف لعلتين: وزن الفعل والصفة، فإذا سمينا به فقد زالت الصفة، وامتنع من الصرف لعلتين: وزن الفعل، والتعريف، فإذا تنكر بقيت فيه علة واحدة وهي وزن الفعل، فوجب أن ينصرف كما تقول: "مررتُ بأحمدَ وأحمدٍ آخر".

---

(1) لم أعرف قائله، وقال محقق الكتاب إنه من الخمسين 195/3.

(2) سيعيده الأعلم في النكت 1589 - 1635.

الكتاب (2/3 - 61 - 403). .لم يشرحه الأعلم في شرح الشواهد.

قال البغدادي: "وكأنهما لم ينتبها لكونه شعرا، أي الأعلم والنحاس".

وأورده الأعلم في النكت في مواضع ثلاثة على أنه من كلام العرب

انظر البيت: المقتضب (171/1 - 97/2). المنصف 200/1 - 24/3 ما يجوز للشاعر في الضرورة 173 - الخزانة 345/7 (تأبى له .. ألببي) اللسان (لبب) 730/1.

استشهد به سيبويه على فك الإدغام في ألببه ضرورة.

وبنات ألببي: عروق في القلب تكون فيها الرقة.

(3) لفظة سيبويه: "وكذلك رجل يسمى: تألب، لأنه تفعل، ويدلك على ذلك أنه يقال للحمار ألب يألب، وهو طرد، طريدته، وإنما قيل له تألب من ذلك" 3/2.

(4) قال الزجاج: "زعم الخليل سيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سميت بها رجلا لم ينصرف في معرفة ولانكره. وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين، أن الصفة إذا سميت بها رجلا نحو أحمر، لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة" ما ينصرف وما لا ينصرف ص 7.



وأما سيبويه فإنه عنده، وإن سُمى به فحكم الصفة باق فيه، واحتج في ذلك بأنه إذا نكر فإنه يرجع الى تنكير كان له وهو اسم. وإن وصف به فكأنَّه يرجع الى الحال الأولى التي كان لاينصرف فيها.

وذكر أن المازني سأل الأخفش فقال له: لِمَ صرفته؟ قال: لأنه صار اسمًا وزالت عنه الصفة فبقي فيه وزن الفعل فقط. قال له المازني: ألستَ تقولُ: "مررتُ بنسوةٍ أربع" فتخفض "أربع" وتُنوِّن وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى، قال: فلِمَ صرفته وقد اجتمعت فيه علتان؟ قال: لأن "أربعا" اسم في الأصل، فلا أحكم له بحكم الصفة وإنْ وصفت به، فقال له المازني: فاحكم لأحمد بحكم الصفة وإن سميت به، لأن الأصل فيه صفة، فلم يأت الأخفش بمقنع.

قوله: "وليسَ 312 لكَ أن تُغيّر البناءَ في مثلِ ضُرِبَ وضُورِبَ... لأنكَ قد تسمِّي بما ليسَ في الأسماءِ"[1].

يريد أن ضُرِبَ وضُورِبَ وإن لم يكن مثلُها في الأسماء، فإنك لاتغير البناء، لأنك إن غيرته بطُل التعريف، وتغيّر اللفظ، ونحن قد نسمي بالحروف وبالأسماء الأعجمية، وما ليس له في كلام العرب نظير.

(1) الكتاب 2/4.



هذا بابُ ماكانَ من أفعلَ (صفةً في بعض)[1] اللغات واسما في أكثر الكلام[2]

قوله: "وذلك أجدلُ وأخيلُ وأفعى" إلى قوله: علَى هذا المثال جاءَ أفعى كأنهُ صارَ صفة وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدرٌ"[3].

يعني : أنه (جعل)[4] بمنزلة خبيث أو ضارٍ وما أشبه ذلك مما يليق بأن يكون صفة له، وإنما اختار سيبويه أن تكون هذه الأسماء مصروفة، وإن كان أصلها الصفة لأنَّ كل اسم منها مختص بنوعه، فيقال للصقر: "أجْدل"، ولايقال لشيء غيره، ولايقال أيضا: "مررتُ بصقرٍ أجْدَل".

و"أخيل" و"أفعى": اسمان لنوعين من الطير والحيات ولايقال ذلك لغيرهما.

وقد حكى سيبويه عن بعضهم أنه جعله نعتا[5] للعلة التي ذكرها، وفيه بُعْدٌ، وقد أجرت العرب: "أدْهَمَ" إذا أرادت القيدَ، وأسود إذا عنَت الحيَّة وكذلك أرقم: صفاتٍ وإن كانت أسماء لأشياء بعينها، وذلك لأنا قد عرفنا معنى الأدهم في غير القيد، وهو: الأسود من الخيل.

وإنما قيل للقيد: أدهم لسواده وشاركه فيه غيره.

وكذلك الأسود من الخيل لسواده، وقد شاركه في اللفظ والمعنى الأسودُ من غير الحيات، وكذلك الأرقمُ، إنما هو: اسم لضرب من الحيات لرقمه فيه، ويقال لمثل

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل - صوابه من الكتاب.

(2) الكتاب 5/2 - شرح السيرافي 80/4.

(3) نص الكتاب : "وذلك أجدل وأخيل وأفعى، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسما، وقد جعله بعضهم صفة، وذلك لأن الجَدْل : شدة الخلق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد، وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه وعلى هذا المثال جاء.." 5/2.

(4) ما بين القوسين مطموس معظم حروفه - رسمته بأقرب الحروف إلى الأصل.

(5) قال سيبويه : "وقد جعله بعضهم صفة، وذلم أن الجدل شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديدة" 5/2.



ماكان فيه ذلك اللون أرقم، إلا أنه غلبت هذه الصفات[1] على هذه الأشياء فصارت كالأسماء.

وقولهم: "أَرْقَم" و"أَدْهَم" لايوجب الاسمية لأرقم وأدهم، لأن العرب قد قالت: أباطحُ وأجارعُ وأبارقُ، وقد أحاط العلم بأنها صفات لقولهم: أبطح للمكان المنبطح وبطحاء، وأبرق للمكان الذي فيه لونان وبرقاء، وأجرع وجرعاء للمكان المستوي من الرمل المتمكن، فيجيء المذكر على أفعل، والمؤنث على فعْلاء، فقد بيّن أنه صفة.

ومثل ذلك قولهم: الأبعَثُ للطائر الذي في لونه كُدْرة فيقيمون الصفة مقام الاسم، وهو اسم لضرب من الطير فاعلمه.

هَذا بَابُ أَفْعَلَ مِنْك[2]

جميع مافي هذا الباب مفهوم من كلام سيبويه إن شاء الله.

هذا بابُ مالاَ ينصرفُ مِنَ الأَمْثلةِ وما ينْصرِف[3][4]

اعلم أنَّ المثال الذي يمثل به الاسم أو الفعل أو الصفة، منزلته منزلة اسم ليس بصفة، وإن كان موضعه يوجب له التنكير كان اسما منكورا، وإن كان يوجب (له)[5] التعريف: كان اسمًا معروفًا، ثم ينظر، فإنْ كان مثله في حال التنكير أو التعريف ممنوع الصرف **313** منع الصرف، وإن كان غير ممنوع لم يمنعه.

---

(1) في الأصل : "إلا أنه غلبت عليه هذه الصفات على هذه الأشياء".

(2) الكتاب 2 /5 ـ شرح السيرافي 4/ ورقة 80.

(3) في الكتاب بطبيعته : "ما ينصرف.. وما لاينصرف". وكذا في شرح السيرافي

(4) الكتاب 2 /5 ـ شرح السيرافي 4/ ورقة 81.

(5) مطموس في الأصل ـ وهو من تقدير المحقق.



وقد بيّن سيبويه المسائل في ذلك وبيّنه واحتج له.

وزعم المازني أنّ سيبويه أخطأ في قوله: هذا رجلٌ أفعلَ حين ترك صرف أفعل[1].

وقال المبرد: لم يصنع المازني شيئا.

والقول عند غير المبرد أنه ينصرف، لأنّ العرب لما وصفت[2] بأفعل الذي هو اسم في الأصل، صرفته، وذلك قولهم: "هؤلاء نسوة أربع" و"مررت بنسوة أربع".

وسائر الباب مفهوم من كلام سيبويه إن شاء الله.

هذَا بابُ ما ينصرفُ منَ الأفعالِ إذَا سمَّيْتَ بهِ رَجُلا[3]

هذا الباب يذكر فيه من سمى بفعل لا ضمير فيه ولا زيادة في أوله (وله)[4] نظير من الأسماء.

فالنحويون يرون صرفه إلاّ عيسى بن عمر[5] فلا يصرفه في المعرفة.

---

(1) قال أبو نصر: "وقع في حاشية الكتاب في هذا الموضع رد المازني لهذا القول وهو: قال أبو عثمان: أخطأ، ينبغي له أن يصرف، وإلا نقض جميع قوله لأن أفعل ليس بوصف، إنما هو مثال للوصف، وليس تمتنع إلا من صرف أفعل الذي هو وصف هذا منتهى قول المازني.

قال أبو نصر: "وقوله: أخطأ تحامل فاحش، ومما يوضح صحة قول سيبويه أن أحدا لاينكر كل أفعل زيد مفتوح أبداً، وأفعل زيد مثال للفعل هنا خاصة لايكون غير ذلك.

ومما يدل على غلط المازني أنه قد جوز من قول سيبويه قوله: أفعلُ إذا كان وصفا لم أصرفه، قال المازني: أفعل هذا إنما تركت صرفه هنا لأنه معرفة، قال القرطبي: ينبغي له على مذهبه أن يصرف."

انظر تفصيل هذا:

شرح عيون كتاب سيبويه 192 ـ 193.

(2) في الأصل: "وضعت" ـ وصوابه من شرح أبي سعيد.

(3) الكتاب 2 6 ـ شرح السيرافي 4 ورقة 82.

(4) مطموس في الأصل بعض حروفه.

(5) قال سيبويه: "وأما عيسى فكان لايصرف ذلك، وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسبا، وإنما هو فعل من الكعسبة وهو العدو الشديد مع تداني الخطا".

الكتاب 2 7 ـ وانظر شرح الأعلم نفس الصفحة.



واحتج سيبويه بأن العرب تصرف الرجل يسمى بكَعْسَب وهو "فَعْلَل" من الكَعْسَبَةِ وهو: العدو الشديد.

وكان عيسى بن عمر يحتجّ ببيت سُحيم بن وثيل:

741 - أنا ابْنُ جلاَ وطَلاَّعُ الثَّنايَا   متى أَضَعِ العمَامَةَ تعْرِفُونِـي[1]

فلم يصرف "جلا" وقد سمى به أباه، لأنه فعل ماض. وتأول سيبويه أن في "جلاَ" ضميرًا من أجله له يصرفه، والفعل إذا كان فيه ضمير لو كان معه فاعل ظاهر ثم سمي به، حكي ولم يغير كما قال:

389 - بني شابَ قرْنَاهَا[2].

وقوله: "أنا ابن جلا"، أي: ابن المعروف المنكشف الأمر. والثَّنِيـةُ: الطريق الشاق في الجبل، أي: أركب الأمور الشاقة الصعبة لجلدي وشدَّة عزمي.

وأما "فعَّل" وما كان نظيره مما لامثال له في الأسماء فلا ينصرف في المعرفة، وقد جاء في الأسماء المعارف أسماء على "فعَّل" كلها غير مصروف، فمن ذلك: خَضَّم وهو: اسم العنبر بن عمرو بن تميم. وشَلَّم وهو: اسم بيت المقدس. وبذَّر وعثَّر: موضعان.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 7/2 ورد في (أوضح المسالك 149/3) الكتاب (224/1 - 380) - ولم يشرحه الاعلم - مجالس ثعلب 176/1- ما ينصرف وما لاينصرف 20 - شرح النحاس 310 - أمالي القالي 246/1 - شرح السيرافي 4/ ورقة 83 - شرح المفصل(361/1/59 - 62 - 105/4) - أوضح المسالك 149/3- مغني اللبيب (212/1 - 440 - 816/2) - شرح شواهده 749/2 الخزانة 255/1 - قال ثعلب: "ويروى (وطلاع الثنايا) فمن رفع جعله مدحا لابن، ومن خفضه جعله مدحا لجلا (مجالس ثعلب).
وذكر البغدادي أنه نسب إلى العرجي.

(2) قال الأعلم: "الشاهد في امتناع جلا من التنوين لأنه نوى فيه الفاعل مضمرا فحكاه لأنه جملة، ولو جعله اسما مفردا لصرفه لأن نظيره في الأسماء موجود".
* قطعة من بيت - صدره:
(كذبتم وبيت الله لاتنكحوها)
وتمام العجز: (بنى شاب قرناها تصر وتحلب).
تقدم البيت ص 585 بنفس الرقم، وانظر شرح السيرافي 14 ورقة 83.
والشاهد في قوله: بنى شاب قرناها وحمله على الحكاية.



قال كثير:

742 - سقى اللهُ أمواهًا عرفتُ مكانها جُرابًا ومَلْكومًا وبذَّرَ والغمْرا[1]

فإن احتج محْتج ببقّم وهو: جنس من الخشب، قيل له: بقَّم: ليس باسم عربي[2] وتكلمت به العرب، ووافق من كلامها ما كان من الفعل لانظير له في الأسماء، وأجرى حكمه على حكم الفعل الذي لانظير له، فينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة.

فإن قال قائل: وقد جاء في الأسماء "دُئِل" فلا ينبغي أن يمنع ضُرِبَ - إذا سمى به - الصرفَ.

قيل له: لم يذكر سيبويه في أبنية الأسماء "دُئل". وذكر الأخفش أنه جاء اسما معرفة[3]، والمعارف غير معوَّل عليها في الأبنية، لأنه يجوز أن يسمى الرجل بالفعل وبالحرف وبما لانظير له في كلام العرب.

وذكر عن الأخفش أنَّ "دُئِل" اسم دابة شبيه بابن عرس[4] ولا حجة في هذا، لأنه يجوز أن يكون "دُئل" سمي بالفعل. وفي أسماء الأجناس ماسمي بالفعل كثيرا، كطائر يقال له: تُبَشِّرُ، وآخر يقال له: تشوطُ، وهذان بناءان لفعل كأنهما سميا بفعل **314** يفعلانه فاعلم ذلك.

---

(1) ديوان كثير 80/2 - الكتاب وشرح الأعلم 7/2. نسبه الأعلم، وفي الكتاب غير منسوب - ما ينصرف وما لاينصرف 21 - شرح السيرافي 83/4 المنصف (150/2 - 121/3). شرح المفصل 61/1 - الخزانة 355/2 - اللسان (بذر) 51/4.

قال الأعلم: "الشاهد في ترك صرف بذر وهو اسم ماء لموافقته من أبنية الأفعال مالا نظير له في الأسماء، لأن فعل بناء مختص به الفعل، ولا يحتج ببقم لأنه أعجمي معرب..."

هذا البيت من شواهد الأخفش، وعده الأعلم هنا من شواهد الكتاب منسوبا لكثير، وهو مثبت في الطبعة السلفية، ولم يرد في الطبعة المحققة. انظر هامش 207/3 - 208.

(2) انظر حاشية ابن بري على كتاب المعرب لابن الجواليقي ص 44.

(3) قال أبو الحسن: "وقد جاء مثل ضرب اسما معرفة، قالوا بني دئل وهم رهط أبي الأسود الدؤلي والناس يقولون: الديلي، وذلك لأن همزاتها مخففة وإنما الكلام دؤلي، وإنما الدئل في عبد القيس والدول في حنيفة".

هامش الكتاب 208/3 الطبعة المحققة.

(4) قال ابن منظور: "والدئل: دويبة كالثعلب، وفي الصحاح: دويبة شبيهة بابن عرس" اللسان (دأل) 233/11.



وذكر سيبويه أن الفعل إذا اتصل به علامة الاثنين وعلامة الجمع ثم سمي به، زيدت النون بعدهما، لأنَّ النون عوض من الحركة والتنوين في الاسم، وقد وجبت الحركة والتنوين بالتسمية في الفعل الواحد، فتزاد في تثنية الفعل وجمعه إذا سمي به لذلك[1].

وعلة أخرى: أنّ هذه "الواو" كانت في الأصل معها "نون" وإنما سقطت "النون" في الماضي (لأنه مبنى على الفتح)[2]، والنون في مثل هذا الفعل إنَّما تدخل علامة الرفع، فإذا كان الفعل منصوبا (أو)[3] مجزوما سقطت النون، فإذا سمّينا به رجعت النون.

واعلم أنّ الاسم إذا لحقته الواو والنون على غير وجه الجمع مما لم تتكلم به العرب - وإنما هو مختلف لتسمية المسمى كقولهم: حَمْدُونَ وعبدُونَ وزيدُونَ - كان فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل الإعراب في النون وتُلزمه الإعراب على كل حال، فيقال: هذا حمْدونَ وعبدُونَ، ومررت بحمدونَ وعبدُونَ، فيصير بمنزلة: زيتونَ وعرْجونَ.

والوجه الثاني: أن يجعل بمنزلة الجمع فيقال: هذا حمدُونَ وعبدونَ، ورأيت عبدين، ومررت بحمدين، ولايجوز فيه "حمدين" و"عبدين" في هذا الوجه. فإنْ سُمِّي بحمدين وعبدين بالياء كان فيه وجهان أيضا: أحدهما: أن تعرب النون وقبلها ياء ساكنة. ويجوز أن تجعله كالجمع السالم، مرة بالياء، ومرة بالواو ولا يجوز أن تجعله كزيتون وعرجون، لأنه لايجوز أن تكون النون معربة على وجهين مختلفين، كما لايجوز أن يقال في زيتون: زَيْتِين فكذا هذا وما أشبهه.

(1) قال سيبويه : "وإن سميته ضربا في هذا القول ألحقته النون، وجعلته بمنزلة رجل سمي برجلين، وإنما كففت النون في الفعل، لأنك حين ثنيت، وكانت الفتحة لازمة للواحد، حذفت أيضا في الاثنين النون ووافق الفتح في ذاك النصب في اللفظ، فكان حذف النون نظير الفتح، كما كان الكسر في هيهات نظير الفتح في هيهات" 8/1.

(2) ما بين القوسين يتخلله خرم أذهب معظم حروفه.

(3) مطموس في الأصل.



وأما ما كانت الواو فيه للجمع في الأصل فقد بيّن سيبويه وجوهه فأغنى ذلك عن ذكره.

وقوله بعد ذكر التسمية بضربا: **"فإنَّما كففتَ في الفعلِ[1] ـ يَعْنِي النُّون[2] لأنَّكَ حِينَ ثَنَّيْتَ وكَانتِ الفتْحَةُ"** إلى قوله: **"كَمَا كان الكَسْرُ في هيْهاتِ نظيرَ الفتْحِ في هيْهَاتَ"**[3].

يريد أن الفتح الذي أوجبه البناء في الفعل الماضي. كالفتح الذي يوجبه الإعراب في المستقبل، يشتركان جميعا في إسقاط نون الجميع في "فعلوا" و"لم يفعلوا"، فإذا سمى بها، عادت النون، وذلك مثل الفتحة في "هيهاتَ" والكسرة في "هيهاتِ" وهما مبنيتان، أحدهما: جمع وهو هيهاتِ، والآخر: واحد وهو هيهاتَ، جعلوا التاء في هيهاتِ مكسورة وإن كانت مبنية لأنه جمع، والتاء في هيهاتَ مفتوحة لأنه واحد، وكان حق الجميع أيضا أن تكون تاؤه مفتوحةً لأنَّ الذي أوجب بناءهما معنى واحد وهو الإشارة، والإشارة توجب بناء المشار إليه كقوله "هذا".

وتقول في المكان: ثمَّ، ولِمَا بعُدَ كثيرا: هيْهَاتَ، ولكنه لما جُعل جمعا بالألف والتاء، وكان يجب فيه الفتح للبناء جعل كسراً. كما أن الفتح الذي يجب بالنصب في ما جمع بالألف والتاء يجعل كسرا، نحو مسلماتٍ وصالحاتٍ، فجعل الجمع ـ كما وإن كان مبنيا ـ مكسور التاء إذ كان جمعا في موضع يوجب البناء فيه الفتح، كان ذلك في المعرب.

---

(1) في الكتاب: "فإنما كففت النون في الفعل".

(2) ما بين العارضتين ليس من لفظ سيبويه.

(3) قال سيبويه: "وإنما كففت النون في الفعل لأنك حين ثنيت وكانت الفتحة لازمة للواحد حذفت أيضا في الاثنين النون، ووافق الفتح في ذاك النصب في اللفظ فكان حذف النون نظير الفتح كما كان الكسر في هيهات نظير في هيهات" 8/2.



هَذا بابُ ما لحقتهُ الألفُ في آخره 315[1] فمنعَهُ ذلكَ منَ الانصراف..[2]

ذكر في هذا الباب "تَتْرى"، وهي تحتمل أن تُجعل ألفها للتأنيث، وأن تُجعل زائدة للإلحاق بجعفر ونحوه، ويجوز أن تكون الألف فيها عوضا من التنوين، إلاّ أنّ خط المصحف يدل على أحد القولين الأولين[3]، لأنها مكتوبه بالياء، وأصلها "وتْرى"، والتاء الأولى بدل من الواو لأنها من المواترة.

وذكر أن "علْقَى": منهم من ينونها ويجعل ألفها للإلحاق ومنهم من يجعلها للتأنيث فلا ينون[4].

وأنشد للعجاج[5]:

743 - يَسْتَنُّ في علْقى وفي مكُورِ[6].

أنشده رؤبة غير منون. ومعنى يستَنّ: (يرتعى)[7] وهو من السَّين، وهو رعى الماشية والقيام عليها. والعلْقَى والمكُور: شجر.

قال المبرد: حدثني المازني قال: كنت عند أبي عبيدة فسمعته يقول: ما أكذب النحويين يزعمون أنه لايدخل تأنيث على تأنيث (وقال)[7] سمعت رؤبة يقول: "علْقاة"، قلت له: فهلاّ فسَّرت له كما علمتنا أن الألف للإلحاق، فقال: كان أغلظ (طبعا)[7] من أن يفهم ذلك[8].

---

(1) على هذه الصفحة تعليق أحد القراء، بخط مخالف يتخلل آخره طمس - اكتفيت بالتنبيه عليه.

(2) الكتاب 2/8 - شرح السيرافي 4/ ورقة 86

(3) إما التأنيث وإما زيادة الألف للالحاق.

(4) قال السيرافي: "وفيه وجه ثالث وهو أن تكون الألف عوضا من التنوين والقياس لايأباه، وخط المصحف يدل على أحد القولين: إما تأنيث وإما زيادة الألف للإلحاق لأنها مكتوبة بالياء في المصحف..." 4 ورقة 86. نسب في الكتاب لرؤبة، وكذلك في مجالس العلماء، وهو للعجاج في ديوانه 29 - وبه (فحط في علقي...).

(5) الكتاب وشرح الأعلم 2/9 - مجالس العلماء 42 - ما ينصرف ومالا ينصرف 28 - شرح السيرافي 4/87 شرح ابن السيرافي 2/236 - اللسان آخر) 4/14 (فحط في علقي) - (مكر) 5/184 (علق) 10/264 - وهو

(6) في الموضعين الآخرين برواية الكتاب والديوان - قال الأعلم: "الشاهد فيه ترك صرف علقى، لأن في آخره ألف التأنيث ويجوز صرفه على أن تكون الألف للإلحاق، وتؤنث واحدته بالهاء فيقول علقاة، وكل سمع من العرب".

(7) ما بين القوسين يتخلله خرم أذهب معظم حروفه.

(8) انظر هذا الخبر في مجالس العلماء: المجلس 22 ص 42- 43 وشرح السيرافي 4 ورقة 87.



هذا بابُ ما لحقتهُ ألفُ التأنيث بعدَ ألف فمنعَهُ ذلكَ منَ الانصرافِ في المعرِفة والنكِرَةِ[1][2]

استدل سيبويه على أنَّ الهمزة في علباء[3] فَزِيزَاءَ، منقلبة من ياء وأنها ليست بمنزلة الهمزة في باب حمراء، بأنهم يقولون: دِرْحايَة.

والأصل في علبَاء وزِيزَاء: عِلبَاي وزيزاي، قلبت الياءان همزة لما يوجبه التصريف وألحقا بسِرْدَاحٍ وسِرْبالٍ.

فإن قال قائل: إذا كنتم قد منعتم من صرف "حبَنْطى" وما أشبهه من المعرفة[4] لأنَّ فيه ألفًا زائدة تشبه ألف التأنيث في الزيادة واللفظ.

قيل له: حَبَنْطى، لفظ الألف فيه لفظ (ألف)[5] التأنيث، والهمزة في حمراء ليست بعلامة التأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف التي هي منقلبة منها، فلما كانت الهمزة في: "علْبَاء" منقلبةً من ياء، وفي حمراء منقلبة من ألف[6]، وليست الهمزة بعلامة التأنيث، لم يشتركا في اللفظ.

---

(1) في الكتاب : "في النكرة والمعرفة" وما أثبت الأعلم موافق لما في السيرافي.

(2) الكتاب 2 /5 - شرح السيرافي 4 ورقة 87.

(3) في الأصل : "علياء".

(4) في شرح السيرافي : "في المعرفة".

(5) ما بين القوسين مزيد من شرح السيرافي.

(6) في شرح أبي سعيد : "عن ألف".



هَذا بابُ ما لَحِقَتهُ نونٌ بعدَ ألف فلمْ ينصرِف فِـي معرِفَةٍ ولا نكِرَةٍ[1]

قد بيَّن سيبويه العلة في منع الصرف من فَعْلانَ وجلب النظائر إليه والاحتجاج عليه[2].

وكان المبرد يحتج بأن النون بدل من ألف التأنيث واستدل على ذلك بأن العرب تقول في النسب إلى صنعاء: صنعانِيّ وإلى بهراء: بهراني، فيجعلون مكان حرف التأنيث نونا، ويقولون: نَدْمان وندَامَى كما قالوا صحرَاء وصحارى[3].

وباقي الباب مفهوم من كلام سيبويه.

(1) الكتاب 2/10 - شرح السيرافي 4/ ورقة 88.

(2) قال سيبويه: "والعلة في ذلك أن فعلان لما صار فعلاء بأن جاءت النون بعد ألف كألف حمراء، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، والألف والنون من اختصاص المذكر كما أن الهمزة والألف للمونث فلما ضارعتها من جميع هذا جرت مجراها".
2/10.

(3) قال المبرد: "والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك: غضبان وعطشان إنما النون والألف في موضع ألفى حمراء يافتى، ولذلك لم تقل غضبانة ولاسكرانة، لأن حرف تأنيث لايدخل على حرف تأنيث، فكذلك لاتدخل على ما تكون بدلا منه، ولهذه العلة قيل في النسب إلى صنعاء وبهراء: صنعاني وبهراني". المقتضب 3/335.
قال ابن يعيش: "وأما الأعلام نحو مروان وعدنان وغيلان، فهي أسماء لاتنصرف للتعريف وزيادة الألف والنون. واعلم أن هذه الألف والنون في هذه الأعلام وما كان نحوها محمولات على باب عطشان وسكران لقرب ما بينهما، ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما، وأنه لايدخل عليها تاء التأنيث. لاتقول: مروانة ولا عدنانة...".
شرح المفصل 1/67 - وانظر ما ينصرف وما لاينصرف 36.



هَذا بابُ ما لاينصرف من المعرفَة ممَّا ليستْ نُونُهُ بمنزلَةِ الألفِ في[1]: بُشْرَى[2]

جملة هذا الباب أنه إذا كان في آخر الاسم ألف ونون، وقبلهما ثلاثة أحرف، حُكِم عليهما بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره أن النون أصلية. ومن أَجل هذا حَكَم الخليل على "رُمَّان" أنّ النون فيه زائدة[3]، ولم يعرف اشتقاقه لأنّ الأكثر كذلك وأنه **316** لايعرف "لرَمَنَ"[4] معنى.

وأكثر النحويين يذهبون إلى أن النون في "رمان" أصلية، لأن الألف والنون، إنما تكثر زيادتهما في الجموع والمصادر، وأما ما تكون النون فيه أصلية، ولا تمنع من الصرف، فمُرَّانٌ، وهو مشتق من المرَانَة وهي اللين، ويقال للرماح: مُرَّانٌ، للينها وتثنيها، وكذلك رجل يسمى "قَيْنَان"، وهو "فيْعال"، ومعناه: الكثير الشعر والكثير الأغصان من الشجر، وعلى هذا قياس ما تثبت النون في تصريفه.

وذكر أن العرب في "معْزَى" على مذهبين: منهم من (يجعل)[5] "معِزَى" مؤنثا بالألف، ولكن كما تجعل إبل وغنم مؤنثا، فمن ذهب هذا المذهب وسمى (رجلا)

---

(1) في الكتاب: "بمنزلة الألف التي في نحو" - وكذا في شرح السيرافي.

(2) الكتاب 2 10 - شرح السيرافي 4 ورقة 89

(3) قال سيبويه: "وسألته - أي الخليل - عن رمان فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به" 2 11.

قال الزجاج: "وقال في رمان إن سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة لأن هذا الباب ما لم يعرف منه اشتقاقه، فبابه أن يحمل على أن اشتقاقه بالمعروف إلا أنه قد يخرج فعلان من الرم وهي الكثرة" ما ينصرف وما لا ينصرف 37.

وقال ابن يعيش: "فإن سميت برمان فسيبويه والخليل لايصرفانه، ويحكمان على الألف والنون بالزيادة حملا على الأكثر، وأبو الحسن يصرفه ويحملها على أنها أصل، وحجته أنه قد كثر في البنات فقال هو نحو سُمَّاق وحماض وعُنَّاب وجُمَّار" شرح المفصل 1 67.

(4) في الأصل: "لرمان" - وصوابه من السيرافي.

(5) ما بين القوسين يتخلله خرم طمس معظم حروفه.



مِعْزَى ثم صغّره، لم يصرفه، فقال: هذا مُعَيْزٌ ومررت بمُعَيْزٍ، ورأيتُ مُعيْزَى. ومنهم من يُذكِّرُه.

وذكر سيبويه عن أبي الخطاب أنه سمعهم يقولون[1]:

744 ـ ومِعْزَى هَدِبًا يعلـُو قِرَانَ الأرْضِ سوْدانـًا[2].

"فهدبا": نعت "لمعزى"، ومعناه كثير الهدب، أي: الشعر.

فعلى هذا المذهب، إذا سمى به لايصرف في التكبير من أجل الألف، ويصرف في التصغير كما يصرف "حبنطى" إذا صُغِّر، فاعلمه.

هذا بابُ هاءات التأنيث[3]

جميع هذا الباب مفهوم إن شاء الله.

هذا بابُ ما ينصرفُ في المُذكَّر ألبتَّةَ مما ليس في آخرِه هاء[4] التأنيث[5]

ذكر سيبويه في هذا الباب "أخْتًا" و"بنْتًا"، والتاء فيهما عنده بمنزلة التاء في "سنْبَتَةٍ" و"عفْرِيتٍ"، والتاء فيهما زائدة للإلحاق. والسَّنْبَتَةُ: القطعة من الدهر والمدة.

---

(1) لم أعرفه.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 2/12 ـ ما ينصرف ومالاينصرف 30 ـ شرح السيرافي 4/ ورقة 90 ـ المنصف (1/36 ـ 3/7) ـ شرح المفصل (5/63 ـ 9/147) ـ اللسان (قرن) 13/331.
قال الأعلم: "الشاهد فيه تنوين معزى لأنه مذكر وألفه للإلحاق بهجرع ونحوه.

(3) الكتاب 2/12 قال سيبويه: "أعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث، فإن ذلك الاسم لاينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة" ـ شرح السيرافي 4/ ورقة 90.

(4) في الكتاب: "في آخره حرف" ـ وفي شرح السيرافي "في آخره ألف التأنيث".

(5) الكتاب 2/13 ـ شرح السيرافي 4/ ورقة 90.



والدَّليل على زيادة التاء أنهم يقولون: سنبة، ويقولون: عفْرٌ وعفْرية، وكذلك أَخْتٌ وبنْت ملحقتان بجذْعٍ وقُفْلٍ، والتاء فيهما زائدة للإلحاق، فإذا سمينا بواحد منهما رجلا صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيه علامة التأنيث كرجل سميناه بفهْرٍ وعين[1]. وأما: "هَنْت"، فهي مخالفه لأخت وبنت.

قال: **"إذا سمَّينا بهنْتٍ وجَبَ أن تقولَ في الوصْلِ والوقفِ: هذا هنَهْ وهنَه"**[2]

قد جاء بتحريك النون، ولا نسكنها في الوصل كما كانت مسكنة قبل التسمية، لأن إسكانها ليس بالقياس، ولم يلزموها الإسكان فيكون بمنزلة "بنت" و"أَخت" وتكون التاء للإلحاق، وإنما يسكنونها وهم يريدون الكناية بها عن الاسم تشبيها بنون "مَنْ" لما فيها من معنى الكناية، فإذا سمينا بها رددناها إلى القياس، فلا نصرفها، وتكون منزلتها منزلة رجل سميناه "بسنة" وما أشبه ذلك.

هَذا بابُ فُعَل[3]

سمى سيبويه المعدول محدوداً[4]، لأنَّ المحدود عن الشيء هو الممنوع والمعدول عنه في نحو معناه.

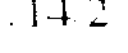
وقوله : **"وهذا قولُ الخليلِ"**.

يريد أن الخليل شرح المعدول وذكره على الترتيب الذي جاء به، ولم يرد أن له مخالفا خالفه فيه. 317

(1) في الأصل : "وعنز" - وصوابه من شرح السيرافي.

(2) لفظ سيبويه مخالف لما ذكره الأعلم - ونص الكتاب كما هو بين أيدينا : "وإن سميت رجلا بهَنْهْ وقد كانت في الوصل : هنت، قلت : هَنَةٌ يافتى، تحرك النون وتثبت الهاء لأنك لم تر مختصا متمكنا على هذه الحال التي تكون عليها هَنَةٌ، قبل أن تكون اسما تسكن النون في الوصل، وذا قليل" 2 13.

(3) الكتاب 2 13 - شرح السيرافي 4 ورقة 92.



(4) قال سيبويه : "وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما".
2 14.



واعلم أنَّ الأَصل أنْ يقال في جمع "جَمْعَاء" و"كَتْعاء": جُمْع وكتْع على قياس حمْراء وحُمْر، وشهْباء وشهْب، غير أنهم عدلوا عن جُمْع وكُتْع إلى جُمَع وكُتَع، لأن هذا لايستعمل إلا معرفة، وباب حمراء يستعمل معرفة ونكرة، فشبهوه في جمعهم إياه بباب الأفضل والفُضْلَى والفُضَل، والطُّولَى والطُّول، وهذا لايستعمل إلا بالألف واللام فلما كان: جُمَع وكتع معرفة بغير ألف ولام صار كالفُضَل والطُّوَل، واجتمع فيه علتان: العدل والتعريف فلم ينصرف.

واعلم أنّ "أُحادَ وثُناءَ" معدول اللفظ والمعنى، وذلك أنك إذا قلت مررتُ بواحدٍ أو اثنين أو ثلاثة، فإنما تريد تلك العدة بعينها لا أقلّ منها ولا أكثر، فإذا قلت: جاءني قومٌ أُحادَ أو ثناءَ أو (ثلاثَ)[1]، فإنَّما تريد جاءوا واحداً (واحداً)[2]، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة وإن كانوا ألوفًا.

والمانع من الصرف[3] أنه صفة ومعدول.

وقال بعضهم عُدِل في اللفظ والمعنى فصار كأنَّ فيه عدلين[4]، وقد تقدم شرح ذلك[5].

وذكر الزجاج أنَّ القياس لايمنع أن يبْنَى منه إلى العشرة على التباين "مَفْعَل" و"فُعَال"، والمسموع من العرب من الواحد إلى الأربعة[6].

وزعم بعض النحويين أنّها معارف. والدَّليل على تنكيرها قوله عز وجل: ﴿**أولي أجنحةٍ مَثْنى وثلاثَ ورُباع**﴾[7] فوصف بها النكرة.

---

(1) مطموس معظم حروفه في الأصل.

(2) زيادة من تقدير المحقق.

(3) قال السيرافي: "والمانع من الصرف على أربعة أقاويل..." : (وذكرها) هامش الكتاب 2 15.

(4) قال السيرافي: "عدل لفظي وعدل معنوي، أما عدل اللفظ فمن واحد إلى أحاد، وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك مما لايحصى..." شرحه 4 93.

(5) النكت: ص 1020.

(6) قال الزجاج: "وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياسا نحو عشار وتساع وخماس وسداس، ولكن مثنى وموحد لم يجيء في مثل معشر تريد به عشار، وكذلك متسع يراد به تساع، إنما استعمل من هذا ما استعملت العرب" ما ينصرف وما لاينصرف 44.

(7) من الآية 1 من سورة فاطر 35 - قال الشيخ مكي: "هذه الأعداد معدولة في حال تنكيرها فتعرفت بالعدل فمنعت من الصرف للعدل والتعريف، وقيل للعدل والصفة، والفائدة في عدلها أنها تدل على التكرير، فمعنى مثنى: اثنان اثنان" مشكل إعراب القرآن 2 214 - وانظر معاني القرآن 1 254.



وقال ساعِدةُ بن جُؤيَّة:

745 - وعاوَدَنِي ديني فبتُّ كأنما   خِلالَ ضُلُوعِ الصَّدْرِ شِرْعٌ ممَدَّدُ

ولكنَّمَا أهْلِي بوادٍ أنيسـُهُ   ذِئابٌ تبغَّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[1].

فوصف ذئابا بمثنى وموحد.

وذكر سيبويه أن "فُعِلَ" إذا سُمِّي به، ثم خففت عينه صرف[2]، لأنه قد خرج إلى مثال ما ينصرف لسكون عينه[3].

وخالفه المبرد فقال: إن خففنا "ضُرِبَ" قبل التسمية فقلنا "ضُرْب"، ثم سمينا به مخففا فإنّه ينصرف، وإن سمَّينا "بضُرِبَ" ثم خففناه لم ينصرف، لأنَّا ننوي "ضُرِبَ" في التسمية وليس بمنزلة: قِيلَ وبِيعَ، لأنَّ هذا بُنِي على التخفيف وهو لازم فيه وليس بلازم في ضرب[4].

وقال المحتج عن سيبويه إنما مَنَعَ من صرف "ضرب" اللّفظُ الذي ليس من الأسماء فإذا زال اللفظ إلى ماله نظير انصرف كما ينصرف إذا حقرته. واستدل سيبويه أنه ليس الحذف في كل حال للعدل بأنّ: "هارٍ" مخفف من "هائر" محذوف الهمزة وليس بمعدول ولا ممنوع الصرف، فاعلمه.

---

(1) ديوان الهذليين 1 236 - الكتاب وشرح الأعلم 2 15 - المقتضب 3 381 ما ينصرف 44 - النحاس 310 - شرح السيرافي 4 ورقة 94 - شرح ابن السيرافي 2 235 - شرح المفصل 1 62 - مغني اللبيب 2 858 - شرح شواهده 2 942 - المقاصد النحوية 4 350 - اللسان (بغى) 14 26 وبه (موحدا) الأعلم - "الشاهد في ترك صرف مثنى وموحد، لأنهما صفتان للذئاب معدولتان عن اثنين اثنين وواحد واحد".

(2) في الأصل: "صرفت".

(3) انظر الكتاب 1 15.

(4) قال المبرد: "فإن سميت بفُعِل لم تسم فاعله لم تصرفه، لأنه على مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو ضرب ودحرج وبوطر إلا أن يكون معتلا أو مدغما، فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء نحو قيل وبيع وردّ، وما كان مثلها لأن رد بمنزلة كر وبرد ونحوهما، وقيل بمنزلة فيلٍ وديكٍ. المقتضب 3 314 - وانظر 324.



هذا بابُ ماكانَ على مفاعِل أو[1] مفاعِيل[2]

ذكر في هذا الباب أنّ "أفعالا" و"مفعولا" تمتنع من الصرف في المعرفة وإن كانت جمعًا لمضارعتها للواحد، وقوى ذلك ما حكاه عن أبي الخطاب الأخفش أنه سمع العرب يقولون: "ثوبٌ أكْياشٌ": للخلَق، وبعضهم يقول: "أكْياشٌ" جمع وإن كان واقعا على الثوب كما يقال: قميص أخْلاق يُراد **318**: أنّه ذو قطع مخلقة.

وذكر أنَّ العرب تقول: سُدُوسٌ: للطَّيْلَسَان الأخضر وحكى "جُدُور" في معنى جدور، وأُتِيٌّ، وهو: مسيل الماء ووزنه "فُعُول"، فهذا وما أشبهه تقوية لصرف "فُعُول" من أبنية الجمع إذا سمي به.

واعترض بعض الناس في الجمع الذي أوله مفتوح وثالثة ألف فقال: قد وجدنا في الواحد نظير هذا، وهو قولهم للضبع حضاجِر، وحضاجِر عند سيبويه جمع سُمِّيت به (الضبع)[3] وهي معرفة، والمعارف من أسماء المدن والناس قد تقع بالجموع كقولهم في بعض آبار القبائل: كِلاب، وفي بعض المدن مدائن. وواحد حَضَاجِر: حِضَجْر، يقال ضب حَضَاجِر[4] أي ممتلئة، وسميت الضبع حَضَاجر لكِبَرِ بطنها.

وأما "سَرَاويل" فهي عند سيبويه والنحويين أعجمية، وهو اسم واحد وافق بناؤُه بناءَ مالا ينصرف، فأجري مجراه ومن الناس من يجعل "سَرَاوِيلَ" جمعًا لسروَالة وجمعه جمعا لقطع الخرق.

---

(1) في الكتاب: "على مثال مفاعل و" وكذا في السيرافي.

(2) الكتاب 1/ 15 - شرح السيرافي 4/ ورقة 95.

(3) مطموس في الأصل. قدرته بأقرب الحروف إلى الأصل.

(4) في الكتاب: "أوطب حضاجر".



وأنشد[1]:

746 ـ عليه منَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَه[2].

وقد ذكره المبرد واعتمد عليه[3].

والذي عند غيره أنَّ "سِرْوَالَة" لغة في سَراويل[4]، والدَّليل على ذلك أنّ الشاعر لم يرد: عليه من اللؤم قطعة من السراوِيلِ، هذا بعيد.

والعلة المانعة من صرف هذا الجمع:

ـ **أنه جمع** وأنه لانظير له في الواحد.

وفي الجموع ماله نظير فصار لهذا الجمع مزية في البعد عن الواحد، فكأنه جُمِعَ مرتين فصار كالنقلين والعلتين.

ـ **ووجه آخر** يقال: لمَّا لم يحتَمِل هذا الجمع أن يكسَّر، وفي الجمع ما يحتمل التكسير صار له بذلك مزية في البعد عن الواحد يكسر.

---

(1) لم أعرفه : قال البغدادي : "أقول هذا البيت قيل مصنوع، وقيل قائله مجهول".

(2) ليس من شواهد الكتاب ـ ورد في المقتضب 3/346 ـ شرح السيرافي هامش الكتاب 2/16 وشرحه 4 ورقة 96 ـ شرح المفصل 1/94 ـ الهمع 1/25 ـ الخزانة 1/233 ـ المقاصد النحوية 4/354 ـ وعجزه :
(فليس يرق لمستعطف)
قال البغدادي : "أنشده على أن السراويل عند المبرد عربي وهو جمع سروالة".

(3) قال المبرد : "فأما سراويل، فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا فهي عندهم مصروفه في النكرة على هذا المذهب.
ومن العرب من يراها جمعا واحدها سروالة وينشدون (عليه من اللؤم سروالة) فمن رآها جمعا يقال له: إنما هي اسم لشيء واحد، فيقول جعلوه أجزاء كما تقول دخاريص القميص، والواحد دخرصة، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة قناديل، لأنها جمع لاينصرف في معرفة ولانكرة، ولكن إن سمي بها صرف في النكرة كما وضفت لك في غيرها" المقتضب 3/345 ـ 346.

(4) قال السيرافي : "والذي عندي أن سروالة لغة في سراويل" هامش الكتاب 2/16 ـ وشرحه 4 ورقة 96.
قال البغدادي : "سروالة لغة في السراويل..."
قال ابن يعيش : "قال أبو الحسن من العرب من يجعله واحدا فيصرفه والسما ع حجة عليه ـ قال أبو علي : الوجه عندي أنه لاينصرف في النكرة لأنه مؤنث على بناء لايكون في الآحاد فمن جعله جمعا فأمره واضح، ومن جعله مفردا فهو أعجمي، ولا اعتداد بالأبنية الأعجمية".
شرح المفصل 1/165.



- **ووجه آخر**: أنه لمَّا لم يحتمل التكسير أشبه الفعل لأن الفعل لايجمع فكأن فيه شبه الفعل والجمع، وقد سقط ألف الجمع تخفيفا ، فيقال: جُنْدُل وذُلْذُل يريدون: جَنَادِل وذَلاَذِل، وهي أسافل القميص الطويل، ويصرفونه لأنه نقص عن البناء المانع للصرف.

وبين سيبويه أنّ "ثمانيا ورباعيا وَيَمانِيا وشامِيًا" - وإن كان على لفظ الجمع فهو منصرف لأنه منسوب في الأصل، والألف فيه عوض من إحدى ياءي النسب.

وذكر أنّ بعض العرب ترك صرف "ثمانٍ" على مذهب الجمع كأن الواحد ثمْنَى والجمع ثَمَانٍ كما قالوا: مَلْهَى وملاه[1] وأرْطَى وأرَاطٍ.

وأنشد[2]:

747 - يحْدُو ثمانِيَ مُولعًا بِلِقاحِهـَا حتَّى هممْنَ بزَيْغَةِ الإِرْتــاجِ[3].

فلم يصرف "ثماني"، وهو قليل - عند سيبويه - ضعيف.

واعلم أنَّ "ياء" النسب إذا دخلت على ما قبلها ولم يجمع. فهو منصرف كقولك: "حَوارِيَّ" لأنَّ التقدير أنَّا نسبناه إلى حَوَار، وكذلك رجل حوَاليّ كأنا نسبناه إلى: حَوالٍ. ومعنى حوالي لطيف الحيلة، حسن التصرف.

---

(1) في الأصل: "سهلي وملاة".

(2) هو ابن ميادة نسب إليه في شرح ابن السيرافي والخزانة واللسان والمقاصد النحوية.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2/ 17 - ما ينصرف وما لاينصرف 47 - شرح السيرافي 4/ ورقة 96 - شرح ابن السيرافي 2/ 297 - حاشية الصبان 3/ 248 - الخزانة 1/ 157 - المقاصد النحوية 4/ 353.
اللسان (رتج) 2/ 280 (ثمن) 13/ 81.
قال الأعلم: "الشاهد فيه ترك صرف ثماني تشبيها لها بما جمع على زنة مفاعل كأنه توهم واحدتها ثمنية كحذرية ثم جمع فقال ثمان كما يقال حذار... والمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد أتى بلفظ المنسوب نحو يمان..."
قال النحاس: "وسمعت أبا الحسن يقول: إن هذا الأعرابي المنشد غلط، وتوهم أن ثماني جمع على الواحد. وتوهم أنه من الثمن".
وقال ابن السيد: "في ثماني لغتان: الصرف لأنه اسم عدد وليس بجمع. ومنع الصرف لأنه جمع من جهة معناه، لأنه عدد للجمع بخلاف يمان وشام فإن سيبويه وغيره قالوا: إنه شاذ، توهم الشاعر فيه معنى الجمع فلم يصرفه ولم يقل أحد إنه لغة..." عن الخزانة.



وأمَّا "عَوادِيّ" و"حواليّ" جمع حوْليّ فإنَّه لاينصرف لأنَّه منسوب قبل الجمع، ولم يلحق بالنسب بحوال[1] فاعلم ذلك.

هذا بابُ تسمية المذكر بلفْظ[2] الاثْنَيْن والجمْعِ المسَلَّم[3][4]

اعلم أنَّ الاسم المثنى إذا سمي به لايجوز أن يجعل الإعراب في النون، ويجعل /319 ما قبلها ياء لازمة، كما جاز ذلك في الجمع، وإنما يجعل ما قبل نون التثنية ألفًا لازمةً لأنَّ نظيرها في الكلام موجود نحو: زعفران، وعثمان وما أشبه ذلك.

وليس في الكلام في آخر الاسم ياء ونون زائدتان، وقبل الياء فتحة، فمن أجل ذلك لم يقل: رجلين ومسلمين إذا سمينا بالمثنى، وأما في ا لجمع، فقد وجد نظير في الكلام إذا ألزمت النون الإعراب وجعلوا قبلها ياء لازمة كقولهم: "غِسْلين" وما أشبهه.

واعلم أنَّ بعض النحويين يقول: إذا حذف التنوين من جماعة المؤنث إذا سمى بها لم يجز إلا الفتح.

وكان المبرد لايجوز الفتح. وكلام سيبويه يدلُّ على جوازه وإنْ لم يفصح بذلك لأنَّه قال: **"ومنَ العرَبِ منْ لايقول[5] أذْرِعَاتِ ويقول: قُرَيْشِيَّاتٍ[6] كما ترَى شبَّهوها بهاءِ التأنيثِ. لأنَّ الهاءَ تجيءُ للتأنيثِ ولا تُلحِقُ بنات الثلاثة بالأربعة"**[7].

---

(1) قال سيبويه : "وأما عوارى وعوادي وحوالي فإنه كسر عليه حولي وعادي وعارية وليست ياء لحقت حوال". 2 /17.

(2) في الأصل : "بجمع الاثنين" وأثبت ما في الكتاب.

(3) في الكتاب : (والجميع الذي تلحق له الواحد واوا ونونا).

(4) الكتاب 2 /17 ـ شرح السيرافي 4 ورقة 97.

(5) في الكتاب : "من لاينون".

(6) في الكتاب : "ويقول : هذه قريشات".

(7) الكتاب 2 /18.



فهذا من كلام سيبويه دليل بيِّن أنّ التاء في الجمع بمنزلة الهاء، والألف عنده كالمطرحة إذْ ليست بحاجزٍ حصين فينبغي أن يكونَ الفتح أولَى، وروى عن الأصمعي أنّه قال: ترْكُ التنوين مع الكسر خطأ وينبغي أن يفتح، فاعلمه.

هذا بابُ الأسماءِ الأعجميَّة[1]

ذكر سيبويه في هذا الباب: "هُودًا" مع "نوحٍ" و"لُوطٍ وهما أعجميان، والمعروف أن "هودًا" عربي، والذي يظهر من كلامه، أنه أعجمي عنده، لمَّا عدَّه مع نوح ولوط.

والنّاس مختلفون في هذا فمنهم من يقول إنّ العرب من ولد إسماعيل، ومن كان قبل ذلك فليس بعربي، و"هود" قبل إسماعيل في ما يُذْكَرُ، والله أعلمُ بحقيقة ذلك.

ووقع في الباب: "النَّيْروزُ" بالياء، وينبغي أن يكون بالواو ولو كان بالياء لقالوا ينَاريز"[2].

واعلم أنَّ الاسم الأعجميَّ إذا صُغِّر فهو ممتنع من الصرف كما كان قبل التصغير، لأنَّ العُجمة باقية فيه كما أنّ "عَناقِ" إذا سمي به رجل، كان على تأنيثه ولم يصرف فاعلمه.

---

(1) الكتاب 19/2 ـ شرح السيرافي 4 ورقة 98.

(2) قال السيرافي: "الذي عندي في النيروز، ألا يقال بالواو نوروز، لأن أصله بالفارسية كذلك، ولأنهم أجمعوا على جمعه بالواو، فقالوا نواريز، ولو كان بالياء لقالوا يناريز". شرحه 4 ورقة 99 ـ وهامش الكتاب 19/2.



هَذا بابُ تسميَّةِ المذَكَّرِ بالمؤَنَّث[1]

ذكر في هذا الباب أنَّ "فَعُولاً" و"مِفعالاً" إذا نُقلا من صفة المؤنث إلى تسمية المذكر فهما منصرفان، لأنّ أصلهما التذكير. ووصف بهما المؤنث كما يوصف بعدل ورضى، وكذلك حائِض وطامِث، وناقة ضارِب إذا سمي بها رجل انصرفت لأن أصلها التذكير. والناقة الضارب: التي تضرب الحالب بخفها.

ثم شبَّه تقديره حائضًا صفةً لشيء - والشيء مذكر وإن لم يستعملوه - بقولهم: الأبْرَقُ والأبْطَحُ والأجدَلُ، في من ترك الصرف، لأنها صفات وإن لم يستعملوا الموصوفات.

وذكر أن أسماء الرياح تكون صفات وأسماء.

وأنشد في الصفة للأعشى:

748 - لَهَا زَجَلٌ كحَفِيفِ الحَصَا ... دِ صادَفَ باللَّيْلِ رِيحًا دَبُورًا[2] /320/

فوصف "بالدَّبُور" والزَّجَلُ: الصوت. والحفيف: صوت الريح في مايبس من الزرع والحصاد، كلما حان أن يُحصد.

وأنشد في الاسم قول الشاعر[3]:

749 - حَالَتْ وَحِيلَ بِهَا وَغَيَّرَ آيَهَا ... صَرْفُ البِلَى تجرى بهِ الرِّيحَان.

---

(1) الكتاب 2 19 - شرح السيرافي 4 ورقة 99.

(2) ديوانه وبه (جرس) موضع (زجل) - الكتاب وشرح الأعلم 20/2 - الكامل (58/3 - 60) - ما ينصرف ومالا ينصرف 56 - شرح النحاس 311 جرس) شرح السيرافي 4 ورقة 100.
المسائل البغداديات 362 - شرح ابن السيرافي (237/2 - 256) اللسان (دبر) 272/4 - قال الأعلم: "الشاهد في جعله الدبور وصفا للريح، فعلى هذا إذا سمى به مذكرا انصرف في المعرفة والنكرة، لأنه صفة مذكرة وصف بها مؤنث كطائر وحائض، ومن جعل الدبور اسما للريح لم يصفها به وسمي به مذكر لم يصرف، لأنه بمنزلة عقرب وعناق ونحوهما من أسماء المؤنث".

(3) لم أعرفه - وذكر محقق الكتاب أنه من الخمسين 238/3 - وهو في اللسان لرجل من باهلة (دبر).



رِيحُ الجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وتَـارَةً   رِهَمُ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْـتَانِ[1]

فأضـاف إلى "الجنوب"، ولو كانت صفة لم يضف إليها، لأن الشـيء لايُضاف إلى صفته كما لايضاف إلى نفسه، فعلى هذا إذا سمي بها رجل لم تصرف، لأنها اسم لمؤنث سمي به مذكر.

يصف دارًا خلت من أهلها حولا، وحيل بها، أي: غيرت والمعنى: أحيلت، وعاقبت الباء الهمزة. وآيها: علاماتها ورسومها. والبِلَى: تقادم العهد. ثم ذكر أنّ الرياح تعاقبت عليها فمحت آثارها، وكذلك الأمطار، وهي: الرهم. والتهتان: الغزير السائل من المطر.

وقال سيبويه في سعاد وأخواتها إنها اشتقت، وكذلك عناق وعمان[2].

ومعنى قوله: **"اشْتُقَّتْ"**، أي: استؤنفت لهذه الأشياء[3] واختصت بها ولم تكن من قبل أسماء لأشياء أخر فنقلت إليها، كأنها اشتقت من السعادة، وزيد عليها مازيد ليوضع اسما لشيء بعينه، وكذلك أخواتها، كما أنّ "عناق" أصله من العنق وزيدت فيه الألف، فوضع لهذا الجنس.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 2 21 - الكمال 3 63 - شرح النحاس 311 وبه (وواكف التهتان) شرح السيرافي 4 101 - المسائل البغداديات 363 اللسان (دبر) 2 272 - (حول) 11 184.
ورود الثاني في (جنب) 1 282.
قال الأعلم: "الشاهد في إضافة الريح إلى الجنوب للتخصيص لأن الريح تكون جنوبا وغير جنوب فأضافها إلى نوعها للتبيين ودل بالإضافة إليها على أنها اسم لأن الشيء لايضاف إلى صفته، ويضاف إلى اسمه تأكيدا للاختصاص"

(2) قال سيبويه بعد أن تحدث عن الرباب والثواب والدلال: "وليست سعاد وأخواتها (زينب وجيال) كذلك ليست بأسماء للمذكر، ولكنها اشتقت فجعلت مختصا بها المؤنث في التسمية فصارت عنهم كعناق وكذلك تسميتك رجل بمثل: عمان لأنها ليست بشيء مذكر معروف، ولكنها مشتقة لم تقع إلا علما لمؤنث" 1 21.

(3) في شرح السيرافي: "الأسماء" قال السيرافي: "قال أبو عمر الجرمي قوله مشتقه أي مستأنفة..."



هذا بابُ تسميَةِ المُؤنَّث[1]

اعلم أنّ النحويين مجمعون على صرف المؤنث الساكن الأوسط وترك صرفه[2].

وكان الزجاج يخالفهم وحجّتُه أنّ السكون لايُغَيِّر حكما أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف[3].

والقول ماقاله النحويون[4] لأنّ إجماعهم عليه لم يكن إلاّ لشهرة ذلك في كلام العرب مع أنَّهم قد أسقطوا لقلة الحروف أحد الثقلين وذلك إجماعهم في نوح ولوط أنّهما مصروفان وإن كانا أعجميين معرفتين لنقصان الحروف، فمن حيث وجب هذا في الأعجمي، وجب في المؤنث لنقصان الحروف والحركة[5].

واعلم أنّ سيبويه يجعل ثقل المذكر إلى المؤنث لما كان خلاف الموضوع من كلام العرب، والمعتاد من ألفاظهم ثقلا يعادل به نهاية الخفة التي بها صرَفَ من صرَفَ "هنداً".

---

(1) الكتاب 2 22 ـ شرح السيرافي 4 ورقة 101.

(2) قال المبرد : "فإن سميتها بثلاثة أحرف أو سطها ساكن، فكان ذلك الاسم مؤنثا أو مستعملا للتأنيث خاصة، فإن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه". المقتضب 3 350.

(3) قال الزجاج : "زعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف وأنك إن شئت صرفت، فأما ما قالوه من أنه لاينصرف فحق صواب، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط وكان لمؤنث خف فصرف وهذا خطأ. ولوكانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف. وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف".

وجوز ذلك في ضرورة الشعر ـ ما ينصرف وما لاينصرف 50.

(4) قال السيرافي : "والقول عندي ما قاله من مضى...".

(5) قال المبرد : "وكذلك لو سميته باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات جمع أو ساكنة الحرف الأوسط لكان مصروفا لايجوز إلا ذلك لأن الثلاثة أقل الأصول، والتذكير أخف الأبواب". المقتضب 3 352.



وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك أولى، وإلى هذا ذهب المبرد[1]، لأنَّ زيدا وأشباهه إذا سمي به مؤنث فأقل أحواله أن يصير مؤنثا فيثقل بالتأنيث، وكونه خفيفا في الأصل لايوجب له ثقلا أكثر من الثقل الذي في أصل المؤنث.

هذا بابُ تَسْمِيَّةِ[2] الأَرَضين[3]

ذكر سيبويه أنّ "واسطًا" كان أصلها أن تكون بالألف واللام، لأنها في الأصل صفة كما يقال: الحارث والعباس، ولكن حذفت الألف واللام على تقدير تسمية المكان بصفته دون أن تجعل صفة غالبة. والعرب قد تفعل هذا، فربما قالوا: العباس وعباس، والحسن وحسن.

وأنشد[4]: **/321/**

750 ـ ونَابِغَةُ الجعْدِيُّ بالرَّمْلِ بيْتـُهُ   عليْهِ تُرابٌ منْ صفيحٍ مُوَضَّـعِ[5]

---

(1) قال الزجاج : "وأجمعوا إلا عيسى وحده على أنهم إن سموا امرأة بزيد أو عمرو لم يصرفوها وكان عيسى يذهب إلى أن السكون الذي في وسطه قد خففه فحطه عن الثقل" ما ينصرف ـ ص 51.
وقال المبرد : "وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمر بن العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا، ويقولون نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل، فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف كما أنا لوسمينا رجلا أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا ضرورة.
المقتضب 352/3.

(2) في الكتاب : "هذا باب أسماء" ـ وما أثبت الأعلم موافق لما في شرح السيرافي.

(3) الكتاب 23/2 ـ شرح السيرافي 4/ ورقة 102.

(4) لمسكين الدارمي في شرح ابن السيرافي وفرحة الأديب والخزانة.

(5) ديوان مسكين الدرامي ـ 49 ـ الكتاب وشرح الأعلم 24/2 ـ المقتضب 373/3 ما ينصرف وما لاينصرف 54 ـ شرح السيرافي 4/ ورقة 103 ـ شرح ابن السيرافي 224/2 وعجزه (عليه صفيح من رخام مرصع) فرحة الأديب 126 ـ الخزانة 101/4 ـ اللسان (وسط) 431/7 ـ (نبغ) 453/8.
قال الأعلم : "الشاهد فيه وضع نابغة اسما علما لم يقصد به قصد الصفة الغالبة فتلزمه الألف واللام، وإنما قصد به الأعلام المختصة نحو زيد وعمرو فلم تدخله الألف واللام كما لاتدخل زيدا ونحوه من الأعلام".



وهو النابغة بالألف واللام على أنه صفة غالبة، ولكنه سماه بنابغة الذي هو صفة فخرج عن باب الصفة الغالبة.

وأنشد للفرزدق في تأنيث "هجر" فترك صرفها:

751 - منْهُنَّ أيَّامُ صِدْقٍ قدْ عرفْتُ بِهـا   أيَّامَ فارِسَ والأيَّامَ منْ هَـجَرَا[1]

فلم يصرف "هجر" لأنه جعلها اسما للأرض والبقعة.

قال : "**وسمعْنَا منْ يَقُولُ: (كَجالِبِ التَّمْرِ إلَى هَجَرَ)**"[2]

فاستعمل المثل بترك صرف "هَجَرَ"، وهذا يُضرب مثلاً لكلِّ من جلب شيئًا إلى موضع لايُستغرب فيه ولا يُعجب منه لأنَّ "هَجَرَ" أرض كثيرة التمر، فهي مستغنية عن أن يُجلب إليها ويضرب أيضا لمن أعلم غيره بشيء هو أعلم به منه.

وأنشد لجرير في ترك صرف "حِرَاءَ":

752 - سَتَعْلَمُ أيُّنَا خيْـرٌ قديمـًا   وأعْظَمُنا ببَطْـنِ حِـرَاءَ نَـارَا[3]

فجعل "حراءَ" اسما لبقعة فلم يصرف، ويقال فلان عظيم النار: إذا كان كثيرَ الأضياف واسعَ المعروف.

وأنشد لرؤبة في صرفه:

753 - ورُبَّ وجْهٍ منْ حِرَاءٍ منْحَنِ[4]

فصرف حراء لمّا أراد به المكان، وعلى هذا تجرى أسماء الأرضين فاعلم ذلك.

---

(1) ديوانه 291/1 - الكتاب وشرح الأعلم 23/2 - المقتضب 359/3 (أيام واسط) ما ينصرف 53 - شرح السيرافي 4/ ورقة 103 - شرح ابن السيرافي 259/2 - وبه (قد بليت بها) - اللسان (وسط) 432/7.
الأعلم : "الشاهد فيه ترك صرف هجر على إرادة البقعة والبلدة والأكثر في كلامهم تذكيرها وصرفها".

(2) الكتاب 23/2.

(3) غير موجود في ديوانه - الكتاب وشرح الأعلم 24/2 - المقتضب 359/3 - المذكر والمؤنث لابن الأنباري 239 وصدره (ألسنا أكرم الثقلين طرا) - شرح النحاس 319 - شرح السيرافي 103/4 - قال النحاس : "جعل حراء مؤنثا ولم يصرفه وقد ذكّره قوم فصرفوه".

(4) ديوان رؤبة 163 - وقبله (بمحبس الهدى وبيت المسدن).
الكتاب وشرح الأعلم 24/2 - ونسبه سيبويه للعجاج - وما ينصرف وما لاينصرف 54 - شرح النحاس 312 - (فرب) شرح السيرافي 103/4 - اللسان (حرى) 174/14.



هذا بابُ أسماء القَبائل والأحياءِ
وما يُضافُ إِلَى الأمِّ والأب[1]

ذكر سيبويه في هذا الباب أنّ العرب لاتقول: هذا تميم، على معنى هذا حيُّ تميم لئلا يلتبس اللفظ بالإخبار عن تميم، وكان القياس أنْ يقال على قوله عز وجل: ﴿**واسأل القرية التي كُنَّا**﴾[2]. ففصل سيبويه بينهما لوقوع اللبس، وكأنَّ القرية كَثُر استعمالها عبارة عن الأهل، فلا يقع اللبس فيها إذا أضيف فعل إليها.

وأنشد في أنّ "أَبَا القبيلة" جُعِلَ لفظه عبارة عن القبيلة لهند بنت بشير[3] في روح بن زنباع:

754 ـ بكَى الخزُّ عنْ روْحٍ وأنكر جِلْدهُ وعجَّتْ عجيجًا منْ جُذامَ المطارِفُ[4]

فجعل "جُذامَ" ـ وهو أبو القبيلة ـ اسمًا لها. فلم يصرف، وجُذام قبيلة روح ـ والمطارف: الثياب المعلمة الأطراف.

وأنشد للأخطل:

755 ـ فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا فإنَّ الرِّيحَ طيبةٌ قَبولُ[5]

(1) الكتاب 2/25 ـ شرح السيرافي 4/ ورقة 104.

(2) من الآية 82 من سورة يوسف 12.

(3) ونسب إلى حميدة بنت النعمان بن بشير تهجو زوجها روح بن زنباع، وهند وحميدة كلهما شاعرة (جمهرة الانساب 364)

(4) الكتاب وشرح الأعلم 2/25 ـ وبهما (بنا الخز) ـ المقتضب 3/364 ـ ما ينصرف وما لاينصرف 57 ـ شرح النحاس 312 ـ شرح السيرافي 4/105 ـ جمهرة الأنساب 364.
قال الاعلم: "الشاهد فيه ترك صرف جذام على معنى القبيلة، ولو أمكنه تذكيره وصرفه حملا على الحي لجاز".

(5) ديوان الأخطل 126 وبه (فإن تمنع سدوس درهميها) ـ الكتاب وشرح الأعلم 2/26 ـ شرح النحاس 313 ـ شرح السيرافي 4/105 ـ شرح ابن السيرافي 2/233 ـ الخصائص 3/176 ـ فرحة الأديب 137 ـ اللسان (سدس) 6/105 ـ (قبل) 11/545.
قال الأعلم: "ولو أمكنه الحمل على معنى الحي والصرف لجاز".



فلم يصرف "سدوس" لأنه جعله اسما للقبيلة، وهو في الأصل اسم للأب. وإنما قال الأخطل هذا: لأنّه مدح رجلا من العرب ففرض له على أحياء من قبيله درهمين درهمين على كل واحد منهم فقضاه كل رجل من كل حي درهمين إلاّ "سدوس"، فقال هذا مستقصرا لهم معرضا بهم للهجاء.

وكان المبرد يقول "سدوس" اسم امرأة[1]، وهي بنت ذهل بن شيبان، وذكر محمد بن حبيب[2] في كتابه "القبائل" ما يدلُّ على صحة ما قال سيبويه، قال في كتابه المذكور: سدوس بن دارم بن مالك **322** وسدوس بن ذهل بن ثعلبة بن بكر بن وائل، وفي طيئ سدوس بن أصمع بن نبهان[3].

واعلم أنّ الذي لايقال فيه بنو فلان على ضربين:

- أحدهما: أن يكون لقبًا للحيِّ ولم يقع اسما ولا لقبا لأب.

- والآخر: أن يكون اسمًا لأب ثم غلب عليهم فصار كاللقب لهم، واطرح ذكر الأب.

- فأما ما يكون لقبًا لجماعتهم فهو يجرى مرة على الحي ومرة على القبيلة كقريش وثقيف.

---

(1) قال المبرد في باب أسماء الأحياء والقبائل: "ورقاش امرأة، وأبو القبيلة عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة، وكذلك سلول وسدوس فليس من هذا مصروفا إلا في النكرة، وإنما ذلك بمنزلة باهلة وخندف وإن كان في باهلة علامة التأنيث".
المقتضب 3/364ـ وانظر السيرافي 4 ورقة 105

(2) محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو: أبو جعفر، من علماء بغداد باللغة والشعر والأخبار والأنساب ثقة ولايعرف أبوه وحبيب أمه، وكان أحفظ للأنساب، وله مؤلفات عديدة تتعلق بالأنساب ـ مات سنة 245 هـ
(طبقات الزبيدي 149 ـ بغية الوعاة 1/ 73 ـ 74).

(3) جمهرة الأنساب 317
وانظر شرح السيرافي هامش 2/ 26 و 4 ورقة 105 من شرحه
وكتاب القبائل: مفقود.
ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 2/148.



ـ وأما ما كان اسمًا لرجل منهم فنحو معد، وهو: معد بن عدنان[1] وهو أبو قبائل ربيعة ومضر، ونحو: كلب بن وبرة[2]، ولايستعمل فيه بنو كلب، وقد استعمل بعض الشعراء[3] بني معبد، فقال:

756 ـ غنِيَتْ دَارُنَــا تِهَامــةَ فـــي الدَّهْرِ وفيهَا (بنُو) معَدٍّ حُلُـولا[4]

فمن جعل هذه الأسماء لجملة القوم فهو يجريه مرة اسما للحي فيُذكّر ويصرف، ومرة اسما للقبيلة فيؤنث ولايصرف.

وأنشد[5]:

757 ـ غَلَبَ المسَاميحَ الوليدُ سماحَةً وكفَى قُريشَ المعْضِلاتِ وسَادَهَا[6]

فجعل "قريش" اسم القبيلة فلم يصرف. والبيت لعدي بن زيد[5] بن الرقاع يمدح الوليد بن عبد الملك.

وأنشد[7]:

758 ـ علِمَ القَبَائلُ منْ مَعَدَّ وغيرهَا أنَّ الجوَادَ محمَّدُ بْنُ عُطَــارِدِ[8]

فلم يصرف "معدّ" لما أراد القبيلة.

---

(1) جمهرة الانساب 434.

(2) جمهرة الأنساب 452.

(3) لم أعرفه.

(4) ليس من شواهد الكتاب وهو في شرح السيرافي 4 ورقة 106.

(5) نسبه الأعلم لعدي، وهو في الكتاب غير منسوب ونسب في اللسان (سمع) إلى جرير.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 2 26 ـ المقتضب 3 362 ـ 363 ـ الكامل 4 141 ما ينصرف ومالا ينصرف 29 ـ شرح السيرافي 4 106 ـ شرح ابن السيرافي 2 282 ـ الإنصاف 2 506 ـ اللسان (سمح) 2 489 ـ (قرش) 6 335.

قال الأعلم : "والصرف فيها أكثر وأعرف، لأنهم قصدوا بها قصد الحي وغلب ذلك عليها".

(7) لم أعرف، وقال محقق الكتاب : هو من الخمسين 3 250.

(8) الكتاب وشرح الأعلم 2 27 ـ المقتضب 3 363 ـ الكامل 2 308 ـ شرح السيرافي 4 106 ـ شرح ابن السيرافي 2 326 ـ فرحة الأديب 151 ـ الإنصاف 2 505 ـ قال الأعلم : "والممدوح : محمد بن عطارد أحد بني تميم وسيدهم في الإسلام". وهذا الشاهد والذي قبله : شاهدان عند الكوفيين على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم ابن برهان من البصريين، وهذا عند البصريين غير جائز ـ انظر الإنصاف 2 493 مسألة 70.



وأنشد[1]:

759 ـ ولسْنَا إذَا عُدَّ الحَصَى بأقلَّةٍ وإنَّ مَعَدَّ اليومَ مُودٍ ذَليلُهـــا[2]

يقول: عددنا كثير فإذا عُدَّ الحصى ووُجِدَ كثيرا، لم يقلّ عددنا عند كثرة الحصى كما يقلّ الشيء وإن كان كثيرا عندما هو أكثر منه. ومعنى مود: هالك ذاهب.

وأنشد أيضا[3]:

760 ـ تمُدُّ عليهم منْ يمينٍ وأشْمُلٍ بُحُورٌ لهُ منْ عهْدِ عادَ وتُبَّعـــا[4]

فلم يصرف "عاد" لأنه سمى به القبيلة، وكذلك "تبع".

ومثله[5]:

761 ـ لوْ شَهْدَ عادَ في زمَانِ عــادِ لابتزَّها مبَارِكَ الجـــلادِ[6]

فصرف ولم يصرف[7] ـ يقول لو شهد عاداً في زمانها فلقيها محاربا لها لسلبها في مواضع الجلاد بالسيف.

---

(1) نسبه ابن السيرافي والمبرد للأعشى وهو غير وارد في ديوانه ـ وقال محقق الكتاب إنه من الخمسين 3/251.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 2/27 ـ المقتضب 3/363 ـ ما ينصرف وما لاينصرف 59.
شرح ابن السيرافي 2/238 ـ الإنصاف 2/505 ـ اللسان (مد) 3/406.

(3) نسب في الكتاب لزهير وهو غير وارد في ديوانه ـ ولم ينسبه الأعلم.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 2/27 ـ شرح السيرافي 4/106 ـ الإنصاف 2/504 ـ اللسان (عود) 3/322 ـ قال الأعلم: "الشاهد فيه ترك صرف عاد حملا على القبيلة. قال: وتبع هذا هو أبو كرب، وهو أقدم التبابعة من ملوك اليمن".

(5) لم أعثر على قائله. وقال محقق الكتاب إنه من الخمسين 3/251.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 2/27 إعراب القرآن 2/450.
شرح السيرافي 4 ورقة 106 ـ الإنصاف 2/504.

(7) قال الأعلم: "الشاهد في ترك صرف عاد".



قال: **"وتَقُولُ هذه[1] ثَقِيفُ بْنُ قَسِيٍّ. فتجعَلهُ اسمَ الحيِّ وتجعلَ الابن[2] وصْفًا كمَا تقولُ كُلٌّ ذاهِبٌ"**[3] وهو واحد فأجراه على لفظ كل، لا على معناه.

وقال الشاعر في وصف الحي بواحد[4]:

762 - بِحَيٍّ نُمَيْرِيٍّ عليهِ مَهَابَةٌ　　جَمِيعٍ إذا كانَ اللِّئَامُ جَنَا دِعَا[5]

فوصف "الحي" بنميرى حملا على اللفظ. يصف أنّ هذا الحي مُعَظَّمٌ مَهِيبٌ مُجْتَمِعٌ عند أمر ينوب إذا كان اللئام متفرقين عند النائبة لايجتمعون لدفعها.

وأنشد[6]:

763 - سادُوا[7] البِلادَ وأَصْبَحُوا في آدَمٍ　　بَلَغُوا بِهَا بيضَ الوُجُوهِ فُحُولا[8]

فجعل "آدم" اسمَ قبيلة، فسماها باسم أبيها، لأن آدم أبو القبائل كلها، وقال: "بلغوا بها بيض الوجوه" **323** فأنّث وجمع وصرف "آدم" للضرورة.

قال: "وكانَ أبُو عمرو لايَصْرِفُ سبأ يجعله اسمًا للقبيلةِ"

وأنشد للنابغة الجعدي[9]:

764 - مِنْ سَبَأَ الحاضِرِينَ مَـأرِبَ إذْ　　يبْنُونَ منْ دُونِ سيْلِهِ العرِمَـا[10]

---

(1) في الكتاب: "هؤلاء".

(2) في الكتاب: "وتجعل ابن".

(3) الكتاب 2 27.

(4) هو الراعي في شرح ابن السيرافي - واللسان. وهو غير وارد في شعره.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 2 27 - شرح السيرافي 4 107 - شرح ابن السيرافي 2 318، اللسان (جندع) 8 61 (جدع) 8 43، قال الاعلم: "الشاهد في إفراد صفة الحي حملا على اللفظ، ولو جمع على المعنى لجاز - والجنادع ضرب من الذئاب مؤذ يضرب به المثل في الآفات والأذى".

(6) لم أعرفه

(7) في الأصل: "ساد".

(8) الكتاب وشرح الأعلم 2 28 - شرح السيرافي 4 ورقة 107 - همع الهوامع 1 35.

(9) في الكتاب: وقال الشاعر 2 28. ونسبه البغدادي لأمية وهو في ديوانه 59

(10) ديوان النابغة 134 - الكتاب وشرح الأعلم 2 28 لم ينسب في الكتاب الكامل ابن السيرافي 2 241 - وبه (أوسباً) بدل (من سباً) - الإنصاف 2 502 - الخزانة 11 136 (رأواسباً) - اللسان (سباً) 1 94 (عرم) 12 396.



فلم يصرف "سبأ"، لأنه أراد القبيلة. ومأرب: اسم أرض. والعرِم: السكر وهو السد.

وقال في الصرف للنابغة أيضا:

765 - أَضْحَتْ يُنَفِّرُهَا الوِلْدَانُ منْ سبأٍ كأَنَّهُمْ تحتَ دَفَّيْهَا الدَّحاريجُ[1]

فصرف "سبأ"، لأنه قصد الحي والأب، ولولا أن الوجهين - في الصرف، وترك الصرف - مشهوران في الكلام، وقد أتت بهما القراءة[2]، ما كان في صرف "سبأ" في الشعر حجة، إذا كان للشاعر أن يصرف مالا ينصرف.

ووصف في هذا البيت إبلا أنّ الولدان ينفرونها، وشبههم - إذا أحاطوا بها منفرين لها - بالدحاريج، وهي ما يدرج، واحدها: دُحْرُوج.

---

(1) ديوان النابغة 12 - الكتاب وشرح الأعلم 2 28 وبهما دحاريج من غير تعريف شرح السيرافي 4 107 - الإنصاف 2 503 (دحاريج) اللسان (دحرج) 2 265.

(2) يقصد القراءة في سورة النمل، قوله تعالى (من سبأ) حيث قرأ بالجر والتنوين على أنه مصروف وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ بالفتح من غير تنوين على أنه ممنوع من الصرف، فأما من صرفه فعلى تأويله بمذكر، وأما من لم يصرفه فعلى تأويله بمؤنث". انظر هذا الكلام: ما ينصرف وما لا ينصرف 59 - وانظر الآية. مشكل إعراب القرآن 2 146

قال مكي: "فمن صرفه جعله اسما لأب أوحي، ومن لم يصرفه جعله اسما لقبيلة أو لمدينة أو لامرأة فلم يصرفه للتعريف والتأنيث". مشكل إعراب القرآن.



هَذا بابُ مالاَ[1] يقعُ إلاَّ اسمًا للقبيلة

(كما أنَّ عُمَان لاتقَعُ إلاَّ اسمًا للمُؤنَّثِ[2] ... وذلكَ مجُوسُ ويهودُ)[3]

قال امرئ القيس:

766 ـ أَحَارِ ترَى بُرَيْقًا هبَّ وهْنًا   كنارِ مجُوسَ تستَعِرُ استِعَارًا[4]

فلم يصرف "مجوس" لأنه جعله اسمًا لجماعة هذه الملة، وإنما شبه البرق بنار المجوس لأنهم يعبدونها ويعظمونها فهي مستعرة أبدًا مشتعلة، فشبه البرق في سطوعه وانتشاره بها. وصغَّره وهو يريد تعظيمه، وقد يقع مثل هذا في كلامهم، وقد تقدّم ذلك[5].

وقال الأنصاري[6] يرد على عباس بن مرداس، وكان قد مدح بني قريظة، وهم يهود، فمدح الأنصاري المسلمين فقال:

767 ـ أولئك أَوْلَى منْ يَهُودَ بمَدْحَةٍ   إذا أنتَ يومًا قُلْتَهَا لمْ تُؤَنَّبِ[7]

---

(1) في الكتاب: "ما لم" ـ وكذا في السيرافي.

(2) في الكتاب: "لم تقع إلا اسما لمؤنث".

(3) الكتاب 2 28 ـ وشرح السيرافي 4 ورقة 107.

(4) ديوانه 77 وبه (أحار ترى بريقا هب وهنا) ويروي التوأم اليشكري في خبر في الديوان ـ الكتاب وشرح الأعلم 2 28 وبهما (أريك بريقا) من غير تصغير الكامل 2 244 ـ ما ينصرف وما لاينصرف 60 ـ شرح النحاس 313 وبه (أصاح) شرح السيرافي 4 107 دلائل الإعجاز 592.

(5) النكت ص 802.

(6) ورد في الكتاب من غير نسبه ونسبه الأعلم لرجل من الأنصار ونسبه الزجاج للأنصاري.

(7) الكتاب وشرح الأعلم 2 29 ـ ما ينصرف ومالا ينصرف 60 ـ شرح السيرافي 4 107 ـ اللسان (هود) 3 439 ـ قال الأعلم: "الشاهد فيه جعل يهود اسما علما للقبيلة ـ والقول فيه كالقول في مجوس إلا أن الزيادة في أوله تمنعه من الصرف إن جعل اسما للحي. واشتقاقه من هاد يهود إذا تاب عن الذنب من قوله عز وجل ﴿إنا هدنا إليك﴾ أي: تُبنا".



أي: لم تُلَمْ - وأما "نصارى": فنكره، وهو عند سيبويه جمع نصران ونصرانة[1]، والغالب في الاستعمال نصراني ونصرانية والأصل: نصران ونصرانة، مثل: ندمان وندمانة، فإذا جمع رُدَّ إلى الأصل فقالوا: نصارى، كما قالوا: ندامى.

قال الشّاعر[2]:

768 - فكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وأَسْجَدَ رَأْسُهَا   كما سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لمْ تُحَنَّفِ[3]

فجاء "نصارى" على هذا وإن كان غير مستعمل في الكلام، وقال غير سيبويه في أنّ "نصارى" جمع نصرى كما أنّ مهارى جمع مهرى.

وأنشد سيبويه - على أنّ "نصارى" جمع نكرة لشيء مثل يهود ومجوس في التعريف - قول الشاعر[4]:

769 - صَدَّتْ كما صدَّ عمَّا لاَ يحِلُّ لهُ   ساقي نَصارَى قُبَيْلَ الفِصْحِ[5] صُوَّامِ[6]

فوصف "نصارى" بصوام. والفصح: عيد فطرهم، سمى بذلك لأكلهم الطعام نهارا كأنهم /**324** أفصحوا به.

يصف ناقة عافت الماء فصدت عنه وهو النمر بن تولب[4].

(1) قال سيبويه: "وأما نصارى فنكره، وإنما نصارى جمع نصران ونصرانة، ولكنه لا يستعمل في الكلام إلا بياءي الإضافة إلا في الشعر، ولكنهم بنوا الجمع على حذف الياء كما أن ندامى جمع ندمان" 2 29

(2) هو أبو الأخزر الحماني، في الكتاب 2 104 - الإنصاف واللسان.
واسمه قتيبة بن عبد العز التميمي، أو نخيلة شاعر راجز معاصر لجرير (المؤتلف 52).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2 29 من غير نسبة - ونسبه سيبويه 2 104 لأبي الأخزر.
شرح النحاس 314 وبه (فأسجد) موضع (فسجدت). شرح السيرافي 4 108 الإنصاف 2 445 - اللسان (نصر) 5 211.
الأعلم: "الشاهد في قوله نصرانه وتأنيثها بالهاء، وفي ذلك دلالة على أن المذكر نصران. وإن لم يستعمل في الكلام إلا بياءي النسب".

(4) هو النمر بن تولب في شرح الأعلم وشرح ابن السيرافي.

(5) في الأصل: "الفصيح" - وفي السيرافي: "الصبح" وهو تعريف.

(6) شعر النمر 114 وبه (قوام)
الكتاب وشرح الأعلم 2 29 لم ينسبه سيبويه - شرح النحاس 319 - شرح السيرافي 4 108 - شرح ابن السيرافي 2 255
قال الأعلم: "الشاهد جرى صوام على نصارى نعتا له لأنه نكرة مثله إذ لم يقصد به قصد قبيلة ولا حي كما قصد بيهود ومجوس، إنما هو اسم يعرف بالالف واللام، وينكر بإسقاطهما كالقوم ونحوهم مما عرف تعريف الجنس".



هَذا بابُ أسْمَاءِ السُّوَر[1]

استدلّ سيبويه على أنّ (حاميم)[2] ليس من كلام العرب بأن العرب لاتدري ما معنى: (حاميم).

قال[3]: ولو قلت إنّ لفظ حروفه لايشبه لفظ حروف الأعجمي فإنه قد يجئ الاسم هكذا وهو أعجمي. قالوا: قابوس ونحوه من الأسماء، لأنّ (حا) من كلامهم. و"ميم" من كلامهم يعني: من كلام العجم، كما أنها من كلام العرب، وكذلك القاف والألف والباء والواو والسين في قابوس، ولغات الأمم تشترك في أكثر الحروف فاعلمه.

وأنشد - في أنّ "حاميم" لاتصرف لموافقتها أبنية العجم نحو هابيل وقابيل - للكميت:

770 - وجَدْنَا لكُم في آلِ حاميمَ آيــةً ... تأوَّلَهَا منَّا تقِيٌّ ومُعْــرِبُ[4]

أراد "بآل حاميم" سورة (حاميم).

---

(1) الكتاب 2 30 - شرح السيرافي 4 ورقة 108

(2) وهي الاية الأولى من سور كثيرة، سورة غافر (40)، سورة فصلت (41)، الشورى (42)، الزخرف (43)، الدخان (44)، الجاثية (45)، الأحقاف (46).

(3) القائل هو أبو سعيد السيرافي، وهذا كلامه بالحرف ظنه الأعلم كلام سيبويه، لذا صدره "بقال"

(4) لم أعثر عليه في ديوانه وهو في الهاشميات 36 - الكتاب وشرح الأعلم 2 30 - المقتضب 1 238 - 3 356 - شرح السيرافي 4 108 - شرح ابن السيرافي 2 301 - الخزانة 4 314 أورد القصيدة وهي إحدى هاشمياته - اللسان (حمم) 12 150 - (عرب) 1 589 - (طسن) 13 265 (حوا) 14 211 - قال الأعلم "الشاهد في ترك صرف حاميم لأنه وافق بناء ما لاينصرف من الأعجمية نحو هابيل وقابيل وما أشبهه".



ومعنى البيت: أنه أخبر أنّ قوله عز وجل: ﴿قلْ لا أسْـألكُم عليه أجـرًا إلا المَوَدّة في القربَى﴾[1] - قرآن - فمن كان على تقية أو غير تقية لم يجد بدا من أن يفصح بهذه الآية لأنه كتاب الله جل وعز، والمعرب: المفصح بالشيء المبين له.

وأنشد أيضا[2]:

771 - أَوْ كتُبًا بُيِّنَ مِنْ حامِيمـَا قدْ عَلِمَتْ أبنَاءُ إبْرَاهِيمـَا[3]

فلم يصرف "حاميم" لأنه اسم للسورة وهو على بناء الأعجمية.

والبيت الثاني دليل على ترك صرفها لأنّ في آخره إبراهيم وهو غير منصرف.

---

(1) الآية (23) من سورة الشورى (42).

(2) هو الحماني في الكتاب الطبعة المحققة 3/257 وشرح الأعلم والمقتضب

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2/30 - المقتضب 1/238 - شرح النحاس 314 - وفي هامش المقتضب (وتذكير الفعل (بين) لضرورة الشعر، وأجازه ابن كيسان في النثر).
وانظر شرح السيرافي 4/ ورقة 108.



هذا بابُ تسميَّةِ الحُروفِ والكَلِمِ..[1]

ذكر سيبويه في هذا الباب أنَّ الرجل إذا سمِّي "ذو"، فإن مذهبه أنْ يقال: "هذا ذَوًا" ورأيت ذوًا "ومررت بذوًا[2] بمنزلة عصًى ورَمًى لأن أصله فعَل. وكان الخليل يقول هذا ذَوٌ[3]، فيجعله فعْلاً بتسكين العين.

وكان الزجاج يذهب مذهب الخليل[4]. ومن حجة الخليل أن الحركة غير محكوم عليها إلاّ بثبت، ولم يقم الدليل على أنَّ العين متحركة. والدليل عند سيبويه: ذَوَاتا[5].

وذكر من يحتج للخليل، أنّ الاسم إذا حذفت لامه، بُنِي فردُّ إليه اللام وحركت العين، وإن كان أصلها السكون كقولهم يَدَيَانِ. و"يدٌ" عندهم "فَعْلٌ" في الأصل، ولكنها لما حذفت اللام فوقع الإعراب على الدال ثم ردوا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة، وجعلت الحركة فتحة لخفتها. وذكر سيبويه أنه يقال : واحدُ اثنانِ فيشم الواحد الضم وإنْ كان مبنيًا، لأنَّه متمكن في الأصل، وما كان متمكنا إذا صار في موضع غير متمكن جُعِل له فضيلة على مالم يكن متمكنا قط.

وأنشد سيبويه - في تذكير اسم الحرف إذا قُصِد به الحرف دون الكلمة - للراجز[6] :

---

(1) الكتاب 2 31 - شرح السيرافي 4 ورقة 110.

(2) قال سيبويه : "ولو سميت رجلا ذو لقلت : هذا ذوا، لان أصله فعل" 2 33.

(3) قال : "وكان الخليل يقول هذا ذو بفتح الذال لأن أصلها الفتح تقول ذوا، وتقول ذوو" 2 33.

(4) قال الزجاج : "وحجة الخليل أنها إنما حركت العين حين أتمت ليدل على أن أصلها السكون كما أنك إذا نسبت إلى يد قلت : يدوي، وأصل يد يدي بتسكين الدال.." ما ينصرف وما لا ينصرف 68.

(5) قال سيبويه: "تقول ذواتا مال، فهذا دليل على أن ذوفعل كما أن أبوان دليل على أن أبا فعل" 2 33.

(6) قال محقق الكتاب : هو من الخمسين 3 260 - وهو عند السيرافي للراعي.



772 ـ كافاً وميمين وسينا طاسما[1].

وفي بعض النسخ "طامسا"، وهما بمعنى /320 يُقال : طَمَسَ[2] الأثر وطَسَمَ : إذا عفا وتغير.

وأنشد للراعي :

773 ـ كما بينت كاف تلوح وميمها[3].

فقال : "بينت" وأنث.

وأنشد في تأنيث "ليت"[4].

774 ـ ليت شعري مسافر بن عَمْــــرٍ وليت يقولها المحزون[5]

فأنث "يقولها". وينشد : مسافر بالرفع والنصب. فمن رفع فتقديره : ليت شعري خبر مسافر بن أبي عمرو[6]، فحذف خبر وأقام مسافر مقامه في الإعراب.

ـ ومن نصبه : نصبه "بشعري" وحذف الخبر، ويجوز أن يكون "مسافر" منادى، والشعر لأبي طالب[7] يرثي مسافرا.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 2/31 ـ المقتضب 4/40 (سينا وميمين وباء طاسما) شرح النحاس 314 ـ (طامسا) ـ شرح السيرافي 4/110 ـ شرح المفصل 6/29.
قال الأعلم : (الشاهد فيه تذكير طاسم، وهو نعت للسين لأنه أراد الحرف ولو أمكنه التأنيث على معنى الكلمة لجاز).

(2) في الأصل : "طسن".

(3) غير وارد في ديوانه ـ وانظر الكتاب وشرح الأعلم 2/31 ـ المقتضب (1/237 ـ 4/40) ـ شرح السيرافي 4/110 ـ شرح ابن السيرافي 2/318 ـ شرح المفصل 6/29.
اللسان (كوف) 9/311 ـ وصدره (أهاجتك آيات أبان قديمها).
قال الأعلم : "الشاهد فيه تأنيث الكاف حملا معنى اللفظة والكلمة".

(4) هو أبو طالب في الطبعة المحققة من الكتاب 3/260 وشرح الأعلم.

(5) ديوانه 7 (عن هامش الخزانة) ـ الكتاب وشرح الأعلم 2/32 ـ شرح النحاس 315 ـ شرح السيرافي 4/111 ـ الخزانة 10/463 ـ قال الأعلم : "الشاهد في إعراب ليت وتأنيثها لأنه جعلها أسما للكلمة وأخبر عنها كما يخبر عن الاسم المؤنث".

(6) مسافر : رجل من قريش بن عبد شمس بن عبد مناف مات غريبا، كان صديقا لأبي طالب، "فرثاه" انظر جمهرة أنساب العرب 114.

(7) نسب إليه في الطبعة المحققة من الكتاب 3/260 وشرح الأعلم.



وأنشد لأبي زبيد :

775 ـ ليت شعري وأين مني ليت؟ إن ليتا وإن لوًّا عناء[1]

فزاد في "لو" حرفا لما جعلها اسما وأخبر عنها.

وأنشد في مثل هذا[2] :

776 ـ أُلامُ عَلى لوٍّ ولو كنت عالمًا بأذناب لَوٍّ لم تفتني أوائله[3]

واعلم أن حروف التهجي إذا أردت التهجي : مبنيات[4]

لأنهن حكاية الحروف التي في الكلمة، والحروف في الكلمة إذا قطعت، كل حرف منها مبني، لأن الإعراب إنما يقع على الاسم بكماله، وإذا قصدنا إلى كل حرف منها بنيناه، وهذه الحروف التي على حرفين أحدهما ألف هي بمنزلة "لا" و"ما"، فإذا احتجنا جعلناها أسماء ومددناها[5] فقلنا : ياء وتاء، كما نقول :

---

(1) ديوانه 24 ـ الكتاب وشرح الأعلم 2/32 ـ المقتضب 1/235 ـ 4/32 ـ 43 ـ ما ينصرف وما لا ينصرف 65 ـ شرح النحاس 315 ـ شرح السيرافي 4/111 ـ شرح ابن السيرافي 2/211 ـ شرح ملحق الإعراب 35 وبه (إن ليتا وإن سوفا عناء) ـ مجمع الأمثال 1/88 ـ شرح المفصل 1/57 ـ 6/30 ـ الخزانة 7/319 ـ اللسان (هلل) 11/708 ـ (أوا) 14/53 (إمالا) 15/471 ـ الأعلم : "الشاهد في تضعيف لو لما جعلها اسما وأخبر عنها، لأن الاسم المفرد المتمكن لايكون على أقل من حرفين متحركين والواو في لولا تتحرك فضوعفت لتكون كالأسماء المتمكنة، وتحتمل الواو بالتضعيف الحركة ـ وأراد بلو ههنا لو التي للتمني".

(2) لم أعرفه.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2/33 ـ المقتضب 1/235 ـ ما ينصرف وما لاينصرف 66.
شرح المفصل 6/31 ـ همع الهوامع 1/54.
قال الزجاج : "هذه الحروف عند سيبويه معارف بمنزلة زيد وعمرو بمنزلة قولهم للأسد أسامة وأبو الحارث. لايجوز أن يقول الإن ولا الأو".
ما ينصرف ومالا ينصرف 66.

(4) قال الزجاج : "فإذا لفظت بحروف المعجم نحو "ألف، با، تا، ثا" أوتهجيت "جيم، غين، فا، را" فهذه الحروف موقوفة غير معربة لأنك إنما أردت أن ـ تقطع المعجم فجعلتها بمنزلة الصوت"
وقال : فحروف المعجم والتهجي لايجب أن تعرب، لأنها كالأصوات، وهي مع ذلك مبنية على الوقف، فإذا جعلتها أسماء أعربتها ومددت المقصور، فقلت : ألف وباء وتاء.." ما ينصرف وما لا ينصرف 67.

(5) في الأصل : "مددناها" من غير واو العطف



لاء وماء إذا احتجنا إلى جعلها أسماء، وتعرف بالألف واللام وتُنكر بخروجها عنها.

وأما "ليت" و "لو"، فلا تدخلها الألف واللام، والفرق بينهما أن الباء قد توجد في أسماء كثيرة، فيكون حكمها وموضعها في كل واحد من الأسماء على خلاف حكمها في الآخر، كقولك : بكر وضرب وخبر وغير ذلك من الأسماء والأفعال، لما ذكرت في موضعها واختلفت، صار كل واحد منها نكرة.

وأما "ليت" و "ولو" وما أشبه ذلك فهن لوازم في موضع واحد وما استعمل منها في أكثر من موضع، فليس ذلك بالشائع الكثير، ومواضعه تتقارب فتصير كالمعنى الواحد.

وأنشد في تسكين حروف المعجم إذا تهجيت[1] :

777 ـ تُكتِّبان في الطريق لامْ ألِفْ[2].

ألقى حركة " ألف" على ميم "لام" وكانت ساكنة، وليست هذه الحركة حركة يعتد بها، وإنما هي تخفيف الهمزة بإلقاء الحركة على ما قبلها، وقبل هذا البيت :

أقبلْتُ مِن عند زِياد كالخرف

تخط رجلاي بخط مختلف[3].

يصف أنه شرب عند زياد فسكر، فلما أراد المشي لم يمتلك نفسه كما لا يملكها الخَرِف وهو الهرم المتقارب.

---

(1) هو أبو النجم العجلي نسب إليه في الخصائص ومغني اللبيب والمقتضب.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 2 34 ـ المقتضب 1 237 ـ 3 357 ـ شرح السيرافي 4 112 ـ الخصائص 297 3 ـ مغني اللبيب 1 484 ـ شرح شواهده 2 790 ـ الخزانة 1 99.

قال البغدادي : "ووجه هذا البيت ابن جني في سر الصناعة بوجهين آخرين فقال : إنما أراد كأنهما تخطان حروف المعجم، لايريد بعضها دون بعض، وقد يمكن أنه أراد بقوله : لام ألف شكل (لا) فإنه تلقاه من أفواه العامة لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ، وقول لاخبره له بحروف المعجم كالمعلمين : لام ألف خطأ وصواب النطق به لا، فإنه اسم الألف اللينة التي تكون قبل الياء في آخر حروف المعجم" الخزانة.

(3) الخزانة 1 102، والأبيات ثلاثة لاغير، وروى الثاني (خرجت من عند زياد..).

وانظر مغني اللبيب 1 484.



هذا باب تسمية الحروف بالظروف /326[1]
وغيرها من الأسماء[2]

"ومنهم من يقول : عن قيل وقال لما جعله إسما"

وأنشد[3] :

778 ـ أصبح الدَّهر وقد ألوى[4] بهم غير تقوالك من قيل وقال[5].

فأجرى "قيل وقال" اسمين فخفض، ولم يرد الحكاية.

يصف أن الدهر قد أذهبهم فلم يبق منهم غير الخبر عنهم.

قال سيبويه : **"والقوافي مجرورة"**.

وقد أنكر المبرد احتجاجه بجر القوافي على خفض قيل، يذكر أنه يجوز أن تكون القافية موقوفة وتكون اللام من قبل مفتوحة، فيقول : "من قيل".

وقال[6] : قال سيبويه : **وفي الحكاية، قالوا : مُذْ شَبَّ إلى دُبَّ، وإن (جعلتهما اسمين قلت)[7] : مُذْ شُبٍّ إلى دُبٍّ"[8].**

وهذا مثل، كأنه قال : مذ وقت الشباب إلى أن دب على العصا من الكبر.

---

(1) في هذه الصفحة تعليق أحد القراء بخط غير واضح (مخالف لخط النص)

(2) الكتاب 2/35 ـ شرح السيرافي 4 ورقة 113

(3) لابن مقبل في الكتاب، ولم ينسبه الأعلم.

(4) في الأصل : "الورى".

(5) ملحقات ديوان ابن مقبل 392 ـ الكتاب وشرح الأعلم 2/35.
شرح النحاس 315 وبه (جعل) موضع (أصبح) ـ شرح السيرافي 4 ورقة 114.

(6) القائل هو السيرافي، وهذا سهو من الأعلم.

(7) ما بين القوسين ليس من لفظ سيبويه وفي الكتاب : "وإن شئت : مذ شب".

(8) الكتاب 2/36.



وفصل سيبويه بين : "أبي جاد" و "هوّز" (و)[1] "حطى"، فجعلهن عربيات، وبين البواقي فجعلهن أعجميات[2].

وكان المبرد يجوز أن يكن كلهن أعجميات.

وقال بعض المحتجين لسيبويه : إنما جعلهن لأنهن مفهومات المعاني في كلام العرب، وقد جرى "أبوجاد" على لفظ لايجوز إلا أن يكون عربيا، تقول : "هذا أبوجاد"، و "رأيت أبا جاد"[3] و "مررت بأبي جاد".

قال الشاعر[4] :

779 - أتيت مهاجرين فعلموني ثلاثة أحرف متتابعات
وخطوا لي أبا جاد وقالوا تعلم صعفصا وقريشيات[5].

و "جاد" في قولك : أبو جاد مشتق من جاد يجودُ، أو من الجواد وهو العطش، أو من قولهم : جودا له أي : جوعا له.

و "هوّاز" : مأخوذ من هوز الرجل وقوّز إذا مات أو من قولهم : ما أدرى أي الهوز هو، أي : أي الناس هو. وحطى : من حط يحط.

والذي يقول إنها أعجميات غير مبعد إن كان يريد بذلك أن الأصل فيها العُجمة، لأن هذه الحروف عليها يقع تعليم الخط بالسرياني، وهي معارف لاتدخلها الألف واللام - فاعلم ذلك.

---

(1) زيادة من تقدير المحقق.

(2) قال سيبويه : "وأبو جاد وهوز وحطي كعمرو في جميع ما ذكرنا، وحال هذه الأسماء حال عمرو، وهي أسماء عربية، وأما : كلمن وسعفص وقريشيات فإنهن أعجمية لاينصرفن" 2 36.
قال الزجاج : "وأما أبو جاد وهوز وحطي، فزعم سيبويه أنها أسماء عربية منونة فإذا قلت، وقد رأيت في الكتاب هوازا، فلك فيه أربعة أوجه: أحدهما أنك تقول: هو هواز، تريد : هذا علامة هواز في الخط، أو هذا ذكر هواز في الخط.
ويجوز أن تقول : هذه هواز ياهذا، فتجعل هوازا اسما للكلمة فلا تصرفه.
ولك أن تجعله اسما للحرف فتصرفه.
وكذلك حطى مثله، إلا أن حطيا فيه ياء النسب، فالاختيار صرفه على كل حال فأما سعفص وقريشيات، وكلمن فأعجمية غير مصروفه، ويجوز في قريشيات الصرف وترك الصرف..." ما ينصرف ومالا ينصرف 67 - 68.

(3) عبارة (ورأيت أبا جاد) مكررة في الأصل.

(4) لم أعرفه.

(5) ذكرهما الأعلم على أنهما من شواهد الكتاب ولا وجود لهما في الكتاب بطبعتيه وقد أوردهما الأعلم في شرح الشواهد 2 36 - والسيرافي في شرحه 4 114.
قال الأعلم : "استشهد به على جري أبى جاد بوجوه الاعراب، وعلى لفظ لايجوز أن يكون إلا عربيا".



هذا باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث كما جاء المذكر معدولا...[1]

اعلم أنك إذا سميت امرأة بشيء من المعدول عن الفعل فإن بني تميم ترفعه وتنصبه، وتجريه مجرى اسم لاينصرف، وهو القياس عند سيبويه[2].

واحتج بأن نزال في معنى انزل[3]. ولو سمينا "بأنزل" امرأة لكنا نجعلها معرفة ولانصرفها، فإذا عدلنا عنها نزال وهي اسم فهي أخف من الفعل الذي هو أفعل، وقد رد هذا المبرد[4]، فقال (أبو)[5] العباس قول أهل الحجاز، لأن أهل

---

(1) الكتاب 2 36 (كما جاء المذكر معدولا عن حده) - شرح السيرافي 4 115.

(2) قال سيبويه : " واعلم أن جميع ماذكرنا إذا سميت به امرأة، فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لاينصرف وهو القياس..." 2 40.

(3) قال : "ويقال نزال أي انزل. وقال زهير :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر

الكتاب 2 37.

(4) قال المبرد : :اعلم أنه لايبنى شيء من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته. وهو في المؤنث بمنزلة فعل، نحو عمر وقثم في المذكر... وفعال معدول عن فاعلة. وفاعلة لاينصرف في المعرفة، فعدل إلى البناء لأنه ليس بعد مالا ينصرف إلا المبني، وبني على الكسر لأن في فاعلة علامة التأنيث".

الكامل 2 68.

وقال . "وأما بنو تميم فإذا أزالوه عن النعت فسموا به صرفوه في النكرة ولم يصرفوه في المعرفة، وسيبويه يختار هذا القول ولايرد القول الآخر".

الكامل 2 71 - وانظر المقتضب 3 388.

وقال الزجاج : "وكان لأبي العباس مذهب في هذا، كان يزعم أنك لوسميت امرأة بـ (حاذمة) كنت لاتصرفها، فلما عدلت حذام عن حاذمة بنيته ولا مرتبة في خط الإعراب بعد ترك الصرف إلا البناء، وهذا مذهب يفسده عندي :

أني أرى ما لا ينصرف من الاسماء إذا زادت علته على اثنتين لم يبلغ به أكثر من ترك الصرف والدليل على ذلك أنك إذا سميت رجلا : ورقاء يا هذا.

قلت : جاءني ورقاء يا هذا فقد زاد بتسميته علة التعريف فصار فيه ثلاث علل : إنه فيه ألف التأنيث وأن ألف صيغة مع الاسم، وأنه معرفه فلم يزده التعريف على منع الصرف.

وأما بنو تميم فإذا سمت بقطام أعربت ومنعت الصرف فقالت : هذه قطام قد جاءت" ما ينصرف وما لاينصرف 76.

(5) ساقطة من الأصل.



الحجاز: يجرون ذلك مجراه في الأول فيكسرون، ويقولون فيه كما يقولون في امرأة اسمها حذام : هذه حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام. وبنو تميم يقولون : هذه حذامُ ورأيت حذامَ ومررت بحذام، فالتسمية "بنزال" أقوى في البناء من التسمية "بانزل" لأن "انزل" فعل، فإذا سمينا به فقد نقلناه عن بابه فلزمه التغير، كما أنا نقطع ألف الوصل، فنغيرها عن حال الفعل.

و "فعال" اسم، فإذا سمينا بها[1] لم نغيرها، لأنا لم نخرجها عن /327 الاسمية، فلما لم تخرج عن الاسمية، أجريت على لفظها الأول.

قوله : **"فمما جاء آخره الراء[2] : سفار، وهو اسم ماء وحضارِ وهو اسم كوكب. لأنهما[3] مؤنثان كماوية والشعري كأن تلك اسم الماءة. وهذه اسم الكوكبة"[4]**.

أراد سيبويه أن "سفار"، وإن كان اسما لماء ـ والماء مذكر ـ فإن العرب قد تؤنث بعض مياهها، فيقولون : "ماء بني فلان"، فكأن "سفار" اسم الماءة، و"حضار"، وإن كان اسم الكوكب، والكوكب مذكر، فكأنه اسم الكوكبة في التقدير، لأن العرب قد أنثت بعض الكواكب فقالوا : الشعري والزهرة.

واما قوله : **"كماوية"**، فإنما أراد أن "سفار" و "حضار" في التأنيث كماوية والشعري.

والأغلب أن التمثيل **"بماوية"**، غلط وقع في الكتاب وإن كانت كل نسخ متفقة عليها، وإنما هو : "كماءة"، وهو أشبه، لأن "سفار" : ماء والعرب قد تقول للماء المورود : ماءة.

---

(1) في الأصل : "به"

(2) في الكتاب : "وآخره راء"

(3) في الكتاب : "ولكنهما".

(4) الكتاب 2 41 ـ قال السيرافي : "يعني أن بني تميم تركوا لغتهم في قولهم هذه حضار وسفار، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها في غير الراء".
هامش الكتاب 2 41.



وأنشد في ماجاء اسما للفعل قول الراجز[1] :

780 ـ منّاعها من إبلٍ منّاعهَا

ألا ترى الموت لدى أرباعها؟[2]

الأرباع : جمع ربع وهو : ما نتج في الربيع.

وأنشد أيضا[3] :

781 ـ ترّاكِها من إبلٍ ترّاكِهَا

ألا ترى الموت لدى أوراكها؟[4]

أي : اتركها فإن الموت في القرب منها والالتباس بها.

وأنشد لأبي النجم :

782 ـ حذار من أرماحِنا حَذار[5].

---

(1) لراجز من بكر بن وائل، عند ابن السيرافي، لم أعثر على غيره.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 123 ـ 2 36 ـ المقتضب 3 369 ـ ما ينصرف وما لا ينصرف 72 ـ شرح النحاس 118 ـ السيرافي 4 ورقة 115 ـ شرح ابن السيرافي 2 298 ـ الإنصاف 2 537 ـ شرح المفصل 4 51 ـ الخزانة 5 161 ـ قال الأعلم "الشاهد فيه وضع تراكها ومناعها موضع . اتركها وامنعها، وهما اسمان لفعل الأمر وجب لهما البناء على الكسر لأنه مبني. وكان حقهما السكون وكسرا لالتقاء الساكنين وخصا بالكسر لأنهما مؤنثان والكسر يختص به المؤنث".

(3) هو طفيل بن يزيد الحارثي نسبه إليه ابن السيرافي والبغدادي وابن منظور ـ شاعر فارس جاهلي وترجمته في (الخزانة).

(4) الكتاب 1 123 ـ 2 36 وشرحه الأعلم في الموضع الأول ـ الكامل 2 69 المقتضب 3 369 ـ الإنصاف 2 537 ـ شرح المفصل 4 50 ـ وبه (الخيل) موضع (الموت) ـ الخزانة 5 160 ـ اللسان (ترك) 10 405

ويروي : دراكها من إبل دراكها

قد لحق الموت على أوراكها

(5) ملحقات ديوان رؤبة 174 وبعده (كالحوت لما غس في الأنهار).

الكتاب وشرح الأعلم 2 37 ـ مجالس ثعلب 2 583 المقتضب 3 370 ـ الكامل 2 69 ـ شرح السيرافي 4 115 ـ الإنصاف 2 539 ـ اللسان 4 176 الأعلم" الشاهد في قوله حذار، وهو اسم لفعل الأمر واقع موقعه. وكان حقه السكون لأن فعل الأمر ساكن إلا أنه ترك لالتقاء الساكنين، وخص بالكسر لأنه اسم مؤنث. والكسرة والياء مما يخص به المؤنث..."



وقال رؤبة :

783 - نَظَارِ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ[1].

فنظار اسم لقوله : انظر، بمعنى : انتظر.

وأنشد[2] :

784 - نعاء ابن ليلى للسماحة والندى وأيدي شمالٍ بارداتِ الأنامـلِ[3]

معنى قوله : وأيدي شمال باردات : كان يطعم الناس إذا هبَّت الشمال وأشتد البرد فبردت الأيدي والأنامل.

وأنشد لجرير :

785 - نعاء أبا ليلى لكلِّ طِمِـرَّةٍ وجرداءَ مثلِ القوسِ سمحٍ حجولُها[4].

الطِّمرَّةُ : الخفيفةُ من الخيل الوثوبُ. والجرداء : القصيرة الشعرة وشبهها بالقوس لضرها وصلابتها. وقوله : سَمْحُ حجُولُهَا : يعني : أنها ذلول لاتمنع من التقييد. والحجول : جمع حجل وهو القيد.

وأنشد للنابغة الجعدي :

676 - فقلتُ لها عيشي جَعَارِ وجَرِّرِي بلحم امريءٍ لم يشهد اليوم ناصرُهُ[5]

---

(1) غير وارد في ديوانه ولا في ملحقات الديوان - وهو في ديوان العجاج 75 وبه (نظار أن أركبه) الكتاب وشرح الأعلم 2 37 - المقتضب 3 370 - الكامل 2 69 - شرح السيرافي 4 115 - شرح ابن السيرافي 2 309 نسبه للعجاج الإنصاف 2 540 - وقبله (وعبرات الشوق بالإدرار).

(2) هو الفرزدق في شرح ابن السيرافي - والبيت في ديوانه 2 611 من قصيدة يرثي بها أباه غالب بن صعصعة وأم غالب ليلى بنت حابس.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2 37 - شرح السيرافي 4 115 - شرح ابن السيرافي 2 231 - الإنصاف 2 538 - ويروى (للسماح وللندى).
قال الأعلم : الشاهد قوله نعاء ومعناه انع. "

(4) غير موجود في ديوانه - الكتاب وشرح الأعلم 2 37 - ما ينصرف وما لا ينصرف 73 وبه (باد) موضع (سمح) - شرح السيرافي 4 115 - الإنصاف 2 538.

(5) ملحقات ديوانه 590 - وينسب أيضا إلى ابن صالح عبيد الله بن خازم السلمي الصحابي. الكتاب وشرح الأعلم 2 38 - المقتضب 3 375 - الكامل 3 53 ما ينصرف 74 - شرح السيرافي 4 115 - اللسان (جور) 4 125 وبه (عيشي) - (جعر) 4 140 - الشاهد فيه قوله : جعار.



"فجعار" اسم للضبع معدول عن الجعارة وهي التي تجعر. والعيث : أشد الفساد.

وأنشد[1] :

787 - لحقتْ حلاقِ بهم على أكسائهم ضرب الرقاب ولايهُمُّ المَغْنَمُ[2].

"حلاق" اسم المنية معدول عن الحالقة. والأكساء : المآخير واحدها كُسْؤ، أي : لحقت بهم على أدبارهم منهزمين ولم يهتم أحد منهم بالغنيمة.

وأنشد لمهلهل[3] : **328**.

788 - ما أُرَجِّي بالعيش بعد ندامى قد أراهم سُقُوا بكأس حلاقِ[4].

أي : أهلكتهم المنية، فكأنهم سقوا بكأسها.

وأنشد[5] :

789 - فقلتُ امكثوا حتى يسارِ لعلنا نَحُجُّ معا، قالت : أعامًا وقابلهْ؟[6]

---

(1) هو الأخزم بن قارب الطائي، ويقال المقعد بن عمرو عند ابن السيرافي، وقال الغند جاني والأبيات للأخرم السنبسي قالها يوم قارات حوق بين جديلة والغوث".

(2) الكتاب وشرح الأعلم 2 38 من غير نسبه - المقتضب 3 372 - الكامل 2 70 ما ينصرف وما لا ينصرف 74 - شرح السيرافي 4 ورقة 115 - شرح ابن السيرافي 2 264 - فرحة الأديب 142 - شرح المفصل 4 59 - ورواية البيت عند الغند جاني (لحقت لحاق) و (حز الرقاب). اللسان (حلق) 10 66.

(3) ونسبه المرزباني في معجمه إلى عدي بن ربيعة التغلبي أخو مهلهل - وإليه نسبه ابن السيرافي والغند جاني، وهو لمهلهل عند غيرهم.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 2 38 - المقتضب 3 373 - ما ينصرف وما لا ينصرف 74 - شرح السيرافي 4 116 - شرح ابن السيرافي 2 242 وبه (ما ترجى) - معجم الشعراء 248 - فرحة الأديب 138 - شرح المفصل 10 10 - المقاصد النحوية 4 212 - اللسان (كأس) 6 189 - (حلق) 10 66 - الشاهد في قوله حلاق.

(5) هو حميد بن ثور الهلالي في شرح ابن السيرافي، ولا وجود له في ديوانه.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 2 39 ورواية الكتاب (فقال امكثي) - والأعلم (فقلت امكثي) - شرح السيرافي 4 116 - شرح ابن السيرافي 2 316 (فقلت امكثي) - شرح ملحقة الإعراب 268 مثل رواية الأعلم - شرح المفصل 4 55 همع الهوامع 2 29 - اللسان (يسر) 5 296.
ويروى (أعام وقابله) بالرفع



"فيسار" معدولة عن المسيرة، وهي الغنى واليسر. أمرها أن تتربص عليه حتى يوسر فيحج معها.

وأنشد للجعدي[1]:

790 - وذكرتَ من لبن المحلَّقِ شربةً   والخيل تعدو بالصعيد بـدَادِ[2]

"فبداد" في موضع الحال، وهي في معنى مصدر مؤنث معرفة ومعناه: تعدو بدادا، أي: متفرقة، غير أنها لم تعدل عن بَدَدَ، لأن بددا نكرة، وإنما عدلت عن البدَّة والمُبادَّة وغير ذلك من ألفاظ المصادر المعروفة[3] المؤنثة.

يُعَيِّر رجلا بالانهزام، فيقول: ذكرت شريك اللبن وتنعمك فكرهت الموت فرجعت منهزما، والخيل متفرقة للغارة. والصعيد: وجه الأرض. وهذا البيت لعوف بن عطية بن الخرع[4] يهجو لقيط بن زرارة، وكان قد أسر أخاه مَعْبَدَ بن زرارة بنو عامر.

وأنشد في ما عدل من بنات الأربعة[5]:

791 - قالت له ريح الصَّبا: قَرْقَارِ[6].

وبعد هذا:

واختلط المعروف بالإنكـار[7].

---

(1) ويروى هذا البيت لحسان بن ثابت، ونسبه الأعلم ومحقق مجالس ثعلب وابن السيرافي والغندجاني لعوف بن عطية.

(2) ديوان الجعدي 241 - ديوان حسان 108 - الكتاب وشرح الأعلم 2/ 39 مجالس ثعلب 2/ 459 - المقتضب 3/ 371 - ما ينصرف وما لا ينصرف 73 وبه (بالصفائح بداد) - شرح السيرافي 4/ 116 - شرح ابن السيرافي 2/ 298 - فرحة الأديب 148 - شرح المفصل 4/ 54 - حاشية الصبان 3/ 270 - الخزانة 6/ 363.

(3) في الأصل: "المعرفة.

(4) ويروى هذا البيت لحسان بن ثابت، ونسبه الأعلم ومحقق مجالس ثعلب وابن السيرافي والغندجاني لعوف بن عطية.

(5) هو أبو النجم في الخزانة واللسان.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 2/ 40 - ما ينصرف ومالاينصرف 77 - شرح السيرافي 4/ 116 - شرح المفصل 4/ 51 - حاشية الصبان 3/ 160 - الخزانة 6/ 307 - اللسان (قرر) 5/ 89.

(7) انظر الخزانة 6/ 306
وشرح الأعلم 2/ 40.



يريد : قالت الصبا للسحاب : قرقر بالرعد. وقوله : واختلط المعروف بالإنكار أي : أصاب المطر كل ما كان مما كان يبلغه المطر ويعرف، ومما كان لايبلغه المطر وينكر بلوغه إياه.

قال المبرد : غلط سيبويه في هذا[1]، وليس في بنات الأربعة من الفعل عدْلٌ، وإنما "قرقار" و "عرعار" حكاية للصوت، كما يقال : غاق وغاق، ولايجوز أن يقع (عدل)[2] في ذوات الأربعة، لأن العدل إنما يقع في الثلاثة، لأنه يقال فيه : فاعلت إذا كان من كل واحد فعل فيقع فيه تكثير الفعل، كقولك : ضرَّبت وقتَّلْتُ وما أشبه ذلك.

وقال الزجاج : باب فَعَال في الأمر أن يراد بها التوكيد[3] والدليل على ذلك أن أكثر مايجيء منه مبني مكرر كقوله :

حذار من أرْمَاحنَا حـذار[4]

و : ترَّاكِها من إبلٍ ترَّاكِهَـا[5]

وذلك عند شدة الحاجة إلى هذا الفعل.

وحكى المبرد عن المازني مثل قوله، وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله.

وقوله سيبويه أصح، وذلك أن حكاية الصوت إذا حكوا كرروا فلا يخالف الأول الثاني، كما قالوا : غاق غاق، وحاى وحاى، وقد يصرفون الفعل من الصوت المكرر فيقولون : عَرْعَرَتْ وقَرْقَرَتْ، وإنما الأصل : عارِ عَارِ وقَارِ وقَارِ، فإذا صرفوا الفعل منه غيروه إلى وزن الفعل، فلما قال : عرعار وقرقار، فخالف اللفظ الأَول الثاني عُلم أنه محمول على عرعر وقرقر. وعرعر : لعبة للصبيان، وكذلك خَرَاج، ومعناه : اخرجوا.

---

(1) لم أعثر على كلام المبرد هذا في الكامل ولا في المقتضب، ولعله من نقده للكتاب.

(2) زيادة من شرح السيرافي.

(3) انظر (باب ما جاء معدولا على وزن فعال) ص 72 وما بعدها من كتاب الزجاج ما ينصرف وما لاينصرف.

(4 و5) تقدم الشاهدان ص 1075 - ص : 784 - 786.



وأنشد للمتلمس :

329 - (جمادِ لها جمادِ)[1] ولاتقولي طوال الدّهر ما ذكرتْ : حمادِ[2] /329/

"فجمادِ" : معدولة عن الجمود في المعنى لافي اللفظ، وكأنه في الحقيقة معدول عن الجمدة، و "حمادِ لها"[3] وهو اسم المحمدة، كما كان يسار اسما للميسرة.

وأنشد للأعشى في ما أجرى مما في آخره الراء مجرى غيره :

793 - ومر دهر على وبــــار فهلكتْ جـهـرةً وبــــارُ[4]

فـرفع "وبار" وجـرها وأجـراها مـجـرى "قطام" وغـيـرها في لغـة بني تميم.

و"وبار" : اسم أرض أو أمة هلكت في الزمان الأول. وأول هذه القصيدة :

ألم تَرَوْا إمـمًا وعــادًا أودى بها الليلُ والنـهـارُ[5]

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(2) ديوانه 7 (مخطوطة الشنقيطي : عن الكتاب الطبعة المحققة 275.3).
الكتاب وشرح الأعلم 2 39 - ما ينصرف وما لاينصرف - 74 - الكامل 2 70 - شرح السيرافي 116.4 - شرح ابن السيرافي 2 232 - شرح المفصل 4 55 - الخزانة 6 339 - اللسان (جمد) 131.3 وبه :(ولاتقولن جماد لها حماد).

(3) في الأصل : "حمدا لها".

(4) ديوان الأعشى 194 وبه (ومرّحدّ) الكتاب وشرح الأعلم 2 41 - المقتضب 3 50 - 376 - ما ينصرف وما لاينصرف 77 - شرح السيرافي 4 117 - شرح ابن السيرافي 2 239 - فرحة الاديب 205 - شرح المفصل 4 64 - أوضح المسالك 3 152 - همع الهوامع 1 26 - حاشية الصبان 3 269 - المقاصد النحوية 4 358 - اللسان (وبر) 5 273.
قال الأعلم : "الشاهد فيه إعراب وبار ورفعها، والمطرد في ما كان في آخره الراء أن يبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم، لأن كسرة الراء توجب إمالة الالف، والارتفاع إذا رفعوا، لأن الشاعر إذا اضطر أجرى ما كان في آخره الراء على قياس غيره مما يبنى على فعال، وأعرب في لغة بني تميم، فاضطر الأعشى فرفع لأن القوافي مرفوعة".

(5) ديوانه 194 - شرح السيرافي 4 117 - شرح الأعلم 2 41.



(هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت أعلاما[1] خاصة)[2]

قال في هذا الباب : **"وإن سميتَ رجلا بألاَ المقصورة من ألاء أجريتها مجرى هدًى ونونتها. وليس بمنزلة حُجَا[3] ورمى. لأن هذين مشتقان وألا[4] ليس مشتقا ولا معدولا"**[5]، يعني : أن حجا[3] ورمى معدولان كعمر وزفر من حاج ورام، والحاج هو : المتنحي يقال حجا عنه ناحية فهو حاج.

و "أُلا"[4] ليس كذلك وإنما هي لغة في "أُلاَءِ".

وبين سيبويه أن الاسم المتمكن لايكون على حرفين أحدهما حرف لين إلا أن يكون مضافا، ثم مثَّل المضاف إليه بهاء التأنيث المحذوفة في "عَرْقُوَةَ" في أن المضاف إليه سوَّغ التكلم بالمضاف لأنه من تمامه، كما أن الهاء سوغت التكلم بالواو "عرْقُوَة"، فإذا أفردت وحذفت الهاء قلت : "عرقٍ"[6]لأنه لايكون اسم آخره واو قبلها حركة.

وذكر عن الخليل أنه يرد النون في جمع "ذى" إذا سمى به مفردا، لأن الإضافة قد زالت عنه[7].

---

(1) في الكتاب : "علامات" - وكذا في شرح السيرافي.

(2) الكتاب 2 42- شرح السيرافي 4 ورقة 119.

(3) في الأصل : "حجي".

(4) في الأصل : "إلى".

(5) لفظ سيبويه : "وأما أُلاَء فتصرفه اسم رجل وترفعه وتجره وتنصبه، وتغيره كما غيرت هيهات لوسميت رجلا به، وتصرفه لأنه ليس فيه شيء مما لاينصرف به، وأما ألا فبمنزلة هدى منونا، وليس بمنزلة : حجا ورمى. لأن هذين مشتقان، وألا ليس بمشتق ولا معدولا، وإنما ألا وألاء بمنزلة البكا والبكاء إنما هما لغتان 2 42.
وما ذكره الأعلم لفظ السيرافي ظنه لسيبويه
وفي الهامش (قال الشيخ ظاهر هذا أنهما من كلامهم) هامش النكت 330.

(6) في شرح السيرافي : "عرقى".

(7) قال سيبويه : "وسألته عن رجل سمي بأولى من قوله : ﴿نحو أولو قوة وأولو بأس شديد﴾، أو بنوى. فقال : أقول : هذا ذوون، وهذا أولون، لأني لم أضف وإنما ذهبت النون في الإضافة" 2 42.



وأنشد للكميت :

794 ـ فلا أعني بذلك أسفليكُم ولكني أريد به الذَّوِينَا[1].

جمع "ذا" بالواو والنون لأنه أراد : ذو يمن وذو فايش وذو يزن[2]، فحذف المضاف إليه وجمعه، كما تجمع سائر الأسماء بالواو والنون.

ووقع في النسخ بعد هذا البيت : ذو يزن[3] بصرف يزن[3]، وحُكيَ عن الجرمي أنه قال ذو يزن[3] غير منصرف بمنزلة ليسع اسم رجل.

واعلم أن الأصل في المبنيات كلها أنه إذا سمي بشيء منها رجل أعرب، ولم يغير حكمه أن أصله مبني.

"فأمسِ" مبني على الكسر، فإذا سمينا به رجلا، أعربناه، والذي أوجب بناءه قبل التسمية، أن فيه معنى الإشارة إلى اليوم الذي ثانيه يومك، فإذا انقضى اليوم لم يلزمه هذا الاسم فصار بمنزلة شيء حاضر تشير إليه "بذا"، فإذا زال عن الحضرة، لم تقل "ذا" وأيضا فإنه بمنزلة الضمير، لأنه لايعرف إلا باليوم الذي أنت فيه فأشبه الضمير الذي لايضمر إلا بأن يجري ذكره أو يكون حاضرا.

---

(1) ديوانه 2/109 ـ الكتاب وشرح الأعلم 2/43 ـ ما ينصرف وما لا ينصرف 86 وبه (ولا) موضع (فلا)، (وأخص) موضع (أريد) ـ شرح السيرافي 4/120 ـ شرح ابن السيرافي 2/227 ـ الهمع 2/50 ـ الخزانة 1/139 ـ اللسان (ذو وذوات) 15/457 ـ قال الأعلم : "الشاهد في جمعه لذي جمعا مسلما، وإفراده من الإضافة والتزامه الألف واللام لما نقله عما كان عليه وجعله اسما على حياله وأصل ذو: ذوا فلذلك قال في الجميع الذوينا بالواو متحركة، ويدل على أن أصله ذوا قولهم في تثنية مؤنثه ذواتا".

قال البغدادي : "إن في هذا الجمع شذوذان : أحدهما قطعه عن الإضافة، وثانيهما إدخال اللام عليه".

(2) في الأصل : "يزين"، وأرد بالذوينا : أذواء اليمن، ومنهم أيضا ذو نواس وذو جدن. وذو رعين وذو الكلاع... انظر ملوك اليمن العمدة 2/227 ـ وجمهرة الأنساب 436.

(3) في الأصل : "ذو يزين" : قال سيبويه "ألا تراهم قالوا ذو يزن منصرف فلم يغيروه" 2/43.



فإذا سمي "بأمس" رجل، فهو مصروف في لغة أهل الحجاز وبني تميم، وقد بين سيبويه هذا وكأن قائلا قال له : لِمَ تصرفه على اللغتين جميعا[1]، وبني تميم لايصرفونه إذا قالوا : "ذهب أمسُ؟"، ففرق بين ترك الصرف في لغة بني تميم إذا أرادوا اليوم، وبين أن تسمي به رجلا، لأن "أمسِ" إذا أرادوا به الوقت، لم يُعربوه. وإن أعربوه فهم يريدون أحد أمرين : **/330/** إما أن يكون على تقدير : "ذهب الأمسُ" فيعدلون به عن الألف واللام، فيجمع فيه العدل والتعريف فيمنع الصرف، **أو يكون** معدولا على لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم في المجرور والمنصوب، فكأنه عدلوه عن المبني وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف، فإذا سمينا به رجلا، فقد زال عنه العدل، فلذلك انصرف.

ومعنى قول سيبويه : **"لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام"**[2]

يريد : على معنى نفسه، ولم ينقلوه إلى شيء آخر، والأصل الذي هو عليه في الكلام أن يكون بالألف واللام إذا عرفنا، أو مكسورا للعلة التي ذكرنا من البناء.

والذي ينبغي أن يكونَ عليه في القياس أن متى لقينا شيئا بلفظ وجعلناه علما له، لم نحتج إلى الألف واللام وصار معرفة به، فهم لم يجعلوا هذا اللفظ على جهة أنه علم. وإنما جعلوه على معنى الألف واللام وعدلوه عنها فترك صرفه، كما ترك صرف "سحر" إذا عدل عن الألف واللام. فاستعمل بنو تميم في منع الصرف من "أمس" تقدير الألف واللام وعدله عنهما، كما استعمل الناس ذلك في "سحر" ظرفا.

---

(1) قال سيبويه : "وسألته عن أمس اسم رجل؟ فقال : مصروف، لأن أمس ههنا ليس على الحد، ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة..." 2/ 43.
قال الزجاج : وحقيقة ما قال سيبويه أن أمس وجب ألا يُعرب لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى، لأن معناه أن كل يوم يلي يومك يقال له أمس، فهو معرفة من غير جهة التعريف لأن تعريفه: الأمس. كما أن تعريف غد الغد، فلما كان كذلك، وكان ظرفا وضمن معنى الالف واللام وجب إسكانه، ولكنه كسر لالتقاء الساكنين" ما ينصرف 53.
ثم قال : "وزعم سيبويه أن بني تميم يمنعون الصرف في الرفع فيقولون ذهب أمسُ بما فيه، لأنه قد خرج من باب الظروف، ويوافقون غيرهم على الكسر في الظروف" ما ينصرف 95 ـ المقتضب 3/ 173.

(2) الكتاب 2/ 43.



وقوله : **"وإذا[1] سميت رجلا بأمس في هذا القول" إلى قوله : "لأنك لم تعد له عن أصله في الكلام مخالفا للقياس[2]"**.

يعني لم يعدل الرجل عن أصله في الكلام كما عدلتْ بنو تميم أمس الذي ثانيه اليوم من أصله في الكلام، وكذلك "سحر" إذا سميت به رجلا تصرفه[3].

قال : **"وهو في الرجل أقوى لأنه لايقع ظرفا. ولو وقع اسم شيء فكان[4] ظرفا صرفته. وكان كأمس لو كان أمس منصوبا غير ظرف مكسور كما كان"**.

يعني : لو سمينا وقتا من الأوقات أو مكانا من الأمكنة التي تكون ظرفا "بسحر"، وجعلناه لقبا له لانصرف، لأنه ليس بالشيء المعدول، وكان "كأمس" لو سميت به.

وقوله : **"وهو في الرجل أقوى"**.

يعني : في باب الصرف، لأن الرجل لايكون ظرفا أقوى.

قال : **"وقد فتح قوم أمس في مُذْ"** وهم بعض بني تميم. وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه، وما بعد "مُذْ" يرفع ويخفض، فلما ترك بعض من يرفع تصرف "أمس" بعد "مذ" تَرَكَ أيضا من يجر صرفه بعدها، فكانت مشبهة[5] بنفسها.

---

(1) في الكتاب : "وان".

(2) الكتاب 2 43 - 44 - وتمام النص : " وإن سميت رجلا بأمس في هذا القول صرفته، لأنه لابد لك من أن تصرفه في الجر والنصب لأنه في الجر والنصب مكسور في لغتهم، فإذا انصرف في هذين الموضوعين انصرف في الرفع، لأنك تدخله في الرفع وقد جرى له الصرف في القياس في الجر والنصب، لأنك لم تعد له عن أصله في الكلام مخالفا للقياس".

(3) قال سيبويه . "وكذلك سحر اسم رجل تصرفه، وهو في الرجل أقوى" 2 44.
قال الزجاج : "فأما سحر فلا اختلاف بين النحويين أن سحر لاتتصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وتقول : آتيك سحر ياهذا... إذا أردت آتيك السحر الذي هو لليلتنا. فإن أردت سحرا من الأسحار صرفت..." ما ينصرف 99.

(4) الكتاب 2 44 - في الكتاب : "وكان ظرفا".

(5) في الأصل : "مشتبهة" - وأثبت ما في شرح السيرافي.



قال الراجز[1] :

795 ـ لقد رأيتُ عَجَبًا مُـذْ أمسـا .

عجائزا مثل الأفاعي خمسًا[2].

وهذا قليل لأن الخفض بعد مذ قليل ـ فاعلمه.

باب الظروف المبهمة //[3] غير المتمكنة [4]

قال في هذا الباب : **"وَيَدُلُّكَ على أن قبلُ وبعدُ غير متمكنين، أنه لا يكون فيهما مفردتين[5] ما يكون فيهما مضافتين[6]... لاتقول : هذا قبل، كما تقول هذا قبلَ العَتَمَة[7]".**

---

(1) نسب للعجاج قال البغدادي "والبيت الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلها، وقال ابن المستوفى، وجدت هذه ـ الأبيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة وأراه بعيداً من نمطه".

(2) الكتاب وشرح الأعلم 2 44 ـ وفي الكتاب (مثل السعالي) ورواه ـ الأعلم (مثل الأفاعي) ما ينصرف وما لاينصرف 95 ـ شرح السيرافي 4 122 شرح عيون الكتاب 208 ـ أوضح المسالك 3 154 ـ شرح المفصل 4 106 ـ الهمع 1 175 ـ الخزانة 7 167 ـ المقاصد النحوية 4 357 قال الأعلم : "الشاهد فيه إعراب أمس ومنعها من الانصراف لأنها اسم لليوم الماضي قبل يومك معدول عن الألف واللام، ونظير جرها بعد مذهنا رفعها في موضع الرفع إذا قالوا ذهب أمس بما فيه ـ وما رأيته مذ أمس، وهو لغة بني تميم، فلما رفعت بعد مذ لأن مذ يرتفع ما بعدها إذا كان منقطعا ماضيا جاز للشاعر أن يخفضه بعده على لغة من جربها في ما مضى وانقطع، لأن مذ هذه الخافضة لأمس هي الرافعة له في لغة من يرفع... وقد بينت هذا وكشفت حقيقته في كتاب النكت".

(3) على هذه الصفحة (النكت 331) تعليق أحد القراء بخط رديء يتخلله خرم.

(4) الكتاب 2 44.

شرح السيرافي 4 ورقة 122.

(5) في الكتاب : "مفردين".

(6) في الكتاب : "مضافين".

(7) في الأصل : "الغنيمة".

ـ قال الزجاج : " وليس عند النحويين اختلاف في تسمية (قبل وبعد) غاية ولكن الاختلاف في تفسيرها، لم سميت غاية؟ فالذي يذهب إليه النحويون : إذا قلت هذا قبل هذا، أو هذا بعد هذا، فقد انتهى في التقدم والتأخر، وذكر أبو العباس محمد بن يزيد : أنهما وما أشبههما سمي كل واحد منهما غاية في حال الحذف إذا قلت : من قبل ومن بعد، فكان الأصل من قبل ما تعلم ومن بعد ما تعلم" ما ينصرف 90.

ـ قال المبرد : "فأما الغايات فمصروفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الإضافة لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها وتركت نباتها فيها كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة فصرفت عن وجوهها، وكان محلها من الكلام أن يكون نصبا أو خفضا، فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلا على تحويلها، وأن موضعها معرفة، وإن كانت نكرة أو مضافة لزمها الإعراب، وذلك قولك : جئت قبلك وبعدك... فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبلُ وبعدُ وجئت من قبلُ وبعدُ ..." المقتضب 3 175 ـ 176.



هذا حكاه سيبويه ولم يخالف فيه.

واحتج بعضهم في امتناع جوازه، لأنه لافائدة فيه، لأن الفائدة في التوقيت بما قد أضيف إليه، فإذا حذف، زالت الفائدة. ويلزم صاحب هذا القول أن يكونا لافائدة فيهما إذا حذف ما أضيفا إليه في غير الخبر.

والعلة الصحيحة في ذلك: أن "قبلُ" و "بعدُ" إذا كانا خبرين فقد حذف من الكلام ما يعمل في الظرف كقولنا: "زيد قبل عمرو"، والتقدير فيه: "استقر قبل عمرو"، فإذا حذفنا ما قبله في التقدير صار ذلك إجحافا فتجنبوه.

وقوله في لدُنْ: إنها لاتقع في جميع مواضع عند فضعيف[1].

يعني: أن عند اتسعوا فيها فقالوا: "عندي مالٌ"، وإن كان نائبا، ولايقولون ذلك في "لدن"، فجعلت بمنزلة "قط" لأنها غير متمكنة، وكذلك: "قط" و "حسب" إذا أردت: "ليس إلا"، و "حسب" في البناء مثل "قط" إلا أنهم بنوه على حركة.

وإذا أردت "قط" المشددة التي هي لما مضى من الدهر كانت مبنية على الضم لامتناع الساكنين، وشبهوه "بمنذ" لأنه في معنى: "ما رأيته منذ كنت".

قال: **"وسألتُه[2] عن معكُم ومعي[3]. لأي شيء (لم يُبْنَ على السكون)[4]؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسما كجميع، ووقعت نكرة وذلك قولك: جاءا معا"[5].**

فلما حركت في هذا الموضع المذكور المفرد وجب تحريكها في الإضافة، وإنما وجب إفراده،[6] في هذا الموضع، لأنا إذا أضفنا فقلنا: "ذهب زيد مع عمرو" فقد ذكرنا اجتماعه مع عمرو وأضفنا "مع" إلى غير الأول، فإذا قلنا: :ذهبنا معا" فليس

---

(1) في الأصل: "فضعف".
وما ذكره الأعلم هو قول السيرافي ولفظ سيبويه هو: "وجزمت لدن ولم تجعل كعند لأنها لاتمكن في الكلام تمكن عند ولاتقع في جميع مواقعة، فجعل بمنزلة قط لأنها غير متمكنة" 2 44- 45.

(2) في الكتاب: "وسألت الخليل".

(3) في الكتاب: "ومع".

(4) ما بين القوسين ليس من لفظ الكتاب، وموضعه: "لأي شيء نصبتها"؟

(5) الكتاب 2 45.

(6) في الأصل: "إيرادها"، وأثبت ما في شرح السيرافي.



في الكلام غيرهما تضيف "مع" إليه، ولايجوز أن تضيف "مع" إليهما كما لاتقول : "ذهب زيدٌ مع نفسه" ونصب "معا" على الحال في قولك: "ذهبا معًا"، ويجوز أن يكون ظرفا، كأنه قال : ذهبا في وقت اجتماعهما، وقد يسكن في الشعر، يُشَبَّه "بلدُنْ"، و "بهَلْ" وما أشبه ذلك من المسكنات.

قال الشاعر[1] :

796 - (و) ريشي منكم وهوايَ معكُم وإن كانت زيارتُكُم لـَمَـامَـا[2].

فسكن مع ضرورة. واللِّمَام : ما يراه في النوم، وهو من ألمَّ يُلِمّ إذا نزل، فيقول : أنا منكم وهواي مائل إليكم، وإن لم تكن زيارة إلا في النوم.

وأنشد[3] :

797 - ياليتها كانت لأهلــي إبـــلا أو هُزِلَتْ في جَدْبِ عـامٍ أوَّلاَ[4]

فنصب "أوَّلاً" على الظرف، ويجوز أن تكون نعتا لعام.

وكان الزجاج يجيز منع صرفه[5] على تقدير عدله عن الألف واللام كما منع أَمس من الصرف في لغة بني تميم لأنه استعمل في الكلام بغير إضافة ولا ألف ولام، فصار كآخر وأمس في لغة بني تميم.

---

(1) نسب للراعي في الكتاب وشرح الأعلم، ولا وجود له في الديوان - ونسبه ابن السيرافي - إلى جرير، وهو في ديوانه من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك.

(2) ديوان جرير 506 - الكتاب وشرح الأعلم 2 45 - شرح السيرافي 4 123 شرح ابن السيرافي 2 291 - شرح عيون الكتاب 210 - شرح المفصل 2 128 - الجنى الداني 306 - أوضح المسالك 2 209 - شرح ابن عقيل 2 28 - حاشية الصبان 2/256 - المقاصد النحوية 3 432 اللسان (معع) 8 341.
والبيت في الأصل (ريشى) بالخرم - وهو في الكتاب (وريش) ويروى (فريش) قال الأعلم : "الشاهد فيه تسكين مع تشبيها لها بما يبنى من حروف المعاني على السكون نحو بل وهل، لأنها في الأصل غير متمكنة، وإنما أعربت في أكثر كلامهم لوقوعها مفردة في قولهم مع الساكنة العين، فقيل هي حرف جر، وزعم أبو جعفر النحاس أن الاجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة، والصحيح أنها اسم، وكلام سيبويه مشعر باسميتها" الجني الداني 306.

(3) لم أعثر على قائله.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 2 46 - وبهما (من جدب).
ما ينصرف وما لاينصرف 93 - وبه (أوسمنت) موضع (هزلت...) - شرح السيرافي 4 124 - شرح المفصل (6 34 - 97) - اللسان (وال) 11 717.

(5) قال الزجاج : "وإنما صار معنى (أول) ههنا : العام الذي يلي عامك لكثرة الاستعمال، وأنهم حذفوا : يلي عامك، كما قالوا : أتيته أول من أمس، معناه : أتيته يوما أول من أمس يلي أمس، فحذف يلي أمس لأن في الكلام دليلا عليه" ما ينصرف وما لا ينصرف 94.



قال : "ومن العرب من يقول من فوق ومن تحتُ يشبهه بقبلُ وبعدُ"[1]

وأنشد لأبي النجم :

798 - أَقَبُّ من تحتُ عريضٌ مِنْ عَلُ[2].

الأَقبّ : الضّامر. والعريض : الواسع، يصف فرسا بضمر الخصر /332/ وسعة ما بين الجنبين.

وأنشد [3] :

799 - لايحملُ الفارسَ إلا المَلْبُونْ

المَحْضُ من أمامه ومن دُونْ[4].

استشهد به على أنّ "دون" لم يُضَف وليس فيه دليل على التنكير والتعريف لأنّ الشعر موقوف، ولكن قوله : من "أمامه"، دليل على أنه أراد : "ومن دونه"، فلما قصره عن الإضافة وتضمن معناها قَدَّرَه مبنيا، ويجوز رفع المحض ونصبه، فمن رفعه فعلى الوصف للملبون، ومعناه، لايحمل الفارس في الحرب إلا الفرس المسقيُّ اللبن، الخالص مقدمه ومؤخره من العيوب. ومن نصب فعلى معنى : إلا الملبونُ المحض : أي : المسقيّ (اللبن)[5] المحض.

---

(1) الكتاب 2 46.

(2) الكتاب وشرح الاعلم 2 46 - ما ينصرف ومالاينصرف 92 - شرح السيرافي 4 125 - شرح ابن السيرافي 2 213 - وبه (أمين) بدل (عريض) وضبط "عل" بالكسر - شرح عيون الكتاب 209 - مغني اللبيب 1 205 - شرح ابن عقيل 3 74 - شرح شواهد المغني 1 449 - حاشية الصبان 2 268 - الخزانة 2 390 - والقصيدة كلها مجرورة اللسان (علا) 15 84 وبه (من على) قال ابن منظور "ينبغي أن تكتب على في هذا الموضع بالياء - وقد نبه الأخفش على رواية الكسر، وقال الأعلم إنه أخطأ - وانظر حواشي الكتاب الطبعة المحققة 3 289 - 290.

قال الأعلم : "الشاهد فيه بناء تحت على الضم لما قصرها عن الإضافة وجعلها غاية كقبل وبعد"

(3) لم أعثر على قائله - ولم يشرحه النحاس ولا ابن السيرافي.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 2 47 - شرح السيرافي 4 125 - شرح عيون الكتاب 211 - اللسان (دون) 3 164 (لبن) 13 374 - قال الأعلم : "الشاهد في قصر دون وبنائها على الضم في النية، لأن القافية لو كانت مطلقة لم تكن دون إلا مضمونة بمنزلة قبل وبعد"

(5) زيادة من شرح الأعلم للشاهد.



وأنشد للجعدي[1]:

800 ـ لها فرط يكون ولاتـراه　　أمامًا من مُعَرَّسِنَا ودونَـا[2]

فنصب "أمام و "دون" على الظرف ونونهما، لأنه أفاد النكرة.

واعلم أن السبب في حركة آخر "ذيَّة[3]"، أنا لو أسكناها لوجب أن نجعلها أبدا هاء، فكانت تذهب التاء وهي أصل التأنيث، ويجوز أن يكون أيضا أن لو تركوها على حال لتوهم أنها هاء أصلية، وعلى أن سيبويه قد جعلها بمنزلة عشر في: "خمسة عشر" ففتح آخرها لذلك[4].

قال: **"وسألتُ الخليل عن شتَّانَ فقال فتحها كفتحة هيهات[5]"**.

يعني: أنها مبنية على الفتح كما بنيت "هيهات"، والذي أوجب بناءها: أنها وقعت موقع الفعل الماضي، فإذا قلنا "شتان ما زيد وعمرو"، فكأنا قلنا: افترقا وتباعدا.

ومعنى: شت يَشتُّ شتاتا: تفرق وتباعد. وقال بعضهم "شتان": مصدر على فعلان[6]، وقد خالفَ المصدر لأنه ليس في المصادر فعلان، فلما خالف المصدر أشبه باب "فعال" وهو مصدر في موضع "فَعَل" على غير مصدر ذلك الفعل، كقولك: نزال وحذار. والمصدر على الحقيقة: النزول والحذر. وقال بعضهم: اجتمع في "شتان" خروجه عن وزن المصادر والتعريف وزيادة الألف والنون في آخره، فبنى وحرك بالفتح اتباعا للألف والفتحة التي قبلها.

---

(1) ونسبه ابن السيرافي، لابن أحمر ولا وجود له في شعره.

(2) ديوان الجعدي 210 ـ الكتاب وشرح الأعلم 2/ 47 ـ شرح السيرافي 4/ 125 ـ شرح ابن السيرافي 2/ 245 ـ وبه (رصد) موضع (فرط) اللسان (دون) 13/ 164.

(3) قال سيبويه: "ومنهم من يقول: ذيت فيخفف، ففيها إذا خففت ثلاث لغات: منهم من يفتح كما فتح بعضهم حيث وحوث، ويضم بعضهم كما ضمتها العرب، ويكسرون أيضا كما كسروا أولاء..." 2/ 48.

ـ وقال الزجاج بعد ذكر هذه الأوجه الثلاثة: "فالأصل في التاء أن تكون ساكنة لأنه اسم مبهم لاحظ له في الإعراب ففتحت لالتقاء الساكنين". ما ينصرف وما لاينصرف ص 96.

ـ وقال الزجاج: "ومثل هيهات قولهم: كان في الأمر ذية وذية، وذية اسم مبهم وكان من الأمر ظلك الذي تعلم فمعناها الإشارة إلى ما كان من الأمر..." ص 95 ـ وانظر المقتضب 3/ 183.

(4) قال سيبويه: "وامتنعت أن تكون ساكنة كما امتنعت عشر في خمسة عشر لأنها مثلها في أنها منقطعة من الأول" 2/ 84.

(5) في الأصل: "هيهات" ـ ورسمتها كما وردت في الكتاب.

(6) قال الزجاج: "إن فتحة شتان بناء وقع لالتقاء الساكنين لأن شتان موضوع موضع المصدر مبنى على فعلان والفعل من هذا مصدره الفعل، تقول شت أمرهم يشتّ شتا فلما بني على فعلان جعل بمنزلة الأصوات..." ما ينصرف وما لاينصرف 96.



هذا باب الأحيان[1] في الانصراف وغير الانصراف[2]

حكى سيبويه عن العرب : **"هذا يوم اثنين مباركا فيه"**، وجعل اثنين اسما ليوم معرفة، كما تجعله اسما لرجل.

ورد المبرد هذا، وذكر أن اثنين لايكون معرفة أبدا بالألف واللام، وأن قولهم: "مباركا فيه" نصب على الحال من النكرة.

وذكر سيبويه أيضا أن بعض العرب يدع التنوين في "عشية" كما ترك في "غدوة"[3].

وقال المبرد : ليس بشيء، و "عشية" على كل حال منصرفة. وهذا الرد لايلزم سيبويه إلا أن تُرَدَّ حكايته عن العرب ويُتَّهَمُ في ما نقله عنهم.

---

(1) في الأصل : "الاخبار" وهو تحريف، وصوابه من الكتاب.

(2) الكتاب 2 48 - شرح السيرافي 4 ورقة 125.

(3) قال سيبويه : "وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضا وهو القياس، أنك إذا قلت : لقيته العام الاول، أو يوما من الأيام، ثم قلت : غدوة أو بكرة، وأنت تريد المعرفة لم تنون..." 2 48.



هذا باب الألقاب[1]

بين سيبويه في هذا الباب أن الإسم المنفرد إذا لقب بمفرد، أضيف إليه، والعلة في ذلك /333 : أنهم لو أفردوا كل واحد منهما لخرجوا عن منهاج أسمائهم إذ ليس أصل التسمية أن يكون اسمان مفردان لشخص واحد، فإذا أضافوه، فله نظير مثل : "أبي زيد " و " أبي عمرو" ، فإذا كان اللقب مفردا بعد اسم مضاف، فُصل منه، لأنه يصير بمنزلة قولك :"أبو بكر زيد"، وهذه الألقاب متى لقبت بها شيئا ، صار تعريفه بغير ألف ولام، وخرج عن التعريف الذي كان له بالألف واللام، فإذا سمى بها صار تعريفها بالتسمية .

فإن قال قائل : لِمَ لَمْ تكن الشمس معرفة إلا بالألف واللام ولا شمس غيرها في الدنيا؟ .

قيل له : قد يسمي ضوء الشمس شمسا كقول القائل : "لا تقعد في الشمس" وإنما يريد ضوءها ، وتقول : "شمسُ البصرة أحرُّ من شمس الكوفةِ"، وحرُّ الشمس واحد، وإنما يريد ضوءها .

هذا باب الاسمين[2] اللذين ضم أحدهما إلى الآخر[3]

ذكر في هذا الباب : "عمرويه" في المبنيات، والذي أوجب بناءه أن المضاف إلى عمرو صوت أعجمي[4] فخالف أصوات العرب المعرفة كما اختلفت سائر ألفاظ

---

(1) الكتاب 2/49 - شرح السيرافي 4 ورقة 126 .

(2) في الكتاب : "الشيئين" وكذا في شرح السيرافي

(3) الكتاب 2/49 وبعده (فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس) شرح السيرافي 4-127 .

(4) قال سيبويه : "وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية"2/52 - وقال أيضا: "وعمروية عندهم بمنزلة حضرموت في أنه ضم الآخر إلى الأول - وعمروية في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير منون وفي النكرة تقول هذا عمرويهٍ آخر .."2/53 .



العرب والعجم، وبنوه على الكسر لاجتماع الساكنين، وجعلوا علامة التنكير فيه التنوين، وكذلك التنوين في سائر المبنيات، إلا أن منها ما لم تستعمله العرب إلا منكرا، ومنه ما استعملته بالتنكير والتعريف.

فمما استعملته منكرا فقط قولهم : "إيهاً يا زيد" ، إذا أردت : اكفُفْ" و: "وَيْهاً" : إذا أغريته : و " إيه" : إذا استزدته.

وقد خطأ الأصمعي ذا الرمة في قوله :

801 - وقفنا فقُلْنَا إيهِ عن أُمِّ سَالِمٍ وما بال تكليمِ الدِّيَارِ بلاقع[1] .

فقال بترك التنوين في "إيه" .

وقوم من النحويين أنكروا قول الأصمعي، وصوبوا قول ذي الرمة فقالوا : أتى به معرفة، كما تقول : غاق غاق .

وقد أصاب الأصمعي في ذلك لأنه أراد أن العرب لم تستعمل "إيه" إلا منكرا، فلا يجوز استعماله على غير ذلك، كما لا يجوز ترك التنوين في "ويها" و "إيها" وإنما يُجعلُ هذا من ذى الرمة على الضرورة[2] لما اضطر تأوله معرفة .

قال : "وسألتُ الخليل عن قوله : فداءِ لك فقال (هو)[3] بمنزلة أمس"[4]. يعني : أنه مبني، وإنما بُني لأنه وضع موضع الأمرِ كما قالوا : "ليفدكَ أبي وأمي" ونوَّن.

---

(1) ليس من شواهد الكتاب - ديوان ذي الرمة 356 - مجالس ثعلب 1 228 وبه (البلاقع)- المقتضب 3 179 (البلاقع)- ما ينصرف ومالا ينصرف 109 - شرح السيرافي 4 130 - ضرائر الشعر 191 - شرح المفصل 4 31 - 74 - 9 30 - وبه (وقلنا) - الشاهد فيه ترك التنوين من إيه.

(2) قال القزاز في ضرائره : "ويجوز للشاعر حذف التنوين اضطرارا ومنه قول الشاعر (البيت)" . انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة 191 .

وقال ابن يعيش : والقول فيه أن الأصمعي أنكره من جهة الاستعمال والنحويون أجازوه قياسا، ولا خلاف بينهم في قلة استعماله" شرح المفصل 4 71

(3) ما بين القوسين ليس من كلام سيبويه

(4) الكتاب 2 53 .



لأنه نكرة[1] كما عمل بغاق، حين نكر، وإنما صار نكرة، لأنهم أرادوا : "يفديك" في كل ضرب يفدى فيه الإنسان من موت أو مرض.

واعلم أن قول العرب : "يوم يوم" ، وصباح مساء" ، و " بيت بيت" و " بين بين" ، بعضهم يجعله "[2]بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الثاني، وإنما يجعل بمنزلة اسم واحد إذا كان ظرفا أو حالا، وتجوز إضافته أيضا في الظرف والحال، وإذا لم يكن ظرفا ولا حالا لم يجز غير الإضافة، ومعنى : "يوم يوم" : كأنه قال : شدة يوم أو وقعة يوم. وإنما يذكر هذا في شيء قد شهر وانتشر، كما يقال أيام العرب، في معنى : الوقائع والأشياء **/334** التي تشير.

واعلم أن قولهم : "ذهبوا أيادي سبأ"[3]، ومنهم من يجعله مضافا فنون "سبأ"، ومنهم من يبني الاسمين فلا ينون "سبأ"، ومنهم من يبني الاسمين فلا ينون "سبأ". و "سبأ" مهموز في الأصل، وكانوا باليمن، فخافوا سيلا يُهْلكهم فتفرقوا في البلاد وتباعدوا، فضرب المثل بهم لكل متفرقين، يقال : تَفَرَّقَ القَومُ أَيادي سبأ ، وأيدي سبأ، والأيدي عبارة عنهم، كأنهم قالوا [4] : تفرق القوم أولادُ سبأ، أي : تفرق أولاد سبأ .

وأما . "بادي بَدَا" [5]، فمعناه : ظاهر الظهور من قولك : بدا يبدو، أي : ظهر وهو في موضع الحال كقولك : "بيتَ بيتَ" ويقال فيه :"بادي بادي" وأما شَغَرَبغَرَ"[6]، فمعناه : متفرقين، وذلك أنه يقال : شغر الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول

---

(1) قال الزجاج : "فداء لك وضع موضع الدعاء والأمر فلذلك كسر لالتقاء الساكنين ووضع موضع : ليفدك أبي وامي، ونون لأنه استعمل نكرة، ولا يجوز حذف التنوين، كما أنك إذا قلت : إيها . تريد : اكفف عنا. لم يجز حذف التنوين" ما ينصرف وما لا ينصرف 109 .
في الهامش : "قال الشيخ فهو اسم فعل على هذا نائب عن الأمر قال : ويحتاج هذا إلى بسط القول فيه قال : ووجدناه في كلامهم إذا لم يذكروا لك أعربوه كقول الأخطل : نفسي فداك أمير المؤمنين (البيت) وإن يذكروها ممدودا ينص كما ترى على بنائه كسرا. وهل يجوز فتحه أو إعرابه والله أعلم . وأما غير الممدود فهو مقصور كفتى"

(2) في الاصل : "يحمله" وأثبت ما في الكتاب .

(3) الكتاب 2 45 - وانظر هذه العبارات بتفصيل أكثر (باب المركبات) من شرح المفصل 4 111 وما بعدها .

(4) في الاصل : "قال" .

(5-6) الكتاب 2 54 وانظر هذه العبارات بتفصيل أكثر (باب المركبات) من شرح المفصل 4 111 وما بعدها.



وفرق ما بينهما[1] وبين الأخرى. وأصل بغر : من قولهم : "بغرتِ السماء" إذا كثر مطرها. والبغر : كثرة الشرب، فإذا قال : "ذهب القومُ شَغَرَ بَغَرَ"، فكأنهم توسعوا في التفرق.

وأما : "حِيري دهرٍ"[2] ففيه ثلاث لغات : منهم من يقول؛ حيري دهر، وحيريّ دهر، وهو منسوب في الأصل، فمن شدد، جاء بياء النسبة على حالها، ومن أسكن الياء حذف الياء الثانية من ياءى النسبة، ومعناه : لا أفعل ذلك ما حار الدهر، أي : لا أفعله أبدا، وحار : رجع، والدهر (لا)[3] يرجع أبدا.

قال : "وأَمَّا أَخْوَلَ، فلا يخلو أن يكون[4] كَشَغَرَ بغرَ، وكَيَوْمَ يوْمَ"[5].

يعنى : أنه[6] لا يخلو من أن يكون حالا، كشَغَرَ بَغَرَ، في معنى متفرقين، أو ظرفا "كيومَ يَومَ". ويقال إن أخول أخول هو ما يتساقط من شرر الحديد المحمى.

وأنشد في ما جعل مركبا من اسمين، لجرير :

802 - لَقِيْتُم بالجزيرة خيلَ قيسٍ   فقلتُم : مَارُ سَرْجِسَ لاَ قتالا[7].

وهذا يقوله للأخطل[8] يُعيِّره "بمارُ سَرْجِسَ"، وأصله بالنبطية، والمعنى : لقيتم خيل قيس يا ما رسرجس، فقلتم : لا نقاتل قتالا.

---

(1) في الاصل "ما بينه"

(2) الكتاب 2 55 - شرح المفصل 4 112.

(3) زيادة من تقدير المحقق.

(4) في الكتاب : "فلا يخلو من أن يكون".

(5) الكتاب 2 56.

(6) "أنه" مكررة في الأصل

(7) ديوان جرير 414 - الكتاب وشرح الأعلم 2 50 - المقتضب 4 23 - شرح السيرافي 4 127 - شرح ابن السيرافي 2 283 - شرح المفصل 1 65 - اللسان (سرجس) 6 106.
قال الأعلم "الشاهد فيه قوله : مار سرجس وإضافة الأول إلى الثاني على حد قولك. هذا معدي كرب. إلا أنه لم يصرف سرجس لأنه أعجمي معرفة : ويجوز رفعه على أن يجعل الثاني من تمام الأول بمنزلة هاء التأنيث من المذكر".

(8) في الأصل : "الأخطل".



وأنشد لأمية بن أبي عائذ :

803 - قد كنتُ خَرَّاجاً ولُوجاً صَيْرَفًا   لم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ.[1]

معنى "حيْصَ بَيْصَ" : داهية يضيق المخرج عنها .

وتلتحصُني : تنشبني فيها، ولَحَاصِ هي المنشبة . وأصل حيْصَ من حاص يحيصُ : إذا مال، وكأن بيْصَ من باص يبُوص إذا تقدم وفات. وكان ينبغي أن يكون بالواو، فقال : بَوصَ، إلا أنها أتبعت حيص .

وأنشد[2] :

804 - مثلَ الكلابِ تَهرُّ عنْدَ درَابِهَا   وَرِمتْ لَهَازِمُهَا من الخِزْبَازِ[3].

"فالخزباز" هنا : اسم لداء يصيب الكلاب، وهو في غير هذا الموضع ذباب يكون في الروض. وفيه لغات قد بينها سيبويه[4] .

---

(1) ديوان الهذليين 2/192 - الكتاب وشرح الأعلم 2/51 - ما ينصرف وما لا ينصرف 106 - شرح السيرافي 4 ورقة 128 - شرح المفصل 4/115 اللسان (ولج) 2/400 - (حيص) 7/20 - (لحص) 7/86 الأعلم" الشاهد في قوله : حيص بيص وبنائه على الفتح لما تضمن من معنى الكناية عن الداهية والشدة"

(2) قائله مجهول .

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2/51 - ما ينصرف وما لا ينصرف 107 - شرح النحاس 316 وبه (عند جرانها) - شرح السيرافي 4/129 .

الخصائص 3/228 - الإنصاف 1/315 - شرح المفصل 4/122 - (بيوتها) موضع (درابها) - اللسان (خزر) 5/346 - (خوز) 5/348 .

قال الأعلم : "الشاهد في قوله : من الخزباز وبنائه على الكسر لأنه متضمن لمعنى الكناية عن الداء وعن الصوت ووجب له البناء لتضمنه المعنى، فلما عرف بالألف واللام بقي على بنائه، لأن تمكن النكرة أوكد من تمكن المعرفة لأنها أول، فلما بنيت في التنكير بقيت على بنائها في التعريف كخمسة عشر والخزباز ههنا داء يصيب الكلاب في حلوقها والخزباز أيضا ذباب يقع في الرياض ويقال هو صوته. وهو أيضا اسم للبنت. وفيه لغات وله أحكام قد بينتها في كتاب النكت ".

(4) أحال الأعلم في شرح الشاهد على هذه اللغات في النكت إلا أنه لم يذكرها . وذكر سيبويه وجهي الرفع والبناء على الكسر - 2/51 وقال ابن يعيش " قال الشارح : قد ورد في الخزباز اللغات التي ذكرها وهي (سبع لغات)، قالوا : خَازِبَازِ بكسر الأول والثاني، وخازِبازُ بكسر الأول وضم الثاني. وخازَباز بفتحهما معا : وخازَبازُ بفتح الأول وضم الثاني، وخازَبازِ بإضافة الأول إلى الثاني وخَازِبا. مثل قاطعاء. وخِزْبازكقرطاس" شرح المفصل 4/120 وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف 107 - وشرح الكافية 2/92 .



وأنشد : [1].

805 - وهيَّجَ الحيَّ من دارٍ فظلَّ لهمْ يومٌ كثيرٌ تناديه وَحَيَّهَلُهُ [2].

فجعل " حي هل" بمنزلة : "حضرموت"، ومعناه : المبادرة - والسرعة .

وأنشد للنابغة الجعدي[3]: /335.

806 - بِحَيَّهَلاَ يُزْجَوْنَ كل مطيةٍ أمام المطايا سيرُها المُتَقَاذِفُ [4].

جعله بمنزلة : "خمسة عشر" ، فلذلك لم ينونه .

ومعنى يزجون : يسوقون. والتقاذُفُ : سرعة السير. وإنما احتج سيبويه بهذا البيت والذي قبله ليرى أن حَيَّهَلَ من شيئين [5] لأنه ليس في الأسماء المفردة ولا في الأفعال مثل هذا البناء، وقوى بقولهم : "حيَّ عَلَى الصَّلاَةِ". وإنما وجب بناء الخزباز من بنائه لأنه متعلق بالذباب أو داء، فكأنه بمنزلة الأصوات، وبنيت الأصوات لأنها كناية لا تعرف إلا بتعلقها بالمصوت، ووجب بناؤه وفيه الألف واللام لأن العلة لحقته وهو نكرة فَبُنِي، فلما بنى في أول أحواله ولم يتمكن في النكرة، وجب بناؤه في المعرفة كما فُعِلَ "بخمسة عشر" ونحوه.

---

(1) لم أعرفه - وقال سيبويه (وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس وزعم أنه شعر أبيه، وقال قوم إنه لرجل من بني بكر بن كلاب ولم يسموه - وقال البغدادي : هو من الخمسين . وقال آخرون هو رجل من بجيلة، ولم سموه أيضا" انظر الخزانة، وحواشي شرح المفصل .

(2) الكتاب وشرح الأعلم 2/52 - المقتضب 3/206 - ما ينصرف ومالا ينصرف 107 - شرح النحاس 317 وبه (كبير) موضع (كثير) - شرح السيرافي 4/129 - شرح المفصل 4/47 - الخزانة 6/266 وبه وبه (من كلب) موضع (من دار) .

الأعلم : "الشاهد في قوله : حيهله، وإعرابه بالرفع لأنه جعله وإن - كان مركبا من شيئين اسمًا للصوت بمنزلة معدي كرب " .

(3) نسبه ابن السيرافي إلى مزاحم العقيلي - وإليه نسبه ابن منظور (حيا) والبغدادي .

(4) ملحقات ديوان الجعدي 247 - ديوان مزاحم 15 - الكتاب وشرح الأعلم 2/52 - المقتضب 3/206 - ما ينصرف 108 - شرح النحاس 317 - شرح السيرافي 4/129 - شرح ابن السيرافي 2/223 - شرح المفصل 4/36 - الخزانة 6/268 - اللسان (قذف) 9/278 للجعدي - (حيا) 14/221 - لمزاحم .

(5) الأعلم : "الشاهد في قوله بحيهلا وتركه على لفظه محكيا" .

قال سيبويه " : وأما حيهل التي للأمر فمن شيئين يدلك على ذلك حيّ على الصلاة ..." 2/52 .



وأنشد للفرزدق :

807 - ولولا يومُ يومٍ ما أردنا جزاءَكَ القروضُ لها جزاءُ .[1]

فأضاف، والمعنى : ولولا يوم بلائنا ونصرنا لك ما أردنا جزاءك، والقروض : جمع قرض وهو العطاء والتفضل .

وأنشد لذي الرمة :

808 - فيا لَكِ من دارٍ تحمَّلَ أهلُهَا أيادِي سَبَاً بعدِي وطالَ احتيالُهَا[2]

وقد تقدم تفسير " أيادي سبا " وما يجوز فيه .[3] وقد قيل : الأيادي هنا جمع يد، من النعمة، فمعنى " تفرقوا أيادي سبا "، أي : كتفرق نعم سباً .

وأنشد [4].

809 - وقدْ علَتْنِي ذُرْأَةٌ بَادِي بَدِي وَرَثْيَةٌ تنهضُ في تَشَدُّدِي[5] .

معنى "بادي بدي"، أي : ظاهرا . وقيل : معناه : بدا أول شيء فكأنه من يبدأ يبدأ ثم تُرك همزُهُ استخفافا . والذرأةُ : الشيب. والرَّثْيَةُ : انحلال المفاصل والضعف.

---

(1) ديوانه 1 9 - الكتاب 2 53 - شرح السيرافي 4 131 - الهمع 1 197 - الخزانة 4 48 .
الاعلم : " الشاهد فيه إضافة يوم الأول إلى الثاني على حد قولهم معديي كرب " .

(2) ديوانه 523 - الكتاب 2 54 - المقتضب 4 26 - شرح السيرافي 4 131 - شرح ابن السيرافي 2 252 - وصدره (أمن أجل دار طيّر البيت أهلها) وهي رواية الديوان - اللسان (حول) 11 195 - (سبى) 14 370 - وبه (اجتنابها) موضع (احتيالها) . (يدي) 15 426 وبه (انتقالها) موضع (احتيالها) .
قال الأعلم : "الشاهد فيه قوله أيادي سبا ووضعه مع التركيب والبناء موضع الحال والتقدير تحمل أهلها متفرقين في كل وجه " .

(3) النكت ص 1096 .

(4) هو أبو نخيلة السعدي في الكتاب وشرح الاعلم .

(5) الكتاب وشرح الاعلم 2 54 وبهما (تشددى) - المقتضب 4 27 - ما ينصرف 104 وبه (كبرة) موضع (ذرأة) شرح السيرافي 4 131 - الخصائص 2 364 - أمالي القالي 1 200 - شرح المفصل 4 122 اللسان (ذرأ) 1 80 - (نهض) 7 245 - (بدا) 14 66 (رثا) 14 308 - قال ابن يعيش : "فبادى بداء اسمان ركبا وبنيا على تقدير واو العطف وهو منكور بمنزلة خمسة عشر، ولذلك كان حالا وأصله بادى بداء على زنة فعَال مهموزا لأنه من الابتداء " 4 122 .



وأنشد[1]:

810 - سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ واقعًا   بِقَالِي قلا أو من وراءِ دبيلِ[2].

"قالِي قَلاَ" : اسم موضع. ودبيل : موضع أيضا. والأقتم : الأغبر، قال الأصمعي : كان لرجل من يَحْصُب على آخر دين إلى أجل، فلما حان الأجل فَرَّ[3] وترك رقعة فيها :

إذا حان دَيْنُ اليَحْصبِيِّ فَقُلْ لَه   تزوْد بزادٍ واستعِنْ بدَلِيلِ[4].

سَيُصْبِحُ فَوْقِي .. (البيت)

قال الأصمعي : فأخبرني رجل أنه رآه بقالي قلا مصلوبا وعليه نسر أقتم الريش.

وأنشد سيبويه لرؤبة :

811 - سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ[5].

أسكن الياء في "مساحيهن"، لأنه قد كان سكنها في حال الرفع والجر فألحق النصب بها، وشبهها بالألف، لأنها أختها، والألف لا تتحرك ألبتة، ونصب "تقطيط"، لأن معنى /**336** سوَّى : قطط. والقَطُّ : قطع الشيء وتسويته. الحُقَقُ : جمع حقة، وهو طرف الطي.

---

(1) لم أعرفه - وقال محقق الكتاب 3/305 إنه من الخمسين.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 2/54 - المقتضب 4/24 - ما ينصرف وما لا ينصرف 104 - شرح السيرافي 4/131 - اللسان (دبل) 11/236 - (قتم) 12/461 - (قلا) 15/201.

الأعلم : "الشاهد في قوله : قالي قلا وتركيبه من اسمين كمعدي كرب".

(3) في الاصل : (صرف) وأثبت ما في شرح الأعلم.

(4) انظر شرح الأعلم 2/55 - واللسان (دبل) 11/236.

(5) ديوانه 106 وبعده (تقليلُ ما قارعن من سم الطرق).

الكتاب وشرح الأعلم 2/55 - المقتضب 4/22 - الكامل 3/21 - ما ينصرف 109 - شرح النحاس 318 - شرح السيرافي 4/132 - المنصف 2/114 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 138 - شرح المفصل 10/103.



وأنشد لبعض السعديين[1] في مثل هذا :

812 - يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أَثَافِيهَا.[2]

فسكن الياء في النصب، تقول : تغيّرت الدار وعفت رسومها لقدم عهدها إلا الأثَافِيّ وموضع النار، فإنها باقية .

هذا باب ما ينصرف[3] وما لا ينصرف من بنات الياء والواو إذا كانتا لامين[4][5]

اعلم أن التنوين الذي دخل المعتل، وإن كان نظيره لا ينصرف، فإن سيبويه يجعله بدلا من الياء[6].

وكان المبرد يخالفه[7] فيقول : إنه بدل من ذهاب حركة الياء لاستثقالها لما انكسر ما قبلها، فتبقى الياء ساكنة ولا تسقط حتى يدخل التنوين وهو ساكن، فوجب من هذا أن يكون التنوين أُتي به عوضاً من ذهاب الحركة ثم التقى ساكنان فأسقطت الياء.

---

(1) هو الحطيئة - نسبه إليه ابن السيرافي .

(2) ديوانه 111 من قصيدة هو مطلعها وعجزه (بين الطوى فصارت فواديها) الكتاب وشرح الأعلم 55/2 - شرح النحاس 319 - شرح ابن السيرافي 319/2 - شرح السيرافي 132/4 - الخصائص 307/1 - المنصف 175/2 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 139- شرح المفصل 100/10 - اللسان (ثقا) 113/14
الأعلم : "الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حال النصب" .
قال القزاز القيرواني : "فخفف الأثافي وأسكن الياء في النصب لأنه استثناء، فحق الياء أن تكون منصوبة، ولكن قائل هذا يفعل به ما يفعل في الجر والرفع من حذف الحركات" 139 .

(3) في الأصل : "يتصرف"

(4) في الكتاب : "من بنات الياء والواو التي الواوات والياءات منهن لامات" . وكذا في شرح السيرافي .

(5) الكتاب 56/2 - شرح السيرافي 4/ ورقة 133 -

(6) قال سيبويه : "واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع، ولذلك أنهم حذفوا الياء فحق عليهم فصارت التنوين عوضا" 56/2 .

(7) قال المبرد متحدثا عن قاض : "لو سميت به امرأة لا نصرف في الرفع والخفض لأن التنوين يدخل عوضا مما حذف منه" . المقتضب 143/1 - وانظر شرح السيرافي 4/ ورقة 134 . =



فإن قال قائل : كيف نجعل التنوين في مذهب سيبويه عوضا من الياء، ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين، لأن سقوط الياء لاجتماع الساكنين هي التنوين ؟.

قيل له : تقدير[1] هذا أن أصل جواري جواريٌ، فيكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل، ثم استثقلوا الضمة على الياء في الرفع والكسر عليهما في الجر، فأسكنوها فاجتمع ساكنان :الياء والتنوين، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء الصرف، لأن الياء منوية، وإن كانت محذوفة، ثم عوضوا من الياء المحذوفة تنوينا غير تنوين الصرف، فهذا الذي يتوجه من كلام سيبويه.

وبعض أصحاب سيبويه جعل قوله : "عوضاً من الياء"، على معنى : عوضا من حركة الياء وأجراه مجرى﴿ **واسأل القرية**﴾ [2].

وهذا مثل قول المبرد الذي ذكرنا .

قوله : "ولو سمَّيتَ رجلا بقيل، فِيمن[3] ضم القاف" [4].

يعني : من أشمَّها الضم، لا في قول من قال : قُولَ بواو محضة قال : تكسرها إذا سميت، وتزيل الإشمام حتى تكون كبيض[5].

قال : وإنما أراد الفرق بين الاسم والفعل، لأن الضم اختص به الفعل ليبيِّن معنى فُعل.[6]

= قال الزجاج : " وقال محمد بن يزيد : التنوين عندي عوض من حركة الياء لا غير وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة غير محذوفة" .
ما ينصرف ومالا ينصرف ص 112 .

(1) في الأصل : "التغيير" .

(2) من الآية 82 من سورة يوسف 12 .

(3) في الأصل : "فمن" - والصواب من الكتاب .

(4) الكتاب 2/57 .

(5) ولفظ سيبويه : "ولو سميت رجلا بقيل فيمن ضم القاف كسرتها اسما حتى تكون كبيض" 2/57 .

(6) لم أعثر على هذا الكلام في الكتاب وهو كلام السيرافي بالحرف ظنه الأعلم لسيبويه.



قال : "وإن سميتَ رجلا قلْ أو خَفْ أو بِعْ" رددت ما سقط من أجل سكون الأول والآخر[1] فقلت : قولْ وخَافْ وبِيَع[2] واحتج للرد بأن قال : "فإذا [3] قلتَ قُولاً أو خَافًا أو بِيعًا .. أظهرتَ التحريكَ [4].

لم يرد أن الحروف رجعت لدخول ألف التثنية وواو الجمع، لأنك تقول : "هند رمت" فتحذف الألف من رمى لسكونها وسكون التاء ثم تثني، فتقول : "الهندان رمتا" فلا ترد الألف لتحرك التاء، وإنما أصل : قُولاَ : قُولاَنِ لأن الأمر من المستقبل، وكان في الأصل يقولان، فلما وقع الأمر سقطت النون كما تسقط للجزم، وإنما أراد بهذا أن الواو تسقط من "قل" حيث كانت اللام ساكنة لاجتماع الساكنين.

وأنشد للراجز[5] في ما قلب من الواو إلى الياء ليكون على قياس الأسماء :

813 - حتى تفضِّي عَرْقِيَ الدُّلِيِّ[6].

فجمع "عرقوة" /**337** بحذف الهاء، فصارت الواو ظرفا وقبلها حركة. وذلك معدوم في الأسماء فكسر ما قبلها لتنقلب ياء فتوافق سائر الأسماء . وتفضي : تكسري.

وأنشد للهذلي : [7].

---

(1) في الأصل : (سكون أولا وأخر) .

(2) لفظ سيبويه : قال " وإن سميت رجلاً : قل أوخف أوبع أو أقم، قلت : هذا قول قد جاء، وهذا بيع " قد جاء، وهذا خاف قد جاء، وهذا أقيم قد جاء، لأنك قد حركت آخر حرف وحولت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى، فإنما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لئلا ينجزم حرفان ..." 2/ 61 .

(3) في الكتاب : "فإن" وما ذكر الأعلم مطابق لما ورد في الطبعة المحققة 3/ 316.

(4) في الكتاب : "للتحرك" 2/ 61 .

(5) لم أعرفه . وقال محقق الكتاب 3/ 309 : إنه من الخمسين .

(6) الكتاب وشرح الأعلم 2/ 56 - المقتضب 1/ 188 - شرح السيرافي 4/ 133 الخصائص 1/ 235 - وبه (تقضى) - المنصف 2/ 120 - شرح المفصل 10/ 108 - اللسان (عرق) 10/ 248 وبه (تقضى) . والعرقوة : الخشبة التي على فم الدلو .

(7) هو المنخل الهذلي، نسبه إليه الأعلم .



814 - أَبِيتُ على معاريَ واضحاتٍ   بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ [1] .

استشهد به على أنه اضطر إلى تحريك الياء في "معارى" .

فإن قال قائل : ليس فيه ضرورة، لأن الشاعر لو قال على معار واضحات لاستوى البيت [2].

فالجواب : أن الضرورة فيه أن الشاعر كره الزحاف فرد الكلمة إلى أصلها، وجعل الياء كالصحيح ضرورة . والمعارِي : جمع معرًى وهي الأرض التي عريت من النبات. والملوَّبُ هنا : الدم ويقال للصبغ : مَلَابٌ . والعِبَاطُ : جمع عَبِيطٍ وهي التي نحرت من غير علة، وقيل المعارى هنا الفُرُشُ .

والملوب : طيب للعرب كالخلوف، فشبه ذلك الطيب بدم العباط .

وأنشد للفرزدق :

815 - فلو كان عبد الله مولىً هجوتُهُ   ولكنَّ عبد الله مولى المواليا [3].

فأجرى "مواليا" مجرى السالم ففتح الياء .

وأنشد لابن قيس الرقيات :

---

(1) ديوان الهذليين 2 20 - الكتاب وشرح الأعلم 2 58 - شرح السيرافي 4 ورقة 135 - الخصائص 1 334 - المنصف 2 67- 75- 3 67) ما يجوز للشاعر في الضرورة 116 - وبه (فاخرات) اللسان (لوب) 1 746 - (عبط) 7 347 - (عرا) 15 47 - الأعلم : "الشاهد في إجرائه معارى في حال الجر مجرى السالم، وكان الوجه معارٍ كجوارٍ ونحوها من الجمع المنقوص فاضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل كراهة الزحاف" .

(2) قال ابن منظور (عرا) : "فإنما نصب الياء لأنه أجراها مجرى الجمع الصحيح في ضرورة الشعر ولو قال : معار لم ينكسر البيت .." 15 47 .

- قال القزاز القيرواني : "ورواه قوم : (أبيت على معارٍ) فأجراه على أصله وأذهب الياء للتنوين على أصل الباب وهذا لا ضرورة فيه" 116 .

(3) لم أعثر عليه في ديوانه .

الكتاب وشرح الاعلم 2 58 - وبهما (مولى مواليا) من غير تعريف الشعر والشعراء 1 89 - المقتضب 1 143 - ما ينصرف ومالا ينصرف 114 - شرح النحاس 13 - شرح ابن السيرافي 2 311 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 116 - شرح المفصل 1 64 - أوضح المسالك 3 161 - الهمع 1 36 - حاشية الصبان 3 273- الخزانة 1 235



816 - لا بارك الله في الغواني هل   يُصْبِحْنَ إلا لهنَّ مُطَّلَبُ [1]

فجر الياء ضرورة - ويروى : " إنما يصبحن"، على حذف الياء من "الغوانى" والغانية : التي استغنت بجمالها، وقيل بزوجها .

وأنشد [2] :

817 - فيوماً يُوَافِينِي الهوى غير ماضِيٍ   ويوماً ترى منهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ[3].

فكسر الياء من : ماضي للضرورة . ويُرْوَى : غير ما صبا ولا شاهد فيه على هذا، وهو أشبه بمعنى البيت، لأن المعنى : أن هؤلاء النسوة في يوم نيلهن يبذلن اليسير ولا يوفين الصِّبا حقه، ويوما يمنعن . الغُولُ : مَا اغتال الإنسان، أي : أهلكه وذهب به .

وأنشد أيضا [4].

817 - سماء الإله فوق سبع سمائيا[5].

ذكر المازني أن في هذا ضرورة من ثلاثة أوجه :

---

(1) تقدم الشاهد (صدره) ص 71 بنفس الرقم - وانظر شرح السيرافي 4 ورقة 136 - قال الأسود الغندجاني : "وتعلق المحتج بهذا البيت يدل على أنه لم يكن عزيرا في رواية الشعر.فلو احتج بقول القائل : قد كان يذهب بالدنيا ولذتها موالي ككباش العوس سحاح
لكان أقوى وأقوم للحجة" فرحة الأديب 129 .

(2) هو جرير في الكتاب وشرح الأعلم .

(3) ديوانه 457 (يجازين) - الكتاب وشرح الأعلم 2 59 .
نوادر أبي زيد 203 - المقتضب 144/1 - شرح السيرافي 4 / ورقة 136 - المسائل العسكرية 261 - الخصائص 159/3 - المنصف 2 80 - 114 - شرح ملحة الإعراب 67 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 115 وبه (ويوما يجازين) شرح المفصل 101/10 - 104 المقاصد النحوية 1 227 - اللسان (مضى) 15 283 (يجازين) ويروى يجازيني .

(4) هو أمية بن أبي الصلت عند الأعلم وابن السيرافي .

(5) ديوانه 70 - الكتاب وشرح الأعلم 59/2 - المقتضب 1 144 - ما ينصرف 115 - شرح السيرافي 136/4 - شرح ابن السيرافي 2 304 وبه (ست سمائا) - الخصائص (211/1 - 233 - 348/2 - المنصف (2 66 - 67) - الخزانة 244/1 - اللسان (سما) 398/14 - وصدره (له مارأت عين البصير وفوقه) .
وذكر الأعلم الضرورات الثلاثة في شرحه للشاهد .



- أحدهما : أن جمع سماء على سمائي، وكان حقه أن يقول سمايا كما تقول : مطية ومطايا، وأتى بالهمزة على الأصل. وكان حقها أن تكون ياء، وأتى بالياء، وكان حقها أن تكون ألفا فهذان وجهان .

- والثالث : أنه كان حقها في الجر : "سبع سمايٍ"، كما تقول : "هذه سبع جوارٍ" ففتح في الجر وهي ضرورة.

وأنشد أيضا في تحريك الياء [1].

818 - قد عَجِبَتْ مني ومن يُعَيْلِيَا   لَمَّا رأيْتِنِي خلقاً مُقْلَوْلِيَا [2]

هذا عند يونس غير ضرورة، لأن "يعيليا" تصغير "يعلى" وهو لا ينصرف، وقد بين سيبويه الرد عليه . المُقْلَوْلِي : الذي يتقلى من الحزن والمُقْلَوْلِي أيضا : المنتصب .

وأنشد للمكيت :

819 - خريعُ دَوادِىَ في مْلعَبٍ   تَأَزَّرُ طوراً وتُلْقِي الإِزَارا . [3] **/338** .

فأجرى دوادي مجرى السالم. والخريع : االجارية الناعمة اللينة، وقيل الضعيفة لصغرها، وقال الأصمعي : الدوادي آثار تسلق الصبيان . وقوله : "تأزر طوراً وتلقي الإزار" أي : هي صغيرة لا تبالي بما صنعت، فمرةً تَتَّزِرُ مستترة ومرة تلقي الإزار لاعبة.

---

(1) نسبه محقق الكتاب إلى الفرزدق وإليه نسبه محقق الخصائص، ولا وجود له في ديوانه .

(2) الكتاب وشرح الأعلم 59/2 - المقتضب 142/1 - ما ينصرف 114 - شرح النحاس 18 - شرح السيرافي 134/4 - المسائل العسكرية 262 - الخصائص 6/1 - المنصف 62/2 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 115 - أوضح المسالك 160/3 - الهمع 36/1 - حاشية الصبان 273/3 - المقاصد النحوية 359/4 - اللسان (علا) 15/ 94 - (قلا) 15/ 200 . قال الأعلم : "الشاهد فيه إجراء يعيل على الأصل ضرورة" .

(3) ديوان الكميت 190/1 - الكتاب وشرح الأعلم 60/2 - المقتضب 144/1 ما ينصرف 114 - شرح السيرافي 136/4 - الخصائص 334/1 - المنصف (68/2 - 80) .
قال ابن جني في المصنف : "وأما قوله خريع دوادى في ملعب" فليس بمنزلة معارى في أنه لا يجوز أن تقول دواد في ملعب، كما يجوز أن تقول في ذلك البيت معار، لأنك لو قلت : "خريع دواد في ملعب" لا تكسر البيت، لأنك كنت تجعل موضع (فعولن) في المتقارب في حشو البيت (فعلن) وهذا لا يجوز .



وأنشد في ما قلب من الواو إلى الياء[1].

860 - لا مهلَ حتى تَلْحَقِي بعنسِ أهلِ الرباط البِيضِ والقَلَنْسِي[2].

جمع "قلنسُوَةَ" بحذف الهاء فلما صارت الهاء طرفا، أبدل منها ياء[3]. وعَنْس: قبيلة. والرباط : جمع ربطة.[4]

هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد [5]

اعلم أنك إذا سميت رجلا "بإب" التي هي اللفظ بالباء من اضرب[6] ففيها أقوال :

قال سيبويه : أقول : إذا ابتدأته : "إِبٌ قد جاء"، وإذا وصلته بكلام أسقطت ألف الوصل، وبقيت الباء وحدها، فأقول : هذا أَبٌ وقام ابٌ[7].

وقال[8]: رأيتُ بعض الأسماء على حرف واحد إذا اتصل بكلام، وهو قولنا : "مَنَ ابٌ لك؟ " تريد . مَنْ أَبٌ ؟ وتخفف الهمزة فتلقى حَرَكَتَها على ما قبلها وتسقطها، فجعل سقوط ألف الوصل كإلقاء الحركة .

---

(1) مجهول قائله .

(2) الكتاب وشرح الأعلم 2 60 - المقتضب 1 188 - ما ينصرف 116 - شرح السيرافي 4 ورقة 133 - المنصف 3 70 - الخصائص 1 235 - شرح المفصل 10 107 - اللسان (عنس) 6 150 . (قلس) 6 181 - (ربط) 7 307 .

(3) قال سيبويه : "وقالوا قلنسوة فأثبتوا، ثم قالوا قلنس، فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب" 2 381 .
قال المبرد : "وتقول في قلنسوة والجمع قلنس، وحقه قلنسو، ولكنك قلبت الواو لما كانت طرفا وكان ما قبلها متحركا" المقتضب 1 188 .

(4) قال الأعلم : "وهو ضرب من الثياب" 2 60 .

(5) الكتاب 1 61 - شرح السيرافي 4 137 .

(6) في الأصل : من الباء باضرب .

(7) قال سيبويه : ولو سميت رجلا بإب قلت : هذا إب وتقديره في الوصل هذا إب كما ترى يريد الباء وألف الوصل من قولك : اضرب، وكذلك كل شيء مثله لا تغيره عن حاله لأنك تقول : إب فيبقى حرفان سوى التنوين" 2 63 .

(8) هذا كلام السيرافي ظنه الأعلم من كلام سيبويه .



وردَ المبرد عليه ذلك، ففرق بين تخفيف الهمزة وإسقاط ألف الوصل، فقال : تخفيف الهمزة غير لازم، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت في هذا الموضع، ولم يكن مذهبه في ذلك مذهب سيبويه[1].

وقال المازني : أقول "ربٌّ"، لأن الراء كانت مكسورة في اضرب .

وقال الأخفش : "ضب"[2]، فرد أول الفعل . وعلى قول المبرد "اضرب" فيرد الكلمة إلى أصلها .

وكان الزجاج يقول : "إبٌ" ويقطع الألف . وقام إبٌ وهذا إبٌ، قال : "وإنما أقطع الألف لأني لما نقلته من اللفظ وهو حرف إلى التسمية، قطعت الألف ليكون فرقا بين الاسم والحرف، كما يُفعل بالفعل إذا سمي به[3] .

وقال بعضهم : لا يجوز أن يسمى "بإب" لأنه يحتاج إلي تحريك الباء وتحريكها يمنع من ألف الوصل، وقد ذكر هنا[4] في الباب مع كلام سيبويه، وقيل بعده : "وهذا مذهب قوي".

---

(1) قال المبرد : "فإن سميت بالباء من ضرب، فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول : هذا اب فاعلم، وهذا خطأ فاحش، وذلك أن ألف الوصل لا يدخل على شيء متحرك، ولا نصيب لها في الكلام إنما تدخل ليوصل بها إلي الساكن الذي بعدها، لأنك لا تقدر أن تبتديء بساكن، فإن كان قبلها كلام سقطت" المقتضب 1/33 .

(2) في الأصل : "اضب" - وأثبت في شرح السيرافي .
وانظر هذه الآراء - شرح السيرافي 2/61 -8- ما ينصرف وما لا ينصرف 120 وط المحققة 3/323.

(3) قال الزجاج : "والقول عندي في هذا غير ما قالوه جميعا، أعني إذا سميت رجلا ب (إب) فأقول هذا إب، فأقطع ألف الوصل على ما أجمعوا عليه إذا سموا رجلا ب اضرب، قالوا كلهم هذا إضرب قد جاء، وقالوا قطعنا الألف لأنا نقلناه من باب الأفعال إلى باب الأسماء فقطعنا الفه فكذلك فعلت أنا في إب لاني نقلته من باب اللفظ بحرف إلى باب التسمية وليس أصل التسمية أن يكون فيها ألف الوصل ما ينصرف 121 .

(4) قال محقق للكتاب حاشية رقم 5 من 3/321 - "في كل من (ا،ب) حاشية دخلت في الأصل وهي : قال أبو الحسن : ضب، فرد الفاء، وقال بعضهم : لا يجوز أن تسمى بالباء من اضرب إذا قلت إب لأنك إذا وصلتها بقيت على حرف، وهذا مذهب قوي، وهو خلاف قول سيبويه 321-322 .



قال سيبويه : "كان الخليل يقول : المنْ قولك : االرجل ونحوه بمنزلة قد، واستبدل على ذلك بأن الشاعر قد فصله[1] فقال[2] .

821 - دعْ ذا وعجِّلْ ذا وألحقْنا بذَلْ   بالشحمِ إنَّا قد ملَلْناهُ بَجَلْ[3]

أراد أن يقول : "بذا الشحم"، فوقف على الألف واللام من الشحم، فقال : "بذَلْ"، ثم ألحقها ب "الشحم[4]، وأعاد البناء فقال : "بالشحم" ومعنى بَجَلْ[5] : حسب وكفى.

هذا باب الحكاية التي تُغيَّر الأسماء فيها ...[6] [7] .

قال في هذا الباب : "وإن [8] سميتَ رجلا (وامرأة) بعاقلة[9] لبيبة ... صرفته وأجريته مجراه قبل أن يكون اسما"،

---

(1) لفظ سيبويه : "وقال الخليل ومما يدل على أن ال مفصولة من الرجل، ولم يبنَ عليها، وأن الألف واللام فيها بمنزلة قد قول الشاعر" 2 64 .

(2) نسب في الكتاب وشرح الأعلم 2 273 إلى غيلان بن حريث الربعي : ذو الرمة، ولا وجود له في ديوانه - ونسبه ابن السيرافي إلى حكيم بن معية الربعي التميمي، وهو راجز إسلامي معاصر للعجاج (ترجمته في الخزانة 5 64) .

(3) الكتاب وشرح الأعلم (2 64 - 273) - المقتضب (1 84 - 2 94) ما ينصرف 121 - شرح النحاس 320 وبه (أجمعناه) موضع (مللناه) شرح السيرافي 4 ورقة 139 وبه (بخل) - شرح ابن السيرافي 2 369 - وروايته (هات لنا من ذا وألحقنا بذا ال ...) - الخصائص 1 291 - المنصف 1 66 - شرح عيون الكتاب 270 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 220 وروايته : (دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذال * شحم فإنا قد مللنا ذا بخل) - شرح المفصل 9 18 - الهمع 1 79 - اللسان (طرا) 15 6 . وبه . (عجل لنا وألحقنا بذا الـ) وبه جمعناه موضع (مللناه)

(4) في الأصل : في الشحم .

(5) قال محققا ضرائر الشعر - 220 : "وبجل لا معنى له وهو محرف في الغالب، وأصله بخل" . أقول وقد روى البيت صاحب الضرائر، بالخاء معجمة .. وكذا روى في شرح السيرافي .

(6) في الكتاب : (لا تغير فيها الأسماء) وبعده في الكتاب (عن حالها في الكلام) وهو من تمام الترجمة .

(7) الكتاب 2 64 - شرح السيرافي 4 ورقة 139 .

(8) في الكتاب وشرح السيرافي "وإذا" - ورواية الأعلم موافقة لما في الكتاب الطبعة المحققة 3 329 .

(9) في الكتاب : "وإن سميت رجلا بعاقلة لبيبة أو عاقل لبيب" 2 66 وما بين القوسين ليس من لفظ سيبويه.



لأن كل واحد منهما مفرد ليس باسم المسمى، فحكيت لفظهما قبل /339 التسمية فقلت : "هذا عاقلة لبيبةٌ" ، و "مررت بعاقلة لبيبة" ، ويجوز أن تجعلها "كحضْرَمَوْتَ" فتجعلها اسما واحدا" وتضيف[1] الأول إلى الثاني كما فعلت بحضرموت، فإن جعلتهما اسما واحداً قلت : "هذا عاقلة لبيبة"، و "هذا عاقل لبيب" إن سميت بعاقل لبيب، وكذلك تفعل بالمرأة لأن الاسمين إذا جعلا اسما واحدا لم ينصرف ومن أضاف حضرموت قال : "هذا عاقلة لبيبة"، وهذا عاقل لبيب" .

وإن سميت "بعاقل لبيب"، وسمي بعاقلة وحدها، فالأكثر أن لا تصرف، ويجوز صرفها على الحكاية[2]، كأنه قال في امرأة مسماة بعاقلة : "هذه امرأة عاقلة "، فتجريها على النعت، وإن كان اسما كما سموا بالحسن واالعباس وما أشبه ذلك .

وأنشد [3] :

822 - إن لَهَا مركَّباً إِرْزَبَّا   كأنها جبهةُ ذَرَّى حَبَّا [4] .

استشهد به على المحكي الذي لا يتغير . و "ذَرَّى حبًا" : محكي ومعنى البيت: أنه يصف فرج امرأة وشبهه بجبهة هذا الرجل . والركب والمركب : الفرج . ويروى مركنا بالنون .

وأنشد أيضا [5] :

---

(1) في شرح السيرافي : "أو تضيف" .

(2) قال الزجاج : "وإذا سميت رجلا (عاقلة لبيبة) قلت : هذا عاقلةُ لبيبة قد جاء، ولو سميته بعاقلة وحدها قلت : هذا عاقلة قد جاء، وإنما نونت في الأول لأنك حكيت النكرة وطال الاسم : ومنعت التنوين إذا سميته بعاقلة وحدها، لأن الاسم قصر وصار معرفة وإن شئت نونته وهو معرفة تقصد إلى حكاية نكرته فتقول : هذا عاقلة قد جاء، كانك قلت هذا اسمه امرأة عاقلة" ما ينصرف 125 .

(3) لرجل من بني طهية في الكتاب وشرح الأعلم - لم أعرفه .

(4) الكتاب وشرح الأعلم 2 64 - وبهما (كأنه) وفي الكتاب مركنا بالنون، ورواية الاعلم مركبا - ما ينصرف وما لا ينصرف 123 - المقتضب 4 9 - شرح النحاس 321 - وبه (مركبا) - شرح السيرافي 4 ورقة 139 - شرح المفصل 1 28 - اللسان (حبب) 1 296 (مركنا) (إرزب) 1 416 (إن لها لركبا إرزبا) - الشاهد فيه تركه (ذرَّى حَبا) على لفظه محكيا لأنه جملة قد عمل بعضها في بعض .

(5) هو بشربن أبي خازم في شرح ابن السيرافي ومجمع الأمثال، وذكر فيهما أنه للطرماح .



823 - وجدنا في كتابِ بني تَمِيمٍ   أحقُّ الخيل بالركض المُعَارُ.[1]

فأوقع "وجدنا" على قوله : "أحق" وما بعده، فحكاه كما وقع في الكتاب . ومعنى البيت : أنه هجاهم فقال : في كتب وصاياهم : (أحق الخيل بالركض المستعارُ)[2]. وقيل المعار : السمين. ويروى : المغار بالغين معجمة، ومعناه : الشديد كالخيل المعار، فعلى هاتين الروايتين لا يكون هجوا، وقد يجوز أن يكون المعار، فلا يكون هجوا أيضا، ويكون معناه : أحق الخيل بأن يركض ويتعجل به في قضاء الحاجة ليصرف إلى صاحبه سريعا ما اسْتُعِيرَ .

ومثل هذا قول الشاعر[3] :

كأن حفيفَ مُنْخَرِهِ - إذاَ مَا   كَتَمْنَ الرَّبوَ - كِير مُسْتَعَار[4].

فشبه شدة نفس الفرس وسرعته : بصوت كيرٍ استعير فتعجل العمل به ليصرف معجلا .

وجميع الباب مفهوم بين من كلام سيبويه إن شاء الله .

هذا باب الإضافة وهو باب النسبة[5]

ذكر سيبويه أن النسب في كلامهم على ضربين : مقيس وشاذ، فمما ذكر من الشاذ قولهم في[6] النسب إلى هُذَيْل[7] : هُذَلِيّ.

(1) ديوان بشر 79 - الكتاب وشرح الأعلم 65/2 - المفضليات 98 - المقتضب 10/4 - الكامل 53/2 - ما ينصرف 125 - شرح النحاس 321 - شرح السيرافي 4 ورقة 140 - شرح ابن السيرافي 323/2 - مجمع الأمثال 203/1 - الخزانة 168/9 - اللسان (عير) 625/4 وصدره (أعيروا خيلكم ثم اركضوها) .

(2) هكذا في الأصل، وفي البيت : "المعار"

(3) هو لبشر بن أبي خازم أيضا، نسب إليه في مجمع الأمثال

(4) ديوانه : 79 - مجمع الأمثال 203/1 - شرح الأعلم 65/2 .

(5) الكتاب 69/2 - شرح السيرافي 4 ورقة 143 .

(6) في الأصل : "إلى" .

(7) في الأصل : "هذيلي" .



وهذا الباب كالخارج عن الشذوذ لكثرة النسب إليه بحذف الياء . والعلة في حذف الياء أنه اجتمع ثلاث ياءات وكسرة، فعدلوا إلى الحذف لذلك .

ومعنى قول سيبويه : "في فُقَيْمٍ كِنانة" [1].

لأنَّ في بني تميم فُقَيْم بن جرير بن دارم[2] والنسبة إليه فُقَيْمِيٌّ وقال :

"في مُلَيْحٍ خُزَاعَة"، لأن العرب : مُلَيْحُ بن الهون بن خزيمة[3]، وفي السكون مليح بن عمرو بن ربيعة، وينبغي أن تكون النسبة إليهما مُلَحيٍّ، وهذا الشذوذ يجيء على ضروب : منها . العدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه . ومنها : الفرق بين نسبتين إلى لفظ واحد، ومنها : النسبة (إلى)[4] معناه .

فأما قولهم "زَبَانِيٌّ" /340 في زبينة، فكان القياس فيه زَبْنِيّ بحذف الياء، غير أنهم كرهوا حذفها لتوفية الكلمة حروفها، وكرهوا الاستثقال أيضا فأبدلوا من الياء ألفًا.

وأما النسبة إلى "طيئ" - فكان القياس فيه طيئ كما نسبوا إلى "ميت" : ميتى، فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات [5] بينهما همزة، والهمزة من مخرج الألف تناسب الياء، وهي مع ذلك مكسورة، فقلبوا الياء ألفا.

ويجوز أن يكونوا نسبوا إلى ما اشتق منه . ذكر بعض النحويين أن طيئا يشتق من الطاءة[6] وهي بعد الذهاب في الأرض وفي المرعى .

---

(1) في الاصل : "كناية" - الكتاب 2 69 .

(2) انظر جمهرة أنساب العرب ص 222 .

(3) انظر جمهرة أنساب العرب ص 190 .

(4) مطموس في الأصل - صوابه من تقدير المحقق .

(5) في الاصل : "تاءات"

(6) قال ابن خالويه : سئل ثعلب عن طيئ مم أخذ ؟ فقال من طاءة الفرس، وهو أعلاه. انظر اشتقاق طيئ - بحوث ومقالات في اللغة ص 241 .



وأما قولهم في "العالية" : عُلْوِيّ، فإنما نسبوا إلى العلو لأنه في معنى : العالية، والعالية بقرب المدينة، مواضيع من بقعة على غيرها، والعلو : المكان العالي. ويجوز أن يفرق بين النسبة إليها والنسبة إلى امرأة اسمها العالية .

وأما قولهم في "البادية" : بدوىّ، فنسبوه إلى بَداً وهو مصدر . أو الفعل الماضي من : بَداَ يَبْدُو إذا أتى من البادية .

وقالوا في "البصرة" : بِصْرِيٌّ، فمن الناس من يقول : نسبوه إلى بصر وهي حجارة بيض تكون في الموضع الذي يسمى بالبصرة، فإنما نسبوا إلى ما فيها وقال بعضهم : كسروا الباء إتباعا لكسر الراء، لأن الحاجز بينهما ساكن وهو غير حصين كما قالوا : مِنتن ومِنخر .

وقولهم في السهل : سُهْلِيٌّ، وفي الدهر : دُهْرِيّ، قال بعضهم غُيِّرَ للفرق[1]، وذلك لأن الدُّهْرِيّ : هو الرجل يقول بالدهر من أهل الإلحاد والدُّهْرِيّ : المسن الذي أتت عليه الدهور[2].

و "السُّهْلِيّ" هو المنسوب إلى السهل الذي هو خلاف الجبل، والسُّهلي منسوب إلى اسم رجل . وحي من عدى يقال لهم : بنو عَبِيَدة ينسب اليهم عبدي[3]، كأنهم فرقوا بينهم وبين عَبِيدَة من قوم آخرين، وكذلك بنو الحُبْلَى من الأنصار، ومن ولده : عبد الله بن أبي سلول رأس المنافقين، يقال في النسبة إليه حُبليّ للفرق بينه وبين حي آخر، وسمى الحبلي لعظم بطنه.

---

(1) في الأصل : "غير للفرزدق" وصوابه من شرح السيرافي .
قال : "قال فيه بعض النحويين : غير للفرق .." 4 ورقة 146 .

(2) قال سيبويه : "وفي الدهر : دهري" 2/69 وقال ص 89" ومن ذلك قولهم في القديم السن دهري" .
وقال المبرد : "وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر : دُهرى، ليفصلوا بينه وبين من يرجو الدهر ويخافه، والقياس دهري في جميعها: المقتضب 3/146 .

(3) في الكتاب : "عُبَدِي" وفي الأصل : "عبيدي" .



وقالوا في جَذِيمَة : جُذَمِيٌّ، لأن في العرب جماعة اسمهم جذيمة . وأما قولهم: صَنْعَانيٌّ وَبَهْرَانِيٌّ ودَسْتَوَانِيّ : فلأن الألف والنون تجري مجرى ألفيْ التأنيث وقالوا في الشتاء : شَتَوِيٌّ كأنهم نسبوه إلى شتوة، وبعضهم يجعل هذا مقيسا ، لأن جمع شتوة كَرِكْوَة ورِكَاء، وإذا نسب إلى جمع فسبيله أن ينسب إلى واحده .

ونسبوا إلى البحرين : بَحْرَانِيّ، والقياس أن تحذف علامة التثنية في النسبة كما تحذف هاء التأنيث، غير أنهم كرهوا اللبس بينه وبين النسبة إلى البحر فبنوا البحرين لما سموا به على مثال سعدان ونسبوا إليه على ذلك.

وأما قولهم إلى الأُفُق : أَفَقِيّ، فلأن فُعْل وفَعَل يجتمعان كثيرا كقولهم : عُجْم وعَجَم، وعُرْبٌ وعَرَب . ومن ضم الهمزة وسكن الفاء، فهو على القياس، لأن فعل يجوز أن يسكن ثانية قياسا مطردا .

وأما "حَرُورَاء" و "جَلُولاَء"، فكان القياس : حَرُورَاوِيّ وجَلُولاَوِيّ غير أنهم أسقطوا ألفى التأنيث لطول الاسم وشبهوهما أيضا بهاء التأنيث .

والذي قال : خُرَاسِيّ شبه الألف والنون بهاء التأنيث أيضا ، والذي قال : خُرْسِيّ : أسقط الزوائد وبناه على فعل، لأنه أخفّ /341 الأبنية، ولم يغير الضمة من خُرَاسَان. وحَمَضِيَّة بفتح الميم. حكى عن المبرد أنه قال : حمض وحمض، فإن صح هذا فليس بشاذ.

وقولهم : "خَرْفِيٌّ" في النسب إلى الخريف، والشذوذ فيه كالشذوذ في ثقفي . الخرفى بفتح الخاء وتسكين الراء أكثر، أضافوه إلى المصدر وهو الخَرْفُ، والمصدر قد يستعمل في معنى اسم الفاعل كقولهم : رجل عَدْلٌ وماء غَوْرٌ .

وقولهم : إبلٌ طُلاَحِيَّةٌ إذا أكلت الطَّلْحَ : فرقوا بينها وبين ما ينسب إلى طلحة، كما فرقوا في قولهم : رجل رقَبَانِيّ وجُمَّانِيّ بين الغليظ الرقبة والعظيم الجمة، وبين أن ينسب إلى رجل يقال له : رقبة وجمة .



وغير سيبويه حكى : إبل طلاحية بكسر الطاء.

وأما عِضَاهِيّ [1]، فيكون شاذاً ومقيساً. فأمّا المقيس فعلى لغة من يقول : عضاهَةٌ للواحد، وعضاةٌ للجمع . وأما الشاذ فأَن يكون واحده : عِضَةٌ. وقد سقط منه لام الفعل وهي هاء، فإذا جمع قيل عِضَاة، والقياس أَنْ يُضاف إلى الواحد من هذا، لا إلى الجمع المكسر .

ومن العرب من يقول في أُمَيَّةَ : أَمَوِيّ بالفتح لطلب الخفة.[2] وأما النسبة إلي القفا : قَفَوِيّ، ومن قال : قَفِيّ[3] فهو شاذ وحذفت الواو استثقالا لها.

وذكر سيبويه في طُهَيّةَ طُهَوِيّ على الشذوذ، وطُهَوِيّ على القياس[4]، وزاد غيره طَهْوِيّ بفتح الطاء وتسكين الهاء وهو شاذ أيضا .

وأمّا قولهم : "شَآمٍ" و "يَمَانٍ" و تَهَامٍ"، فالأصل فيه : يمْنِيّ وشَأْمِيّ، ثم أسقطوا إحدى ياءى النسبة وعوضوا مكانها ألفا قبل آخر المنسوب إليه .

وأمّا تَهَام فاسم البقعة المعروفة : تهامة، والنسبة إليها تِهَامِيّ، ومن قال : تهام، قَدَّرَ أَن الألف في تهامة تحذف وتفتح التاء، فبنى الاسم على تَهَم أو تَهَم ثم يُنسب إلى يَمْنٍ وشَأْمٍ .

---

(1) في الأصل : عظاهي" .

(2) قال سيبويه : "وسمعنا من العرب من يقول : أَمَوِيّ فهذه الفتحة كالضمة في السُّهْلِ" 2 69 .

(3) قال هامش الكتاب 2 70 كتب : "قوله (وقالوا في القفا قفى) كذا في المطبوع وبعض نسخ الخط. وفي بعضها الآخر، وقالوا في القفاف قفى. وقال ابن منظور في مادة (قفف) ما نصه : "وجمعه (أي القف) - قفاف، وأقفاف عن سيبويه، وقال في باب معدول النسب الذي يجيء على غير قياس إذا نسب إلى قفاف قلت قفى، فإن كان عنى جمع قف فليس من شاذ النسب إلا أن يكون عنى به اسم موضع أو رجل. فإن ذلك إذا نسبت إليه قلت قفافي، لأنه ليس بجمع فيرد إلى واحد للنسب" .
انظر اللسان مادة (قفف) 9 288 .

(4) قال سيبويه : "وقالوا .. في طُهية طُهْوِي، وقال بعضهم طُهَوِي على القياس" 2 70 .



ومن العرب من يقول : تهامي، وشآمي، ويمانيّ، فتهاميّ على القياس، وأما يَمَانِيّ وشآمِيّ، فمنسوب إلى المنسوب المخفف كأنهم لما قالوا : شآم ويمان، صار ذلك اسما لكل مكان نسب إلى اليمن والشآم. ثم نسب إليه[1].

وأما النسبة إلى الملائكة والجن رُوحَانِيّ[2]، فهو نسبة إلى الرّوح، كما ينسب إلى جمة جُمَّانِيّ . وإنما قيل لهم الروح للطافة أجسامهم وخفائهم عن الناس.

هذا باب ما حذْفُ الياءِ والواوِ فيه القياس[3]

جعل سيبويه فَعُولَة في التغيير بمنزلة، فأسقط الواو كما أسقط الياء وفتح عين الفعل المضمومة وذهب في ذلك أن العرب قالت في النسبة إلى شَنُوءَة : شَنَئِيّ وكان المبرد يرد القياس على هذا[4] ويجعله من شاذّ النسبة الذي لا يقاس عليه . واحتج في ذلك بأشياء يفرق فيها بين الواو والياء، فمن ذلك : النسب إلى عَدِيّ : عَدَوِيّ، ومن ذلك نسبهم إلى سمر : سمرىّ، وإلى نمر نَمَرِيّ، فلما خالفت الضمة الكسرة في نمر وسمر، فغُيِّرت الكسرة ولم تغير الضمة، وخالفت الياء الواو في عدي وعدو، وجب أن تخالف الياء في فَعِيلَة الواو في فَعُولَة.

---

(1) قال المبرد في باب النسبة : "ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام واليمن يمان يافتى وشآم يافتى، فجعلوا الألف بدلا من إحدى الياءين، والوجه يمني وشآمي . وقال : "ومن قال يماني فهو كالنسب إلى منسوب وليس بالوجه، وقالوا في النسب إلى تهامة تهامي فاعلم، ومن أراد العوض غيّر ففتح التاء وجعل تهامة على وزن يمن فتقديره : تهم فاعلم. ويقال في النسب إليه تهام فاعلم، ففتحة التاء تبين لك أن الاسم قد غُيِّر عن حده" المقتضب 145/3 .

(2) قال سيبويه : "ومنهم من يقول روحاويّ كما قال بعضهم بهراويّ، حدثنا بذلك يونس. وروحاوي أكثر من بهراوي" 2/ 69 .

(3) الكتاب 2/ 70 - شرح السيرافي 4/ ورقة 148 .

(4) قال ابن جني في الخصائص، من (باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه في ما هو أكثر منه)" الأول قولهم في النسب إلى شنوءة : شنئي ذلك، من بعد أن تقول في الإضافة إلى قتوبة قتبيء، وإلى حلوبة حلبي قياسا علي شنئي".
وقال : "فلما استمرت حال فعلية وفعولة هذا الاستمرار، جرت واو - شنوءة مجرى ياء حنيفة، كما قالوا حنفي قياسا، وقالوا : شنئى أيضا قياسا . قال أبو الحسن، فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوءة قال فإنه جميع ما جاء، قال ابن جني : وما ألطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابله" الخصائص 115 - 116 .



ومن الشاذ عند سيبويه قولهم : سَلِيقيّ للرجل[1] من أهل السَّلِيقَة، وهو الذي يتكلم على أصل طبعه ولغته ويقرأ /342 القرآن كذلك، وكأنه من الأعراب الذين لا يقرءون القرآن على سُنَّة كما يقرؤه القراء، ويقرأ على طبع لغته.

هذا باب الإضافة إلى كل اسم على[2] أربعة أحرف فصاعداً[3]

أنشد في هذا الباب[4].

824 - فكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا   دَوَانِيقُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ؟[5]

قال : "والوجهُ : الحَانِيّ" [6]

وإنما صار الوجه ما قال، لأنه منسوب إلى "الحَانَة" وهي بيت الخمار، وإنما جاز أن يقول : حَانَوِيّ، لأنَّه بناه على فاعله من حنا يحنو، إذا عطف، فقال : حانوي على مثال النسبة إلى يرمي : يَرْمَوِيّ، فكأنَّه جعل البقعة الجامعة للشرب حانية عليهم كما تحن الأمُّ على ولدها.

---

(1) في الأصل : "الرجل".

(2) في الكتاب : "إلى كل اسم كان على" وكذا في شرح السيرافي.

(3) الكتاب 2 71 وبعده (إذا كان آخره باء ما قبلها حرف مكسور) وهو من تمام الترجمة - شرح السيرافي 4 149

(4) نسبه الأعلم للفرزدق ، قال : "وقيل : هو لأعرابي، وقيل لذي الرمة" وقال غير الأعلم : قائله مجهول - ونسبه ابن يعيش لعمارة.

(5) ملحقات ديوان ذي الرمة 665 - الكتاب وشرح الأعلم 2 71 - شرح السيرافي 4 ورقة 149 - شرح المفصل 5 151 وروى صدره (وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا) - حاشية الصبان 4 180 - المقاصد النحوية 4 538 - اللسان (حنا) 14 505 وبه (دوانق) من غير ياء - قال الأعلم : "الشاهد فيه قوله : الحانوي - وهو منسوب إلى الحانة. والدوانيق جمع دوانق وهو عشر الدرهم ويقال سدسه، والقياس أن لا تكون الياء في جمعة إلا أنه مما جاء على غير بناء واحده كخاتم وخواتيم وطابق وطوابيق ...".

(6) الكتاب 2 72.



وأنشد لعلقمة بن عبدة :

825 - كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الأَعْنَابِ عَتَّقَهَا   لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَةٌ حُومُ[1] .

فقال : "حانية" على ما يجب .

والكأس هنا : الخمر، ونسبها إلى العزيز وهو الملك، لأنه لا يشرب إلاّ أعتق الخمر وأطيبها. والحانية : الجماعة المنسوبة إلى الحانة، وهم خُدَّامها . والحوم : جماعة حائم، أي يحومون على هذه الخمر ويتعهدونها . وقيل معنى حوم : أنها سود الأعناب، وهو أجود ما عندهم .

هذا باب الإضافة إلى كلِّ شيء من بَنَاتِ الياء والواو إذا كان على ثلاثة أحرف...[2]

جميع ما في هذا الباب مفهوم من كلام سيبويه إنْ شاء الله .

هذا باب الإضافة إلى فَعِيل أو فُعَيل من بَنَاتِ الياءِ والواو...[3]

قال في هذا الباب : وإذا نسبت إلى تحية قلت : تحوِيّ [4]

(1) ديوان علقمة 131 - المفضليات 402 - الكتاب وشرح الأعلم 72/2 - شرح السيرافي 150/4 - شرح المفصل 152/5 - الأعلم : " الشاهد في قوله حانية، وهو منسوب إلى الحانة على ما يجب" .

(2) تصرف الأعلم في ترجمة هذا الباب انظر : 72/2 .
وشرح السيرافي 4 ورقة 151 .

(3) الكتاب 73/2 - وشرح السيرافي 4 ورقة 151 .

(4) لفظ سيبويه : "وسألته (الخليل) عن الإضافة إلى تحية فقال تحوي وتحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عدي وهو الياء الأولى، وكذلك كل شيء كان آخره هكذا . " 73/2 .



وتحية أصلها : تفعلة، لأنه مصدر حياة. وأصلها تَحْيِيَة، فألقوا كسرة الياء الأولى[1] على الحاء، وأدغموا فصار لفظها كلفظ فعيلة لأنَّ ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة، فنسبوا إلى فعيلة بحذف الياء فقالوا : تَحَوِيّ كما قالوا عَمَوِيّ .

وباقي الباب مفهوم إن شاء الله .

هذا باب الإضافة إلى كل اسم[2] كان آخِرُهُ ياءً أو واواً وكان الحرفُ الذي قبلهَا ساكنًا[3]

قال سيبويه عن يونس، كان يقول في ظبية : ظَبَوِيّ، وفي دُمْيَة : دُمَوِيّ "قال الخليلُ: فكأنهم شَبَّهُوهَا (حيثُ)[4] دخلَتْ[5] الهاءُ بفَعِلَة، لأن اللفظ بفعلة إذا أسكنت العين وفَعْلَةٍ من ذوات الياء[6] سواءٌ" .

معنى هذا : أنَّ ظَبْيَة كأنها ظبية، ودُمْيَة كأنها دُمِيَة وفتيَة كأنها فَتِيَة : ثم أسكنوا، فقيل : ظبية كما يقال في عَمِيَة : عَمْيَة، وفي فَخِذ : فَخْذ، وقالوا : دُمْيَة كما يقال : في عُصُر : عُصْر، وفي فتِيَة : فتيَة، كما يُقال في إبِل : إبْل، فصار ظبية بعد /343 الإسكان لها من ظبية في لفظ ما كان على فَعْلَة في الأصل. ودُمْيَة -إذا أسكنوا الميم- على وزن فُعْلَة في الأصل . وفتية على لفظ فِعْلَة في الأصل، فإذا نسبت إلى ظَبِيَة أو دُمِيَة أو فتِيَة، وثوانيه مكسورة، وجب فتحها وقلب الياء واواً في النسبة كما لو نسبنا إلى عَمِيَة وجب أن نقول : عَمَوِيّ .

---

(1) في الأصل : "الأول" .

(2) كذا في شرح السيرافي وفي الكتاب " كل شيء" .

(3) تصرف الأعلم في ترجمة هذا الباب بالتغيير، ولفظ الكتاب : (هذا باب الإضافة إلى كل شيء لامه ياء، أو واو قبلها ألف ساكنة غير مهموزة) 2 75 - انظر شرح السيرافي 4 152

(4) زيادة من الكتاب .
وفي الكتاب " فقال الخليل : كأنهم شبهوها ..." .

(5) في الكتاب : "دخلتها" .

(6) في الكتاب : "من ذوات الواو" .



وكذلك لو بنيت فَعْلَة من ذوات الواو لصارت بهذه المنزلة تقول في فَعْلَة من الغزو : غَزِّيّة، فيصير المسكن على الكسر بمنزلة ما أصله الإسكان .

قال : "فلما رأوا [1] آخرها - يعني آخر فَعْلَة[2] - جعلُوا إضافتها - يعني فُعْلَة[3] - كإضافتها ، وجعلوا دُمْيَة كَفُعْلَة، وجعلوا فِتْيَة كفعِْلة، هذا قول الخليل"[4]. واحتجاجه ليونس .

وكان الزجاج يرد من هذا القول "دمية"، ويقول ليس في الأسماء فُعِلَة، ورد عليه فِتْيَة، لأنه ليس في الأسماء فِعِل إلا إبِل .

وقال غيره[5] : لو خففنا نَمِراً، فقلنا نَمْرٌ وسمي به رجل ثم نسبنا إليه لم نرده إلى الأصل، ونسبنا إليه على التخفيف، وإنما قدر[6] الخليل رد ذوات الياء إلى الأصل لأنه يستفاد به الخفة لنقل الياء إلى الواو[7] .

وفي "نمر" وأشباهه، لو رددناه إلى الأصل لصار فيه زيادة ثقل الحركة، ولذلك لم تقدر في ذوات الواو - إذا كان قبل الواو ساكن - حركة في الساكن فيردها في النسبة، لأن تقدير ذلك ورده لا يفيد خفة، لأن الواو حاصلة والسكون قبلها، فلو رددنا لحركنا ما قبل الواو فكنا نزيد حركة على اللفظ والواو بحالها، وإنما ذلك في بنات الياء لأن تحريك الثاني منها يوجب قلب الآخر واوا، فلم يقل الخليل في غَزْوَة وعُرْوَة إلا غَزْوِيّ وعُرْوِيّ [8] .

---

(1) في الكتاب "رأوها" - ولفظه (فلما رأوها آخرها يشبه آخرها جعلوا ...)

(2-3) ما بين العارضتين ليس من لفظ سيبويه

(4) الكتاب 2 75 بعده (وزعم أن الأول أقيسها وأعربها) .

(5) الضمير يعود على أبي سعيد السيرافي، والقول قوله، قال :
"لو خففنا نمرا وسمى به رجل ثم نسبنا إليه " هامش الكتاب 2 75 - شرح السيرافي 4 ورقة 152 .

(6) في الاصل : "قدره"، وأثبت ما في شرح السيرافي .

(7) في الاصل : "لنقل الياء والواو"، وصوابه من شرح السيرافي .

(8) قال سيبويه : "وقال لا أقول في غزوة إلا غزوى، لأن ذا لا يشبه آخره آخر فعلة إذا أسكنت عينها لاتقول في غدوة إلا غدوى، لأنه لا يشبه فَعلة وفُعلة، ولا يكون فعلة، ولا فُعَلة من بنات الواو هكذا، ولا تقول في عروة إلا عروى لأنه فعله من بنات الواو إذا كانت واحدة فُعُل لم تكن هكذا وإنما تكون ياء .. وأما يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواء ويقول في عُرْوة عُرَوى وقولنا : عُرْوِي" 2 75 .



ومعنى قوله : "ولو كانت فُعْلَة لَيْسَتْ على فُعُلٍ كما أن بُسُرَةً على بُسُر لكان الحرفُ الذي قبل الواو يلزمه التحريكُ" .

يعني : أنها إذا كانت مثل بُسُرة على بُسُر، قلت : عُرُيَة وإن خففت قلت : عُرْيَة. وإذا لم تكن فُعُلَة على فُعُل، وجب أن يُقال فيه عُرْوة وعروة، فهذا معنى قوله : "لكان الحرفُ الذي قبل الواو يلزمه التحريك[1]" . يعني : الضم . ولم يشبه عروة لأن الواو في عروة قبلها راء ساكنة لا تضم .

ومعنى قوله : "وكنت إذا أضفت إليه جعلْتَ مكان الواو ياءً كما فعلْتَ ذلك بعَرْقُوَة" [2].

يعني : أنك لو بقيت فُعُلة على التأنيث فقلت : عُرُوَة، ثم نسبت إليه لقلت عُرْوِيّ، وذلك أنك تحذف الياء فتبقى عرو فتنقله إلى الياء فيصير : عُرْي ثم تفتح الراء في عُرَ فيصير عُرويّ كما (أنك)[3] لو أضفت إلى عرقوة حذفت الهاء وقلبت الواو ياءً فنسبت إلى عرقِي، فإمّا قلت عَرقِيّ، وإما قلت : عَرْقَوِيّ، فاعلم ذلك .

هذا باب الإضافة إلى كلِّ شيء لامهُ واوٌ أو ياء[4] وقبلهَا ألف ساكنةٌ...[5]

أنشد سيبويه في هذا الباب لجرير :

---

(1) الكتاب 2 75

(2) الكتاب 2 75 .

(3) زيادة من تقدير المحقق .

(4) في الكتاب : "إلى كل شيء لامه ياء أو واو" .
وما ذكر الأعلم موافق لما في شرح السيرافي .

(5) الكتاب 2 75 - وشرح السيرافي 4 ورقة 154 .



826 - إذا هبطْنَ سَمَاوِيّاً مواردُهُ من نحوِ دَوْمَةِ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسِي [1]

السماوة : الارتفاع، ونسب سماويا إليها، ودومة خبت : موضع، والتعريس : النزول (في الليل[2]) /344 .

وجميع هذا الباب مفهوم من كلام سيبويه.

هذا باب الإضافة إلى كلِّ اسمٍ آخرُهُ ألفٌ مبدلةٌ...[3]

وقع في البابِ من كلام سيبويه أنَّ "أعيَا" حيٌّ من العرب من جرم[4].

والمعروف عند أهل النسب أنّ بني أعيا من بني أسد، وهو أعيا بن طيف بن عمرو بن قُعَيْن من بني أسد .

وباقي الباب مفهومِ من كلام سيبويه .

هذا باب الإضافة إلى كلِّ شيء[5] كان آخرهُ ألفاً زائدةً لا تُنَون...[6]

أنشد في هذا الباب[7] .

---

(1) ديوانه 1 223 وبه (لو قد علون سماويا).
الكتاب وشرح الأعلم 2 76 - شرح السيرافي 4 / ورقة 155 - شرح ابن السيرافي 2 228 - شرح المفصل 5 157 - قال الأعلم :
"الشاهد في قوله سماويا وهو منسوب إلى السماوة، وهي أرض بعينها" قال ابن السيرافي : "والسماوة موضع في البرية التي بين دمشق وأرض العراق، والسماوة بلاد بحلب" .

(2) مطموس في الأصل، وصوابه من شرح الأعلم 2 76 .

(3) الكتاب 2 77 وبعده (من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف) . وشرح السيرافي 4 155 .

(4) قال سيبويه : "بنو أعيا حي من العرب من جوم" 2 77 وانظر جمهرة الأنساب ص 195 وبه " أن بنى أعيا من بني أسد" على ما ذكر الأعلم .

(5) في الكتاب : "إلى كل اسم" - وكذا في شرح السيرافي .

(6) الكتاب 2 77 - وتمام الترجمة (وكان على أربعة أحرف) شرح السيرافي 4 ورقة 155 .

(7) لساعدة بن جوْية، نسبه إليه ابن السيرافي، وقال عنه محقق الكتاب إنه من الخمسين 3 354 .



827 - كأنما يقع البصريّ بينهُم   من الطوائفِ والأَعْناقِ بالوَذَمِ[1]

البصريُّ هنا : السيف، نسبه إلى بُصْري وهي مدينة تنسب إليها السيوف، وجعل وقع السيف في الأعناق وسرعة قطعه كأنه واقع بالوذم، والوذم : سيور تشد في عروة الدلو تقوية لها .

وجميع ما في الباب مفهوم من كلام سيبويه .

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخرهُ ألفاً وكان على خمسةِ أحْرفٍ[2] .

ذكر سيبويه عن يونس أنه يجعل مثنّى وما جرى مجراه بمنزلة معطًى في النسبة[3]، واحتج بإدغام مثنى . وهو قول ضعيف، لأن المدغم بزنة ما ليس بمدغم، وهما حرفان في الوزن الأول بينهما ساكن .

وقال سيبويه : يلزم يونس أن يقول في عِبِدَّى عِبِدَّوِيّ كما جاز في حُبْلَى حُبْلَوَيّ، وإنما ذلك لأن يونس كان يفرق بين ألف مثنّى وعِبِدّى، لأنها في مثنّى أصيلة وفي عِبِدّى للتأنيث، فيقال له : إن كان مثَنَّى من أجل الإدغام يصير بمنزلة معْطًى، فينبغي أن يصير عِبْدَى بمنزلة ذِكْرَى، فيجيز عبْدَوِيّ كما جاز حبلويّ . وألزمه أيضا سيبويه : أنه لو جاء اسم مؤنث على مثال مَعَدٍّ أو حمص أو ما أشبه ذلك، فسميناه به مذكرا (وجب)[4] أَنْ يصرفه، لأنه جعل المدغم كحرف واحد فيصير كرجل سميناه بقدم أو أذن فاعلم ذلك .

---

(1) ديوان الهذليين 1 191 - الكتاب وشرح الأعلم 2 78 - شرح السيرافي 156 - شرح ابن السيرافي 2 229 وبه (كأنما تقع) قال الأعلم "الشاهد في قوله البصري وهو منسوب إلى بصرى. وهي مدينة بالشام، ويجوز في النسب إليها بصروي كما يقال في حبلى حبلوي" .

(2) الكتاب 2 78 - شرح السيرافي 4 ورقة 156 .

(3) قال سيبويه : "وزعم يونس أن مثنى بمنزلة معزى ومعطى، وهو بمنزلة مرامى لأنه خمسة أحرف وإن جعلته كذلك فهو ينبغي له أن يجيز في عبدى عبدوى كما جاز في حبلى حبلوى..." 2 79 .

(4) زيادة من تقدير المحقق .



هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين[1]

ذكر في هذا الباب أن الإسم إذا كان على حرفين ثم نسب إليه يردُّ آخره، وحرك ثانيه بالفتح، وإن كان أصله السكون[2]. وإنما حرِّك لأنّه كان قبل الرد متحركا بحركة الإعراب، فلما ردّوا إليه الذاهب منه، لم يسلبوه الحركة وجعلوا الحركة فتحة لأنها أخف الحركات .

فإن قال قائل : كيف تنسب إلى رُبَ المخففة برد الذاهب؟.

قلت : رُبِّيّ، بالإدغام .

فإن قيل لك : قد كانت الباء متحركة قبل أن ترد الباء فينبغي أن تدعها على حركتها، فتقول : رُبَى ؟ . قيل : كُرِه ذلك من أجل التضعيف، وهو مستثقل كما استثقل ردد فأدغم .

وقد نسبوا إلى قُرَّة[3]: وهم قوم من عبد القيس /345، فقالوا : قُرِّيّ لأن أصلها قرّة، فخففوا ثم ردوا في النسبة فأدغموا .

واستدل سيبويه على أن أصل "غد" فَعْل بتسكين الثاني بقول الشاعر[4] :

---

(1) الكتاب 2/ 79 وشرح السيرافي 4/ 157 .

(2) قال سيبويه : "أعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه، ولم يرد في تثنيته إلى الأصل، ولا في الجمع بالتاء كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فُعَل فإنك فيه بالخيار إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه ..." 2/ 79 .

- وقال المبرد : "واعلم أن كل ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفا مزيدا تجعل عدته ثلاثة، فلا بد من الرد، لأنك لما حذفت ما ليس منه لزمك أن ترد ما هو منه، إذا كنت قد ترد في مالا تحذف منه شيئا، لأن له في الحقيقة وذلك قولك في النسب إلى ابن : ابنيّ إذا اتبعت اللفظ، فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت بنوي "المقتضب 3/ 154 .

(3) انظر جمهرة الأنساب 96/ 424 .

(4) هو لبيد بن ربيعة .



828 - وما الناس إلا كالديار وأهلها   بها يوم حلوها وغدواً بلاقعُ[1]

شبه الناس بالديار إذا كان أهلها بها وهنَّ بلاقع غداً .

والبلاقع : الخالية . وإنما أراد أن الناس في حال اجتماعهم كالديار العامرة، وأنهم في حال تفرقهم وتغير أحوالهم كالديار الخالية، أي : إن الناس لا يثبتون على حال كما لا تثبت الديار .

هذا باب مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد[2]

أنشد في هذا الباب - على أن عضة لامها واو محذوفة قول الشاعر[3] .

(1) ديوان لبيد 169 - الكتاب وشرح الأعلم 2 /80 - شرح السيرافي 4 ورقة 158 - المنصف 1 /64 - 2 /149 - شرح المفصل 6 /4 .
- قال الأعلم : "الشاهد في قوله غدوا وبنائه على الأصل، والاستدلال بهذا اللفظ على أن غدا أصله غدْو وباسكان الثاني، فإذا نسب إليه ورد المحذوف منه قيل غَدَويّ فلم تسلب الدال الحركة لأنها جرت على التحرك بعد الحذف فجرت ذلك في النسب والرد إلى الأصل" .
- قال أبو علي : "إنّ الذي يقول (غد) غير الذي يقول (غَدْوٌ)، وإن الذي يقول (غدو) لم يحذف اللام قط، فعلى هذا قلبت الواو من شاء ألفا لتبقيه الحركة فيها عند رد المحذوف، وهو اللام المبدلة همزة، فتأمل هذا فإنه موضع لطيف، وأبو الحسن يذهب إلى حذف ما وجب بالحذف عند رد المحذوف فيقول في النسب إلى يد يَدْيِي وفي غد غَدْوِيّ .
- قال ابن جني : إنّ الذي قال غدوا ليس من لغته أن يقول غد فيحذف بل الذي يقول غد غير الذي يقول غدوا" .
انظر المنصف 1 /64 وما بعدها .

(2) الكتاب 2 /80 وشرح السيرافي 4 ورقة 158 .

(3) هو أبو مهدية الاعرابي في اللسان (أزم) .



829 - هـذا طريـقٌ يـأْزِمُ المـآزِمَـا وعضـواتٌ تقطعُ اللهـازمـا [1]

فجمع "عضة" على عضوات، والأزم : العضّ.

يصف صعوبة الطريق وشدته على من ركبه

واستدل سيبويه على أن "هَنْت" أصلها هَنَوة، بقول الشاعر[2] :

830 - أرَى ابْنَ نزارٍ قد جفاني وملَّنِي على هَنَواتٍ كُلُّهـا متتابـعُ [3]

فجمع "هَنْتَ" على هنوات، وهنوات كناية عن أفعال قبيحة فعلها به.

وباقي الباب مفهوم.

هذا بابُ الإضافةِ إلى مافيهِ الزيادة[4] من بناتِ الحرفين[5]

اعلم أن تاء التـأنيث قد دخلت على أسمـاء مـؤنثـة فـجـعلت عـوضـا من المحذوفات، فأجريت مجرى الحرف الأصلي فسكن ما قبلها. وخُولف بها مذهب هاء التأنيث إذ كانت هاء التأنيث تفتح ما قبلها، فهذه الأسماء يكون ما قبل التاء فيها ساكنا، وذلك قولهم : بنْت وأختٌ وهَنْت ومنت فجعلت أُخت بمنزلة : قُفْل، وبنْت

(1) الكتاب وشرح الأعلم 2 81 - الكامل 3 67 - شرح السيرافي 4 ورقة 159 - المسائل العسكرية 1 171 - المسائل البغداديات 158 - 405 وبه (تأكل) موضع (تقطع) المنصف 1 59 - 386 - الخصائص 1 172 - الممتع في التصريف 2 625 - شرح المفصل 5 38 اللسان (أزم) 12 17 وبه (تمشق) موضع (تقطع) - (عضه) 13 516 - الأعلم : "الشاهد فيه في جمع عضة على عضوات، فدل هذا على أنها محذوفة اللام وأنها من ذوات الاعتلال، فإذا نسب إليها على هذا قيل عضوي، ومنهم من يجعل المحذوف منها هاء، فيقول في النسب إليها عضهي، وعلى هذا جمعت بالهاء، فقيل عضاه. والعضة من شجر الطلح وهي ذات شوك"

(2) لم أعثر له على ضمينة ولا نسبة .

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2 81 - المقتضب 2 269 - شرح السيرافي 4 ورقة 158 - المنصف 3 139 - شرح المفصل (1 53 - 6 3 - 10 40) - اللسان (هنا) 15 366 - قال الأعلم : "الشاهد فيه جمع هنة على هنوات بالواو، فدل هذا على أنها من ذوات الاعتلال. فإذا نسب إليها، فمن رد المحذوف قال هنوي - ومن جعل المحذوف هاء ردها في النسب، فهي بمنزلة عضة في الوجهين" وانظر ما قاله الأعلم في الشاهد السابق على هذا .

(4) في الكتاب : "الزوائد" - وكذا في شرح السيرافي

(5) الكتاب 2 81 - وشرح السيرافي 4 ورقة 159 .



بمنزلة : جِذْع، وهَنْت بمنزلة : فَلْس، فصار للتاء في هذه الأسماء مذهبان :

- مذهب الحروف الأصلية لسكون ما قبلها .

- ومذهب هاء التأنيث، لأنها لم تقع إلا على مؤنث ومذكر بخلاف لفظها، فجمعتها العرب وصغرتها بالرد إلى الأصل وترك الاعتداد بالتاء. فاختار النحويون ردّها إلى الأصل في النسبة كما ردّتها العرب في التصغير والجمع إلى ذلك فقالوا: بَنَوِيّ في بِنت، وأَخَوِيّ في أخت، وفتحت النون والخاء، لأنّ الجمع قد دلّ على فتح الثاني في الأصل حين قالوا : بَنَاتٌ وأَخَوَاتٌ .

وكان يونس يجيز : بنتي وأختيّ على ما ذكرناه من إلحاقها بجِذْعٍ وقُفْلٍ، فأجرى الملحق بمنزلة الأصلي، ولم يكن يقول في هَنْت ومَنْت : هَنْتِيّ ومَنْتِيّ .

فقال الخليل : "من قال : بنتي، قال : هنتي ومنتي ؟"[1]

يعني : أنه يجب عليه أن يقول : هذا .

قال : "وهذا لا يقوله أحد"[2] .

وذكر سيبويه كلتا بعد بنت، وقد ذكرنا أن التاء في كلتا كالتاء في بنت.

ثم قال **/346** بعد هذا : "ومن قال : رأيت كلتا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث"[3]

وهذه التاء بمنزلة التاء في بنت، غير أنها لما صارت للإلحاق وجاز أن تلحقها ألف التأنيث، ومن حيث وجب ردّ بنت في النسبة إلى الأصل، وحذف التاء منها، وجب رد كلتا إلى الأصل، وحذف التاء ثم تقلب ألف التأنيث، فقال : كلويّ[4] .

(1-2) في الكتاب : "وزعم الخليل أن من قال : بنتي قال هنتي ومنتي، وهذا لا يقوله أحد" 2 /82 .

(3) الكتاب 2 /83 وبعده : "فإن سمى بها شيئا لم يصرفه في معرفة، ولا نكرة وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى .

(4) قال ابن يعيش متحدثا عن النسب إلى كلتا : "فعلى هذا ينسب إليه كما ينسب إلى بنت وأخت فنقول : كلوي، فمن حيث وجب رد بنت في النسب إلى الأصل وجب رد كلتا إلى الأصل وحذفت التاء ثم حذفت ألف التأنيث فقيل كلوي. واللام متحركة لأنه قد صح تحريكها في كلا، وقياس مذهب يونس أن يقول كلتوي. لأن التاء بدل اللام فهي كتاء بنت وأخت .

شرح المفصل 6 /6 - وانظر شرح السيرافي 4 ورقة 159 .



من أجل ذلك فسر بعض النحويين أن التاء في كلتا عوض الواو، وهذا غير خارج عما قلناه لأنّا نقول : إن الألف في اسم ما جرى مجراه عوض مما حذف، ولا يمنع ذلك من رده إلى الأصل في النسبة .

ومن قال : إن التاء بدل من الواو كما يبدل الحرف مكان الحرف في نحو قولك : ستة، والأصل "سدسة"، لزمه أن يقول : كلتيّ .

وكان الجرمي يقول : كلتا : فِعْتَل، والتاء زائدة، والألف من الأصل، والنسبة إليها : كلتوي، كما يقال في ملهى ملهويّ . وليس هذا بقول مختار، لأن زيادة التاء قبل لام الفعل في هذا غير موجود، ولا يعلم له نظير[1].

قال سيبويه : "ومن قال في التثنية فمان، جاز أن يقول فميّ وفمويّ، ومن قال : فموان فلا يجوز فيه إلا فمويّ"[2] .

وكان المبرد يقول : من لم يقل (فمي)[3] فحقه أن يردّه إلى الأصل، الأصل فُوهٌ، فيقول : فُوهِيّ"[4] .

---

(1) قال ابن يعيش : "وكان أبو عم الجرمي يذهب إلى أنها فعتل، وأن التاء علم تأنيثها والنسبة إليها كلوي، كما يقال إلى أنها في ملهى : ملهوي . وفند الشارح هذا الرأي بقوله : لا تكون علامة التأنيث في الواحد إلا وقبلها فتحة نحو طلحة .
- أن علامة التأنيث لا تكون أبدا حشواً .
- أن فعتلا مثال لا يوجد في الكلام أصلا" انظر تفصيل هذا شرح المفصل 6 4 - 5 - 6 .

(2) تصرف الأعلم في لفظ سيبويه بالتغيير، ونص الكتاب : "فإن قال فمان فهو بالخيار إن شاء قال : فموي وإن شاء قال فمي، ومن قال فموان، قال فموي على كل حال" 2 83 .

(3) زيادة من تقدير المحقق، وهي مثبته في شرح السيرافي وهامش الكتاب 2 83 .

(4) في الأصل : "فهو هي" وصوابه من شرح السيرافي .
قال سيبويه " :وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان لأنه كان أصله فوه 2 83
قال المبرد " فإنما فم أصله : فوه، لأنه من تفوهت بكذا، وجمعه أفواه على الأصل. فإذا قلت هذا فو زيد، فقد حذفت موضع اللام، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين، ولكن تثبت في الإضافة، لأنها تمنعه التنوين" المقتضب 3 158.



وإنما ذهب سيبويه في فموي إلى قول الشاعر [1] .

831 - هما نَفَثَا في فِيَّ[2] من فَمَوَيْهِمَا   على النابح العاوي أشدَّ رِجَامِ[3]

فلما رد الواو في التثنية، وجب ردها في التثنية .

ومعنى البيت : أنه ذكر رجلين شاعرين نزع إليهما في قول الشعر وورثه عنهما[4]. وأراد بالنابح : من هاجاه . والرِّجام : المواجهة بالهجو والقذف به، وإنّما جعل الهجو رجما لما جعل المهاجي نابحا عاويا .

فإن قال قائل : لِمَ ردّ الشاعر الواو في التثنية، والميم بدل منها؟ قيل له : لا ينكر في الضرورة مثل ذلك، لأنه ربما زيد على الكلمة حرف من لفظ ماهو موجود فيها، كقولهم : قطنّ وجبنّ، فكيف من لفظ ما قد غير؟ .

- ويجوز أن يكون لما كان الساقط من بنات الحرفين إذا كان أخيراً، والأغلب أن يكون واوا لأنه رأى الفم على حرفين .

وقال بعضهم : إنّ الميم بدل من الهاء وإن الساقط من فم هو الواو فلذلك ردّها .

---

(1) هو الفرزدق في الكتاب وشرح الأعلم .

(2) في الأصل : فمي وأثبت ما أجمعت المصادر عليه .

(3) ديوان الفرزدق 2/ 771 وبه (هما تفلا) و (أشد لجام) - الكتاب وشرح الأعلم 2/ 83 - المقتضب 3/ 158 - مجالس العلماء 251 - شرح السيرافي 4/ 161 - المسائل البغداديات 158 - شرح ابن السيرافي 2/ 258 - الخصائص (1/ 170 - 3/ 147) - الإنصاف 1/ 345 - همع الهوامع 1/ 55 - الخزانة 4/ 360 - اللسان (فمم) 12/ 459 (فوه) 13/ 528 .

قال الأعلم : " الشاهد في قوله فمويهما وجمعه بين الواو والميم التي هي بدل منها في فم، ومثل هذا لا يعرف لأن الميم إذا كانت بدلاً من الواو، فلا ينبغي أن يجمع بينهما . وقد غلط الفرزدق في هذا وجعل من قوله إذ أسن واختلط، ويحتمل أن يكون لما رأى فما على حرفين توهمه مما حُذفت لامه من ذوات الاعتلال كيد ودم، فرد ما توهمه محذوفا منه فقال فمويهما" .

قال محقق الكتاب 3/ 365 : "والصواب أنه يذكر إبليس وابنه، أنهما سقيا كل غلام من الشعراء هجاء

(4) وكلاما خبيثا بدليل قوله في البيت قبله :

وأن إبليس وابن إبليس ألبنا   لهم بعذاب الناس كل غلام .



قال سيبويه : "وَأمَّا الإضافة إلى شاءٍ فشاويّ"[1] .

وأنشد[2] .

832 - فلستُ بشاوِيٍّ عليه دمَامَةٌ   إذاَ ماَغَدَا يغدُو بقوْسٍ وَأَسْهُمِ[3] .

وكان ينبغي أن يقول : بشائيّ كما يقال في عطاء : عَطَائِيّ ولكنه ألزم الرد على الأصل، على الشذوذ. والدَّمَامَةُ : الحقارة في المنظر. ونفى عن نفسه أن يكون راعياً دَمِيماً .

وذكر سيبويه أنّ النسب إلى امريء : امْرَئِيّ . [4] وقد قالوا : مَرَئِيّ في النسبة إلي امريء القيس. وهذا عنده من الشاذ الخارج عن القياس، ولا يعرف امرئيّ، ولكنه أتى به على القياس .

والمعروف في كلام العرب مرئي.

وقال محمد بن جبيب : كل من اسمه امرؤ القيس من العرب النسب فيه مرئي إلا امريء القيس في كندة، فإنه يقال في النسب مَرْقَسِيّ، فاعرفه **347/** .

---

(1) الكتاب 2 84 .

(2) نسب ليزيد بن عبد المدان في شرح ابن السيرافي .
وهو شاعر من أشراف مذحج وفرسان اليمن، شهد يوم الكلاب الثاني (انظر ترجمته : سيرة ابن هشام 4 240)

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2 84 - من غير نسبة - شرح السيرافي 4 ورقة 161 شرح ابن السيرافي 2 268
- اللسان (قرش) 6 335 - (شوه) 13 510 - وبعده :
ولكنما أغدو عليّ مُفاضة   دلاص كأعيان الجراد المنظم
قال الأعلم : "الشاهد في قوله شاوي، وهو منسوب إلى الشاء، وكان الوجه أن يقول شائي كما يقول كسائي وعطائي إلا أنه رد الهمزة إلى الأصل، وأصلها الواو لإنهم يقولون الشوى في الشاء، فدل ذلك على أنه معتل اللام فحمله على قول من يبدل الهمزة في كساء فيقول كساوي"

(4) قال سيبويه : "وأما الإضافة إلى امرئ فعلى القياس تقول : امرئي وتقديرها امرعي. لأنه ليس من بنات الحرفين وليس الألف هنا بعوض ... وقد قالوا : مرئي في امرئ القيس وهو شاذ" .
الكتاب 2 84 - وانظر تفصيل هذا الشرح في المفصل 6 8 - 9 .



هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤُه من بنات الحرفين[1]

كلام سيبويه في هذا الباب مفهوم .

وكان الأخفش إذا ردّ الذاهب من بنات الحرفين ترك الكلمة على أصلها، ولم يحرك الساكنَ فيها بعد الرد إليها .

وكان المبرد يذهب إلى مثل قول الأخفش، وأن الشيء إذا ردّ منه ما ذهب، وجب أن ينسب إليه على بنائه[2] .

وحكى عن الأخفش عَدْوِيّ بتسكين الدال، لأن الأصل عنده عدو .

واختلفوا في دم، فمذهب[3] سيبويه أنّه فَعْل بتسكين العين وكذلك مذهب الأخفش.

وكان المبرد يذهب إلى أنه فَعَل، ويستدل على ذلك بقولهم : دميَ يَدْمَى دَمًى. والذي احتج به المبرد لا يلزم لأن الكلام في الدم المسفوح لا في مصدر، وقد يكون الشيء على وزنٍ، فإذا صرف منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على غير لفظه، ومن ذلك قولهم : جنبَ الرجل يجنب جنبا إذا اشتكى جنبه، فالفعل مأخوذ من الجنب ومصدره فَعْل، والجنب فعل، ونحو هذا كثير.

---

(1) الكتاب 2 85 - شرح السيرافي 4 162 .

(2) قال المبرد : "وكل مصدر على فعْله مما فاؤه واو فهذه سبيله، وقد مضى القول في حذف هذه الواو في موضعه. فإذا نسبت إلى شيء منه لم تغيره لبعده من ياء النسب، تقول عِدِيي وزِنِيي" . المقتضب 3 156 وبهامشه نقد المبرد لسيبويه ورد ابن ولاد عليه . وانظر المقتضب 1 88 - 89 - وشرح المفصل 6 3 .

(3) في الاصل . "ومذهب"



هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءان[1] مدغمة إحداهما[2] في الأخرى[3]

قال : "وإِذَا أَضَفْتَ إلى مُهَيِّيم [4] قلت مهييمي"[5]

فلا تحذف شيئا . وقد بيّن العلة في الامتناع من الحذف، ويقال هيّم الرجل الحُبُّ يهيِّمُهُ، وهوّم الرجل : إذا نام فهو : مهَوِّم، فإذا صغرناه وجب أن تُحذف إحدى الواوين ثم تصغر فيصير : مهيْوِم، وتقلب الواو ياء فيصير : مُهَيِّم، وتعوض من المحذوف التصغير فيصير : مهَيِّيم كما تقول : سُفَيْرِيج فاعلمه .

هذا باب ما لَحِقَتْهُ الزِّيادةُ[6] للجَمْعِ...[7]

جميع ما في هذا الباب مفهوم إن شاء الله .

هذا باب الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ لحقَتْهُ التاء للجمع[8]

وقع في آخر هذا الباب، قال : "والإضافةُ إلى محيّ محَيِّيّ، وإن شئت قلتَ : مُحَوِيّ"[9] .

(1) في الكتاب : "ولي آخره ياءين" - وكذا في شرح السيرافي .

(2) في الأصل : "أحدهما" وصوابه من الكتاب .

(3) الكتاب 2 85 - وشرح السيرافي 4 ورقة 163 .

(4) في الأصل "مهيم" بياء واحدة .

(5) الكتاب 2 86 .

(6) في الكتاب : "الزائدتان" وفي شرح السيرافي : "الزيادتان" .

(7) الكتاب 2 86 وبعده (التثنية) - شرح السيرافي 4 ورقة 164 .

(8) الكتاب 2 86 - شرح السيرافي 4 164 .

(9) الكتاب 2 87 .



قال الجرمي : هذا أجود، كما قلت : أموي وأميي نظير الأول .

وقال غيره[1] : وهذا حقه أن يكون في الباب الذي فيه مهييم لأنه أتى بمحيي وقبل [2] آخره ياء مشددة كأسيّد وحُميّر .

وكان المبرد يقول : مُحَيّيّ أجود من مُحَوِي، لأنا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع الساكنين، ووقوعها خامسة كنحو ما تحذف من مرامي وما أشبهه، ويبقى محي[3] .

والذي يقول : مُحَوِي، يحذف إحدى ياءي : محي بعد حذف الياء التي هي لام الفعل فيختل، فكما أوجب سيبويه في مهييم أن لا يحذف الأخيرة لئلا يلزم حذف آخر، فكذلك لا يختار ما يلزم فيه حذف حرفين وهو محوي - فاعلم ذلك .

هذا باب الإضافة إلى الاسمين .. أحدهما إلى الآخر ...[4]

ما في هذا الباب مفهوم من كلام (سيبويه)[5] 348/ .

(1) الضمير يعود على السيرافي، قال أبو سعيد : "وهذا حقه أن يكون في الباب الذي فيه مهييم .." هامش الكتاب 2 87 .

(2) في الأصل : " وقيل " .

(3) في الأصل : "محيي" .. وصوابه من شرح السيرافي

(4) تصرف الأعلم في ترجمة هذا الباب. ولفظ الكتاب (هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعله اسما واحد).
2 87 - شرح السيرافي 4 ورقة 164 .

(5) مطموس في الأصل - وهو من تقدير المحقق



هذا باب الإضافة إلى الحكاية[1]

وذلك قولك في تأبط شرا : تأبطيّ.[2]

- إن قال قائل : لم أضافوا إلى الجملة والجملة لا يدخلها تثنية ولا جمع (ولا إعراب)[3] ولا شيء مما يدخل الأسماء المفردة؟ .

- قيل له : إنّما خصت النسبة بذلك لأنّ المنسوب غير المنسوب إليه، ألا ترى أن البصري غير البصرة، وأنّ الكوفي غير الكوفة، والتثنية والجمع والإضافة إلى المجرور والتصغير لا يخرج الاسم عن حاله، فلما كان كذلك، وكان المنسوب قد ينسب إلى بعض (حروف)[4] المنسوب إليه، نسبوا إلى بعض حروف الجملة.

وأما قولهم في كنت : "كُونِيّ"[5]، فلأنه حذف التاء التي هي الفاعل ونسب إلى كن، فلما احتاج إلى كسر النون لدخول ياء النسبة رد الواو .

والذي قال : "كُنِيّ"، كأنه شبه باسم واحد لما اختلط الفاعل بالفعل، وربما قالوا " كُنْتِّي " كأنه زاد النون ليسلم لفظ الفعل[6].

---

(1) الكتاب 2 88، وقبل هذا الباب باب لم يقف الأعلم عنده - شرح السيرافي 4 167 .

(2) قال ابن يعيش : "ومن ذلك الجمل المحكية المسمى بها من نحو : تأبط شرا وبرق نحره، فإنك إذا نسبت إلى شيء من ذلك نسبت إلى الأول وحذفت الثاني. فتقول : تأبطي وبرقي، وذروى في ذرّي حبا، حذفت من تأبط شرا المفعول، ونزعت الفاعل من الفعل ليخرج من أن يكون جملة، وما علمنا أحدا نسب إلى شيء من ذلك إلا إلى تأبط شرا، والباقي قياس" شرح المفصل 6 7 .

(3) زيادة من شرح السيرافي (هامش الكتاب 2 88) .

(4) زيادة من شرح السيرافي (هامش الكتاب 2 88).

(5) قال سيبويه : "وسمعنا من العرب من يقول كوني حيث أضافوا إلى كنت. وأخرج الواو حيث حرك النون" 2 88 .

(6) قل ابن يعيش : "وقد قالوا كوني في النسب إلى كنت إذا كان بكبير من قول كنت، وذلك أنهم حذفوا التاء الفاعلة ثم نسبوا إلى كن وأعادوا الواو التي هي عين الفعل لتحرك النون بالكسرة لاجتماعها مع ياء النسب، ومنهم من قال : كنتي فنسب إلى كنت لما اختلط ضمير الفاعل بالفعل، ولا يوجد فصله من الفعل، صارا كالكلمة الواحدة فجازت النسبة إليهما لذلك .
ومنهم من قال : كنتني فزاد نون الوقاية مع ضمير الفاعل كأنه حافظ على لفظ كنت فأدخل نون الوقاية ليسلم لفظ كنت من الكسر" .
وقد عاب أبو العباس كنتنيا وقال هو خطأ فاعرفه . شرح المفصل 6 7 . وانظر حاشية الصبان 4 191



وأنشد الزجاج عن ثعلب[1] .

833 - ولَسْتُ بكُنْتيٍّ بعاجِنٍ[2] وشَرُّ الرِّجَالِ الكُنْتيُّ[3] وعاجِنُ[2] .[4]

هذا باب الإضافة إلى الجمعِ[5]

ذكر في هذا الباب[6] عن أبي عبيدة أن العرب تنسب[7] إلى العبلات - وهي حي من قريش - عبلي .

والعَبْلَاتُ : من بني عبد شمس . وهم أمية الأصغر وعبد أمية ونول[8] وأمهم عبلة بنت عبيد من بني تميم من البراجم وإنما قيل لهم عبلات لأنّ كل واحد منهم سمي باسم أمه عبلة ثم جمعوا .

قال : "وتقولُ في الإضافة إلى أُنَاسٍ أُنَاسِيس"[9]

---

(1) هو الأعشى في همع الهوامع، وفي حواشي شرح المفصل .

(2) في الأصل : "عاجز" وهو تحريف

(3) في الأصل "الكنتي"، وهو خلاف ما أجمعت عليه المصادر .

(4) ليس من شواهد الكتاب وهو من شواهد السيرافي 4 ورقة 167 وشرح المفصل 6/7 والرواية به
(وما أنت كنتي وما أنا عاجن وشر الرجال الكنتني وعاجن)
حاشية الصبان 4/191 - اللسان (كنن) 13/369 وبه (وما أنا كنتي ولا أنا ...) (عجن) 13/277 .
ويروى : (وما كنت كنتيا وما كنت عاجنا) . و : (وما أنا كنتي ولا أنا عاجن) .
والشاهد فيه قوله : كنتني على أن العرب قد نسبوه إلى الجملة بأسرها مثل كنتي فإنه نسب إلى كنت " شرح المفصل .
والعاجن : من عجن في الصلاة إذا قام معتمدا على يديه من السجود إلى القيام - اللسان (عجن) .
والكنتي : يقال للرجل إذا شاخ كأنه نسب إلى قوله : كنت في شبابي كذا . اللسان (كنن) .

(5) الكتاب 2/88 - شرح السيرافي 4/167 - قال سيبويه : "اعلم أنك إذا أضفت إلي جمع أبدا، فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه .."

(6) الضمير يعود على أبي سعيد السيرافي - انظر شرحه 4 ورقة 167 .

(7) في الأصل : "تثبت"، ولعل الصواب ما أثبت .

(8) جمهرة الأنساب 75 - 76، ولم يذكر نول هذا، وإنما المذكور نوفل بن عبد شمس وليس يبعد أن يكون حرف الفاء قد سقط من الأصل .

(9) الكتاب 2/89 .



ومنهم من يقول : إنسانيّ . فأما من قال : إنساني فإنه يجعل أناسا جمع إنسان كما قالوا في توأم : تُؤَام، وفى ظئر ظُؤَار[1]، فلما نسب إليه رد إلى واحده .

وأما من قال : أَنَاسيه . فإنّه اسماً للجميع بمنزلة مفرد ونحوه .

قال : "وتقول في (النَّسَبِ إلى)[2] الأَعْرَابِ : أَعْرابيّ، لأنه ليس له واحدٌ على هذا المعنى" .

يعني : أن " العرب ليس بواحد الأعراب، لأن العرب يقع على أهل الحاضرة والبادية، والأعراب إنما هم الذين يسكنون البدو من قبائل العرب، فلم يكن معنى الأعراب معنى العرب فيكون جمعا للعرب، فلذلك نسب إلى الجمع .

قال : "ولوْ سميْتَ رجلا ضَرَبَاتٍ، لقلْتَ : ضربِيّ، لا تغيِّرُ المتحرِّكَ"[3] لأنك لا تريدُ أن توقعَ الإضافةَ عَلَى الواحِدِ"[4] .

يريد : أن الرجل الذي اسمه "ضربات" لا يرد إلي الواحد، لأنه جمع قد سمي به واحد، فلا يراعى ذلك الجمع، بل يضاف إلى لفظه، وإذا أضفنا إلى لفظه حذفنا الألف والتاء، والراء مفتوحة فنسبنا إليه، وإنما قلنا في العبلات : عَبْلِيّ، لأنهم جماعة واحدهم عبلة على ما ذكرته .

وقالوا : أبنَاوِيّ في النسب إلى قبائل من بني سعد بن عبد مناة[5] .

ابن تميم، يقال لهم : الأبناء، كأنهم جعلوه اسم الحي، فلذلك لم ينسبوه إلى واحده كما نسبوا إلى واحد العبلات .

---

(1) اللسان (ظأر) 4-514 : "والظئر العاطفة على غير ولدها المرضعة له من الناس والإبل وجمعه : أظؤر وأظآر وظؤور وظؤار" .

(2) ما بين القوسين ليس من لفظ سيبويه .

(3) في الكتاب : "المتحركة" .

(4) الكتاب 2 89 .

(5) في جمهرة ابن حزم : "زيد مناة"، ونصه : "وهؤلاء بنو سعد بن زيد مناة بن تميم ولد سعد بن زيد مناة كعب وفيه العدد، وعمرو والحارث وعوافة وجشم ومالك وعبد شمس كلهم يدعون الأبناء حاشا كعب وعمرو فإنهم يدعون البطون"



هذا باب ما يصيرُ إِذَا كان علمًا /349 في الإضافة .

على غير طريقته وإن كان في الإضافة قبل أن يكون علماً على غير طريقة ما هو على بنائه)[1].

جميع ما في هذا الباب مفهوم .

وتفسير ترجمة الباب : أنك إذا سميت رجلا بلحْيَة أو رقَبَة وصار علمًا، ثم نسبت إليه قلت : لحيّ[2] ولحَوِيّ ورقبِيّ، ومن قبل أن تسمى به ويصير علما كان ينسب إليه : اللِّحْيَانِي والرَّقَبَانِي، وهذه النسبة بزيادة الألف والنون على غير طريق النسبة المعروفة .

فاعرفه إن شاء الله .

هذا بابٌ من الإضافة تحذفُ فيه ياءَيْ[3] الإضافَة وذلكَ إذا جعلتهَ[4] صاحبَ شيءٍ يزاولُهُ، أو ذا شيء.[5]

اعلم أن الباب في كل ما كان صنعة أو معالجة أن يجيء على فعّال لأن فَعَّالاً لتكثير الفعل، وصاحب الصنعة مداوم لصنعته، فجُعل له البناء الدال على الكثير كالبزّار والعطّار ونحو ذلك .

---

(1) جمهرة أنساب العرب ص 215 .

(2) الكتاب 2 89 - وشرح السيرافي 4 ورقة 169 .

(3) في الاصل "لحيي" بيائين - وأثبت ما في الكتاب

(4) في الأصل : ياء، وصوابه من الكتاب وشرح السيرافي

(5) في الاصل : "جعلت"، وصوابه من الكتاب وشرح السيرافي .



والباب في منْ كان ذا شيء وليس بصنعة يعالجها، أن يجيء على فَاعِل لأنّه ليس فيه تكثير، كقولنا : لذي الدرع : دَارِع، ولذي التمر : تَامِر، ولذي اللبن :لَابِن .

وأنشد للحطيئة :

834 - وغرَرْتَنى وزعمْتَ أنّـــــــكَ لابنٌ بالصيفِ تامرْ.[1]

أي : ذو لبن وتمر . يقول هذا الزبرقان بن بدر، فانتقل عنهم إلى قوم من بني فريع فجعل يهجو الزبرقان .

وأنشد لذي الرمة[2] .

835 - إلى عطنٍ رحْبِ المباءَةِ آهِلِ .[3]

أي : ذي أهل .

ومما استدل (به)[4] سيبويه علي أنّ فَعَّالا بمنزلة المنسوب الذي فيه الياء، أنهم قالوا : البتِّي، وهو الذي يبيع البتوت، واحدها بت وهي الأكسية . ويقال أيضا البتات والذي نسب : عثمان البتيي من كبار الفقهاء فاعرفه .

---

(1) الكتاب 2 90 - وشرح السيرافي 4 ورقة 169 .
ديوانه 17 - وبه (في الصيف) - الكتاب وشرح الأعلم 2 90 برواية الديوان المقتضب 3 162 - شرح السيرافي 4 / ورقة 169 - شرح ابن السيرافي 2 230 وبه (أغررتني) - الخصائص 3 282 - شرح المفصل 6 13 - حاشية الصبان 4 200 - اللسان (لبن) 13 374 - قال الأعلم " الشاهد في قوله : لابن تامر، ومجيئه بها وهما منسوبان على لفظ فاعل كما قالوا : همّ ناصب، أي ذو نصب وفعله أنصب،

(2) وكذلك معنى لابن تامر، ذو لبن وتمر، رلم يجئ على فعل"
قال النفاخ في فهرسه 130 . "والصحيح أنه للحطيئة من قصيدة مضمومة الروي وصدره :
إلى ماجد الآباء فرع عثمثم   له عطن يوم التفاضل آهل) .

(3) ديوان الحطيئة 24 - ط نعمان طه "
ملحقات ديوان ذي الرمة 672
الكتاب وشرح الأعلم 2 90 - قال محقق الكتاب : ولم أعرف له صدرا - 3 382 - شرح السيرافي 4 170 - قال الأعلم : " الشاهد في قوله : آهل ومعناه : ذو أهل وليس بجار على فعل ولو جرى عليه لقال : مأهول، أي : معمور بالأهل، والعطن مبرك الإبل عند الماء والمباءة : المنزل، وهو من باء يبوء إذا

(4) رجع" زيادة من تقدير المحقق .



هذا بابُ ما يكونُ مُذكَّرًا يوصفُ بهِ المؤنّثُ[1]

قال في هذا الباب : "وتقولُ رجلٌ نهرٌ، أي : نَهَارِيّ" .

يريدون : صاحب عمل بالنهار دون الليل .

وأنشد[2].

836 - لستُ بليْلِيٍّ ولكنّي نَهِرْ   لا أُدْلِجِ الليلَ ولكن أبتكرْ[3]

قال : أدلجت : إذا سرت من أول الليل، وادّلجت : إذا سرت من آخره .

وذكر قولهم : "شِعْرٌ شَاعِرٌ وشغْلٌ شاغِلٌ"[4].

كأنه شغل عن معرفة سببه لشدته .

وأما قولهم : ﴿**عيشَةٍ راضية**﴾[5]، فذكر بعضهم أن عيشة راضية غير جار على الفعل، لأن العيشة هي المرضية .

وإنما فعلهَا : رَضيت، فحملوها على أنها ذات رِضًى من أهلها .

وقال بعضهم : معنى راضية : أنها رضيت أهلها، فهي راضية كأنها لملازمتها لهم راضية بهم، فاعلم ذلك .

---

(1) الكتاب 2 91 - وشرح السيرافي 4 ورقة 170 .

(2) لم أعرف قائله - وقال محقق الكتاب إنه من الخمسين 3 384 .

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2 91 - نوادر أبي زيد 249 - شرح السيرافي 4 171 - حاشية الصبان 4 201 - المقاصد النحوية 4 541 - اللسان (ليل) 11 608 (صدره) - (نهر) 5 238 - وروى :

(إن كنت ليليا فإنّي نهر   متى أتى الصبح فلا أنتظر)

قال ابن بري معلقا عليه : "البيت مغير، قال : وصوابه على ما أنشده سيبويه ..." .

قال الأعلم : "الشاهد في قوله نهر، فبناه على فعل وهو يريد النسب فكأنه قال : ولكني نهاري كما قال بليلي" .

(4) لفظ سيبويه : "وسألته عن قولهم : موت مائت/وشغل شاغل، وشعر شاعر، فقال إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم؛ هو ناصب، وعيشة راضية، في كل هذا، فهذا وجه ما كان من الفعل، ولم يجر على فعله" 2 92 .

(5) من الآية 21 من سورة الحاقة (69) قال الفراء في تفسيرها : "فيها الرضاء، والعرب تقول : هذا ليل نائم وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا. وهو مفعول في الأصل، وذلك أنهم يريدون وجه المدح والذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل" معاني القرآن 3 182 .



هذا بابُ التثنيـــة[1] /350 .

قد تقدم حكم التثنية في صدر الكتاب[2]، والقصد في هذا الباب والذي بعده اعتبار المقصور والممدود وذوات الواو والياء بالتثنية .

قال : "وحَكَى أبُو الخطَّاب عن أهل الحجاز أنهم يقولونَ في تثنية الكبا : كِبَوَانِ".[3] والكِبَا بالقصر : الكُنَاسَة، والكِبَاءُ بالمد : عود البخور.

وقولهم : مِذْرَوَانِ لطرفَيْ الإليتين شاذ، وكان القياس مِذْرَيَانِ[4]، لأنّ تقدير الواحد مِذْرًى، غير أنهم لم يستعملوا الواحد مفردا فيجب قلبَ آخره ياء، وجعلوا حرف التثنية فيه كالتأنيث الذي يلحق آخر الاسم فيغيِّرحكمه، تقول شقاء وعطاء، فلا يجوز غير الهمز في شيء من هذا لوقوع الياء والواو طرفا بعد ألف زائدة، ثم قالوا : شقاوة وعظَايَة، فجعلوه ياء وواوا، لأنّه لما اتصل به حرف التأنيث، ولم يقع الإعراب على الياء والواو كأنهما في وسط الكلمة، وكذلك (مذروان لما لم يفارقها)[5]علامة التثنية .

ومثل ذلك : "عَقَلْتُهُ بثِنَايَيْنِ" لَمّا لزمته التثنية جُعِل بمنزلة عظاية ولم تقلب الياء التي بعد الألف همزة فاعرفه[6] .

---

(1) الكتاب 92/2 - وشرح السيرافي 4 / ورقة 171 .

(2) النكت ص 45 - 48 .

(3) لفظ الكتاب : "وقالوا : الكبا، ثم قالوا : الكبوان حدثنا بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز" 2/ 92 - وما ذكره الأعلم لفظ أبي سعيد، ويقع تحت الباب الذي يلي هذا .

(4) قال السيرافي : "وقد جاء حرف نادر في هذا الباب، قالوا مذروان لطرفي الاليين وكان القياس مذريان فاعرفه" هامش الكتاب 95/2 .
قال المبرد : " ولو أفردت لقلت : في التثنية مذريان لأن ذوات الواو إذا وقعت فيهن الواو رابعة رجعت إلى الياء، كما تقول في ملهى ملهيان وهو من لهوت، وفي مغزى مغزيان، وهو من غزوت، وإنما فعلت ذلك لأن فعلة ترجع فيه الواو إلى الياء إذا كانت رابعة فصاعدا" الكامل 100/1 وانظر المقتضب 193/1 - 87/3) .

(5) وقال سيبويه : "ألا تراهم قالوا : مذروان إذ كانوا لا يفردون الواحد" 396/2 .

(6) مطموس معظم حروفه، وتمامه من شرح السيرافي .
ما تقدم في هذا الباب شرح لأربعة أبواب لم يذكر الأعلم منها إلا ترجمة واحدة وهي (باب التثنية) وأدمج تحتها الأبواب الثلاثة الباقية . (انظر الكتاب 92/2 - 93 - 94) .





فهرس الأبواب المشروحة:





(*) آخر باب من تحقيق ج 3 من شرح السيرافي (رسالة) وما بعده لم يحقق اعتمدت في بيانه على مخطوط جامعة القاهرة (شرح السيرافي) رقم: 26181.



(*) هذا آخر باب من الأبواب التي لم تحقق (واعتمدت في بيانها على مخطوط جامعة القاهرة) ويليها أول باب من الجزء الرابع من شرح السيرافي (رسالة).









(*) هذا آخر باب من الجزء الرابع من شرح السيرافي (رسالة)، يليه مجموعة أبواب لم تحقق، اعتمدت في بيانها على نسخة جامعة القاهرة (مخطوط).







تاريخ الارجاع

نموذج رقم ٩ مكتبات

رقم الإيداع القانوني : 1999/1342

مطبعة فضالة

زنقة ابن زيدون ـ المحمدية (المغرب)

الهاتف: 32.46.45 (03) الفاكس: 32.46.43 (03)

